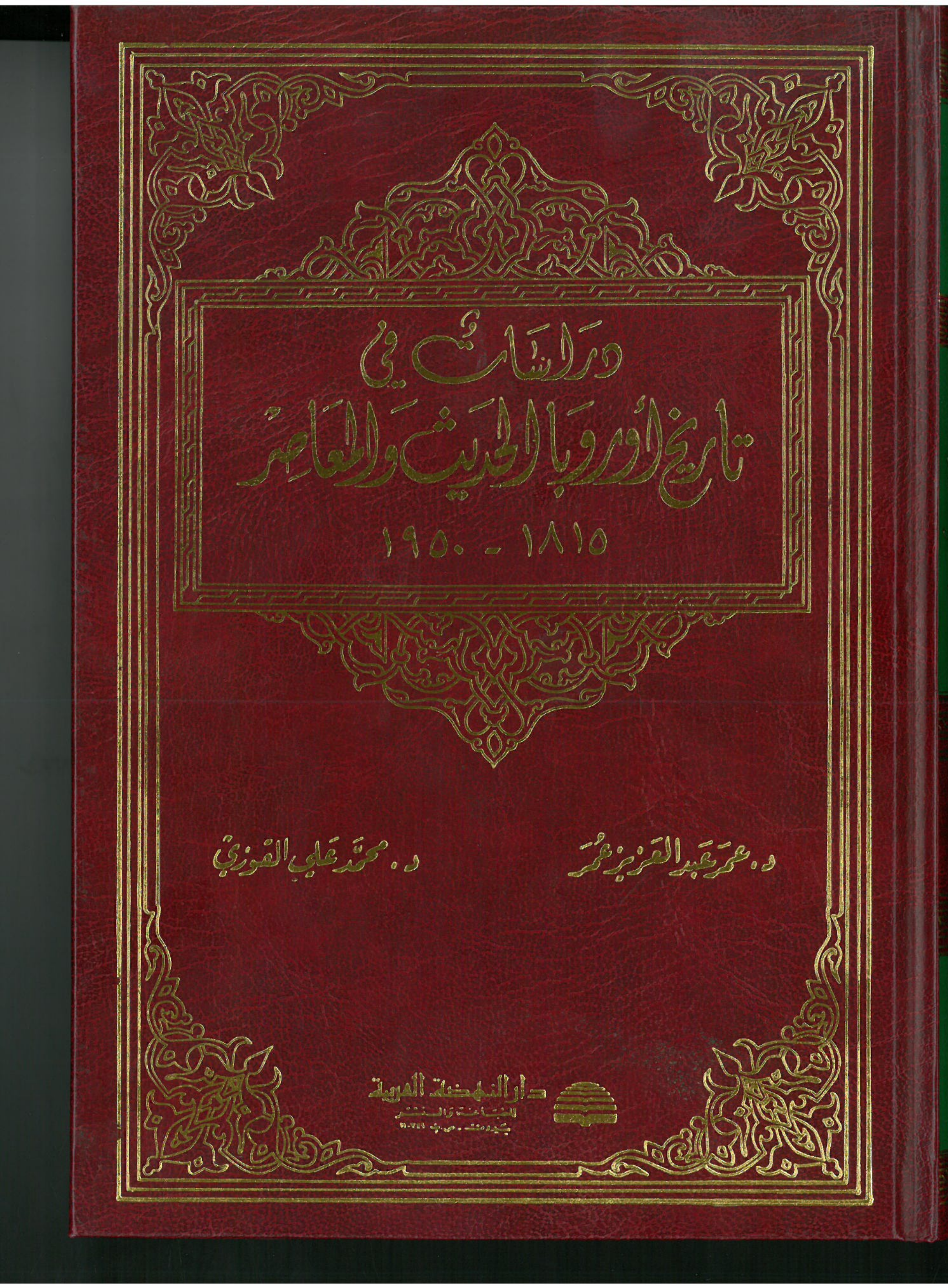
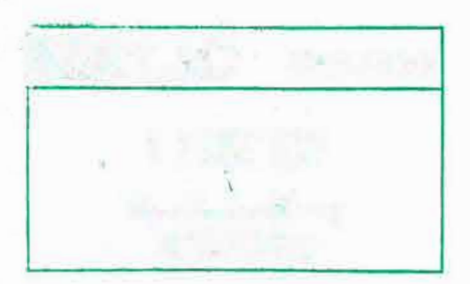
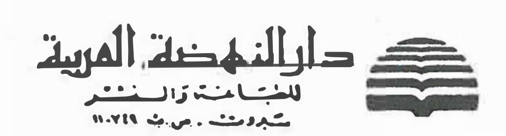

دراسات في
تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر
١٨١٥ - ١٩٥٠
د. عمر عبد العزيز عمر
د. محمد علي القوزي
دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت

دراسات في
تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر
١٨١٥ - ١٩٥٠

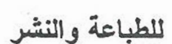
د. عمر عبد العزيز عمر
أستاذ التاريخ الحديث
جامعة الإسكندرية

د. محمد علي القوزي
أستاذ التاريخ الحديث المساعد
جامعة بيروت العربية





الطبعة الاولى 1999 م .

الناشر

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر

الإدارة : بيروت - شارع مدحت باشا - بناية كريدية
تلفون : 743166 / 743167 / 736093
برقيا : دانهضة - ص.ب 749-11
فاكس : 00961 1 735295

المكتبة : شارع البستاني - بناية اسكندراني رقم 3
غربي جامعة بيروت العربية
تلفون : 854161

المستودع : بئر حسن - بناية الدجى
تلفون : 833180



مقدمــــــــــــــة

تعود اهمية دراسة تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر لاعتبار هذه المرحلة محوراً من المحاور الرئيسة في تاريخ العالم. وقد توقفت الكثير من الدراسات السابقة عند الحرب العالمية الثانية، وان جاءت بعد ذلك الدراسات الاستراتيجية ترسل لنا اضواءً حول المرحلة المعاصرة.

وقد رأينا ان نبدأ في هذه الدراسات من مؤتمر فيينا باعتباره مفصلاً مهماً في تاريخ اوروبا السياسي و ما تبعه من انتصار الرجعية على الثورات التقدمية، والسياسة التي اتبعت بعد ذلك من عقد مؤتمرات للمحافظة على توازن القوى الأوروبي.

ومع ظهور العديد من الازمات الأوروبية، إلا ان تحقيق الوحدة الايطالية وبعدها الالمانية جعل سياسة الدول الاوروبية تنحو ناحية التحالفات وخاصة بعد ان ترك بسمارك الميدان السياسي، الامر الذي دفع العالم يسير سريعاً نحو الحرب العالمية الاولى وما ترتب عليها من نتائج اهمها قيام عصبة الامم التي لم تستطع منع تفاقم الازمة الاقتصادية والمساعدة على قيام الانظمة التوتاليتارية التي كان الاتحاد السوفيتي قد بدأها خلال الحرب العالمية الاولى وتلته السياسات الفاشية في ايطاليا والنازية في المانيا. واذا كان النظامان الفاشيان يتمتعان بتأييد شعبيهما، فإن الدول التقليدية الأوروبية كانت تنظر بعين القلق لما يجري في

الاتحاد السوفيتي وايطاليا والمانيا، وبالتالي استطاع هتلر ان يتوسع بألمانيا النازية وان يدفع اوروبا لتخوض غمار حرب لم تلبث ان اتخذت صفتها العالمية.

ومع ذلك فإن، استطعنا القول أن العالم بشكل عام كان يمر دائماً بفترة سلام بعد الحرب، فإن عالمنا بعد الحرب العالمية الثانية لم يشهد هذه الفترة، فقد انتقل من الحرب الساخنة مباشرة الى الحرب الباردة.

وكانت فترة صراع الجبارين التي طالت زمنياً من قبل نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفيتي، وهي فترة عاشها العالم ممسكاً قلبه بيديه، متوتراً، مترقباً دماراً نووياً في اية لحظة.

ولم ينته الامر عند هذا الحد فقد انتقل الصراع من الميدان العسكري الى الميدان الاقتصادي، وبدأت الموارد الاقتصادية تلعب دورها في تسيير السياسة العالمية لدرجة أن النظام الذي يعيشه عالمنا اليوم والموصوف بالنظام الواحد غير مرتكز على اسس ثابتة بل إن التكتلات التي نلحظها بقيام اوروبا الموحدة او مجموعة دول الشرق الاقصى تجعل ساسة العالم يتساءلون ويستشعرون المستقبل بقلق.

وحيث أن دراسة تاريخ اوروبا المعاصرة وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ما زالت تنقصها الكثير من الوثائق، فقد رأينا ان نتوقف دراستنا عند مرحلة الحرب الباردة، وركزنا على مشكلة من المشكلات الناتجة عن هذه الحرب، وهي المشكلة القبرصية.

ينقسم الكتاب الى قسمين: القسم الأول وهو من اعداد أ. د. عمر عبد العزيز عمر فقد ناقش الموضوعات الاوروبية منذ مؤتمر فيينا، وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى وقد وزعت على تسعة فصول، وعرض الفصل الأول لفكرة التنظيم الدولي وتطورها قبل القرن التاسع عشر، وعرض الفصل الثاني للاتحاد الأوروبي والمعاهدات والتحالفات التي نجمت عن مؤتمر فيينا، أما الفصل الثالث

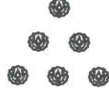
فكان عبارة عن دراسة للمؤتمرات التي قامت لدعم السياسة الناجمة عن مؤتمر ڤيينا، وتعرض الفصل الرابع للأوضاع في فرنسا من عام ١٨١٥ حتى عام ١٨٥٤، وجاء الكلام في الفصل الخامس عن المسألة الشرقية وحرب القرم والنزاع القائم حول تقسيم تركة الرجل المريض، أما الفصل السادس فتكلم عن الوحدة الإيطالية وكذلك جاء الكلام في الفصل السابع عن دولة موحدة في أوروبا كان لها الدور الاكبر في التاريخ الحديث وهي الوحدة الالمانية، أما الفصل الثامن فقد تعرض للتحالفات الدولية في اوروبا مثل الحرب العالمية الاولى وتعرض الفصل التاسع لدراسة هذه الحرب.

أما القسم الثاني من الكتاب فهو من اعداد الدكتور محمد علي محمد القوزي فقد ناقش في الفصل العاشر موضوع الدكتاتوريات الجديدة التي قامت بعد الحرب العالمية الأولى، وفي الفصل الحادي عشر الازمات التي ادت لقيام الحرب العالمية الثانية، أما الفصل الثاني عشر فقد تعرض للحرب العالمية الثانية، وتكلم الفصل الثالث عشر عن الحرب الباردة، وآثارها وانقسام العالم الى معسكرين، وقد جاء الفصل الاخير يدرس قضية تعتبر مثالاً عن النزاع الاوروبي عنيت بها القضية القبرصية.

وفي الختام نسأل الله التوفيق وأن يحقق النفع من هذه الدراسات، أنه سميع مجيب.

المؤلفان

بيروت، نوڤمبر ١٩٩٨



«أنني لا أعرض عليكم أجرا ولا سكنا ولا مؤنا، وإنما أعرض عليكم الجوع والظمأ والسير الاجباري والقتال حتى الموت. فمن كان منكم يحب بلاده بقلبه لا بلسانه وحده فليتبعني»

غاريبالدي

القسم الأول

من مؤتمر ڤيينا الى نهاية الحرب العالمية الأولى

للدكتور

عمر بن عبد العزيز عمر

الفصل الاول

فكرة التنظيم الدولي قبل القرن التاسع عشر

تشمل العلاقات الدولية السياسة الدولية، والتنظيم والإدارة الدوليتين، والقانون الدولي. والمقصود باصطلاح « العلاقات الدولية » تلك العلاقات القائمة بين الدول المختلفة، وتنقسم بدورها إلى قسمين: علاقات سلم وعلاقات حرب. ففي حالة الحرب فالعلاقة علاقة عداء، أما في وقت السلم فقد تظهر العلاقات السياسية. وفي العصور القديمة والوسطى لم يكن هناك تمثيل سياسي، وإنما التمثيل السياسي الدائم هو وليد العصور الحديثة، ووليد نشوء القانون الدولي وتطوره. وكانت العلاقات بين الدول تتم في العصور القديمة عن طريق البعثات والسفارات، وربما تبع هذه العلاقات السياسية عقد اتفاقيات تجارية، أما نظام القناصل والسفراء فهو من نتاج العصر الحديث. وفي واقع الأمر لم تنشأ علاقات دولية منظمة إلا في الوقت الذي أصبح فيه للدولة وزراء للخارجية، بمعنى أنه أصبح للدولة سياسة خارجية معينة. وقد عَرفَ الفكر الغربي نهجين في السياسة الخارجية منذ الثورة الفرنسية : النهج الأيديولوجي والنهج التحليلي. ويفترض الأول أن السياسات التي تصطفيها الدول تجاه العالم الخارجي - هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة. فتصف السياسات الخارجية ديمقراطية واستبدادية وتحررية واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية، وهكذا. ويفترض النهج الثاني أن للسياسة عدة مقومات منها تقاليد

الدولة التاريخية، .وموقعها الجغرافي، والمصلحة الوطنية، وأهداف الأمن وحاجاته، فعلى المراقب الذي يريد أن يفهم السياسة الخارجية أن يحيط بكل هذه المقومات وما هو اكثر منها.

وقد شهدت دراسة العلاقات الدولية رد فعل ضد المنهج الأيديولوجي لأنه يصور السياسة الخارجية وليدة السياسات الداخلية، فيتجاهل عناصر الاستمرار في السياسة الوطنية، ويتناسى أن المتطلبات الموضوعية للمصلحة الوطنية تفرض قيوداً على رجل الدولة الذي يتصدي لوضع السياسة الخارجية، أيا كانت نواياه وفلسفته الاجتماعية، ونظرته الدينية، فإن هذا لا يمكن أن يعميه عن مصالح أمته الاستراتيجية المنبعثة من وضعها الجغرافي، ودورها الدولي، ولا يمكن أن تصرفه عن مراعاة هذا الصالح إذا أراد المحافظة على استقلال بلاده.

وهكذا كونت الدول الكبرى سياستها من نتاج التفاعل بين وضعها الدولي المستمر وبين تقاليدها وأنظمتها الدائمة، وتابعت هذه السياسة لفترة طويلة من الزمن بالرغم مما تكون قد تعرضت له من تغيرات سياسية داخلية هامة. ويعني هذا أن السياسة الخارجية تتطلب من صانعيها أن يراعوا أن المصالح التي يتعهدونها مصالح دائمة وتنظمها تسلسلية تجعل بعضها أقل أهمية من البعض الآخر. فهناك مصالح يجب الدفاع عنها بأي ثمن، ومصالح تكون المحافظة عليها في ظروف معينة، ومصالح لا يهم الدفاع عنها أو المحافظة عليها . وتهدف السياسة الخارجية لكل دولة عادة إلى تحقيق أحد هدفين : إما الإقناع وإما الإخضاع. فإن كانت تبغي الإقناع فوسيلتها إلى ذلك هي الدبلوماسية والدعاية، ذلك أن الدبلوماسية هي وسيلة إقناع الحكام، أما الدعاية فهي سبيل إقناع الرأي العام. وإن شاءت الإخضاع فطريقها إلى ذلك هو القوة المسلحة، والصورة القصوى لاستخدام القوة هي الحرب. وبذلك تتمثل

الأساليب الكبرى لممارسة العلاقات السياسة للدولة في : الدبلوماسية والدعاية والحرب. وتركز في هذا المجال على توضيح لفظة الدبلوماسية - Diplomatie Diplomacy التي تطلق اصطلاحاً على علم علاقات الدول الخارجية وشؤونها الأجنبية.

هذا هو مدلول الدبلوماسية الواسع، أما مدلولها الضيق فهو فن التفاوض فيما بين الدول، (L'art des negcoiations- Art of Negotiations) ، وبالتالي فن التعامل الدولي، وأساليب الدبلوماسية وغاياتها متنوعة متطورة، ولقد كان إبرام المعاهدات بين الدول ولا يزال في طليعة هذه الأساليب.

كما عرف تاريخ الدبلوماسية الحديثة نظام التحالف (الأحلاف) Le Systeme d'alliance - System of Alliances في طليعة الوسائل الدبلوماسية، فلقد كان ينظر له طوال القرن الثامن عشر باعتبار كبير تدعمه مجرد فكرة الدفاع الطبيعي، أو قيام المصالح المشتركة، أو مجرد انتقال أسباب الخلاف بين المتعاقدين. فلقد كانت فرنسا - في عهد فرنسوا الأول (١٥١٥ - ١٥٤٧) ومن بعده - لا تتردد كلما أتاحت لها الظروف في الاستعانة بتركيا على النمسا وأسبانيا. ولقد أدى نظام التحالف والوفاق هذا بأوروبا إلى أعظم النظم الدبلوماسية الحديثة شأنا، ألا وهو نظام «التوازن الأوروبي» (L'equilibre Europeen)، ذلك النظام الذي كان يهدف في ظاهرة إلى حماية الدول الضعيفة من الدول القوية، فلقد كان من مؤداه ألا تصير دولة ما على درجة من القوة تظهرها على الدول الأخرى كلها أو بعضها مجتمعة، فلا يغريها ذلك على التعدي والاستخفاف بسلام غيرها. وقد عمل مؤتمر ڤيينا على إعادة التوازن الأوربي إلى الصورة التي كان عليها قبل التوسع النابليوني إلى سلام دائم لأوروبا بعد حروب نابليون الطويلة. فقد كان العمل على تحقيق توازن القوى (Balance of power) في صدارة موضوعات معظم المعاهدات الدولية

السياسية وغاياتها في القرن الثامن عشر والتاسع عشر. ولما كانت المشكلة الحقة في العلاقات السياسية الدولية هي مشكلة القوة، فإن العلاج التقليدي لمشكلة القوة جاء في صورة «توازن القوى»، وهكذا فإن سياسة توازن القوى تهدف أساسا إلى حفظ السلام، أو المساهمة في العمل على إقرار حسن التفاهم الدولي، إذ ليس من مانع أن تقوم الحروب، أو أن تستخدم وسائل الإكراه لتحقيق التوازن في القوى، أو هـي ــ على حد تعبير المؤرخ أرنولد توينبي (Arnold Toynbee) - نظام فن الديناميكية السياسية يمارس حينما يربط مجتمع نفسه بعدد من الدول المستقلة. وقد أخذ مبدأ توازن القوى يلعب دوراً لا يستهان به في السياسة الدولية منذ القرن السابع عشر وخاصة منذ معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ . وقد أعلن للمرة الأولى في معاهدة أوترخت (Utrecht)عام ١٧١٣ بين أسبانيا وانجلترا، ثم راح يتبوأ مكانه في الوثائق والمحادثات الدبلوماسية في فترة مؤتمر فيينا. ففي معاهدة باريس الموقعة في ٣٠ مايو عام ١٨١٤ جاء أن Une paix solide fondé sur une juste repartition des forces entre les puissances.

وظل مبدأ توازن القوى بعد مؤتمر فيينا يعتبر قاعدة السلوك السياسي الكبير التي ينبغي على الدول التزامها بكل دقة، فما كان لدولة ما أن تجرؤ على التنكر له، ولا تكاد معاهدة من معاهدات الصلح التي أبرمت خلال القرن التاسع عشر تخلو من الإشارة إلى ذلك المبدأ أساسا على أنه من بديهيات السياسة الدولية. بل إن الناظر في المعاهدات الكبرى التي أبرمت في تلك الفترة، يلمس أنها جميعا قد اشتركت في العمل على تحقيق غاية واحدة هي ضمان التوازن. وفي سبيل تحقيق التوزان الأوروبي تمسكت أوربا بمبدأين : مبدأ الشرعية (La principe de la legitimite) وفكرة التضافر الأوروبي (Le Concert Europeen). وقبل أن نتعرض بالبحث في الوسائل التي انتهجتها أوروبا لتطبيق

مبدأ توازن القوى خلال القرن التاسع عشر، تنبغي الإشارة إلى تطور التفكير في إنشاء منظمة دولية سياسية ذات اتجاه عالمي تختص بالعمل على حفظ الأمن والسلام في العالم، وتجنب الحروب التي تسبب أضراراً بالغة للغالب والمغلوب على حد سواء. وربما كان الفيلسوف الصيني كونفوشيوس Confucius (٥٥١ الي ٤٧٩ ق.م) هو أول من فكر في إنشاء هيئة تشترك في عضويتها الدول للتعاون من أجل الصالح الدولي العام، إذ جاء في كتاب Li - Ki الصيني المقدس، أنه كان يرى إنشاء اتحاد كبير (Grand Union) لتحقيق التعاون الدولي، ولاستغلال ثروات البشرية لمصلحة جميع الدول.

ومنذ أوائل القرن السابع عشر وقبل أن تنتهي حروب الثلاثين عاما، بدأ بعض المفكرين في أوروبا ينادون بضرورة إنشاء هيئة دولية تقوم على حفظ السلام، وتشجع التعاون بين مختلف الدول. ومن أوائل من راودتهم هذه الفكرة الفرنسي أمريك كروشيه (Emeric Cruce de Paris) ، فقد نشر في عام ١٦١٣ مشروعا بعنوان "Le nouveau cynee, ou Discours d'Etat représentant les occasions et moyens les d'etablir le paix generale, et la liberté de commerce par tout le monde".. وتنحصر الفكرة الأساسية في هذا المشروع في المناداة بإنشاء جمعية تضم ممثلين دائمين لكافة الدول، بما في ذلك الدول غير المسيحية مثل الدولة العثمانية واليابان، تجتمع في مدينة معينة، وتختص بالفعل فيما قد ينشأ بين الدول المختلفة من منازعات. ولما كان كروشيه يكره الحرب، فقد استقصى في كتابه أسبابها، وحلَّل بواعثها، وأرجعها إلى أربعة عناصر :

١) رغبة بعض الدول في إظهار شجاعتها لتخشى الدول بأسها.

٢) محاولة الملوك والأمراء أن يستردوا ما فقدوا من أقاليم أو مدن.

٣) رغبة بعض الحكام أو الأمراء في تمرين جيوشهم خوفاً من أن يكون

السلام سببا من أسباب فتور العزائم، وتفشي الجبن بين أفرادها.

٤) كراهية الشعوب لبعضها بسبب التعصب الديني.

كما نادي الدوق سلي (de Sully)، وزير هنري الرابع ملك فرنسا، في مذكراته المنشورة عام ١٦٣٨، بمشروع نسبة إلى سيده (Le grand dessin du roi Henri IV) يهدف أساسا إلى إنشاء مجلس لأوروبا (Un conseil général de l'Europe) يتمتع ببعض الاختصاصات القضائية والإدارية للقيام بفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ومنع قيام الحروب. ورأى سلي أن يتكون ذلك المجلس من العناصر التالية :

١) الدول ذات النظام الملكي الوراثي مثل: فرنسا وانجلترا والدانمرك والسويد.

٢) الدول التي تخضع لنظام ملكي مثل: الولايات البابوية، والإمبراطورية الرومانية المقدسة، وبولندا، بوهيميا، ونابولي.

٣) الدول التي تخضع للنظام الجمهوري وهي : سويسرا والأراضي المنخفضة، والبندقية، وسردينيا، والولايات الإيطالية الشمالية.

وقد رأى المؤيدون لسلي أنه لو طال أجل الملك هنري لمدة سنتين لتحقّق مشروعه فعلاً. ولكن دراسة المشروع تبين صعوبة تنفيذ مثل هذا المشروع الخيالي في مثل الظروف التي كانت تمر بها أوروبا في ذلك الوقت. ومهما كان الأمر فلقد أبرز هذا المشروع أمرين لهما شأن كبير في التنظيم الدولي وهما: اللامركزية، والمساواة بين أعضاء التنظيم. ونجد كذلك في بعض كتابات هوجو جروسيوس (Hugo Grotius)، المعروف بأبي القانون الدولي، دعوة صريحة إلى عقد مؤتمرات دولية من الدول المسيحية لفض ما قد ينشأ بينها من منازعات وخلافات، وفقا لمباديء العدل والإنصاف. وكتب حروسيوس يقول:

"It would be advantageous indeed in a degree necessary,

to hold certain conferences of Christian Powers, where those who have no interest at stake may settle the disputes of others, and where in fact, steps may be taken to compel parties to accept peace on fair terms".

وقد ساعد على انتشار نظريات جروسيوس التي أثبتها في كتابه De Jure Belli et pacis عام ١٦٢٥م وعلى قبولها في ذلك الحين، أنه أخذ في بحثه مواضيع القانون الدولي العام بنظريات كانت موضع احترام وقبول المفكرين في ذلك العصر. وبعد ما يقرب من ثلاث وعشرين عاما من ظهور أبحاث جروسيوس، قضت معاهدة وستفاليا على فكرة وجود رئيس أعلى للشؤون الدولية، وأحلّت محلها فكرة وجود عائلة دولية أعضاؤها دول مستقلة متساوية لا تخضع لأي رئيس، وإنما تربطها بعضها بالبعض المصالح المشتركة ووجوب اتباع قانون يسري عليها جميعها. ولذلك تعتبر معاهدة وستفاليا عام١٦٤٨ النقطة التي ابتدأ منها القانون الدولي العام الحديث. ويتلخص أهم ما جاء في هذه المعاهدة من تيارات فكرة حديثة فيما يلي:

١) كانت معاهدة وستفاليا أول مؤتمر أوربي انعقد بمحض رضى الدول المشتركة فيه لتنظيم شؤونها، ولحل المنازعات والمشاكل الدولية التي كانت قائمة بينها ، فهي التي خلقت الجماعة الدولية، وجعلت منها هيئة تشعر بوحدة المصلحة.

٢) سوت معاهدة وستفاليا بين الدول جميعا الجمهورية منها والملكية، الكاثوليكية والبروتستانتينية ، ولو أن الوقت لم يكن قد حان بعد لأن يسوى بين الدول المسيحية وغير المسيحية. ونزعت عن الدول الأوربية نير السيادة الدينية البابوية كذلك. وبذلك قضت على فكرة وجود رئيس أعلى يسيطر على الدول جميعا، وهذا واضح من اشتراك الدول البروتستانينية والدول الكاثوليكية في هذا المؤتمر على قدم المساواة.

٣) طبقت المعاهدة سياسة التوازن الأوروبي محافظة على السلم في أوربا، ولكن لم يأت ذكر التوازن الدولي صراحة ضمن عبارات المعاهدة كما جاء في معاهدة أوترخت التي تليها . وإنما يتضح تطبيقاً للنظرية مما قرره المؤتمر من استقلال ٣٥٥ دولة كانت تكون الإمبراطورية الرومانية ، ومن منع اتحاد ألمانيا مع النمسا . ولقد سيطرت فكرة التوازن الدولي ـ كما سبق أن أوضحت ــ على السياسة الدولية منذ ذلك الوقت ، وحتى قيام الثورة الفرنسية، فهي أثارت حروب ذلك العصر، وهي أول ما كان يناقش فيه عند انعقاد مؤتمرات الصلح.

٤) استبدلت معاهدة وستفاليا نهائيا نظام السفارات المستديمة بنظام السفارات المؤقتة، وكان هذا النظام الأخير هو المتبع إلى ذلك الحين، وفي إيجاد السفارات المستديمة ما يحكم الروابط بين الدول بعضها مع بعض ، ويؤكد استمرار التشاور والتفاهم بينها في المسائل الدولية . ومن المشروعات الجديرة بالذكر في مجـــال إقامة تنظيم دولي مشروع المفكر الإنجليزي وليم بن (William Penn)، وقد تعرض لشرحه في مؤلف أصدره عام ١٦٩٢ تحت عـنوان "An Essay Towards Present and Future Peace of Europe". ويشبه هذا المشروع ، إلى حد بعيد ، مشروع كروشية السابق الإشارة إليه، إلا أن بن يرى تمثيل الدول في الجمعية أو المجلس المقترح بعدد من الممثلين يتناسب ومقدار الدخل القومي أو التجارة الخارجية لكل منها ، وقد تضمن كتابة الآراء التالية:

١) أن يقوم بين الدول الأوروبية اتحاد مصدره الإخاء والحب المتبادل بين كافة الشعوب ، ويتم ذلك بمنع التنافس في التسليح ، على ألا يكون هذا المنع ماسا بالشؤون الداخلية لأية دولة ، أو متعارضا مع سيادتها أو ضارا باقتصاديتها .

٢) يقوم بمعاونه الاتحاد في أداء هذه الرسالة برلمان مؤلف من الدول

الأوروبية يتولى وضع القواعد العادلة التي يلزم الحكام بمراعاتها . ويتولى هذا البرلمان أمر الفصل في كل ماينشب من خلاف بين الدول ، وتصدر قراراته بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات.

٣) يتألف هذا البرلمان من تسعين عضوا ، وتكون كل دولة ممثلة فيه بأعضاءحسب قوتها ، فيكون للإمبراطورية الألمانية إثناعشر عضوا، ولفرنسا عشرة أعضاء ولأسبانيا عشرة، ولانجلترا ستة، ولكل من السويد وهولندا أربعة وهكذا .

٤) لم يذكر في مشروعه شيئا عن الوسائل التي يجب اتخاذها ضد كل دولة لاتنفذ قرارات برلمانه المقترح، واكتفى بأن تكون «قوةالرأي العام» هي العامل القوى في تنفيذ قرارات البرلمان.

ومن أجدر المشروعات بالاهتمام كذلك مشروع القس الفرنسي سان بيير (Saint - Pierre) المنشور عام ١٧١٣ تحت عنوان (Projet pour établir la paix perpetuelle en Europe) ويرمي هذا المشروع إلى منع الحروب ومحاولة حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية عن طريق التوفيق أو التحكيم وذلك بإنشاء منظمة أوربية تسمي Senat de l'Europe تقوم على تحقيق هذه الأهداف. وتمكينا لهذه المنظمة من أداء مهمتها ، اقترح المشروع تزويدها بقوة بوليس دولية تتكون من كتائب تمدها بها الدول الأعضاء لتعمل بعد وضعها تحت تصرف المنظمة وفقا لأوامر هذه الأخيرة وحدها، وواضح ما في هذا المشروع من ثورية وطموح لايتفقان البته وظروف المجتمع الدولي المعاصر لنشره . ولقد أثبت سان بيير بلباقة أن توازي القوى لا يمكن أن يؤدي إلى استتباب السلام ، لأن الدول غير متساوية ، ولذلك يكون كل توازن عرضة للاختلال بسبب مطامع بعض الملوك أو الأمراء أو بسبب الانقلابات الداخلية . وليس السلام في رأيه وليد توازن القوى، ولكنه على العكس يتولد من عدم

توازن القوى، ويفسر هذه الفكرة تفسيرا معناه أن تكون كفة الدول المحبة للسلام أرجح من كفة الدول العدوانية، وبهذا تتمكن الدول المحبة للسلام من رد أي عدوان يقع عليها ، ولا يتم ذلك إلا باقامة اتحاد بين الدول الاوربية. ولا يقل عن هذا المشروع في الأهمية ما اقترحه الاقتصادي البريطاني الشهير ڤرمي بنتام (Veremy Bentham) في كتاباته العديدة المنشورة خلال الفترة من ١٧٨٩ إلى ١٨٢٨ من إنشاء محكمة تحكيم ذات طابع سياسي تتكون من ممثلين لكافة الدول، تختص بالفعل في كافة ما ينشأ بين أعضاء المجتمع الدولي من منازعات، على أن يضمن تنفيذ قراراتها تعهد الدول الأعضاء سلفا بمقاطعة أية دولة لا تستجيب للقرارات الصادرة في مواجهتها بل وبإستخدام القوة المسلحة ضدها إذا لم تجد المقاطعة السياسة أو الاقتصادية في حملها على الخضوع. ومن أهم ما تعرض له بنتام قضية السلام التي درسها في كتابه Principles of international law (١٧٩٣)، وجعل عنوان الباب الرابع في هذا الكتاب «مشروع لسلام عالمي دائم» A Plan for an universal and perpetual peace واقترح بنتام لتحقيق هذا المشروع الخطوات التالية:

١) تخفيض تسليح كافة الدول.

٢) تحرير جميع المستعمرات وجلاء المستعمر عنها.

٣) مكافحة المعاهدات السرية، والديلوماسية الخفية لأنهما تعكران صفو السلام والحرية، ولا تتفقان مع قضاياهما.

٤) تشجيع تبادل التجارة بين مختلف البلدان.

٥) إنشاء محكمة عدل دولية تفصل في الخصومات، ولكن ليس لها أن تفرض عقوبات.

٦) تكوين ما يسمى «ديت » أي هيئة دولية مكونة من نائبين عن كل دولة، وتكون المناقشات في تلك الهيئة علنية ليكون الرأي العام العالمي على علم

بقضاياه، وليدافع عن السلام والأمن. وفي عام ١٧٩٥ نشر الفيلسوف إيمانويل كنت Emmanuel Kant بحثا أسماه Zum Ewigan Frieden، أي السلام الدائم. وقد وضع فيه مباديء لحكم العلاقات بين الدول، وذكر أن مراعاة هذه المباديء يترتب عليها إبعاد احتمال نشوب الحرب. وتتمثل هذه المباديء في :

(١) إلغاء جميع المعاهدات أو الاتفاقات الدولية التي تكون مشتملة على تحفظات أو شروط يصح أن تكون نواة الحرب، أو تتضمن مشروع إقامة حرب مقبلة.

(٢) لا يجوز لأي دولة أن تتملك إقليما من أقاليم دولة أخرى ولو كان هذا التملك عن طريق الهبة أو التبادل أو الشراء.

(٣) وجوب تسريح الجيوش المنظمة لأن من شأنها الحط من قدر الإنسان وكرامته.

(٤) تحريم القروض الأجنبية نظراً لما تثيره من مشاكل وباعتبارها عقبة كبيرة في طريق السلام الدائم.

(٥) تحريم التدخل في شئون الدول الأخرى.

(٦) منع المحاربين من استعمال وسائل غير مشروعة قد يترتب على استعمالها فقدان الثقة بعد انتهاء الحرب وعند عقد معاهدة السلام.

ومن دراسة المشروعات السابقة يتضح أنها باستثناء مشروع Cruce يقتصر نطاقها على الدول الأوروبية، ومن ثم فليس لها الطابع العالمي الذي يميز المنظمات الدولية في الوقت الحاضر. كما يتضح أن هذه المشروعات كانت في مجموعها تغلب عليها الصفة السياسية، أو الدينية، أو كتبت تحت تأثيرات أحداث سياسية معينة عاصرها كاتبوها. ولذلك فإنه من الصعب الأخذ بفكرة وجود أي صلة تاريخية بين هذه المشروعات وبين المنظمات الدولية السياسية التي نجحت الدول في

إقامتها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. فلم تتعد هذه المشروعات الدائرة النظرية التجريدية، ولم تحدث أي تأثير في سير الأحداث، أو تصرفات الدول على نحو يمكن معه القول بأنها كانت حلقة في السلسلة الطويلة التي مهدت لقيام المنظمات الدولية السياسية. ولم تقتصر المدرسة المثالية الخيالية في عالم السياسة والعلاقات الدولية على المفكرين الأوروبيين، بل ظهرت مشروعات مماثلة لها لدي فلاسفة المسلمين ومفكريهم، فنشر أبو نصر الفارابي، في منتصف القرن العاشر، كتابة «آراء أهل المدينة الفاضلة» دعا فيه إلى ضرورة إقامة اتحاد بين دول العالم. وقد أشار فيه إلى ما بين مختلف شعوب العالم من تضامن فقال: «إن الإنسان لا يمكن أن ينال الكمال الذي لأجله جعلت له الفطرة الطبيعية إلا باجتماع جماعة كثيرة متعاونة الأفراد يقوم كل واحد منهم للآخر ببعض ما يحتاج إليه في قوامه ». ثم قسم المجتمع الإنساني إلى مجتمعات كاملة وغير كاملة، وقسم الكاملة إلى ثلاثة أنواع وهي: العظمى، والوسطى، والصغرى. وعرف العظمى بأنها «اجتماعات الجماعة في المعمورة»، ثم قال: «والاجتماع الذي به يتعاون على نيل السعادة هو الاجتماع الفاضل، والأمة التي تتعاون مدنها كلها على ما تنال به السعادة هي الأمة الفاضلة. كذلك المعمورة الفاضلة إنما تكون إذا كانت الأمم التي قام فيها يتعاونون على بلوغ السعادة». وفي أواخر القرن التاسع عشر دعا الكواكبي (١٨٤٩ــــ١٩٠٢) في كتابه «أم القرى» «إلى إنشاء اتحاد بين الشعوب الإسلامية» وقد سماه الكواكبي «أم القرى»، لانه فرض أن هذه الآراء وضعت على بساط البحث في مكة، وتباحث فيها المؤتمرون الذين يمثلون أقطار الأمم الإسلامية في أرجاء العالم، وتم استعراضها في اثنتي عشرة جلسة، تناولت أحوال المسلمين وأسباب فتورهم وانهيار قواهم، وجعل شعار المؤتمرين «لا نعبد إلا الله». وقد ناقش الكواكبي اتحاده المقترح فرسم مبادئه للعامة، وفصل شروط العضوية في الاتحاد والهيئات العاملة. وإذا كانت أفكار الكواكبي لم تخرج إلى حيز التنفيذ في وقته، فقد نفذت فيما بعد في شكل

الجامعة العربية، والمؤتمر الإسلامي، والكتلة الافريقية الإسلامية. وهكذا ظلت فكرة المجتمع الدولي فيما قبل القرن التاسع عشر مجرد آراء يدلي بها الكتاب والفلاسفة، ولم تظهر المحاولة الأولى الجادة لإقامة تنظيم دولي إلا بعد الحروب النابليونية، فمنذ ذلك الوقت طرأ تغيير كبير على العلاقات الدولية. فقد بدأت الجهود المشتركة لتنظيم المرافق الدولية على النحو الذي يهييء استغلالها على الوجه الأكمل، ويكفل انتفاع جميع الدول بها. فقد ترتب على الثورة الصناعية تقريب المسافات بين أجزاء العالم المختلفة، وازداد الترابط الاقتصادي بين الدول بحيث أصبحت كل دولة تعتمد على غيرها في الحصول على جزء كبير مما تحتاج إليه من السلع، وأن تصدر إلى العالم الخارجي جزءاً من فائض سلعتها وخدماتها وأصبح من الصعب على أية دولة بل من المتعذر عليها أن تعيش في عزلة عن باقي الدول، وهكذا بدأت فكرة المجتمع الدولي تفرض نفسها، فلم يخرج التنظيم الدولي إلى الوجود على يد أنبياء رأوا فيه الوارث الشرعي للدول ذات السيادة بقدر ما خرج على يد رجال سياسة بحثوا عن ترتيبات ووسائل جديدة، تستطيع الوحدات ذات السيادة بوساطتها أن تتابع مصالحها وتدير شئونها في الأوضاع المتغيرة لعصر المواصلات والحركة الصناعية .

الفصل الثاني

الاتحاد الأوروبي في القرن التاسع عشر

(The Concert of Europe)

- معاهدة باريس الأولى (١٨١٤).
- معاهدة ڤيينا (١٨١٤ ـ ١٨١٥)
- معاهدة باريس الثانية (١٨١٥).
- التحالف الرباعي (١٨١٥)
- الحلف المقدس (١٨١٥).

كان المؤتمر الذي عقدته الدول الأوروبية في مدينة ڤيينا عام ١٩١٤ هو نتيجة غير مباشرة للثورة الفرنسية التي قامت في أواخر القرن الثامن عشر، وللحروب المروعة التي أدت إليها تلك الثورة. فبوفاة لويس الرابع عشر، فقدت فرنسا الكثير، إذ تولى عرشها ملوك ضعاف ليسوا في مقدرة لويس الرابع عشر السياسية أو الحربية.

وكلما كانت الملكية الفرنسية قادرة على انتزاع النصر من أيدي الدول المعادية لها، كلما أحبها الشعب وتعلق بها. ولكن حينما أثقلت الملكية كاهل الشعب بالمصروفات والضرائب الباهظة فقدت محبة الشعب لها، وكان عليها أن تسلك أحد طريقين: إما أن تغير من سياستها، أو أن تذهب إلى غير رجعة. ولم يكن في استطاعة الملكية أن تغير من سياستها، فلويس السادس عشر كان ضعيفاً ولم يتحمل المسئولية. حقيقة أنه أظهر بعض النوايا الطيبة نحو إصلاح حال الشعب، ولكن الطبقات صاحبة الامتيازات رفضت كل التنازلات.

ولقد بدأت الثورة فعلاً بتدمير الباستيل في يوليو عام ١٧٨٩، وأخذ الشعب يراقب الملك، وفسروا أعماله بأكثر مما تحتمل، وازدادت الرغبة في مجيئه إلى باريس ليكون تحت مراقبتهم. فقامت مظاهرة إلى ڤرساي في ٥ أكتوبر عام ١٧٨٩ أجبرت الملك على العودة إلى باريس حيث أصبح في حقيقة الأمر

سجين الثورة. وحاول الملك في عام ١٧٩١ الهروب مع عائلته من سجنه، ولكن قبض عليه عند ڤارن، وأعيد إلى العاصمة وأصبح تحت رحمة مجلس طبقات الأمة. وقامت بعض المفاوضات نيابة عن الملك مع عدد معين من الدول الأوروبية (وهي النمسا وأسبانيا وبعض الدول الأخرى) للتعاون العسكري مع الجيش الملكي لإعادة الهدوء إلى فرنسا. ورغم عدم اكتمال هذا المشروع فقد تكون في عام ١٧٩٢ تحالف من الدول الأوروبية، وأعلنت دول التحالف الأوروبي الأول الحرب عليها في عام ١٧٩٣ ، ويرجع تكوين هذا التحالف ضد فرنسا إلى العوامل الآتية:

(١) لم يقابل الإنجليز بعين الارتياح الهجوم على الملكية الفرنسية وقتل الملك، فوجدوا في ذلك تناقضا لمباديء الثورة الفرنسية.

(٢) لم تعد الثورة الفرنسية مسألة داخلية صرفة تهم فرنسا وحدها، فالثورة قد خرجت من حدود فرنسا إلى بلجيكا، واستولى الجيش الفرنسي عليها وأعلن حرية الملاحة في مصب نهر شلت (Scheldt)، وكانت انجلترا حريصة على إغلاق مصب هذا النهر حتى لا تنافس تجارته تجارة نهر التيمز، ولذلك وجدت انجلترا ضرورة التدخل في الحرب.

(٣) لم تعد الثورة الفرنسية محلية صرفة، فعندما أحرز رجال الثورة بعض النجاح في صدهم لقوات الأعداء عند ڤالمي أعلنوا في ١٩ نوفمبر عام ١٧٩٢ قراراً بتأييد فرنسا لكل أمة تطالب بحريتها، أي أن فرنسا مستعدة للتدخل في شئون الدول الأخرى، وهذا ما لا تقره الدول الأوروبية. لقد بدأت الحرب الفرنسية الكبرى عندما غزت قوات النمسا وبروسيا فرنسا، وتمكنت جيوش الثورة من صد هذه القوات، وتم الاستيلاء على ولاية الفلاندرز وكل ولايات الأراضي المنخفضة ماعدا (Luxemburg) ، وقام الجنرال الثوري كوستين (Custine) ببعض العمليات العسكرية الناجحة في ألمانيا، كما استولى

الفرنسيون أيضاً على ساڤوي ؛ وشجع نجاح كوستين في ألمانيا مجلس طبقات الأمة على العمل من أجل الحصول على فتوحات أكثر. وفي النهاية انفرط عقد التحالف الأوروبي الأول بسبب انقسام الأعداء على أنفسهم بخصوص تقسيم بولندا مرة أخرى في عام ١٧٩٣، فعقدت بروسيا الصلح منفردة مع فرنسا متأثرة بتقسيم بولندا دون أن يكون لها نصيب في الغنيمة (صلح بال في ٥ أبريل ١٩٨٥)، وكذلك أسبانيا التي خشيت من عبور القوات الفرنسية لأراضيها (٢٢ يوليو ١٧٩٥).

وفي عام ١٧٩٧ عقدت فرنسا صلحا مع النمسا يعرف باسم صلح كامبو فورميو ولما كانت فرنسا تعلم أن أوروبا لابد وأن تقوم بحرب أخرى ضدها ، بدأت تعمل على تقوية نفوذها في البلاد المفتوحة، وعلى إنشاء جمهوريات موالية لها في البلاد المجاورة (في هولندا وسويسرا وبيدمونت ونابولي والولايات البابوية). ورأت الدول الأوروبية ضرورة وضع حد لأطماع فرنسا، فتكوّن في عام ١٧٩٩ التحالف الأوروبي الثاني من انجلترا والنمسا والروسيا وتركيا. وانتهى هذا التحالف بتوقيع معاهدة أميان (Amiens) في ٢٥ مارس ١٨٠٢، ولكنها في الواقع لم تكن نهاية الحرب بين انجلترا وفرنسا، ففي عام ١٨٠٥ استطاع بت (Pitt) ، وزير خارجية انجلترا، تكوين حلف أوروبي ثالث ضد فرنسا من الروسيا والنمسا والسويد، وتمكن نابليون بونابرت من إقناع بروسيا بالوقوف على الحياد في هذه الحرب نظير منحها مقاطعة هانوڤر. وكانت الأهداف المعلنة لهذا التحالف هي إعادة فرنسا إلى حدودها القديمة، ودعوة مؤتمر لتسوية المسائل الدولية المختلفة التي نشأت أثناء الحرب، وإقامة نظام فيدرالي للمحافظة على السلام في أوروبا.وهذا الهدف الأخير يستدعي الانتباه بصفة خاصة،فهو يبين لنا أنَّ فكرة إيجاد أساس مستقر ما للمحافظة على النظام في أوروبا قد خطرت في الأذهان حتى في تلك الفترة المبكرة أثناء الصراع مع

نابليون، ولسوف نشاهد كيف أن تلك الفكرة هي التي نشأ عنها ما عرف بالحلف المقدس أثر سقوط نابليون . ولقد استمرت الحرب حتى عام ١٨١٤ ، وفي النهاية دخلت الدول الأربع الكبرى: النمسا وانجلترا وبروسيا وروسيا، في محالفة عظمى بموجب معاهدة شومون (Chaumont) في ٩ مارس ، فقد تعهدت الدول الموقعة على تلك المعاهدة بتوحيد جهودها في محالفة مدتها عشرون عاما، واتفق رأيها أولا على اسقاط نابليون ثم الحيلولة دون عودته هو وأسرته إلى فرنسا ، وأخيرا على ضمان التسوية الإقليمية التي تضعها الدول المتحالفة لمدة عشرين عاما ، وقد كان أثر المحالفة مباشرا ، فقد قرر الحلفاء ، ولم ينقض شهر مارس، إعادة آل بوربون إلى فرنسا ، واحتلوا باريس بالفعل في ٣١ مارس ١٨١٤ ، وفي أبريل تنازل نابليون عن حقه وحق أسرته في العرش، فجلس الحلفاء ليشكلوا خريطة أوربا من جديد وفقا لأهوائهم.

وفي ٣ مايو ١٨١٤، دخل لويس الثامن عشر باريس، بينما أبعد نابليون إلى جزيرة إلبا في اليوم التالي ، وعندئذ بدأت المفاوضات بين لويس الثامن عشر والحلفاء لعقد معاهدة باريس الأولى . ولما كان الموقعون على معاهدة شومون قد اتفقوا على عقد اجتماعات دورية لتأكيد التفاهم وتوثيق الصلات الودية فيما بينهم، فإن المعاهدة قد تضمنت أيضا أساس نظام المؤتمرات التي عقدتها الدول الكبرى، وهي المهمة التي اضطلعت بالقيام بها، وكان مؤتمر ڤينا نفسه أول وأهم هذه المؤتمرات التي عقدتها الدول لهذه الغاية، وإن لم يكن أخرها.

معاهدة باريس الأولى: (٢٠ مايو ١٨١٤) وقعت معاهدة الصلح الأولى في باريس (The First Treaty of Paris) في ٢٠ مايو ١٨١٤، وقعها تاليران عن الملك الفرنسي وممثلوا النمسا وروسيا وبريطانيا وبروسيا، وأعلنت المادة الثانية أن حدود فرنسا لا بد وأن تظل كما كانت عليه في ١ يناير عام ١٧٩٢ مع بعض التغييرات المعينة، وهكذا لم يتقرر عودة حدودها في أوربا إلى

ما كانت عليه عام ١٧٨٩ كما تعهدت المعاهدة بالاعتراف بكل الترتيبات التي يتفق عليها الحلفاء بشأن الأقاليم التي تخلت عنها فرنسا والنظام الذي سوف ينجم عن هذه الترتيبات ليكفل التوازن الحقيقي والدائم في أوربا، وأما هذه الترتيبات المنتظرة فكان قد تم تقرير المباديء التي تقوم عليها بحيث تتألف من الأراضي المنخفضة دولة واحدة تجمع بين بلجيكا وهولندا، وأن تسترجع النمسا كلا من لمبارديا والبندقية، وأن تستقل ألمانيا، ويتألف منها اتحاد كونفدرالي، وأن تحتفظ انجلترا ببعض الجزر التي استولت عليها، وكانت جزءا من المستعمرات الفرنسية توبا جو وإيل دي فرانس وسانت لويس وسيشيل.

ودلت شروط الصلح الذي تم في باريس إذا على أن الذي حصل لم يكن رجوع الملكية إلى فرنسا وحسب، بل كان الغرض المتوخى منها كذلك إضعاف فرنسا ذاتها. حقا لقد احتفظت فرنسا بأڤينيون Avignon (في الجنوب على نهر الرون)، ومونتبليارد Montebeliard، وملهوسن Milhausen (في الشرق في إقليم الراين الأعلى)، وشامبري ,Chambery وأننسي Annecy (في ساڤوي)، وكانت فرنسا قد استولت على هذه الأقاليم قبل ١٧٩٢ وكذلك احتفظت بحقوقها القديمة في الصيد في نيوفوندلاند، والجزيرة الإنجليزية في أمريكا الشمالية. ولكنها فقدت عددا من مستعمراتها، وحرمت من أن يكون لها صوت ما في توزيع الأسلاب من الإمبراطورية النابليونية.

وبعقد الصلح مع فرنسا في معاهدة باريس الأولى انتهت الحروب التي بدأت في أوربا في عهد الثورة الفرنسية، ثم استمرت في عهد الإمبراطورية النابليونية. وأصبح من الضروري عقد مؤتمر للتباحث في شؤون أوربا العامة وتسوية المشكلات التي نجمت من هذه الحروب الطويلة. ووقع الاختيار على ڤينا لتكون مقرا لهذا المؤتمر لأنها مدينة أوربية عظيمة، وعاصمة لدولة من الدول الكبرى التي انتصرت في الحرب، ولأن حكومتها حكومة لا[illegible]اطورية النمسوية.

كانت تمثل كل ما ينطوي عليه معني المحافظة على التقاليد والقانون والنظام في أوربا وقتئذ، وهكذا فالمؤتمر لم ينعقد لإبرام الصلح لأن الحرب كانت منتهية فعلا وقانونا بين فرنسا وبين الدول المتحالفة، وفي استطاعة فرنسا كذلك عند انعقاد المؤتمر أن تطلب الانضمام إلى الأسرة الدولية. ولم يكن الغرض من عقد المؤتمر إعادة تنظيم شؤون أوربا على قواعد جديدة، باعتبار أن النظام الأوربي قد انهار فعلا من أساسه نتيجة لحروب الثورة ونابليون خلال العشرين سنة الماضية.

ولكن الذي حدث أن السياسيين الذين اجتمعوا في هذا المؤتمر اعتقدوا على العكس من ذلك أن النظام القديم بالصورة التي عرفها القرن الثامن عشر ، أي احترام السلطات الحكومية وتمجيد التقاليد والمحافظة على التوازن الدولي، هو خير نظام وجد ليضمن للشعوب حريتها وليحقق سيادة القانون. وكان الأصل في نشأة هذا المؤتمر أنه جاء في معاهدة باريس الأولى، في مادتها الثانية والثلاثين، أن تتعهد الدولة المشتركة وقتئذ في الحرب من كلا الطرفين بإرسال مندوبيها في خلال شهرين إلى ڤينا للإجتماع في مؤتمر عام لوضع التسوية التي تضمنتها نصوص هذه المعاهده.

علي أنه لما كان يحق لفرنسا بحكم هذه المادة، ولأنها كانت في حالة سلم مع الدول بفضل إبرام معاهدة الصلح هذه، وأن تشترك في وضع التسوية المزمعة، فقد أراد الحلفاء أن يحرموها هذا الحق، فأضافوا مادة سرية، اضطرت فرنسا إلى الموافقة عليها، ونصت على أن يكون للحلفاء ، فيما بينهم هم وحدهم فقط، الحق في وضع المباديء والقواعد التي تجري عليها تسوية الصلح النهائية. مؤتمر ڤينا (١٣ سبتمبر ١٨١٤ - ٩ يونيو ١٨١٥) تكون المؤتمر من الدول التي وقعت على معاهدة باريس الأولى، وكانت سبعة : بريطانيا، روسيا، النمسا، بروسيا، السويد، أسبانيا، والبرتغال. وعندما تبين أن العدد كبير، انحصر النشاط بموجب اتفاق بين الدول الكبرى بين دول أربع فقط هي: بريطانيا،

روسيا، النمسا وبروسيا، تألف منها ما يعرف باسم «لجنة الأربعة». ولقد نجح تاليران عند اجتماع المؤتمر بفضل مهارته السياسة، في أن يجعل الدول توافق على انضمام فرنسا إلى هذه اللجنة التي تحولت عندئذ إلى «لجنة خماسية». وكانت لجنة الخمسة هذه هي المؤتمر فعلا، فأستاثرت وحدها ببحث المشكلات والمسائل الهامة، وباتخاذ القرارات الحاسمة بشأنها. وعندما انتهى مؤتمر ڤينا من أعماله ، انضمت ثلاث دول أخرى هي السويد، وأسبانيا، والبرتغال إلى الدول الخمس الأولى في التوقيع على وثيقة أو قرار المؤتمر النهائي (Final act) في ٩ يونيو ١٨١٥. وأما ممثلو سائر الدول والإمارات الذين بلغ عددهم في ڤينا المائة تقريبا، فقد اشترك قليلون منهم في أعمال اللجان الأخرى الفنية. ولم يعقد المؤتمر جلسة واحدة رسمية تضم جميع أعضائه، سواء عند البدء في العمل أو عند الانتهاء منه. بدأت أعمال المؤتمر باجتماع ممثلي الدول الأربع انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا في ١٣ سبتمبر ١٨١٤، وبعد عشرة أيام وصل تاليران ولم ترقه عزلة فرنسا وبعدها عن لجنة الأربعة، فبذل جهداً كبيراً وتحققت رغبته عند إنشاء لجنة الخمسة التي ضمت فرنسا إليها.

وإلي جانب هذه اللجنة الخماسية، أنشأ المؤتمر عدداً من اللجان الأخرى لدراسة الموضوعات التفصيلية، وإعداد البيانات اللازمة. فكانت هناك لجنة الثمانية، وهي التي وقعت على القرار النهائي، كما سبق، في ٩ يونيو ١٨١٥، ولم تكن مهمة هذه اللجنة سوى تلقى القرارات والبحوث الخاصة بالمسائل الأوروبية الهامة. ودرست هذه اللجنة موضوع تجارة الرقيق، ومسألة الاتحاد السويسري، ثم كانت هناك «اللجنة الألمانية» لبحث شؤون ألمانيا، ووضع دستور لها، ثم «لجنة الإحصاءات»، وقد اختصت بتعداد السكان في الأراضي التي يراد استبدالها أو إعطاؤها كتعويض كجزء من التسويات التي يتفق عليها المؤتمر. ولقد تناول المؤتمر مسائل تسعا تتعلق ببولندا، وسكونيا وبحدو الراين، وبيلجيكا

وهولندا، وبالدانمرك والسويد وبسويسرا وبإيطاليا، وبالاتحاد الألماني، وبالأنهار الدولية، وبتجارة الرقيق.

بلغت الخلافات في ڤينا في بداية ١٨١٥ درجة خطيرة حدت بفرنسا والنمسا وانجلترا إلى تكوين حلف دفاعي لمقاومة مطالب روسيا وبروسيا في ٣ يناير ١٨١٥ وقد أسفرت هذه الخطوة المتطرفة عن نتائج طيبة : فقد استسلم اسكندر في بعض النقاط، وحذت بروسيا حذوه. وكانت جميع الأمور قد سويت في الواقع عندما فوجيء العالم بأنباء انطلاق نابليون من أسره في إلبا ، وفرار لويس الثامن عشر، واستقبال فرنسا من جديد للإمبراطور الذي حكمت بسقوطه بقية أوروبا. ولذلك انزعج المندوبون انزعاجاً كبيراً، وبادروا يعملون بكل سرعة لإنجاز القرار النهائي الذي وقع بالفعل قبل معركة ووترلو بتسعة أيام فقط.

وقد تضمن القرار النهائي التسوية التي وضعها السياسيون للمسائل التسع التي سبقت الإشارة إليها. قامت تسوية ڤينا على أساسين هما : توازن القوى (Balance of power) والتعويضات (Compensation)، قاعدتا الدبلوماسية الأوروبية في القرن الثامن عشر. فأعاد السياسيون فرنسا إلى ما كانت عليه (Status quo ante bellum) قبل حروبها الأخيرة كي يعيدوا التوازن الدولي في أوروبا، ثم أنهم اتبعوا خطة تعويض الدول التي أُخذت منها أراضيها لإعطائها إلى دولة أخرى .

كذلك صار إرجاع الأسر القديمة إلى الحكم في الدول التي نحى نابليون أصحابها عن عروشهم وضمها إلى فرنسا . ولكن هذا المبدأ الشرعية (Legitimism) لم يتبع أيضا بحذافيره، فلم يشأ المؤتمر عودة الأسر الحاكمة التي كان يسوءه رجوعها، أو التي أراد توزيع أملاكها في شكل «تعويضات» تعطي للدول التي تولي المؤتمر التصرف في أملاكها. وفي الواقع أن هذا كله إنما

كان يجري وفق المباديء والتقاليد وما أخذ به العرف الدبلوماسي في القرن الثامن عشر، فلم يفكر إنسان أن هناك ما يدعو لاستشارة الشعوب التي أخذ المؤتمر على عاتقه أن يفصل هو وحده في مصيرها. ولم يلبث المؤتمر أن أضاف إلى قاعدتي توازن القوى والتعويضات اعتباراً آخر، وهو ضرورة الاطمئنان لعدم تكدير السلام من ناحية فرنسا في المستقبل، أي اتخاذ التدابير والإجراءات التي تمنع فرنسا من الإقدام على أية اعتداءات جديدة فأحاط المؤتمر مدن فرنسا بحلقة من الدول التي أرادوا أن تكون قوية بدرجة تكفي لمنع فرنسا من استئناف الاعتداء، فضموا بلجيكا إلى هولندا، وأعطوا الأراضي الواقعة على ضفة الراين اليسري إلى ألمانيا، بينما دعموا استقلال سويسرا التي ضمنت الدول حيادها، ثم أعطوا ساڤوي إلى بيدمونت لتقوية الحدود الشرقية الجنوبية بالنسبة لفرنسا. ولقد أدى العمل بمبدأ توازن القوى إلى نتائج هامة، فقد كان أساس النظام الجديد طبقا لتسوية ڤينا إنشاء توازن القوى بين مجموعتين من الدول العظمي : انجلترا وفرنسا، الدولتان الغربيتان في جانب، روسيا وبروسيا والنمسا الدول الثلاث الشرقية في جانب آخر، ولم تكن واحدة من هذه الدول العظمي قوية بالدرجة التي تعطيها السيطرة بمفردها على شؤون أوروبا، أو القدرة على المغامرة بدخول الحرب، وإحراز النصر على الدول الأخري. وكان يقع بين هاتين المجموعتين إقليم وسط أوروبا، ويشمل ألمانيا وإيطاليا وسويسرا والأراضي المنخفضة (بلجيكا وهولندا) .

أما ألمانيا وإيطاليا فكانت كل منها مجزأة الي دويلات وإمارات صغيرة، بينما ضمنت الدول حياد سويسرا ثم الأراضي المنخفضة، وتمكنت أسرة هابسبرج النمسوية من السيطرة على الدويلات الصغيرة في إيطاليا وألمانيا بفضل ما كان لها من أملاك في إيطاليا، وما تمتعت به من نفوذ في ألمانيا بسبب أن الإمبراطور النمسوي كان رئيس الاتحاد الكونفدرالي بها، فلم تعد أسرة هابسبرج

في حاجة إلى توسيع جديد من ناحية، في حين أنها وجدت من ناحية أخرى أن من صالحها أن تظل هذه الدويلات الصغيرة قائمة . فصارت سياسة النمسا التمسك بالوضع القائم والمحافظة عليه وإخماد كل الثورات القومية والدستورية في المستقبل. وكان من أثر زيادة نفوذ النمسا في كل من إيطاليا وألمانيا أن تأخرت وحدة الأولى، وتعطل اتحاد الثانية مدة خمسين عاماً تقريباً، أي حتى عام ١٨٧٠ - ١٨٧١. كما أن حصول بروسيا على بعض الأقاليم الواقعة على نهر الراين منحها حق الدفاع عن ألمانيا عموماً، فعلا شأنها ثم انتقلت إليها تدريجيا الزعامة في ألمانيا.

وعلي أي حال، تتكون معاهدة ڤينا الموقعة في ٩ يونيو ١٨١٥ من عدة أقسام رئيسية ؛ أولى تلك الاقسام ما يتعلق بمبدأ إرجاع الحقوق الشرعية لأصحابها، أي بمعنى آخر تحقيق مبدأ التوازن الدولي الذي كان موجوداً في ذلك الوقت. وقد تطلب تحقيق هذا المبدأ أن عوضت بعض الدول عن بعض المناطق التي فقدتها بمناطق أخرى ليظل التوازن الدولي معمولاً به.

كانت هذه هي القاعدة المرعية إذا ما استثنينا الروسيا التي خرجت بنصيب الأسد نتيجة تشددها، ولما كانت تحتفظ به من جيش كبير العدد بلغ المليون جندي. ولذا اضطرت كل من انجلترا والنمسا مرغمتين على منح ولاية وارسو - بعد تنازل بروسيا عنها - إلى الروسيا رغم كبر مساحة هذه الولاية، مما سيتيح للروسيا التفوق في أوروبا، وما يستتبع ذلك من إخلال بالتوازن الدولي في نظر كل من انجلترا والنمسا. أما فيما يتعلق بمطالب بروسيا في ضم إقليم سكسونيا بأكمله إليها في مقابل تنازلها للروسيا عن بولندا (ولاية وارسو)، فقد عارضت النمسا وانجلترا في منحها إياها كاملة حتى لا يتضخم حجم بروسيا فيخل ذلك بالتوازن الدولي. فاضطرت بروسيا في نهاية الأمر إلى قبول ضم نصف سكسونيا ومقاطعة الراين الألمانية، وبذلك أصبحت مساحتها أكثر مما

كانت عليه في عام ١٨٠٥، وهو التاريخ الذي حدِّد لإرجاع حدود كل دولة إلى ما كانت عليه وقتئذ.

أما بخصوص الولايات الألمانية التي اجتاحتها قوات نابليون وأقامت فيها نوعا من الوحدة، فقد تمت تسوية أوضاعها السياسية طبقا لمشيئة الدولتين الألمانيتين الكبيرتين، النمسا وبروسيا، اللتين كانتا تتنافسان حول زعامة هذه الولايات. وقد نجحت النمسا في الجولة الأولى واستطاعت أن تشكل الولايات الألمانية تبعاً لأهوائها، وذلك للحد من سلطة بروسيا، فأقامت النمسا ولاية باڤاريا كدولة قوية تعتمد على ولائها في مقاومة النفوذ البروسي في الولايات الألمانية. كذلك تمكنت النمسا من إقامة اتحاد للولايات الألمانية التسعة والثلاثين تحت زعامتها بصفتها الدولة الألمانية الكبري، ورغم أن تسوية المسألة الألمانية قد تمت بما لا يتفق ورغبات الولايات الألمانية، إلا أنها لم تكن مجحفة بحقوق الألمان مثلما حدث في المسألة الإيطالية.

وإذا انتقلنا إلى الولايات الإيطالية التي كانت تشبه في وضعها السياسي الولايات الألمانية إلى حدٍ بعيد، نجد أن نظرة الدول الأوروبية إليها، وعلى رأسها النمسا، قد اختلفت عن نظرتهم للولايات الألمانية. فقد أهملت المطالب القومية للولايات الإيطالية إهمالاً شديداً فيه مساس بكرامة الإيطاليين. وتم هذا بفضل سياسة مترنيخ الرجعية الاستبدادية، ومؤازرة الدول الأوروبية له.

فإيطاليا لم تكن في نظر مترنيخ سوى تعبير جغرافي ومنطقة نفوذ لها. ولذا فقد شكل إيطاليا طبقاً لأهوائه ووفق ميوله الاستبدادية الرجعية. فقد أعاد مملكة نابولي إلى ما كانت عليه من قبل، مع وضع أحد أفراد أسرة البوربون الفرنسية ملكا عليها. وفي نفس الوقت عقد معه معاهدة سرية تمنعه (ملك نابولي) من منح بلاده حكما دستوريا إلاّ بعد موافقة النمسا، ولم تكن الأخيرة ترضي، بأي حال من الأحوال، أن يجد النظام الدستوري طريقه إلى إيطاليا حتى

لا تنتقل عدواه إلى الولايات الإيطالية التابعة لحكمها. كذلك استطاعت النمسا استرجاع لمبارديا واحتلال ولاية البندقية، وبذلك تمكنت من استعادة نفوذها في إيطاليا والضغط على الولايات الإيطالية الأخرى لاتباع سياسة تتفق مع رغبتها ومصالحها. كذلك استرد البابا ممتلكاته (الولايات البابوية)، كما ضمت بيد مونت إليها مدينة جنوة. أما القسم الثاني من تسوية ڤيينا فهو الخاص بإحاطة فرنسا بدول قوية تمنعها من الاعتداء على غيرها. ولما كانت كل من هولندا وبلجيكا تقع على حدود فرنسا الشمالية، ولا تستطيع بمفردها أن تقاوم التوسع الفرنسي، فقد رؤي إدماج الدولتين في بعضهما لتكون دولة واحدة قوية على حدود فرنسا، رغم كره البلجيكيين الشديد لجيرانهم الهولنديين. كذلك اعترفت الدول الأوروبية باستقلال سويسرا وضمان حدودها، واستعادت كل من أسبانيا والبرتغال ما كان لهما من حدود قبل الغزو النابليوني. كما كوفئت السويد على انضمامها إلى جانب الحلفاء في الحرب ضد نابليون بمنحها النرويج التي كانت تابعة للدانمرك. ومن التسويات الهامة التي تمت بمقتضى هذه المعاهدة وضع تنظيم دولي لاستغلال الأنهار الدولية، حتى لا يؤدي تضارب المصالح بين بعض الدول حول الاستفادة من هذه الأنهار إلى قيام نزاع دولي قد يودي إلى نشوب حرب. كذلك أعلنت الدول الموقعة على المعاهدة استنكارها لتجارة الرقيق بصفتها تجارة غير مشروعة ولا تتفق مع أبسط القواعد الإنسانية. وكان لهذا الاستنكار مداه في تحريم ممارسة هذه التجارة في المستعمرات الخاضعة لحكم كل من أسبانيا وفرنسا والسويد وهولندا. وقد ألحقت بالمعاهدة سبع عشرة وثيقة أخرى هي عبارة عن المعاهدات التي وقعت بين الدول المشتركة في المؤتمر لوضع الترتيبات السابق الإشارة إليها واستكمالها. ورغم عيوب تسوية ڤيينا، فقد نجحت في تحقيق الغرض المباشر الذي هدفت إليه الدول التي وقعت على معاهدة باريس الأولى في ٣٠ مايو ١٨١٤، وكانت تريد وقتئذ إقامة نظام حقيقي ودائم للتوازن

الدولي في أوروبا. حقيقة طرأ على هذا النظام شيء من التعديل بانفصال بلجيكا عن هولندا في عام ١٨٣١، أو حينما خطت إيطاليا خطوة كبيرة نحو وحدتها في عام ١٨٥٩ و ١٨٦٠، ولكن هذا النظام لم يتصدع، وعلى العكس فقد استطاعت تلك التسوية أن تجنب أوروبا حرباً أخرى لمدة أربعين عاماً، وحتى هذه الحرب (حرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦) وقعت في ميادين بعيدة. ولكن التوازن الدولي الذي أوجدته تسوية ڤيينا قد تصدع فعلاً في عام ١٨٧٠، عندما قامت الحرب السبعينية بين ألمانيا وفرنسا، واستولت الأولى على الألزاس واللورين من فرنسا. وعموماً خضعت التسويات التي أقرها مؤتمر ڤيينا بمرور الوقت لضغط شعبي أو أوتوقراطي، وهو أمر لم يكن من المحتمل التنبؤ به أو منعه في حينه.د

معاهدة باريس الثانية (٢٠ نوفمبر ١٨١٥): بعد هزيمة نابليون في ووترلو واجه ساسة أوروبا أمرين: الأول عقد الصلح من جديد مع فرنسا التي آزرت نابليون أثناء حكم المائة يوم، والثاني تجديد محالفة الدول العظمي على أساس الاتحاد فيما بينها بعمل مشترك الغرض منه اتقاء أية أخطار قد تهددت السلام العام من جانب فرنسا في المستقبل، ثم المحافظة على التسوية النهائية التي تمت في ڤيينا لعدم تكدير السلم كذلك في أوروبا.

وبالنسبة للأمر الأول، عقد الحلفاء (انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا) معاهدة جديدة مع فرنسا هي معاهدة باريس الثانية (The Second Treaty of Paris)، وقد فقدت فرنسا بمقتضاها كثيراً من المزايا التي كانت قد نالتها في معاهدة باريس الأولى في ٣٠ مايو ١٨١٤، فأرجعت فرنسا الآن إلى الحدود التي كانت لها عام ١٧٩٠ (أي بدلا من حدود ١٧٩٢ التي كانت قد نصت عليها معاهدة باريس الأولى).

كما طلبت من فرنسا دفع تعويض قدره سبعمائة مليون من الفرنكات، يؤخذ منها جزء لتقوية الحصون التابعة للدول ذات الحدود الملاصقة للحدود

الفرنسية، ويوزع بقية المبلغ على حكومات الحلفاء والدول الأخرى التي أصابتها أضرار من ناحية فرنسا.

وقد قسم هذا المبلغ الضخم بصورة يتمكن بها الفرنسيون من سداده في خلال خمس سنوات على أقساط متساوية، وبشريطة أن يحتل مائة ألف مقاتل من جيوش الحلفاء حصون فرنسا الشمالية الشرقية إلى أن يتم تسديد المبلغ بأجمعه.

التحالف الرباعي (٢٠ نوفمبر ١٨١٥): أما بالنسبة للأمر الثاني، فقد انطوت فكرة الاتحاد الأوروبي على إنشاء تحالف بين الدول التي اشتركت في النضال ضد فرنسا من جهة، ثم السعي من أجل المحافظة على السلام عموماً في أوروبا من جهة أخري. واستطاع كاسلريه، وزير خارجية انجلترا، على وجه الخصوص أن يظفر بتحديد المبدأ الذي تضمنته معاهدة شومون السابقة، من حيث المبادرة بتقديم القوات العسكرية إذا وقع عدوان جديد من جانب فرنسا. وفي اليوم الذي وقعت فيه معاهدة باريس الثانية مع فرنسا، أبرمت الدول الأربع الكبرى فيما بينها تحالفا رباعيا (Quadruple Alliance)، كان هو الأساس الذي قام عليه نظام الاتحاد الأوروبي في السنوات التالية. وقد تعهدت الدول الأعضاء في هذه المحالفة الرباعية بتأييد معاهدة باريس الثانية المبرمة مع فرنسا في التاريخ نفسه، ثم أنها أخذت على عاتقها أن تبادر كل منها بتقديم ستين ألف مقاتل لمساعدة أي عضو من أعضاء المحالفة يقع عليه هجوم في المستقبل.

وأبرزت المادة السادسة من المعاهدة فكرة الاتحاد الأوروبي كما صورته معاهدة شومون وإنما بصورة عملية، فنصت على ما يأتي: «حتى يمكن دعم الروابط التي تجمع في الوقت الحاضر الملوك الأربعة في اتحاد وثيق، يوافق المتعاقدون على تجديد عقد اجتماعاتهم في فترات معينة سواء كانت هذه الاجتماعات تحت إشرافهم شخصيا، أو حضرها وزراؤهم الذين يمثلونهم، وذلك

لتبادل الرأي فيما يتعلق بمصالحهم المشتركة، ولفحص الوسائل التي يستقر الرأي في كل فترة أو دورة من هذه الدورات على اعتبارها ذات أعظم أثر طيب في تأمين هدوء وسكينة الأمم ورخائها ، وفي تأييد واستقرار السلام في أوروبا». وقد ترتب على هذا النص وتطبيقه قيام الاتحاد الأوروبي ، الذي أخذ يعالج المشاكل التي ظهرت في أوروبا في الفترة التالية.

ومما دفع روبرت ستيوارت كاسلريه، وزير خارجية انجلترا ،إلى إنشاء التحالف الرباعي هو خوفه من فرنسا وتجدد الاعتداء من ناحيتها، فاحتاط للأمر بعقد أواصر المحالفة مع الدول الكبرى من جهة، وتدبير احتلال فرنسا نفسها (وقد استمر هذا الاحتلال حتى عام ١٨١٨) من جهة أخرى، وكان تحقيق هذه الحيطة إذن في إبرام المحالفة الرباعية. ولم يرض كاسلريه، فيما بعد، أن يخرج هذا التحالف الرباعي عن الغرض الأساسي الذي أنشيء من أجله، فيتخذ منه السياسيون الرجعيون في أوروبا، وعلى رأسهم مترنيخ، أداة للتدخل في شئون الدول الداخلية، بدعوى أن إخماد كل ثورة أو انقلاب قد يحدث في داخل هذه الدول ضروري من أجل صيانة السلام العام في أوروبا. وهكذا تكون سياسة كاسلريه عند إنشاء التحالف الرباعي قد نجحت في تحقيق مايلي:

(١) ضمان تنفيذ الشروط التي فرضها المنتصرون في الحرب على فرنسا بمقتضي معاهدات الصلح.

(٢) أن إنشاء نظام الاتحاد الأوروبي قد أتاح الفرصة لتسوية عدد من المشكلات التي ظهرت فيما بعد، من غير حاجة للالتجاء إلى الحرب كوسيلة ناجحة لفضها.

الحلف المقدس (٢٦ سبتمبر ١٨١٥): وفي الوقت الذي وضع فيه ساسة أوروبا القواعد العملية لتنفيذ شروط التسوية الأوروبية في ڤيينا، أخرج اسكندر الأول (١٧٧٧-١٨٢٥)، قيصر روسيا، إلى الوجود مشروعا آخر للسلام

من ثمرات خياله الخصب يعرف باسم الحلف المقدس (The Holly Alliance). وقام مشروع القيصر على فكرة أن يصبح الملوك أخوة، وأن يسترشدوا في معاملاتهم مع بعضهم بعضا بمباديء المسيحية وتعاليمها. وأراد القيصر الروسي أن يستند الاتحاد الأوروبي الذي يدعو إليه على كل المباديء والتعاليم التي جاءت بها المسيحية، أي أنه أراد أن يتخذ من الدين أساساً تقوم عليه العلاقات بين الدول. لقد كان القيصر رجلا تنطوي شخصيته على متناقضات كثيرة، وعندما تقدم بهذا المشروع كانت تغمره موجة من الورع والتقى، ويعيش تحت تأثير أرملة أحد السياسيين الروس هي البارونة ڤوليانا ڤون كرودنر (Krdner)، كان القيصر قد قابلها في مدينة بال بسويسرا في خريف ١٨١٣، في وقت كانت فيه هذه السيدة قد نبذت حياة الترف واللهو التي انغمست فيها سابقا، وصارت تأخذ على عاتقها مهمة اعتقدت أنها موحى بها إليها، وهي إرشاد الملوك والأمراء إلى الطريق السوي.

وتألفت وثيقة الحلف المقدس من مقدمة وثلاث مواد. وجاء في المقدمة ما معناه أن إمبراطوري روسيا والنمسا وملك بروسيا صاروا يعتقدون بأنه قد بات ضروريا أن يسترشدوا في علاقاتهم مع بعض بعضهم بالمباديء السامية التي نادى بها الدين المسيحي، والحقائق العالية التي أتى بها ؛ وأنهم لا يبغون من إعلانهم هذه الوثيقة إلا أن يطلعوا العالم أجمع على القرارات التي اتخذوها لهذا الغرض. فنصت المقدمة إذن على أنه: «ليس لهذه الوثيقة من غرض سوى أن تعلن للعالم أجمع أنه قد صح عزم الموقعين عليها ـ سواء فيما يتعلق بإدارة شئون بلاد كل منهم، أو فيما يتعلق بشئون علاقاتهم السياسية مع كل حكومة من الحكومات الأخرى ـ على أن يسترشدوا بمباديء الديانة المقدسة (المسيحية) وحدها. وهي مباديء العدالة والمحبة المسيحية والسلام، وتلك مباديء لا ينبغي أن يكون الأخذ بها مقصوراً على العلاقات الشخصية وحسب، بل يجب أن تكون ذات أثر مباشر على ما يصدر من آراء عن الملوك والأمراء، وأن يسترشد بها هؤلاء في كل

خطواتهم بوصف أنها الوسيلة الوحيدة لدعم الأنظمة الإنسانية ، ومعالجة وجوه النقص بها». وفي المادة الأولى تعهد الملوك الثلاثة المتعاقدون بالبقاء متحدين، وتجمع بينهم أواصر الأخوة الحقيقية التي لا تنفصم عراها، اهتداء بما جاء به الكتاب المقدس الذي يأمر جميع الناس أن يعتبروا أنفسهم إخوانا. ولما كانوا يعدون أنفسهم أبناء وطن واحد فإنهم يتبادلون في كل الظروف والمناسبات (في كل زمان ومكان) المعاونة والمساعدة والنجدة، وحيث أنهم يعتبرون أنفسهم آباء لرعاياهم ولأجنادهم في أسرة واحدة، فهم سوف يسوسونهم بروح الأخوة نفسها التي تحفزهم إلى الذود عن الدين والسلام والعدالة، والمحافظة على هؤلاء جميعا.

وفي المادة الثانية جاء ما نصه: «وعلى ذلك فإن المبدأ الوحيد الذي يسير عليه العمل بين الحكومات أو بين رعاياها سوف يكون تأدية الخدمات من جانب كل فريق للآخر، وإقامة الدليل بفضل الرغبة الطيبة الثابتة على تبادل المحبة التي يجب أن تملأ قلوبهم ليعتبروا أنفسهم جميعاً أعضاء أمة مسيحية واحدة. أما الأمراء الثلاثة المتحالفون فإنهم يعتبرون أنفسهم مجرد وكلاء من قبل الإله ليحكموا فروعاً ثلاثة من أسرة واحدة: النمسا وبروسيا وروسيا، معترفين بذلك بأن الأمة المسيحية ، التي يؤلفون هم ورعاياهم قسما منها ، ليس لها غير سيد واحد هو الإله يسوع المسيح...».

وفي المادة الثالثة والأخيرة، وجهت الدعوة إلى بقية الدول التي تريد الاعتراف بهذه المباديء المقدسة حتى تنضم إلى الحلف المقدس. وعند مقارنة ما جاء في المادة الثانية من الحلف المقدس، بالمادة السادسة من التحالف الرباعي يتضح الفارق الكبير بين تفكير القيصر اسكندر، الذي طغى عليه نوع من التصوف المبهم وقتئذ، وبين الطريقة العملية الإيجابية التي اهتدى إليها كاسلريه لمحاولة المحافظة على التسوية الأوروبية. ولقد أثار الحلف المقدس دهشة رجال

الدين ورجال السياسة على السواء، فمترنيخ وصفها بأنها «طبل أجوف ، وفيض من عواطف التقى والورع التي تجيش في صدر القيصر اسكندر». ثم أن كاسلريه قد اعتبرها «خليطا من الصوفية والكلام الفارغ».

ورغم ذلك فقد انضمت أكثر الدول إلى الحلف المقدس مراعاة لشعور القيصر اسكندر، وكان من بين الدول التي انضمت إليه فرنسا، وهي التي تلمّست دائما كل الطرق للخروج من عزلتها السياسية، والعودة إلى المجتمع الأوروبي. أما انجلترا فقد امتنعت عن التوقيع على هذه الوثيقة بدعوى أن الدستور يمنع الملك أو الوصي على العرش من فعل ذلك. ومن آثار الحلف المقدس أنه خلف آثاراً عميقة في أذهان سواد الناس مدة جيل بأكمله عندما ساد الاعتقاد بأن قيام الحكومات الاستبدادية، ثم إخماد كل حركات أو ثورات الشعوب التحررية، إنما كان من أسباب وجود الحلف، كما كان من نتائج إنشائه. ورغم ذلك فإن الحلف المقدس لم يكن في ذاته مسئولا عن انتشار الرجعية، ولا عن قيام نظام الحكم المبني على الاستبداد، وعلى إخماد الحركات القومية والدستورية في أوروبا، بل كان المسئول في ذلك كله التحالف الرباعي وحده فقط. ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها أن تعهد أعضاء الحلف المقدس بمساعدة بعضهم بعضا في كل الظروف والمناسبات ، كان تعهداً يتعذر تنفيذه، لأن الظروف والمناسبات لم تكن معينة ومحددة، على عكس ما حدث في معاهدة التحالف الرباعي التي أوضحت هذه الظروف والمناسبات، ثم عينت قدر المساعدة المطلوبة ونوعها، وهي ستون ألف مقاتل يقدمها كل عضو عند وقوع الاعتداء على أحد أعضاء المحالفة. كما نصت على عقد المؤتمرات الدورية، أي أن التحالف الرباعي قد وضع القاعدة التي من شأنها أن تجمع بين الدول في صورة عملية، وفي اتحاد أوروبي له أغراض معينة ومحددة ومعروفة. وعلاوة على ذلك أدرك مترنيخ ما كان للتحالف الرباعي من قيمة عملية، فاعتمد عليه في

تنفيذ سياسته التي كانت ترمي إلى تأليف جبهة متحدة من الحكومات الأوروبية، هدفها إخماد الحركات والثورات التي قد تهدد النظام القائم والسلم في أوروبا. وبرغم أن مترنيخ كان يرى في الحلف المقدس «طبلا أجوف»، فقد أدرك أيضا إمكان الاعتماد على هذا الحلف المقدس في الجمع بين الدول الموقعة على وثيقته، والتقريب فيما بينها للقيام بعمل مشترك ـ دائما على أساس التحالف الرباعي ـ الهدف منه تأييد النظام القائم، ثم تحويل التحالف الرباعي إلى أداة فعالة للتدخل في شئون الدول الداخلية إذا اقتضي تأييد النظام القائم هذا التدخل. غير أن أهداف مترنيخ اصطدمت مع السياسة البريطانية التي استنها كاسلريه وسار عليها فورف كاننج من بعده. وقد أدى هذا الاصطدام في النهاية إلى فشل الاتحاد الأوروبي عند معالجة المشكلات السياسية التي واجهها رجال السياسة بعد ذلك؛ ومن هذه المشاكل رغبة فرنسا في الانضمام إلى التحالف الأوروبي ومسألة التدخل (Intervention) بسبب الثورات والاضطرابات التي وقعت في إيطاليا، وثورة اليونان وأراضي الإمبراطورية العثمانية، ثم أخيراً شئون المستعمرات الأوروبية في أمريكا، والتي لم يتناولها الحلفاء. وكل هذه المشاكل سنتعرض لها في الجزء التالي الخاص بدراسة «نظام المؤتمرات».

الفصل الثالث

نظام المؤتمرات

(The Congress System)

جاء في المادة السادسة من معاهدة باريس الثانية أنه من أجل تدعيم الروابط العميقة التي توجد بينهم، سيقوم الملوك الأربعة، أو وزرائهم، بجمع مؤتمرات في فترات محددة، يبحثون فيها الوسائل اللازمة ـ لا لمجرد ضمان استمرار السلم ـ ولكن لتأكيد احترام «المصالح العامة الكبرى»، وبشكل خاص «هدوء الشعوب ورفاهيتها».

ولذلك فإن مسألة العلاقات مع فرنسا لن تصبح هي الموضوع الوحيد الذي يعالج في هذه الاجتماعات: فيمكن لحكومات الدول المنتصرة أن تثير كل المشكلات حتى تأخذ حيالها موقفاً مشتركاً. ولا شك أن فكرة المؤتمرات الدورية كان منهجا دبلوماسياً جديداً، يمكنه أن يسهل الوفاق بين الحكومات. فبدلا من الاكتفاء بمجرد تبادل «المذكرات» سيكون لرجال الدولة المسئولين عن تسيير السياسة الخارجية مقابلات مباشرة، حيث يمكنهم تبادل وجهات نظرهم بطريقة سهلة، والبحث عن أسس لحلول وسط بين مصالحهم. وإذا كانت الحكومات في هذه المؤتمرات ستتخذ لها هدفا يتمثل في المحافظة على «المصالح المشتركة»، فإن هذا كان دليلا على معرفتهم بمعنى الواجب الجماعي، أو على الأقل بما يعتقدون أنه من الواجب أن يقوموا به. ولكن، هل يمكننا أن نرى في ذلك فكرة جديدة للعلاقات الدولية؟ وهل كان رجال الدولة يفكرون في عام ١٨١٥ في إقامة

«اتحاد أوروبي»؟ قطعا لا، فليس هناك في هذه النصوص ما يهدف إلى تحديد سيادة الدول في صالح منظمة دولية، وما ينظم حماية متبادلة للسلامة الإقليمية، أو ما يعني التعهد بالابتعاد عن الحرب ، ولم يكن للحلول المقترحة أي هدف سوى تأكيد تفوق الدول العظمى المنتصرة، فكانت في أقصاها تمثل نوعاً من «الإدارة» Directoire ولا تمثل تمهيداً لجهود تنظيم مستوحى من الفكرة الاتحادية.

مؤتمر إكس لاشابل (Aix-la-Chapelle): عقدت الدول الأوروبية أول اجتماعاتها في سبتمبر ١٨١٨ في إكس لاشابل، من أعمال وستفاليا في ألمانيا، للفصل في موضوع فرنسا. لقد طالبت فرنسا بجلاء قوات الحلفاء عن أراضيها، دون انتظار لمدة الخمس سنوات المحددة في معاهدة باريس الثانية، وبقبول الحلفاء بدخولها في «المجموعة الأوروبية».

ولقد استخدم دوق رشليو (Richelieu) ، رئيس وزراء فرنسا، السياسة الداخلية حجة أساسية لكي يدفع الحلفاء إلى الموافقة على الجلاء عن الأراضي الفرنسية قبل الميعاد. ولم تعترض الدول على هذه الرغبة، فكاسلريه كان قد اطمأن إلى فرنسا، وصار لا يرى ما يحول دون عودتها إلى حظيرة الاتحاد الأوروبي. وبمجرد أن تم الاتفاق في المؤتمر على الطريقة التي تسدد بها فرنسا فوراً بقية التعويضات المطلوبة منها، وافقت انجلترا وبروسيا والنمسا وروسيا على جلاء جيش الاحتلال في معاهدة إكس لاشابل في ٩ أكتوبر ١٨١٨ أما بخصوص طلب فرنسا الانضمام إلى المحالفة الرباعية، فقد اختلفت آراء الدول حول هذا الموضوع. فاقترح القيصر الروسي بقاء التحالف الرباعي كما هو موجهاً ضد فرنسا، على أن يسمح لفرنسا في الوقت نفسه بالانضمام إلى محالفة عامة أخرى، تعلن فيها الدول عزمها على القضاء على الثورات، ومساعدة بعضها بعضاً، وعلى الخصوص مساعدة الدول التي تتعرض حكوماتها للاضطراب، ولكن كاسلريه رفض هذا الاقتراح وامتنع امتناعا تاما عن أي تدخل

في شئون الدول الداخلية. كانت السياسة الروسية ترغب في إدخال فرنسا في «المجتمع الأوروبي» لكي تستخدمها كقوة موازنة إما لإنجلترا أو للنمسا، وكانت انجلترا تفضل الاحتفاظ بالاتجاه المتفق عليه في عام ١٨١٥، لا لمجرد استمرار اعتقادها في «الخطر الفرنسي»، ولكن لخوفها من قيام تعاون بين روسيا وفرنسا. وكانت كل من النمسا وبروسيا تشارك في الشعور بهذا الخوف، ولكنهم اعتقدوا مع ذلك في أنهم سيزيدون من الأخطار برفضهم طلب فرنسا: وحين تفقد الأمل، يمكن للحكومة الفرنسية أن تتوجه صوب سياسة «التحالف الخاص» مع روسيا. وعموماً أقنع مترنيخ الدول الأربع بعقد اتفاق سري فيما بينها في أول نوفمبر عام ١٨١٨، تتعهد بموجبه باستخدام جيوشها مشتركة ومتحدة ضد فرنسا إذا حدثت ثورة ناجحة يترتب عليها تهديد أمن جيرانها وسلامتهم.

ولقد وافقت انجلترا على هذا الإجراء ولكن في حالة واحدة فقط، هي اعتلاء أحد أفراد أسرة بونابرت عرش فرنسا. وفي ٤ نوفمبر ١٨١٨ وجهت الدول الأربع في مذكرة مشتركة إلى فرنسا الدعوة إلى الملك الفرنسي ليعمل من الآن فصاعدا بآرائه وجهوده للاتحاد مع الحلفاء الأربعة لتحقيق ما يعود بالنفع على الإنسانية وعلى فرنسا معا. وقد وافق المؤتمر على هذا الحل الوسط في ١٥ نوفمبر ١٨١٨، وذلك في وثيقتين، إحداهما تتضمن المبدأ الذي وافقت عليه الدول الأربع في الاتفاق السري بتاريخ أول نوفمبر، فكانت هذه الوثيقة عبارة عن «بروتوكول سري» تجددت بمقتضاه المحالفة الرباعية لمراقبة فرنسا ولحمايتها كذلك من الأخطار الثورية التي تتهددها، وعلى أن يبلغ هذا البروتوكول إلى دوق ريشيليو ويطلع عليه بصفة خاصة. وأما الوثيقة الثانية فقد قامت على المبدأ الذي ووفق عليه في «المذكرة المشتركة» في ٤ نوفمبر، فكانت تصريحا Declaration دعيت فرنسا إلى الانضمام إليه، وجاء فيه أن الدول الخمس، انجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا، تنوي توثيق عرى الاتحاد فيما بينها على

أساس المعاهدات والاتفاقات المعقودة للمحافظة على السلام، وذلك كان الأساس الذي تمسكت انجلترا به دائماً، والمبدأ «العملي» الذي قام عليه التحالف الرباعي، والذي كان يجب في نظر انجلترا أن يقوم عليه الاتحاد الأوروبي. ولما كانت انجلترا تعارض فكرة عقد مؤتمرات دورية باعتبار أنها ترمز إلى التدخل، فقد جاء في ختام التصريح تحديداً واضحاً وهو أنه لا ينبغي عقد «اجتماعات جزئية» لبحث شئون الدول الأخرى، من غير أن تطلب هذه ذلك، وفي حضورها إذا لزم الأمر. وكان معنى ذلك ، بالرغم من هذه الشروط المحددة، أن تقرر في هذا التصريح مبدأ التدخل. وهكذا تدعمت أركان المحالفة وصارت بعد انضمام فرنسا إليها محالفة خماسية (Quintuple Alliance) ضد الثورات في أوروبا .

وفي الوقت الذي قل فيه الخوف من انفجار في فرنسا، ازدادت المخاطر في نقط أخرى من القارة. ففي ألمانيا نجحت الحركة التحررية في مملكة باڤاريا حيث منح الملوك والأمراء نظماً دستورية. وفي إيطاليا ظهرت الأخطار في نابولي في يوليو عام ١٨٢٠، وفي تورينو في مارس عام ١٨٢١ وكانت الحركة الثورية تهدف إلى إجبار الملوك والأمراء، على قبول نظام دستوري، كما أنها اشتملت على برنامج وطني: «فمندوبي جمعيات الكاربوناري» في نابولي حاولوا أن يبعثوا في بقية الدول الإيطالية الأخرى حركة في صالح اتحاد إيطاليا، وفكر سانتا روزا Santarosa ، رئيس الثوار في بيدمونت ، في تحرير لمبارديا والبندقية من الحكم النمسوي ، ولكنها لم تكن إلا مجرد أمنيات. وفي أسبانيا سقط نظام فرديناند السابع المطلق في يناير ١٨٢٠، وفرضت حركة ثورية تقودها مجموعة من ا لضباط على الملك نظاماً دستورياً. وحاول أنصار الملكية المطلقة أن يقوموا بحركة مضادة في يوليو عام ١٨٢٢، وفشلوا أمام مدريد. ولم تكن أي من هذه الحركات الثورية تهدد الوضعية الإقليمية التي أنشأتها معاهدات عام ١٨١٥،

بطريق مباشر، فلم يتعرض أحد للحدود، ولكنها هددت النظام الاجتماعي والسياسي. وكان هذا يؤكد المخاوف التي عبر عنها اسكندر الأول منذ أكتوبر عام ١٨١٥ فهل كان من الضروري العودة إلى الحلول التي كان القيصر قد اقترحها، أي التدخل المشترك في الشئون الداخلية للدول؟ لقد عرض الروس هذه المسألة من جديد في أثناء مؤتمر إكس لاشابل ، واقترحت المذكرة التي قدمها القيصر في ٨ أكتوبر عام ١٨١٨ ، بعد أن ذكرت مبادئ الحلف المقدس ، إقامة « تحالف عام » يُفتح للجميع ، ويكون « أساسا لنظام ضمان مشترك لحالة الممتلكات الراهنة لدول المتعاقدة » . ولكن الحكومة الإنجليزية اعترضت على ذلك ، وأعلن كاسلريه بطريقة تهكمية في مذكرة في ١٩ أكتوبر أن مبادئ معاهدة التحالف المقدس ، حتى إذا ما « اعتبرت كأساس لنظام أوروبي في نطاق الضمير السياسي ، لا يمكن الرجوع إليها في نطاق «الالتزامات الدبلوماسية العادية التي تربط دولة بدولة أخرى » .

وكان معنى إعطاء تحالف بين الدول هدفا يتمثل في « الاحتفاظ بنظام الوراثة ، والحكم ، والملكية في كل الدول الأخرى ، وضد كل عنف أو هجوم » هو التبشير بوجود حكومة دولية يمكنها أن تفرض قانون عدالة على الجميع ، فكيف يمكن التفكير في إقامة مثل هذه الحكومة ؟ وقال كاسلريه عن الامتداد « العالمي » لهذا التحالف ، أنه إمكانية « لم يكن أبدا مظهر عملي ولا يمكن أن يكون لها ذلك » .

ورغم أن مترنيخ قدر المزايا التي مثلها المشروع الروسي بالنسبة للمحافظة على النظام الاجتماعي أو السياسي ، فإنه لم يؤيد المشروع الروسي . فما هو سبب ذلك ؟ لم يكن لمجرد أنه خضع لضغط السياسة الإنجليزية ، بل كان قبل كل شئ بسبب خوفه من مشروع تحالف « عام » . ألم يكن في وسع القيصر أن يدخل في هذا التحالف الدول الاوروبية « المتوسطة » والتي سيكون حضورها

مضايقا للنمسا ؟ ألم يفكر في جعله يضم أسبانيا . وبشكل يمكنه من أن يمد «الضمانات» بالنسبة لمسألة المستعمرات الأسبانية ، فيما وراء النطاق الأوروبي ؟ ألم يدع اسكندر أنه يظهر للعالم أن السلم يتوقف عليه شخصيا ويحاول إثبات سيطرة روسيا على السياسة الدولية ؟ ولذلك فقد أبعد اقتراح القيصر ، بوضعه في صيغة الماضي في « البلاغ النهائي » لمؤتمر إكس لاشابل .

وكان هذا حلاً سهلاً ، مادامت الاضطرابات الثورية لم تكن قد ظهرت بعد ، ولكن الاقتراح الروسي وجد من يصغي إليه ، وتقررت سياسة التدخل بالفعل حينما ظهرت هذه الأخطار كحقائق ملحة . وفي ثلاث مناسبات ، وهي مؤتمر تروباو في ديسمبر عام ١٨٢٠ ، وفي مؤتمر ليباخ في يناير عام ١٨٢١ ، وفي مؤتمر فيرونا في صيف عام ١٨٢٢ ، سارت الدول رغم ترددها ، ثم مقاومة انجلترا ، على الطريق الذي أشار إليه القيصر .

مؤتمر تروباو (Tropeau) : كان أكثر الملوك خوفاً من نتائج الثورة العسكرية في أسبانيا الإسكندر قيصر روسيا ، الذي خشي من انتقال عدوى الثورة إلى بلاده حيث تعيش في ظروف مماثلة لأسبانيا . فهب للمطالبة بعقد مؤتمر من سائر ملوك أوروبا لاستنكار قيام دستور ١٨١٢ ، والمطالبة بإلغائه ولو بقوة السلاح إذا لزم الأمر .

وقد عارض كاسلريه دعوة مؤتمر للانعقاد دون بيان الغرض من انعقاده بصورة واضحة جليه . وقد ظل مترنيخ معارضاً لعقد المؤتمر حتى شهر يونيو ١٨٢٠ ، ولكنه سرعان ما تخلى عن موقفه عندما حدث في شهر يوليو ١٨٢٠ أن اشتعلت الثورة العسكرية في نابولي ، واضطر ملكها فرديناند الأول إلى قبول دستور ١٨١٢ الأسباني (أي استصدار دستور مثله) . فكان لهذا الحادث الذي هدد بالزوال النظام الحكومي النمسوي في إيطاليا ، أعظم الأثر في تشكيل الخطة التي اعتزم مترنيخ اتباعها .

عارض كاسلريه الدعوة إلى عقد مؤتمر ، واضطر أمام التوسع المفرط في تفسير تعهدات ڤيينا إلى إعلان موقفه ، فأصدر في ٥ مايو ١٨٢٠ وثيقة رسمية مطولة اتخذت أساساً للسياسة الخارجية البريطانية في القرن التاسع عشر .

وقد قال كاسلريه في تلك الوثيقة : « لقد كانت (المحالفة بين الدول العظمى) اتحاداً لاستعادة جانب كبير من القارة الأوروبية وتحريره من السيطرة العسكرية الفرنسية وبتحقق هزيمة الفاتح نابليون بسطت المحالفة حمايتها على أوضاع التملك التي أقرها الصلح ، بيد أنه لم يقصد بها أن تكون اتحاداً لحكم العالم ، أو للإشراف على الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وقد تحوطت على وجه التخصيص ضد انتهاك فرنسا « لأوضاع التملك » التي تم إقرارها ، فنصت على الحيلولة دون عودة المغتصب (نابليون) ، أو أي فرد من أفراد أسرته إلى العرش ، وجعلت الحكم الثوري الذي زلزل فرنسا ودمَّر أوروبا موضوع انشغال بالها دائما ، ولكن الاحتياطات التي انتوت اتخاذها كانت تنصب بصفة خاصة ضد الحكم الثوري في طبيعته العسكرية القائمة فعلاً في فرنسا أكثر مما تنصب على المبادئ الديمقراطية التي كانت في ذلك الحين ، كما هي الآن ، منتشرة بصورة عامة جداً في شتي أنحاء أوروبا .

« ... وليس ثمة ما هو أكثر ضرراً لدول القارة من اتخاد شؤونهم مادة للمناقشة اليومية في برلماننا ، وهو الأمر الذي سيترتب حتماً على إسراع بعض الدول باقحام نفسها في شؤون الدول الأخرى ، إذا نحن وافقنا على المضي معهم بخطى متساوية في مثل هذا التدخل. والواقع أن شعورنا ليس واحداً ، ولا يمكن أن يكون كذلك بالنسبة لجميع المسائل . فإن وضعنا ونظمنا وطرائق تفكير شعبنا ومشاربه تجعلنا نختلف عن غيرنا اختلافاً جوهرياً. وما من بلد يتبع نظام حكم نيابي يستطيع أن يتصرف وفقاً لهذا المبدأ (مبدأ تدخل دولة بالقوة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى) ـ وكلما عجلنا بإعلان إنكار أن مثل هذا المبدأ يكون ـ على أي نحو ـ أساس محالفتنا كان ذلك أفضل.. ونحن ـ (انجلترا) ـ

سنقف في مكاننا عندما يتهدد نظام أوروبا (الإقليمي) خطر حقيقي ، ولكن هذا البلد لا يمكن أن يتصرف ولن يتصرف وفق مبادئ الحيطة المجردة القائمة على التكهنات ... » لقد أوضح كاسلريه أنه يعتبر الثورة الأسبانية مسألة داخلية لا تشكل خطراً على البلاد الأخرى ، وأنه لا يرى مبرراً لتأييد انجلترا أية محاولة لقمع تلك الثورة بالقوة .

وأوضح لديبلوماسي القارة بأن انجلترا تدين بأسرتها المالكة الحالية ودستورها لثورة داخلية ، ومن ثم فإنها لا تستطيع أن تنكر على البلاد الأخرى هذا الحق نفسه في تغيير شكل حكوماتها . وفضلاً عن ذلك فإن الحكومة الإنجليزية لا تستطيع أن تتصرف دون تإييد برلمانها وشعبها ، وهما لم يخطرا بأيه التزامات سوى تلك التي تم الاتفاق عليها في ڤينا على النحو الذي أوضحه ، وأكد أن انجلترا سوف تفي بتلك الالتزامات ولكنها لا تعترف بالتزامات سواها .

وعلي أي حال ، كانت الثورة التي نشبت في نابولي مصدر خطرٍ كبيرٍ على نظام مترنيخ برمته في إيطاليا . وانتهز مترنيخ فرصة وجود القيصر الروسي في وارسو واقترح عليه أن يعقد مع إمبراطور النمسا اجتماعا يكون مقصورا عليهما وحدهما ، لبحث المسائل التي تشغل الآذهان وقتئذ ، ولكن القيصر اسكندر رفض أن يتم تفاهم منفصل بين الإمبراطوريتين وحدهما فقط ، ومن غير أن يشركا معهما بقية الدول التي وقعت على تصريح إكس لاشابل في ١٥ نوفمبر ١٨١٨ وقد لقي هذا الرأي أيضا كل تأييد من فرنسا ، ولكن كاسلريه رفض المساهمة في مشروع قال أن من شأنه ، وبالصورة التي يريدها مترنيخ ، إنشاء محالفة عدائية ضد نابولي وإرغام انجلترا على الاشتراك في الحرب التي سوف تكون نتيجة هذه المحالفة العدائية .

وعندئذ لم يجد مترنيخ مناصاً من قبول الفكرة التي نادت بها روسيا وأيدتها فرنسا لدعوة مؤتمر للانعقاد على غرار مؤتمر إكس لاشابل . حضر هذا

المؤتمر روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا ، ولما كان كاسلريه متردداً في حضور هذا المؤتمر، فقد أرسل شقيقه لورد ستيوارت (Stewart) لتمثيل انجلترا فيه .

ومنذ البداية كان مقضيا بالفشل على أمل مترنيخ في أن يجمع كلمة الدول على عمل مشترك لتأييد سياسة النمسا في إيطاليا . ولكن انجلترا سعت جاهدة لتجنب مبدأ التدخل من بداية المؤتمرات إلى نهاية عهدها ، وتمسك كاسلريه بالفكرة الأساسية التي أوجدت التحالف ، وقصر مهمته على تأدية الغرض الذي وجد من أجله .

وهكذا رفضت انجلترا مبدأ التدخل وأيدتها فرنسا في ذلك . واعتمد مترنيخ حينئذ على تأييد قيصر روسيا .

واستناداً على هذا التأييد استطاع مترنيخ أن يغفل معارضة انجلترا وفرنسا ، فتعددت اجتماعات ممثلي الدول الثلاث : النمسا وروسيا وبروسيا ، وأسفرت هذه الاجتماعات عن عقد بروتوكول تروباو الذي وقعه أعضاء الحلف المقدس في ١٩ نوفمبر ١٨٢٠ .

ومع أن انجلترا رفضت التوقيع على هذا البروتوكول ، فقد انضمت إليه فرنسا خشية العزلة السياسية .

ونص بروتوكول تروباو على أن « الدول التي يحدث تغيير في حكوماتها بسبب قيام ثورة بها ، ويترتب على هذا التغيير تهديد للدول الأخرى ، تفقد بحكم الضرورة عضويتها في التحالف الأوروبي ، وتظل خارج التحالف ومستبعدة منه إلى أن يجئ الوقت الذي يعطي الموقف الداخلي في هذه الدول الضمانات اللازمة لتأييد النظام القانوني ، والاستقرار .

أما إذا نجم عن هذه التغييرات أخطار مباشرة تهدد الدول الأخرى ، فالدول المتحالفة تتعهد فيما بينها بإرجاع الدولة المذنبة إلى حظيرة التحالف (أو الاتحاد الأوروبي) إما بالوسائل السلمية ، وإما بقوة السلاح إذا لزم الأمر » .

ولقد نقد كاسلريه هذا البروتوكول نقداً مراً ، لأن انجلترا كما قال لا يمكنها الموافقة على نظام من شأنه إيجاد نوع من حكومة عامة في أوروبا لها من السلطان ما تستطيع به تحطيم السيادة العليا في داخل الدولة .

وكعضو من أعضاء المحالفة لا تستطيع انجلترا كذلك تحمل مسؤولية القيام بأعمال بوليسية من قبيل ما يريده أصحاب هذا البروتوكول .

مؤتمر ليباخ (Laibach): تأجل مؤتمر تربوا من غير الوصول إلى قرار بشأن المسألة الإيطالية على أن يجتمع المؤتمر في يناير عام ١٨٢١ في مدينة ليباخ ، وعلى أن يدعى لحضوره فرديناند الأول ، ملك نابولي ، لأن الدول الثلاث رفضت المفاوضة مع حكومة ثورية . وانعقد المؤتمر فيما بين ٨ يناير و ١٢ مارس ١٨٢١ وحضره إمبراطور النمسا وقيصر روسيا ومترنيخ وفرديناند الأول ملك نابولي ، وقرر المؤتمر ، أو بمعنى أصح أعضاء الحلف المقدس (النمسا وروسيا وبروسيا) إلغاء دستور نابولي ، ثم عهد ثلاثتهم إلى النمسا بمهمة تنفيذ هذا الإلغاء بالقوة العسكرية .

ولذلك أرسلت النمسا جيشاً إلى نابولي أخمد الثورة الدستورية ، وأعاد إلى فرديناند سلطته الاستبدادية . وقبل أن يختتم المؤتمر أعماله استنجد به ملك سردينيا ضد رعاياه الثائرين ، فأرسلت النمسا الجيش الذي جمعته في لمبارديا لهذه الغاية دائماً لإخماد الثورة في بيدمونت ، وأعيد بفضل هذا الجيش النظام القديم إلى سردينيا . وفي مايو ١٨٢١ انفض المؤتمر بعد أن أعد منشورا جاء فيه أن الهدف من التحالف الأوروبي إنما هو تأييد المعاهدات القائمة والمحافظة على السلام العام ، وتحقيق سعادة الأمم ، والتغييرات النافعة والضرورية من الناحيتين التشريعية والإدارية، والتي تحدث في داخل الدولة يجب أن تأتي من جانب أولئك الذين أعطاهم « الله » مسؤولية الحكم في هذه الدول . وهكذا فإن المؤتمر لم يقنع بتأييد مبدأ التدخل (Intervention) الذي أسفر عنه مؤتمر تروباو،

بل عمل على إرجاع النظام القديم بحذافيره ، على أساس الاعتراف من جديد بالحق الإلهي المقدس للملوك في الحكم . وقد أدت تلك القرارات إلى اتساع شقة الخلاف بين دول الحلف المقدس (روسيا والنمسا وبروسيا) وبين انجلترا بالذات ، مما عجل في نهاية الأمر بفشل نظام الاتحاد الأوروبي . لقد أعلنت الحكومة الإنجليزية استنكارها لما حدث وعدم اعترافها به و تنصلها من تبعاته وتمسكها بما سبق أن أعلنته من قبل .

وفي أثناء انعقاد المؤتمر في ليباخ قام اليونانيون بالثورة ضد الحكم العثماني وطالبوا باستقلالهم عن الدولة العثمانية ، وقد نظر مترنيخ إلى هذه الثورة على أنها تهديد للحكم الملكي أياً كان نوعه بصرف النظر عما إذا كان الملك في هذه الحالة السلطان العثماني المسلم . فليس هناك فارق بين الملك المسلم والملك المسيحي ، فالثورات تهدد كليهما على السواء . وكان من رأيه أن يقوم بعمل من شأنه تأييد موقف السلطان العثماني ليحول بذلك دون تدخل روسيا ضد الدولة العثمانية لنصرة اليونانيين . أضف إلى هذا أن الثوار في أسبانيا استطاعوا أن ينتزعوا من الملك فرديناند السابع دستورا أقيمت بفضله الحكومة الدستورية في مدريد ، وهكذا بينما كانت الثورة مشتعلة في مستعمرات أسبانيا في أمريكا الجنوبية ، أعلنت الأرجنتين استقلالها منذ ٩ يوليو ١٨١٦ وأنشئت ديكتاتورية أخرى في فنزويلا على يد سيمون بوليفار منذ عام ١٨١٣ ، واستطاع بوليفار كذلك أن يحرر كولومبيا في أغسطس ١٨١٩ ، وبعد ذلك بعامين تحررت بيرو، وفي مايو ١٨٢٢ أعلنت المكسيك استقلالها . وفي هذا الشهر أيضاً أعلن بدرو (Pedro) نفسه إمبراطورا مستقلاً في البرازيل .

وإزاء انتشار الثورة في العالمين الجديد والقديم ، والتفكير في التدخل العسكري في هذين العالمين من أجل اخماد الثورة بهما ، انعقد مؤتمر ڤيرونا في منتصف أكتوبر عام ١٨٢٢ .

مؤتمر فيرونا (Verona) :حضر المؤتمر إمبراطور النمسا وقيصر الروسيا وملوك بروسيا وسردينيا ونابولي، وجراندوق تسكانيا ، ودوقة بارما ، ودوق سردينا ، ثم كثيرون من السياسيين وعلى رأسهم مترنيخ . ومثَّل فرنسا وزير خارجيتها ، كما مثَّل انجلترا دوق ولنجتون ولورد ستيوارت ، شقيق كاسلريه ، ولم يحضر كاسلريه لأنه مات منتحرا منذ ١٢ أغسطس ١٨٢٢ قبل انعقاد المؤتمر ، ولم يشأ وزير خارجية انجلترا الجديد جورج كاننج الذهاب إلى ڤيرونا لأنه لا يرتاح لسياسة مترنيخ . وكان على المؤتمر أن يعالج مسألتي أسبانيا وإيطاليا ، كما كان منتظراً أن تثير اهتمام المؤتمر الثورة التي قامت في المورة . ولكن المسألة الأسبانية استغرقت معظم نشاط المؤتمر، وتُركت مسألة إيطاليا من غير الوصول إلى حل حاسم بشأنها ، كما لم يجرؤ المؤتمر على بحث المسألة اليونانية لاختلاف الدول في أمرها .

وفيما يتعلق بالمسألة الأسبانية فقد أظهر المندوبون الفرنسيون عزم حكومتهم على التدخل ليس فقط للقضاء على الثورة في أسبانيا ، بل ولإخمادها في مستعمراتها الأمريكية كذلك . وأيدت النمسا وروسيا وبروسيا المقترحات الفرنسية، وفي ٣٠ أكتوبر قرر المؤتمر التدخل المسلح في شؤون أسبانيا ، وفي ١٩ نوفمبر ١٨٢٢ بعثت هذه الدول بإنذار إلى مجلس الكورتيز الأسباني ، وسحبت سفراءها من مدريد . وامتنعت عن مجاراة الدول في هذا العمل ، فأعلن ولنجتون أن الحكومة الإنجليزية لا توافق إطلاقا على أي تدخل في شؤون الدول الداخلية ولا تؤيده ، وانفض مؤتمر ڤيرونا في ١٤ ديسمبر من نفس السنة، وأمام هذا الإصرار فشل أعضاء المؤتمر في أن يتدخلوا ككل لإخماد الثورة الأسبانية . ولكن فرنسا تدخلت بمفردها وعلى مسؤوليتها الخاصة لقمع الثورة ، وقد أغمضت انجلترا عينيها عن هذا التدخل المنفرد ، ونجحت فرنسا في القضاء على الثورة وفي إعادة ملك أسبانيا الي عرشه مرة أخرى .

ولكن المسألة الأسبانية لم تقف عند هذا الحد ، بل مضى وزير خارجية

فرنسا ، شاتوبريان (Chateaubriand) ، يريد إخماد الثورة في المستعمرات الأسبانية في أمريكا الجنوبية . ولكون هذه المشروعات لقيت معارضة من جانب كاننج الذي أراد أن يظل العالم الجديد يعيش في حرية واستقلال ، وأن يفتح أبوابه للتجارة الأوروبية ، ولانجلترا أكبر نصيب في هذه التجارة ، وأن يغلق أبوابه دون أي تدخل مسلح من جانب أوروبا .

ولقد كان للموقف الذي اتخذه كاننج في المسألة الأسبانية ومستعمرات أسبانيا الأمريكية أعظم الأثر في انحلال نظام مترنيخ بالصورة التي أظهرته بها في هذه الآونة فكرة الاتحاد الأوروبي .

حقيقة أن تمادي بعض الدول مثل روسيا والنمسا وبروسيا في توسيع اختصاصات تلك المؤتمرات أدى إلى فشلها . ولقد برر كاننج عدم اشتراكه في المؤتمرات بأسباب ثلاثة :

١ ـ أن الشعب الإنجليزي الذي بني حياته الدستورية على أساس الثورة لا ينظر بعين الارتياح إلى جلوس المندوب الإنجليزي إلى جانب مند وبي الدول الاستبدادية لعقد الاتفاقات السرية . وإذا كانت انجلترا ستتمسَّك برأيها وبوجهة نظرها فيما يعرض عليها من مشاكل ، فإن بريطانيا لا يمثلها إلا صوت واحد ، فهي في هذه الحالة لن تستطيع التغلب على أصوات الدول الاستبدادية العديدة .

٢ ـ إن نظام المؤتمرات على هذا النحو الذي سار فيه ، قد فرض القوة كوسيلة مشروعة للقضاء على الثورات الداخلية والتي تعتبر من الشؤون الداخلية لكل دولة ولا يجوز التدخل فيه . وأن مبدأ التدخل هذا لا تقره الحكومة الإنجليزية ويأباه الشعب الإنجليزي .

٣ ـ إن هذه المؤتمرات لا تمثل إلا الدول الكبرى فحسب، ومن الضروري أن تشمل المؤتمرات الدول الكبرى والصغرى على حد سواء ، فإهمال تمثيل الدول الصغرى فيه جعل مصالحها عرضة للضياع ولتسلط الدول الكبرى عليها .

لقد صممت انجلترا على منع فرنسا ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة إذاما حاولت قوات فرنسا عبور الأطلنطي والتدخل في مسائل أمريكا الجنوبية ، لأن مصالح انجلترا التجارية ستكون إذاً في خطر ، ولذلك اقترح كاننج دعوة الولايات المتحدة إلى مؤتمر ڤيرونا وأن تشترك في مناقشاته. وكان الرأي العام في انجلترا في ذلك الوقت ميالاً لمناصرة حرية الشعوب ومناهضة النظام الأوروبي القائم على ضغط آمال الشعوب والحد من حريتها ؛ ثم ما كانت انجلترا تستطيع أن تنسى أن مصالحها بحرية قبل أن تكون قارية ، وأن لها تجارة مهمة مع أمريكا الجنوبية ؛ ثم هي دولة رأسمالية تهتم بالانتاج الصناعي الكبير ومحتاجة إلى أسواق عالمية . فهي إذاً مستعدة لأن تعترف باستقلال الدول الثائرة في أمريكا الجنوبية مهما أساء ذلك إلى عواطف أسبانيا التي كانت حليفتها بالأمس ضد نابليون . ومن ناحية أخرى ، عرضت الولايات المتحدة الأمريكية كل تدخل يأتي من جانب أوروبا ، وبالأحرى من جانب فرنسا ، في شئون أمريكا الجنوبية. وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية على قدر كبير من الأهمية لأنه أسفر عن وضع مبدأ عام شامل يمنع العالم القديم (أي الدول الاوروبية) من التدخل في شؤون العالم الجديد بأجمعه ، وليس فيما هو متصل بالمستعمرات الأسبانية وحدها فقط . فقد بعث الرئيس جيمس منرو (Monroe) في ٨ مارس ١٨٢٢ برسالة إلى الكونجرس الأمريكي يوصي فيها بضرورة الاعتراف بكل مستعمرة أسبانية استطاعت التحرر والخلاص ، أمة مستقلة . ودارت مفاوضات بين كاننج والوزير الأمريكي في لندن هدفها استمالة الحكومة الأمريكية إلى استصدار تصريح مشترك بينها وبين انجلترا ضد أي تدخل أوروربي في أمريكا .

ولكن الاقتراح الإنجليزي لقي معارضة من جانب وزير الخارجية الأمريكية وقتئذ جون كوينسي آدمز (John Quincy Adams) ، الذي بني رفضه للعمل المشترك مع انجلترا على اعتبارات عدة ، مبعثها خوفه من

أن تؤدي هذه المشاركة إلى دخول الولايات المتحدة ذاتها في دائرة النظام الأوروبي الذي تسعى لانتزاع انجلترا منه ، ثم خوفه من أن التصريح المنشود ضد أي تدخل أوروبي في أمريكا لا يلبث حتى يأخذ شكلاً يدل على أن الدولتين ، انجلترا والولايات المتحدة ليس غرضهما مجرد الحيلولة وحسب دون استيلاء دولة أوروبية على قسم من أملاك أسبانيا في أمريكا ، بل إنهما تتعهدان فوق ذلك بالامتناع أيضاً عن فعل ذلك ، الأمر الذي يغل يد الولايات المتحدة فلا تستطيع في المستقبل الاستيلاء على بعض الأقاليم التي كانت تريدها مثل تكساس (Texas)، أو كيوبا (Cuba) . وكان آدمز يرغب على وجه الخصوص في الاستيلاء قريبا على كيوبا . فكان رأيه إذاً أن من الضروري أن تبتعد الولايات المتحدة كل البعد عن النظام الأوروبي ، وأن تحض على أن يبقي الباب مفتوحاً لتضم إليها ما تشاء من الأقاليم في المستقبل ، أي أن آدمز لم يكن يريد التقيد بتصريح يغل يد الولايات المتحدة عن العمل .

وتحت تأثير هذه الاعتبارات أصدر منرو تصريحه المشهور الذي تضمنته رسالته إلى مجلس الكونجرس الأمريكي في ٢ ديسمبر ١٨٢٣ . وكان هذا التصريح يشمل المبادئ الآتية : وأولها أن الولايات المتحدة ليست لها أي مصلحة، ولا تريد التدخل في شؤون أوروبا السياسية ، وأنها تريد من الدول الأوروبية وتطلب منها الابتعاد عن التدخل في شؤون العالم الجديد السياسية ، بل إنها لن تتردد في قتال أية دولة تحاول أن تفرض أو تبسط سيطرتها السياسية في أمريكا ، وأخيراً ، أن الولايات المتحدة لا تتدخل في شؤون المستعمرات والممتلكات الحالية التي للدول الأوروبية في أمريكا . ومع أن التصريح الذي تضمنته رسالة منرو إلى مجلس الكونجرس الأمريكي كان تصريحا من جانب واحد (Unilateral) . فقد جاء محققاً للأغراض التي أرادها كاننج .

وبينما انتصرت الرجعية في أسبانيا أمكن أن تنجو أمريكا الجنوبية من

طغيان الحلف المقدس . وهكذا تسببت سياسة كاننج في فشل الحلف المقدس ، وتبعا لذلك في إخفاق محاولة الدول أن تحكم أوروبا بطريق المؤتمرات . وسبب ذلك أن انجلترا ما كانت تجد في هذه المؤتمرات ما يحقق الأغراض التي أرادتها سياستها .

ولم تكن احتجاجات كاننج مجرد عبارات بليغة وحسب ، عندما أخذ يتساءل عن ذلك النفوذ الذي قيل أنه كان لانجلترا في مشاورات التحالف الأوروبي ، والذي قال كاننج أن مترنيخ كان يحث الحكومة الإنجليزية على عدم التفريط به .

ثم انبرى كاننج يقول : « لقد رفعنا صوتنا بالاحتجاج في ليباخ ، وذهبت معارضتنا أدراج الرياح ، فإذا كان لنفوذها أن يبقى قائما في الخارج ، فالواجب أن يعتمد هذا النفوذ على مصادر القوة في داخل بلادنا ، وتلك تكون بالتعاطف والتفاهم بين الشعب والحكومة ، وتتم في الاتحاد بين الشعور السائد والمشورة التي يتفق عليها الرأي العام ، ثم في الثقة المتبادلة والتعاون الكامل بين مجلس العموم والتاج البريطاني » .

وهكذا كان معنى تحطيم سياسة التدخل إخفاق فكرة الاتحاد الأوروبي ، وعندما تمسكت انجلترا بمبدأ عدم التدخل ، كانت فكرة الاتحاد الأوروبي مقضيا عليها بالفشل كما أرادته الدول الأوتوقراطية .

وانقسمت الدول إلى قسمين : قسم الدول الأوتوقراطية وهي روسيا والنمسا وبروسيا (أعضاء الحلف المقدس الأصليين) ، وقسم الدول المتمسكة بالمبادئ الحرة ، وهي الدول الغربية انجلترا وفرنسا ثم الولايات المتحدة الأمريكية ، التي وقفت إلى جانب انجلترا في مشكلة المستعمرات الأسبانية في أمريكا ، فعطلت مطامع وأغراض الدول الأوتوقراطية الرجعية صاحبة مبدأ التدخل في شؤون الدول الداخلية .

الفصل الرابع:

فرنسا من عام ١٨١٥ وحتى عام ١٨٥٢

- فرنسا وحكم البوربون الجديد
- لويس فيليب وملكية أورليان
- فرنسا من الجمهورية الثانية الى قيام الامبراطورية

فرنسا من عام ١٨١٥ وحتى عام ١٨٥٤

عقد الحلفاء معاهدة شومون في أول مارس ١٨١٤ لمواصلة الكفاح ضد نابليون ، وفي ٣٠ مارس من السنة نفسها دخلت جنودهم باريس وعاد البوربون معهم إلى عاصمة ملكهم القديمة ، فدخل لويس الثامن عشر إلى باريس في ٣ مايو ١٨١٤ ، ثم استتب له الأمر في فرنسا نهائيا بعد حكم المائة يوم ، وانهزم نابليون في موقعة واترلو (يونيه ١٨١٥) وذهب إلى المنفى . ومنذ البداية كان مقضيا بالفشل على ملكية البوربون العائدة لأسباب متعددة وهي :

١) أخفق البوربون في إيجاد حلول موفقة للمسائل والتي واجهتهم عند استلامهم الحكم.

٢) أخذ البوربون بالمبادئ والأساليب الرجعية متناسين جميع التغييرات التي حدثت في داخل البلاد منذ بداية الثورة الفرنسية حتى عام ١٨١٤ .

٣) كانت المشكلة الكبرى التي ورثتها الملكية العائدة من عهد الثورة ونابليون هي محاولة التوفيق بين هدفين مختلفين : إنشاء نوع من الحكومة ترضى عنه البلاد ، واتباع سياسة خارجية ترضى عنها الدول ؛ ولكن فشل البوربون في إقامة حكومة يرضى عنها الفرنسيون ، فانتهى الأمر بقيام ثورة ١٨٣٠ . كما أخفقت ملكية أورليان التي تولت الحكم بعد ثورة ١٨٣٠ لأن لويس فيليب اتبع سياسة خارجية كانت متعارضة تماما مع رغبات الأمة . ويدور تاريخ فرنسا منذ عام ١٨١٥ حتى إنشاء الجمهورية الثالثة عام ١٨٧١ حول أمرين هامين : أولهما رغبة الفرنسيين في القضاء على تسوية ڤيينا التي ارتبطت في أذهانهم بانكماش حدود بلادهم ، واصطدام هذه الرغبة بتصميم الدول الأوروبية على التمسك بالتسوية كأساس للنظام الأوروبي . وثانيهما ، رغبة الطبقة المتوسطة (البورجوازية) ، التي جنت أعظم فائدة من الانقلابات والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت أيام الثورة وعهد نابليون ، في أن تظل محتفظة بما في أيديها من مزايا عن طريق إنشاء حكومة دستورية تقف حائلا أمام إتجاهين : ١)

عودة النظام القديم بدعاماته الثلاث : الملكية المطلقة ، والكنيسة ذات الأراضي والأملاك الواسعة ، وأرستقراطية النبلاء الوراثية . ٢) تسرب المبادئ الاشتراكية إلى طبقات الصناع والعمال ، وتغلغل هذه المبادئ في كيان المجتمع حتى لا ينجم عن ذلك إفساح المجال لعناصر جديدة تشترك مع الطبقة البورجوازية في الحكم عن طريق التوسع في قواعد الانتخابات . وقد أدت هذه العوامل كلها إلى قيام ثورتي ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ .

فرنسا وحكم البوربون الجديد: انحصرت مهمة البوربون عند عودة لويس الثامن عشر إلى عرش فرنسا في أمرين اثنين :

(١) التوفيق بين مبدأين متناقضين : الشرعية Legitimacy ، وهو مبدأ العهد القديم وسيادة الشعب وهو ثمار الثورة .

(٢) عقد الصلح للمرة الثانية مع الحلفاء المنتصرين . وقد رفض تاليران ، رئيس الوزراء ، إبرام المعاهدة القاسية معتمدا في رفضه على إمكان إثارة غضب الشعب ، ولكن الملك الحذر لم يشأ إثارة أزمة بينه وبين الحلفاء ، فاستقال تاليران، وخلفه في الوزارة الجديدة دوق ريشيليو Richelieu في ٢٤ ديسمبر ١٨١٥ ، ووقع ريشيليو على معاهدة باريس الثانية في ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ .

وكان لويس الثامن عشر قد أصدر في ٤ يونيو ١٨١٤ الميثاق أو العهد الدستوري ، وحكمت فرنسا وفق أحكام هذا الدستور منذ عام ١٨١٤ حتى قيام الثورة في يوليو ١٨٣٠ . وكانت مآخذ هذا الدستور ونقائصه من أسباب تلك الثورة الرئيسية ، وقد تألف هذا العهد الدستوري من مقدمة وستة وسبعين بنداً ، وجاء في المقدمة أن كل السلطة ترتكز في شخص الملك .

ومن مواد الدستور الست والسبعين ، ضمنت الإثنتي عشرة مادة الأولى حقوق المواطنين الفرنسيين، وهي المساواة أمام القانون بصرف النظر عن الألقاب والرتب ، وحق الجميع في شغل الوظائف المدنية والعسكرية ، ثم ضمان حرية الفرد باحترام القانون ، فلا يجوز القبض على إنسان أو أن توقع عليه عقوبة إلا

بمقتضى إجراء قانوني . ولكن الدستور الذي أعطيت فيه الحرية الفردية لجميع المواطنين الفرنسيين ترك الأمة في مجموعها من غير ضمان لحرياتها ، لأن ضمان حريات الأمة إنما يكون بدعم المسؤولية الوزارية ، وذلك بأن يتولى السلطة التنفيذية مجلس وزراء يرتبط بقاؤه بثقة المجلس الذي تنتخبه الأمة ، أي البرلمان ، وذلك الضمان كان الدستور خلوا منه . فقد جاء في المادة الثالثة عشرة : « أن شخص الملك مقدس ولا يمكن أن يمسه شئ ، ووزراه مسؤولون ، والملك وحده صاحب السلطة التنفيذية » ، ومع ذلك فقد تركت هذه المسؤولية الوزارية من غير حل . ففي حين كان للملك الحق في تعيين وزرائه ، لم يذكر الدستور إذا كان من واجب الملك أن يختار هؤلاء من بين الأكثرية في المجلس حتى تكون حكومته برلمانية أو دستورية ، وعلى كل الأحوال فقد صار يفسر كل من لويس الثامن عشر وشارل العاشر من بعده هذه المادة الثالثة عشرة بأنها تخولهما حق دعوة الوزارة وإقالتها حسب مشيئتها دون التقيد في ذلك برغبة مجلس النواب .

وتألفت بمقتضى هذا الدستور الهيئة التشريعية من مجلس للأعيان ، وآخر للنواب ، وصار للملك الحق في منح ألقاب الشرف والنبل وراثة أو لمدى الحياة فقط . أما مجلس النواب فكان يتكون من نواب ينتخبون لمدة خمس سنوات ، وقد جعل حق الانتخاب مقصورا على الذين يدفعون ضرائب مباشرة قدرها ثلاثمائة فرنك سنويا ولا تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة ، بينما اشترط في النائب أن يبلغ الأربعين أو يزيد ، ويدفع ضريبة مباشرة قدرها ألف فرنك سنويا على الأقل ، وهي شروط في صالح طبقة الأغنياء فقط .

ولذلك فإن مجلس النواب سرعان ما صار أداة حكومية تمثل مصالح الأغنياء . وصار عدد المتمتعين بحق الانتخاب يقلّون عن مائة ألف ناخب من مجموع تسعة وعشرين مليون نسمة ، هم سكان فرنسا ، وأما الذين يصلحون للنيابة فكانوا إثني عشر ألفا فقط . وكان يتجدد خمس عدد النواب سنويا ،

وللملك الحق في حل مجلس النواب في أي وقت ، وإجراء انتخابات عامة جديدة . وقد تبع عودة الملك إلى باريس في يوليو ١٨١٥ وقوع حوادث دامية كثيرة خصوصا في جنوب فرنسا ، وانتشر ما يعرف بالأرهاب الأبيض ، ولم تتردد الملكية العائدة في الانتقام من رجال العهد الماضي . ولما كانت وزارة تاليران التي استمرت في الحكم من يوليو إلى سبتمبر ١٨١٥ قد أظهرت بعض الاعتدال في موقفها من الحوادث الانتقامية ، فقد أبعدت من الحكم وخلفتها وزارة ريشلييه . وفي عهده حوكم المارشال ناي ، أحد الأبطال العسكريين في عهد نابليون ، وأعدم في ديسمبر ١٨١٥ .

وفي وسط موجه الإرهاب هذه ، تم انتخاب المجلس الأول في أغسطس ١٨١٥ فدخله عدد كبير من مؤيدي الملكية العائدة عرفوا باسم الملكيين المتطرفين (Ultras) ، وتزايد الإرهاب الأبيض بعد تأليف مجلس النواب ، وعندئذ اضطر الملك إلى حل المجلس في سبتمبر ١٨١٦ .

وفي الانتخابات الجديدة حصلت وزارة ريشلييه على أكثرية من العناصر الملكية المعتدلة ، أيدت سياسة التهدئة والتسكين التي اتبعها ريشلييه في الداخل والخارج معا . ولما كان خمس عدد الأعضاء يتجدد سنويا ، فقد بدأ جماعة من الأعضاء المستقلين والأحرار يدخلون مجلس النواب بعد عام ١٨١٦ ، حتى إذا كان عام ١٨١٨ ، أصبح من الميسور ملاحظة وجود اختلاف في الرأي بين أعضاء المجلس وأمكن التمييز بين أحزاب ثلاثة ظاهرة هي:

١) حزب اليمين : وهم الملكيون المتطرفون وشعارهم الحرب ضد الثورة، وأقدر رجالهم ڤيليل وشاتوبريان Chateaubriand ، وصحيفتهم الجورنال دي ديبا (Journal des Debats) .

٢) حزب الوسط : وهؤلاء من الملكيين المعتدلين ، ويهدفون للتوفيق بين الملكية والثورة ، وأقدر رجالهم ريشلييه وديكاز .

٣) حزب اليسار : وهؤلاء من الأحرار الذين قبلوا الملكية ولكنهم أرادوا إنشاء حكومة مسؤولة على الطراز الإنجليزي .

وكان أصحاب السطوة والنفوذ عند عودة ملكية البوربون ، الملكيون المتطرفون ألد أعداء الثورة . وكان برنامج المتطرفين يستند إلى فكرة أساسية هي إحياء مصالح طبقة النبلاء والأشراف ، التي هي طبقتهم ، وإن لم تكن هذه التعديلات ملائمة لصالح الملكية نفسها . وقد وجدوا أن خير وسيلة لتحقيق هذه الغاية هي إرجاع الكنيسة الكاثوليكية إلى سابق سطوتها ، وعقد محالفة وثيقة بين الكنيسة والدولة .

وحتى تتمكن الكنيسة الكاثوليكية من استرجاع سطوتها ومكانتها ، أراد المتطرفون أن تستعيد الكنيسة جميع الأملاك التي اغتصبت منها أيام الثورة وكانت لا تزال في حوزة الدولة ، كما أنهم أعطوا رجال الدين حق الاشراف على التربية والتعليم ؛ وعلى العموم يتلخص برنامج المتطرفين في :

أ) إقامة الملكية المستقرة والقائمة على دعائم موطدة .

ب) إنشاء الكنيسة الغنية صاحبة الأملاك الواسعة .

جـ) الاستئثار بقسط وافر من السلطة السياسية التي ظلوا حتى هذا الوقت محرومين منها .

وأما المعتدلون ـ من جماعات الوسط واليسار ـ فقد دافعوا عن الثورة ، وأرادوا استمرارها ، ولكن من غير الروح الثورية ، وتمسكوا بكل قوة بتراث الثورة، وما كانوا يرضون بعودة النظام القديم بحال من الأحوال ؛ ولذلك فقد تعذر أي اتفاق بينهم وبين المتطرفين . وقد تمسك المعتدلون بالدستور الذي أصدره لويس الثامن عشر ، لأن هذا الدستور قضى نهائيا على تقاليد النظام القديم ، وأحل مكانها تقاليد الثورة والإمبراطورية النابليونية ، حيث قد أخذ عن الثورة مبادئ التسامح والمساواة أمام القانون وعدم التمييز بين الطبقات في خدمة

الدولة ، أي فتح أبواب الوظائف أمام الجميع ، بينما أخذ من الإمبراطورية أداة الحكومة المركزية .

وكان واضحا أن التوفيق متعذر بين حزبي المتطرفين والمعتدلين، وأن لا مفر من سقوط أحد هذين الحزبين وخروجه من الميدان السياسي في آخر الأمر ، لأن فرنسا لم تكن تستطيع احتمال الصراع إلى ما لا نهاية من أجل الاستئثار بالسلطة والنفوذ بين هذين الفريقين .

وأما نتيجة هذا الصراع فكانت اندحار المتطرفين ، ولم يكن لويس الثامن عشر يجهل حقيقة مركزه المزعزع ، ولذلك عمد إلى حل ذلك المجلس الذي ضم متطرفي الملكيين ، وعهد بالوزارة إلى ريشيليو من المعتدلين في الظروف التي ذكرناها (في سبتمبر ١٨١٦) . ونجحت وزارة ريشيلييه في سياستها الخارجية، عندما كسب ريشيلييه ثقه الحلفاء ، وتقرر في مؤتمر إكس لاشابل (١٨١٨) انسحاب جيوش الاحتلال من فرنسا ، ولكن الانتخابات الجديدة أسفرت عن دخول عناصر جديدة عززت جماعة الأحرار في المجلس ، فأجبر هؤلاء ريشيلييه على الاستقالة في ديسمبر ١٨١٨، وعندئذ تولى الوزارة دوق ديكاز ، وهو كسلفه من المعتدلين . وقد اعتمد ديكاز على مؤازرة الأحرار في المجلس ، فألغى في أول مايو ١٨١٩ الرقابة على الصحف وتقررت حرياتها .

ولكن مقتل دوق دي بري في فبراير ١٨٢٠ سرعان ما أثار العناصر المتطرفة ضد ديكاز ، فسقطت وزارته ، وكان ذلك بداية التغيير الذي أدى إلى سيطرة الرجعيين والمتطرفين على شؤون الحكم في فرنسا بشكل أدى في النهاية إلى إنفجار ثورة يوليو ١٨٣٠ .

وجد المتطرفون أن الوقت غير مناسب لتولي أنصارهم الوزارة ، ولذلك فقد عهد إلى ريشيلييه بتأليف الوزارة الجديدة . وفي عهده أعيدت الرقابة على الصحف ، ثم صدر قانون الانتخاب في يونيو ١٨٢٠، حيث ضيق حقوق

الانتخاب لمصلحة الطبقة المالكة الغنية . وقد ترتب على هذا النظام دخول أكثرية متطرفة إلى مجلس النواب ، ولم تكنْ ترضى عن اعتدال ريشيلييه ، فلم تلبث أن اضطرته إلى الاستقالة في ديسمبر ١٨٢١ . فألف الوزارة الجديدة زعيم المتطرفين الكونت دي ڤيليل الذي استمر في الوزارة سبع سنوات من عام ١٨٢١ إلى عام ١٨٢٧ . وكانت سياسة ڤيليل رجعية بحته ، ولكنه اتبع في تنفيذها أساليب دلت على المهارة والحنكة ؛ وكان ڤيليل مصمما على المضي في تجربته الرجعية مهما كانت النتائج ، فشدد الرقابة على الصحف (١٨٢٢) ، وفرض ضرائب عالية على الواردات إرضاء لأصحاب المصالح الأغنياء ، وأعطى الكنيسة حق الإشراف على التربية والتعليم .

ولإضعاف الأكثرية الحرة في مجلس النواب استصدر قانونا للانتخاب عام ١٨٢٣ جعل مدة مجلس النواب سبع سنوات بدلا من خمس ، وبذلك يتجدد سبع أعضاء المجلس فقط كل سنة بدلا من خمس أعضائه . وفي عام ١٨٢٤ عظم نفوذ المتطرفين في مجلس النواب . وفي ١٦ سبتمبر من نفس العام توفي لويس الثامن عشر ، وتولى من بعده أخوه الكونت دارتوا ، باسم الملك شارل العاشر . وكان الملك الجديد عظيم الاعتقاد بأن للملوك حقا مقدسا في الحكم، ثم أنه كان صاحب ميول شديدة نحو الإكليريكية، (أي لتأييد الكنيسة) حتى صار الملكيون يعرفون الآن باسم حزب القساوسة (Parti-Prêtre) ولم يكن المنتظر ، وقد ناهز الملك السابعة والستين من عمره ، أن يتخلى عن معتقداته أو أن ينحرف عن ميوله . لذلك فقد استطاع ڤيليل ، الذي بقي في رياسة الوزارة، أن ينفذ برنامج الملكيين المتطرفين بحذافيره .

ولما كانت سياسة التحالف بين العرش والكنيسة التي جري عليها ڤيليل قد أيقظت مخاوف الأمة ، وتركزت المعارضة الحرة ضده في مجلس الأعيان ، فقد عمد ڤيليل من أجل التغلب على هذه العقوبات إلى خلق ستة وسبعين نبيلا

جديداً في عام ١٨٢٧ ، ثم أنه بادر بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة . ولكن نتيجة الانتخابات جاءت على خلاف ما كان يرجوه ، فاستطاع الأحرار أن يؤلفوا أكثرية معارضة في المجلس الجديد ، وعندئذ اضطر ڤيليل إلى الاستقالة بعد حكومة دامت سبع سنوات .

وبعد شهر من استقالة ڤيليل ، اضطر شارل العاشر إلى قبول وزارة «معتدلة» فألف الكونت دي مارتينياك (Martignac) الوزارة الجديدة ، وكانت غايته الاعتماد على أحزاب الوسط في الحكم ، ولكنه فشل في استمالة الأحرار والمعتدلين ، ولم ينل تأييد الملكيين المتطرفين ، كما أن الملك وجده «معتدلا» أكثر مما ينبغي ، فاتحدت كلمة الأحرار والمتطرفين ضده ، وسقطت وزارته في أبريل ١٨٢٩ .

كلف الملك البرنس جول دي بولينياك بتأليف الوزارة الجديدة ، وقابل الرأي العام الفرنسي هذا النبأ بغضب شديد ، لأن بولينياك كان أحد زعماء المهاجرين في عهد الثورة . ثم أن بولينياك كان قد احتج في عام ١٨١٥ ضد الدستور ، ورفض أن يقسم يمين الولاء له ، وبقي سنوات طويلة من أقرب المقربين إلى شارل العاشر . وبمجرد وصوله إلى الحكم ، أعلن بولينياك عزمه على «إعادة تنظيم المجتمع وإعادة ما كان لرجال الدين من نفوذ وشأن في أعمال الدولة، وإنشاء ارستقراطية قوية وإحاطة هذه الأرستقراطية بالامتيازات» .

ولكن بولينياك، لم يكن لضعفه وتردده ، الرجل الذي في استطاعته حقا تنفيذ هذا البرنامج الرجعي المتطرف ؛ بل إنه صار يعتمد على كسب الانتصارات الخارجية في استمالة الأمة إلى تأييد سياسته ، فاحتل الجزائر عام ١٨٣٠ ، واعتمد على هذا الانتصار ، فأجرى انتخابات جديدة ، ولكن نتيجتها جاءت على عكس ما كانت الحكومة تنتظره ، ومع ذلك أصر بولينياك على بقاء الوزارة على حالها ، وعلى تعديل قانون الانتخاب وتقييد حرية الصحافة .

ولم تلبث الحكومة أن شعرت بحرج مركزها عندما أتت الانتخابات بأكثرية معارضة لها في مجلس النواب ، وعندئذ لم يجد شارل العاشر ووزيره مخرجا من هذا المأزق إلا بحل المجلس ولم يجتمع بعد . وفي ٢٥ يوليو ١٨٣٠ صدرت « مراسيم سان كلو الأربعة الشهيرة » وتعلن :

١) حل مجلس النواب .

٢) إدخال تغييرات على قانون الانتخابات .

٣) دعوة الهيئة التشريعية للاجتماع يوم ٢٨ سبتمبر .

٤) تقييد حرية الصحافة .

وبمجرد ذيوع نبأ هذه المراسيم الأربعة ، نزلت أسعار الأوراق المالية واحتج عليها كبار العلماء ، وتوقف المصرفيون في باريس عن إجراء الخصم ، وتعذر على أصحاب الصناعة الحصول على المال أو الاقتراض ، وطفقوا يخرجون من مصانعهم العمال في أعداد كثيرة . وسرعان ما أقيمت المتاريس في الشوارع ، ووقع الاصطدام بين العمال والجنود ، وسفكت الدماء ؛ وعندئذ تسلح أعضاء الحرس الأهلي القديم (وكان قد انحل منذ عام ١٨١٨) ، واستولى الثوار على مكاتب الحكومة ودواوينها وامتنع عن الحكومة المال .

وتولي الجمهوريون تنظيم الثورة ، وسيطر البورجوازيون عليها ، واتحدت كلمة العمال الذين هدفوا إلى أغراض سياسية وحسب ، فلم يطلبوا تغييرات اجتماعية . وفي ٢٨ يوليو اجتمع ثلاثون عضوا من أعضاء المجلس المنحل في منزل المصرفي الغني كازمير بربيه ، وكان يكره الفوضى و « حكم الغوغاء » . وتقرر تأليف حكومة مؤقتة اتخذت مقرها في مبني (أوتيل دي ڤيل) ، وعرضت رياسة الحرس الأهلي على لاڤاييت رجل الثورة القديم ، فقبل المنصب، وعرض التاج على لويس فيليب دوق أورليان ، وعبثا حاول شارل العاشر إصلاح الخطأ الذي ارتكبه ، فسحبت الحكومة المراسيم الأربعة في ٢٩ يوليو ، ولكن

هذا الإجراء جاء متأخرا . كما لم تفلح محاولة أخرى عندما أراد شارل العاشر التنازل لصالح حفيده ابن دوق دي بري ، وهو دوق دى بوردو Bordeau ، فدخل لويس فيليب إلى باريس يحمل شارة الثورة المثلثة الالوان ، وحينئذ لم يجد شارل العاشر مناصاً من مغادرة فرنسا إلى انجلترا ثم انتقل إلى النمسا حيث مات في عام ١٨٤٦ .

ولثورة يوليو أهمية كبيرة في تاريخ فرنسا ، ولو أنه كان يبدو وكأن هذه الثورة في ظاهرها لم تحدث تغييرات جوهرية ، فقد بقيت الملكية نظاما للحكم بالرغم من إقصاء البوربون عن العرش ، بل إن العرش انتقل إلى أسرة أورليان ، وهي فرع من أسرة البوربون ذاتها . ورغم أن الجمهوريين هم الذين نظموا الثورة وتسلموا زمامها ، فكان من المتعذر بل من المستحيل إقامة الجمهورية في فرنسا ، لأن أوروبا في عام ١٨٣٠ كانت ولا شك تفسر إنشاء الجمهورية بأنه عمل عدائي تقصد فرنسا أن تتحداها به ، ولا يمكن أن ترضى أوروبا به .

وعلاوة على ذلك ، فإن ثورة يوليو لم تفشل فقط في إزالة الملكية ، بل أخفقت كذلك في إدخال تغييرات واسعة على الدستور نفسه ، ولم تحقق سيادة الأمة . فقد اهتم مجلس النواب قبل دعوة لويس فيليب للحكم بإعداد دستور جديد حتى يقسم الملك يمين الولاء له عند تنصيبه ، ولم يكن هذا الدستور الجديد في الحقيقة إلا دستور عام ١٨١٤ مع تعديلات بسيطة تناولت المواد التي سببت المتاعب في الماضي ؛ فعدلت المادة الرابعة عشرة بشكل يجيز للملك استصدار المراسيم الضرورية لتنفيذ القوانين ، ويمنعه في الوقت نفسه من وقف القوانين أو تعطيلها .

كذلك لم يعد اقتراح القوانين من حق الملك وحده بل صار المجلسان (النواب والأعيان) يتمتعان بهذا الحق أيضا ، ثم جعلت جلسات مجلس الأعيان علنية مثلها في ذلك مثل جلسات مجلس النواب ؛ وبدلا من النص على

الكاثوليكية ، أصبح الدين الذي يعتنقه أكثرية الفرنسيين هو دين الدولة الرسمي وعلاوة على ذلك ، فقد اختفت من الدستور الجديد تلك المقدمة التي اشتمل عليها دستور ١٨١٤ والتي أيدت نظرية حق الملك المقدس في الحكم . ثم صدر قانون بقواعد الانتخاب الجديد في عام ١٨٣١ ظل معمولا به حتى عام ١٨٤٨، ووسع بمقتضاه حق الانتخاب حتى يشمل الذين يدفعون مائتي فرنك ضرائب عقارية بدلا من ثلاثمائة فرنك .

وواضح من ذلك أن ملكية يوليو كانت تعتمد على طبقة أصحاب الملاك، أي الطبقة المتوسطة الغنية (البورجوازية). وهكذا وجد أولئك الذين اشتركوا في ثورة يوليو، وخصوصا العمال الذين حرموا السلطة السياسية، أنهم قد خدعوا في آمالهم وأغراضهم. وكان اعتماد ملكية يوليو على الطبقة المتوسطة (البورجوازية) وعلى جماعة اليمين من هذه الطبقة، وهم أصحاب سياسة الجمود، من عوامل ضعف هذه الملكية التي سميت بملكية يوليو أو ملكية الأورليان .

لويس فيليب وملكية أورليان: لقد تعددت العوامل التي سببت ضعف ملكية أورليان وأدت إلى زوالها وتتمثل في :

أ - كان من أخطر هذه العوامل تلك التي ارتبطت بنشأتها وطبيعة تكوينها ، فناقش الكثيرون ما إذا كان لويس فيليب يحكم مستندا إلى حق الملوك المقدس في الحكم ، أو إلى رغبة وإرادة الشعب الممثلة في نوابه . وواضح أن ملكية يوليو - وهي وليدة الثورة - ما كانت تستند إطلاقا إلى حق الملوك المقدس في الحكم . كما أن هذه الثورة قد أطاحت بمبدأ الشرعية الذي أيده مؤتمر فيينا، وتمسك به المتطرفون الملكيون ، ورغم ذلك تساءل الكثيرون إذا كان اعتلاء لويس فيليب يعني في هذه الظروف أن السيادة قد صارت متركزة في الشعب . وأما الذين خالفوا هذا الرأي ، فكانت حجتهم أن التشبث بهذا الكلام معناه أن ملكية يوليو ليست في حقيقة الأمر إلا جمهورية ، في حين أن الجمهورية كنظام

للحكم قد رفضت تماما . وقد أفصح لويس فيليب نفسه عن نظرية الملكية هذه ، عندما قال : « إنه يملك بفضل من الله وبناء على إرادة الأمة » ، وهذا كان الأساس القانوني الذي استندت إليه ملكية يوليو أساسا غير ثابت ، ومن أول الأمر موضع مناقشة كبيرة .

٢ ـ لم تكن لملكية يوليو سيطرة موطدة في داخل البلاد وهيمنة تامة على شؤونها ، ومرجع ذلك إلى أن الذي فصل في عام ١٨٣٠ في مصير فرنسا كان مجلس النواب ، وهو مجلس سبق أن حله شارل العاشر ، ولكنه اجتمع من تلقاء نفسه لتقرير مسألة إعطاء التاج إلى لويس فيليب ، فلم يكن اجتماعه إذا قانونيا . ويضاف إلى ذلك أن الذين اشتركوا في بحث هذه المسألة كانوا ٢٥٢ عضوا فقط من ٤٣٠ ، وأن الذين أعطوا أصواتهم في صالح لويس فيليب كانوا ٢١٩ ، أي أنه كان مشكوكا في مركز هذه الملكية من الناحية القانونية منذ البداية . ونتج عن ذلك أن ملكية يوليو صرفت كل جهودها للعمل على توطيد مركزها ، ووجهت معظم نشاطها لبسط سيطرتها على الشعب الفرنسي ودعم جهودها لاسيما وأنها لم تكن ذات أصول بعيدة ، أو تعتمد على تقاليد عتيقة تفرض احترامها على الشعب .

٣ ـ كان بقاء ملكية يوليو محفوفاً بالمخاطر من كل جانب ، ومن أشد هذه المخاطر وجود الأعداء الخارجيين الذين انكروا عليها حق البقاء نفسه ، ثم وجود الانقسام في صفوف أنصار هذا النظام الجديد الذين اختلفت آراؤهم بشأن السياسة التي وجب على ملكية يوليو اتباعها في الداخل والخارج معا . أما الأعداء الخارجيون فهم الشرعيون الذين يطالبون بالعرش لدوق دي بوردو حفيد شارل العاشر .

وإلى جانب هؤلاء الشرعيين كان هناك الجمهوريون ، وبعض هؤلاء من الطبقة البورجوازية والبعض الآخر من العمال ، ويطالبون جميعهم بحق

الانتخاب العام . وهؤلاء الجمهوريون الذين استطاع لافاييت أيام الحكومة المؤقتة أن يجذبهم لإقامة ملكية يوليو بعد أن أكد لهم أنها سوف تكون « أفضل أنواع الجمهوريات » المعروفة ، تبين لهم بعد ذلك أنهم خدعوا ، فكان نشاطهم إلى جانب نشاط الشرعيين مصدر خطر كبير على ملكية يوليو .

٤ ـ من الأخطار التي تعرضت لها ملكية يوليو وقوع الانقسام في صفوف مؤيدي هذه الملكية أنفسهم. فقد انقسم هؤلاء إلى فريقين: فريق أصحاب الحركة والتقدم، وفريق الجمود والمقاومة من المحافظين، وكان على رأس المتقدمين لافييت Lafitte ، وهو من أغنياء المصرفيين في باريس ، ثم لافاييت .

وكان من رأي هذا الحزب أن ثورة يوليو ١٨٣٠ لم تنته بمجرد اعتلاء لويس فيليب العرش ، بل هي باقية ومستمرة ، وطالبوا في برنامجهم الداخلي إجراء عدة إصلاحات ديمقراطية . أما حزب الجمود من جماعة المحافظين ، فكان زعماؤه كازمير بريه وجيزو ، ودوق دي بروجلي ؛ وهذه الجماعة اعتقدت أن ثورة يوليو ١٨٣٠ قد انتهت ، وذلك بمجرد أن قبل لويس فيليب الدستور المعدل (٩ أغسطس ١٨٣٠) واعتلى العرش . وكان في رأيهم أن ثورة يوليو أحلت ملكا يريد المحافظة على النظام البرلماني كما تأسس في عام ١٨١٤ محل ملك آخر كان يريد القضاء على هذا النظام .

وقد كان مصير الملكية متوقفا لدرجة كبيرة على الطريق الذي سوف تسلكه في إدارة شؤون الحكم . ولقد فضل لويس فيليب الاعتماد على حزب المحافظين ، أو الجموديين ، ولو أنه لم يستطع في أول الأمر أن يقطع كل صلته بحزب التقدم . ولذلك فقد ظل الملك منذ أن استقام له الأمر يشكل وزارات تجريبية من الحزبين ، ولكن هذه الوزارات الإئتلافية، بسبب طبيعة تكوينها نفسه، عجزت عن السير على سياسة واضحة متماسكة ، مما ترتب عليه استمرار هياج الخواطر في باريس ، ومطالبة الجماهير بإعدام وزراء شارل العاشر . ونتج عن

ذلك أن ركدت الأعمال وتعطل الصناع الذين غادر منهم حوالي مائة وخمسين ألفا باريس للبحث عن عمل في جهات أخرى ، وبذلك تزعزعت الثقة في الحكومة. وشعرت الطبقة البورجوازية بالاطمئنان على مصالحها ، فانحازت إلى جماعة المحافظين الجموديين ، وبذلك تمهد الطريق أمام هذا الحزب ليصل إلى السلطة . وفي ١٣ مارس ١٨٣١ عهد الملك إلى كازمير بريبه بتأليف الوزارة من حزب الجموديين المحافظين ، وهو الحزب الذي ظل يتمتع بالسلطة ، مع تغييرات طفيفة حتى نهاية عهد هذه الملكية . وغداة تأليفه الوزارة ، أفصح كازمير بريبه Casimir Perier ، رجل الجموديين أو المحافظين الأول ، عن برنامجه في الحكم ، وهو المضي في تنفيذ المبادئ التي جاءت بها ثورة يوليو من غير ضعف ، ودون حاجة للتطرف ؛ ووصف بريبه القواعد التي تسير عليها سياسة الحكومة الداخلية بأنها استتباب النظام ، وتنفيذ القوانين ، واحترام السلطات ، وعودة الأمن العام إلى نصابه ، واستقرار الهدوء والسكينة . وقال عن سياسته الخارجية ، أن الواجب يقتضي أن تقوم هذه على القواعد نفسها التي ذكرها ، ثم أنه وضع مبدأ عدم التدخل بمعناه المزدوج ، أي عدم تدخل الحكومة الفرنسية في جانب الشعوب الثائرة على حكوماتها ، ثم عدم تدخل الدول الأوروبية فيما يجري من أحداث وراء كل منها. واعتمد كازمير بريبه في سياسته الخارجية لتعزيز مركز ملكية يوليو ، على إنشاء تفاهم وثيق مع بريطانيا . ولقد ظل هذا التفاهم الودي بين انجلترا وفرنسا دعامة قوية تعتمد عليها ملكية يوليو ليس في علاقاتها الخارجية وحسب ، بل وفي مركزها الداخلي كذلك ، إلى الوقت الذي قضي فيه على هذا التفاهم بسبب اصطدام مصالح الدولتين في عام ١٨٤٦ في مسألة الزواج الأسباني . ولكن كازمير بريبه لم يستمر طويلا في الحكم إذ أصيب بالكوليرا وتوفي في ١٦ مايو ١٨٣٢ .

ومع أن الملك ألف جملة وزارات بعد ذلك من حزب المحافظين

الجموديين، فقد بقيت المبادئ التي وضعها كازمير بريبه هي المبادئ التي استرشدت بها هذه الوزارات . إلا أن التمسك بهذا البرنامج بشقيه الداخلي والخارجي ، كان معناه في نظر الشعب الفرنسي أن ملكية يوليو قد اخفقت في تبرير وجودها .

وفي عهد تلك الوزارات كان أول ما عنيت به الملكية ، العمل من أجل الاحتفاظ ببقائها أمام معارضة الشرعيين والجمهوريين الذين تآمروا لقلب ملكية يوليو . ففي يونيو ١٨٣٢ حرك الجمهوريون الثورة في باريس وذلك بعد وفاة كازمير بريبه مباشرة ، ولكن أحدا من الزعماء لم يشترك في هذه الحركة ، وامتنع العمال عن المساهمة فيها ، فقضت الحكومة على الثورة بعد قتال استمر يومين في شوارع باريس .

ولم ييأس الجمهوريون بسبب هذا الفشل فقاموا بالثورة في عدة أماكن ، على أن الحكومة التي قضت على هذه الثورات لم تحاول استمالة العناصر المعادية لها ، أو أن تبحث مشاكل العمال التي كانت من أسباب هذه الاضطرابات ، بل وجهت كل اهتمامها لمجرد القضاء على الجمهوريين خصوصا السياسيين ، قضاء مبرما . وبفضل المحاكمات والأساليب الصارمة التي اتبعتها الحكومة مع معارضيها أمكن إسكات الجمهوريين فترة طويلة ، ووقعت ست حوادث اعتداء على حياة الملك فيما بين ١٨٣٥ و ١٨٤٦ واكتشفت مؤامرات كثيرة لاغتياله اشترك فيها الجمهوريون ، وتعد هذه الأعمال من الأمور التي أضعفت من شأن الجمهوريين وقيمتهم . واستصدرت الحكومة في سبتمبر ١٨٣٥ عدة قوانين لمحاكمة الذين يهددون أمن الدولة أمام محكمة خاصة ، وكان أهم القوانين التي استصدرت «قانون الصحافة» لحماية الملك والدستور والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها المجتمع . كان عجز الملك عن تأليف حكومة برلمانية ثابتة من أكبر أسباب ضعف هذه الملكية وزوالها في النهاية ، فقد بلغت الوزارات التي تشكلت فيما

بين ١٨٣٠ و ١٨٤٠ عشر وزارات ، كان رؤساؤها من المحافظين الجموديين الذين انحصرت مهمتهم في دعم مركز الملكية وتأييد سلطانها والقضاء على أعدائها في الداخل ، ثم المحافظة على السلام مع الدول في الخارج . وبمجرد أن انتصر المحافظون على أعدائهم من شرعيين وجمهوريين وبونابرتيين ، انقسموا فيما بينهم إلى جماعتين كبيرتين :

أ) حزب الوسط اليساري بزعامة تيير (Thiers .A) .

ب) حزب الوسط اليميني بزعامة جيزو (Guizot .F) .

وكان من مبدأ تيير وجماعته أن الملك « يتولى ولا يحكم » ، أي أن الملك يجب أن يختار وزراءه دائما من بين حزب الأكثرية في المجلس ، ولا يتدخل في شؤون الحكم . أما جيزو وجماعته فكان مبدأهم « أن العرش ليس مقعدا خاليا »، أي أن الملك مع احترامه لرأي الأكثرية في المجلس ليس ملزما باتباع رأي هذه الأكثرية وليس مكلفا باختيار وزرائه من بين حزب الأكثرية . كان لويس فيليب لا يرضى بأن تكون له رياسة الدولة فحسب كما أراد تيير ، بل عمل على أن يكون حاكما حقيقيا ، أي أنه أراد أن «يتولى ويحكم»، وانتهز فرصة القضاء على مقاومة أعدائه من شرعيين وجمهوريين وبونابرتيين ، ثم الانقسام الذي حصل في صفوف الجموديين ، وأخذ يشكل الوزارات التي تدين له بالطاعة . ولكن هذا العمل سرعان ما أثار المعارضة القوية ضد « سياسة البلاط وضد وزارات البلاط » ، وعندئذ اضطر الملك إلى استدعاء تيير لتشكيل الوزارة واضطر تيير إلى الاستقالة عندما رفض الملك الانسياق إلى الحرب بسبب الأزمة بين محمد على والسلطان في عام ١٨٤٠ وطلب الملك من جيزو تأليف الوزارة وفي هذه السنوات التي سيطر فيها جيزو زعيم الجموديين من الوسط اليميني ، تجمعت الأسباب المباشرة التي أدت إلى إشعال الثورة في فبراير عام ١٨٤٨ ، وزوال ملكية يوليو . وظل جيزو متمسكا بالدستور الصادر في عام ١٨١٤

والمعدل في ١٨٣٠ ، وكان برنامجه الاحتفاظ بالنظام في الداخل والسلم في الخارج كخير وسيلة لزيادة ثراء فرنسا ورفعة شأنها . واقتضي التمسك بالدستور أن يحتفظ جيزو بالشكل البرلماني للحكومة ، واقتضي الاستناد إلى أكثرية في مجلس النواب تؤيد الحكومة دائما وتوافق على تصرفاتها .

واستطاع جيزو أن يحصل دائما على هذه الأكثرية ، ولذلك فقد شهدت فرنسا في هذه الفترة (١٨٤٠ - ١٨٤٨) نوعا من الحكم يقوم على الجمود الشديد ، أي المحافظة على النظم الموجودة وعدم التغيير . ولقد تبين عند البحث أن الرشوة والفساد هما سبب وجود هذه الأكثرية التي أيدت الوزارة دائما في مجلس النواب، ولذلك قامت في الفترة ما بين ١٨٤١ و ١٨٤٨ حركة من أجل المطالبة بالإصلاح النيابي في فرنسا على أساس تخفيض مقدار الضرائب التي يدفعها الصالحون للانتخاب والنيابة ، وإفساح المجال لهيئات وطبقات معينة لا يستطيع أفرادها دفع أيه ضريبة لممارسة حقوق الانتخاب ، ولكن جيزو كان يرفض هذه المطالب فضج المطالبون بالإصلاح الدستوري .

وبينما أغفلت الحكومة معالجة شؤون العمال ولم تهتم بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية ، كانت عناصر المعارضة تزداد قوة ضد الحكومة ، ومن أخطر هذه العناصر جماعة الاشتراكيين الذين بدأوا يظهرون في الميدان وكانوا أكثر راديكالية من الجمهوريين أنفسهم . فقد شهدت ملكية يوليو دور الانتقال من نظام الصناعات المنزلية الصغيرة إلى نظام المصانع والورش واستخدام الآلات والبخار في الصناعة . وظهرت نتيجة لهذا الانقلاب الصناعي عدة مشاكل كان لابد من استصدار تشريعات جديدة لتسويتها أو حلها من جهة ، ولحماية الطبقات العمالية من الأضرار والمساوئ التي اقترنت بحدوث هذا الانقلاب من جهة أخرى . ولكن ملكية يوليو وهي حكومة البورجوازية والطبقات الغنية والرأسمالية ، لم تهتم بهذه المشاكل ، بل استمر الرأسماليون وأصحاب العمل

يستغلون مصانعهم والأيدي العاملة بها أسوأ استغلال . وعلاوة على ذلك ، بقيت الطبقة العمالية محرومة من التمثيل النيابي عندما تمسكت الحكومة بالدستور دون تغيير أو تعديل؛ وأصبح من المنتظر في هذه الظروف أن يتجه المفكرون مثل سان سيمون ، ولويس بلان إلى بحث مشاكل العمل والعمال والعلاقة بين العمل ورأس المال ، ثم يقومون بالدعوة إلى الاشتراكية ؛ فكان ذلك مبدأ ظهور الحزب الاشتراكي في فرنسا . وقد هدف الاشتراكيون إلى إنشاء الجمهورية على اعتبار أنها أفضل الوسائل التي تجعل العناصر الديمقراطية تتمكن من السيطرة على الحكومة .

وهكذا تعددت عوامل التذمر من حكومة جيزو ، وزاد من هذا التذمر سياسة الحكومة الخارجية التي كانت تحرص على المحالفة الودية مع انجلترا لدرجة التفريط أحيانا في حقوق الكرامة الوطنية ، وتعمل على استمالة الملكيات المطلقة والرجعية في أوروبا . فقد عابت المعارضة على حكومة جيزو موقفها من المسألة الشرقية ، وعقد اتفاقية المضايق (يوليو ١٨٤١) . ثم احتجت المعارضة احتجاجا شديدا على موقف الحكومة المتخاذل من انجلترا في حادث بريتشارد Tahiti (١٨٤٤) ، وكان بريتشارد هذا قنصلا لانجلترا لدى بوماري ، ملكة جزيرة تاهيتي Tahiti (في المحيط الهادي إلى الشرق من استراليا) ، وطرده الفرنسيون من الجزيرة وضموها إلى أملاكهم ، فساءت العلاقات بين انجلترا وفرنسا ، ولكن لويس فيليب لم يشأ الدخول في حرب مع انجلترا بسبب ما أسماه « حماقات تاهيتي » ، وأعلن استنكاره لضم الجزيرة ، وحصل القنصل الإنجليزي على تعويض كبير .

وأخيرا تحطم التحالف الودي بين انجلترا وفرنسا على صخرة الزواج الأسباني ، عندما أراد جيزو أن يتخذ من هذه المسألة وسيلة لتأييد مركز حكومته، فأعلن في أكتوبر ١٨٤٦ أن حكومته قد صح عزمها على عقد زواج

ابن الملك لويس فيليب دوق دي مونبانسييه Montpensieer من لويزا فرناندا Louisa Fernanda ، ابنه ملك أسبانيا فرديناند السابع (المتوفي عام ١٨٣٣) . وكانت هذه شقيقة لإيزابيلا الثانية ملكة أسبانيا ، ثم زواج إيزابيلا نفسها من فرنسيسكو دي أسيز Asis دوق قادش .

وفي عام ١٨٤٥ كان هذا المشروع قد قطع مرحلة كبيرة، وكان معنى هذا الزواج التمهيد لاعتلاء دوق مونبانسييه عرش أسبانيا ، لأنه لم يكن متوقعا أن تنجب الملكه إيزابيلا وارثا للعرش الأسباني ، ولم ترض انجلترا عن هذا المشروع ، فقضى إصرار جيزو على المضي في مشروع هذا الزواج (١٨٤٦) على التحالف الودي مع انجلترا ، الأمر الذي أدى إلى عزلة فرنسا السياسية .

وبالإضافة إلى ذلك ، ظلت المعارضة تجدد مطالب الإصلاح النيابي كل عام ، ولكن جيزو تمسك برفض هذه المطالب دائما معلنا أن المعارضة إنما تبغي مجرد اثارة المشاكل السياسية في حين أنها لا تمثل رأي الأمة الحقيقي في شيء، وإزاء ذلك أعدت المعارضة ما يعرف باسم « مآدب الإصلاح » Reform Banquets ، وهي اجتماعات يحضرها عدد غفير من الناس يخطب فيهم زعماء المعارضة الذين يطلبون الإصلاح ، وتوزع فيها المنشورات . ومما هو جدير بالذكر أن أصحاب هذا المآدب كانوا من أحزاب المعارضة الموالية للملك والتي أرادت فقط أن تجعل الملكية تغير سياستها .

ولكن لم تلبث أحزاب المعارضة المعادية للملكية أن أقامت هي الأخرى اجتماعات شبيهة بهذه المآدب ، وكثرت هذه « المآدب الإصلاحية » خلال عام ١٨٤٧ ، فكانت بمثابة استفتاءات غير رسمية أظهرت بوضوح أن الشعب يريد الإصلاح النيابي حقيقة . وقد ندد جيزو في خطاب تعوزه الحكمه ألقاه في بداية عام ١٨٤٨ « بالنزعات العدائية العمياء » التي ترمي إلى القضاء على النظم القائمة ، فقررت المعارضة إقامة مأدبة كبرى في باريس للاحتجاج على مقولة

جيزو . وهددت الحكومة بمنع إقامة تلك المأدبة التي حدد لها يوم ٢٢ فبراير عام ١٨٤٨ ، فأفزع هذا الموقف الحازم ، لأول وهلة ذلك الائتلاف غير المتجانس الذي يضم غلاة الكاثوليك والجمهوريين الديمقراطيين والاشتراكيين ، ولكن غوغاء باريس تدخلوا ليلة ٢١ / ٢٢ فبراير ، فأسفر تدخلهم عن استقالة جيزو وسقوط ملكية يوليو في ٢٥ فبراير ، وفرار الملك وأسرته إلى انجلترا .

تنازل لويس فيليب لمصلحة حفيدة الكونت دي باري De Paris ، ولكن المجلس لم يوافق على هذا الحل ، ولم تلبث جموع باريس أن اقتحمت فناء المجلس مما أدى إلى فض الاجتماع ، ولكن الأعضاء الذين بقوا نادوا ، تؤيدهم جموع الشعب ، بقيام حكومة مؤقته تتألف من الأشخاص الواردة أسماؤهم في قائمة اقترحها عليهم لامارتين .

وكانت القائمة تضم سبعة أسماء كلها لمصلحين وجمهوريين معروفين وأبرزها لامارتين Lamartine ، ولدرولين (Ledru - Rollin)، وجارنييه باجس (Garnier Pages) . ولكن بينما كان ذلك يجري في قاعة المجلس ، شكلت حكومة أخرى في دار صحيفة ريفورم Reform ذات الآراء الاشتراكية القوية ؛ وقد ضمت هذه الحكومة أصحاب الأسماء الواردة في القائمة السابقة ، ولكنها ضمت أيضا بعض الأسماء الأخرى وعلى الأخص اسم لوي بلان (Louis Blanc)، الذي يعد ممثل الاشتراكية العظيم الأوحد في جيله . وقد أدمجت الحكومتان في حكومة واحدة هي التي عرفت باسم «الحكومة المؤقتة»، وكان أعضاؤها يدينون بسلطانهم للثورة وحدها ولم يكن لهم أي سند قانوني .

فرنسا من الجمهورية الثانية إلى قيام الإمبراطورية: قامت الخلافات الحادة بين أعضاء الحكومة منذ البداية ، فلم يقبل الجمهوريون المعتدلون المنتمون إلى الطبقة المتوسطة ، وعلى رأسهم لامارتين ، مساهمة الاشتراكيين معهم في الحكم عن طيب خاطر . فلم يكونوا على استعداد لتأييد مشروعات

لويس بلان تأييدا مخلصا . وبعد تشكيل الحكومة مباشرة اتخذت بعض الخطوات الهامة ، فأعلن حق الانتخاب العام لجميع المواطنين ، وتقرر أن يقوم الناخبون الجدد الذين يزيدون على تسعة ملايين بانتخاب جمعية تتولى البت في أمور الدستور في موعد قريب ، وأعلن فتح باب الانتساب إلى الحرس الوطني لجميع المواطنين بعد أن ظل طويلا مقصورا على الطبقة الوسطى وحدها ، وأعلن لويس بلان لجماعة من أصحاب الالتماسات أن الحكومة تتعهد بأن تؤمن لجميع الفرنسيين العمل الكافي ليقيم أودهم ، وصدر على الفور مرسوم بإنشاء « الورش القومية » .

ولقد تبع مجرى الثورة نزعات العصر الفكرية ، وكانت باريس وفرنسا عامرة بالنشاط الفكري السياسي والاجتماعي قبل عام ١٨٤٨ .

وكان سان سيمون Saint Simon (١٧٦٠ - ١٨٢٥) هو صاحب النفوذ الأول في هذا المضمار . وقد قدم هذا المفكر العميق للعالم حشدا هائلاً من الأفكار العلمية والخيالية ، فكان يعتقد بأن الحياة ليست سوى فترات متعاقبة من البناء والهدم وكانت الثورة الفرنسية فترة هدم للنظام القديم ، وأنه قد آن الأوان لفرنسا أن تبدأ عهد البناء ، وأنه على فرنسا إذا أرادت تحقيق هذا الهدف هو بناء اقتصاد صناعي متقدم يهيئ حياة أفضل للعامل بصفة خاصة والمواطن الفرنسي بصفة عامة .

وكان من رأيه أن الارتفاع بالانتاج وبمستوى العمال يعتمد أيضا على تركيز رؤوس الأموال والسلطة الإدارية في أيدي الفئة القادرة على الاستغلال ، أي رجال الأعمال . وحتى لا يسئ هؤلاء استخدام رؤوس الأموال هذه فلا بد من وضعهم تحت رقابة دقيقة من جانب البرلمان ، وقد نشر سان سيمون آراءه في مجموعة من المؤلفات أهمها إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي (١٨١٤) ، والصناعة (١٨١٧) والمنظم (١٨١٩ - ١٨٢٠) ، والنظام الصناعي (١٨٢١)،

والمسيحية الجديدة (١٨٢٥) .

ولقد مارس سان سيمون نفوذاً عظيماً على مفكري الجيل الذي تلاه وساسته .

وقد استرعى كذلك شارل فورييه Fourier (١٧٧٢ - ١٨٣٧) اهتمام الكثيرين من معاصريه، ولكنه لم يمارس نفوذا يذكر على الفكر في الأجيال التالية. وكان يؤمن بأن الناس إن تركوا أحرارا في تنظيم شؤونهم سينقسمون إلى مجموعات «طبقية» لكل منها ميولها واستعداداتها الخاصة لمختلف المهن ، وبذلك تؤدي الأعمال التي يحتاج إليها العالم في حرية وكفاءة. لقد كانت آراء فورييه أكثر واقعية من آراء سان سيمون ، ولكنها لم ترتفع إلى المستوى الذي أصبح فلسفة انتاجية اصلاحية يمكن أن تشمل كل أجزاء الدولة. ونشر فورييه أراءه في مؤلفات عدة ولكن يعتبر مؤلفه بعنوان «عالم صناعي جديد» (١٨٢٩) من أهم مؤلفاته قاطبة .

وثمة حركة لها أهمية مباشرة تفوق أهمية مدرستي فورييه وسان سيمون، وإن تكن وثيقة الصلة بأفكار هذا الأخير، ألا وهي الحركة الاشتراكية التي غدت لأول مرة أثناء ثورة ١٨٤٨ تمثل قوى كبرى بين شعوب أوروبا . ولقد تغير مدلولها كثيرا منذ ذلك التاريخ بتأثير كارل ماركس خاصة، وكان داعيتها الأول في فرنسا في تلك الحقبة لويس بلان (١٨١١-١٨٨٦) ، وهو كاتب غزير الإنتاج في الشؤون السياسية والاقتصادية ، ومن أهم المباديء التي نادي بها بلان «حق العمل» فالعمل عنده حق من حقوق الإنسان بل هو أقوى الحقوق، وكان يهدف إلى تغيير نظام المجتمع الفرنسي بالتدريج بطريقة تؤدي إلى إلغاء المنافسة على اعتبار أن المنافسة هي أحد الأسباب الرئيسية فيما أصاب العمال من بؤس وفقر. والحل الذي وضعه هو «الورش التعاونية» تتساوى فيها

أجور العمال، وتوزع الأرباح على العمال.

ويرجع السبب في انتشار أفكار لويس بلان أنها وضعت برنامجا واضحا لعلاج مشكلة البطالة والفقر، وتطلع إليها آلاف العمال والفقراء على اعتبار أنها هي المنقذ لهم من التدهور الاجتماعي. ولقد تعلق الرأي العام بنقطة واحدة فقط وأساء تأويلها ألا وهي حق العمال، فباتت عبارة «سنعمل ونحيا أو نحارب ونموت» شعاراً للذين كانوا يعتبرون أنفسهم أتباعه. ولقد رأى كيف حمله التأييد الشعبي إلى عضوية الحكومة المؤقتة، وكيف أنه أعلن عن عزم الحكومة على توفير العمل للمجتمع. لقد فشلت الورش القومية التي صدر مرسوم بإنشائها، ولقد كان فشل مشروع لويس بلان أمرا محتوما، فإن فرصة الحصول على عمل ثابت بأجر طيب قد جذبت إلى هذه الورش كل ذوي الأعمال العارضة في باريس، ولم تلبث أن جذبت أيضا أعدادا هائلة من الأقاليم.

ففي خلال شهرين ارتفع عدد الذين يتقاضون منها أجرا - ولا نقول الذين يعملون بها - من ٢٥٫٠٠٠ إلى ٦٦٫٠٠٠ ولم يعد من المستطاع توفير عمل يزيد على يومين في الأسبوع، فكان العاطلون ينالون في سائر الأيام منحة سميت مرتب بطالة (Salaire d'inactivité) قدرها فرنك واحد في اليوم. ويبدو أن موافقة الحكومة المؤقتة على إنشاء تلك الورش كان لامتصاص العمال المتعطلين ولو مؤقتا حتى لا يصبحوا قوة في يد لويس بلان يضرب بها الحكومة المؤقتة. فالمسؤول الذي أسندت إليه الحكومة الفرنسية مهمة الإشراف على الورش القومية كان معروفا بعدائه الشديد للويس بلان وللمباديء الاشتراكية؛ وعلى أية حال سار تنفيذ المشروع في اتجاه يتعارض تماما مع الأهداف التي نادى بها لويس بلان. وفي ٤ مايو اجتمعت الجمعية الوطنية أو التأسيسية التي تم انتخابها بواسطة الاقتراع العام للرجال، لتضع دستورا للبلاد. وقد بذلت شتى الجهود لكي تأتي الأغلبية من الجمهوريين إلا أن السواد الأعظم

من الأعضاء كانوا غير معروفي الميول، وقد عبروا عن موقفهم من المسألة الاجتماعية بإنشاء حكومة تتألف من آراجو Arago وجارنيير - باجس ولامارتين، وليدرو - رولان، ولكن دون لوي بلان. فاقتحمت مظاهرة شعبية كبرى مقر الجمعية، وحاولت حل الحكومة وإقامة أخرى برئاسة لوي بلان، ولكن المحاولة باءت بالفشل، وانسحب لوي بلان من الحياة العامة منزويا في منفاه. فما كان من الجمعية إلا أن انقلبت على الورش التي كانت ترى فيها الدعامة الكبرى للمعارضة الاشتراكية، وأغلقتها في ٢٢ يونيو.

ولكن الحزب الاشتراكي قابل التحدي بمثله، فنصبت المتاريس في شوارع باريس وأعلن إعادة فتح الورش، وكان ذلك إيذانا بقيام حرب أهلية.وإزاء ذلك منحت السلطة المطلقة للجنرال كاڤينياك (Cavaignac)، وبعد أربعة أيام آلت السلطة على المدينة للجمعية من جديد. أصبح بوسع الجمعية الآن أن تستأنف مهمة وضع الدستور، وبدأت الجمعية عملها بإصدار إعلان مبهم لحقوق الإنسان على الطريقة التقليدية الفرنسية، ثم أقرت مبدأ الاقتراع العام أو بالأحرى الاقتراع العام للبالغين من الرجال. ومنحت السلطة التشريعية لجمعية واحدة تشكل من ٧٥٠ نائبا ، وبقي مستقبل فرنسا معلقا إلى حد كبير على قرارها بشأن شكل الهيئة التنفيذية. واستبعدت فكرة إقامة ملكية أو إمبراطورية، فقد أريد لفرنسا أن تكون جمهورية وأن يكون لها رئيس. وبأغلبية ضخمة أعلنت الجمعية أن الرئيس يجب أن ينتخب بواسطة الاقتراع العام للرجال وأن يشغل منصبه لمدة أربع سنوات دون أن تجوز إعادة انتخابه، وسرعان ما أدى قرار الجمعية إلى قيام الإمبراطورية الثانية.

ومن الظاهر أن ذلك الدستور وضع على غرار دستور الولايات المتحدة، ولكن نسي واضعوه أنه على حين تحد حقوق ولايات الاتحاد من سلطة رئيس الجمهورية في أمريكا، فإن رئيس الجمهورية الفرنسية الجديد، الذي حددت مدة

رئاسته بأربع سنوات لا يعاد بعدها انتخابه، سيكون سيد إدارة بيروقراطية تتدخل في شؤون كل مدينة وكل قرية في فرنسا. وفي الاستفتاء الشعبي الذي عقد في ١٠ ديسمبر ١٨٤٨ لانتخاب رئيس الجمهورية نال لويس بونابرت (ابن ملك هولندا وابن أخ نابليون الأول) أكبر عدد من أصوات الناخبين. فقد أربى ما أحرزه من الأصوات على نيف وأربعة ملايين صوت أكثر مما أحرزه منافساه في الانتخاب: كاڤينياك مخلص المجتمع الفرنسي من الثوار الحمر، ولامارتين خطيب الشعب، فإنه رغم التسعة والثلاثين عاما التي قضاها لويس في نفي مزري غير مجيد، كان اسم بونابارت في ذاته كافيا لتحبيب الفرنسيين فيه وترغيبهم في انتخابه؛ فقد كان ذلك الاسم يعد في كل كوخ وبيت في أرجاء فرنسا رمزاً للنظام والقوة. وتولى لويس بونابرت منصب رئيس الجمهورية في ديسمبر ١٨٤٨، وحلف اليمين التالي «أنني سوف اعتبر عدوا للوطن كل من يحاول بوسائل غير مشروعة تغيير ما أقامته فرنسا». ومنذ البداية واجه رئيس الجمهورية الجديد المتاعب مع الجمعية التأسيسية التي كانت تخالفه في السياسة الخارجية ولا سيما فيما يتعلق بايطاليا. ولم يهون من الأمر شيئا يذكر إخلاء الجمعية التأسيسية (١٨٤٩) مكانها للجمعية التشريعية التي تم انتخابها وفقا للدستور الجديد. فقد تضاءل الجمهوريون المعتدلون الذين كانوا يشغلون مقاعد الجمعية التأسيسية فباتوا يعدون على الأصابع في الجمعية الجديدة. وظهرت جماعة بلغ عددها ١٨٠ من الجمهوريين الثوريين. أما أكبر حزب فكان «حزب النظام» وقوامه الكاثوليك والملكيون الذين يرون في «اليسار المتطرف» الخطر الأكبر على مبادئهم وعلى فرنسا. ورغم تمتع لويس بونابرت بتأييد شعبي كبير في فرنسا فلم يظهر أي أثر تقريبا لحزب بونابرتي في الجمعية. وسرعان ما ظهر الخلاف بين الجمعية والرئيس خصوصا أن أغلبية الأعضاء كانوا من الملكيين. وكان هؤلاء الملكيون منشقين على أنفسهم، ففريق منهم - وهم الشرعيون -

يرغب في عودة البوربون في شخص الكونت دي شامبور Count de Chambord ، بينما تطلع الفريق الآخر إلى قيام ملكية يرأسها أحد أبناء بيت أورليان. ولن يلبث هذا الخلاف الواسع المدى أن يؤدي إلى إقامة الإمبراطورية كما سيؤدي فيما بعد إلى قيام الجمهورية الثالثة.

كان لويس بونابرت يضع سيرة عمه نصب عينيه على الدوام، وقد أخذ كعمه يفكر كثيرا في فرنسا، وإن فكر أكثر في نفسه وفي المركز الذي ستمكنه الأزمة من الفوز به لشخصه. إن مدة السنوات الأربع المحددة لرياسته توشك أن تنتهي، فهل تراه يذعن للقانون فيبتلعه النسيان؟ كان الدستور يسمح بتعديل مواده إذا ما أقر التعديل ثلاثة أرباع أعضاء الجمعية. وفي يوليو ١٨٥٠، نظرت الجمعية في اقتراح بالسماح للرئيس بالاستمرار في منصبه لمدة أخرى، فأيدته الجمعية بـ ٤٤٦ صوتا ضد ٢٧٠، على أن هذه لم تكن أغلبية الثلاثة الأرباع المطلوبة. ولذلك فكر لويس بونابرت في حل الجمعية واللجوء إلى الشعب ليصوت على دستور جديد يمنحه سلطات شخصية ضخمة. وفي ٢ ديسمبر ١٨٥١ أعلن حل الجمعية وطرح دستور جديد على الشعب بأكمله ليبدي فيه رأيه، وتم احتلال قصر البوربون الذي كان مقرا للجمعية، واعتقال عدد من أعضائها البارزين، ومن هؤلاء تيير وكاڤينياك. وطرح الدستور الجديد على الناخبين وكان يقضي بما يلي:

(١) يتولى الرئيس منصبه لمدة عشرة سنوات وأن يعين بنفسه جميع الوزراء.

(٢) تشكيل مجلس للدولة يعينه الرئيس ومهمته إعداد القوانين.

(٣) تأليف جمعية تشريعية بطريق الانتخاب العام للتصويت على القوانين والميزانية.

(٤) تشكيل مجلس للشيوخ بطريق التعيين مهمته «السهر على الميثاق

الأساسي والحريات العامة».

وقد دعي جميع الناخبين في فرنسا للتصويت بعد أيام معدودة بـ «نعم» أو «لا» على القرار التالي: «يرغب الشعب في الإبقاء على سلطة نابليون بونابرت ويعهد إليه بالسلطات اللازمة لإقامة دستور على الأساس المقترح في إعلانه الصادر في ٢ ديسمبر».

وقد أيد الشعب الرئيس في مهمته الجديدة تأييدا ساحقا، فقد صوت بالموافقة ٧٫٤٣٩٫٠٠٠، بينما لم يصوت بالرفض سوى ٦٤٠٫٠٠٠ وهكذا أصبح لويس بونابرت رئيسا للجمهورية وفقا لتلك الشروط في ٢١ ديسمبر ١٨٥١، فلم يلبث أن استبدل لقب الإمبراطور بلقب الرئيس، ولم يمض على ذلك التاريخ عام كامل. وقد جاء الاقتراح بإسباغ لقب الإمبراطور عليه وجعله لقبا وراثيا لأبنائه، من مجلس الشيوخ الخاضع له، ثم طرح للاستفتاء العام وكانت النتيجة التي أعلنت أن ٧٫٨٢٤٫٠٠٠ قد أيدوه ولم يعارضه سوى ٢٥٣٫٠٠٠ فقط، فحكم نابليون على الفور بلقب «الإمبراطور نابوليون الثالث»، ذلك أن ابن نابليون الدوق ريخشتادت Duke of Reichstadt المتوفي عام ١٨٣٢ كان يعد في نظر جميع أنصار الإمبراطورية الغيورين «نابليون الثاني» رغم أنه مات دون أن يتوج.

الفصل الخامس

المسألة الشرقية وحرب القرم (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦)

ـ المسألة الشرقية في مطلع القرن التاسع عشر ـ أسباب حرب القرم

ـ بعثة منشكوف ـ قيام الحرب وتطوراتها

ـ معاهدة باريس ١٨٥٦

تحتل حرب القرم مكانا فريدا في تاريخ أوروبا في العصر الحديث ، وذلك لعدة أسباب :

١) أن انجلترا خاضت حروبا مختلفة دفاعا عن مصالحها وتحقيقا لمطامع توسعية، ولكن هذه الحرب دخلتها انجلترا دفاعا عن كيان الإمبراطورية العثمانية وأنفقت فيها الكثير من الأموال وضحت ، بأعداد كبيرة من جنودها دون أن تحقق شيئا .

٢) أن هذه الحرب هي آخر الحروب الأوروبية التي اتبعت فيها أساليب الحرب القديمة ، فرغم وقوعها في منتصف القرن التاسع عشر ، وفي وقت عرفت فيه أوروبا بعض الأساليب الحربية الحديثة ، إلا أن هذه الحرب ظلت بعيدة كل البعد عن تلك الأساليب .

٣) أن حرب القرم قامت لسبب ديني ظاهر ، رغم انتهاء الحروب الصليبية وعهد الحروب الصليبية منذ أمد غير قريب .

وحرب القرم مرحلة من مراحل المسألة الشرقية التي بدأت في الظهور حين أخذت موجه الفتح العثماني في الانسحاب ، وأخذ العثمانيون يتقهقرون تدريجيا من ولاياتهم المتطرفة وخاصة من أواسط أوروبا .

وترجع الأسباب التي أدت إلى ضعف الإمبراطورية العثمانية إلى ظروف

داخلية، وأخري خارجية لا تقل عنها أهمية .

ومن أهم العوامل الخارجية ظهور النمسا والروسيا كدولتين حديثتين مهاجمتين متوسعتين ، فلقد عدت هاتان الدولتان في حالة حرب تكاد لا تنقطع مع الدولة العثمانية ، حتى استنفدت قوة الإمبراطورية العثمانية وحيويتها وبدأت المسألة الشرقية تثور بشكل واضح في الربع الأخير للقرن الثامن عشر ، حين اضطرت الإمبراطورية العثمانية أمام الضغط الروسي والنمساوي إلى الاعتراف بنفوذ الروس في شمال البحر الأسود ، وبسيطرة الهابسبرج على وسط أوروبا . ولم ينقذ الإمبراطورية العثمانية حقيقة من عدوتيها الكبيرتين (الروسيا والنمسا) إلا ظهور روح المنافسة بينهما . فالدولة النمساوية بصفة عامة بعد أن استرجعت المجر من الإمبراطورية العثمانية ، وأمنت حدودها في حوض نهر الدانوب من ناحية العثمانيين ، أخذت تلحظ بعين القلق تقدم النفوذ الروس في البحر الأسود، وخاصة في بولونيا ؛ وأخذت تخشى بعض الشيء صلات الجنس الصقلبي التي تربط بين روسيا وبين شعوب البلقان ، وسرعان ما شغلت بحروبها مع بروسيا ثم مع الثورة الفرنسية ونابليون في غرب أوروبا وفي الميدان الايطالي ، فاضطرت أن تغادر بصفة عامة سياسة العداء بازاء الدولة العثمانية .

وبحكم اعتناق الروسيا للمذهب الأرثوذكسي المسيحي الشرقي كانت ترى نفسها وريثة للدولة البيزنطية ، ويحلم قياصرتها بذلك اليوم الذي يستطيعون فيه دخول القسطنطينية .

وكانت مصالحها الجغرافية والمادية الاستراتيجية تقضي بضرورة تحديد علاقاتها بالدولة التي تسيطر على المضائق (البوسفور والدردنيل)، أما عن طريق القضاء عليها ، أو السيطرة عليها ، أو على الأقل ضمان حرية المرور في كل الأوقات لسفنها التجارية والحربية ، وإغلاق هذه الممرات أمام سفن أعداء الروسيا . وكانت سياسة الروسيا بصفة عامة في القرن الثامن عشر وأوائل القرن

التاسع عشر العمل على انحلال الدولة العثمانية ، وتشجيع شعوبها البلقانية على الاستقلال عنها وانتزاع ما يمكن انتزاعه من ممتلكاتها . وحاولت روسيا في العشرينات من القرن التاسع عشر مساعدة اليونان الأرثوذكس في ثورتهم ضد الامبراطورية العثمانية ، ولذلك وضعت انجلترا سياستها التقليدية بالنسبة للإمبراطورية العثمانية وهي تتلخص في مبدأ المحافظة على كيان تلك الامبراطورية. وأثناء الصراع بين محمد على والسلطان تدخل القيصر الروسي نيكولاس لنجدة السلطان ضد محمد على بعد موقعة قونية وعقد معاهدة اونكيار سكلسي ، وهكذا تفوق النفوذ الروسي في القسطنطينية في عام ١٨٣٣ واحتج بامستون ، وزير خارجية انجلترا على معاهدة اونكيار سكلسي ، ووقف بالمرصاد أمام محمد علي، وأوضح له أن انجلترا ، ستقف ضده إذا قامت حرب بينه وبين السلطان . وكان الدافع الأكبر لبامستون في الأزمة المصرية هو مصالح انجلترا في الشرق . ولقد احتجت انجلترا وفرنسا على هذه المعاهدة التي كانت ترى فيها الدولتان تدميرا لاستقلال الدولة العثمانية وبسطا لحماية روسيا عليها . ومنذ الوقت الذي عقدت فيه روسيا المعاهدة مع الدولة العثمانية زاد حقد بامستون على روسيا وزاد شكه في سياستها. ولم تكن صداقة روسيا لانجلترا في عام ١٨٣٩ لتعني أن انجلترا تخلت عن سياستها ، وإنما الذي حدث أن روسيا في هذه السنه حاولت العمل على مجاملة انجلترا وتأييدها في سياستها في وقف محمد على عند حده. هذا في الوقت الذي تخلت فيه فرنسا عن انجلترا وأيدت مطالب محمد على الاستقلالية . ونجح بامستون في أن تعقد الدول الكبرى اتفاقا في ١٣ يوليو ١٨٤١ ينص على تعهد هذه الدول والسلطان بعدم السماح لأية سفن حربية تابعة لدول أجنبية من دخول مضيقي البوسفور والدردنيل ، وبذلك قضت انجلترا على معاهدة أونكيار سكلسي السرية . وفي ذلك الوقت بدأ القيصر الروسي يتقرب إلى انجلترا ويوضح لها بأن الدولة

العثمانية مشرفة على السقوط ، وأن الاجدر بهما أن يتفقا سويا على تقسيم ممتلكاتها فيما بينهما ، فتأخذ انجلترا مصر وكريت ، وتأخذ الروسيا القسطنطينية ولكن هذا العرض لم يجد قبولا لدي انجلترا في ذلك الوقت لاعتناقها مبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، ولخشيتها من اقتراب الروسيا من شواطيء البحر المتوسط وما يحمله من احتمال تهديد قوات الروسيا للأسطول الإنجليزي في هذا البحر .

وإذا كانت انجلترا لم تقبل العرض الروسي في ذلك الوقت فقد اضطرتها الظروف في الحرب العالمية الأولى إلى التسليم بوجهة النظر الروسية في معاهدة سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦ .

أسباب حرب القرم:

قامت حرب القرم بسبب النزاع بين فرنسا وروسيا على أمور تتعلق بالأراضي المقدسة في فلسطين . ومسألة الأراضي المقدسة قديمة العهد ، فلقد أقر سلاطين آل عثمان في الامتيازات التي منحوها لملوك فرنسا منذ القرن السادس عشر حق بعض الرهبان الكاثوليك في القدس والناصرة وبيت لحم في إنشاء الكنائس والأديرة .

وأعطت معاهدة كوتشك قينارجة ، الموقعة بين السلطان عبد الحميد الأول والقيصرة كاترين في عام ١٧٧٤، الأرثوذكس في الأماكن المقدسة مثل الحقوق الممنوحة سابقا للكاثوليك ، واعترف فيها السلطان لروسيا بامتيازات دينية لايستهان بها .

وتأزمت العلاقات بين الرهبان الكاثوليك والأرثوذكس في عام ١٨٤٨ لاختفاء نجمة من الفضة تحمل عبارات لاتينية من هيكل يرعاه الأرثوذكس في المغارة التي ولد فيها السيد المسيح . فاتهم الكاثوليك الأرثوذكس بأنهم أتلفوها ليمحوا آخر أثر يثبت أن الهيكل كان سابقا في أيديهم ، واتهم الأرثوذكس الكاثوليك بأنهم سرقوها ليثيروا خلافا بين الطائفتين ويعملوا على استعادة

نفوذهم في الهيكل . وفي مايو ١٨٥٠ قدمت الحكومة الفرنسية مذكرة إلى الباب العالي تطالب للرهبان الكاثوليك بحق امتلاك الأماكن المقدسة عملا بمعاهدة عام ١٧٤٠ بين السلطان محمود الأول ولويس الخامس عشر . وفي باديء الأمر ، لاذ الباب العالي بالصمت أمام هذا النزاع ، ولكن توالي الضغط عليه ، واستمرار التهديد تارة من جانب الروس وتارة من جانب الفرنسيين ، أخرجاه على كره منه من موقف السكوت ، فشكل لجنة لتحديد الامتيازات الفرنسية الممنوحة في معاهدة ١٧٤٠ والامتيازات الروسية المقررة في معاهدة كوتشك قينارجة ، ولكن حلت هذه اللجنة وتشكلت لجنة أخرى لدراسة الموضوع .

وبينما كانت اللجنة تواصل عملها ، كانت هناك تطورات أخرى تجري في فرنسا وانتهت بتنصيب لويس بونابرت إمبراطورا على الفرنسيين باسم نابليون الثالث . وتوترت أعصاب القيصر نقولا الأول لأن نابليون الثالث سليل بيت كان مؤسس مجده العدو الألد لروسيا ، ولأنه خشي أن يقلب النظام المنبثق عن مؤتمر ڤيينا كما قلب دستور بلاده .

ولم يعترف به اعترافا صحيحا ، ورفض أن يقال عنه في المراسلات السياسية الروسية إلى الحكومة الفرنسية الا « الإمبراطور لويس نابليون » ، وكلما أتى في أحاديثه على ذكره يقول أنه دخيل لا يمت بصلة إلى ملوك أوروبا . وكان نابليون الثالث شديد الاعتداد بنفسه متكبرا ، فكظم غيظه وانتظر الفرصة الملائمة للانتقام لكرامته وتأديب الثائرين عليه في الخارج والداخل . وكان الخلاف على الأراضي المقدسة تلك الفرصة ، فقرر استغلالها على الوجه الذي يعلي شأنه ويرفع اسمه ويكسب عطف الأوساط الكاثوليكية المعارضة .

كان نابليون الثالث يفكر في حرب تنتصر فيها جيوشه فيفرض نفسه على أوروبا ، وشعر بسمارك بهذا الشعور وقال لأعوانه : « إن امبراطور

الفرنسيين لا غنى له عن الحرب ، وهي ضرورية له ليصرف اليها تفكير شعبه ، ويهيىء لنفسه السيطرة على أوروبا » وعلى أي حال لم يكن القيصر الروسي أقل من نابليون الثالث ميلا إلى الاستعداد للحرب .

وفي أواخر يناير ١٨٥٢ أصدرت اللجنة العثمانية قرارا يرضي ، إلى حد كبير، مطالب القيصر والأرثوذكس ، ويمنح الكاثوليك (اللاتين) حقا في إضاءة شمعة في هيكل السيدة العذراء ، وكان هذا الهيكل في يد الأرثوذكس ولم يكن للكاثوليك في بيت المقدس أي حق فيه ، وبأن يكون في يدهم مفتاح لأحد أبواب كنيسة بيت لحم .

واحتجت فرنسا ، بينما قبلت روسيا القرار وطلبت إصدار فرمان سلطاني به ، فصدر الفرمان في ٨ فبراير ١٨٥٢ .

فجدد لافاليت La Valette ، السفير الفرنسي ، في استانبول احتاجه ، وحاول الباب العالي إرضاء الفريقين معا ، فأرسل مذكرة إلى لافاليت يؤكد فيها تمسك الدولة العثمانية بمعاهدة ١٧٤٠ وحرصها على احترام حقوق الرهبان الكاثوليك في الأماكن المقدسة .

ولكن القيصر الروسي طلب إلغاء اعتراف الباب العالي باستمرار معاهدة ١٧٤٠ ، فرد الباب العالي طلبه قائلا أن الاعتراف وعدمه من الشؤون العثمانية التي لا كلمة فيها لدولة أجنبية ، وأنه يعجب كل العجب لتدخل القيصر الروسي في أمور لا شأن له فيها لأنها تتعلق بسيادة السلطان وحريته المطلقة في حكم رعاياه . فأغضب هذا الرد القيصر ، وقرر أمام موقف فرنسا القوى فيما يختص بحقوقها في الأراضي المقدسة ، القيام بمناورات حربية على الحدود العثمانية ، وإرسال بعثة منشكوف Menschikov للاستانة لانتزاع معاهدة جديدة لا تقل في أهميتها عن معاهدة اونكيار سكلسي .

بعثة منشكوف :

وصل منشكوف إلى الاستانة في ٩ مارس ١٨٥٣ على سفينة حربية

ومعه عدد كبير من الدبلوماسيين والعسكريين ، وكان القيصر يعتقد أن ضخامة الوفد المفاوض ستحدث أثرا عميقا في نفوس العثمانيين . وفي تعليمات القيصر لمنشكوف ، بيَّن القيصر أن ليس له مطامع شخصية في الدولة العثمانية ، وإنما يريد تحقيق مطالب رعاياه .

أرسل القيصر منشكوف في بعثة سلمية في الظاهر ، ولكن كان الغرض منها هو تهديد السلطان حتى لا يستجيب لمطالب فرنسا ، وكان القيصر يريد فرض حماية روسيا على رعايا السلطان الأرثوذكس .

وهكذا تلخصت مهمة منشكوف ـ الذي لم يتصف بالكياسة واللياقة ـ في انتزاع فرمان من الباب العالي بارجاع الحالة في الأراضي المقدسة إلى ما كانت عليه قبل فبراير ١٨٥٢ ، وأخذ فرمان آخر أو « سند » بتأكيد حقوق الرعايا الأرثوذكس ، وحماية الروسيا لهم ، وفي حالة اعتراض فرنسا أو تهديدها للباب العالي يعقد منشكوف مع الدولة العثمانية معاهدة دفاعية سرية . كان منشكوف رجلا متكبرا متغطرسا يرمي قبل كل شيء إلى إذلال وزراء السلطان، ولذا وجد من مهمته العمل على طرد فؤاد أفندي من وزارة الخارجية ، فكان هذا امتهانا واضحا للسلطان والوزراء وللحكومة العثمانية .

وكان لاستقالة فؤاد أفندي واستهتار الوفد الروسي بالدولة والسلطان أثر سيىء في نفوس العثمانيين وعند حكومتي انجلترا وفرنسا ، فاعتبرتا ذلك صدمة عنيفة للسياسة الغربية ودليلا على أن الباب العالي منحرف حتما إلى جانب الروس ، وأن مهمة منشكوف ستنتهي بفوز يفوق الفوز الذي سجله أورلوف Orlov في مفاوضاته في اونكيار سكلسي عام ١٨٣٣ ، فطلب اللورد كلارندون Clarendon ، وزير خارجية انجلترا ، من سفيره في الأستانة سير ستراتفورد دي رد كلف Stratford de Redcliffe أن يقطع أجازته في لندن ويعود حالا إلى مقر عمله ، لإحباط المفاوضات بكل وسيلة ومهما كلفه

الأمر . ومن ناحية أخرى طلبت فرنسا إلى قائد أسطولها في البحر المتوسط أن يرسل بعض وحداته إلى المياه العثمانية . ونشطت الحكومتان لعزل روسيا بعد تأكدهما أن الغاية الحقيقية لمهمة منشكوف هي تحويل قضية الأماكن المقدسة من خلاف مذهبي بين الرهبان اللاتين والأرثوذكس إلى أزمة سياسية تفيد منها حكومة القيصر للإجهاز على الإمبراطورية العثمانية ، أو على الأقل لكسب امتيازات جديدة فيها .

وبينما كانت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية تتشاوران في الأمر ، كان منشكوف وقد زاده انتصاره على فؤاد أفندي غطرسة واستكبارا ، يجمع حوله مساعديه ورجال السفارة ويتدارس معهم نصوص مذكراته إلى الباب العالي .

وفي ١٦ مارس قدم إلى السلطان مذكرة أتبعها بأخرى في ٢٢ من نفس الشهر طلب فيهما بإلحاح إنهاء مسألة الأراضي المقدسة على وجه يضمن استمرار حقوق الأرثوذكس ويضع حدا لتعديات اللاتين ، وسحب مفتاح كنيسة بيت لحم من هؤلاء ، ووضع قبر السيدة العذراء في ذمة الروم وحدهم ، وإعطاءهم حرية ترميم قبة كنيسة القيامة . وعلى أية حال شجع السفير الإنجليزي في الاستانة الوزراء العثمانيين على الوقوف في وجه المطامع الروسية مؤكدا لهم أن انجلترا لن تتركهم وحدهم ، وشرحت الحكومة البريطانية لفرنسا حقيقة أهداف بعثة منشكوف ، فاقتنعت فرنسا بوجهة نظر الحكومة البريطانية وبضرورة التساهل في مشكلة بيت المقدس وبيت لحم لتضيع على الروس كل حجة للانتقال من الخلاف المذهبي الى مشكلة سياسية .

ونزولا على رغبة انجلترا وعملا بنصيحتها ، قبلت حكومة الباب العالي القسم الأكبر من المطالب الواردة في المذكرتين الروسيتين المؤرختين في ١٦ و ٢٢ مارس . وفي ٤ مايو ١٨٥٣ أصدر السلطان العثماني فرمانا جديدا بحل الأزمة على الوجه الذي أراده المبعوث الروسي ، ووافق سفير انجلترا وفرنسا في

الأستانة على ما جاء في الفرمان اعتقادا منهما أن ذلك سيفتح الباب في القريب العاجل لمطالب جديدة يتقدم بها منشكوف فتكشف عن حقيقة مهمته وخفايا السياسة الروسية في الإمبراطورية العثمانية .

وفعلا جاءت تطورات مؤيدة لوجهة نظرا الإنجليز ، فبعد أن وافقت الحكومة العثمانية على مطالب منشكوف ، قدم إلى الباب العالي مذكرة جديدة طلب فيها إعلان استقلال الجبل الاسود Herzegovina، وعزل وزير الصرب الذي كانت روسيا تعتبره خصما لسياستها . وبعد مناقشة هذه المذكرة الجديدة مع السفير الإنجليزي ، كتب الباب العالي إلى منشكوف يقول له أن ما طلبه اعتداء على حقوق السلطان وتدخلا صريحا في شؤون الدولة ، وخروجا عن مهمته التي انتهت بصدور فرمان ٤ مايو ، وأخبره الباب العالي أن المشاكل البلقانية لها حلول أخرى منها ما هو من شؤون السلطان الخاصة ومنها ما يتعلق بالتوازن الأوروبي ، وأن الباب العالي لن يقدم على أي تغيير في الأوضاع الراهنة في البلقان إلا بعد أخذ رأي الدول الأوروبية الأخرى وموافقتها .

جاء هذا الرد صدمة لمنشكوف ، فغضب وأرسل في اليوم التالي (٥ مايو ١٨٥٣) إلى الباب العالي مشروع معاهدة على غرار معاهدة أونكيار سكلسي وأرفقه بمذكرة لها صفة الإنذار قال فيها أنه لا يعتبر فرمان ٤ مايو كافيا، وطلب الاعتراف لروسيا بحماية الأرثوذكس حماية تامة مطلقة غير مقيدة بشرط ، وأعطى الحكومة العثمانية مهلة للرد على مذكرته تنتهي في ١٠ مايو ، يكون بعدها لسيده القيصر أن يتصرف كما يشاء للقيام بواجبه وتأمين مصالحه . واعتمد السلطان على رفض الدولتين انجلترا وفرنسا ، أن تجاب روسيا إلى طلبها، وأخبر رئيس الديوان منشكوف قبل نهاية مدة الانذار « أنه لا يعتقد أن السلطان مستعد لتوقيع أي معاهدة تنال من استقلاله وتحد من سلطته الشرعية على رعاياه.

أما الروم الأرثوذكس فإنهم في ظل السلطان يتمتعون بحرياتهم كاملة ، وإذا أردت دليلا على هذا فإن التظاهرات الواسعة التي قام بها الأرثوذكس احتفاء بك يوم وصولك إلى الأستانه بدون أن تمس حريتهم بأقل سوء أنصع الأدلة وأصدقها». وحدد الديوان لمنشكوف موعدا في ١٣ مايو ، أي بعد انقضاء المهلة بثلاثة أيام ، لمقابلة السلطان وتسلم الرد على مذكرته .

وفي ذلك اليوم توفت السلطانه الوالدة، فطلب الديوان من منشكوف تأجيل المقابلة إلى يوم آخر ، ولكنه أصر على المقابلة في موعدها ، فاستاء السلطان كثيرا وأصدر في الحال أمرا باقالة الوزراء جميعا ، وإسناد الصدارة العظمي إلى رشيد باشا ، وأدخل في الوزارة أشد الساسة العثمانيين عداء لروسيا وفي ١٧ مايو بلغ منشكوف قرارا من مجلس الوزراء الجديد وهيئة العلماء برفض المطالب الروسية ورد انذار ٥ مايو ١٨٥٣ .

وهنا تدخل سفير النمسا ، وأشار على منشكوف أن يسحب إنذاره ويستعيض عن المطالبة بمعاهدة جديدة بطلب « مذكرة دبلوماسية لها صفة الإلزام» يتعهد فيها السلطان بمنح بعض الامتيازات للروس في الأماكن المقدسة . ونزولا على نصيحه السفير النمسوي ، قدم منشكوف مذكرة جديدة بهذا المعني ولكنه ختمها بقوله « أن رفض الباب العالي قبول هذا الطلب يعتبره جلالة القيصر عملا عدائيا لروسيا ولدينها » . ولكن سفيري انجلترا وفرنسا شجعا الباب العالي على رفض المذكرة الجديدة ، فردها الباب العالي ، فما كان من منشكوف إلا أن غادر الآستانة هو وأعضاء وفده وحاشيته والسفير الروسي ليلة ٢١ / ٢٢ مايو ، وكان إخفاق مهمة منشكوف نقطة تحول في السياسة الأوروبية في الشرق، ولطمة عنيفة لكبرياء نيقولا الأول .

كان انسحاب منشكوف من الآستانة خطوة خطيرة الشأن ، فقرر القيصر أن يضع أوروبا أمام الأمر الواقع بعمل عسكري سريع فأذاع على شعبه

في الكنائس في أواخر يونيو ١٨٥٣ نداء « لحرب صليبية ضد الإمبراطورية العثمانية ختمه بأن « على الروس أن يعتمدوا على الله في الدفاع عن الدين الأرثوذكسي» وفي يوليو ١٨٥٣ عبر جيش روسي نهر بروث واحتل مولداڤيا وولاشيا (ولايتي الدانوب)، وكانت أوساط البلاط الروسي مقتنعة بأن هذا العنف سيبلغ روسيا أهدافها في مدة قصيرة جدا بدون أن يكون له رد فعل دولي وكان اقتناعها هذا قائما على أن الجيش العثماني ضعيف وأن اتفاق انجلترا وفرنسا ضد روسيا من الأمور المستحيلة ، وأن بروسيا والنمسا لن تحيدا عن واجب الولاء للقيصر الروسي لما بينهما وبينه من روابط القربى .

ولكن هذه الأسس التي ركز عليها القيصر سياسته كانت وهمية ، ولم يكن صحيحا منها غير الأساس الأول ، أي ضعف الجيش العثماني . حاولت النمسا تهدئة الوضع ، وجمع الكونت بول (Poul) ، رئيس وزرائها ، سفراء الدول الموقعة على معاهدة ١٣ يوليو ١٨٤١ لتسوية الخلافات بين روسيا والدولة العثمانية ، وتم الاتفاق على وضع مذكرة مبهمة الصيغة وأرسلوها إلى روسيا والدولة العثمانية ليوقع عليها الطرفان . واشتملت المذكرة على فقرتين اعتقد المجتمعون أن فيهما حلاً للخلاف وهما :

١) أن أباطرة روسيا قد أضفوا في كل العهود والأزمان عطفهم على الكنيسة الأرثوذكسية، وكانوا دائما حريصين على استمرار ما لأتباعها من امتيازات وحصانات في الإمبراطورية العثمانية ، كما أن السلاطين لم يمتنعوا عن تثبيت هذه الحصانات والامتيازات في وثائق رسمية ، تدل على تمسكهم بسياسة الحنو والعطف على رعاياهم المسيحيين .

٢) « أن حكومة جلالة السلطان ستبقي أمينة على روح ونص المواد الواردة في معاهدتي كوتشك قينارجه وأدرنة عن حماية الدين المسيحي ، وعلاوة على هذا فإنها تتعهد بالسماح للمذهب الأرثوذكسي ، ضمن نطاق

العدالة بأن يفيد من الامتيازات المعطاة للمذاهب المسيحية الأخرى في معاهدات أو في فرمانات خاصة . وقبل القيصر نص المذكرة وأبدى استعداده للتوقيع محتفظا بحق التفسير ، ولكن الباب العالي رفضها في ٢٠ أغسطس ١٨٥٣ ، وقدم مذكرة عثمانية رفضها الروس .

وهكذا أخفق مؤتمر السفراء في ڤينا ، وتدهورت الأوضاع وانتشر شبح الحرب ، وبدأت الدول إستعداداتها العسكرية . وفي ٢٠ سبتمبر أرسل الباب العالي إلى روسيا إنذارا بالانسحاب من ولايتي الدانوب في مدة لا تزيد عن ١٥ يوما ، وفي ٣٠ سبتمبر طلب الباب العالي من انجلترا وفرنسا أن تأمرا الأسطولين الإنجليزي والفرنسي الراسيين عند الدردنيل بالتقدم إلى مياه الآستانة ، فأجابته الحكومتان إلى طلبه الانسحاب وعبر الأسطولان المضيق .

ورفض الروس الانسحاب من ولايتي الدانوب ، ولما انتهت مهلة الانذار أعلن الباب العالي الحرب على روسيا في ٤ أكتوبر ١٨٥٣ واضعا انجلترا وفرنسا أمام الأمر الواقع وتاركا لهما حرية الاختيار في ضوء مصالحهما بين أن تنصراه وتدافعا عنه فيتم لهما القضاء على روسيا والتحرر من كابوسها، أو أن يتركاه وحيدا في الميدان يلتهمه الجيش الروسي لقمة سائغة فيسيطر على الشرق سيطرة كاملة.

قيام الحرب وتطوراتها :

لم يكن اذن بد من الحرب بعد أن هاجم عمر باشا قوات الروس في ولايتي الدانوب ، وبدأت الحرب فعلا في ٢٣ أكتوبر .

وفي هذا الشهر نفسه ، كانت الوزارة الإنجليزية منقسمة على نفسها ، فلقد كان الخوف شديدا من جانب بعض الوزراء ، من دخول الحرب ، أو إحراج القيصر الروسي ، وكان على رأس هؤلاء الخائفين الوزير أبردين (Aberdeen) وعلى رأس المطالبين بالحرب بامستون ورَسِل (Russel)، وأخذ نفوذ ابردين يتضاءل بسرعة أمام نفوذ هذين الوزيرين . ولقد حاول استراتفورد دي ردكلف في الآستانة محاولة أخيرة للمحافظة على السلام وذلك

بناء على أوامر حكومته فلم يفلح ، وجاء الرفض من جانب العثمانيين ، فلم يكونوا مستعدين لقبول السلم بأي ثمن وخاصة بعد أن كسبت جيوشهم انتصارات على الجيوش الروسية في أواخر شهر نوفمبر .

وكان القيصر الروسي نيقولا قد أعلن أنه لن يهاجم العثمانيين إلا إذا هاجموا قواته ، ولكن قوة بحرية روسية كبيرة قابلت قوة بحرية تركية صغيرة عند سينوب ودمرتها ، فأثارت هذه الكارثة عاصفة من السخط في انجلترا ضد روسيا ففي انجلترا أطلق على تلك الموقعة «مذبحة سينوب» Massacre of Sinope ، ورأى ستراتفورد دي ردكلف ضرورة دخول الأساطيل الإنجليزية والفرنسية البحر الاسود لوضع حد لاعتداءات وحركات الأسطول الروسي ، واستقال بامستون من الوزراة ، واضطرت انجلترا أن تعلن للقيصر الروسي بأنه إذا عبرت جيوشه الدانوب ستدخل انجلترا الحرب ضد روسيا .

وأرسلت الحكومة الإنجليزية تعليمات واضحة الي إسطولها في المياة التركية بحصار الأسطول الروسي . ورأى نابليون الثالث أن لا مناص من تطهير البحر الأسود من السفن الروسية الحربية ، وأن فرنسا مستعدة للقيام بهذه المهمة وحدها ، فخشيت الحكومة الإنجليزية أن تنفصل عن فرنسا ، وخشيت سيطرة فرنسا على البحر ، وحين صممت الحكومة الإنجليزية على اتخاذ خطة حاسمة في ٢٤ ديسمبر ١٨٥٣ عاد بامستون إلى الوزارة . وحتى لا تقع كارثة الحرب ، أسرع بول ، رئيس وزراء النمسا ، إلى عقد مؤتمر في ڤيينا من سفراء الدول الكبرى ما عدا روسيا ، وقرروا في ١٣ يناير ١٨٥٤ وضع مذكرة في شكل بروتوكول كان لستراتفورد رد كلف اليد الطولى في صياغتها ، تطلب انسحاب الجيوش الروسية من مواقعها ، وتعهَّد الباب العالي لقاء هذا الانسحاب بما يلي :

١) تبقي المعاهدات السابقة بين روسيا والدولة العثمانية سارية المفعول إلى أن يتم بين الفريقين اتفاق جديد على أساسها .

٢) يمنح النصارى في الإمبراطوورية العثمانية امتيازات جديدة ، ويصدر السلطان قانونا إصلاحيا فيما يتعلق بأوضاعهم .

٣) تجديد معاهدة ١٨٤١ .

وكلف المؤتمر الحكومة النمسوية تقديم هذه المذكرة إلى حكومتي روسيا والدولة العثمانية .

وقبل أن تصل المذكرة إلى الدولتين كان القيصر ، ردا على دخول الاسطولين إلى البحر الأسود ، قد أمر بسحب سفيريه من لندن وباريس ، فردت حكومتا انجلترا وفرنسا على عمله بالمثل . وفي ١٢ مارس ١٨٥٤ عقدت انجلترا وفرنسا معاهدة مع الباب العالي تعهدت فيها الحكومتان « بتقديم المساعدات العسكرية للباب العالي للمحافظة على استقلاله ووحدة بلاده ، ورد الجيوش الروسية التي اجتاحت بدون حق ممتلكاته البلقانية » . وتعهد السلطان من جهته « بأن لا يعقد أي صلح أو هدنه ، ولا يقوم بأي مفاوضة مباشرة أو غير مباشرة مع الجانب الروسي بدون علم الحكومتين وموافقتهما ، وعقب توقيع هذه المعاهدة أرسلت الدولتان إنذارا إلى روسيا بإجلاء جيوشها عن ولايتي الدانوب قبل ٣٠ ابريل ١٨٥٤. وردت روسيا برفض الإنذار ، فأعلنت انجلترا وفرنسا الحرب على روسيا في ٢٧ مارس ١٨٥٤ ، وأتبعتا هذا الإعلان في ١٠ ابريل بتوقيع معاهدة ثنائية بينهما تحدد شروط وأساليب التعاون العسكري برا وبحرا لإرغام روسيا على الانسحاب من الأراضي العثمانية . وكان أهم ما في هذه المعاهدة من الناحية السياسية المادة السادسة التي تعطي الدول الأوروبية الأخرى حق الإنضمام إليها ، وقد أريد بها ترك الباب مفتوحا أمام النمسا وبروسيا للانضمام إلى الحلفاء ، ولكن هاتين الدولتين قررتا الوقوف على الحياد وعقدتا في ٢٠ إبريل معاهدة دفاع مشترك بينهما أكدتا فيها عزمهما على مقاومة كل جيش يقترب من الأراضي القريبة من حدودهما في البلقان ، أو ينزل على السواحل المتاخمة لبلادهما . واضطرت القيادة الإنجليزية ـ الفرنسية إلى تعديل بعض

خططها ، فلم تنزل قواتها على السواحل البلقانية بل وجهت جيشا إلى شبه جزيرة غاليبولي لحماية الآستانة ، وأنزلت جيشا آخر في بيريه ، ميناء أثينا ، لتجميد اليونان . وقابل القيصر نزول الحملتين العسكريتين في غاليبولي وبيريه بهجوم شديد على خطوط العثمانيين ، فقطعت جيوشه نهر الدانوب وهزمت جيش عمر باشا في معركة دامية فتحت أمامها طريق الآستانة .

وفي ٢ يونيو أرسلت النمسا إلى روسيا مذكرة تحتج فيها على دخول الجيش الروسي إلى قلب البلقان وقطعه نهر الدانوب وتطالب « بسحب الجيش فورا إلى مواقعه السابقة وإلا اضطرت إلى إخراجه بالقوة» .

وهنا قرر القيصر معالجة الأمر حتى يفوت على انجلترا وفرنسا فرصة انضمام النمسا إلى معاهدتهما الثنائية ، وصدرت الأوامر إلى قائد الجيش بوقف التقدم نحو الآستانة والعودة إلى ما وراء نهر بروث وفي ٨ أغسطس ١٨٥٤ وضعت انجلترا وفرنسا والنمسا بناء على اقتراح من نابليون الثالث مذكرة عرفت باسم « مذكرة الضمانات الأربع » خلاصتها أن السلام لا يمكن أن يعود إلى أوروبا إلا إذا توافرت له الشروط التالية :

١) وضع ضمان أوروبي لولايتي الدانوب محل حماية روسيا لهما .

٢) تقرير حرية الملاحة في نهر الدانوب .

٣) إعادة النظر في اتفاقية المضائق (١٣ يوليو ١٨٤١) لصالح توازن القوى في أوروبا .

٤) ترك الروس ادعائهم حق حماية الرعايا المسيحيين للدولة العثمانية ، وبدلا من هذا تأخذ دول أوروبا وعدا من السلطان بتحسين حالة رعاياه المسيحيين.

وسلمت هذه المذكرة لجورتشاكوف ، سفير روسيا في ڤيينا ، ليرسلها

إلى حكومته، وأعطي ١٥ يوما للموافقة عليها أو رفضها . ورد جورتشاكوف قائلا : «إذا كنت قد قبلت فيما مضى معاهدة للصلح فيها أكثر من تضحية في سبيل السلام ، فأنني لن أقبل اليوم بأي شيء أجد فيه إنقاصا من كرامة حكومتي وشرف وطني » .

ونتيجة لهذا الموقف الحازم أنزل الحلفاء جيوشهم في شبه جزيرة القرم في ١٤ سبتمبر لمحاصرة سباستبول وتدميرها ، وإجبار القيصر على قبول الضمانات الأربع . وبدأت المعارك عند سباستبول ، واستبسل الروس في الدفاع عن معاقلهم ، وفي ٣٠ سبتمبر انتصر الفرنسيون على الروس في موقعة ألما (Alma)، ولكنهم دفعوا ثمن النصر غاليا ، فقل عتادهم وزادهم وكثر عدد مرضاهم ، فطلبت قيادتهم نجدة سريعة من باريس ، فاتفقت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية على الاستعانة بالنمسا واقترحتا عليها الدخول في الحرب إلى جانبهما لقاء اعترافهما لها بمركز ممتاز في البلقان ، فقبلت النمسا وقررت إرسال فرقة من جيشها الي الجبهة والسماح للجيوش الفرنسية بعبور أراضيها إلى الحدود الروسية، فعارضت بروسيا ، واحتجت لأن هذا التصرف مخالف لمعاهدة ٢٠ أبريل ١٨٥٤ الثنائية بينها وبين النمسا .

وفي هذا الوقت كانت حكومة سردينيا ترقب تطورات الأزمة، ورأى رئيس وزرائها كافور الفرصة سانحة لدخول بلده الصغير في « التضامن الأوروبي»، فيخطو الخطوة الأولى نحو طرد النمسا من لمبارديا والبندقية وتحقيق الوحدة الإيطالية . وأخبر انجلترا وفرنسا أن بلاده مستعدة للاشتراك معهما في الحرب وإمداد جبهة القرم بما تحتاج إليه من رجال وعتاد .

وعندما علمت النمسا بالمفاوضات الدائرة بين انجلترا وفرنسا وسردينيا اقترح بول على انجلترا وفرنسا في ٢ ديسمبر عقد معاهدة على أساس « مذكرة الضمانات الأربع »، تتعهد فيها حكومتة بعدم التفاوض منفردة مع الروس في

كل ما يخالف هذا الأساس . وأدرك القيصر أن النصر في القرم لن يكون حليفه في النهاية ، فقرر قبول « مذكرة الضمانات الأربع » والتفاوض مع الحلفاء على تحديد مفاهيم هذه الضمانات . ازدادت معارك القرم عنفا وضراوة ، وعقدت انجلترا وفرنسا اتفاقا مع سردينيا في ٢٦ يناير ١٨٥٥ أعلنت فيه الأخيرة انضمامها إلى المعاهدة الثنائية ، وتعهدت بإرسال ١٥٫٠٠٠ جندي إلى ميادين القتال مقابل تعهد من فرنسا وانجلترا بحماية ممتلكاتها من أي أعتداء طوال مدة الحرب.

وفي ١٥ مارس عقدت سردينيا مع الدول العثمانية محالفة مستقلة قوت مركزها في البحر المتوسط. وكانت هذه التطورات قد أقلقت القيصر الروسي وتدهورت صحته وتوفي في ٢ مارس ، وخلفه ابنه اسكندر الثاني الذي كان أكثر اهتماما بمصالح روسيا الحقيقية من اهتمامه بمكافحة الثورات، ففضل إنهاء الحرب بالطرق الدبلوماسية، وطلب من جورتشاكوف سفيره في النمسا إستئناف المفاوضات على أساس قبول روسيا البندين الأول والثاني من « مذكرة الضمانات الأربع » . وفهم الحلفاء أن روسيا قد غلبت على أمرها ، فتشددوا في موقفهم وأصروا على أن تكون المفاوضات حول تدويل البحر الأسود وتحديد القوة الروسية التي يجوز لها البقاء فيه وعلى سواحله ، وبالتالي تعديل معاهدة المضائق المعقودة عام ١٨٤١، ووضع مندوبو انجلترا وفرنسا والنمسا مقترحاتهم فيما يتعلق بمعاهدة المضائق في مذكرة قالوا فيها : « إن الغاية من تعديل معاهدة ١٣ يوليو ١٨٤١ هي ربط الوجود العثماني بالتوازن الأوروبي ووضع حد لسيطرة روسيا على البحر الأسود .

أما تفاصيل هذا التعديل فتحديدها متصل اتصالا وثيقا بأحداث الحرب، ولهذا فليس من المستطاع أن توضع أسسها الآن ، ويكتفي أن يقرر مبدأها » . وقال جورتشاكوف أن روسيا لاتقبل من هذه المذكرة إلا ما جاء فيها عن « ربط

وجود الإمبراطورية العثمانية بالتوازن الأوروبي » ، أما إنهاء سيطرة روسيا على بحر مغلق يكاد يكون بحيرة بالنسبة لها فهو أمر تعتبره معارضا لكل مفاهيم كرامتها الوطنية. ولما تعقدت الأمور، تدخل امبراطور النمسا وأفهم جورتشاكوف أن الدول الحليفة جادة في إذلال روسيا فعليه أن ينقذ وطنه بأي وسيلة في متناول يده . فوافق جورتشاكوف على البحث في تعديل معاهدة ١٨٤١ والضمانات في البحر الأسود ، وعقدت الدول العظمى مؤتمرا في ڤيينا استمر من مارس حتى مايو ١٨٥٥ ، ورفض الروس تحديد قوتهم البحرية في البحر الأسود ، وأجل المؤتمر شهرا ثم عاد إلى الانعقاد في ١٧ ابريل ، ووجد الحلفاء أن روسيا لن توافق على تفسيرهم ، وظهر أيضا أن النمسا ليست مستعدة للدخول في حرب لفرض هذا التفسير على روسيا ، ولكنها ، أي النمسا ، وضعت مشروعا جديدا بأن يسمح لروسيا بأسطول كبير في البحر الأسود ، وأن يسمح في نفس الوقت لأساطيل الحلفاء بدخول ذلك البحر .

وفي ٤ يونيو رفض الروس في مؤتمر ڤيينا مقترحات الحلفاء في تحديد قوات روسيا البحرية في البحر الأسود . ولذا انفرط عقد المؤتمر ، ولم تدخل النمسا الحرب انتصاراً لحلفائها . فشلت الدبلوماسية إذن ، واضطرت انجلترا وفرنسا إلى العودة إلى الحرب، وهاجم الحلفاء سباستبول فسقطت في ٨ ديسمبر، وبذا انتصرت الدولتان في حرب القرم ، ولكن الحلفاء كانوا في حيرة كيف يهاجمون روسيا بعد ذلك ، ولم يكونوا يدرون ماذا ستكون طلباتهم بعد كسب انتصارات أخرى .

فكر الحلفاء في مهاجمة قواعد روسيا الأخرى في البحر الأسود والبحر البلطي ، وحرمان روسيا من شواطئها . وكان بامستون لا يرى بأسا من استمرار الحرب حتى تقهر روسيا تماما ، ولكن نابليون الثالث كان قد مل الحرب وأراد استصلاح روسيا .

فكر نابليون في مبدأ الأمر في إثارة موضوع بولونيا ، ولكنه وجد أن إثارة هذا الموضوع سيضم بروسيا والنمسا ، إلى جانب روسيا ، ويعيد إحياء الحلف المقدس من جديد .

وكان مورني Morny ، أحد المغامرين المحيطين بنابليون ، يرى استصلاح روسيا وعقد حلف معها ، فحلف مع روسيا سيطلق يد فرنسا في أوروبا . ولما علم بول رئيس وزراء النمسا بهذه المحاولة ، محاولة التفكير في عقد حلف روسي فرنسي ، أسرع وقرر أن تفرض النقط الأربع كما فسرها الحلفاء على روسيا ، وقدم بذلك انذارا إلى روسيا ، وقرر اشتراك الدول الثلاث في ضمان سلامة الدولة العثمانية .

وقبل الإنجليز والفرنسيون ذلك الموقف ، وفسر بول النقطة الأولى في صالح النمسا ، فتقتطع بسارابيا من روسيا ، وبذلك تبعد روسيا من مصب الدانوب . وفسرت النقطة الثالثة بحيادة البحر الأسود، فلقد اختلفت القوة البحرية الروسية في البحر الأسود ، وقرر الحلفاء ايضا الا تكون للدولة العثمانية قوة بحرية في البحر الأسود .

وأرسل الإنذار النمسوي إلى روسيا في ١٥ ديسمبر ، وحاول الروس المساومة فرفض بول في ٥ يناير ١٨٥٦ ، وبين ملك بروسيا لقيصر الروسي أهمية التسليم . واقترح جورتشاكوف رفض الإنذار النمسوي ، ولكن نسلرود ، رئيس وزراء روسيا ، رأى عكس ذلك وضرورة قبول شروط النمسا . كانت النمسا تخشى من اتفاق روسيا وفرنسا ، أن يصبح الفرنسيون أحرار التصرف في إيطاليا ، وكان هذا الدافع وراء الإنذار النمسوي الذي قدم لروسيا .

وقررت روسيا التسليم وأمضيت مقدمات الصلح في أول فبراير عام ١٨٥٦، وبذلك انتهت حرب القرم . والواقع أن روسيا لم تخسر كثيرا بقبول «مذكرة الضمانات الأربع» ، فلقد دمر أسطولها بالفعل ولم تعد لها قوة بحرية

في البحر الأسود حتى تعارض جديا في حياده ، وقبل طلبها في إنشاء سفن صغيرة للأعمال البوليسية في شواطئها . وبذا قبلت النقطة التي رفضتها ڤيينا ، أما مسألة الرعايا المسيحيين فهذه استدعت بعض المناقشة ، واتفق أخيرا على أن يصدر السلطان وعدا بالعمل على المساواة التامة بين رعاياه المسلمين والمسيحيين. وأصبحت الملاحة حرة في نهر الدانوب ، ومنحت ولايتا الدانوب استقلالهما تحت سيادة (Suzerainty) السلطان ، وضم جزء من بسارابيا إليها .

وعادت الحدود بين الدولة العثمانية وروسيا في آسيا إلى ما كانت عليه قبل الحرب ، وأصبحت الدولة العثمانية تتمتع بكل الحقوق في ظل القانون الدولي ؛ كما اتفقت انجلترا وفرنسا والنمسا على أن أي اعتداء على تركيا سيكون معناه دخولها الحرب . بينت حرب القرم ما عليه روسيا من وهن ، فلقد كانت الدول تظن أن روسيا أقوى بكثير من حقيقتها . كانت هذه الحرب غزوا من جانب غرب أوروبا لروسيا ، ولم يعد لروسيا بعد حرب القرم قيمة كبيرة في مسائل أوروبا ، ولم تستعد مركزها في أوروبا إلا في عام ١٩٤٥ ، وتصّرف في مسائل أوروبا دول غرب أوروبا ووسطها . معاهدة باريس ١٨٥٦ : وفي ٢٥ فبراير ١٨٥٦ انعقد مؤتمر الصلح في باريس ، وأمضيت معاهدة باريس في ٣٠ مارس ١٨٥٦ ، ولكن ظل اجتماع المؤتمر إلى ١٦ أبريل ، فلقد تحول إلى اجتماع أوروبي ، وكان مؤتمر باريس أول مؤتمر أوروبي بعد مؤتمر ڤيرونا عام ١٨٢٢، فكل الاجتماعات الدولية السابقة له كانت لحل مشكلة معينة، وأما مؤتمر باريس فقد اجتمع لحل مشكلة الشرق الأدنى لا لحل المشكلات الأوروبية العامة .

وكانت معاهدة باريس أول معاهدة يوقعها السلطان لا يكون فيها أي انتقاص لممتلكاته أو أضعاف لقوته . لقد جعلت معاهدة باريس للدولة العثمانية مركزا أكثر امتيازا من ذي قبل ، وضمنت على الأقل نظريا انضمام الدول

الأوروبية الغربية إلى جانبها ضد روسيا لحين من الدهر ، وجعل أمر استقلالها في أمورها الداخلية جزءا من القانون الدولي والدبلوماسية الأوروبية .

كما دمرت قوة روسيا الحربية عدوة الدولة العثمانية لمدة عشرين عاما . والغريب في معاهدة باريس أن الدول الأوروبية نسيت أو تناست أوضاع الأماكن المقدسة في فلسطين وحقوق الروم واللاتين ، واكتفت بالمادة السابعة منها بالمحافظة على وحدة الإمبراطورية العثمانية وقبولها عضوا معنويا في التضامن الأوروبي .

ولما قام عالي باشا ، الصدر الأعظم ورئيس الوفد العثماني إلى المؤتمر ، يطالب بإلغاء الامتيازات الأجنبية في الإمبراطورية العثمانية لأنها أصبحت باعتراف المعاهدة الدولية عضوا في التضامن الأوروبي ، لأن هذه الامتيازات تعتبر خروجا على القانون الدولي العام ، والسبب الأول في تطاحن الدول في الشرق وعنصرا من أهم عناصر الضعف والانحلال في الدولة ، قيل له أن معاهدات الامتيازات يجب أن تبقى لأن الدولة العثمانية لم تقم بعد بتنفيذ إصلاحاتها ومنح المساواة الفعلية بين جميع رعاياها .

ولم تسجل معاهدة باريس انتصارا سياسيا لدولة على أخرى ، ولم تضع حلولاً جذرية لأهم المشكلات الدولية . وسبب هذا أن الحرب لم تبدل شيئا من أوضاع الدول الكبرى ، فظلت مصالحها وأهدافها متضاربة ، وانتهى مع الحرب تعاونها وتفاهمها ، وبقيت أحكام معاهدة باريس قائمة على علاقاتها ودستورا للعلاقات الدولية حتى عام ١٨٧٨ .

وقد نصت معاهدة باريس على بعض النقاط التالية :

١) احترام استقلال الدولة العثمانية وعدم المساس بممتلكاتها .

٢) إعلان حيدة البحر الأسود ، فلم يعد لروسيا قوة بحرية في البحر الأسود تجعلها تعارض بشكل جدي في موضوع الحياد . وبتسليم الروسيا بهذا

المبدأ لم تعد تهتم كثيرا بالشؤون الأوروبية ، وذلك لمدة خمسة عشر عاما ، ويمكن القول بأنها قد أهملتها إهمالا يكاد يكون تاما ، وذلك لشعورها بالمرارة من موقف الدولتين الكبيرتين انجلترا وفرنسا منها . فالبحر الأسود بصفة خاصة ، والمسألة الشرقية بصفة عامة ، هي حجر الزاوية بالنسبة للسياسة الروسية منذ القرن الثامن عشر ، فتحطيم المشروعات الروسية في هذه المنطقة قد دفع الروسيا إلى الاهتمام بالشوون الأوروبية ، وترتب على ذلك توسع الروسيا في أواسط آسيا وتضخم حجم الإمبراطورية الروسية في ذلك الوقت .

٣) تعهد الدولة العثمانية بتحسين أحوال رعاياها المسيحيين في البلقان على ألا تتدخل أية دولة خارجية في شؤونها الداخلية . ولكن يبدو أن السلطان العثماني لم يف بهذا التعهد ، وظلت أحوال الرعايا المسيحيين موضع شكوى بصفة مستمرة .

٤) الاعتراف بحرية الملاحة في نهر الدانوب ، وكان هذا نجاحا للنمسا، فاستطاعت إبعاد الخطر الروسي عن مصب نهر الدانوب ، ولكنها في نفس الوقت خسرت صداقة الروسيا إلى الأبد .

٥) الاعتراف بحق الدولة العثمانية في إغلاق مضيقي البوسفور والدردنيل في وجه السفن الحربية لسائر الدول . وهذا البند جزء متمم لحياد البحر الأسود ، ولمبدأ احترام سيادة الدولة العثمانية واستقلالها .

٦) تعديل الحدود بين روسيا والدولة العثمانية .

٧) في حالة حدوث خلاف بين الدولة العثمانية وغيرها من الدول ، يجب قبول مبدأ التحكيم لفض الخلاف قبل أن يستفحل خطره ويؤدي إلى نشوب حرب أوروبية .

الفصل السادس

الوحدة الإيطالية

Unification of Italy

- عوامل قيام الوحدة الإيطالية
- صعوبات ظهور القومية الإيطالية
- الثورات في إيطاليا وظهور ماتزيني — حركة البعث أو الإحياء
- ثورة ١٨٤٨
- إنجاز الوحدة الإيطالية

يعتبر قيام الوحدة الإيطالية من أهم أحداث أوروبا في القرن التاسع عشر فمنذ أن تداعت الامبراطورية الرومانية في الغرب الأوروبي قامت التجزئة الإقطاعية في شبه الجزيرة ، وأخذ التنافس بين المدن والأسر ذات النفوذ والسيادة فيها . وفي العصور الحديثة ظهر التناقض جليا بين أشراق الحضارة في ايطاليا وبين ضعف السلطة السياسية والركود الاقتصادي ، وأدى هذا الوضع إلى السيطرة الأجنبية من أسبانية ونمسوية .

حتى أن العناصر الموحدة في إيطاليا كالكاثوليكية الرومانية ، والتراث الثقافي الروماني طغت عليهما قوى داخلية فرقت شبه الجزيرة . ومع هذا فقد عاشت ايطاليا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عهدا سعيدا يعتبر بحق من أسعد وأهدأ عهودها التاريخية .

لقد كان السلام يخيم عليها منذ معاهدة اكس ـ لا شابل (١٧٤٨) إذ قسمت إيطاليا آنذاك إلى عشر دول مختلفة النوع ، لا يوجد بينها أي رابطة سياسية ، ولكن هذه الدول وإن كانت تختلف في نظامها السياسي ، إلا أنها كانت تتفق في المفاهيم .

لقد كانت كلها خاضعة للنظام الاستبدادي الذي يعتمد من الوجهة الاجتماعية على نظام الطبقات ، ومن الناحية الفكرية على الإئتلاف الفكري

الذي يحافظ عليه عن طريق الكنيسة والمدارس والجامعات والاكاديميات ، وعند الضرورة عن طريق السياسة . ولقد أوجد هذا الوضع في مختلف الدول الإيطالية الهدوء والنظام .

وبدا أن عهد الفوضى التي عرفتها إيطاليا، كما في عصر النهضة مثلا ، قد مضت وانقضت لأن كل ما فيها سائر ضمن النظام السائد .

عوامل قيام الوحدة الإيطالية :

وعموماً لم يكن من الصعب تحقيق الوحدة الوطنية في إيطاليا لأنها لم تكن «مصطلحا جغرافيا»، وهو التعبير الذي وصف به مترنيخ (Metternich) هذه البلاد، إلا من الناحيتين السياسية والتاريخية، وفيما عدا ذلك كانت هنالك قومية إيطالية محددة المعالم تضافرت على إنشائها العوامل الآتية :

١) أن شبه الجزيرة الإيطالية ذات حدود جغرافية معينة .

٢) لم تكن شبه الجزيرة الإيطالية تتألف من عناصر غريبة أو أجنبية عن الإيطالية، حقيقه وجدت اختلافات (إقليمية) محلية ، ولكنها لم تكن اختلافات عنصرية ناجمة عن اختلاف في الجنس والعنصر، فهناك قطعا (جنس) إيطالي بمعنى أن التقاليد الجغرافية ، من جانب ، والحركات التاريخية والاقتصادية من جانب آخر ، قد أوجدت جماعة متجانسة تشترك في العقيدة واللغة ، وانعدم من إيطاليا وجود أدب اقليمي ينبيء بأن هناك اختلافات روحية .

٣) كان يربط أهل البلاد جميعهم شعور الزهو والافتخار بتراثهم المختلف من أمجادهم الغابرة على أيام الإمبراطورية الرومانية في العصور القديمة ، والبابوية العتيدة خلال العصور الوسطى . ولقد كانت هذه الأمجاد السابقة الموضوع المفضل لدى دعاة القومية والوحدة الوطنية طوال القرن التاسع عشر ، يستثيرون به حمية مواطنيهم وليدفعوهم نحو العمل . وكان ينقص هذه العوامل العزيمة الصادقة ، والإرادة القوية ، التي تعمل على نقل هذه القومية والذاتية

الإيطالية ، من عالم الفكر والروح إلى عالم الواقع وميدان السياسة . وفي عام ١٨٣٠ فقط بدأت تشاهد في إيطاليا حركة تهدف إلى تحقيق الوحدة القومية ، وقبل ذلك كانت عوامل التفكك تتغلب على عوامل الترابط والاندماج بسبب الأحوال الاجتماعية والسياسية السائدة في شبه الجزيرة .

لقد أدت تسوية ڤيينا عام ١٨١٥ إلى تقسيم إيطاليا ، فقامت سبع دول من حجوم جعلت لها قدرا من الأهمية ، من ذلك مملكة الصقليتين وعدد سكانها سبعة ملايين ونصف مليون نسمة ، ثم مملكة بيد مونت ـ سردينيا ، وعدد سكانها أربعة ملايين ، ثم مملكة لمبارديا ـ ڤينيسيا وعدد سكانها أربعة ملايين وربع مليون نسمة ، ثم الولايات البابوية من مليونين ونصف ؛ وفيما عدا ذلك ، فإن الدوقيات الثلاث بارما ، ومودينا ، وتسكانيا ، كانت أقل في حجومها كثيرا . وقام النظام السياسي الذي أرسيت قواعده في مؤتمر ڤيينا على حقيقة واحدة هي إخضاع الحكومات التي أنشئت في إيطاليا لسلطان النمسا ، سواء أكانت ، هذه تحكم أجزائه من ايطاليا حكما مباشرا ، كما كان الحال في لمبارديا ـ فينيسيا ، أم أنه كان لها نفوذ وسلطان غير مباشر على سائر الدول والإمارات الإيطالية .

ولا شك في أن العمل بمبدأ إرجاع أصحاب الحقوق الشرعية إلى عروشهم في إيطاليا ، قد أيد سلطان النمسا وسيطرتها عندما رجعت الأسرات الحاكمة القديمة ـ قبل عهد الثورة ونابليون ـ مصممة على استئناف سيرة الحكم كما كان أيام النظام القديم . فتناسى الحكام العائدون قوة المباديء التي نادت بها الثورة الفرنسية ثم تغلغلت في ايطاليا في عهد الامبراطورية النابليونية ، بحيث صار أهل شبه الجزيرة الإيطالية ، والمفكرون والقادة خصوصاً ، من الطبقة البورجوازية ، ومن فريق المتنورين من النبلاء كذلك ، لا ينظرون إلى المباديء التالية كأنها مجرد أوهام : المساواة أمام القانون ، حرية الضمير والعبادة ، حرية

القول والرأي ، حرية النشر ، حق المواطنين في الالتحاق بالوظائف العامة دون تفرقه أو تمييز ، وقبل كل شيء حق المواطنين في تأسيس الحكومة الوطنية . وحكمت النمسا في إيطاليا حكما رجعيا مستبدا باعتبار أن هذا النوع من الحكومة ضروري لاستمرار سيطرتها ولدعم نفوذها في إيطاليا .

ولكن بعد عام ١٨١٥ ، وبعد عهد الثورة الفرنسية ونابليون ، لم يعد متيسرا في إيطاليا إغفال إرادة الشعوب أو إهانه الشعور القومي ، بل إن الاستهانة بمطلب الإيطاليين ، وبقوميتهم سرعان ما حرك الثورات في إيطاليا ، فلم تمض ثلاثون سنة على المعاهدات التي أبرمت والتسويات التي حصلت في ڤيينا ، حتى كانت قد بدأت في إيطاليا حركة إصلاح كانت متعارضة تماما مع المباديء التي قامت عليها هذه المعاهدات ذاتها والتسويات التي تمت في ڤيينا ، ولقد كانت هذه الحركة الإصلاحية موجهة في صميمها نحو غاية واحدة : التحرير من السيطرة النمسوية ، وهي الحركة التي أفضت الي الثورات التي قامت في عامي ١٨٤٨ و ١٨٤٩ ، وكانت هجوما عنيفا على النمسا ، الدولة التي كان السياسيون في مؤتمر ڤيينا قد أرادوا أن يمكنوها من فرض سلطانها فرضا على شبه الجزيرة الإيطالية .

صعوبات ظهور القومية الإيطالية :

تتمثل الصعوبات التي واجهت قيام الحركة القومية في إيطاليا فيما يلي :

١) السيطرة النمسوية والاساليب التي اتبعتها النمسا في الحكم في إيطاليا ، فقد صمم مترنيخ على أن يسود الحكم المطلق والمستبد في إيطاليا بدعوى أن أية تنازلات من جانب النمسا لإرضاء الأحرار ، سوف تؤدي حتما الي توحيد إيطاليا في دولة ذات نظام جمهوري .

٢) لم تكن هناك حياة اقتصادية مشتركة ، فكان بكل جهة سوقها الخاص بها ، منعزلا عن الأسواق الأخرى ، ويفصل كل إقليم عن الآخر حاجز

من الضرائب الجمركية المفروضة لحماية المصالح المحلية ، أو التي كان الغرض منها كذلك منع دخول منتجات الأقاليم الأخرى إطلاقا . ولم تكن في إيطاليا عملة مشتركة ، أو موازين ومقاييس واحدة معمول بها في كل الدويلات والإمارات . وانعدم بسبب ذلك كله وجود الصناعات اللهم إلا إذا استثنيت بعض صناعات نسج الحرير في لمبارديا وبيد مونت ، ولم يكن لدي إيطاليا ما تصدره إلى الخارج سوى الحرير الخام من الشمال ، وزيت الزيتون من جنوة ولوقا ونابولي ، والكبريت من صقلية .

٣) كان للحياة الاجتماعية أثر في التفكك والعزلة الإقليمية في إيطاليا ، كان حوالي ٦٠٪ على الأقل من الطليان يعملون في الزراعة ، ويعيشون في تأخر ملحوظ فلم يتبعوا نظاما زراعيا مدروسا . ولم تزد نسبة العمال الصناعيين على ١٥٪ من عدد السكان في إيطاليا ، وكانت لا تزال الصناعة إما حرفية أو مهنية في المصانع والورش ، وإما منزلية .

ولقد انعدم بينهم أي شعور طبقي، ولذلك تعذر كسبهم الي جانب النشاط السياسي إلا بعد عام ١٨٣٠، وذلك على يد جمعية ايطاليا الفتاة. ولم تسترع الأحوال التي عاش فيها هؤلاء (العمال والفلاحين) انتباه الطبقات الأخرى إلى إدراك أن هناك مشكلة اجتماعية تتطلب معالجة وحلا .

وإلي جانب تلك الكتلة الشعبية الكبيرة ، ضم المجتمع الإيطالي كتلة ضخمة من القساوسة ورجال الدين بلغ عددهم ١٥٠٫٠٠٠ ، وتمتعوا بنفوذ عظيم على الأهالي . وتمتع الإكليروس في إيطاليا بكل الامتيازات ، ولم يكن بإيطاليا إرستقراطية عقارية تستطيع الهيمنة على سواد الشعب وتوجيهه . على أن أهم الطبقات إطلاقا التي تألف منها المجتمع الإيطالي ، والتي كانت بمثابة القوى الاحتياطية التي اعتمدت عليها إيطاليا في تحقيق وحدتها القومية والوطنية وتأييد المبادىء الحرة كانت الطبقة المتوسطة (البورجوازية) .

وهكذا لم يكن المجتمع الإيطالي يضم إليه القوى التي تجعل منه مجتمعا واحدا ذا أغراض مشتركة واحدة، ولكن هذا المجتمع ، كما سبق الإشارة ، كان يحتوي على عناصر وقوى متفرقة مستمدة من الأحوال السائدة في مختلف جهات شبه الجزيرة الإيطالية ، وهي أحوال الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتشابهة .

ولقد كان من الطبيعي أن تستأثر الاعتبارات المحلية باهتمام الأهلين في مجتمع مثل الذي شهدناه ، كان موزعا في جماعات منعزلة عن بعضها بعضا ولم يكن يهتم بما يمكن تسميته بالمسائل العامة ، والتي كان من المتعذر تولد الشعور بها ، أي بأن هناك اعتبارات «عامة» تربطها تيارات عامة .

كانت المسألة الرئيسية التي شغلت الإيطاليين في عهد الحكومات الرجعية بعد عام ١٨١٥ ، هو النضال ضد المساويء والاستبداد . ومما تجدر ملاحظته أنه كان نضالا محليا ، فلم يكن هناك نضال في مجهود عام مشترك ، ومن أجل إنقاذ إيطاليا من هذه الكوارث التي حلت بها بسبب النظام القائم ، بل كان الغرض من هذا النضال ، إزالة المظالم المحلية التي ناء تحت أعبائها الأهلون في كل إقليم . كما أن هذا النضال المحلي حدث متفرقا ، أي في كل بلد أو جهة منعزلا عنه في البلدان والأقاليم الأخرى ، ولم يكن مستطاعا القيام بهذا النضال بواسطة الجمعيات السرية ، لأنه كان ممنوعا اللجوء لغير ذلك من وسائل.

وتعذر اتصال هذه الجمعيات السرية بعضها ببعض ، فكان ذلك من أسباب بقاء النضال محليا . ولا جدال في أن تغلغل روح الحزبية بين الايطاليين ، كان من أهم الاسباب التي ساعدت على انتشار الجمعيات السرية .

الثورات في إيطاليا وظهور ماتزيني :

أخذت الجمعيات السرية تنتشر في إيطاليا عندما بدأت تنهار السيطرة النابليونية في شبه الجزيرة فتألفت قبل سقوط نابليون جمعية راجي Raggi في

بولونا، وجمعية شينتري Centri في مانتوا Mantua وجمعية الكاربوناي في نابولي .

وزاولت هذه الجمعيات نشاطها سرا ، وكان لكل واحدة من هذه الجمعيات أمانيها وغاياتها الخاصة بها ، ولكنها كانت متفقة على شيء واحد هو مقاومة السلطات الحكومية التي أقامها الفرنسيون في شبه الجزيرة ، ثم ما لبثت هذه الجمعيات أن تكاثرت بعد تسوية عام ١٨١٥ .

وعلى أية حال كانت أهم هذه الجمعيات وأوسعها انتشارا جمعية الكاربوناي في مملكة نابولي ، ويبدو أنها تأسست حوالي عام ١٨٠٧ في جبال هذه البلاد ، وتألفت من المشتغلين بحرق الخشب لانتاج الفحم في غابات كلابريا ، وكان الغرض من تشكيلها طرد الفرنسيين من البلاد .

وبعد انتهاء السيطرة الفرنسية في إيطاليا أصبح هدف الكاربوناري طرد النمسويين من شبه الجزيرة ، والعمل من أجل توحيد ايطاليا وتأسيس الحكومة الدستورية فيها . وفي عام ١٨٢٠ قامت ثورة في نابولي أرغمت فرديناند على تأدية يمين الولاء لدستور ديمقراطي ، وتلتها ثورة في بيدمونت (١٨٢١) شارك فيها بمشاعره ولي العهد (الذي سيعرف فيما بعد باسم شارل البرت) ولم تلبث أن أخمدت على الفور تقريبا ، وأن هي إلا فترة وجيزة حتى تمكن جيش نمسوي من الإجهاز على دستور نابولي ، فساد القمع الوحشي شتى أنحاء ايطاليا . ومما تجدر ملاحظته أن العنصر العسكري هو الذي قامت على أكتافه الثورات في ١٨٢٠ و ١٨٢١ .

ولم يكن الثوار يتمتعون بأي تربية سياسية ، وانعدم لذلك وجود أي برنامج لهم . ولا جدال في أن هذه الثورات لم تكن تستهدف أغراضا وطنية أو قومية لأن مبعثها لم يكن العمل على طرد النمسا من إيطاليا أو تحقيق الوحدة الوطنية . كما افتقرت كل هذه الثورات إلى التنظيم والتنسيق فكان من السهل اخمادها .

ولقد كانت تدابير القمع التي اتخذتها الحكومات في غاية الشدة ، فعمدت الحكومات إلى تطهير الجيش ودواوين الحكومة من العناصر المشتبه في ولائها للنظام الرجعي القائم . ومن ناحية أخرى إستطاع أكثر قادة الثورة ، سواء في نابولي أو في بيد مونت ، الهرب إلى الخارج ليتألف منهم الرعيل الأول من المهاجرين الإيطاليين في سويسرا وفي انجلترا ، وبعد حين في فرنسا كذلك .

أما الثورات التي قامت في إيطاليا في غضون ، ١٨٢٠ و ١٨٣١ فكانت إحدى نتائج الثورة التي قامت في فرنسا في يوليو ١٨٣٠ . فقد حدث بعد فشل الثورات الأولى في ١٨٢٠ - ١٨٢١ ، أن صارت الحكومات تتعقب الجمعيات الثورية ، وقوي سلطان النمسا في إيطاليا ، مما جعل شعور البغض والكراهية ضد النمسا يسود كل إيطاليا ، وهو الشعور الذي كانت قد ظلت تشعر به إيطاليا الشمالية وحدها . وانتقلت الحركات الثورية من الجنوب (نابولي) أو من بيدمونت ، مسرح الحوادث في عامي ١٨٢٠ - ١٨٢١ ، إلى إقليم رومانا - القسم الشمالي من الولايات البابوية - والسبب في ذلك أن البابا بيوس السابع ووزيره كانا يتبعان سياسة هدوء وسلام في هذه الأصقاع ، لم تلبث أن حلت محلها لوفاة البابا ووزيره في ١٨٢٣ - ١٨٢٤ سياسة قائمة على الرجعية والحكم الاستبدادي الشديد على أيدي البابا التالي ليو الثاني عشر (١٨٢٤ - ١٨٢٩) ووزيره الكاردينال ريڤارولا Rivarola .

قد تعقب البابا ووزيره الكاربوناري ، وألقيا بالكثيرين في السجون، وطلب من كل فرد التبليغ عن أعضاء الجمعيات السرية، فإذا قصر أحد الناس في ذلك كان الليمان عقوبته . وعلى ذلك فأنه سرعان ما صارت رومانا وبارما ومودينا مراكز للحركة الثورية الجديدة . وفي هذه المرة اتخذت الحركة طابعا مختلفا عن طابعها السابق في ١٨٢٠ - ١٨٢١ ، فقد صارت تضم إليها عناصر من الطبقة المتوسطة (البورجوازية) أكثر من العناصر العسكرية . وثمة فارق آخر

هو أن الثورة في هذه المرة كانت تعتمد على عامل «خارجي» ، هو قيام ثورة يوليو في باريس وإعلان حكومة باريس تمسكها بمبدأ عدم التدخل. ولكن النمسا سيرت جيوشها إلى بارما ومودينا، وأوقعت الهزيمة بالأحرار والحكومة المؤقتة في كل منهما في ٢٥ فبراير و ٦ مارس ١٨٣١ على التوالي، وأرجع النمسويون حكومة البابا في الولايات البابوية. والجديد في ثورة ١٨٣٠ / ١٨٣١ الذي يميزها عن الثورات السابقة ، كانت العناصر التي تألفت منها هذه الحركة .

فقد كان هناك إلى جانب المشتغلين بالقانون فئات من التجار : الأمر الذي يدل على زيادة انتشار المبادىء الحرة ، وتغلغلها في أوساط جديدة في المجتمع . وزيادة على ذلك فإن هذه الثورة في عامي ١٨٣٠ / ١٨٣١ كانت على ما يبدو متحررة من المصالح الذاتية والأغراض أو الأطماع الشخصية أكثر من الثورة السابقة في عامي ١٨٢٠ / ١٨٢١ فلم تكن العناصر العسكرية الدعامة التي قامت عليها الحركة ، ولم يكن تحقيق النفع الشخصي الغرض الذي أرادت تحقيقه . ومع ذلك فيجب القول أن هذه الثورات في ١٨٣٠ / ١٨٣١ ، ومثلها في ذلك مثل الثورات السابقة في ١٨٢٠ / ١٨٢١، لم يفكر أصحابها إطلاقا في التوجه بالدعوى إلى صفوف الشعب للاشتراك في الحركة ، بل على العكس من ذلك أزعجت هذه الثورات أهل القري والمدن الصغيرة الذين شعروا بالخزي والعار من حركة أعلنت سقوط السلطة البابوية ، ودلت هذه الحقيقة ذاتها على أنهم كانوا معادين للثورة .

وبالرغم من النداءات المتكررة التي صدرت عن القائمين بالثورة فقد ظلت بقية إيطاليا دون حراك ، فلم يسهم أحد في الثورة المشتعلة في اقليم رومانا. وواقع الحال أن فشل الثورات التي حدثت في سنوات ١٨٢٠ ، ١٨٢١ ثم ١٨٣٠ و ١٨٣١ لم يكن معناه القضاء على الحركة الثورية وإنهاؤها ، بل بقيت هذه الحركة ولم يقض عليها . ولكن بدأت الحركة الثورية تتحول من

المحلية الي الاقليمية إلى الوطنية الإيطالية ـ أي التي تشمل كل إيطاليا . وكان من أسباب تحول الحركة الثورية ذلك الهوان الذي شعر به الطليان من جراء اخفاق جمعية الكاربوناري ، وكان طبيعيا أن يجعلهم الفشل الذي أصاب الكاربوناري، والهوان الذي شعر به الإيطاليون ، يتحولون إلى الحياة الذهنية والفكرية ليجدوا في هذا الحقل النظري منفذا لنشاطهم .

وتحت هذين المؤثرين : خيبة العمل الثوري ، والتأثير التربوي للحركة الرومانسية في الأدب ، شعر الإيطاليون بضرورة العمل من أجل تطهير الحركة الثورية وإعطائها معنى روحيا يسمو بها عن مستواها النفعي والإقليمي المحدود، وقد جسد ماتزيني هذه الحركة الجديدة.

جوزيبي ماتزيني

ولد جوزيبي ماتزيني Mazzini في جنوة عام ١٨٠٥ من أسرة بورجوازية كبرى ، كان أبوه طبيبا مشهورا وأمه امرأة عظيمة بقوتها ومفهومها الصارم للدين. تربي ماتزيني في جامعة جنوة حيث درس الحقوق، وعندما حصل على الدكتوراة وقف نفسه لموهبته واستعداده السياسي ، فقد نشأ وتربي وتثقف في بيئة مثالية وفكرية . لقد بدأ حياته الأدبية عام ١٨٢٨ بكتابة سلسلة من المقالات التي نشرتها صحيفة تجارية كانت تصدر في جنوة (دليل جنوة) . وفي غليان الافكار الذي تلا ثورة ١٨٣٠ في إيطاليا أصبح ماتزيني مشبوها ، فقد قبض عليه وسجن ستة أشهر في سافونا ، وحكم عليه بمغادرة جنوة ، ثم فر الي كورسيكا ومنها إلى مرسيليا حيث أقام هناك .

وكان أثناء سجنه في ساڤونا قد استطاع تحديد العناصر التي تألفت منها عقيدته السياسية . ولما كان ماتزيني قد وصل إلى مرسيليا في اللحظة تقريبا التي اعتلى فيها شارل ألبرت عرش بيد مونت في ٢٧ أبريل ١٨٣١، فقد بادر ماتزيني بإرسال كتاب باسم « الإيطاليين » يذكر فيه الملك الجديد أنه وهو ولي للعهد كان مقتنعا بفكرة تحرير إيطاليا ويهيب به أن يصغي لصوت إيطاليا الذي

لا ينتظر غير كلمة واحدة ، ولكن ماتزيني لم يظفر برد على رسالته إلى شارل ألبرت ، بل كان من أثر هذه الرسالة أن صدر الأمر بإلقاء القبض عليه اذا هو حاول العودة إلى إيطاليا ، فكان ذلك انفصام كل علاقة بين ملكية بيد مونت وماتزيني . وأسس ماتزيني في مارسيليا جمعية وجريدة باسم « إيطاليا الفتاة » في عام ١٨٣٢، وكانت هذه الجمعية لا تضم سوى رجال سنهم دون الأربعين عاما. وتألف أعضاؤها من رجال القانون والأطباء والأساتذة من أهل الطبقة المتوسطة بصفة عامة ، والذين كان من بينهم جوزيبي غاريبالدي (Garibaldi)، أحد ضباط البحرية التجارية .

وكانت إيطاليا الفتاة جمعية سرية ترمي إلى العمل الثوري ، وتهدف في الوقت نفسه إلى « تربية » الشعب وتلقينه المبادىء الحرة والوطنية . وعلى ذلك لم تمض سنة واحدة على تأسيسها حتى كانت قد بدأت حياتها ١٨٣٣ بالنزول إلى ميدان العمل وتدبير المؤامرات في إيطاليا استعداداً للثورة. ولقد أثر ما تزيني على الناس بكتاباته وجاذبيته وجماله وتعصبه المثالي ، كان بعيدا عن المنفعة ، يعيش عيشة خشنة ، وكل من لازمه أو عاشره كان يشعر بأن فيه سحرا فاتنا ، فقد كان عظيم التأثير بفصاحته ومراسلاته الأولية الجسيمة . وعمَّ تأثيره حتى أصبح زعيم الحركة الثورية في إيطاليا والمحرك الأساسي للحركة الثورية الدولية بما أعطاها من برنامج ومذاهب . لقد نظر ما تزيني إلى الشعب الأسباني الذي ثار على نابليون ، ونجح في طرد الأجنبي ، واستخلص من ذلك نتيجة وهي إن المتطوعين ، الذين يحركهم الإيمان أعلى من الجيوش المنظمة ، وأن الجيوش النظامية تمنى بالإخفاق أمام الحركة الشعبية .

ولكن لإثارة الجماهير يجب أن يقدم لها مثل أعلى ، وهذا المثل الأعلى هو الأمة . لقد كان ماتزيني أول من أعطى للحركة الثورية الإيطالية برنامجا قوميا ، فحتى ذلك الحين كانت الحركة الثورية حركة محلية ، ولكنها بما تزيني

أصبحت قومية . ومفهومه عن القومية مفهوم طاهر نقي ، سام متصاعد إلى عناصر روحانية تماما . ويقصد بالأمة عموم المواطنين الناطقين بلغة واحدة ، والمشتركين بالمساواة في الحقوق المدنية والسياسية في نية مشتركة وهي إيقاظ القوى الاجتماعية وتحسينها بالتدريج . وهو يعرّف القومية أيضا بهذا الشكل : «القومية فكرة مشتركة ، مبدأ مشترك ، هدف مشترك . الأمة هي تجمع كل الناس الذين تجمعهم اللغة ، أو بعض الظروف الجغرافية ، أو الدور الذي فرضه التاريخ عليهم ، ويعترفون بمبدأ واحد ، ويسيرون تحت تأثير حق واحد لكسب هدف معين واحد . إن النشاط المنسجم ، وأعمال جميع القوى الفردية التي يحتويها التجمع نحو هذا الهدف الوحيد ، تؤلف الحياة القومية » .

وواضح أن هذه العبارات التي عرف بها ماتزيني القومية ، إنما كانت تفسر معنى وفكرة يقظة الشعور القومي ، وبداية ظهور المبدأ القومي . وعلاوة على ذلك ، فقد أرتقى ماتزيني بفكرة القومية بدرجة تجاوز بها المعنى ليسمو بها إلى المعنى الإنساني فيقول : « القومية هي القسط الذي صنعه الله للشعب في عمل الإنسانية ، هي رسالته ، هي العمل الذي يجب أداؤه على الأرض لتتحقق فكرة الله على هذه الأرض ، هي الأثر الذي يخوله طبعه ويعيد له مكانته بين الشعوب ، أخوته » .

كان من المنتظر أن يتجنب ماتزيني السير في الطريق الذي سارت عليه الكاربوناري من قبل ، ولكن ماتزيني لم يلبث أن سلك نفس الطريق .

فلم يمض عام واحد من تشكيل « إيطاليا الفتاة » حتى شرعت هذه الجمعية في عام ١٨٣٣ تهيء لتحريك الثورة في مودينا ، وفي مملكة سردينيا (بيدمونت)، ولكن سرعان ما اكتشفت المؤامرة ، وألقي القبض على عديدين ، ونفذ حكم الإعدام في طائفة منهم .

وقد صدر الحكم بإعدام ماتزيني لرفضة الحضور أمام المحكمة . وفي عام ١٨٣٧ انتهز ماتزيني انتشار وباء الكوليرا في صقلية وحصول المجاعة في شمال

شرقي نابولي لتحريك الاضطرابات في المملكة ؛ فاتخذ الملك فرديناند الثاني (١٨٣٠ - ١٨٥٩) من هذه الاضطرابات ذريعة لإلغاء ما كان متبقيا من حقوق وحريات لأهل صقلية . وعلى العموم أثارت هذه المحاولات الفاشلة خيبة الأمل حتى أن ماتزيني لم يلبث أن اعترف أن هذه الحركات العسكرية المنعزلة عن بعضها بعضا إنما هي جهود عديمة الفائدة ، وأن من الواجب الانتظار حتى يتم امتزاج أكبر بين مختلف الجماعات في كل الأقاليم الإيطالية ، لمحاولة القيام حينئذ بحركة واسعة وعظيمة .

وعلى العموم دبرت ثورات متعددة في شمال إيطاليا وجنوبها ، ومؤامرات كثيرة ، ولكنها باءت بالفشل . بيد أن الفائدة الوحيدة لكل هذه المؤامرات الماتزينية هي إطالة قائمة شهداء الحرية الإيطالية . وذكرى هؤلاء الشهداء غذت ووسعت الإيمان بالوطن .

حركة البعث أو الإحياء :

ومنذ عام ١٨٤٠ طرأ تعديل على الأفكار وأسلوب العمل في إيطاليا ، وجرى هذا التعديل بمحاذاة الحركة الثورية الماتزينية ، ثم اتخذ الشكل الذي صارت تعرف به الحركة القومية بعد ذلك، وهو البعث أو الإحياء(Risorgimento) لقد تحولت ظروف الحياة الاجتماعية ، ولكن هذا التحول لم يكن في كل الميادين تاما وعاما في إيطاليا كلها ، بيد أنه يمكن القول إجمالا ، بأن إيطاليا التي ظلت حتى الآن متخلفة ، أخذت تتجدد .

ولوحظ التقدم المادي وخاصة في الحياة الزراعية التي ظلت أساس الحياة الإيطالية : لقد تحسنت الطرق الزراعية ، وأفادت ايطاليا الشمالية من النظام الإداري الفرنسي والنمسوي ، وأهتم النبلاء باستغلال أراضيهم ، وشكلوا جمعيات زراعية ، وحاولوا تنمية التعليم الفني والزراعي ، وفتحت مزارع مدرسية وصناديق ريفية لتنمية الرأسمالية القروية . وتمت زراعة الأرز والذرة ،

وبديء بتربية الحيوانات بطريقة علمية لانتاج الحليب والجبن . وأضيفت معامل لتكرير السكر إلى الصناعات الفاخرة النامية ، وخاصة صناعة نسيج القطن والحرير ، كما بديء باستصلاح المناطق المغمورة بالماء والموبوءة بالملاريا على الشاطيء ، ونمت المدن الكبرى . وفي الجنوب نمت حياة البذخ والثراء في نابولي على حساب الأرياف ، وجاء هذا الثراء من الإيجارات الباهظة التي كانت تقتطع من الفلاحين ، هذا وتجدر الإشارة الي أن الدويلات البابوية ظلت متخلفة، دون تقدم ، وفي فوضى بسبب اضطراب الإدارة .

ولم يقتصر هذا التقدم على الميدان المادي والعملي والتطبيقي ، بل كانت تناقش الأفكار التي كانت في أساس هذا التقدم . لقد تمت مفاهيم الاقتصاد السياسي الواسعة ، وبدأ الكلام عن تشكيل خطوط جمركية ، وتخفيض التعريفات بين الدول .

كما بدأت الحركة العلمية بمناقشات عامة بين العلماء الإيطاليين من مختلف البلاد ، وافتتحت المؤتمرات العلمية ، وكان المحرك لها شارل بونابرت بن لوسيان ، أخي نابليون ، وإنجليزي مقيم في إيطاليا وهو السير جون بورنغ (Bowring). وجرت العادة أن تكون المؤتمرات سنوية وفي مدينة جديدة في كل مرة ، وعلمية تقنية بحتة . ولكن المشاكل التي كانت تعالج فيها كانت تتجاوز بسرعة وبسهولة قضايا البرنامج وتصبح عامة أكثر منها محلية ، إذ من المستحيل أن يحدد العلم أو الاقتصاد السياسي في إطار الدول الصغيرة .

وكان سياق البحث يقتضي النقاش بمشاكل تهم إيطاليا كلها ، وكان يلتقي في هذه المؤتمرات أناس وعلماء من جميع الدول الإيطالية وبالتالي كانت تنمو فيها روح عامة .

وكان التقدم الفني يقوي وضع البورجوازية الاجتماعي والسياسي وخاصة في إيطاليا الشمالية، أي في لومبارديا وبيدمونت وتسكانيا . لقد أدت

نتيجة هذا التقدم الفني ، وبداية هذا الاقتصاد القومي والاخفاق الذي لاقاه أعضاء جمعية الكاربوناري في الطريق الثوري إلى توسيع وتحويل في العقيدة السياسية ، وتفوقت الفكرة القومية على الفكرة الثورية .

وأصبحت الحركة السياسية تهم أناسا آخرين من غير الديمقراطيين ، لأن الحركة السياسية تعممت في المجتمع ، ولم تبق مقصورة على فئة صغيرة من العسكريين المستائين أو البورجوازيين الذين ليس لهم وضع في المجتمع ، كذلك لم يعد نفوذ الفكرة القومية مرتبطا بالبرنامج الليبرالي وحده . لقد ظهرت الأفكار الجديدة بعدة أشكال ، وأتت باديء ذي بدء من المهاجرين الإيطاليين : ففي ١٨٣٦ صدر في باريس كتيب ألفه نيقولا توماسيو تحت هذا العنوان : « آمال إيطاليا الجديدة » ، وهو نداء إلى الأقاليم والأكليروس للتعاون في التجديد القومي ، ونجد في هذا الكراس أول فكرة لبابا مصلح يتزعم تجديد البلاد .

وفي ١٨٣٥ و ١٨٣٦ نشر القانوني الفيلسوف مامياني كتاب فلسفة بعنوان « تجديد الفلسفة القديمة الإيطالية » ، وفي ١٨٤٣ نشر « تاريخ الأدب » خاصا بشعراء العصر الوسيط ، ولكن الذي يهمنا أنه نشر في عام ١٨٤١ كراسا فضل فيه ، قبل كل شيء استقلال إيطاليا : فهو يرى في المستقبل إيطاليا فاتحة لاستقلالها بحرب يقودها أمير قومي .

ولكنه يرى لهذا الاستقلال شروطا مبدئية : ذلك بأن تطرح النمسا في مشاكل دبلوماسية تمنعها من الدفاع عمليا عن المملكة اللومباردية ـ البندقية التابعة لها ، وأن يربى الشعب تربيته السياسية التي لم يحصل عليها بعد ، وان تشارك الطبقات العليا في حزب الاستقلال هذا ، ويضيف مامياني إلى فكرة الاستقلال برنامجا كاملا للإصلاحات الاجتماعية ليعيد إلى الشعب كرامته . إن كراستي توماسيو ومامياني لم يتلقيا الذيوع والانتشار الواسع ، وتنحصر أهميتهما في أنهما ينهضان ليلا على ذلك التغيير الذي طرأ على الفكر . ولكن

الرأي العام تهيأ بسبب هذه الحركات أو التيارات الفكرية ، التي كانت سباقة في ظهورها، لقبول البرنامج الذي أتي به جيوبرتي، والتحمس للأراء التي احتواها كتابه عن المكانة الرفيعة التي يتمتع بها الطليان خلقيا وحضاريا بين شعوب العالم.

جيوبرتي

كان جيوبرتي Abate Vincenzo Gioberti (١٨٠١ - ١٨٥٢) من رجال الدين البيدمونتيين من تورين، واشتغل كاهنا في خدمة كنيسة البلاط واشترك في حركة إيطاليا الفتاة، فأوقف وحكم عليه عام ١٨٣٣، ولجأ إلى باريس وبروكسل. كان جيوبرتي يشتغل أصلا بالفلسفة ، ويعمل لوضع نظام ميتافيزيقي (مختص بالتفكير فيما وراء المادة)، ومع ذلك فقد كان جيوبرتي صاحب فلسفة كاثوليكية واسعة .

ومن هذه الفلسفة نرى أن جيوبرتي يؤمن بفضيلة الأفكار ، وقوة المحبة للتقريب بين الناس ، وينكر العمل الثوري ، غير أن ما ينقصه هو الثبات ، لأن الملاحظ عليه تردده وتغير اهتمامه وأفكاره . فقد شارك في حركة إيطاليا الفتاة الثورية واستهوته الفلسفة ، وجذبته الفكرة القومية ، حتى أنه نشر في عام ١٨٤٣ كتابا مؤثرا في بروكسل بهذا العنوان « تفوق الإيطاليين المدني والأخلاقي » .

إن أساس مذهب جيوبرتي ومشاغله واهتمامه هو وطنيته الإيطالية وكبرياؤه، وفكره المحافظ، ووضعه كاهنا ، هذه هي العناصر التي توضح لنا اتجاه أفكاره . إن نقطة انطلاق مذهبه هي حب إيطاليا والارادة في رؤيتها عظيمة .

فهو يرى « أن الأمة لا تستطيع أن تحتل في العالم المكان الذي يلائمها إلا إذا أعتقدت بأنها أهل لاحتلاله » ونراه يبحث عن رسالة ايطاليا التي يجب أن تفخر بها لأن الرومانيين نشروا في العالم فكرة العدل والحق ، ولأن روما المسيحية علمت العالم السلام والمحبة . أن عظمة ماضي إيطاليا وتفوقها يجب أن

يوحيا بالتفاؤل والأمل . ولكي تجد إيطاليا تفوقها في العالم الحديث يجب أن يتحد الإيطاليون اتحادا سلميا لا اتحادا مبنيا على القوة ، ويجب استقلال إيطاليا ولكن على أي اساس يجب أن يتم الاتحاد ؟ على أساس تقاليدها ، وتقاليد ايطاليا كما يقول جيوبرتي ، هي اتحاد ايطاليا والبابوية اذ لا يمكن للايطالي أن يكون ايطاليا تماما اذا لم يكن كاثوليكيا .

وقال جيوبرتي اذاما اتحد الايطاليون وتعاونت الطبقات أمكن تحقيق ايطاليا في شكل اتحاد كونفدر الي تحت زعامة البابا ، لأن الكنيسة لها توجيه ايطاليا حسب التقاليد ، وهذا الاتحاد يحقق العبقرية الايطالية التي هي ملكية وارستقراطية واتحادية معا ، وعندئذ تستطيع إيطاليا أن تستعيد دور القائد للانسانية وتجدد العالم كما فعلت في القديم .

وتقترب نظريات جيوبرتي من نظريات ماتزيني بالتبشير الذي يقوم به للعمل والرخاء والأمل في رفع جيل الإيطاليين المتعب الي عظمتهم القديمة . ويقترب من ماتزيني ايضا بفكرة رسالة إيطاليا والاستقلال القومي الذي يجب كسبه ولكنه يختلف عن ماتزيني في عدة نقاط : أولاً ، باكليريكيته لأنه يعتمد في مذهبه على الكنيسة ، على حين أن ماتزيني مناوئ للاكليريكية ، ثانياً ، لأنه ينكر الثورة ، بينما يجعلها ما تزيني عنصرا اساسيا لعمله ، ثالثاً ، لأنه يرى اتحاد ايطاليا ، لا وحدة إيطالية ، وبالتالي ينفي الجمهورية التي يريد ماتزيني تنظيمها ، ويبقي على الأمراء والدول القائمة .

لقد كان تأثير جيوبرتي عظيما ، وكسب شعبية واسعة وقبلته الأوساط المختلفة من دينية وعلمانية ، باستثناء اليسوعيين . ولكن آراء جيوبرتي أثارت من جهة أخرى انتقادات متعددة ، ونخص بالذكر انتقادات أعداء النمسا ، وانتقادات أعداء الحكومة الزمنية للبابا .

على أن الناقد الأساسي الذي انتقد جيوبرتي كان سيزار بالبو (١٧٨٩ -

١٨٥٣) وهو كاتب إيطالي عمل ضابطا ثم انصرف للدراسات التاريخية ، ونشر عام ١٨٣٠ « تاريخ إيطاليا في ظل البرابرة » وفي ١٨٤٣ ألف كتابا تحت عنوان : « آمال إيطاليا » .

ولم يوافق جيوبرتي على تفوق إيطاليا في الماضي والحاضر ، واعترض عليه بأنه لم يقدم شرطا مبدئيا في تحويل إيطاليا وهو الاستقلال، وقال بدون استقلال قومي تكون الأمور الأخرى الصالحة عدما، ولا شيء ممكن قبل طرد النمسويين. غير أن بالبو أدرك أن الإيطاليين ليسوا على درجة من القوة تمكنهم في الوقت الحاضر من طرد النمسويين، وبأنه لا دعم يرجى من الخارج لا سيما وأن موقف الملك لويس ـ فيليب ملك فرنسا، قد دل على ذلك؛ ويرى أن ينتظر حدوث حادث سعيد في الخارج يساعد على طرد النمسويين، وقد يكون ذلك في تفتيت الإمبراطورية العثمانية القريب، وهو ما يشغل اهتمام النمسا التي تتطلع إلى الحصول على إرث في البلقان قد يضطرها إلى التنازل عن المنطقة اللومباردية ـ البندقية. ولقد وجّه بالبو الأفكار لصالح ملكية بيدمونت، وهذا التوجيه الفكري الجديد سرعان ما وجد تربة خصبة في إيطاليا الشمالية، حتى أنه لم تلبث أن تشكلت عقيدة جديدة سوف يكون لها أثرها البالغ في المستقبل حول الزعامة التي سوف تقوم بها الملكية البيدمونتية لتحرير إيطاليا، وبناء وحدتها القومية.

وفي ذلك الوقت ، كان ملك بيدمونت هو شارل ألبرت الذي اعتلى العرش في أبريل ١٨٣١ ، وكان يعتنق مبادئ الأحرار عندما كان أميراً ، غير أنه لم يلبث أن تنكر لها عند اعتلائه العرش ، وربط نفسه بسياسة القمع العنيفة التي اتبعتها النمسا لإخماد الحركات الثورية في إيطاليا ، فتعقب ، على وجه الخصوص ، جماعات «إيطاليا الفتاة » في عام ١٨٣٣ ، وتخلى منذ ذلك الوقت عن المبادئ الحرة التي كان يدين بها . ومع ذلك فقد كان يشعر بتأنيب الضمير، بسبب اعمال القسوة التي ارتكبها وسياسة القمع والتشريد التي اتبعها ،

وتحركت في نفسه الرغبة في نيل محبة الشعب، ولكن سياسته ارتكزت على دعامتين من شأنهما جلب محبة الشعب: الأولى إصلاحاته، والثانية موقفه المعادي للنمسا. وقد أظهرت هذه الاصلاحات بيد مونت بمظهر الدولة «الحديثة» لدرجة معينة، كما أضفت على سياسة الملك مظهر السياسة «الحرة». وأصاب شارل ألبرت في ميدان آخر قدرا أوفي من المحبة الشعبية وذلك، علاقاته مع النمسا، فلم تكن يوما صلاته طيبة مع هذه الدولة، ولم تلبث أن ساءت ثم زادت توترا، وأكسبته احتكاكاته المتكررة مع النمسا قدرا معينا من عطف الشعب ومحبته .

وقد تشكل في بيد مونت حزب حقيقي بيد مونتي ـ إيطالي ، وكانت الطبقة النبيلة على رأس الدولة في بيد مونت ، وقد اعتزت هذه الطبقة بماضيها وعدائها للنمسا ، ولعبت دورا هاما في الإدارة ، وكانت تحب الحكم الصالح وتحتقر النظريات . وكان بعض هؤلاء النبلاء مصطبغا بصبغة الحرية الليبرالية نظرا لاتصالهم بالأجانب وزياراتهم المتكررة لفرنسا وانجلترا . وقدمثّل الكونت كافور هذه الفئة خير تمثيل . وهكذا تميَّز تفكير هؤلاء النبلاء البيد مونتيين ، لدرجة معينة بالصبغة القومية الإيطالية ، بل إن بعضهم وإن كان عددهم ضئيلا ، قد ارتقى تفكيرهم إلى مستوى المناداة بالوحدة الإيطالية من طراز يقرب قليلا من الفكرة التي أتى بها جيوبرتي ، ولو إنهم اتجهوا بفكرتهم اتجاها آخر من حيث أنهم أرادوا بيدمونت وليس البابوية أن تقود الحركة القومية ، وأن تتزعم الاتحاد الإيطالي ، فكانوا علمانيين في اتجاهاتهم الفكرية والسياسية وليسوا كنسيين .

وكان ماسيمو دازيجليو أهم هؤلاء النبلاء الذين نادوا بزعامة بيد مونت.

دازيجليو

كان دازيجليو Massimo D'azeglio (١٧٩٨ ـ ١٨٦٦) من عائلة بيدمونتيه كبيرة ، أشتهر بقصصه ثم اشتغل بالسياسة ، وألف عددا من الكراريس والمقالات وتأثر بالأفكار التقدمية ، وهاجم السياسة الكنسية وكشف

عن الفوضى والفساد ونصح الأحرار ، وطلب إليهم أن يتخلوا عن الثورات المحلية التي تفسد مستقبل الأمة دون نتيجة ، وطلب إليهم أن يتجهوا صوب القوة الوحيدة الممكنة التي تستطيع أن تصنع إيطاليا ، أي نحو دولة بيد مونت . وعلى أثر ذلك تألف حزب باسم حزب « الألبرتيين » ، وتعلقت الشبيبة الجمهورية بهذا الحزب الجديد بعد أن خاب رجاؤها من الثورات المتوالية .

وفي بيدمونت ألف الحزب جماعة منظمة على رأسها دازيجليو ومامياني ، وكافور ، وألفوا في عام ١٨٤٧ جريدة جديدة هي جريدة البعث ، ودعوا شارل ألبرت علنا ليكون على رأس الحركة القومية .

وكان على يد هذه المدرسة البيدمونتية تشكُّل مستقبل إيطاليا ، بعد سنوات الثورة التي قامت في عام ١٨٤٨ . وهكذا كانت الحركة القومية عشية أحداث ثورة ١٨٤٨ مزيجا من الأهداف والتيارات المختلفة والمتضاربة ، ولكن الذي لا شك فيه أن الشعور القومي قد صار متيقظا ، وعمَّ كل إيطاليا، وتغلغل في كل الأوساط والطبقات .

كان ذلك هو الموقف في إيطاليا ، عندما اختير الكاردينال ماستاي فريتي Mastai - Ferretti في يونيو ١٨٤٦ بابا ، فاتخذ لنفسه لقب بيوس التاسع ؛ ورغم أنه لم يكن معروفا وقت اختياره إلا في دائرة محدودة ، فقد أصبح طوال العامين التاليين أبرز زعماء أوروبا ، ومحط آمال أحرارها ولقي من ضروب التقريظ والثناء ما لم يلقه إلا القليلون من الساسة في العصور الحديثة . ففي ١٦ يوليو ١٨٤٦ ، صدر عن بيوس إعلان العفو العام ، وشمل هذا العفو كل المذنبين سياسيا والمشبوهين ، ولقد جعله ذلك الإجراء من الناحية السياسية باعث النهضة السياسية في إيطاليا .

وكان لإعلان العفو العام أعمق الأثر ، وليس في روما وحدها ، أو في سائر الاملاك البابوية وحسب ، أو حتى في إيطاليا بأجمعها ، بل قد تعدى أثره

حدود إيطاليا حتى تشعر به أوروبا ، بل العالم بأسره . وكان من الطبيعي أن يعتبر كل إجراء مستحدث يصدر لتأييد المبادئ الحرة موجها ضد النمسا . وكان أدعى لاستثارة حفيظة النمسا صدور العفو العام على يد بيوس التاسع ، لأن هذا الاجراء لم يكن اجراء صغيرا أو ضئيل القيمة .

بل أنه كان في جوهره إجراءاً إعادة الكرامة للوطنية الإيطالية . وكان صدوره على يد البابا ، رئيس الكنيسة ، وزعيم العالم الكاثوليكي الروحي ، بمثابة الاعتراف بأن الأعمال التي كانت تعد إجرامية ماهي إلا فضائل يجب تكريم أصحابها ، وذلك في وقت اشتد فيه النضال ، في طول أوروبا وعرضها ، بين الرجعيين والأحرار .

وقد أعقب بيوس التاسع العفو بتخفيف الرقابة على الصحف ، وتعديل طبيعة الحكومة التي كانت فيما مضى استبدادية كنسية خالصة ، فأنشأ في أبريل ١٨٤٧ مجلسا للدولة يختار هو أعضاءه من بين الأسماء التي يعرضها عليه حكام الأقاليم . وعين في يونيو مجلسا للوزراء ليناقش ، وإن لم يكن ليراقب ، تصرفات الحكومة البابوية ؛ وأطلق سراح اليهود من الجيتو في روما .

وأشعلت هذه الأحداث التي وقعت في روما نيران الحماسة في إيطاليا كلها ، وانزعج مترنيخ انزعاجا بالغا ، لأنه كان قد تنبأ بكل شيء على حد قوله إلا ظهور بابا متحرر . وأطلت « النزعات التحررية » برأسها في شتي أنحاء إيطاليا ، في صقلية ونابولي ، وفي تسكانيا ، وبارما ، وفي ميلان ، وفي البندقية، وحتى في ساڤوى . وأصبح الشعار الذي يميز أنصار التحرر في كل مكان هو التهليل للبابا ، حتى لقد فرضت العقوبات الصارمة في بعض الولايات على كل من تسول له نفسه أن يهتف باسم البابا بيوس التاسع .

إلا أن كل هذه الحماسة وذلك الأمل في النصر المبكر للنزعات القومية التحررية كان مبنيا على الوهم ، فإن التغيرات التي أدخلت في روما كانت في حقيقتها أبعد ما تكون عن روح الثورة ، فالبابا كان في صميمه محافظا ،

والمهمة التي تصدى لها مهمة عسيرة ، تستعصي حتى على من كان ألمع منه ذهنا وأقوى إرادة . ومن الواضح أن القومية الإيطالية لم تكن لترضى آخر الأمر ، بأي شيء يقل عن تنازل البابوية الكامل عن سلطتها الزمنية ، الأمر الذي لم يخطر لبيوس على بال . لم يكن بيوس مستعدا لأن يذهب مع الثوار إلى الحد الذي يريدونه ، ولكن اندفاع الجماهير وراءه جعل من الصعب عليه الانسحاب أو التراجع دفعة واحدة، فالخوف من عواقب التراجع هو الذي دفعه إلى المضي قدما نحو الأمام على طريق الثوار . ففي عام ١٨٤٨ أعلن إصدار الدستور الجديد ، على أن تكون الهيئة التشريعية في يد مجلسين ، ولكنه أبقى سلطات مجلس الكرادلة المقدس كجزء من النظام السياسي الجديد ، ولم يكن للهيئة التشريعية الحق في إصدار قوانين تتعارض مع قوانين الكنيسة . فهذا القيد قلل الى حد كبير من سلطة البرلمان في التشريع ، وجعل سلطة الكنيسة فوق متناول البرلمان . ولكن حدثت في ذلك الوقت حادثة وضعت البابا في مكانه الصحيح من القضية الإيطالية ، وذلك لقيام الحرب بين ايطاليا الشمالية والنمسا ، ومعارضة البابا لاشتراك روما في تلك الحرب .

ولما كانت الحرب تمثل صراع القوى التحررية في إيطاليا ضد قوى الاستبداد ممثلة في النمسا كقوة أجنبية ، فقد فسر موقف البابا على أنه قد تخلى عن ركب الأحرار . وسرعان ما بدأت ردود الفعل قوية في روما ، فاغتيل وزير البابا الأول روسي Rossi ، وأخذت تسيطر على مجريات الأمور في روما العناصر المتطرفة الميالة إلى الشدة والعنف .

وأمام هذا التيار الجارف الذي لاقبل للبابا به ، فرّ من روما ملتجئا إلى جايتا Gaeta في أراضي نابولي مخافة أن يضطر إلى الأقدام على مزيد من التنازلات .

ثورة ١٨٤٨ :

كانت إيطاليا مهيأة تماما لانتشار الحركة الثورية ، ذلك أن جمعيات

ايطاليا الفتاة السرية كانت قد اكتسبت إلى صفوفها أعضاء كثيرين في شتى أنحاء البلاد ، وكان أبناء الطبقات الوسطى عموما مجمعين تقريبا على تأييد مبدأ الوحدة القومية الإيطالية ، فما أن سنحت الفرصة حتى اتخذت الحركة مظهرا شاملا وتلقائيا . وحاول حكام إيطاليا الأخرين محاكاة البابا بيوس التاسع في خطوته التحررية لأسباب متعددة ، منها محاولتهم منافسة البابا في ذيوع الصيت وتحويل أنظار القوى التحررية في إيطاليا إليهم ، أو خوفا من غضبة الجماهير ومطالبتها بتطبيق نظم أكثر تحررا مما هم خاضعين له ، أو كسبا للقوت ومداراة الجماهير حيثما يتم ضرب الحركة التحررية في وقت ملائم. وعلى أي حال سار فرديناند ملك نابولي وصقلية ، في نفس الاتجاه الذي سلكه البابا ، بل لقد سبق البابا في منح مملكته دستورا ، مما دفع البابا إلى محاكاته . وخلاصة الحركة التي قامت في نابولي أن انتشار المبادئ الثورية في الجنوب دعا سكان مدينة بالرمو بجزيرة صقلية أن يوحدوا صفوفهم ، وأن يطالبوا الحكومة في بيان أصدروه في يناير ١٨٤٨ بتطبيق نظم جديدة تتمشى وروح العصر الحديث .

وقد عزّزوا تلك المطالب بالثورة والاستيلاء على المدينة ، ودحر قوات الملك الذي وجد أنه لا قبل له على مواجهة الثورة ، فوافق على الاستجابة لمطالب الجماهير وعلى منحهم دستورا، بعد أن أصدر عفوا عن المعتقلين السياسيين . كذلك انتقلت دعوة القومية الى دوقية تسكانيا ، وطالب الأهالي الدوق الأعظم ليوبولد الثاني بحكم البلاد حكما تحرريا ، فتظاهر بالموافقة ، وقام ببعض تنازلات زائفة لم ترض أهالي البلاد، فاضطر إلى منحهم دستورا شبيها بدستور نابولي . ولم يكن الذي حدث في تسكانيا له أهمية كبيرة ، إذ أنها لم تكن لتستطيع أن تنتهج سياسة مستقلة إلا في أضيق الحدود .

فان مستقبل إيطاليا بات مرهونا أساسا بنقطة واحدة ، هل يمكن أن تتزعزع سلطة النمسا في شمال شبه الجزيرة ؟ ومن هنا نجد أن مصير إيطاليا قد

تقرر في بيد مونت (وهي القاعدة الحقيقية لمملكة سردينيا) ، وفي لومبارديا حيث كانت النمسا تمارس سلطانا لم يكف الأهالي قط عن اعتباره أجنبيا وجائرا .

كانت سردينيا بين الدول الإيطالية أقلها إيطالية ، فمليكها شارل ألبرت كان يؤثر التحدث بالفرنسية على الايطالية ، وكانت الألفة العنصرية ما بين أهليها وسكان جنوب الجزيرة ضعيفة .

ورغم أن هذه المملكة كانت نصف ايطالية فإن سكانها كانوا أكثر تشربا للروح العسكرية من أقرانهم في سائر جهات إيطاليا ، وأسرتها المالكة كانت على حظ وافر من الهمة والطموح . وقد أدت بعض المقومات التالية إلى الاعتراف ببيت ساڤوي ممثلا لأماني إيطاليا القومية :

(١) كان شارل ألبرت يتمتع بسمعة طيبة لما عرف من مناوأته الصريحة للنمسا ورغبته الأكيدة في قيام وحدة إيطالية تحت زعامته . ولكنه لم يكن يميل إلى الثوريين ، ويخشى من اتجاهاتهم على سلامة مملكته . وكان يؤثر أن يحكم إيطاليا كملك مستبد وأن يقوم بالوحدة دون معاونة القوميين التحرريين .

(٢) كان في مملكة بيد مونت صحافة قومية لها خطرها وتتمتع بشئ من الحرية، وتؤمن بقضية الوحدة ، وتضعها في المقام الأول .

(٣) وجود الكونت كاڤور Count Cavour وكان يرأس تحرير صحيفة البعث Risorgimento ، وممن يؤمنون بالوحدة ويكرسون لها جهودهم ، ودوره في قيام الوحدة الإيطالية يفوق دور ما تزيني وغاريبالدي والبابا بيوس التاسع .

وأمام هذه الموجة العارمة من الثورات التي اجتاحت إيطاليا في مطلع عام ١٨٤٨ متأثرة بثورة فرنسا ، كان لابد أن يتزعزع النظام الاستبدادي النمسوي الذي يسيطر على شمال إيطاليا ، وعلى دوقيتي بارما ومودينا والبندقية ، لاسيما

بعد قيام الثورة في النمسا ، وفرار مترنيخ (مارس ١٨٤٨) حامي الاستبداد وعدو الحركات التحررية الأول . فقامت الثورة في ميلان وأطاحت بحكم النمسا ، وكذلك فعلت بحكومات البندقية وبارما ومودينا . وهكذا انقسمت إيطاليا إلى قوتين متصارعتين : قوة النمسا المعادية لحركة التحرر والوحدة ، وقوة الثوار في مختلف أجزاء ايطاليا تؤيدهم وتؤازرهم قوة مملكة سردينيا .

وكان الاحتكام الى السلاح هو الوسيلة الوحيدة لحماية الحرية من أعدائها ، كما أن النمسا لم يكن من السهل عليها أن تقبل الهزيمة صاغرة ، وأن تستسلم لأنصار الحرية وهي التي لم تدخر وسعا منذ هزيمة نابليون على إقرار الأوضاع الاستبدادية في أوروبا بمختلف السبل .

وإذا عقدت مقارنة بين المعسكرين المتصارعين قبل خوض المعركة يمكن ملاحظة الآتي :

(١) أن معسكر النمسا كان يفوق معسكر الوطنيين الإيطاليين بعدة أشياء منها حسن تنظيم الجيش النمسوي واستعداده إذا ما قورن بجيش الولايات الإيطالية ؛ وكان لا يزال على رأس الجيش النمسوي القائد الكبير رادتسكي Radetzky وهو من أكبر قواد ذلك العصر ، ولم يقابله أحد في المعسكر الإيطالي .

(٢) لم يكن تضامن الولايات الإيطالية قويا ، فالحزازات القديمة التي كانت بينها أخذت تنعكس على تصرفاتها خلال المعركة ، وكان لهذا أسوأ الأثر على المعسكر الإيطالي .

(٣) الاختلاف الواضح بين الولايات الإيطالية حول شكل الحكم في إيطاليا بعد اتمام الوحدة ، فكل من الملكيين والجمهوريين كان يريد أن تكون له الغلبة في النهاية ، وكان الفوضويون يقفون لمحاولة الطرفين بالمرصاد ، وفي ذلك الوقت ظهر ماتزيني على مسرح الأحداث في ميلان ، وحاول أن يعبيء أنصار

الجمهورية للاستفادة من الموقف والإطاحة بأتباع الملكية .

(٤) لم يكن كل حكام الولايات الإيطالية تقريبا مخلصين فيما اتخذوه من خطوات دستورية تحت ضغط الأهالي ، ولذا ما أن مني المعسكر الإيطالي بالهزيمة إلا وتنكر كل حاكم للدستور وانقلب عليه وانضم للمعسكر الرجعي ، وكان معولا لهدم مكاسب الشعب .

(٥) استنكار البابا للحرب قد شجع الحكام الإيطاليون على عدم الاستمرار فيها ، وكان هذا الموقف من قبل البابا بيوس التاسع فيه نهايته كشخصية مؤثرة في مجريات الأحداث في إيطاليا ، خصوصا وان فراره إلى جاييتا قد أخرج الأمر من يده ووضعه في أيدي الجمهوريين. ومن هذا يتضح أن النمسا سيكون لها الغلبة في النهاية رغم ما أصابها من هزائم في أول الأمر ، اذا اكتمل استعداد رادتسكي لشن هجوم مضاد ، والتحم بالإيطاليين في ٢٥ يوليو ١٨٤٨ في كستوزا Custozza ، فأنزل بهم هزيمة فادحة مما اضطر شارل ألبرت إلى الانسحاب الى ميلان .

وقد حنق الميلانيون لانهيار آمالهم ، وزادت الهزيمة من شدة احتكاكهم البيدمونتيين ، بل إنهم اتهموا شارل البرت بخيانة القضية الوطنية . ودخل النمسويون ميلان من جديد ، وسمحوا لشارل ألبرت والجيش السرديني بالانسحاب إلى ما وراء الحدود ، فأعلن ماتزيني أن الحرب الملكية قد انتهت ، وأن الأوان قد آن لحرب الشعب أن تبدأ ، ورفع علما نقش عليه شعاره المفضل «الله والشعب» .

وانسحب غاريبالدي الى الجبال حيث راح يحلم بمواصلة القتال عن طريق حرب العصابات ، ولكن أصبح جليا لمعظم الناس أن فرص نجاح مقاومة العدو قد ولت . ومن ناحية أخرى كانت الهزيمة بمثابة إشارة البدء للحكام المستبدين في الولايات الإيطالية ، فيما عدا مملكة سردينيا ، لتقويض النظم

الدستورية التي منحوها لشعوبهم . وسادت إيطاليا موجة من الحكم الرجعي الاستبدادي بعد موجة من البطش والتنكيل والاعتقال . وأعلنت الهدنة بين الطرفين المتحاربين توطئة لوضع التسوية النهائية ، وعندما رفضت سردينيا قبول شروط الصلح النمسوية ، استأنفت القتال من جديد ، وحدثت بين الجانبين معركة نوفارا Novara في ٢٣ مارس ١٨٤٩، انهزم فيها شارل ألبرت ، واضطر في النهاية إلى التنازل عن العرش لإبنه فيكتور عما نويل الذي ستتم على يديه الوحدة الايطالية .

وهكذا بدأت تحل الكارثة بكل مكان لإنهاء هذا العهد الثوري في تاريخ الحركة القومية الاستقلالية في إيطاليا . فطلب البابا والكرادلة تدخل الدول الكاثوليكية (٦ فبراير ١٨٤٩) ، في حين قصد ماتزيني والثوريون إلى روما وكذلك غاريبالدي ، وأسس هؤلاء جمهورية برياسة ماتزيني الفعلية . ولكن فرنسا التي خشيت من استرجاع النمسا لمكانتها السابقة وسيطرتها الكاملة في ايطاليا بعد انتصارها في موقعة نوفارا ، لم تلبث أن قررت التدخل لنجدة إيطاليا كما كان يعنيها كسب عطف الكاثوليك في فرنسا ، والمحافظة على بيدمونت المهددة بالخطر من جانب النمسا ، إذا تدخلت هذه لارجاع البابا إلى عرشه ، واسترداد نفوذها في كل أنحاء إيطاليا .

فدخلت القوات الفرنسية بقيادة أودينو Oudino ، ابن أحد مارشالات نابليون القدامى ، إلى روما وسقطت الجمهورية بعد دفاع، مجيد على أيدي ماتزيني وغاريبالدي (٣٠ يونيو ١٨٤٩) ، حيث هربا إلى الجبال . وفي اليوم الذي سقطت فيه روما ، كان النمسويون قد بدأوا غزوهم لتسكانيا ، وفي ٢٥ مايو دخلوا فلورنسة ، وفي ٢٤ أغسطس سلمت البندقية وانتهت الحرب والثورة في كل إيطاليا . وأعيد البابا إلى عاصمته بالولايات البابوية ، واستعاد الملك فرديناند سلطانه الكامل في نابولي وصقلية ، واسترجع الأمراء عروشهم في

الدوقيات الإيطالية الشمالية ، وانتصرت في كل مكان قوي الرجعية .

إنجاز الوحدة الايطالية :

لم يؤد فشل الثورة في إيطاليا في عام ١٨٤٨ إلى إخماد الإحساس القومي، بل لعله قد عززه وأحياه . حقيقة كانت هناك فروق ضخمة بين سكان شبه الجزيرة من حيث العنصر والطباع وغيرها ، إلا أن القومية هي مسألة شعور أكثر منها مسألة حقيقة موضوعية . ولكن في منتصف القرن التاسع عشر ، بدت أحلام قيام الوحدة الإيطالية أبعد ما تكون عن التحقيق ، فقد عادت النمسا لتحكم من جديد بعناد وحماقة وقسوة ، ولم يقتصر حكمها على أملاكها الخاصة في سهل لمبارديا ، فدوقيات الوسط باتت خاضعة هي الأخرى لنفوذها ، وبدأ البابا يتطلع الآن إليها بحثا عن العطف الصادق بدلا من فرنسا . ووجد ملوك وحكام تلك الولايات في النمسا السند الطبيعي لحكمهم الاستبدادي . ولم يكن هناك في حقيقة الأمر في كل إيطاليا مكان يرفرف عليه علم الحرية المثلث الألوان ، ويلجأ اليه الأحرار الفارين من بطش الطغاة المستبدين سوى مملكة سردينيا، التي ولدت منها إيطاليا الحرة المتحدة .

فعندما تولي ڤكتور عما نويل عرشها بعد شارل ألبرت ، بذلت المحاولات الضخمة لإغرائه بسحب الدستور وحكم الولاية حكما مستبدا ، فأجاب عليها بقوله « لسوف أرفع العلم المثلث الألوان عاليا وبيد ثابتة » ، وإلى هذا التصميم يرجع الفضل في فوزه بعرش إيطاليا المتحدة . وسيظل اسم ڤيكتور عما نويل مقترنا أوثق الاقتران باسم كافور الذي دخل الحكومة في أكتوبر ١٨٥٠ وزيرا للزراعة والتجارة ، ثم أصبح في ٤ نوفمبر ١٨٥٢ رئيسا للوزراء ، وتوصل إلى تشكيل أكثرية حكومية بعقد ائتلاف بين حزبة الخاص ، حزب الوسط اليميني ، وحزب اليسار المعتدل ؛ وهذا التحالف بين الوسط اليميني واليسار المعتدل كان أهم عمل في حياته السياسية . وكانت غاية كافور « أن يربي البلاد على الحرية»، وأن يرى أن مملكة سردينيا قادرة على إحياء نظمها الليبرالية . وقد قام كافور

بجهد كبير في تنظيم الجيش ، والتنظيم الاقتصادي والأشغال العامة وغيرها . كما وقف كافور مناوئا للكنيسة ، وكان رد الفعل الرجعي في الدول الإيطالية ، وفي روما وفي غيرها ، مطبوعا باتجاه «إكليريكي». فأراد كافور أن يعدله ، وهذه هي سياسة كافور في القضية الدينية التي اعتمدت على ثلاثة مباديء :

أولاً : كان كافور يريد أن تكون الدولة كاملة السيادة ، ولذلك ينبغي ألا تدع للكنيسة ممارسة وظائف التعليم ، ووظائف الأحوال المدنية وغيرها .

ولذا استصدر قانون الزواج المدني ، والقانون الذي ألغي فيه امتيازات الإكليروس في القضاء .

ثانياً : أنه يجب على الدولة مراقبة الكنيسة مادامت الكنيسة لا تتفق مع النظم الليبرالية ، ولذا صدر قانون شرطة العبادات ، وقانون ثان عام ١٨٥٤ يعاقب كل كاهن يهاجم نظم مملكة سردينيا أثناء ممارسة وظائفه .

ثالثاً : أراد كافور أن يمنع نمو أموال الوقف ، لأن امتلاك هذه الأموال يخول الإكليروس، في رأيه، كثيرا من النفوذ ، ولهذا السبب استصدر قانون أبريل ١٨٥٥ حيث ألغى بموجبه جميع الجمعيات الرهبانية عدا الجمعيات التعليمية ، أو ليستخدمها في زيادة مرتبات الإكليروس الأدنى. وفي الوقت الذي كان كافور يطبق هذه السياسة المناوئة للإكليروس ، وضع نفسه حاميا للأحرار في كل أجزاء إيطاليا ، ففي عام ١٨٥١ استقبل في تورينو أحراراً كانوا مضطرين إلى الهجرة إلى دول إيطالية أخري ، مثل غاريزي ، زعيم الحركة الجمهورية في تسكانيا ، ومامياني وهووزير سابق للبابا بيوس التاسع، وقد أعطاهم كافور مرتبات من مملكة سردينيا تساعدهم على العيش عندما صادرت أموالهم النمسا وحكومات الدول الإيطالية الأخرى . كما أن كافور لم يتردد في عام ١٨٥٦ في أن يغتنم الفرصة ويكشف أمام العالم النظم السياسية الإيطالية ،

واتخذ هذا الموقف بمناسبة انعقاد مؤتمر باريس عام ١٨٥٦ بعد حرب القرم .

وكانت مملكة سردينيا حليفة فرنسا وانجلترا في هذه الحرب ضد روسيا . وقد عقد كافور هذا الحلف ليدل على أن لمملكة سردينيا جيشا يساعدها على تبوء مقعدها في مؤتمر السلام . وفي مؤتمر باريس ١٨٥٦ قدم لممثلي الدول الكبرى مذكرة يروي فيها الحالة البائسة التي وجدت فيها الدول البابوية ومملكة الصقليتين . وقبل رئيس وفد فرنسا والوسكي (Walowski)، ورئيس الوفد الإنجليزي كلارندون أن يدعى كافور ، ولكن ممثل النمسا بول (Buol) عارض صراحة ، وصرح بأن ليس للمؤتمر الحق في مناقشة هذه القضايا الإيطالية لأنه انعقد فقط لتسوية السلام بين فرنسا وانجلترا وروسيا . ولذا اقتصر المؤتمر على التصويت على صيغة غامضة جدا يوصي بها حكومات الدول الإيطالية باتخاذ «اجراءات رحيمة» .

وهكذا وضع كافور نفسه حاميا للايطاليين ، ورفع صوته باسم إيطاليا ، وأصبحت مملكة سردينيا يوما فيوما مركزا تتجه إليه تطلعات كل من كانوا يرجون تجديدا في إيطاليا . واستخدم كافور هذا الوضع الخاص لمملكة سردينيا ليجعل من هذه الدولة نقطة تجمع لكل من كانوا يتطلعون لاحياء الحركة القومية.

وبعد عام ١٨٥٦ تطورت أفكاره بسرعة : فقد اتجه نحو فكرة الوحدة الإيطالية ، على أن تكون مملكة سردينيا بزعامة بيت آل ساڤوي ، على رأس إيطاليا المستقبل ، والدليل على هذا التطور هو إنشاء «الجمعية القومية» . وكانت مبادئ الجمعية القومية الإيطالية تتلخص فيما يلي :

(١) أن توضع جانبا ، في هذه الآونة ، كل مناقشة في السياسة الداخلية وبالتالي أيضا كل مناقشة في الأشكال السياسية القادمة .

(٢) القيام بدعاية لصالح فكرة الاستقلال والوحدة وتنمية هذه الدعاية

في الأوساط الشعبية التي لم تكن حتى الآن أوساطا نشيطة في الحركة القومية.

(٣) الاعتماد على بيت ساڤوي الوفي للقضية الإيطالية ، وكان موجهو «الجمعية القومية» يرون بأن مؤازرة مملكة سردينيا ضرورية لها . ونشر برنامج «الجمعية القومية» حسب هذه الأسس في أول سبتمبر ١٨٥٧ ، ونظمت الجمعية مباشرة تجمعات في كل أجزاء إيطاليا ، وكان ذلك سهلا في مملكة سردينيا لأن القانون ينص على إمكان تشكيل جمعيات سياسية .

ولكن « الجمعية القومية » لم تستطع أن تتشكل علنا في البلاد الأخرى ، فقد اضطرت أن تنظم سرا ، وكان للجمعية فروع سرية في لومبارديا ـ البندقية ، وفي تسكانيا ، وفي دوقيتي بارما ومودينا ، حيث كانت البورجوازية نشيطة جدا في هذا الاتجاه ، وفي القسم الشمالي من الدولة البابوية .

وكان عمل هذه الجمعية نافذا لأنها ضمت جموعا كانت حتى ذلك الحين متفرقة ومبعثرة ، وما كانت هذه الجمعية القومية لتعمل شيئا دون الرجوع سرا إلى كافور ، ولكن كافور لم يشأ أن يشارك ويزج فيها اسمه علنا ، لأنه لم يكن مطمئنا من نضج الإيطاليين للوحدة . هذه هي حال الحركة القومية الإيطالية في عام ١٨٥٨ ، وتعتبر الفترة من ١٨٥٩، إلى ١٨٦٠ مرحلة حاسمة في تاريخ تلك الحركة ، إذ تشكلت خلالها مملكة إيطاليا تحت زعامة بيت ساڤوي . ولكن كيف تم ذلك ؟ قرر كاڤور العمل في عام ١٨٥٨ ولكن أحاطت به بعض الظروف ؛ كان كاڤور متأكدا بأنه سيصطدم بمقاومة النمسا ، فقد أرادت النمسا بالطبع أن تحتفظ بالمنطقة اللومباردية ـ البندقية ، وأن تحافظ على النفوذ الذي كان لها على جزء من الدول الايطالية . وللقضاء على مقاومة النمسا ، رأى كافور أن من الضروري لمملكة سردينيا الحصول على مساعدة دولة أجنبية ، آخذاً في الاعتبار تجربة عام ١٨٤٨ وكان يعرف جيداً أنه من النادر في السياسة الدولية أن يعطي شيء في سبيل لا

شيء ، فالدولة التي تدعم دولة أخرى تطلب دوما تعويضا ، وقد قرر كافور الذهاب إلى هذا الحد . ولكن ممن يطلب هذا العون ؟ لا يوجد إلا دولتان يمكن التوجه إليهما : فرنسا وإنجلترا ولكن عون فرنسا يمكن أن يكون حاسما، لأن انجلترا تملك أسطولا بحريا ولا تملك جيشا، ولقهر النمسا لابد من وجود جيش.

وفي فرنسا كان نابليون الثالث يعطف على القضية الإيطالية ، فقد شارك في شبابه في الثورة التي قامت في عام ١٨٣١ في الدولة البابوية . ومن الناحية السياسية ، كان يرغب في تعديل معاهدات ١٨١٥ وتوطيد النفوذ الفرنسي في ايطاليا ، ويأمل أن تكون تابعة لفرنسا . ولكن نابليون الثالث كان مقيدا من ناحية أخري بالقضية الرومانية ، ففي عام ١٨٤٩ قوضت الحملة الفرنسية التي قادها الجنرال أودينو الجمهورية الرومانية ووطدت سلطة البابا ، ومنذ هذا التاريخ بقيت في روما حامية فرنسية لحمايته . ومن الواضح عند تحقيق الوحدة الإيطالية أن توضع قضية روما على بساط البحث ، وستكون روما بالضرورة تابعة لهذه الدولة الجديدة ، وعاصمة لها . وقد اضطر نابليون الثالث إلى التفكير في أن هذه القضية الرومانية من طبيعتها أن تجلب إليه صعوبات ضخمة في السياسة الداخلية الفرنسية ، لأن الغاء السلطة الزمنية للبابا يمكن أن يثير احتجاجات الكاثوليك الفرنسيين ، وهذا ما يوضح لنا موقف الإمبراطور . وفي الواقع كان نابليون الثالث، مع رغبته في حذف النفوذ النمسوي من إيطاليا وإبداله بالنفوذ الفرنسي، لا يريد تحقيق الوحدة الإيطالية لصالح بيت ساڤوي ، بل كان يتصور فقط تشكيل اتحاد كونفدرالي بين الدول الإيطالية ، والدليل على ذلك البرنامج الذي وضع في بلومبيير في يوليو ١٨٥٨ بين كافور ونابليون الثالث . وفي بلدة بلومبيير Plombieres التقى كافور مع نابليون بدعوة من الأخير، وكانت الحرب هي هدف الاثنين ، فقد وعدت فرنسا بتأييد سردينيا في حربها ضد النمسا على شرط أن يتولى كافور ايجاد الذريعة التي تبرر مسلك فرنسا في نظر

أوروبا ، وفي هذه الحرب يتم طرد النمسويين من إيطاليا ، فيؤلف الشمال مملكة إيطاليا برئاسة ڤيكتور عما نويل ، ثم ترتبط البلاد كلها بعد ذلك برباط اتحادي يرأسه البابا . أما الثمن الذي طلبه نابليون الثالث مقابل ذلك فهو التنازل لفرنسا عن ساڤوي ونيس (ساڤوي مهد البيت المالك والدولة السردينية ، ونيس مسقط رأس غاريبالدي) ، وموافقة ڤيكتور عما نويل على تزويج ابنته البالغة من العمر ستة عشر عاما إلى ابن عمة الإمبراطور نابليون . وفي الواقع كان نابليون الثالث يهدف من وراء تلك الصفقة إلى تحقيق أهداف أربعة هي :

(١) القضاء على نفوذ عدوته النمسا في إيطاليا .

(٢) كسب أراضي جديدة في إيطاليا بضم نيس وسافوي .

(٣) إرضاء الكاثوليك في فرنسا بتعيين البابا رئيسا للاتحاد الجديد .

(٤) أن الدولة الإيطالية الجديدة ستكون على علاقة طيبة مع فرنسا اعترافا بفضلها في قيام الوحدة .

وفي نهاية عام ١٨٥٨ وقع الطرفان الفرنسي والسرديني معاهدة سرية تنص على تعهد فرنسا بإمداد سردينيا بمئتي ألف رجل في حالة دخولها الحرب ضد النمسا. وبعد أن اطمأن كافور إلى حليفه ، أخذ في تلمس الأسباب والمبررات لشن حرب على النمسا . ولكن بعد أن أعيته الحيل قدمت النمسا له تلك الفرصة بنفسها عندما وجهت إنذارا إلى مدينة تورين بنزع سلاحها ، وعززت هذا المطلب بإرسال قواتها إلى بيد مونت في ١٩ أبريل ١٨٥٩ .

وتكتلت معظم قوات حكام الولايات الإيطالية خلف بيد مونت فيما عدا البابا بيوس التاسع الذي رفض الانضمام إلى المعسكر الإيطالي ، وكذلك ملك نابولي . وكانت أبرز شخصيات هذا المعسكر الحربية غاريبالدي الذي كان يقود جماعة « صيادي الألب »، وهم من المغامرين الإيطاليين شديدي البأس

والقوة . وفي ساحة القتال الشهيرة بشمال ايطاليا التقت قوات بيد مونت تؤازرها قوات فرنسا بالجيش النمسوي في معركة ماجنتا Magenta في ٤ يونيو ١٨٥٩، انتصرت فيها القوات الفرنسية ـ الايطالية، وتقهقرت أمامها قوات النمسا حيث التقى الطرفان مرة ثانية في سولفرينو Selferino في ٢٤ يونيو ١٨٥٩، انتصر فيها الجانب الفرنسي الإيطالي بفضل قوة فرنسا . وفي الوقت الذي وصلت فيه القوات الفرنسية ـ الإيطالية المتحالفة إلى ذروة انتصارها ، ولاح للإيطاليين أن الوحدة أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الظهور، انقلب موقف الأمبراطور نابليون الثالث فجأة من التحمس الشديد الى الرغبة في انهاء الحرب والثمرة على وشك النضوج .

ومن الواضح أن الأسباب التي دفعت الإمبراطور الفرنسي إلى اتخاذ هذا الموقف المفاجئ تتلخص فيما يلي : أولاً : حقق نابليون الثالث بعد انتصاره على النمسا ما كان يصبو اليه من القضاء على نفوذ النمسا في إيطاليا ، وفي نفس الوقت قام بالتزاماته كاملة إزاء بيدمونت ، ووجد إن الاستمرار في الحرب ليس من مصلحة فرنسا في شيء، فمواصلة عدائه للنمسا سيجر عليه سخط بروسيا التي كانت تقف قواتها على أهبة الاستعداد لنصرة الألمان النمسويين ، خصوصا وأنها دخلت في مفاوضات سياسية مع انجلترا وروسيا بشأن التدخل في النزاع القائم بين النمسا وفرنسا . ثانيا : شعور نابليون الثالث بعد انتصار الإيطاليين أن قيام وحدة إيطالية على حدود فرنسا الشرقية ليس من مصلحتها في شيء ، فمهما كان عداؤه للسياسة النمسوية في إيطاليا ، فهذا العداء أهون عليه من قيام دولة موحدة فتية إلى جوار فرنسا . ثالثا : ان انتهاء الحرب على هذه الصورة ـ رغم انتصار فرنسا ـ فيه خدمة كبيرة للنمسا التي كانت حريصة على إنهاء الحرب بأي ثمن كي تستطيع تضـيد جراحها . فاتمام صلح بين الدولتين يمنح النمسا امتيازات قليلة في إيطاليا فيه ترضية كبيرة للنمسا . وكان نابليون حريصا على

رضائها ليتخذ منها حليفا في المستقبل إذا ما ساءت العلاقات بينه وبين بروسيا ، مستغلا التنافس الموجود بين الدولتين الألمانيتين النمسا وبروسيا ، لذلك كله رأى نابليون الثالث الدخول في مفاوضات مع النمسا دون علم بيد مونت أو موافقتها، فأرسل مبعوثة الجنرال فليري Fleury إلى عاهل النمسا فرنسيس جوزيف يعرض عليه الهدنة توطئة لعقد صلح بين الطرفين . رحب إمبراطور النمسا بهذا العرض لأن الخسائر التي تكبدها جيشه كانت فادحة ، ولكن هذه لم تكن السبب الوحيد ، فالمجر كانت تنذر بالثورة والحاجة تدعو إلى توفير القوات اللازمة لقمعها . ثم إن احتمال تدخل بروسيا لم يكن ملائما بالمرة للدبلوماسية النمسوية لما سيصحبه حتما من تنازلات لبروسيا في المانيا لم يكن فرنسيس جوزيف راغبا في القيام بها بحال . وعلى هذا التقى الإمبراطور النمسوي بنابليون في ڤيلافرانكا Villafranca حيث وقعا الهدنة في ٨ يوليو ١٨٥٩، وبعد ذلك تم التصديق على مقدمات الصلح في ١١ يوليو ١٨٥٩ ، وتنص على اعتراف الدولتين بقيام اتحاد إيطالي برئاسة البابا من الناحية الإسمية، مع حثه على ضرورة إدخال إصلاحات في ممتلكاته ، وأن تتنازل النمسا عن لومبارديا لبيدمونت ، وأن تستمر سيطرة النمسا على البندقية مع دخولها الاتحاد الإيطالي، وكذلك عودة حكام مودينا وتسكانيا وبارما الي مناصبهم من جديد، على أن تعرض تلك القرارات على مؤتمر للدول المعنية بالأمر للعمل على إقراره . ولكن الأمور لم تسر وفق ما أراد نابليون ، فقد عارضت ولايات رومانيا وبارما وتسكانيا ومودينا عودة الحكام السابقين، وقامت بثورة مطالبة الانضمام في وحدة تحت حكم الملك ڤيكتور عمانويل . كما وقف البابا من تشكيل الاتحاد الايطالي موقفا سلبيا ، بل هو أقرب الى المعارضة منه إلى السلبية . وأدرك كافور أنه لن يستطيع حل مشكلة وسط إيطاليا إلا بالتعاون مع نابليون الثالث ، وكان مستعدا لدفع الثمن الذي تعهد به لنابليون من قبل ثمنا لتحالفه ، أي إعطاء نيس

وسافوي لفرنسا ، ولكن كافور رأى أن يتبع في ذلك أسلوبا يرضى عنه الايطاليون، ألا وهو إجراء استفتاء عام في كل ولايات وسط إيطاليا بما فيها نيس وساڤوي . فأسفر الاستفتاء عن فوز فرنسا بنيس وساڤوي بأغلبية كبيرة ، أماباقي الولايات فقد طالبت بالدخول في وحدة مع مملكة سردينيا أو ما أصبح يطلق عليهما في ذلك الوقت اسم « إيطاليا » . تكونت إيطاليا الجديدة مما يزيد قليلا في مساحته عن نصف حجم إيطاليا، وبقيت الممتلكات البابوية ومملكة نابولي والبندقية خارجة عن الوحدة . وقد لقيت الوحدة مقاومة شديدة من البابا بيوس التاسع ، الذي انقلب رجعيا متطرفا، ومن فرنسيس الثاني ملك نابولي ؛ فكان على كاڤور أن يبذل المزيد من الجهد للتغلب على هؤلاء المعارضين واتمام الوحدة الكاملة . فمن ناحية مملكة نابولي نجد أن الملك فرنسيس الثاني ما كان ليقبل ضياع ملكه من أجل قيام الوحدة في ظل الملك ڤيكتور عمانويل . هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أهالي نابولي كانوا أكثر سكان إيطاليا تخلفا وتأخرا ، وأكثرهم خضوعا لسلطان الكنيسة ، وأقلهم اهتماما بقضية الوحدة ، وفهما لمضمون الحرية والوحدة . وليس معنى هذا أن نابولي قد حرمت كلية من وجود عناصر تؤمن بالحرية ، وتؤمن بالوحدة عن فهم وعمق . وبدا لكافور أن إدخال نابولي في نطاق الوحدة لن يتم إلا بالقوة مع استخدام الأساليب الدبلوماسية ، ووجد في نفسه الرأس المفكر والدبلوماسي الذي لا يشق له غبار ، ووجد في غاريبالدي القوة الحربية المنشودة . فألتقى الرجلان حول هدف واحد رغم اختلاف كل منهما عن الآخر، ورغم شك غاريبالدي وريبته في كافور، لكن الظروف أجبرته على التعاون معه، لأنه كان في حاجة ماسة إلى التأييد السياسي لمشروعاته الحربية. أعد غاريبالدي قواته غير النظامية « ذوي القمصان الحمراء »، وكان عددهم ١١٣٦ متطوعاً خاض بهم البحر ـ رغم قلة عددهم ـ من جنوة إلى جزيرة صقلية . وفي ١١ مايو ١٨٦٠، نزل مع رجاله إلى البر في مارسالا

Marsala لمهاجمة مقر حكومة نابولي في مدينة بالرمو ، واستطاع بقواته الضئيلة العدد التي أبلت بلاءاً مشهودا الاستيلاء على المدينة ودحر قوات الملك . وأحدث هذا النصر هزة عنيفة في كل إيطاليا ولاسيما في نابولي ، فاضطربت الأمور هناك، وساعده ذلك على عبور مضيق مسينا والنزول في الطرف الجنوبي من شبه الجزيرة الإيطالية لمواصلة ضرباته وانتصاراته على القوى المعادية للوحدة ، ويمم غاريبالدي وجهه شطر نابولي حيث دخلها في ٧ سبتمبر بعد أن غادرها الملك فرنسيس بيوم واحد . وكان سقوط نابولي في يد غاريبالدي نقطة تحول في تاريخ الوحدة الإيطالية ، فكافور وجد أن الوقت قد حان لتسلم زمام المبادرة من غاريبالدي ، وأن الدور العسكري يجب أن ينزوي ليفسح الطريق للدور الدبلوماسي، خصوصا وأن مقدرة غاريبالدي السياسية كانت محدودة جدا ، وكان كاڤور يعلم ذلك تمام العلم . كذلك مما حدا بكاڤور لتولي زمام المبادرة تردد غاريبالدي بعد دخوله نابولي في إعلان انضمامها إلى مملكة سردينيا ، فهذا التردد كان مدعاة للشك في نوايا غاريبالدي في المستقبل . ويبدو أن غاريبالدي قد أحجم عن البت في هذا الموضوع لأن الأمور لم تكن قد تبلورت بعد ، فالملك فرنسيس رغم تركه نابولي مازال مقيما في جاييتا ، فالمسألة بالنسبة اليه لم تنته بعد ، هذا فضلا عن وجود قوتين أخريتين معارضتين للوحدة التامة داخل نابولي: الأولى وجود حزب قوي كان ينادي بدخول نابولي الاتحاد الإيطالي مع احتفاظها بنوع من الاستقلال الذاتي ، والثانية تتمثل في مطالبة أنصار ماتزيني بوحدة إيطاليا في ظل النظام الجمهوري . أما في ممتلكات البابا فقد طالبت الحركات الشعبية بالوحدة وقامت الثورات في مارش Marches ، وأومبريا Umbria، وأعد البابا قواته لاخماد الثورة، ولكن كافور منعه من ذلك ، ودخلت قوات إيطاليا الممتلكات البابوية لتقضي على جيش البابا في كاستلفيدادرو Castelfidardo ، وبعدها اتجهت صوب نابولي حيث

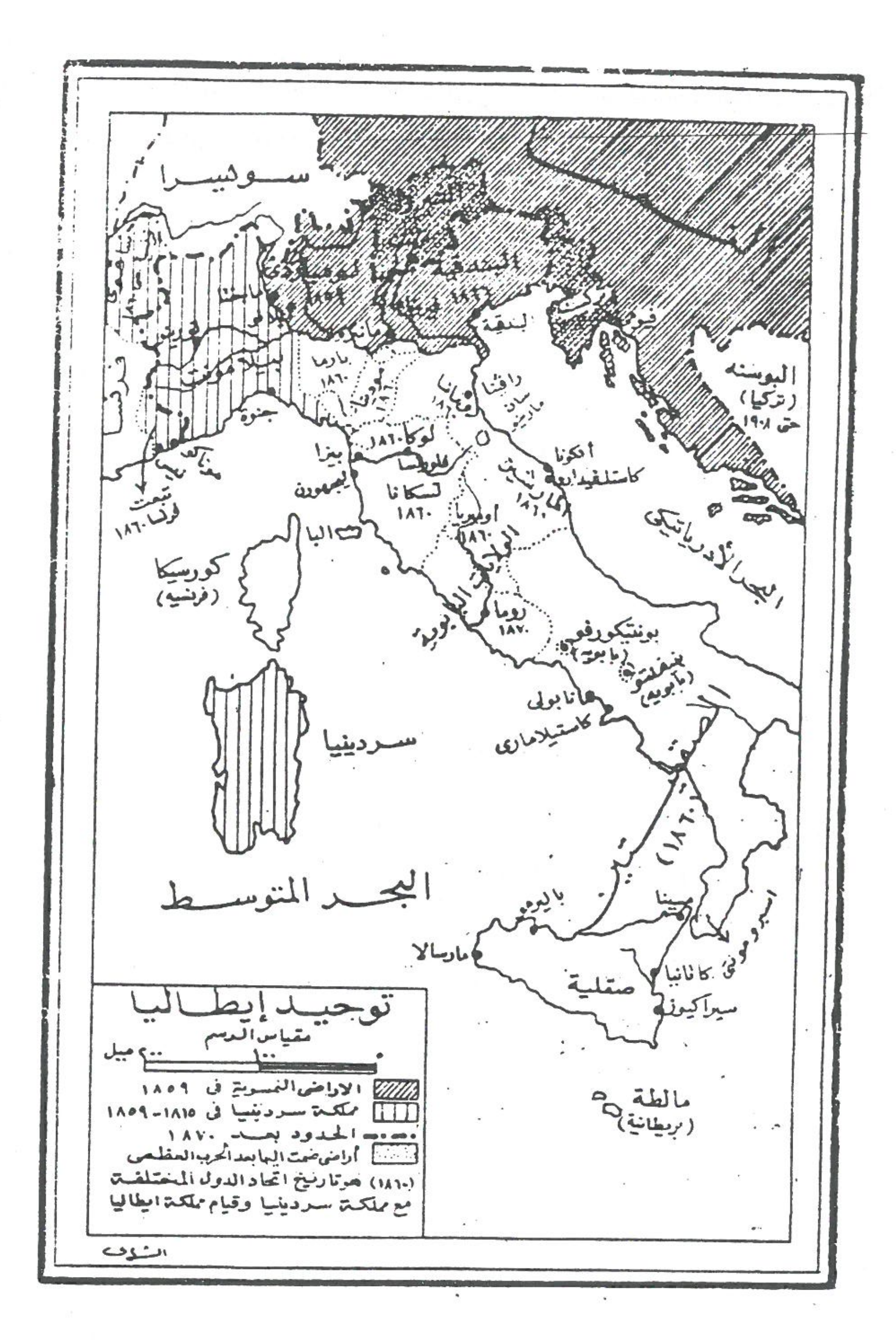
توجد قوات غاريبالدي .

وهناك أعلن غاريبالدي ضم نابولي الى مملكة ڤيكتور عمانويل ، وحظي بمقابلة الملك الذي أثنى عليه لما قدمه من جهود وطنية صادقة من أجل تحقيق الوحدة . وبعد أن أدى غاريبالدي ما عليه من واجب رفض أي مظهر من مظاهر السلطان، وآثر الخلود إلى السكينة في مسكنه بجزيرة كابريرا Caprera ثم أجريت الاستفتاءات في نابولي وصقلية والأراضي البابوية ، فأعلن الأهالي بالأغلبيات الساحقة رغبتهم في الانضمام فورا إلى «مملكة ڤيكتور عمانويل الدستورية » .

وبذلك تتحقق الوحدة الإيطالية ويلقب ڤكتور عمانويل بملك إيطاليا . وفي عام ١٨٦٦ ضمت البندقية بعد الحرب النمسوية البروسية . أما روما فضمتها إيطاليا نتيجة للحرب الفرنسية البروسية ، إذ اضطرت فرنسا إلى سحب قواتها منها ، فدخلها الإيطاليون في ٢٠ سبتمبر ١٨٧٠، وكان على بيد مونت تطبيق دستورها على الولايات الإيطالية ، والعمل على تحسين أحوالها المالية ، وتقوية جيشها ، وتدعيم الاستقرار السياسي . وكان نجاح الملكية الدستورية في بيدمونت في تكوين وحدة إيطالية عاملا على إضعاف قوة الملكيين المستبدين والجمهوريين المتطرفين .

وكانت الحكومة الجديدة حائرة ،هل تمنح الولايات الإيطالية نوعا من الاستقلال الداخلي أم تتبع نظاما مركزيا ؟ ولكن هذه الحيرة لم تطل ، فقد فضلت الإمارات الإيطالية النظام المركزي ، وكان على الحكومة الجديدة القضاء على التشرد والجهل في الجنوب، ومعالجة مسألة الكنيسة ، وذلك لرفض البابا الاعتراف بالدولة الجديدة ، وكذلك السير في حركة إصلاح الجيش ، والتعليم ، والبحرية، والشؤون المالية . وفي عام ١٨٧١ أصدرت الحكومة قانون الضمانات وبه أصبح البابا سيدا مستقلا في الڤاتيكان ، ولكن البابا رفض الاعتراف بهذا القانون ، وظلت معارضة البابا للوضع الجديد في إيطاليا من

مصادر الضعف في الحكومة الجديدة إلى أن تم للحكومة الاعتراف باستقلال الڤاتيكان بمقتضى معاهدة لاتران في ١١ فبراير ١٩٢٩ .



الفصل السابع

الوحدة الألمانية

(The Unification of Germany)

- ألمانيا في مطلع القرن التاسع عشر
- ألمانيا من مؤتمر ڤيينا حتى ظهور بسمارك
- بسمارك والوحدة الألمانية
- الحرب البروسية ـ النمسوية
- الحرب البروسية ـ الفرنسية
- ألمانيا في مطلع القرن العشرين

المانيا في مطلع القرن التاسع عشر:

يوضح تطور ألمانيا التاريخي أنها لم تكن هيئة سياسية قومية . فلقد كانت إمبراطورية تتألف من ٣٦٠ دولة حتى أن وسط ألمانيا وغربها كانا عبارة عن فسيفساء سياسية تضم دولا صغيرة جدا تتألف من دوقية ، أو قصر ، أو مدينة، أو إمارة كنسية ، وإذا كانت بروسيا تضم ٢٫٥ مليون من السكان وهي أكبر الدول ففي الإمكان تصور الدول الأخرى . وكانت هذه الـ ٣٦٠ دولة موزعة على عشر دوائر ولكل منها رايتها ، وعليها تُلقي تبعة الدفاع المشترك وتنفيذ قوانين الامبراطورية . أما القضايا العامة فتعرض على دايت (Diet) الإمبراطورية. ولم يكن هذا لينعقد إلا مؤقتا بدعوة من الإمبراطور . ويتألف من ثلاث هيئات : الناخبون ، والأمراء والمدن ، ولاتخاذ قرار فيه تجب أكثرية هيئتين . ولم تكن هناك حكومة ولا جيش ألماني ولا يكون ذلك إلا اذا قرر الدايت ، ولا يمكن لهذا الجيش أن يعمل إلا اذا أمر دايتها الدوائر بالتنفيذ . وعلى هذا نري أنه ليس هناك دولة ألمانية ، ولا فكرة سياسية ألمانية . لقد كانت ألمانيا منقسمة الي عدة أقسام لكل منها نعرتها الخاصة . وكأن كل نقاش أو جدل في سبيل التغيير أو الإصلاح في الدولة ، وكان يدعو إلى الخوف من الوحدة . لقد كانت النعرة الانفصالية سائدة في كل دولة من دول المانيا ولم يكن بين هذه الدول وحدة في النقد ، أو القوانين ، أو المقاييس ، حتى ولا أي وحدة معنوية . ولقد

تأثرت ألمانيا بالآراء والمبادئ التي نادت وأتت بها الثورة الفرنسية، وتضافرت عوامل هامة على تهيئة ألمانيا لتقبل تلك الأراء ، وخصوصا الآراء والمبادئ السياسية . فعرف الألمان النظريات التي نادى بها جان جاك روسو في التربية ، وظفر مونتسكيو إلى جانب زميله بالحظوة لدي مفكري الألمان . فكان عمانويل كنط (١٧٢٤ - ١٨٠٤)، فيلسوف كونجزبرج العظيم ، من كبار المعجبين بكل من روسو ومنتسكيو ، وتأثر بدرجة كبيرة بكتاباتهما وأرائهما . ولقد كان من المعجبين بآراء روسو والفلاسفة الفرنسيين كذلك جوهان جوتليب فيخته وهو من تلامذة كنط ، ويحتل فيختة مكانة عظيمة في تاريخ الفكر الألماني السياسي. ولقد جعل فيخته الاهتمام بالشعب والأمة يغلب على الاهتمام بالفرد ، فابتدع ذلك النظام الاجتماعي الذي اتخذه أساسا لنشوء الدولة باعتبار أسبقية حرية المجتمع بأسره على حرية الفرد وحده . ولذلك كان طبيعيا أن يأتي تفسير فيخته لنظرية العقد الاجتماعي مغايرا لما أخذ به روسو ، وإن كان كلاهما اعتمد في تفسيره على وجود إرادة عامة هي مصدر السيادة العليا وموئلها في الدولة ، فجعلها روسو نتيجة تنازل الأفراد عن إرادتهم الفردية ، واندماج هذه في إرادة عامة ، في حين افترض فيختة وجود الإرادة العامة أصلا في المجتمع ، وبالتالي في الدولة التي جعل من حقها ونصيبها وحدها السهر على حريات الأفراد وضمانها في المجتمع . وعلى ذلك فقد كانت ألمانيا وقت اندلاع الثورة الفرنسية في مقدمة البلدان التي قطعت شوطا لا يستهان به في ميدان الفكر، وبدأ الألمان يستيقظون رويدا رويدا من سباتهم السياسي ، ولعل نجاح الفرنسيين في تأسيس الجمهورية في فرنسا كان أعظم العوامل أثرا في هذه اليقظة السياسية التي جعلت الألمان ينفضون عنهم غبار ذلك الخمول السياسي الذي أقعدهم عن العمل والنشاط في هذا الميدان أزمانا طويلة . ومما هيأ ألمانيا لقبول الأراء التي نادت بها الثورة الفرنسية أن الحكومة في بافاريا عمدت منذ عام ١٧٨٤الى حل جماعة المتنورين

Illuminati إلغاء منظماتهم أو هيئاتهم ، فانتشر هؤلاء في ألمانيا يحملون آراءهم الخطيرة إلى كل مكان ذهبوا إليه ، ومن أخطر هذه الآراء قولهم أن الوقت قد مضى الآن للتمسك بالنظام الملكي ، ولم تعد هناك حاجة لوجود الملكية أو الملوك . وهناك سبب آخر لقبول تلك الأراء هو أن الفلاسفة والمفكرين السياسيين من طراز كنط وفيختة لم يكونوا وحدهم الذين أعجبوا بآراء الفلاسفة الفرنسيين وكتاباتهم . فقد أعجب بآراء وكتابات فلاسفة الثورة طائفة من فحول الكتاب والشعراء الألمان المعاصرين مثل فردريك شيلر Schiller (١٧٥٩ - ١٨٠٥)، الكاتب والشاعر ومؤرخ «حرب الثلاثين سنة» في ألمانيا ؛ وحذا حذوه جيتة Goethe (١٧٤٩ - ١٨٣٢) أعظم شعراء ألمانيا شهرة . ومما ساعد كذلك على تغلغل الأراء الفرنسية في المانيا بهذه السرعة والسهولة ، أن هذه البلاد الواسعة لم تكن تعرف وتتخذ شعورا قوميا أو وطنيا يحول دون انتشار الآراء الأجنبية بها . ولكن هذا الحماس العظيم الذي قوبلت به الثورة الفرنسية ، لم يكن معناه أن ألمانيا بأسرها كانت ترحب بها ، أو أن جميع قادة الرأي وأهل الفكر في ألمانيا كانوا يقبلون الأراء والمبادئ التي تمخضت عنها والتي عمل رجال الثورة الفرنسيون على اذاعتها في أوروبا ، فقد وجدت طائفة من الكتاب والمفكرين الألمان ، نذكر منهم ڤوهان ولهلم جلايم Gleim الشاعر ، وفردريك جاكوبي Jacobi الفيلسوف ، وبارتولد جورڤ نيبور Niebuhr المؤرخ ، وغيرهم ، نظروا جميعا بخوف وحذر شديدين للثورة منذ بدايتها . ثم إن الثورة فشلت في أن تستميل إلى تأييدها هنري شتين Stein (١٧٥٦ - ١٨٣١) صاحب الإصلاحات الكثيرة التي مكنت بروسيا من النهوض والانتعاش بعد صلح تلست Tilst بين روسيا وفرنسا عام ١٨٠٧ - لتنزع النضال ضد السيطرة الفرنسية . كما لم يمنع إعجاب شيلر بآراء روسو وكتاباته من إظهار تبرمه بأعمال الثوار الفرنسيين الذين هم من طبقات العامة ، لأن فرنسا

في رأيه لم يكن أبناؤها قد وصلوا بعد إلى درجة من التربية والتعليم تجعلهم قادرين على فهم معنى تلك المساواة التي يطالبون بها وأدراك قيمتها . والواقع أن موجة من الذعر سادت ألمانيا عموما بسبب الفظائع التي ارتكبها اليعاقبة ، حينما حطموا قواعد النظام القديم في فرنسا ، وراحوا يبذلون ـ علاوة على ذلك ـ كل ماوسعهم من جهد وحيلة لنشر آراء الثورة في سائر ربوع أوروبا . وأخذت الحكومات الألمانية على عاتقها مقاومة الأراء التي نادت بها الثورة ، بعد أن أدركت هذه الحكومات جسامة الأخطار التي تتهددها نتيجة لذيوع الآراء والمبادئ التي جاءت بها الثورة الفرنسية من حيث تهديدها لذلك السلطان الذي تمتعت به هذه الحكومات في داخل الدويلات أو الإمارات المنتشرة في أرجاء المانيا ؛ ومن ثم عظُم عداء الحكومات للثورة ، واتخذت الوسائل والتدابير التي تكفل مكافحة هذه الآراء الجديدة وتعطيل ذيوعها والقضاء عليها . وفي خارج دائرة هؤلاء المفكرين ، فان الحماس للآراء الفرنسية كان عظيماً ، خصوصا بين الشباب والنساء ، فلقد انكب سواد الشعب الالماني على قراءة الصحف بنهم وشغف عظيمين ، ولم يترك الذين قرأوا الصحف الأنباء التي جاءت بها دون مناقشتها بجد واهتمام وحماس كبير ، وأفصحت الجماهير عن حماسها للثورة بشتى الوسائل ، فانتشرت في أسواق فرانكفورت المناديل التي طبعت عليها حقوق الانسان ، ولقيت هذه المناديل رواجا عظيما . ولكن بعد أن اجتاحت فرنسا المذابح والإرهاب حصل في الرأي الألماني شئ من التردد ، اذ شعر الناس وكأن الثورة حادت عن طريقها وفقدت طابعها ، وانقسمت الآراء . فبعضها تحول عن الثورة لأنها أصبحت سفاحة، كما أخذ الكثيرون يبددون أوهامهم ، ووزعت كراسات تمدح في الثورة الفرنسية ورجالها ، حتى أن بعض أحرار ألمانيا أمام رد الفعل قد فروا إلى باريس . لقد ظل الرأي العام الألماني مشتتاً حيال الثورة الفرنسية التي لم تُولّد الوطنية الألمانية ، وهكذا بقيت «الأمة» الألمانية شيئاً مثالياً

محضاً لم تغيره الثورة الفرنسية لا عن طريق الدعاية وانتشار الأفكار ، ولا عن طريق الاحتلال الفرنسي . ومع هذا فقد تدخّل عنصر جديد وهو الحرب بين فرنسا والدول الألمانية وخاصة بروسيا والنمسا ، بيد أن هذه الحرب لم تبدل وجهة نظر الألمان الذين تشيعوا لأفكار الجمهورية الفرنسية ، وبقيت ألمانيا محايدة أمام انكسار النمسويين والروس. ومن الوجهة الفكرية والسياسية كانت مصلحة الشعوب في الوقوف إلى جانب الثورة الفرنسية التي تمثل الإصلاح والحرية السياسية ، لا إلى جانب الحكومات التي تمثل الضغط والعنف والسلطة ؛ هذا بالإضافة الي أن الرأي العام الألماني ألقى مسؤولية الحرب على الأمراء الألمان أنفسهم لا على فرنسا . ولكن عندما تشكلت الحركة القومية في ألمانيا ، وذلك في وقت متأخر ، أخذ المؤرخون الألمان ، إما عن إرادة أو عن خطأ في النظر ، يلقون تبعة حرب ١٧٩٢ ـ ١٧٩٣ على الفرنسيين ، بيد أن الألمان المعاصرين كانوا متفقين على أن المسؤولية تقع على كاهل الحكومات الألمانية نفسها . وهذه اللامبالاة التي نجدها حيال الحرب نجدها أيضا في عواقب الحرب وفي التبدلات التي طرأت في الإمبراطورية الجرمانية عام ١٨٠٣ ، فضياع أملاك الكنيسة وإدخالها في املاك الدولة ، ونزع الملكيات من أيدي أصحابها كما حدث في الأعوام ١٧٩٧ و ١٧٩٨ و ١٨٠٣، لم يثر أي معارضة في ألمانيا ، بل على العكس ، لاقى تأييداً وسبب ذلك يرجع في الغالب إلى حكم الأمراء السيىء الذين كان لا يهمهم إلا مصالحهم ورفاهيتهم وراحتهم دون أن يبحثوا عن تعاون بينهم وبين مواطنيهم . وعموماً بقيت « الأمة » الألمانية شيئاً مثالياً محضاً ، لم تغيره الثورة الفرنسية لا عن طريق الدعاية وانتشار الأفكار ، ولا عن طريق الاحتلال الفرنسي . إن التغييرات التي أجريت في ألمانيا خلال عهد نابليون ، والتحول السياسي الذي تمثل في زوال الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، قد تمت دون أن يؤدي ذلك الى حركة في الرأي العام ، الذي ظلّ إلى حدٍ ما محايداً غير

مبالٍ لكل ما يجري. فقد عدلت الإمبراطورية الجرمانية باتفاق بين روسيا وفرنسا ضد النمسا، وحدث معظم التعديل في ألمانيا الغربية خاصة ، أي في أكثر المناطق تجزئة وانقساما حيث توجد دول صغيرة عديدة من دول بارونات الإمبراطورية وامارات كنسية . وكان من نتيجة هذه التعديلات الاقليمية تمثيل الدول الصغيرة . ومن ثم هبط عدد الدول الألمانية من ٣٦٠ إلى ما يقارب الثمانين . كما ساعد تنظيم الإمبراطورية المقدسة على اخراج النمسا من ألمانيا ، وفقدت ممتلكاتها الشخصية التي كانت موزعة في نقاط مختلفة في الامبراطورية. وأضاعت النمسا نفوذها الشخصي وتحولت الى امبراطورية النمسا وأخذت تبتعد عن ألمانيا وتكون لنفسها حياة خاصة ، وستضطر مع مرور الزمن إلى التخلي عن ألمانيا لبروسيا . ومن الجدير بالذكر أن هذا التحول أو التغير العظيم الذي طرأ على ألمانيا لم يكن من المنتظر بقاؤه طويلا ، لا في شكله الإقليمي ، ولا في صورته السياسية . فمن الناحية الإقليمية اتخذ نابليون إجراءات تلو الأخرى هدف من ورائها اعادة رسم خريطة ألمانيا وذلك بالقضاء على بعض الدول الجديدة التي أوجدها هو نفسه، ثم أنه قضى على دول قديمة كانت قائمة في الماضي . وأحل نابليون محل الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة اتحاد الراين الذي تأسس في ١٢ يوليو ١٨٠٧ ، وضم إليه ١٦ أميرا من ألمانيا الغربية والجنوبية . ولم يلبث أن اتسع نطاق هذا الترتيب ، أو هذه المجموعة السياسية ، فأصبح يشمل ٣٧ عضوا أي ما يقارب جميع الدول الألمانية فيما عدا بروسيا والنمسا . ولقد حصل هذا الاتحاد على دستور تحددت فيه حقوق وواجبات الدول التي يتألف منها بالنسبة لبعضها بعضا ، فصار لهذه الدول مجلس أو دايت يتولى توجيه الإدارة المشتركة بينهما . غير أن هذا الدستور بقي دون تنفيذ ، لأن نابليون سمي نفسه حامي اتحاد الراين، فتركز في يديه توجيه وإدارة شؤون السياسة الخارجية من ناحية ، وتجنيد الجيوش من أهل الاتحاد الصالحين للخدمة العسكرية من ناحية أخرى .

وعلى ذلك فإنه من المتعذر اعتبار اتحاد الراين دولة المانية تأسست في هذه البلاد، وإن كان الاتحاد ، ولا شك ، نوعا من التكتل الذي حصل في ألمانيا ، ويعتبر من وجهة النظر هذه إجراءاً « جديداً » بالنسبة لحالة التشتت والتفكك التي كانت سائدة في ألمانيا قبل إنشائه . وبالرغم من أن نابليون لم تكن لديه أية فكرة عن خلق قومية ألمانية ، فان العمل الذي أتمه في ألمانيا قد أدى إلى تكوين القومية الألمانية ، وخلق شعوراً قومياً ألمانياً . فالتركيز الإقليمي الذي أنقص عدد الدويلات الألمانية من ٣٦٠ إلى ٣٨ فقط كان إجراء لا يمكن الرجوع فيه ، ويتعذر بعدها إطلاقا عودة ألمانيا إلى ذلك التشتت ، وتلك التجزئة التي كانت عليها في الأزمان السالفة ، ولن تكون بألمانيا بعدئذ دولة كنسية أو مدن حرة . ففي ألمانيا النابليونية لم يكن يوجد بها من الدويلات الضئيلة (أي أقل من خمسة آلاف نسمة) سوى ثلاث فقط ، نجت لأسباب شخصية ، أي لارتباطها بأشقاء نابليون نفسه . ومن ناحية أخرى فإن هذه التعديلات التي أدخلها نابليون في ألمانيا جعلت التمهيد لوحدة البلاد ممكنا ، فقضى عدم الاستقرار الإقليمي والسياسي على كل هذه التقاليد التاريخية الموضعية والقوميات أو الوطنيات المحلية التي كانت تستند عليها . ومن نتائج هذه السياسة أنها استأصلت شأفة قسم من الطبقة النبيلة الألمانية من بارونات الامبراطورية والفرسان . وكان هؤلاء تابعين للامبراطورية مباشرة. أما الأن فليس لهم قومية ممكنة إلا الألمانية بعد أن انتزعت اراضيهم منهم . ولذا فإن هذه الطبقة النبيلة التي رفعت عنها تبعية الامبراطورية الجرمانية ، لم يعد لها حياة سياسية . وعلى أية حال أضرت الاصلاحات الفرنسية بكثير من المصالح ، واستيقظت عاطفة الحقد الوطني إما من نفسها تلقائيا ، أو تحت تأثير هذه المنافع المتضررة . ولذلك قاوم الالمان الحكم الفرنسي ، غير أن حركة المقاومة لم تتغلغل بالدرجة الكافية ليتأثر بها المجتمع الألماني بأكمله ، ولم تكن عامة في كل أنحاء ألمانيا ، ومن ثم لا يجب المغالاة

في تقدير قيمتها . ووقفت الحكومات الألمانية موقفا في غاية التحفظ ، ولم تشأ الوقوف ضد نابليون إلا في عام ١٨١٣ ، أي بعد أن تأكد لديها أن سقوط نابليون وهزيمته قد صار أمراً محققاً . وعلى أية حال فإن حركة المقاومة أو الثورة لم تمتد إلى ألمانيا الغربية ، بل بقيت لا تتعدى ألمانيا الشرقية والشمالية . وهكذا لم تكن هذه الحركة ـ كما سبق ـ ثورة عارمة عمت ألمانيا بأسرها ضد السيطرة الفرنسية ، إنما كان شعوراً بالكراهية لفرنسا واحتلالها للبلاد أرتكزت على أساسه نهائيا وبصورة حاسمة العاطفة أو الشعور القومي في ألمانيا .

ألمانيا من مؤتمر ڤيينا حتى ظهور بسمارك :

وبعد عام ١٨١٥ تمت تصفية الجماعة الوطنية في ألمانيا التي كانت قد نشأت منذ عام ١٨١٣ لمقاومة السيطرة الفرنسية النابليونية وخوض غمار الحرب لتحرير ألمانيا . وهناك أسباب عدة لتصفية هذه الجماعة الوطنية ، لعل أهمها الشعور بخيبة الأمل عندما صدم الوطنيون في معاهدات الصلح التي أنهت الصراع في أوروبا ضد نابليون وأخرجت فرنسا من الحرب بشروط أفضل كثيرا مما كان ينبغي . وثمة خيبة أمل كبيرة اخرى هي أن الوطنيين الألمان لم يظفروا باعادة الإمبراطورية الألمانية . فقد كان حلمهم الكبير أن تتأسس وحدة بألمانيا مرة ثانية ، بإعتبار أن هذه الوحدة كانت موجودة في القرن العاشر الميلادي في عهد الإمبراطور أوتو الأول (Otto)، وعقد الوطنيون الألمان آمالا كبيرة على انشاء هذه الوحدة بعد الحروب النابليونية . غير أن الذي حدث في تسويات الصلح في ڤيينا لم يكن ما أراده هؤلاء الوطنيون الألمان ، فتعذر تأسيس الإمبراطورية الالمانية من جديد عندما لم تشأ النمسا أن يكون تاج الامبراطورية الألماني من نصيبها ، ورفضت بروسيا أن تقوم سلطة أعلى تدين لها المملكة البروسية بالطاعة ، ولذلك وجد المؤتمر أنه بدلا من إعادة تأسيس الوحدة أو الإمبراطورية الألمانية ، قد أخرج إلى عالم الوجود ذلك الإتحاد الألماني

الكونفدرالي ـ الذي لم يكن حتى دولة إتحادية فدرالية بل انشأ نوعا من الدولة المتوازنة ، أي التي تقوم في الأعتبار الأول على توزيع القوى بين وحدات سياسية متعددة بها بصورة تحفظ التوازن بين هذه القوى المجزاة جميعها ، وذلك لضمان أن يسود السلم ألمانيا فلا تكون مصدر أخطار على جيرانها في أوروبا . حقيقة لقد ساد السلم ألمانيا ، ولم تكن حتى منتصف القرن التاسع عشر مصدر خطر على جيرانها ، وكان السبب الرئيسي في ذلك الجمود الذي أصاب ألمانيا ، وعدم الحركة الذي أفقدها نشاطها عقب تسويات الصلح في ڤينا . وإزاء هذا الفشل في إعادة الوحدة الإمبراطورية الألمانية ، لم يحرك سواد الشعب الألماني ساكنا ، إذكانت المحلية أو الإقليمية ماتزال متسلطة على أفكار الناس عموما ، ومازالت الشعوب متعلقة بحكامها وأمرائها القدامى في شتى الدويلات والإمارات التي تألفت منها ألمانيا . وشغل الألمان بصعوبات الحياة المادية عقب الحرب ، ونفذت قوى ألمانيا بعد أن ظلت ساحة قتال خلال سنوات ، يضاف الي ذلك رداءة المحصول عام ١٨١٦ ، والمجاعة في شتاء وربيع ١٨١٧ ، وعصابات المتسولين التي تجوب البلاد، والأضرار التي لحقت بالصناعة الألمانية بعد أن أغرقتها المنتجات الصناعية الإنجليزية ، ولم تستطع مع منتجاتها بسبب التعريفة الجمركية العالية التي وضعتها فرنسا على الحدود من جهة وروسيا من جهة أخرى . وهذه الأوضاع القهرية جعلت البورجوازيين والفلاحين يفكرون في حالتهم المادية دون أن تتعدى نظرتهم حدود ذلك . كما تبددت آمال الوطنيين الالمان عندما لم يظفروا بالحرية الداخلية التي أرادوها والتي بذل المسؤولون في بروسيا مثل شتين وفردريك وليم الوعود بتحقيقها في النداءات العديدة التي وجهها هؤلاء للشعب اثناء النضال ضد نابليون والسيطرة الفرنسية. ومع ذلك فقد أمكن أن تعيش الحركة القومية بين شباب الجامعات ، وقد كان من بين الطلاب أن جاءت العناصر الوطنية الأولى ، التي حملت السلاح في عام ١٨١٣وظلت تحتفظ بروح النضال القديمة ، وكان لهم زعماء يعتمدون عليهم

مثل الضابط القديم جاهن Jahn الذي جعل نفسه داعيا للتربية البدنية، وألف في ألمانيا جمعيات رياضية بعد أن تعلم أصول هذه التربية في الدانمرك ، وكان يكره كل ما هو فرنسي ، أو يمت بصلة لفرنسا وكانت هذه الشبيبه التي التفت حوله تظهر عواطفها بخفة وطفولة ، ولكن من العبث أن نقول أنه كان لديهم أي نظرية في السياسة . أن كل ما يريدونه هو تأمين عظمة المانيا بتحريرها من كل نفوذ اجنبي . على أن نوعا من غمليات التطهير لم يلبث أن حدث في هذا الوسط الشديد الغليان تحت نفوذ المؤرخ لودن (Luden)، أحد اساتذة جامعة يينا ، الذي جمع الطلاب في رابطة أو اتحاد يسمى برشنشافت (Burchenschaft)، أي اتحاد الرفقاء ، تسوده روح أسمي أو أكثر وطنية وقومية. وقد اتخذ هؤلاء الطلاب العلم المثلث الألوان: الأسود والأحمر والذهبي. وكانوا طلابا جادين نظموا فروعا لهذا الإتحاد في جميع الجامعات أو على الأقل في مختلف أنحاء ألمانيا . وفي مايو ١٨١٨ اجتمع مندوبون عن أربع عشر جامعة لتأليف اتحاد ألماني للبرشنشافت . وفي هذا الوسط الجامعي وجدت جامعة قوية بروحها وهي جامعة جيسين (Giessen) الصغيرة في إمارة هس ـ كاسل وقد وجد فيها جمهوري راديكالي له مذهب خاص ، ويعتبر مبشرا بالقضاء على الظلم والطغيان ، ويسمى كارل فولن (Follon) التف حوله الطلاب وتبعوه في مذهبه وأطلقوا على انفسهم المتصلبين الذين لا يقبلون اتفاقا أو تفاهما . وشعر هؤلاء الشبان بالكراهية الشديدة للشاعر والروائي كوتزبيو (Cotzebue) صديق القيصر ، والذي كان يبعث إليه بتقرير كل شهر عن التيارات الفكرية والحوادث في ألمانيا . وأقام كوتزبيو دعوى على فولن الأمر الذي أثار حفيظة الطلاب وسخطهم لدرجة أن أحد هؤلاء قتله في مارس ١٨١٩ ولقد أثار مقتل كوتزبيو عاصفة من الشعور الجامح، وعلى ذلك اقترحت ساكس ڤايمر وبروسيا أن يتخذ الدايت المنعقد في فرانكفورت الإجراءات

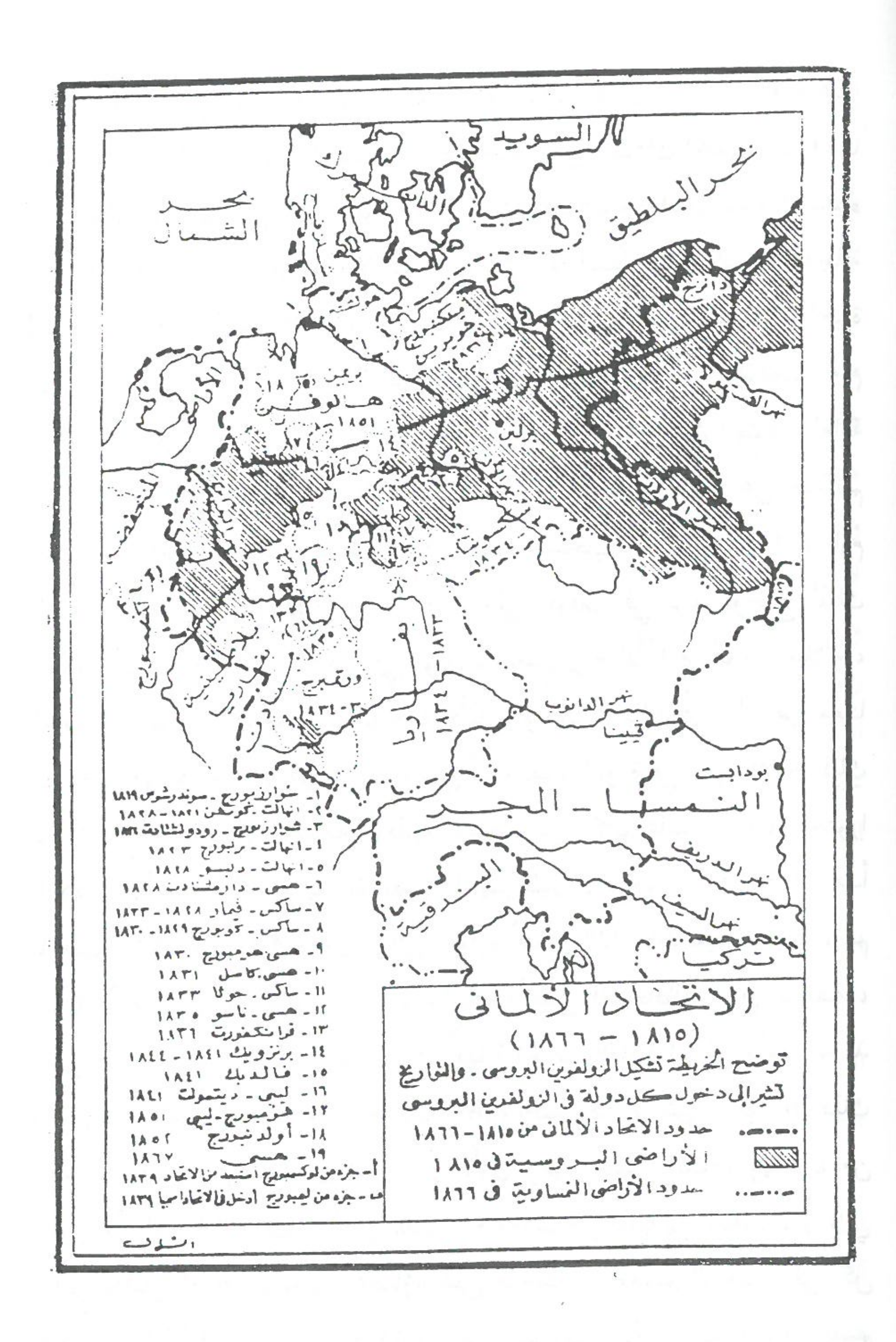
الكفيلة بوقف هذه الحركات في الجامعات ، وقابل ملك بروسيا فردريك وليم الثالث ، مترنيخ ، ثم اجتمع في كارلسباد برياسة مترنيخ ممثلو تسع حكومات واتخذوا طائفة من القرارات الرجعية سميت بمرسومات كارلسباد، أجازها دايت الأتحاد الألماني في فرانكفورت في ٢٠ سبتمبر ١٨١٩ فألغيت جمعيات أو اتحادات الطلبة ، وحلت جمعيات البرشنشافت ، وأنشئت في كل جامعة لجنة لم تكن مهمتها مقصورة وحسب على مراقبة نشاط الأساتذة ومحاضراتهم ، بل كان من حق اللجنة إبطال محاضرات الاساتذة وابعاد هؤلاء عند الضرورة من الكليات التي يعملون بها . وخضع الطلاب لنفس الرقابة ، وزيادة على ذلك ، أنشئت الرقابة على الصحف لمدة خمس سنوات وأقيمت لجنة تحقيق في ماينز للبحث عن أصول الحركات الثورية ومبلغ نشاطها ، وألقي القبض في بروسيا مثلا على عدد كبير من الطلاب ، ووقعت عليهم عقوبة السجن مددا تتراوح بين اثنتي عشرة وخمس عشرة سنة . على أن كل تلك المحاولات لكتم صوت المطالبة بالحرية والوحدة الالمانية ، لم تمنع كثيرا من الإمارات الألمانية من إصدار دساتير لها في الأعوام ١٨١٤ إلى ١٨١٩ ، وبمقتضاها أصبح لكل إمارة ، ممن أخذت بذلك النظام ، برلمان محلي يتكون من مجلسين : مجلس للاشراف ، ومجلس للعامة . وبدأت رغبة الجماهير الألمانية في الاتحاد تظهر في الأغاني والحفلات العامة ، إلا أنها لم تكن أكثر من مشاعر لم تنظم على وجه يسمح للوحدة بالتحقق . ذلك أن الإمارات سارت كل في طريقها لها عملتها الخاصة وموازينها ومقاييسها ، مما حد من الوحدة الاقتصادية بينها . بيد أن الإدارة البروسية كانت صاحبة الفضل في خلق أو صنع ذلك الإتحاد الجمركي الذي انتهى الأمر بامتداده حتى شمل القسم الأعظم من ألمانيا ونعني بذلك الزولڤرين Zollverein ، الذي كان له أكبر الأثر في صنع الاتحاد الألماني في النهاية . وكان فردريك ليست (١٧٨٩ ـ ١٨٤٦)، أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة

توبنجن قد روّج لفكرة إنشاء اتحاد كونفدرالي لإزالة الحواجز الجمركية بين مختلف الإمارات الألمانية ووضع تعريفه موحدة ، وإنشاء الوحدة الاقتصادية ؛ على أن مشروعات فردريك ليست كان يغلب عليها الخيال. وكان كارل نبينوس وزير مالية بادن ، صاحب فضل في قيام الزولفرين. والحقيقة في رأي الكثيرين ، أن الزولفرين لم يكن في فكرته الأساسية وبالطريقة التي تم صنعه بها من خلق فردريك ليست أو كارل بنينوس ، فقد كان كلاهما يدين بوجهة نظر ألمانية وليس بوجهة نظر بروسية ، بل أن مشروعاتهما كانت ترتيبات مبعثها المعارضة ضد بروسيا ، وكرد فعل لنشاط بروسيا ومحاولاتها من أجل اصلاح نظمها الجمركية . والجدير بالذكر أن الزولفرين كان إجراءً اقتصاديا ، وليس عملا سياسيا ، ولم يكن من صنع رجال السياسة القوميين ، بل كان من تنفيذ الاداريين البروسيين : ڤون ماسن (Maassen) من رجال الاقتصاد المعدودين، ومن إنصار حرية التجارة ، ثم ڤون موتز (Motz)، والذي يعنينا على وجه الخصوص في تاريخ الزولفرين، هو معرفة الصلة بين هذا الاتحاد الجمركي وفكرة القومية الالمانية ومما تجدر ملاحظته في هذه المسألة أولا أن الزولفرين لم يكن يشمل كل المانيا ، بل بقيت خارجة عن هذا الاتحاد الجمركي ثلاث عشرة دولة كانت على نوعين مختلفين ، أنشأت جماعة منها نوعا من الاتحاد الجمركي عرف باسم ستورڤرين (Steuerverein) أي الاتحاد الضريبي وتكون من خمس دول . أما بقية الدول الثمان فقد احتفظت بوضعها المستقل عن كلا الاتحادين : الزولفرين والستورڤرين . وفيما يتعلق بالدول أو الحكومات التي تألف منها الزولفرين فمع أنه كان يربط بينها جميعا الاتحاد الجمركي ، فقد احتفظت كل منها بأنظمتها الخاصة في مسائل الضرائب غير المباشرة والموازين والمقاييس ، والعملة المتداولة ، والمكوس الداخلية ، وغير ذلك .. وهكذا لم يكن يتشكل من كل ألمانيا ولا من الزولڤرين نفسه ما يمكن تسميته من وجهه النظر الاقتصادية

والتجارية ، بدولة موحدة، كما لم يظهر الزولڤرين الي عالم الوجود نتيجة لحركة مبعثها يقظة الشعور أو الضمير العام الألماني إلى الحاجة له. وثمة مسألة أخرى يجب مناقشتها، هي تحديد الأثر الذي كان للزولڤرين في إنشاء وحدة ألمانيا السياسية. فمن الأراء المسلم بها عند جمهرة الكتاب والمؤرخين أن الزولڤرين قد مهد للوحدة الألمانية، وإن الألمان منذ أن تسنى لهم تحقيق هذا الاتحاد الجمركي قد بدأوا يعملون لتأسيس وحدتهم السياسية. حقيقة أن عددا من الألمان عقدوا آمالا كبيرة على الاتحاد الجمركي كوسيلة مؤدية للاتحاد السياسي ولكن النتائج السياسية التي انجلي عنها الزولڤرين من ناحية صنع واتمام الوحدة الألمانية، فقد اقتضى مرور زمن طويل قبل تحققها، في عام ١٨٦٧ فقط، أي بعد مضي ثلاثين سنة ونيف، عندما تأسس الاتحاد الألماني الكونفدرالي الجديد بزعامة بروسيا، وخلال هذه السنوات الثلاثين لم يخدم الزولڤرين شعور الأقليمية أو المحلية. ولم يكن له أي أثر إيجابي في ثورة ١٨٤٨، ثم أن الزولڤرين لم يستطع منع الدول الألمانية في عام ١٨٦٦ من إعلان إنضمامها إلى النمسا في الحرب الدائرة بين هذه الأخيرة وبين بروسيا، والانحياز إلى جانب النمسا ضد بروسيا. وتلك جميعها حقائق تنهض دليلا في نظر الكثيرين على أن الزولڤرين لم يمهد للوحدة السياسية في ألمانيا، ولم يكن الأداة التي جعلت ألمانيا تسير مسرعة في طريقها. وكان لثورة عام ١٨٣٠ في فرنسا صدى في الولايات الألمانية المختلفة، ولكن تبين من أحداث هذه الثورة أن الشعب الألماني كانت تعوزه التربية السياسية، وأن الروح القومية كانت محدودة وضئيلة الأهمية. فلم تتعد هذه الثورة مجرد القيام بمظاهرات ذات صخب وضوضاء وحسب، ولم تكن ترقى بحال حتى إلى مرتبة محاولة ثورية على خلاف ما شهدناه تماما في ثورات عام ١٨٣٠ التي حدثت في إيطاليا. وعلى أية حال كانت الفكرة الحرة في ثورة ١٨٣٠ تفوق كثيرا الفكرة القومية وتعلو عليها . ويؤيد هذا القول

أن كارل ڤون روتيك ، زعيم الأحرار في جنوب ألمانيا ، ذكر في خطاب له في عام ١٨٣٢ أنه منحاز لوحدة ألمانيا ويرجوها ويريدها ويتمناها ، ويطالب بها ويصر عليها ، لأن الوحدة وحدها فقط في حقل الشؤون أو العلاقات الخارجية هي التي تجعل من ألمانيا دولة قوية توحي بالإحترام ، ولأن الوحدة وحدها فقط هي التي تمنع عن المانيا وقاحة الاجانب (أي الدولة الأجنبية) وتحول دون اعتدائهم على حقوق الالمان القومية . وواضح أن روتيك كان يربط في تفكيره ربطا وثيقا بين مطلب الوحدة الألمانية وبين عظمة ألمانيا الخارجية أكثر مما كان يدعو لحصول تغيير جوهري يشمل بلاده . ولقد استمر روتيك يقول : « أني أريد الوحدة ، ولكن على أن تتم هذه الوحدة مقترنة بالحرية ، بل أني أوثر كثيرا الحرية بدون الوحدة ، على مجرد الظفر بالوحدة من غير الحرية » . وكانت نتيجة حركة الأحرار هذه وثورة ١٨٣٠ انتصار الرجعية ودعم أركان الحكم التعسفي ، وساد الركود المانيا ، وخيم عليها الفتور سريعا ، واستمر هذا الخمول عدة سنوات ، لم تنفض المانيا عنها هذا الركود إلا عشية عام ١٨٤٨ ، إذ بقيت حتى عام ١٨٤٧ تخضع لنفس النظام ، وتسود بها الحال التي كانت عليه في عام ١٨١٥ .

تولى فردريك وليم الرابع (١٨٤٠ - ١٨٦١) عرش بروسيا عام ١٨٤٠ وبدأ سلسلة من الإجراءات التحررية فأطلق سراح كثير من المسجونين السياسيين وأعضاء جمعيات فتيان ألمانيا . وبدأ الفرنسيون في تلك الآونة يفكرون في استعادة الأراضي الالمانية على مسار نهر الراين ، مما أثار مشاعر الألمان نحو قوميتهم ، وتعالت الصيحات بحرية ألمانيا على أن فردريك وليم الرابع لم يكن مستعدا لسماع صوت الشعب على حقيقته ، فدعا عام ١٨٤٧ إلى اجتماع في برلين حضره ممثلو الطبقات في المقاطعات البروسية الثمانية ، وهم ممثلوا الأشراف وكبار الملاك والمدن ، وغلبت على الاجتماع روح تحررية إلا



أن الأقلية المحافظة وقفت في صف الملك . ولما رفض ذلك البرلمان الموافقة على جمع الأموال اللازمة للملك لبناء خطوط جديدة من السكك الحديدية ، ثارت ثائر الملك وأرجعهم من حيث أتوا ، وأثار هذا التصرف من الملك روح الاستياء بين الناس وعمت المظاهرات والاشتباكات برلين مما اضطر الملك الي الاستجابة لمطالب الشعب . ففي ١٧ مارس ١٨٤٨ وعد الملك شعبه بالدستور والحياة النيابية في بروسيا مع إلغاء الرقابة على الصحف . وتجمعت جموع الشعب أمام قصر الملك في برلين، محيية ولكن سوء التفاهم الذي وقع بين الجنود والعامة أدى إلى اشتباكات دموية، دافع فيها العمال والطلبة والمواطنون عن أنفسهم وهم عزل دفاعا مجيدا وسقط ١٨٣ شهيدا وسحب الملك جيشه ازاء تأزم الموقف وسيطرت لجنة دفاع من الشعب على الموقف في برلين وخرج الملك البروسي يوم ٢١ مارس ١٨٤٨ في موكب شعبي يرفع الأعلام بألوانها الثلاثة ، السوداء الحمراء الذهبية، شارة الوحدة الألمانية وخطب الملك في الجماهير معلنا أن هدفه هو حرية ألمانيا ووحدتها. وعلى أثر انتصار الثورة في برلين افتتح الملك يوم ٢٢ مايو ١٨٤٨ الجمعية الوطنية المنتخبة التي كان عليها أن تعد دستورا للبلاد ، وكانت الأغلبية بها للأعضاء الديمقراطيين ، ولكن الملك بعد أن هدأ الموقف وتأكد من وقوف الجيش إلى جواره أهمل تلك الجمعية الوطنية ، ثم حلها وأعطى البلاد دستورا حسب مشيئته وأعطى للمحافظين كل السلطة ، وظل هذا الدستور المفروض قائما حتى نهاية الحرب العالمية الأولى برغم أنه قد رفض من أغلب الجهات على أنه كان خطوة أفضل من لا شيئ . لقد أقر ذلك الدستور برلمان من مجلسين : المجلس الأول وهو مجلس السادة ويتكون من ممثلي الأمراء وكبار الملاك وممثلي المدن والجامعات من المؤيدين للملك ، والثاني وهو مجلس النواب ينتخب أعضاؤه على مرحلتين . وقُسم الناخبون في كل إقليم إلى ثلاثة أقسام حسب ما يدفعونه من الضرائب ، فكان القسم الأول يضم

الأثرياء ، وكان القسم الثاني يضم ذوي الدخل المتوسط ، والقسم الثالث الوفير العدد يضم الفقراء من دافعي الضرائب . وكان كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة يختار علنا عددا مساويا للقسمين الآخرين ، ويجتمع الأفراد المنتخبون من الأقسام الثلاثة ثم يختارون بالاقتراع السري نواب المجلس .

في يوم ٣١ مارس ١٨٤٨ اجتمع في مدينة فرانكفورت ٦٠٠ شخص من مختلف طبقات الشعب ليضعوا أساسا لبناء ألمانيا من جديد . ولم يكن هؤلاء الأشخاص يمثلون الاتحاد الألماني أو مختارين من الإمارات الألمانية أو منتخبين بأية طريقة من الطرق ، وكونوا فيما بينهم ما أسموه بالبرلمان المؤقت وقرروا إجراء انتخابات عامة للمؤتمر الوطني التي كان عليها أن تضع دستورا لألمانيا . واعترفت الولايات الألمانية كلها بهذه القرارات، وأجريت الانتخابات وأجتمع المؤتمر الوطني يوم ١٨ مايو ١٨٤٨ في فرانكفورت، وانتخب المؤتمرون رئيسا ونائبا للرئيس ثم تقدموا في مظاهرة ضخمة خلال المدينة إلى كنيسة القديس باول وحيت الجماهير الأعضاء تحية رائعة. وكان بين الأعضاء المنتخبين حوالي ٢٢٣ قانونيا و ١١٨ موظفا و١٠٦ من رجال الجامعات وعدد قليل من الفلاحين ولم يمثل العمال. وبرزت منذ المناقشات الأولى للمؤتمر اتجاهات ثلاث:

١) مجموعة من الأعضاء لا ترى سحب الكثير من امتيازات وحقوق الأمراء في الأقاليم ، ومثّل هؤلاء المحافظون اتجاها يمينيا في المؤتمر .

٢) مجموعة راديكالية مثلت اليسار ، وكانت ترغب في دولة ألمانية بلا أمراء وبلا قيصر تحكمها حكومة ينتخبها الشعب ، أي جمهورية ، وسمي هؤلاء بالديمقراطيين أو المركزيين ، لأنهم نادوا بدولة مركزية بلا أقاليم .

٣) وكانت الغالبية ممثلة في المجموعة الثالثة من الأحرار الذين رفضوا الحل الراديكالي الذي نادى به اليساريون . وكان أغلبهم يرغبون في قيام دولة ألمانية اتحادية تكون للأقاليم فيها حقوقا وتمثل في الحكومة الاتحادية ، وسمي هؤلاء بالاتحاديين أو الفيدراليين . وكانوا يرون أن يقوم على رأس الدولة الاتحادية

قيصر يحد من سلطانه برلمان منتخب ، ومثل هؤلاء اتجاه الوسط وكانوا فعلا يجلسون في وسط المجلس ، بينما كان المحافظون يجلسون الي يمين الرئيس ، والراديكاليون يجلسون الي يساره .

وقرر المؤتمر قبل بحث مسألة الدستور وضع السلطة مؤقتا في يد شخص يكون ما يشبه الوزارة المؤقتة للرايخ الألماني ، واختير الدوق النمسوي يوحان . واعترفت الإمارات الألمانية به ، ولكن بروسيا والنمسا عارضتا خضوع جيوشهما لسلطته وبدا للمجلس واضحا أن كلا من الدولتين لا ترغب في التنازل عن شيء من سلطاتها ، وزاد من شكوكها أن النمسا نفذت حكم الاعدام في بعض المطالبين بالحرية في الثورات التي عمت فيينا قبل ذلك ببضع شهور . وتآمرت انجلترا وروسيا كذلك في الخارج ضد بروسيا وأرغماها في أغسطس ١٨٤٨ على عقد الصلح مع الدانمرك بشروط مجحفة ، واضطر المؤتمر القومي على التصديق على تلك الاتفاقية برغم أنفه ، لأنه لم يكن يملك أية قوة يستطيع بها الصمود في وجه انجلترا وروسيا .

واستمرت المناقشات عدة أشهر في المؤتمر الوطني واخيرا استقر رأي الأغلبية على أن تقوم في ألمانيا كلها عدا النمسا ، لوجود أجناس مختلفة بها ، دولة اتحادية على رأسها قيصر وراثي ، وأن يعهد بذلك لملك بروسيا فردريك وليم الرابع . وسافر ٣٢ عضوا ومعهم رئيس المؤتمر إلى برلين ليقدموا تاج القيصرية الألمانية لفردريك وليم الرابع ملك بروسيا . وكانت المفاجأة التي حطمت أعمال المؤتمر وجهوده كلها أن ملك بروسيا فريدريك وليم الرابع رفض في مارس ١٨٤٩ قبول التاج ، وذلك للأسباب التالية:

أولا : لأنه جاء من قبل نواب الشعب ، لا من قبل الأمراء أنفسهم .

ثانيا : لأن أمراء سكسونيا وورتمبرج وهانوفر رفضوا أن يعترفوا لأمير مثلهم بالزعامة عليهم .

ثالثا : لأن النمسا التي شغلتها حوادث عام ١٨٤٨ وصرفتها عن البحث

في شؤون ألمانيا بدأت تنهض من كبوتها وتدخل ميدان السياسة الألمانية من جديد بقيادة وزيرها المحنك شفارتزنبرج وتحتج على قرار إخراج النمسا من الاتحاد الألماني وعلى اسناد الإمبراطورية لبروسيا . ولما كانت النمسا قد عزمت على تأييد احتجاجها بالقوة ، وكانت بروسيا على غير استعداد لمقابلة القوة بمثلها ، فقد رفض ملكها قبول التاج . وعمت المظاهرات والاشتباكات أنحاء الدويلات الألمانية ، ولكن الأمراء استطاعوا بالقوة وسفك الدماء تكميم الأفواه ، بل أن روسيا أرسلت جيوشها لتقضي على الثورة في بادن . وضاعت فرصة الوحدة الألمانية على الشعب الالماني بسبب رفض فردريك وليم الرابع التاج . على أن ذلك المؤتمر الوطني في الواقع قد وضع الأساس الفعلي لكل ما كتب لألمانيا أن تشاهده في السنوات المقبلة .

وإذا كانت ثورة ألمانيا عام ١٨٤٨ قد فشلت في تحقيق الوحدة الألمانية ، إلا أنها حققت بعض أهدافها في الحرية والمشاركة الشعبية في الحكم ولو بصورة جزئية . على أن الرغبة في توحيد المانيا ظلت حية في ضمير الشعب ، وحاول الملك فردريك وليم الرابع ملك بروسيا بعد رفضه لتاج ألمانيا عام ١٨٤٨ أن يعمل بطريقته الخاصة في سبيل تحقيق الوحدة الألمانية . فحاول عن طريق عقد اتفاقيات مع الأمراء الألمان تأسيس دولة اتحادية ، لا تشمل النمسا ولكن تحوز موافقتها على أن تعقد تلك الدولة الاتحادية الألمانية معاهدة دائمة مع مملكة الدانوب النمسوية . ولكن شفارتزنبرج رئيس وزراء النمسا ، حارب فكرة قيام دولة ألمانية تحت زعامة بروسيا . وبرغم ذلك سار فردريك وليم الرابع في تنفيذ مخططه، إلاّ أنه اضطر إلى التخلي عن فكرته عندما هدد شفارتزنبرج بالحرب وخاصة بعد أن حصل على تأييد الروسيا له . كان شفارتزنبرج مصمما على إعادة البوند (Bund) القديم وتوكيد سيادة النمسا في ألمانيا من جديد ، ولم يكن بوسعه أن يحقق هذه الغاية دون أن ينزل ببروسيا مهانة تخطف الأبصار . وفي أواخر ١٨٥٠ أشعلت الاضطرابـات التي قامت في هس ـ كاسل (

Hesse - Cassel) عود الثقاب في برميل البارود ، ولكن شفارتزنبرج لم يكن ليرضي بأن تكسب بروسيا المزيد من الهيبة بإعادة النظام هناك . لقد عزم على أن تلعب النمسا ذلك الدور وتأهب لدخول هس ـ كاسل بجيش نمسوي قوامه ٢٠٠،٠٠٠ رجل . فأعلنت بروسيا التعبئة ردا على ذلك ، ووقع الصدام فعلا بين القوات البروسية والباڤارية . لقد كان شفارتزنبرج يعتقد تماما في قدرته عسكريا على كسر شوكه بروسيا بعكس فردريك وليم الرابع الذي كان يشك في مقدرة جيشه . ولذلك قبل الشروط التي قدمها شفارتزنبرج فكانت إذلالا عرف باسم أولمتز (Olmutz) في ٢٨ نوفمبر ١٨٥٠ ، وتلخصت مطالب شفارتزنبرج فيما يلي :

أولا : عودة الدايت الألماني القديم تحت زعامة النمسا .

ثانيا : تخلى بروسيا عن العصبة التي كونتها من الأمراء الألمان تحت ادارتها .

ثالثا : قبول بروسيا عقد اجتماع للدول الأعضاء في الاتحاد الألماني الذي سيعهد إليه إعادة بناء ذلك الاتحاد .

وهكذا كانت المهانة المؤسفة التي حاقت ببروسيا في أولمتز تمثل أسفل درك بلغته في هاوية الجبن والاستسلام ؛ لقد أتيحت لبروسيا الفرصة كي تصبح الدولة الأولى في المانيا ، وأتيحت لملكها الفرصة لأن يضع فوق رأسه التاج الإمبراطوري ، فكان كل ما فعلته أن زادت الأغلال التي تقيد ألمانيا وهي راقدة تحت اقدام شفارتزنبرج . وبدا أن مهانة أولمتز سوف تجعل الوحدة الألمانية أبعد منالا من أي وقت مضي ، وتجردت بروسيا نهائيا من أهليتها لحمل لواء هذه الوحدة . على أن بسمارك دافع عن تلك الاتفاقية قائلا أنه لم يكن امام بروسيا من حل سواها وخاصة وهي على غير استعداد لخوض الحرب . وهكذا عاد الدايت (البوندستاج) الالماني القديم للانعقاد ، وأرسلت بروسيا مندوبا عنها إليه

في فرانكفورت ، وكان أول مندوب لها هو أوتو فون بسمارك (Prince Otto Von Bismarck) .

بسمارك والوحدة الألمانية :

كان بسمارك ينتسب الي عائلة من الأشراف ، وكان أبوه ضابطا بالجيش ولكنه تقاعد لخلاف بينه وبين الملك ، ومضى إلى ضيعته في شينهاوزن يصرف شؤونها. أما أمه فتنتسب لعائلة من المتعلمين المشتغلين بوظائف الدولة ، وعنها ورث حب الأدب ، وتلقى بسمارك تعليمه الثانوي في برلين ، ثم درس القانون في جوتنجن وبرلين ، ثم دخل في خدمة الدولة البروسية ، ولكنه لم يلبث أن مل الوظيفة وعاد ليرعي أملاك الأسرة في بوميرانيا ، حيث عكف على القراءة الطويلة والخروج للصيد . وبدأ بسمارك حياته السياسية كعضو في البرلمان المحلي لبروسيا ، ثم اختاره الملك فردريك وليم الرابع مندوبا عن بروسيا في البوند ستاج الالماني المنعقد في فرانكفورت عام ١٨٥١، وكان رضاء الملك عنه منبعثا من آرائه المحافظة والمؤيدة لحقوق الملك ضد المنادين بتمثيل الشعب في الحكم . وفي فرانكفورت أيقن بسمارك من جلسات البوندستاج الذي ترأسه مندوب النمسا ، أن المشكلة الألمانية لن تحل بسهولة وأنه لابد من استخدام القوة ، ولقد أيقن أن الاتفاق مستحيل بين النمسا وبروسيا ، وتأكدت نظرة بسمارك للأمور بعد عمله سفيرا لبلاده في بطرسبرج بروسيا ثم في باريس .

وفي عام ١٨٥٨ اضطر فردريك وليم الرابع إلى التنازل عن عرش بروسيا بسبب مرض عقلي ألمّ به ، وأخذ أخوه وليم الوصاية على العرش . ولم يكن وليم محبوبا من جماهير الشعب في بروسيا ، لأن البرلينيين رأو فيه المحرض ضد مظاهرات ١٨٤٨ والمتسبب الأول في مصرع الشهداء آنذاك ، مما اضطره حينئذ للهرب إلى انجلترا . على أن تلك السنوات التي مضت قد أظهرته كما لو كان قد أصبح أكثر إيمانا بالمبادئ التحررية السائدة وكان إسناده الوزارة عند توليه

الوصاية لوزراء من الأحرار خير دليل على بداية عهد جديد . وكان ذلك الوصي الكهل جنديا بمعني الكلمة ، يحرص على تقوية الجيش البروسي كل الحرص حتى لا تتعرض كرامة بروسيا للمهانة مرة أخرى . وبدأ الوصي ووزير الحرب رون (Roon) يعدان مشروعا لإصلاح الجيش ، تكون مدة الخدمة بمقتضاه لكل الشبان الصالحين للخدمة ثلاث سنوات بدلا من سنتين ، مع زيادة الاعتمادات المالية للجيش لتتمكن الدولة من تجنيد كل الشبان الصالحين للخدمة بدلا من تجنيدها لحوالي ٦٠٪ من العدد المتقدم لضآلة الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الغرض . ووافق مجلس النواب البروسي ، حيث الأغلبية للأحرار على المشروع إجمالا ، ولكنه طالب بتخفض مدة الخدمة إلى سنتين فقط توفيرا للمصروفات . وتأزم الموقف بين المجلس والوصي ووزير حربيته وأصر كل من الجانبين على رأيه معتبرا كلمته هي الفاصلة في هذا الموضوع . ومات فردريك وليم الرابع وأصبح وليم الوصي ملكا باسم وليم الأول عام ١٨٦١ .

وسارع وليم الأول بحل مجلس النواب المعارض له ، ولكن الانتخابات أتت بمجلس عدد النواب الأحرار فيه أكثر من المجلس المنحل . ولم يكن المجلس الجديد بأقل صلابة من المجلس القديم فيما يتعلق بموضوع الجيش ومدة الخدمة، ولم يجد الملك أمامه وسيلة لحل ذلك الأشكال وقرر التنازل عن العرش، وهنا نصحه رون وزير حربيته باستدعاء بسمارك سفير بروسيا في باريس ليتولي رئاسة الوزراء ، وليتمكن بما عرف عنه من كياسة من إيجاد حل للموقف . واستدعي بسمارك في سبتمبر ١٨٦٢ وكلفه برئاسة الوزارة البروسية ومحاولة حل المشكلة ، واستطاع بسمارك أن يكسب عددا من الأنصار من أعضاء المجلس النيابي ، بل أنه بدأ بالاتصال بفرديناند لاسال مؤسس الاتحاد العام لعمال ألمانيا ، وبدا كما لو كان بسمارك قد بدأ يميل للتعاون مع العناصر الاشتراكية . على أن تلك الاتصالات لم تؤد إلى نتيجة وإن كانت قد حدت من الموجة المعادية لبسمارك،

الذي سار في طريقة بحزم وصلابة ، فوفر النقود اللازمة لإصلاح الجيش دون الحصول على موافقة البرلمان أو الاكتراث به ، واحتفظ بوجهة نظره بأن الجيش في بروسيا أمر مقدس يجب الا يخضع لأي سيطرة برلمانية .

مشكلة شلزڤيج وهولشتين والحرب البروسية ـ النمسوية :

وزادت سياسة بسمارك من شكوك الأحرار في مشلكة ، ذلك أن اتحاد ايطاليا قوّى من رغبة الشعب البولندي في قيام دولة له ، وثار البولنديون ضد روسيا عام ١٨٦٣، وتدخلت انجلترا وفرنسا في الموقف ودعتا لعقد مؤتمر لحل المشكلة البولندية . ولكن بسمارك رفض ذلك الاقتراح وأيد روسيا في موقفها حين أسرعت وقمعت الثورة البولندية بعنف .

وهكذا كسب بسمارك صداقة روسيا في وقت وقفت فيه أغلب الدول الأوروبية ضدها ، وظهر بسمارك مرة أخرى كرجل محافظ عدو للحريات ، إلى أن برزت مشكلة دوقيتي شلزڤيج وهولشتين (Schleswig - Holstein). كانت شلزڤيج دوقية يغلب فيها العنصر الدانمركي ، وهو لشتين دوقية كثرتها من الألمان ، وكان ملوك الدانمرك يحكمونها منذ عام ١٤٩٠ ، لكنهما لم تؤلّفا جزءا من مملكة الدانمرك وانتهزت الدانمرك فرصة الثورة الألمانية عام ١٨٤٨ وقررت ضم شلزفيج إليها . وأعلن الاتحاد الألماني الحرب على الدانوب وكلف بروسيا بذلك . وتدخلت انجلترا وفرنسا وأجبرتا بروسيا على قبول الصلح ، ووضعت شلزڤيج موضع النزاع تحت إدارة هيئة بروسية ـ دانمركية وفي عام ١٨٥٢ عقد مؤتمر في لندن ضمّ بريطانيا وفرنسا وبروسيا والنمسا وروسيا ، وتقرر في هذا المؤتمر وضع شلزفيج وهولشتين في اتحاد شخصي مع الدانمرك بشرط الا تضمهما لدولتها ، ولقد نصت تلك المعاهدة على أن يخلف ملك الدانمرك الحالي ـ الذي لم ينجب وريثا ـ زوج ابنة شقيقه كريستيان أمير جلوكسمبرج Christian Prince of Glucksomburg ، في

جميع ممتلكاته بما فيها الدوقيتين . ونصت مادة أخرى على ألاّ تؤثر المعاهدة بحال في علاقة هولشتين بالاتحاد الألماني . ولكن دايت فرانكفورت رفض إقرارها بوصفه الجهاز « الناطق بلسان » الاتحاد الألماني ، كما رفضها فردريك أوف أوجستنبرج Frederick of Augustenburg المطالب الآخر بعرش الدانمرك .

ولم تراع الدانمرك شروط معاهدة لندن ، فعندما تولى الملك الجديد كريستيان التاسع العرش الدانمركي في عام ١٨٦٣ كان من أول أعماله التصديق على الترتيبات التي اتخذها سلفة لإصدار دستور جديد يوحد ممتلكاته متجاهلا الاستقلال الذاتي التقليدي للدوقيتين . وقد كانت عضوية هولشتين في الاتحاد الألماني من العوامل التي أدت الي النتائج المشئومة لهذا الإجراء . فقد زود ألمانيا ، التي كانت حساسه بصفة خاصة لما يحدث في الدوقيتين ، بالسبب الذي تحتاجه لإشعال الحرب . فكان أن أعلن فردريك أوف أوجستنبرج مطالبته بعرش الدانمرك ، وأيده في ذلك دايت فرانكفورت؛ ودعّم قراره بالقوات الهزيلة التي كانت تحت امرته ؛ وكانت الدانمرك تستطيع الصمود في وجه هذه القوات لولا أن محاربين أشد بأسا قد دخلا الحلبة ، ذلك أن بروسيا والنمسا ما كانتا لتقفان موقف المتفرج وتتركان هذه القرارات الكبرى بين يدي الدول الصغرى .

واستطاع بسمارك إقناع النمسا بمشاركته في الحرب ضد الدانمرك من أجل الدوقيتين . ولم تتأخر النمسا حتى لا تتهم بإهمالها للمصالح الألمانية ، وتقدم جيشا النمسا وبروسيا ، وغزتا الدوقيتين في يناير ١٨٦٤ . ونظرت أوروبا إلى هذه الخطوة بعين الإنزعاج والعطف العام على تلك الدولة الصغرى التي تعرضت لهجوم دولتين كبريين ، ولكن لم تكن هناك دولة بذاتها أو مجموعة من الدول على استعداد للتدخل . فالنرويج والسويد تابعتا الموقف بعين العطف على الدانمرك إلا إنهما لم تحركا ساكنا ؛ واستخدم بامستون عبارات يفهم منها

أن انجلترا لن تقف مكتوفة الأيدي حيال غزو الدانمرك ، ولكنه لم يتجاوز حد الكلام ، فعندما حان وقت الجد لم تؤيده المعارضة ولا الملكة وانقلبت عليه أغلبية أعضاء وزارته، إما نابليون الثالث فكان مشغولا بالمسألة المكسيكية الشائكة ، ولم يكن في تلك اللحظة على علاقة طيبة بانجلترا ، ثم أنه كان قد نصب نفسه مدافعا عن مبدأ القومية ، وكانت الأعذار تلتمس للدولتين الألمانيتين باعتبار تصرفهما خطوة نحو الوحدة القومية الألمانية .

وهكذا حالت أقواله وأفعاله بالنسبة لإيطاليا دون تصديه لبروسيا والنمسا في المانيا . ولم يبق إذن إلا روسيا ، ولكن بسمارك كان قد ضمن حيادها بموقفه من الثورة البولندية .

ولما أصبحت هزيمة الدانمرك محققة دعي مؤتمر للانعقاد في لندن ، ولكن الشروط التي عرضها المنتصرون كانت أقسى من أن تسمح بتسوية الموقف ، فأستمرت الحرب حتى تم طرد الحكومة الدانمركية من أراضيها الأصلية مما اضطرها إلى قبول الشروط التي أملاها العدو الظافر ، وهي شروط تثير الدهشة والعجب. فالمفروض أن بروسيا والنمسا كانتا تتصرفان بوصفهما منفذتين لمشيئة الاتحاد الألماني ومصلحة فردريك أوف أوجستنبرج ، ولكن موكليهم خرجوا من الأمر صفر اليدين، بينما استأثرتا هما بكل شئ . فقد أعلنت معاهدة الصلح التي تعجل عقدها بسمارك إذ كان أخشى ما يخشاه دائما هو تدخل مؤتمر أوروبي أعلنت تخلى ملك الدانمرك « عن جميع حقوقه على دوقيات شلزڤيج وهولشتين ولاونبرج (Lauenburg) لصالح صاحبي الجلالة ملك بروسيا وإمبراطور النمسا» . لقد أغفل الإتحاد الألماني إغفالا تاما ، وأهملت مساعي انجلترا وفرنسا للتدخل في التسوية ، وعومل دوق أوجستنبرج الذي تدخلت بروسيا والنمسا نيابة عنه فيما بدا ، بازدراء تام. وقد أجري في برلين بحث في الوضع القانوني لوراثة عرش الدانمرك ، أعلن على أثره أن كريستيان التاسع هو الوريث الشرعي

الوحيد للتاج الدانمركي والدوقيتين جميعا ، وأن له بناء على ذلك مطلق الحق في التنازل عنهما في المعاهدة .

وهكذا لم يبق على النمسا وبروسيا أن تقدما حساباً لأحد عن احتلاهما للدوقيتين ؛ ومن ثمّ وقعت شلزفيج وهولشتين بين يدي النمسا وبروسيا ، ونظر كل من الشريكين منذ البداية إلى الآخر بعين الريبة والعداء . ولم يحمل احتلالهما المشترك للدوقيتين بين طياته عنصر الدوام ، ولن يلبث أن يؤدي قبل أن يمضي عليه عامان إلى قيام حرب كبرى بينهما .

اشتركت النمسا وبروسيا في حكم الدوقيات الثلاث ، ولكن النزاع ما لبث أن دب بينهما ، وأبرمت بينهما اتفاقية جاشتين (Gastein Convention) في ١٤ أغسطس ١٨٦٥ ، اتفقتا فيها على أن تحكم النمسا هولشتين ، وأن تحكم بروسيا شلزفيج ، وأن تمنح دوقية لاونبرج الصغيرة لملك بروسيا . ولكن الخلافات القديمة بين النمسا وبروسيا لم تلبث أن ظهرت من جديد ، وكان بسمارك واثقا أن النمسا لن تتنازل أبدا عن الزعامة للإمارات الألمانية ، ولهذا قرر أن يستخدم لغة القوة وأن كان يفضل حل الموضوع سلميا .

وساعدت الظروف الداخلية في بروسيا على نشوب الحرب بين الدولتين، إذ كان بسمارك يواجه متاعب داخلية نتيجة لمعارضة البرلمان لسياسته وكان لابد لبقائه في الحكم ان يوجه انظار الألمان إلى معركة خارجية. وقد وصفت تلك الحرب في ألمانيا بأنها حرب تطلعت إليها الأبصار قبل وقوعها ، لا لتحقيق توسع إقليمي ، وانما لضمان « زعامة بروسيا في ألمانيا » . هذا بالإضافة إلى أن الموقف الدولي كان في صالحه إلى حد كبير . فلقد استغل تطلع إيطاليا إلى ضم البندقية الخاضعة لحكم النمسا الي الحكومة الإيطالية الجديدة ، ورأى كسب إيطاليا إلى جانبه في الصراع المرتقب بينه وبين النمسا ، فإتفق معها على الوقوف إلى جانبها في أي حرب تقع بينها وبين النمسا ، وألا تعقد صلحا مع النمسا قبل أن تحصل

ايطاليا على البندقية . كما استطاع بسمارك كذلك شراء حياد فرنسا في مقابلة بياريتز (Biarritz) .

قامت الحرب بين النمسا وبروسيا في ١٤ يونيو عام ١٨٦٦ وكانت سريعة وخاطفة ، انتهت بعد ثلاثة أسابيع من قيامها في موقعة سادوڤا (Sadova) ويسميها الألمان كونيجراتز في ٣ يوليو عام ١٨٦٦ . ولم يكن لتحالف الإيطاليين أية فائدة سوى إرغامهم النمسويين على حجز قوات كبيرة العدد في إيطاليا ، بينما قواتهم قد انهزمت هزيمة منكرة في موقعة كستوزا (Custozza) في ٢٤ يوليو عام ١٨٦٦ أمام قوات النمسا ، وكذلك انهزم الأسطول الإيطالي أمام أسطول النمسا في معركة ليزا (Lissa). ورغم انتصار قوات بروسيا لم ير بسمارك الذهاب في الحرب إلى أبعد من هذا الحد ، ولذلك رأى من الحكمة عقد صلح لا يغضب النمسا حتى لا يتيح لنابليون الثالث فرصة التدخل . فالنمسا دولة ألمانية وبسمارك في حاجة إليها في صراعه المقبل مع فرنسا. وفي ٢٣ أغسطس عام ١٨٦٦ ، وُقع الصلح في معاهدة براغ بين بروسيا والنمسا ، ولقد قال بسمارك في ذلك الوقت « أن علينا أن نفرغ بسرعة قبل أن تجد فرنسا وقتا لممارسة الضغط الدبلوماسي على النمسا »، وهكذا كان بسمارك معتدلا الى حد كبير في معاملة النمسا . وقد نصت المعاهدة على مايلي :

١) تشكيل اتحاد ألمانيا الشمالية (شمال المين Main) ووضع دستور له.

٢) تكوين كيان مستقل من دويلات ألمانيا الجنوبية .

٣) ضم شلزفيج وهولشتين لبروسيا مع اجراء استفتاء في الجزء الدانمركي من شلزفيج لتحديد مصيرها لبروسيا أو الدانمرك.

٤) ضم البندقية إلى إيطاليا .

٥) ضم هانوڤر إلى بروسيا بسبب تحالفها مع النمسا .

الحرب البروسية ـ الفرنسية :

كان انتصار بسمارك في سادوفا خطوة هامة على طريق الوحدة ، وكان في نفس الوقت هزيمة غير مباشرة لفرنسا ، وترتب على ذلك أن اختفاء النمسا كمنافس لبروسيا أفسح المجال أمام بروسيا لمواجهة فرنسا وتحقيق الخطوة الثانية والأخيرة للوحدة . وكان بسمارك لا يقتصرعلي سياسة القوة وحدها ، بل استعمل الدبلوماسية أيضا ، فقام بتقوية الجيش ولو على حساب الدستور . وكما نجح في ميدان الحرب ، نجح كذلك في ميدان السياسة ، ولذلك كان بسمارك يعتبر من أهم العوامل التي ساعدت على نجاح الوحدة الألمانية . ولكي يقوي بروسيا داخليا وخارجيا اتبع بسمارك الخطوات التالية :

١) تقوية الجيش رغم معارضة البرلمان .

٢) توطيد مركز بروسيا الخارجي والعمل على ألا تحارب في جبهتين في آن واحد .

٣) توثيق الروابط بين عائلة رومانوف وعائلة الهوهنزلرن ، فكسب عطف الروسيا في حربه مع الدانمرك ، كما وعدها بحياد البحر الأسود .

٤) عزل النمسا سياسيا ، واتفق مع نابليون الثالث على الوقوف على الحياد في نظير أن تأخذ فرنسا بلجيكا أو لكسمبرج .

وكان نابليون الثالث يرغب في قيام الحرب لإضعاف كل من الدولتين (النمسا وبروسيا) حتى يستطيع التدخل بينهما وإملاء شروطه عليهما ، ويعدّل حدود فرنسا الشمالية . غير أن بسمارك كان يعرف أن بروسيا ستنتصر بسرعة ولن تعطي الفرصة لفرنسا، فكانت دبلوماسية بسمارك تسبق حروبه . وهكذا نجح في سياسته ضد النمسا التي اتجهت اتجاها شرقيا (البلقان والبحر المتوسط) وأصبح عدوها الرئيسي روسيا وليس بروسيا ، وانفردت بروسيا بالزعامة . ولم

يَقْس بسمارك على النمسا في شروط الصلح كي لا تنضم إلى فرنسا اذا ما حاربها .

وبذلك لم يصبح هناك مناوئ للوحدة سوى فرنسا ، وانتظر بسمارك حدوث أزمة دولية ، أو أزمة داخلية في فرنسا تمكنه من إتمام الوحدة الألمانية . ووجد بسمارك فرصته الكبرى بعد أن فقد نابليون الثالث الكثير من الأصدقاء في الداخل وفي الخارج ، وأدت مشكلة العرش الأسباني إلى قيام الحرب بين بروسيا وفرنسا . فلقد قامت الثورة في أسبانيا ضد الملكة إيزابيلا التي لم تظهر شيئا من الوطنية الصادقة أو البصيرة السياسية . وبرز في ميدان السياسة في ذلك الوقت بريم (Prim) ، رئيس الوزراء ، الذي كان يرى أن الملكة إيزابيلا يجب أن تذهب . ووقف الأسطول والجيش ضد الملكة التي لاذت بالفرار في ٣٠ سبتمبر عام ١٨٦٨ ، وأعلن الثوار انهاء حكمها في أسبانيا . وقد رأى الجميع ضرورة استمرار الحكم الملكي حتى يمكن تجنب استفزاز الدول الأوروبية ، ووقع الاختيار على الأمير ليوبولد أوف هوهنزلرن سيجمارنجن Prince Leopold of Hohenzollern Sigmaringen ، قريب غليوم ملك بروسيا وشقيق ملك رومانيا . وأيد بسمارك هذا الترشيح ، لأن وجود ملك الماني على عرش أسبانيا يجعل فرنسا بين شقي الرحى (بروسيا وإسبانيا) ، وستجد فرنسا نفسها مضطرة للاحتفاظ بقوات كبيرة على الحدود الفرنسية الاسبانية . ولكن فرنسا عارضت ترشيح الأمير ليوبولد. وظلت مشكلة العرش الاسباني دون حل حتى عام ١٨٧٠ عندما نجح بسمارك بعد جهود مضنية من إقناع ملك بروسيا والأمير ليوبولد بالموافقة على قبول العرش الأسباني ، وهنا أصر دي جرامون (De Gramont) وزير خارجية فرنسا ، على مقاومة ذلك بكل وسيلة ، وأعلن منذ البداية أن إصرار بروسيا على الترشيح سوف يعني الحرب .

ونتيجة للوساطات ، أعلن في ١٢ يوليو موافقة الأمير ليوبولد على سحب ترشيحه ، وبدا أن بروسيا تراجعت إزاء التهديد الفرنسي، فقال تيير أن الانتقام لسادوڤا قد تحقق ، وقال جيزو أن ذاكرته لا تعي نصرا دبلوماسيا أعظم من ذلك النصر . ولم تكتف فرنسا بترك الموضوع عند هذا الحد ، بل كلفت سفيرها في برلين أن يطلب من ملك بروسيا مباشرة أن يقرن سحب الترشيح باسمه أولا ، وأن يتعهد ثانيا بالامتناع عن تأييد ترشيح الأمير الهوهنزلرني إذا ما أثير من جديد وقدم السفير هذين المطلبين في إمز (Ems) في ١٣ يوليو . وعندما تلقى ملك بروسيا عصر اليوم نفسه أنباء رسمية عن انسحاب ليوبولد عن ترشيح نفسه ، أرسل إلى السفير يخبره بأن المسألة تعتبر منتهية . وهنا لاحت من جديد فرصة السلام ، لكن بسمارك كان يريد الحرب ،ورأي أن الفرصة مناسبة لذلك . اذ وردت لبسمارك برقية من الملك في أمز تخبره بمطالب السفير الفرنسي ، وبموقف الملك واعتباره أن المسألة منتهية . واعتبر بسمارك أن ما حدث يعتبر استسلاما مهينا لفرنسا ، ولكن البرقية تضمنت التصريح لبسمارك بإبلاغ الحادث الى الصحافة فأعد نصا انطوى على تحريف للاصل . وقد عزا النص رفض الملك مقابلة السفير الفرنسي ثانية لا إلى تلقيه أنباء قاطعة بسحب ترشيح ليوبولد وإنما إلى طبيعة مطالب السفير . وقد أحدثت رسالة بسمارك انفعالا وازعاجا في الرأي العام في كل من ألمانيا وفرنسا . فلقد أهينت فرنسا وتلقت صفعة على وجهها ، والشرف يقتضي إعلان الحرب فورا ، وفي ١٩ يوليو أعلنت فرنسا الحرب على بروسيا ، تلك الحرب التي ستفضي بلا شك إلى حرب عام ١٩١٤ .

تولي الإمبراطور نابليون الثالث القيادة بنفسه وأسندت القيادة في الإلزاس لمكماهون (Mac Mahon)، وفي اللورين إلى بازين (Bazaine) الذي كان يعتبر بطلا قوميا . ولكن في ٦ أغسطس لحقت

بمكماهون هزيمة في وورث (Worth) على يد الألمان أدت الي فتح الألزاس للغزو الألماني ، وفي نفس اليوم هزم بازين وجيش اللورين ، وتقرر التقهقر صوب العاصمة باريس .

ولكن توالت ضربات الألمان ، فقد طورد الجنود الفرنسيون أولا إلى شرقي متز ، ثم قامت الجيوش الألمانية بعملية التفاف جنوب متز بهدف تطويقها وعزل بازين وجنوده .

وفعلا حوصر بازين مع جيش يربو عدده على ٢٠٠٫٠٠٠ رجل ، وحاول مكماهون التقدم بجيشه لفك حصار جيش بازين ، ولكن الألمان طوقوا جيش مكماهون وحاصره في سيدان في ٢ سبتمبر عام ١٨٧٠ . وفي نفس اليوم استسلم مكماهون والجيش بأكمله والإمبراطور لملك بروسيا ، وبلغ عدد الاسرى ١٠٤٫٠٠٠ أسيراً . ولما حلت الهزيمة بفرنسا ، أصبح نشوب الثورة أمرا محققا ، وأعلن قيام « حكومة الدفاع الوطني » ، وسقطت الإمبراطورية الثانية . وفي ٢٧ أكتوبر عام ١٨٧٠ سلم بازين نفسه وجيشه البالغ ١٧٣٫٠٠٠ رجلاً للألمان . وفي ٢٨ ينايرعام ١٨٧١ وقع الفرنسيون الهدنة مع بسمارك في فرساي، وقد رفض بسمارك الاعتراف بأهلية «حكومة الدفاع الوطني» للتحدث باسم فرنسا ، وتقرر اجراء انتخابات على الفور لتشكيل جمعية جديدة تجتمع في بوردو للنظر في قبول شروط الصلح أو رفضها.

لقد وحّد الانتصار الساحق الذي أحرزه الألمان شمال ألمانيا وجنوبها . وتم المشهد النهائي في قاعة المرايا بفرساي في ١٨ يناير عام ١٨٧١ حيث نودي بوليم امبراطورا على المانيا . وهكذا تأسست الإمبراطورية الألمانية نتيجة لجهود بسمارك الذي إستطاع أن يقود بروسيا في حروب ناجحة ويضم الولايات الألمانية اليها . فكانت الإمبراطورية الجديدة بحق إمبراطورية بسمارك لا لأنه هو الذي أسسها فحسب، بل لأنه سيطر عليها وحكمها حكما لا ينافسه فيه

أحد حتى سقوطه عام ١٨٩٠ . ولم يكن دستور الإمبراطورية الالمانية من وضع البرلمان ، انما كان من وضع بسمارك نفسه ، وهو نفس دستور اتحاد الولايات الشمالية لعام ١٨٦٧ مضافا إليه الولايات الجنوبية وهي باڤاريا وهس وبادن وفورتمبرج والألزاس واللورين . وقد وافق الرايخ الألماني على الدستور الجديد في مارس عام ١٨٧١ ، وكانت الإمبراطورية الألمانية مكونة في عام ١٨٧١ من ٢٥ ولاية . وكانت هناك قوانين اتحادية عامة وضعت لكافة الولايات ، كما كانت هناك بعض الامتيازات الدستورية التي تركت إلى كل ولاية على حدة . فمثلا كانت الحكومة الاتحادية لها السيطرة التامة على الجمارك والضرائب والمالية والجيش والأسطول وتنظيم التجارة الداخلية والخارجية ومصلحة البريد والبرق والسكك الحديدية والعملة والأوزان والمقاييس والنظام المصرفي وإصدار القوانين الى الولايات . وكانت السلطة التشريعية عبارة عن مجلسين هما :

ـ أولا : مجلس الولايات (بندسرات Bundesrat) وكان أعضاؤه عبارة عن ممثلي حكومات الولايات ويعينون تعيينا من قبل حكامهم . وقد كان لبروسيا أكبر عدد من الممثلين ١٧ من مجموع ٦٤ . ولما كان ١٤ صوتا كافيا لرفض أي لائحة ، فإن بروسيا كانت في وضع قوي للسيطرة على المجلس وتعديل الدستور حسب أهوائها ، وكان المستشار الألماني بسمارك هو رئيس هذا المجلس .

ثانيا : كان المجلس الثاني يسمى رايخشتاغ (Reichstag) وكان أعضاؤه ينتخبون لمدة خمس سنوات بالتصويت السري العام لكل من بلغ ٢٥ عاما فما فوق . ولم يمارس هذا المجلس سلطة باستثناء ضرورة الحصول على موافقته في إقرار الميزانية ، ولم يكن له صوت في تقرير السياسة الخارجية والعسكرية، بل كان كل ما يستطيع عمله هو رفض الموافقة على الميزانية .

أما السلطة التنفيذية فكانت عبارة عن وزارة مسؤولة أمام الإمبراطور

الذي كان يسمى بالقيصر ، ولم يكن المستشار الألماني (رئيس الوزراء) مسؤولا أمام المجلسين ، إنما كان مسؤولا أمام الإمبراطور ، ولهذا فلم يكن للرايخ الالماني صلاحية إسقاط الوزارة الأمر الذي جعل نظام الحكم في ألمانيا أوتوقراطيا وليس ديمقراطيا . وظل بسمارك هو المستشار والحاكم المطلق لألمانيا فيما بين عامي ١٨٧٠ و ١٨٩٠ يدير السياسة الداخلية والخارجية .

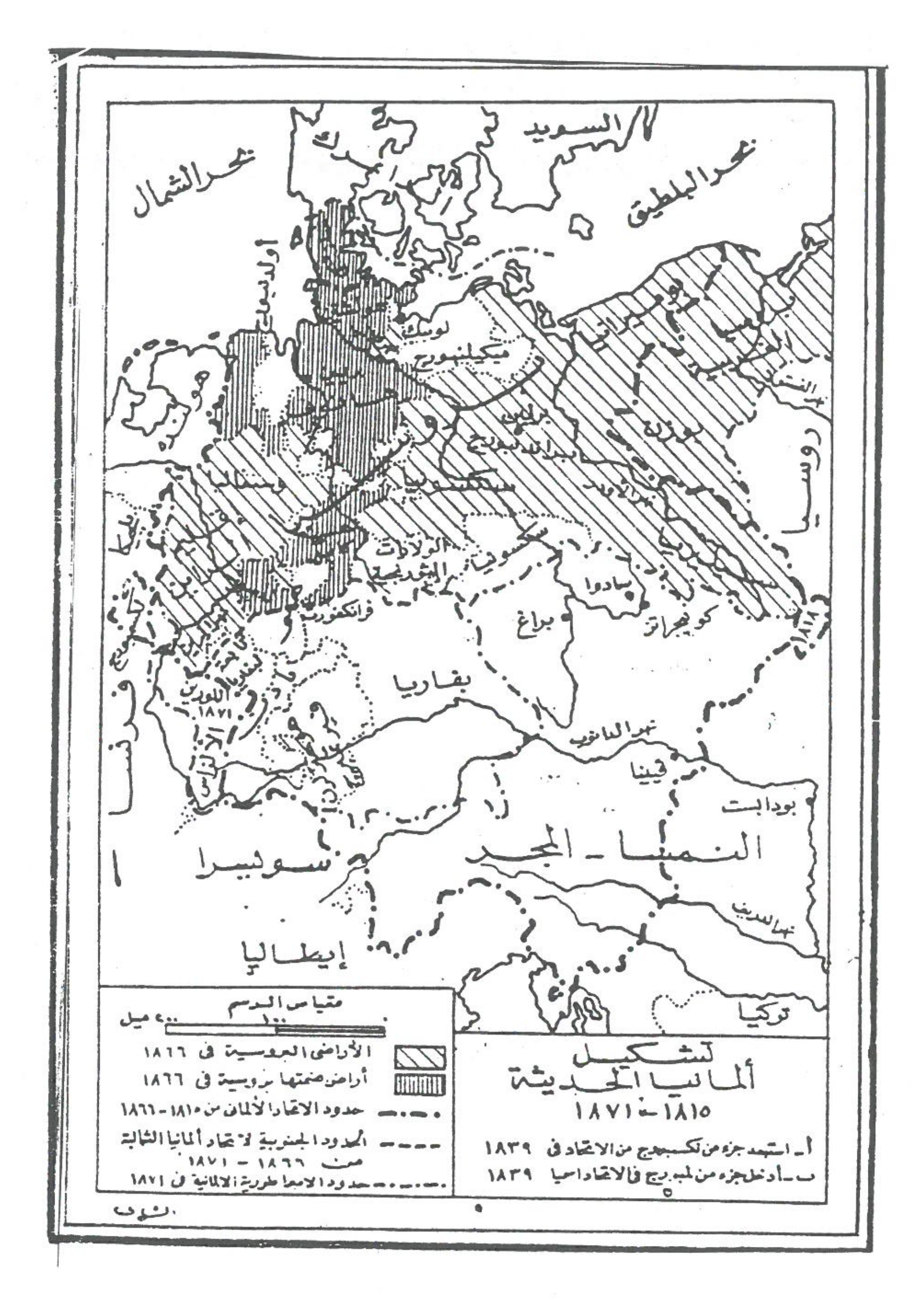
لقد حقق بسمارك لحظة انتصاره على فرنسا هدفا من أعز أهداف حياته، وهو تكوين الإمبراطورية الألمانية التي احتلت فيها بروسيا مكان الصدارة . وانتهت الحرب بين الخصمين العظيمين (فرنسا وبروسيا) دون أن تتدخل أوروبا وتتحول الحرب بالتالي إلى حرب أوروبية . بل أن روسيا وجدت في هزيمة فرنسا فرصة مواتية للتخلص من التزاماتها في معاهدة باريس عام ١٨٥٦ التي كانت تنص على حياد البحر الأسود ، ومنع روسيا من حق اقامة أية منشآت حربية أو بحرية فيه، فأعلنت إنهاء المعاهدة . ولم تستطع فرنسا أن تحصل على صلح مشرف من بسمارك ، الذي أصر على الحصول على الألزاس واللورين ، وقال لجول فافر (Jules Favre) وزير خارجية فرنسا : « ما كنتم لتتورعوا عن انتزاع الراين منا ، مع أن الراين لا يمثل حدودكم القومية . أما نحن فأننا نسترد أراضينا ونعتقد أننا بهذا نضمن لأنفسنا السلم في المستقبل » ، وعندما رفض بسمارك الاعتراف بحكومة الدفاع الوطني ، أجريت الانتخابات وشكلت الجمعية الوطنية في ٢ فبراير عام ١٨٧١، وانتخبت من بين أعضائها أدولف تيير Adolph Thiers رئيساً مؤقتا للسلطة التنفيذية على أن يمارس صلاحياته بإشراف الجمعية وبمساعدة وزراء ينتخبهم هو نفسه . ثم انتقلت الجمعية بعد ذلك إلى ڤرساي لإبرام الصلح مع ألمانيا وهكذا وقفت فرنسا وحدها تدبر أمرها من الإمبراطورية الألمانية .

دارت المفاوضات بين تيير وبسمارك ، ولكن الشروط التي وضعها

بسمارك كانت شروطا مذلة لفرنسا . لقد صمم بسمارك على ضم الألزاس ومعظم اللورين ، وأصر كذلك على ضرورة نزول الفرنسيين عن ميتز واستراسبورج . وتمسك بأن تدفع فرنسا تعويضا كبيرا وإن يكن تيير قد وفق إلى خفض الرقم من مائتين وأربعين مليون جنيه استرليني إلى مائتي مليون . وعاد تيير بشروط الصلح إلى الجمعية الوطنية في بوردو ، وارتفعت الأصوات بالاحتجاج عليها ، وأعلن نواب الألزاس واللورين تمسكهم بفرنسا ، وقدم الكثيرون استقالتهم وكان ممن استقالوا فيكتور هوجو ، ولكنه لخص الموقف في كلمات تثبت بعد النظر فقال : « هناك أمتان أوروبيتان ستصبحان رهيبتين من الآن فصاعدا ، الأولى لأنها انتصرت والثانية لأنها هزمت » . ولم يكن هنا مفر من قبول تلك الشروط ، وفي أول مارس تم التصديق على المعاهدة ، ووقعت في صورتها النهائية في ١٠ مايو بفرانكفورت ، ودخل باريس ثلاثون ألف جندي ألماني ، ولبثوا بها فترة قصيرة . وقد قام تيير بحملة واسعة لجمع التبرعات ، وقدم الفرنسيون الغالي والنفيس للتخلص من الجيش الألماني . فتم دفع المبلغ في غضون ثلاث سنوات ، وانسحب الجيش الألماني عام ١٨٧٣ من فرنسا واعتبر تيير محرر البلاد ، ولكن مسألة الألزاس واللورين ظلت جرحا عميقا في قلب كل فرنسي . وبعد أن أقر المجلس الصلح وجد أن أول واجباته هو تقرير نظام الحكم في فرنسا .

وأعلن الملكيون أن تيير ، رئيس الهيئة التنفيذية ، رئيسا للجمهورية الفرنسية ، ولكنه استقال في عام ١٨٧٣، وانتخب مكماهون رئيسا . كل هذا والجمهورية لم تتكون رسميا بعد ، اذ أن تكوين الجمهورية الثالثة في فرنسا يقترن باسم والوان (Wallon) الذي اقترح في عام ١٨٧٤ الأخذ بالنظام الجمهوري والمناداة بالجمهورية في فرنسا ، وهو الذي اقترح أن يكون دستور فرنسا الذي أخذ المجلس على عاتقه وضعه دستورا جمهوريا .

وكانت الانتخابات التي جرت في فرنسا في يناير عام ١٨٧٥ بداية لتأسيس نظام الجمهورية في البلاد ، ويعتبر النظام الجمهوري قد تأسس في فرنسا بصفة نهائية عندما نجح الجمهوريون نهائيا في الوصول إلى الحكم منذ أواخر عام ١٨٧٧ .



الفصل الثامن:

التحالفات الدولية في أوروبا (١٨٧١ ــ ١٩١٤)

أولا : بسمارك ونظام التحالفات

(١) الموقف الدولي في أوروبا بعد حرب السبعين

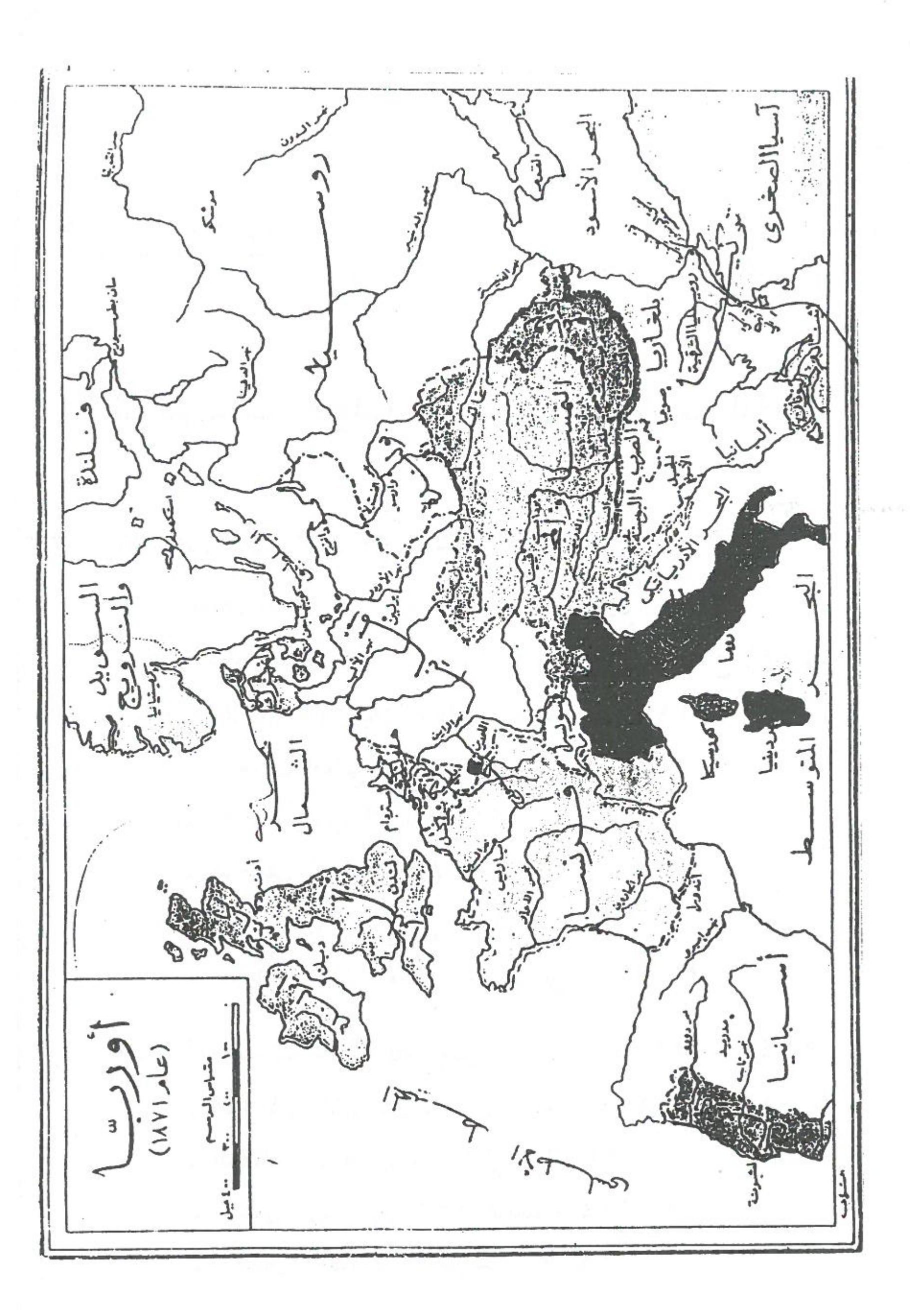
(٢) المسألة الشرقية(١٨٧٦ــ١٨٧٨) وسياسة الاستصلاح والتعويض.

(٣) التحالفات الأوروبية ومعاهدات الضمان (١٨٧٩ ــ ١٨٩٠)

- التحالف الثنائي بين ألمانيا والنمسا (١٨٧٩) .
- اتحاد القياصرة الثلاثة (١٨٨١) .
- التحالف الثلاثي (١٨٨٢) .
- تجديد التحالف الثلاثي (١٨٨٧) .
- معاهدة الضمان الألماني ــ الروسي (١٨٨٧) .

ثانيا : التحالفات الدولية بعد سقوط بسمارك (١٨٩٠ ــ ١٩١٤)

- التحالف الثنائي بين فرنسا وروسيا (١٨٩١ ــ ١٨٩٤) .
- التحالف الانجليزي ــ الياباني (١٩٠٢) .
- الاتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا (١٩٠٤) .
- الاتفاق الانجليزي ــ الروسي (١٩٠٧) .



أولا : بسمارك ونظام التحالفات
(١٨٧١ ــ ١٨٩٠)

(١) الموقف الدولي في أوروبا بعد حرب السبعين :

كان عام ١٨٧٠ سنة مهمة في تاريخ العالم وفي توجيه سياسة الدول الكبرى وجهة جديدة . لقد انهارت فرنسا كأولى دول القارة من الناحية الحربية ، وحلت محلها الدولة الألمانية الجديدة التي قامت بصفة خاصة على يد بسمارك وعلى تفوق الجيش الألماني وعلى زعامة بروسيا ؛ ونتيجة لذلك ، أخذت الدول الأوروبية المختلفة تعمل على التقرب من هذه الدولة الجديدة المتفوقة .

أصبحت الدولة الألمانية الجديدة بمواردها الاقتصادية الغنية ، وبحماستها الوطنية ، أقوى دولة في أوروبا من الناحية الحربية ، ولكن بسمارك كان يعلم بأن فرنسا كدولة قوية لم تنته بعد ، فلا زالت لها حيويتها الكبيرة ونشاطها وأملها في المستقبل ، خاصة وأن الدول الأوروبية لم تكن لترضى مطلقا القضاء عليها تماما. وكان بسمارك يعلم ، كذلك ، أن ألمانيا مهما بلغت قوتها الحربية ومواردها الاقتصادية ، فهي ما برحت دولة حديثة التكوين ، لم تصبح جزءا من النظام الدولي الأوروبي إلا في عام ١٨٧٠ .

وهكذا أيقن بسمارك أن الألمان بانتصارهم الحاسم على الفرنسيين قد

أثاروا حسد بقية الدول الأوروبية الكبرى وأحقادها .

لقد أفاقت انجلترا من حيادها الطويل ومن سياسة العزلة التي اتبعها جلادستون(Gladstone) لتجد أن قوة حليفتها القديمة فرنسا قد تحطمت، وأن دولة أعظم نشاطا وهي ألمانيا قد سيطرت على هذه الدولة الجديدة. وأخذت تفكر في مصير أسواقها الأوروبية إذا تمكنت تلك القوة الناهضة من السيطرة على وسط أوروبا اقتصاديا ، كما سيطرت عليه إلى حد ما سياسيا .

ولذلك تغيّر موقف انجلترا عندما تولي ديزريلي (Bengamin Disraeli) زعيم المحافظين الوزارة في عام ١٨٧٤ ، الذي كان يتوثب إلى اتباع سياسة خارجية نشيطة تخرج انجلترا من عزلتها وتعود بها إلى مركزها الممتاز في أوروبا والعالم . ولذا سيكون بسمارك حريصا على استرضاء انجلترا في عهدها الجديد لكي توافق على النظام الجديد الذي أوجده .

أما إمبراطورية النمسا والمجر فكانت تحسب حسابا حقيقيا للدولة الألمانية الجديدة التي تجاورها من الشمال . فكان يوجد في النمسا عدد كبير من الجيش الألماني يقطن في أوستريا(Austria) . ويتطلع الجزء الأكبر منه للإنضمام إلى ألمانيا ، وبذلك تحقق الوحدة الألمانية الحقيقية . وبجانب هذا الفريق ، وجد فريق آخر كان متشبعا بحب آل الهابسبرج ، وله مصالح إقطاعية ومعنوية تربطه بذلك البيت العتيق ، ثم إن انفصال الجزء الألماني عن جسم إمبراطورية النمسا والمجر كان معناه زوال إمبراطورية الهابسبرج لأنهاتعتمد في ثروتها ونفوذها على الجزء الألماني الصرف من أراضيها ، وهو الجزء الصناعي . ولم ينس هذا الفريق بسهولة الهزيمة المرة التي تلقتها النمسا على يد ألمانيا في سادوڤا ، ولذلك عمل جاهدا على إيجاد تحالف بين النمسا وأعداء ألمانيا مثل فرنسا وعلى فصم العلاقة القوية بين روسيا وألمانيا . غير أنه وجد فريق آخر وهو الفريق المجري الذي كان

يتزعمه الكونت أندراشي (Count Gyula Andrassy) وزير خارجية النمسا ، كان هذا الفريق يريد السيطرة على الفريق الألماني السابق ، ووسيلته الوحيدة في تحقيق ذلك هي توثيق الصله بينه وبين ألمانيا حتى لا يتفوق فيها العنصر الصقلبي .

وعلى العموم كان موقف النمسا يتسم بالتردد والحذر والخوف ، غير أن بسمارك كان يفهم الموقف في النمسا جيدا ، فأخذ يعمل على استرضائها « فهي الحليف الذي يعده للمستقبل » .

أما روسيا فكانت تربطها صداقة قديمة مع بروسيا منذ حرب القرم ، كما كانت هناك علاقات شخصية وعائلية بين الأسرتين الحاكمتين : أسرتي رومانوف وهوهنزلرن . وبسبب هذه الصلة المتينة ، وقفت روسيا موقف الحياد والعطف على الهوهنزلرن في حربهم مع النمسا ومع فرنسا . وإذا كانت روسيا قد اتخذت هذا الموقف انتقاما لنفسها من النمسا وفرنسا ، فإنها كانت تشعر بأنها أدت خدمة جليلة لبسمارك ولذلك فهي تنتظر المكافأة من ألمانيا ، ولكن بسمارك كان يعرف تماما بأن روسيا تعمل لمصلحتها قبل كل شئ . غير أن روسيا أفاقت بعد عام ١٨٧٠ لتجد على حدودها الغربية أقوى دولة حربية في أوروبا، وأدركت أنه ربما كان من مصلحتها ألا تترك فرنسا تنهار أمام ألمانيا بهذا الشكل. ولذلك وقفت روسيا موقف الحاسد المترقب لأية فرصة تمكنها من الحد من قوة ألمانيا وكان بسمارك يفهم موقف روسيا تماماً ، ورأى من الحكمة استصلاحها وضمها إلى جانبه والإبقاء على صداقتها بقدر المستطاع .

حاول بسمارك ، إذن، عزل فرنسا وإبعادها عن أصدقائها وهما الروسيا والنمسا ، ولذلك أسرع بالتفاهم معهما . ففي عام ١٨٧٢ دعا بسمارك كل من إمبراطور النمسا وقيصر الروسيا إلى برلين حيث اجتمعا بالإمبراطور الألماني وليم الأول ، واتفق الأباطرة الثلاثة شفويا على المحافظة على الوضع الراهن في أوروبا،

ومقاومة الحركات الثورية التي تهدد أنظمة الحكم القائم في هذه الدول . وازدادت العلاقات بين الأباطرة الثلاثة توثقا عندما زار بسمارك روسيا في العام التالي بصحبة الإمبراطور الألماني ، وأمكن التوصل إلى عقد إتفاقية عسكرية سرية بين ألمانيا وروسيا ، وعدت ألمانيا بموجبها إرسال ٢٠٠٫٠٠٠ جندي إلى روسيا فيما إذا اعتدت على الأخيرة دولة أوروبية ، على أن تقدم روسيا نفس المساعدة إلى ألمانيا إذا وقع عليها إعتداء . وفي يونيو من نفس العام زار القيصر الروسي ڤيينا حيث وقع الجانبان الروسي والنمسوي إتفاقية تقضي بإجراء مشاورات في كل مسألة تتعارض فيها مصالح الدولتين ، وكذلك وعد كل منهما الآخر بالتفاهم حول توحيد الخطط في حالة اعتداء عسكري عليهما دون ما حاجة إلى إتفاق عسكري جديد . وبعد إنضمام الإمبراطور الألماني إلى هذا الإتفاق تكون تحالف (أو عصبة) القياصرة الثلاثة (Dreikaiserbund) في عام ١٨٧٣ .

وعلى أية حال ، فلقد اقتنع بسمارك أن الوسيلة المناسبة لاقناع الدول الأوروبية الكبرى بالاعتراف بمركز ألمانيا الجديد في أوروبا ، هو استصلاح تلك الدول . كان بسمارك محتاجا إلى السلام لكي يتفرغ لمعالجة المشاكل الداخلية الخطيرة التي واجهته ، ولتدعيم الوحدة التي تمت في ميدان الحرب . ولكن فرنسا كانت تقف وراء الحدود متعطشة للإنتقام إذا سنحت لها الفرصة المناسبة ، فلقد تخلصت سريعا من نتائج أخطاء الماضي ، ودفعت الغرامة الحربية بسرعة أثارت إعجاب العالم بقدر ما أزعجت بسمارك . ووجد بسمارك في سقوط تيير، ذلك الجمهوري المحافظ ، وفي إعتلاء مكماهون الكاثوليكي الملكي ورجل الحرب ، مدعاة لإثارة مخاوفه لأنه كان يعرف جيداً أن فرنسا في ظل حكم الأحزاب اليمينية ستكون أكثر تفاهما مع روسيا ومع البابوية . وهذا ما سعى بسمارك إلى تجنبه لعزل فرنسا عن القوى الأوروبية المناهضة له ولسياسته . كذلك كان بسمارك متضجرا من رغبة فرنسا في الثأر ، ومن « حركة الانتقام »

التي كانت ترمي إلى الإنتقام من ألمانيا واسترداد الالزاس واللورين ، ولهذه الأسباب اضطر بسمارك دائما إلى إتباع سياسة تهديد فرنسا وتحذيرها وإنذارها حتى لا تفكر في إثارة حرب جديدة ربما أدت إلى تدخل الدول الأوروبية والإطاحة بما لألمانيا من مركز متفوق. وبلغت الأزمة بين فرنسا وألمانيا حداً هددت بالحرب بين الدولتين في عام ١٨٧٥، وعندئذ اضطر ديكاز (Decazes) ، وزير خارجية فرنسا ، إلى الاستنجاد بانجلترا وروسيا موضحاً لهما أن فرنسا لا تريد الحرب وأن ألمانيا تعد حربا تقضي فيها على فرنسا تماما . وكانت كل من الدولتين تؤيدان فرنسا ، فالإبقاء عليها كقوة دولية ضروري لحفظ التوازن الأوروبي . وتدخلت الدولتان بسرعة لمنع تدهور الموقف ، وأرسل كل من قيصر الروسيا وملكة انجلترا خطابا للإمبراطور الألماني يدعوانه فيهما إلى ضرورة الحفاظ على السلام .

وكان لهذا التدخل أثره على سياسة بسمارك إزاء فرنسا فلقد غير بسمارك سياسة التهديد والوعيد التي اتبعها مع فرنسا ، لإنها لم تعد في عزلة سياسية كما كان يعتقد ، بل أن دولتين من دول أوروبا الكبرى تعطفان عليها ولا تسمحان بإبعادها أو القضاء عليها . وتأكد بسمارك الآن أهمية استصلاح انجلترا وروسيا ، ورأى ضرورة استخدامهما حتى تتمكن ألمانيا من المحافظة على تفوقها في أوروبا . ووجد بسمارك في ممتلكات الدولة العثمانية ما يحقق تنفيذ سياسة التعويض Compensation ، وألمانيا ليست كالروسيا أو النمسا لها أطماع في الدولة العثمانية تحاول الوصول إليها بمختلف السبل ، فهي عازفة عزوفا تاما عنها ، كما أنها لا تساوي عند بسمارك دم جندي بروسي . غير أنها في نظره تمثل الوليمة التي ستدعى إليها الدول الكبرى لاشباع رغباتهم ونزواتهم، وهو لذلك رحب بأن توجه هاتان الدولتان جهودهما نحو تقسيم البلقان لينشغلا بعض الشئ عن مناصبة ألمانيا العداء أو العمل على الاتفاق مع فرنسا .

وعلى هذا الأساس قامت النظرية الألمانية أو سياسة « التعويض » على الأسس التالية :

١) تستطيع حكومة القيصر الروسي الإشراف على شرقي البلقان .

٢) تستطيع إمبراطورية النمسا والمجر الإشراف على غربي البلقان في المناطق الغربية من حدودها الدلماشية والكرواتية .

٣) تستطيع انجلترا إرضاء مطامعها والمحافظة على التوازن الدولي في شرقي البحر المتوسط بالسيطرة على مصر ، وكان بسمارك يعلم تماما مدى اهتمام انجلترا بمصر وخصوصا بعد تطور سياستها الهندية وإشراف الحكومة البريطانية نفسها على الهند منذ عام ١٨٥٨ ، بعد أن كانت شركة الهند الشرقية هي المشرفة عليها . وقد تزايد اهتمام انجلترا بمصر منذ إفتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ التي ستصبح في نظرها الشريان الحيوي لإمبراطوريتها .

٤) تستطيع فرنسا إذا أحسنت سلوكها نحو ألمانيا وتناست مسألة استرجاع الألزاس واللورين أن تستعيض عن الولايتين المفقودتين بأخذ سوريا أو تونس .

وهكذا عمل بسمارك على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية لإرضاء الدول الكبرى ولحفظ السلام في أوروبا ، وبالتالي المحافظة على الوضع الدولي المتفوق لألمانيا في أوروبا .

وهكذا رأى بسمارك ضرورة استخدام سياسة استصلاح الدول الكبرى، وهي السياسة التي سيقوم عليها مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ ، والسياسة التي ستطبق خلاله وفي السنوات التي تليه . وفي الواقع كانت الظروف مواتية لبسمارك بسبب قيام الثورة في البلقان على الحكم العثماني وظهور المسألة الشرقية من جديد ، وعودة فكرة الإبقاء أو عدم الإبقاء على ممتلكات الدولة العثمانية .

(٢) المسألة الشرقية (١٨٧٦ ـ ١٨٧٨) وسياسة الاستصلاح والتعويض:

ثارت المسألة الشرقية في عام ١٨٧٥ وبدأت الاضطرابات في البلقان بثورة البوسنة والهرسك ضد الحكم العثماني . وكانت روسيا تؤيد تلك الثورة ، ولكن ألمانيا كانت تفضل سياسة التعاون مع غيرها من الدول لحل هذا النزاع سلميا ، لأن قيام حرب تشترك فيها الدول الأوروبية قد يجر ألمانيا إلى الاشتراك فيها . ولهذا أيدت ألمانيا فكرة روسيا في أن تتدخل دول إتحاد القياصرة الثلاثة (ألمانيا والنمسا وروسيا) لدى الدولة العثمانية للضغط عليها لاتباع سياسة تهدف إلى القضاء على أسباب الثورة. ولكن هذا الموقف لم يرض انجلترا وفرنسا ، لأنه يحول بينهما وبين الإسهام في حل المسألة الشرقية التي كانت تعتبر من أهم المشاكل الأوربية في ذلك الوقت . كما أنه يمنح روسيا حرية العمل على تحقيق أطماعها في ممتلكات الدولة العثمانية وهو ما يتعارض مع سياسة كل من الدولتين. واضطر الباب العالي أمام تدخل الدول إلى إصدار فرمان في ١٢ ديسمبر عام ١٨٧٥ يتضمن بعض الاصلاحات لتحسين أحوال سكان هاتين الولايتين .

ولكن الثورة لن تنقطع بصدور هذا الفرمان ، فاستمرت الثورة في البوسنة والهرسك واستعد الجبل الأسود والصرب لمساعدتهما . ولهذا اجتمع بسمارك وجورتشاكوف (Gortchakoff) وزير خارجية روسيا ، والكونت أندراشي ، وزير خارجية النمسا ، في برلين في مايو عام ١٨٧٦ دون اشتراك انجلترا ، وتقدموا إلى الحكومة العثمانية بمقترحات من وحي الروسيا تضمنتها ما أطلق عليه إسم مذكرة برلين (Berlin Memorandum) بعد موافقة الحكومتين الإيطالية والفرنسية عليها ، وقد طلبت هذه المذكرة من الحكومة العثمانية إيقاف العمليات العسكرية لمدة شهرين ، والدخول مباشرة في مفاوضات مع رؤساء الثوار في البوسنة والهرسك بخصوص المطالب التي تقدموا بها .

ولكن الحكومة العثمانية رفضت المذكرة وشجعها على ذلك عدم اشتراك انجلترا في توقيعها ، هذا بالإضافة إلى ما تضمنته من مساس لحقوق الشرعية للدولة العثمانية . وازدادت الحالة سوءاً في البلقان بقيام الثورة في بلغاريا ، إذ قام أهل البلاد بتدبير مذبحة للموظفين المحليين من العثمانيين ، ورأى العثمانيون في تلك الثورة أصابع الروس واضحة تنذر بتقويض الحكم العثماني في أوروبا . وتلا قيام الثورة في بلغاريا إعلان الصرب والجبل الأسود الحرب على الدولة العثمانية . وبإعلان الحرب تمت الحلقة الأولى من المخطط الروسي ، الذي كانت روسيا تعمل جاهدة على تحقيقه ، وذلك بأن تتاح لها فرصة التدخل للقضاء على الدولة العثمانية .

ولكي لا تعرقل النمسا تنفيذ هذا المخطط ، عقدت معها في ٨ يوليو عام ١٨٧٦ اتفاقية رشتشتادت (Reichstadt)وفيها اتفق الطرفان على مبدأ عدم التدخل ، فإذا انتصر العثمانيون على الصرب وجب التدخل لمنع العثمانيين من الانتقام وحرمانهم ثمرة النصر ، وإذا انتصرت الصرب تتدخل الدولتان فتأخذ الروسيا بسارابيا من رومانيا وتحتل النمسا البوسنة والهرسك ، وفي حالة انهيار الدولة العثمانية تصبح الأستانة مدينة حرة ؛ وعلى أساس هذه التسوية أمنت الروسيا جانب النمسا وأمنت النمسا جانب الروسيا .

وعندما فشلت الصرب في الحرب فشلا ذريعا ، اضطرت روسيا للتدخل الفعلي مناصرة لفكرة الجامعة الصقلبية واضطرت روسيا للتدخل عندما أصبحت بلغراد نفسها عاصمة الصرب في خطر . ولذا أسرعت روسيا باقتراح هدنة وعقد مؤتمر من الدول ، ولكن العثمانيين المنتصرين رفضوا الهدنة قبل أن تقدم الصرب شروط صلح يرضونها . وكانت روسيا ترغب في مدة هدنة طويلة حتى تستطيع الصرب لم شعث قواها ، بينما كانت الدول الأخرى ترغب في هدنة قصيرة ، واختلفت الآراء بين الدول ووجد المستشار الألماني بسمارك في هذا الموقف

فرصته في التدخل لتنفيذ سياسته التي طالما أعلنها من قبل ، وهي عدم حل المسألة الشرقية بشكل جزئي ، وإنما تطرح المسألة برمتها على بساط البحث . وحرص بسمارك على توجيه نظر انجلترا إلى استغلال فرصة هياج المسألة الشرقية لأخذ مصر ، وقال بأنه إذا استشير فيما يجب أن تكون عليه سياسة انجلترا الخارجية ، فإنه يقترح أن « تنتهج بريطانيا نفس السنن التي تنتهجها روسيا ، فإذا كانت روسيا تريد أن تستحوذ على النقط الاستراتيجية اللازمة لها بالسيطرة على المضايق، البوسفور والدردنيل ، والإشراف على الآستانة ، فعلى الحكومة الإنجليزية أن تقابل ذلك بالسيطرة على مصر وقناة السويس » .

وكان هذا الحل خيرا في نظره من معارضة انجلترا لروسيا في البلقان وقيام حرب بينهما قد تتحول إلى حرب أوروبية ربما تعصف بما لألمانيا من مركز متفوق ، ولقد قال بسمارك في هذا الصدد : » أنه من الخير لانجلترا أن تأخذ قناة السويس والإسكندرية بدلاً من أن تعلن الحرب على روسيا ، وبذلك وحده تتوثق عري السلم في أوروبا » . ولكن حكومة المحافظين في انجلترا لم تقبل هذا الاقتراح بسهولة ، فرئيسها دزريلي ، رغم أنه هو الذي اشترى أسهم الخديو إسماعيل في قناة السويس عام ١٨٧٥ ، ورغم تعلقه الكبير بالشرق ، ورغم أنه زار مصر فبهره جمالها وأبهتها وسحرته حضارتها القديمة وضخامة آثارها وبهاء نيلها وكثرة خيراتها ، « إلا أنه لم ير في ذلك الوقت أن احتلال انجلترا لمصر وسيلة مفيدة لدرء الخطر الروسي عن الشرق الأدنى . فقال إذا أخذ الروس الآستانة ، فإنه يمكنهم في أي وقت الوصول إلى سورية ووادي النيل . ويبدو من هذا أن انجلترا في عام ١٨٧٧ كانت تخشى عواقب اتباع سياسة بسمارك ؛ وفي الواقع كانت سياسة انجلترا قبل السبعينات من القرن التاسع عشر هي سياسة المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية وعلى تماسك ممتلكاتها ، وهي السياسة التي وضع أسسها اللورد بامستون ، وزير خارجية انجلترا خلال النصف الأول

من هذا القرن . ولكن حملات جلادستون التي قامت في انجلترا بعد حركة القمع التي قام بها العثمانيون في بلغاريا ، كانت من أهم العوامل التي أطاحت بسياسة انجلترا التقليدية إزاء الدولة العثمانية . تزعم جلادستون زعيم المعارضة من الأحرار الحركة التي ترمي إلى التخلص من هذه السياسة القديمة ، وكتب عدة مقالات أهمها " The Bulgarian Horrors " ، والتي وصف فيها الأتراك بأبشع ما توصف به أمة من الأمم ، واتهمهم بأنهم أعداء الإنسانية .

كان لهذا الموقف أثر كبير على الرأي العام الإنجليزي فلم يعد هناك من نصير قوي للدولة العثمانية خصوصا بعد أن أعلنت الحكومة العثمانية عجزها عن دفع فوائد الديون التي اقترضتها من انجلترا ، فازداد السخط في الدوائر المالية عليها، وشعرت حكومة المحافظين في انجلترا بأنه لم يعد في استطاعتها الدفاع عن سياسة انجلترا التقليدية إزاء الدولة العثمانية . ولكن موقف انجلترا نحو روسيا وأطماعها لم يتغير ، فلا زالت حريصة على وقف التوسع الروسي نحو البحر المتوسط . وعندما يتولى اللورد سولزبري Salisbury منصب وزير الخارجية في أوائل صيف عام ١٨٧٨، ستتخذ انجلترا موقفا حاسما إزاء كل من روسيا والدولة العثمانية ؛ فكان سولزبري يمقت الدولة العثمانية مقتا شديداً ، ويعتقد أن الأتراك لا يصلحون للبقاء كدولة حديثة « فأفكارهم في نظره غير معقولة ، وحكومتهم فوضى » .

لقد أدرك سولزبري أن وجود الدولة العثمانية الضعيفة من شأنه أن يعرض مصالح بريطانيا الإمبراطورية للخطر ، ولذلك قرر استبعاد الدولة العثمانية من شرق أوروبا وتقسيم ممتلكاتها ، وهكذا وضع سولزبري حداً نهائيا للسياسة الإنجليزية التقليدية نحو الدولة العثمانية من الناحيتين العملية والنظرية . وبدأت تظهر أطماع انجلترا في ضم جزء من ممتلكات الدولة العثمانية مثل مصر أوكريت أو قبرص . وفي حقيقة الأمر كانت نفس انجلترا تهفو إلى احتلال مصر ، وطالما

شجعها بسمارك على ذلك منذ عام ١٨٧٥ ولكنها خشيت الاقدام على هذه الخطوة حتى لا تسئ إلى علاقاتها مع فرنسا . ولذا اتجه نظر انجلترا إلى جزيرتي كريت وقبرص ، ولكن سولزبري ورجال الحرب فضلوا احتلال قبرص لما لها من موقع ممتاز في البحر المتوسط ، فهي « مفتاح آسيا » وجبل طارق جديد ؛ ومما رجح قبرص على غيرها إشرافها على السواحل المصرية الشمالية ، وقربها من ممتلكات الدولة العثمانية الآسيوية حيث تتركز أطماع روسيا .

وبدأت المفاوضات السرية بين الدولة العثمانية وانجلترا ، واختارت انجلترا توقيتا مناسبا للدخول في تلك المفاوضات ، وهو الوقت الذي استعرت فيه الحرب بين روسيا والدولة العثمانية ، واندحرت قوات الأخيرة أمام ضربات روسيا . وأمام التهديد الانجليزي بالقضاء على الإمبراطورية العثمانية ، اضطر السلطان إلى توقيع اتفاقية ٢٦ مايو عام ١٨٧٨ ، التي قبلت الدولة العثمانية بمقتضاها احتلال الانجليز لجزيرة قبرص مقابل حماية انجلترا للدولة ، وعلى هذا النحو نفذت انجلترا من الناحية العملية فكرتها لنظرية تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ، ومغادرة السياسة التقليدية نهائيا .

أما عن الموقف في البلقان ، فقد كانت روسيا تستعد للحرب ، ودخلت في مفاوضات مع النمسا انتهت في ١٥ يناير بتوقيع اتفاقية بودابست السرية (Budapest Convention) ، وتنص على وقوف النمسا على الحياد في حالة قيام حرب بين الدولة العثمانية وروسيا بشرط أن توافق روسيا على احتلال النمسا للبوسنة والهرسك في معاهدة الصلح . وفي ٢٤ أبريل عام ١٨٧٧ أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية وأقدمت على ذلك لاعتقادها أن انجلترا لن تستطيع التدخل هذه المرة لتأييد الدولة العثمانية ، فالرأي العام الإنجليزي كان قد انصرف كلية عن السياسة التقليدية القديمة .

وكانت خطة روسيا عند دخولها الحرب الإسراع بعبور الدانوب ،

ومهاجمة القوات العثمانية ثم اختراق جبال البلقان ومهاجمة القسطنطينية نفسها، وبذا تضع حدا لمسألة الدولة العثمانية ، كما تضع الدول أمام الأمر الواقع . ودعا انتصار الروس إلى التفكير قي شروط الصلح التي تفرض على الدولة العثمانية ، ولكن عندما بدا الخطر واضحا على الاستانة والمضايق ، أرسلت انجلترا ببعض قطع من أسطولها إلى البحر المتوسط للوقوف على مقربة من الدردنيل وأدى ذلك إلى توتر العلاقات بين روسيا وانجلترا ، ودخلت ألمانيا للتوفيق بين الدولتين .

وفي تلك الأثناء فرضت روسيا في ٣ مارس عام ١٨٧٨ معاهدة سان استفانو على الدولة العثمانية ، ونصت تلك المعاهدة على اعتراف الدولة العثمانية بحرية الملاحة في المضايق ، وتعهدها بإغلاق البحر الأسود في وجه الدول المعادية لروسيا في وقت الحرب . كذلك نصت على استقلال رومانيا بصفة نهائية عن الدولة العثمانية مع منحها جزءاً من دلتا نهر الدانوب . أما بلغاريا فتضم إليها إقليم دبروجة وبذلك تتسع رقعتها ، وتصبح ولاية كبيرة تتمتع بالاستقلال الذاتي مع الاعتراف بالسيادة الإسمية للباب العالي ، وإلى أن تصبح تلك الولاية قادرة على حماية نفسها تقوم القوات الروسية باحتلالها ؛ كذلك تلحق أجزاء من الهرسك بالجبل الأسود . أما بخصوص روسيا فتضم إليها إقليم بسارابيا وأردهان وقارص وباطوم وجزء من أرمينية ، هذا بالإضافة إلى غرامة حربية فرضتها على الدولة العثمانية قدرها ٢٣٥ مليون جنيه .

هاجمت انجلترا والنمسا تلك المعاهدة لأنها منحت روسيا امتيازات واسعة في البلقان ، إلى جانب سيطرتها على المضايق والملاحة في البحر الأسود. فرأت انجلترا أن روسيا حصلت بمقتضي المعاهدة على مركز متفوق في شرقي البحر المتوسط يهدد مصالح انجلترا وسلامة مواصلاتها إلى الهند وجنوب شرقي آسيا ، أما النمسا فلم تحصل على نصيب من الغنيمة ، وكانت تطمع في زيادة

نفوذها في غربي البلقان . وهنا اتجهت الأنظار إلى ألمانيا وانتقل مركز الثقل السياسي إلى برلين ، وتدخل بسمارك لإنقاذ السلام الأوروبي فتوسط بين النمسا وروسيا ، ووافقت الأخيرة على الاعتراف بحق النمسا في البوسنة والهرسك . وبذلك تحقق النمسا السيطرة على غربي البلقان مقابل سيطرة الروس على شرقيه، وتعادل بالتالي نفوذ الدولتين في البلقان . أما في انجلترا فقد جرت مفاوضات بين سولزبري وشوفالوف Shuvalov ، السفير الروسي في لندن ، وأوضحت انجلترا أنها تعارض معاهدة سان استفانو لسببين أولهما أن المعاهدة أوجدت دولة بحرية جديدة هي بلغاريا مما أخل بالتوازن بين دويلات البلقان ؛ وثانيهما ، أنها وضعت الباب العالي تحت رحمة روسيا . ولم تمانع روسيا في تعديل بنود معاهدة سان استفانو بما يتمشى مع مقترحات انجلترا ، ولكن انجلترا كانت قد وقعت في تلك الأثناء المعاهدة الدفاعية مع الدولة العثمانية التي احتلت بمقتضاها قبرص ولما كانت هذه المعاهدة سرية ، فلم تعلم بها روسيا والدول الأوروبية الأخرى . وبذلك ضمنت انجلترا سلامة ممتلكات الدولة العثمانية الأسيوية وسلامة مصالحها الإمبراطورية .

واتفقت الدول الأوروبية على ضرورة إعادة النظر في معاهدة سان استفانو في مؤتمر دولي عقد في برلين ، وكان انعقاد المؤتمر في برلين برئاسة بسمارك اعتراف من الدول الأوروبية بتفوق النفوذ الألماني . وفي الواقع لم يكن اجتماع الدول الأوروبية الكبرى لإعادة النظر في معاهدة سان استفانو بقدر ما كان للموافقة على الاتفاقات التي تمت بين روسيا والنمسا من ناحية ، وبين روسيا وانجلترا من ناحية أخرى . واجتمع المؤتمر في ١٣ يوليو عام ١٨٧٨ ، وثارت مناقشات عنيفة خلال الجلسات رغم أن كثيراً من المسائل قد سويت قبل عقد المؤتمر ، ولا سيما ما يتعلق ببلغاريا وباطوم . وعلى أية حال ، توصل المندوبون إلى الاتفاق فيما بينهم على بنود معاهدة برلين التي تكونت من أربع

وستين مادة، ونصت على ما يلي :

١ ـ تصبح بلغاريا ولاية لها استقلال داخلي، وتدفع الجزية وتدين بالولاء للسلطان العثماني ، وتكون لها حكومة مسيحية وقوة بوليس قومية .

٢ ـ فصل ولاية الروملي الشرقية عن بلغاريا الكبرى ووضعها تحت الحكم العثماني المباشر ، وبذلك تكون بلغاريا قد تقلصت .

٣ ـ توضع البوسنة والهرسك تحت الاحتلال النمسوي على أن تظل الإدارة العثمانية في صنجق نوفي بازار .

٤ ـ يعترف الباب العالي والدول باستقلال الجبل الأسود .

٥ ـ اعتراف الدول باستقلال الصرب (بهذا وضع الأساس الذي ستقوم عليه دولة يوغوسلافيا السابقة) .

٦ ـ اعتراف الدول باستقلال رومانيا التي حصلت على إقليم دبروجة ولكن فقدت بسارابيا التي حصلت عليها روسيا .

٧ ـ تنازل الباب العالي لروسيا في آسيا عن أراضي اردهان وقارص وباطوم .

٨ ـ أعلن الباب العالي رغبته في منح حرية الاعتقاد الديني ، ولا يجب أن يقف الاعتقاد الديني عقبة في سبيل الحقوق السياسية والدينية وتعترف بحق القناصل في حماية رعاياهم .

وهكذا حاولت معاهدة برلين (١٨٧٨) التوفيق بين مصالح الدول الكبرى في البلقان ، ونفذت إلى حد كبير سياسة الاستصلاح والتعويض التي وضعها بسمارك بين روسيا وانجلترا والنمسا والمجر ، فقوي النفوذ الروسي في شرقي البلقان ، ونمي النفوذ النمسوي في غربه ، ورضيت انجلترا حين وضع حد لأطماع روسيا في الإشراف على القسطنطينية والمضايق ، وكذلك في تقسيم

بلغاريا إلى قسمين أحدهما مستقل والآخر تحت حكم الدولة العثمانية . وبذلك قضت على أهداف روسيا في إنشاء الدولة البلغارية الكبرى التي تتمتع بتأييدها. ولكن مع ذلك ، لم تستطع انجلترا القضاء كلية على أطماع روسيا ، فلقد أتاح لها الاستيلاء على القوقاز وأردهان وباطوم فرصة طيبة للتوسع في آسيا من ناحية، وفي متاخمة حدود الدولة العثمانية واقترابها من آسيا الصغري والعراق من ناحية أخرى . ولكن مما خفف على انجلترا ، استيلاؤها على جزيرة قبرص لإيجاد نوع من توازن القوى في شرقي البحر المتوسط . أما ألمانيا فقد بدت أمام الدول الأوروبية الكبرى دولة منزهة عن الأطماع ، كل همها هو استصلاح دول أوروبا وتحقيق السلام المنشود . ولكن خلال السنوات التي ستعقب مؤتمر برلين سيظهر التقارب الواضح بين ألمانيا والدولة العثمانية ، إذ سيعتبر العثمانيون أن ألمانيا رغم قسوتها كانت أكرم من غيرها من الدول فلم تقتطع شيئاً لنفسها في المؤتمر . وترتب على معاهدة برلين بعض النتائج الهامة نذكر منها ما يلي :

١ ـ وضعت المعاهدة حدا لأطماع روسيا في تقدمها نحو الغرب ، ووجهتها بطريق غير مباشر إلى التوسع في آسيا ، حيث بدأت تصطدم بقوي آسيوية وأوروبية مثل اليابان وانجلترا وفرنسا .

٢ ـ كان استيلاء انجلترا على قبرص مقدمة منطقية لاحتلال مصر في الوقت المناسب ، فجزيرة قبرص تواجه السواحل المصرية الشمالية ، وتمثل نقطة وثوب ومراقبة في مواجهتها ، وتمنح انجلترا موقعا استراتيجيا هاما تستطيع منه الهيمنة على مصر ، ومنع أية دولة أوروبية من الاقتراب منها .

٣ ـ تزايد اهتمام العثمانيين وخاصة السلطان عبد الحميد الثاني بفكرة الجامعة الإسلامية ، وبالتقارب من ألمانيا لتستطيع الوقوف أمام مطامع الفرنسيين في تونس ، ومطامع الفرنسيين والإنجليز في مصر . فاستقدمت الحكومة العثمانية بعثة حربية ألمانية لتنظيم الجيش العثماني ، وزاد النفوذ الألماني في ممتلكات الدولة

العثمانية إلى حد أخذت تستغله المطامع الاستعمارية الألمانية الناشئة ، فحاولت ألمانيا وخاصة بعد سقوط بسمارك أن تعمل على تفوق نفوذها في آسيا الصغرى والجزيرة العربية فوضعت مشروع سكة حديد بغداد لتربط بين برلين واستانبول وبغداد لتقاوم نفوذ انجلترا التجاري في الشرق الأوسط . وأعلنت ألمانيا صداقتها للعثمانيين وتفوق نفوذها في البلاط العثماني ، الأمر الذي دعا إلى إثارة مخاوف انجلترا من الناحية السياسية والتجارية مما سيكون له أثر كبير في التقارب الإنجليزي الروسي وتقسيم إيران إلى منطقتي نفوذ شمالية لروسيا ، وجنوبية لانجلترا ، ودعا تفوق الألمان في استانبول انجلترا إلى أن تفكر جديا في القضاء النهائي على الدولة العثمانية بتأييد الفريق الأكبر من سكان الدولة العثمانية وهم العرب ، إذا وقفوا إلى جانب انجلترا .

٤ ـ كان من أثر المعاهدة أيضا توجيه النشاط الاستعماري نحو القارتين الآسيوية والإفريقية ، وسينظم مؤتمر برلين الذي سيعقد في عام ١٨٨٤ هذا النشاط في المجال الإفريقي ، ووضع مبادئ عامة للاستعمار ، ونظم التسابق على مناطق النفوذ طبقا لقاعدة التراضي والتبادل . ووجهت فرنسا حملاتها إلى شواطئ أفريقيا الغربية من ناحية وإلى حوض النيجر من ناحية أخرى ، واستولت على ما عرف فيما بعد باسم غانا الفرنسية وعلى ساحل العاج وداهومي . كذلك اتسع نفوذها في منطقة النيجر الأعلى حتى بلغت بحيرة تشاد ، وأنشأت ما عرف باسم السودان الفرنسي .

وهكذا انقسمت مناطق النفوذ الأوروبي في أفريقيا الغربية إلى : المنطقة الفرنسية ، وقد ارتبطت بشمال أفريقيا بعد الاستيلاء على الصحراء ، وتشمل أفريقيا الغربية الفرنسية والكونغو الفرنسي وملحقاته وعرفت باسم أفريقيا الفرنسية الاستوائية ؛ ومنطقة النفوذ الإنجليزي وهي أوسع مدى وأعظم ثروة من المنطقة الفرنسية ، وتشمل جامبيا وسيراليون وساحل الذهب ونيجيريا ، ولا يحدها من

الداخل سوى منطقة النفوذ الفرنسي . أما الكونغو البلجيكية فكانت من نصيب بلجيكا ، وكانت أرضها تفيض بالأخشاب الثمينة والمطاط والجلود والأورانيوم . وكان يتلو هذه المناطق في الأهمية والثروة منطقة النفوذ الألماني في توجو والكاميرون ، إلا أن هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى اضطرتها إلى التنازل بمقتضى معاهدة فرساي عن كل حقوقها وامتيازاتها فيما وراء البحار، وتطبيقا لنظام الانتداب الذي وضع عقب الحرب ، ندبت فرنسا وانجلترا لإدارة توجو والكاميرون . ولم يقتصر النفوذ الأوروبي على إفريقيا الغربية بل امتد كذلك إلى إفريقيا الجنوبية وإلى شرقي أفريقيا .

٥ ـ اتخذت فرنسا من استيلاء انجلترا على قبرص موضوعا للمساومة ، واعتبرت هذا العمل من قبل انجلترا إخلالا بالتوازن الدولي في شرقي البحر المتوسط ، ولم تهدأ ثائرة فرنسا إلا بعد أن أكدت لها انجلترا بأنها لن تغير شيئا في الموقف السياسي في منطقة الشرق الأدنى إلا بموافقتها . كما أبدت انجلترا موافقتها على مطامع فرنسا في تونس ، وتطلعاتها إلى المساواة في النفوذ مع انجلترا في مصر .

٣ ـ التحالفات الأوروبية ومعاهدات الضمان (١٨٧٩ ـ ١٨٩٠) :

لم يؤد مؤتمر برلين (١٨٧٨) إلى إقرار الحالة في أوروبا ، كما لم تعمل معاهدةبرلين على حل الخلافات بين الدول الأوروبية الكبرى حلا حاسما. ولقد خرجت روسيا من برلين غاضبة ، حقيقة أنها اقتطعت من الدولة العثمانية بعض أجزائها الأسيوية ، وفرضت عليها غرامة كبيرة ، وأحلت نفوذها في بلغاريا، إلا أنها ستعمل هي والدولة العثمانية على عرقلة تنفيذ معاهدة برلين . ولقد شعر بذلك ساسة أوروبا منذ اللحظة الأولى وخصوصا في مسألة بلغاريا . كما أن روسيا كانت حانقة على ألمانيا لأنها لم تؤيد روسيا التأييد الكافي الذي انتظرته منها عرفانا بالجميل لروسيا . علاوة على ذلك ، لم تكن العلاقات الروسية ـ

النمسوية جيدة ، إذ سيطر الشك المتبادل على العلاقات بين الدولتين ، كما أن أطماعها في البلقان كانت متنافسة ومتضاربة . وكانت النمسا تشكو دائما من دعاية روسيا الصقلبية وأدركت أن تقدم روسيا في البلقان من الأمور الخطيرة على حياة الدولة النمسوية وأنه يجب عليها مقاومتها . وهكذا لم يكد مؤتمر برلين ينتهي حتى بدأت تظهر الصعوبات في تنفيذ قراراته . ولكن ، رغم ذلك ، ساد السلام في أوروبا فترة طويلة بفضل سياسة بسمارك القائمة على المحافظة على السلام وتفوق ألمانيا في أوروبا .

التحالف الثنائي بين ألمانيا والنمسا (١٨٧٩) :

ساء الروسيا قبل مؤتمر برلين وأثناؤه أن التأييد الألماني لم يكن قويا في جانبها ، بل أحست بأن بسمارك كان يعمل على الانتقاص من مركزها ، واستصلاح انجلترا على حسابها . ومما أثار روسيا كذلك موقف بسمارك إزاء النمسا، إذ كانت تعمل على عرقلة نشاط الجامعة الصقلبية في البلقان ، ومساندة المعارضة ضد الروس في رومانيا . وكان بسمارك يعضد النمسا في هذه السياسة حتى يضمن إنشغالها نهائيا عن مسائل ألمانيا ، ولكي يجعل مسألة التحالف بين النمسا وروسيا أمرا مستحيلا . ففي عام ١٨٧٩ وافق بسمارك على احتلال النمسا لصنجق نوفي بازار ، ولم تستطع روسيا اخفاء غضبها لذلك فقامت بمناورات حربية في بولونيا على حدود ألمانيا . وعبرَّ القيصر الروسي في خطاب إلى القيصر الألماني في أغسطس عام ١٨٧٩ عن ضيقه من موقف ألمانيا في البلقان ، وحذر القيصر الألماني من العواقب الوخيمة التي سوف تترتب على سياسة بسمارك . أما بسمارك فلم يفكر قط في قطع علاقاته مع روسيا ، وكان يعمل دائما على المحافظة على العلاقات السلمية بين ألمانيا وروسيا . ولكن موقف روسيا أثار مخاوفه ، ورأى نتيجة لذلك ضرورة توطيد علاقته مع النمسا حتى لا يهدد مركز ألمانيا في أوروبا ، واستفاد بسمارك من وجود عناصر مجرية لها نفوذ

كبير في ڤيينا. فالكونت أندراشي ، وزير خارجية النمسا ، كان قليل الثقة باتحاد القياصرة الثلاثة وأراد عقد تحالف ثنائي بين ألمانيا والنمسا ضد روسيا . ومما تجدر ملاحظته في هذا المجال أن روسيا قد فاتحت هي الأخرى فرنسا وإيطاليا بخصوص عقد اتفاق فيما بينهما ، الأمر الذي حدا ببسمارك إلى الإسراع في عقد التحالف الثنائي مع النمسا ، ولقد اتخذ بسمارك من موقف روسيا ذريعة لكي يثبت للقيصر الألماني سوء نيات روسيا نحو ألمانيا . ولم تكن موافقة القيصر الألماني سهلة ، فلقد كان حريصا على صداقة زميله الروسي . ولكن بسمارك بدأ حملته المدروسة لإظهار الخطر الروسي في ربيع عام ١٨٧٩ . وكانت أول إشارة إلى ذلك عندما نشر في ٤ فبراير اتفاقا مع النمسا والمجر تعفي ألمانيا بمقتضاه من اجراء استفتاء في شمال شلزڤيج ، وكان هذا تحديا للقيصر الروسي الذي طالب مرارا بوجوب إجراء الاستفتاء . واستطاع بسمارك في ١٧ أكتوبر عام ١٨٧٩ من توقيع معاهدة التحالف بين النمسا والمجر وألمانيا ، وكانت هذه المعاهدة هي أول خيط في شبكة التحالفات التي قدر لها أن تغطي أوربا كلها ؛ وكانت المعاهدة عبارة عن حلف دفاعي بسيط ضد هجوم روسي ونصت على ما يلي :

أولاً : أن تبادر كل من الدولتين المتعاقدين (النمسا وألمانيا) إلى مساعدة الثانية بكامل قواتها إذا ما هاجمتها روسيا .

ثانياً : وفي حالة مهاجمة فرنسا وإيطاليا لإحدى الحليفتين فإن الحليفة الثانية تلتزم جانب الحياد الودي ، فإذا أيدت روسيا الدولة المهاجمة بادرت الدولة الحليفة الثانية المتعاقدة إلى مساعدة حليفتها بكامل قوتها .

وتعني هذه المعاهدة الدفاعية السرية انه إذا هاجمت روسيا النمسا فإن ألمانيا تساعد الأخيرة ، وإذا هاجمت فرنسا ألمانيا فتقف النمسا على الحياد الودي، أما إذا ساعدت روسيا فرنسا فإن النمسا تساعد ألمانيا . وكانت مدة

المعاهدة خمس سنوات ، وجددت في عامي ١٨٨٣ و ١٩٠٢ واستمرت حتى عام ١٩١٨ عندما هزمت الدولتان في الحرب العالمية الأولى . ولقد عملت تلك المعاهدة على تقوية السلم في أوروبا لسنوات كثيرة ، كما ، أنها على وجه اليقين أيضا ، أدخلت ألمانيا وأوروبا كلها في الحرب العالمية الأولى .

اتحاد القياصرة الثلاثة Dreikiaserbund (١٨٨١) :

ولكن روسيا وجدت في التحالف الألماني - النمسوي خطرا جديدا موجها إليها ، وأخذت الصحف الروسية تندد بالسياسة الألمانية . ومما ساعد روسيا على تفادي موقف العداء العلني من ألمانيا العلاقة بين قيصري روسيا وألمانيا، وأخبر القيصر الألماني صديقه قيصر روسيا بأن هذه المعاهدة ليست إلا أداة دفاعية لضمان السلام في أوروبا ، ورأى القيصر أن من الخير قبول هذا التفسير بسبب المشاكل التي تعرض لها عرشه ، ولم يفكر في يوم من الأيام قطع علاقاته مع ألمانيا ، لأنها دولة ملكية تعمل على صيانة حقوق الملوك . ومن ناحية أخرى، لم يكن بسمارك قد تخلى عن روسيا نهائيا ، بل كان يود تجديد عرى الصداقة معها على أن لا يضر ذلك حليفته النمسا ، وكان يعمل دائما على إعادة تدعيم اتحاد القياصرة الثلاثة .

وفي ٢٧ سبتمبر عام ١٨٧٩ ، وقبل التوقيع على التحالف الألماني - النمسوي ، عين سابوروف Saburov سفيراً لروسيا في برلين . وكان سابوروف يحتقر الميل إلى السلاف ويناصر السياسة الدفاعية القائمة على التحالف مع ألمانيا، وكتب إلى القيصر الروسي يقول : « أن بروسيا الحميمة تضعنا في الموقف الممتاز لنكون القوة الوحيدة في أوروبا التي لا تخشى هجوما والتي يمكنها تقليل ميزانيتها دون ما مخاطرة كما فعل سيدنا أوغسطين بعد حرب القرم » . وفي يناير عام ١٨٨٠ ، عرض سابوروف رسميا على بسمارك إحياء اتحاد القياصرة الثلاثة . ولما كان بسمارك يخشى انتقام فرنسا رحب بتلك

المبادرة ، وبعد مفاوضات طويلة بين الجانبين استطاع بسمارك أن يقنع النمسا بالاشتراك في تحالف الأباطرة الثلاثة الذي وقع في ١٨ يونيو عام ١٨٨١ . وقد نص هذا التحالف على الشروط التالية :

أولاً : في حالة اشتباك أحد الأطراف المتعاقدة السامية في حرب مع دولة عظمى رابعة ، يلتزم الطرفان المتعاقدان الآخران الحياد الودي . (ومعنى هذا أنه إذا دخلت ألمانيا في حرب مع فرنسا فإن النمسا وروسيا تبقيان على الحياد ؛ وكذلك إذا دخلت النمسا في حرب مع إيطاليا ، أو روسيا مع انجلترا ، فإن كلاً من ألمانيا وروسيا ، أو ألمانيا والنمسا تبقيان على الحياد) .

ثانيا : تحترم الدول المتعاقدة الثلاث حقوق النمسا في مقاطعتي البوسنة والهرسك كما نصت عليها معاهدة برلين (١٨٧٨) .

ثالثاً : تسلم الدول الثلاث بمبدأ إغلاق المضايق (البوسفور والدردنيل) ، ويجب على الدولة العثمانية ألا تشذ عن هذه القاعدة لمصلحة دولة ما . وعلى الدول الثلاث أن تخبر الدولة العثمانية بأنها (أي الدولة العثمانية) في حالة حرب مع الدولة التي تمسها للمحالفة فيما إذا أرادت الدولة العثمانية أن تسمح لدولة ما أن تستخدم المضايق في حالة الحرب ضد دولة أخرى عضوة في المحالفة؛ (أي أن المضايق يجب أن تغلق في وجه كل الدول ، وإذا أرادت الدولة العثمانية فتح المضايق لانجلترا ضد روسيا ، فإن كلاً من ألمانيا والنمسا ، بالإضافة إلى روسيا ، تكون في حالة حرب ضد الدولة العثمانية) .

وهكذا نجح بسمارك في التوفيق بين مصالح روسيا والنمسا وقسّم البلقان إلى منطقتي نفوذ : منطقة روسية في الشمال ، ومنطقة نمسوية في الجنوب . ولم تتشابه كثيرا العصبة الجديدة بعصبة عام ١٨٧٣ ، وكان ذلك آخر مظهر للمقاومة من جانب العناصر المحافظة في أوروبا . وكان اتحاد القياصرة الثلاثة نصرا للروس وربما لبسمارك أيضا ، فقد تحررت ألمانيا من اضطرارها

للخيار بين الروسيا والنمسا والمجر في البلقان . وحصلت روسيا على الأمن في البحر الأسود في مقابل وعدْ باتباع السلوك السلمي الذي دفعها إليه ضعفها الداخلي لتحافظ عليه على أية حال . ولقد أدى اتحاد القياصرة الثلاثة ، الذي كان حلفا للصداقة مع روسيا بطريقة غير مباشرة ، إلى التحالف الثلاثي الذي كان تحالفا ضدها بكل وضوح .

التحالف الثلاثي Triple Alliance (١٨٨٢) :

رمى بسمارك بشباكه لاقتناص حليف آخر ، وتمكن بدهائه المنقطع النظير من أن يجمع شمل النمسا وإيطاليا في صعيد واحد ، رغم ما كان بينهما من تضارب كبير في المصالح الحيوية . وعلى العموم كانت الرابطة بين إيطاليا وأوروبا الوسطى أقدم الروابط في التاريخ الأوروبي . وكانت إيطاليا القومية أساسا لانتصار ألمانيا القومية. وكان التحالف الإيطالي حاسما في حرب عام ١٨٦٦ ، ولولا إيطاليا لاتحدت فرنسا والنمسا والمجر ضد بسمارك عام ١٨٧٠ .

ولكن في مؤتمر برلين تجاهلت الدول الأوروبية مطالب إيطاليا وعوملت على نفس مستوى اليونان والدولة العثمانية . وحصلت النمسا والمجر على البوسنة والهرسك ، وانجلترا حصلت على قبرص ، وشجعوا فرنسا على أخذ تونس ، وعاد مندوبو إيطاليا بمفردهم من المؤتمر وأياديهم نظيفة . ودعا ذلك الموقف إلى اتجاه نشاط إيطاليا إلى الشاطئ الإفريقي المواجه لها، ونازعت إيطاليا كل خطوة أو مشروع فرنسي في تلك المناطق منازعة عنيفة . وكانت فرنسا على يقين بأن ايطاليا تسعى إلى أن يكون لها مركز مساو لمركز فرنسا في تونس ، واحتدم النزاع بين الدولتين ، وادعت إيطاليا أن وجود فرنسا في تونس فيه تهديد خطير لإيطاليا ومستقبلها . ولكن فرنسا عزمت على ألا تتواجد دولة أوروبية بجوار الجزائر ، ورأى الفرنسيون في النهاية سرعة التدخل الحربي في تونس ، وكان من أكبر العاملين على تنفيذ ذلك سان ڤالير ، سفير فرنسا في برلين، الذي بذل

جهده لإقناع الحكومة الفرنسية بالتدخل قبل أن تقفز دولة أخرى فتحل محل الفرنسيين في هذه البلاد . فاحتلت قوة فرنسية البلاد ، وفي ١٢ مايو عام ١٨٨١ وقع الباي معاهدة باردو وقبل الحماية الفرنسية . صارت إيطاليا لا حول لها ولا قوة ، ونظرت إلى احتلال الفرنسيين لتونس كإذلال جديد لها . ووجدت ايطاليا أن كلا من انجلترا وفرنسا لا يأبه كثيراً للمصالح الإيطالية ، كما وجدت الملكية الإيطالية إزاء الفوضويين والاشتراكيين والجمهوريين الإيطاليين أن الملجأ الحقيقي هو ملكيات أوروبا الوسطى . ورأت إيطاليا ضرورة التضامن مع ألمانيا ، لا سيما عندما أخذ بسمارك يستصلح البابوية ، فخشيت الحكومة الإيطالية أن يقوم حلف بين ألمانيا والبابوية على حساب الوحدة الإيطالية الحديثة. ولما قررت الانضمام إلى ألمانيا ذكرَّها بسمارك أن الطريق إلى برلين لابد أن يمر بڤيينا وعلى إيطاليا أن تحسن علاقاتها بالنمسا . وفي أكتوبر عام ١٨٨١ قام همبرت ، ملك إيطاليا ، بزيارة ڤيينا ، وكان طريقاً طويلا منذ أيام كافور العظيمة. وعرض الإيطاليون على النمسا والمجر أمنا متبادلاً، وأوضحوا أن فرنسا تهددهم ، ولكن الهدف الحقيقي من الضمان هو داخليا ، لكي يصونوا الملكية من تغيير مفاجئ يقوم به الجمهوريون ، أو من تدخل الدول الأجنبية لإعادة سلطة البابا الزمنية .

ولكن هذه الزيارة لم تؤد إلى النتيجة المرجوة . وفي فبراير عام ١٨٨٢ أحيا بسمارك المفاوضات مرة أخرى، والسبب في ذلك أن جمبتا Gambetta الوطني الراديكالي الكبير قد أصبح رئيسا للوزراء في فرنسا للمرة الأخيرة (نوفمبر عام ١٨٨١) ، وودَّ في نهاية الأمر أن يتحالف مع الروسيا وانجلترا ، كما ودَّ أكثر أن يتصالح مع إيطاليا ، وانتوى أن تنهي هذه الأمور ثقل وزن ألمانيا وتجعل تسوية مسألة الألزاس واللورين بالمفاوضات أمرا ميسورا .

ولم ينزعج بسمارك من هذه البادرة ، فقد تمنى شخصيا بطريقة غامضة أن يتصالح مع فرنسا ، بيد أن وصول جمبتا للحكم كان له تأثير ملحوظ على سياسة روسيا التي سعت في هذا الوقت إلى التحالف مع فرنسا . حقيقة أن جمبتا قد سقط ولم يتحقق أمل الروسيا في تنفيذ تلك السياسة ، ولكن موقف روسيا هذا هز إيمان بسمارك في سياسة المحافظين الروس .

وفي ٢٨ فبراير حثَّ بسمارك النمسا على إحياء المفاوضات مع إيطاليا ، وأسفرت المفاوضات الثنائية بين النمسا وإيطاليا عن محالفة ثلاثية اشتركت فيها ألمانيا ووقعت في ٢٠ مايو عام ١٨٨٢ . وقد نصت معاهدة التحالف الثلاثي على المواد التالية :

المادة الأولى: تعد الأطراف المتعاقدة السامية بعضها البعض بالسلم والصداقة ، وبعدم الدخول في أي تحالف أو التزام موجه ضد أي من هذه الدول. وتتعهد الدول المتحالفة بتبادل الآراء حول المسائل السياسية والاقتصادية ذات الصبغة العامة ، كما تتعهد أيضا بتأييد بعضها البعض في نطاق مصالحهم الخاصة.

المادة الثانية : في حالة تعرض إيطاليا للهجوم لأي سبب كان من جانب فرنسا دون أن تثير (إيطاليا) أي استفزاز ، فإن الطرفين الأخيرين المتعاقدين سيضطران إلى تقديم العون والمساعدة بكل قواها للطرف الذي يُهاجَم . وينطبق هذا الالتزام نفسه على إيطاليا في حالة هجوم من جانب فرنسا ضد ألمانيا دون أن تثير أي استفزاز مباشر .

المادة الثالثة : إذا ما حدث وهوجم طرف أو طرفان من الأطراف السامية المتعاقدة دون ما استفزاز مباشر من جانبها ، وإذا ما وجدت نفسها وقد انخرطت في حرب مع دولة أو أكثر من الدول العظمى لم توقع على المعاهدة الحالية ، فإن هناك ما يبرر قيام كل الأطراف المتعاقدة السامية بالحرب في وقت واحد .

المادة الرابعة : إذا ما هددت دولة عظمى غير موقعة على المعاهدة الحالية سلامة الدول السامية المتعاقدة ، وإذا ما وجدت الدول المهددة نفسها على هذا النحو مدفوعة إلى شن الحرب ضد تلك الدولة ، فإن الطرفين الآخرين يلتزمان بالحياد المشوب بالعطف بجانب حليفتهما ، وتحتفظ كل منهما بحقها في الاشتراك في الحرب إذا ما رأت أنه من المناسب جعلها قضية عامة مع حليفتها .

المادة الخامسة : إذا ما برز أي تهديد لسلم أحد الأطراف المتعاقدة في الأحوال المنصوص عليها في المواد السالفة الذكر ، فإن الأطراف المتعاقدة السامية تجتمع مع بعضها البعض في الوقت المناسب حول موضوع الاجراءات العسكرية المطلوبة لأجل تعاونهما النهائي . وتتعهد أنه من الآن فصاعدا ، وفي كافة الأحوال وفي حالة اشتراكهما في الحرب معا ، بأنها لن تعقد هدنة أو صلحا أو معاهدة إلا بالاتفاق المتبادل . وكانت مدة المعاهدة خمس سنوات قابلة للتجديد، وكانت معاهدة دفاعية بحتة غايتها المحافظة على السلم في أوروبا .
وفي الظاهر ربط هذا التحالف وسط أوروبا معا وأحيا الإمبراطورية الرومانية المقدسة على أوسع نطاق يتمشى مع السياسة الخارجية . أما من الناحية العملية ، فقد أيد التحالف فقط الملكية الإيطالية ، وضمن حياد إيطاليا في حالة نشوب حرب نمسوية مجرية ضد الروسيا . وقد وعدت ألمانيا بالدفاع عن إيطاليا ضد فرنسا، ولما كانت المساعدة الإيطالية لا قيمة لها ، فلم تحصل ألمانيا إذا على المقابل، وفي الواقع كان بسمارك يعلم أن الفرنسيين لا ينوون الهجوم على ايطاليا، ولهذا السبب فلم يعتبر أن الالتزام يشكل عبئا ، كما علم بذلك الإيطاليون أيضا . وكانت حاجتهم الحقيقية هي الاعتراف بهم كدولة عظمى لا حمايتهم من فرنسا ، ولقد أعطاهم التحالف الثلاثي هذا الأمر .

وعلى أية حال، تقوت المحالفات التي قام بها بسمارك بإتفاقيتين آخرين

قامت بهما النمسا مع الصرب ورومانيا ، ففي عام ١٨٨١ وقعت النمسا معاهدة مع الصرب، وعدت بموجبها الصرب بمساعدة العائلة المالكة هناك، وأن تستخدم نفوذها بين الدول الأخرى لتأييد مصالح الصرب . ومن ناحية أخرى ، وعدت الصرب النمسا بعدم عقد معاهدة سياسية مع دولة أخرى دون تفاهم سابق مع النمسا . وفي عام ١٨٨٣ عقدت النمسا معاهدة مع رومانيا ، التي أجبرت على التنازل عن جزء من بسارابيا إلى الروسيا في معاهدة برلين ؛ وتعهدت النمسا بمقتضى هذه المعاهدة بمساعدة رومانيا إذا هوجمت من قبل دولة ثالثة دون استفزاز من جانبها ، كما يجب على رومانيا التفاهم مع النمسا إذا هوجمت الأخيرة في جزء من أراضيها المتاخمة لرومانيا . وقد انضمت ألمانيا إلى هذا التحالف ، أما إيطاليا فقد انضمت إليه عام ١٨٨٨ . وجددت المعاهدة إلى عام ١٩١٣ وهكذا أصبحت النمسا في مركز قوي في البلقان .

تجديد التحالف الثلاثي (١٨٨٧) :

بعد مؤتمر برلين لم تستقر الأحوال في البلقان ، وكانت الروسيا غير راضية عن تقسيم بلغاريا ، ولكنها حاولت على الرغم من ذلك الاستفادة من شروط معاهدة برلين التي تقضي باحتلال الروس بلغاريا أشهراً معدودات . واختار القيصر بموافقة الدول أحد أقربائه وهو اسكندر أمير باتنبرج الألماني للعرش البلغاري . ورغم إخلاء الروس لبلغاريا ، الا أنهم ظلوا يحتلون معظم الوظائف المهمة ، مؤملين أن يظلوا أصحاب النفوذ الأعلي فيها . وفي بلغاريا الجنوبية (الروملي الشرقية) ، التي تركت تحت إشراف الباب العالي ، عمل المندوب الروسي الذي كان يحكمها على إثارة الشعور ضد الباب العالي ، وعلى إيجاد نظم مماثلة لنظم بلغاريا الشمالية لتوحيد بلغاريا . ولكن البلغاريين كانوا يعملون على الاستقلال عن كل من الدولة العثمانية وروسيا ؛ وحقد البلغاريون على الروس لاحتلالهم المناصب المهمة في الدولة . وفي ذلك الوقت أعلن بسمارك

أنه ليس لألمانيا مصالح في بلغاريا وأن مصلحتها هي إقامة علاقات السلام مع روسيا ، وكان يرى ألا تقحم النمسا نفسها في مسائل بلغاريا ، وأن تترك الروسيا تفعل ما تشاء في بلغاريا ، وكان دائما قلقاً لاضطراب العلاقات الروسية - النمسوية ، لأن النمسا ربما كانت تطمع في أن يحل نفوذها محل الروس في بلغاريا . أما الروسيا فكانت ترى أنه إذا انضمت البلغاريتان فينبغي أن يكون ذلك عن طريق الروسيا لا عن طريق باتنبرج . وفي عام ١٨٨٥ قامت الثورة في بلغاريا الجنوبية (الروملي الشرقية) وطرد الحاكم العثماني ، واضطر باتنبرج إلى قبول التاج بعد تردد . وغضبت روسيا وطلبت من الدولة العثمانية عقد مؤتمر دولي في الآستانة للنظر في هذه المسألة ، ولكن الصرب استعدت لاحتلال مقدونيا وإعادة التوازن في البلقان ، وطلبت من النمسا تأييدها . وإزاء تردد النمسا ، أعلنت الصرب الحرب على بلغاريا ، وبعد هزيمة الصرب أرسلت النمسا إلى بلغاريا تطلب وقف الحرب وإلا فإنها ستساعد الصرب ، وفعلا عقدت الهدنة بين الطرفين في ديسمبر عام ١٨٨٥ . أما بالنسبة لبلغاريا ، فقد اتفق باتنبرج مع العثمانيين على ضم الروملي على أن تعين الدولة « الأمير البلغاري حاكما على الروملي الشرقية » ، وتم تحقيق ذلك في ٨ فبراير عام ١٨٨٦ لمدة خمس سنوات. ولكن روسيا عملت على طرد باتنبرج من العرش البلغاري ، وأجبروه على التنازل عنه ، وفرض القيصر على بلغاريا أميراً يوافق عليه هو . واختار البلغاريون أميراً دانمركيا فرفض القيصر ، وتقرر عقد مجلس وطني في بلغاريا لتقرير من يحكم البلاد ، غير أن روسيا أعلنت عدم استطاعتها الاعتراف بهذه الخطة ولا بقرارات المجلس ؛ وعندما انتخب المجلس أميراً دانمركيا قطعت الروسيا علاقاتها السياسية ببلغاريا . وأعلنت النمسا في ذلك الوقت أنها لا تسمح بتغيير الوضع الراهن في البلقان مما أدى إلى تكدير العلاقات الروسية - النمسوية بدرجة أعلن معها السفير الروسي في برلين « بأنه من الضروري لنا أن

نعمل على اختفاء النمسا من خريطة أوروبا ». وأصبح موقف بسمارك حرجا للغاية ، إذ قال الروس أنه لولا تأييد ألمانيا لما استطاعت النمسا أن تتحدث بهذه اللغة . وكان بسمارك حريصاً على عدم اصطدام المصالح النمسوية ـ الروسية في البلقان ، وعلى المحافظة على اتحاد الأباطرة الثلاثة ؛ وفي نفس الوقت أعلن أنه سيقف بجانب النمسا إذا تهدد مركزها كقوة عالمية . لكنه ، من ناحية أخرى ، قال بأنه لا يعارض أي خطوة تخطوها الروسيا في بلغاريا ما عدا الاحتلال ، وأنه لا يعارض في أن تشرف الروسيا على المضايق . ومما دفع بسمارك إلى اتباع هذه السياسة هو علاقاته السيئة مع فرنسا في عام ١٨٨٦ ، ففرنسا كانت مستعدة للحرب إذا ما قامت بين ألمانيا والروسيا ، فلقد قوي مركز الملكيين في البرلمان الفرنسي وعين بولنجر وزيرا للحربية ، وأعلنت فرنسا أن سياستها ستتركز في أوروبا .

وفي الواقع كانت الأوضاع في فرنسا مثيرة للقلق ، فلقد شعرت فرنسا بعزلتها السياسية منذ معاهدة فرانكفورت ، ونتيجة لمسألتي تونس ومصر ، وبعد توقيع التحالف الثلاثي . فبالنسبة لمصر أعلنت انجلترا أنها لن تبقى فيها بعد استقرار النظام في البلاد ، ولكن مرت سنوات ولم تنفذ انجلترا وعدها ، ورفضت مناقشة فرنسا في موضوع الجلاء .

كما أن العلاقات الفرنسية ـ الإيطالية لم تكن أسعد حالاً بسبب احتلال فرنسا لتونس ، وعمل ساسة فرنسا حينئذ على إيجاد وفاق فرنسي ـ روسي . ومنذ أن تولى بولنجر منصب وزير الحربية ، أصبح رمز المطالبة بالثأر والانتقام ، ومحرر الألزاس واللورين ، ومصدر فزع ألمانيا وأمل فرنسا .

ولم يشعر بسمارك بالارتياح إزاء موقف فرنسا ، خصوصا وأن بولنجر اهتم بالجيش وإصلاحه ، ولقد خشي بسمارك أن تغتر فرنسا فتعلن الحرب ، وإزداد الموقف خطورة بعد التطورات السابقة التي حدثت في بلغاريا ، واستيلاء

الروس من سياسة النمسا واعتقادهم بأن ألمانيا تعضدها ، وهنا أصبح تحالف فرنسا مع روسيا أمرا محتمل الوقوع في عام ١٨٨٦ .

وعلى أثر ذلك تقدم بسمارك بلائحة إلى الرايخ الألماني في ٢٥ نوفمبر عام ١٨٨٦ يذكر فيها نية الحكومة في تقوية الجيش وتسليحه ، وخاصة لأن اتحاد القياصرة الثلاثة أصابه الفتور ، وأن روسيا تعطف على فرنسا التي ظهر فيها الجنرال بولنجر بطل الانتقام الفرنسي من ألمانيا . وبدأ بسمارك يهتم بتجديد التحالف الثلاثي الذي كانت مدته على وشك الانتهاء ، وذلك لبناء سد منيع في وجه التقارب الروسي ـ الفرنسي . وكانت النتيجة المباشرة هي تجديد المحالفة التي كانت ستنتهي في مايو ١٨٨٧ بين إيطاليا والنمسا ، ولكن ايطاليا لم ترغب في تجديد المحالفة الأولى بحذافيرها ، وإنما رغبت في إدخال بعض التعديلات في قسم من موادها . ولما كان الموقف الدولي حرجا ، اضطر بسمارك إلى قبول التعديلات التي اشتملت على : تجديد المحالفة القديمة كما هي ؛ عقد معاهدة جديدة بين ألمانيا وإيطاليا ؛ وعقد معاهدة جديدة بين النمسا وإيطاليا ؛ ووقعت المعاهدات في برلين في ٢٢ فبراير عام ١٨٨٧ . وقد نصت المادة الثالثة من المعاهدة الألمانية الإيطالية على أنه « إذا حدث أن أرادت فرنسا بسط سيطرتها أو فرض حمايتها على الأراضي في شمال أفريقيا كطرابلس أو تونس أو مراكش ، فإن للحكومة الإيطالية الحق ، كي تحافظ على وضعها في البحر المتوسط ، أن تقوم بحركات في شمال أفريقيا ، أو أن تتخذ إجراءات عسكرية في الأراضي الفرنسية في أوروبا . إن الحالة الحربية التي تنشأ من جراء ذلك بين فرنسا وإيطاليا تلزم الدولتين الحليفتين (ألمانيا وإيطاليا) التشاور فيما بينهما بطلب من إيطاليا لأجل اتخاذ المقاييس العسكرية كما لو كانت الدولتان في تفاهم سابق بينهما ». وجاء في المادة الرابعة من نفس المعاهدة أنه « إذا دارت الدائرة على فرنسا من جراء الحرب التي تقوم بها ألمانيا وإيطاليا بصورة مشتركة ضدها ، وأرادت إيطاليا

الضمان الإقليمي من فرنسا لأجل المحافظة على حدود المملكة ولأجل حماية أقاليمها البحرية ، وللمحافظة على سلامة البلاد واستقرارها والسلام الأوروبي ، فيجب على ألمانيا أن لا تقدم عوائق بشأن هذه المطالب ، وإذا اقتضت الحاجة ، أن تقدم ألمانيا التسهيلات اللازمة لأجل الحصول على هذه المطالب من فرنسا ». أما المادة الأولى من المعاهدة الإيطالية ـ النمسوية فقد نصت على ربط الدولتين بالمحافظة على الوضع الراهن في الشرق ، وأضافت : « إذا كانت المحافظة على الوضع الراهن صعبة في البلقان أو في بحر ايجة أو في سواحل الدولة العثمانية وجزر الأدرياتيك ، وإذا أرادت دولة ثالثة ، أو أن النمسا أو إيطاليا وجدت أنها مضطرة إلى تعديل هذا الوضع باحتلال مؤقت أو دائم ، يجب أن يكون هذا الاحتلال نتيجة لاتفاق سابق بين الدولتين على أساس التعويض المتبادل لكل فائدة تجنيها هاتين الدولتين ، سواء أكانت الفائدة إقليمية أو غيرها .. وأن ترضي كل منهما الأخرى من ناحية المصالح والمطالب التي تدعيها كل منهما » . ولقد رفعت هذه المعاهدة من قيمة إيطاليا ومن مركزها في البحر المتوسط وفي البلقان. وعلى العموم أصبح لهذا التحالف صبغة هجومية ، واعترف بحق إيطاليا في تأسيس إمبراطورية استعمارية ؛ كما اعترف بحقها في نيس وكورسيكا وتونس كضمانات في حالة حرب ناجحة مع فرنسا . كذلك اعترف بحق إيطاليا في تعويض أرضي في حالة قيام حرب ألمانية فرنسية . ولقد وافق بسمارك على إعطاء كل تلك الامتيازات لإيطالي لأنه كما قال : « إذا أرادت دولة التخلص من شرط معاهدة لن تجد صعوبة كبيرة في تفسيره التفسير الملائم » . ومما تجدر ملاحظته أن المادتين الأخيرتين في المعاهدة غامضتان .

معاهدة الضمان الألماني ـ الروسي Reinsurance Treaty(١٨٨٧):

في اليوم الذي تم فيه تجديد التحالف الثلاثي كتبت صحيفة نوردNord الروسية تقول أن روسيا سترقب الأحداث على الراين باهتمام ،

وأن مصلحتها تحتم عليها ألا تقف موقف الحياد كما حدث في عام ١٨٧٠ عند وقوع الحرب الفرنسية البروسية ، وأن روسيا لن تسمح بأن تصبح فرنسا دولة ضعيفة . وقد ساعد تسرب الأخبار عن تجديد التحالف الثلاثي على التقارب بين روسيا وفرنسا .

وفي تلك الأثناء أيضا وقع حادث تافه على الحدود الفرنسية الألمانية مما دفع ببولنجر إلى حشد قواته على الحدود والتهديد بالحرب ، ولكن الوزارة الفرنسية سقطت ، وسر بسمارك لخروج بولنجر ، وبدأ يعمل على استصلاح روسيا وتوجيه اهتمامها إلى الشرق وإلى المناطق التي تحتاج فيها إلى تأييد ألمانيا . وفي ذلك الوقت تغيرت وجهة نظر السياسة الروسية تجاه ألمانيا ، وأرسل القيصر الروسي شوڤالوف إلى برلين بعد أن عرضت فكرة عقد اتفاق روسي ـ ألماني على سفير ألمانيا في بطرسبرج ووجدت ترحيبا منه . واشتملت التعليمات التي أصدرها القيصر إلى شوڤالوف على الموضوعات التالية :

١ـ ضمان السلام اللازم لنمو قوى روسيا الحربية والبحرية ولحماية روسيا من التحالفات الأوروبية .

٢ ـ العمل على إبقاء الوضع الراهن في البلقان والاعتراف بتفوق النفوذ الروسي في بلغاريا .

٣ ـ إغلاق المضايق .

وكانت روسيا ترغب في تحقيق ذلك عن طريق التأييد الألماني . وقد اعترضت فكرة التحالف الروسي ـ الألماني عدة صعوبات ، فبسمارك لم يكن على استعداد لإخراج النمسا من التحالف ؛ وعلى الرغم من ذلك بدأت المفاوضات في ١١ مايو ١٨٨٧ وانتهت في ١٨ من نفس الشهر ، واتفقت الدولتان (ألمانيا وروسيا) على توقيع معاهدة سرية بينهما سميت بمعاهدة الضمان الروسي ـ الألماني .

وقد نصت المادة الأولى على أنه « إذا هوجمت إحدى الدولتين المتعاقدتين من قبل دولة ثالثة تلتزم الدولة الأخرى المتعاقدة جانب الحياد الودي . إن هذا النص غير نافذ المفعول في حالة هجوم إحدى الدولتين المتعاقدتين على النمسا أو فرنسا » . ونصت المواد الأخرى على ما يلي :

١ ـ اعتراف ألمانيا بالحقوق لروسيا في البلقان ، وبحق الروس في تفوق نفوذهم في بلغاريا .

٢ ـ تتعهد الدولتان بالعمل على المحافظة على الوضع الراهن في البلقان .

٣ ـ تتعهد الدولتان بفرض رغبتهما على الدولة العثمانية بضرورة إغلاق المضايق في وجه أعدائهما . وهكذا ضمنت ألمانيا حياد روسيا في حالة إعتداء فرنسا عليها ،كما أن روسيا ضمنت حياد ألمانيا إذا ما هاجمتها النمسا ، ولم يكن بسمارك مضطرا لمساعدة النمسا في حالة اعتدائها على روسيا . كما أنه لم يكن ينوي الهجوم على فرنسا لأن ألمانيا لا تنوي الحرب مع فرنسا . ولقد اعترف بسمارك بمصالح روسيا في البلقان ، وأيد روسيا في الإجراءات التي تتخذها بشأن المضايق (البوسفور والدردنيل) وذلك بوقوف ألمانيا على الحياد وتأييد روسيا دبلوماسيا ، ولكن بسمارك كان يعلم أن بنود معاهدة التحالف الثلاثي بخصوص البحر المتوسط والبلقان كانت قوية إلى درجة تمنع روسيا من تحقيق ما تريده بشأن المضايق حتى إذا وقفت ألمانيا على الحياد .

وكانت مدة المعاهدة ثلاث سنوات وقد وقعت هذه المعاهدة في عام ١٨٩٦ ، واتهم بسمارك بأنه خان النمسا في هذه المعاهدة ، لكن الأمر غير ذلك فلقد أعلن بسمارك بأنه غير ميال لتأييد سياسة النمسا البلقانية أو الدخول في حرب من أجلها . ولقد جاءت هذه المعاهدة وفقا لرغبته في تقسيم البلقان إلى منطقتي نفوذ شرقية في بلغاريا والأستانة والمضايق لروسيا وغربية للنمسا . وبتوقيع معاهدة الضمان أتم بسمارك سياسة التحالفات ، وبذلك ضمن سلامة

ألمانيا نظريا على الأقل . وعمل بسمارك على عدم معارضة السياسة الروسية في بلغاريا ، وأيد اتحاد دول البحر المتوسط ليضع حدا لمطامع الروسيا ، ولكي يمنع تحالفها (أي الروسيا) مع فرنسا .

ثانياً ــ التحالفات الدولية بعد سقوط بسمارك (١٨٩٠ــ١٩١٤) :

في عام ١٨٨٨ توفي الإمبراطور الألماني وليم الأول وخلفه حفيده وليم الثاني على العرش ، ومنذ ذلك الوقت بدأ الخلاف بين الإمبراطور وبسمارك . وكان وليم الثاني رجلا ذكيا ونشيطا ، وعلى الرغم من إعجابه ببسمارك إلا أنه لم يرغب أن يقف مكتوف الأيدي بينما يحكم بسمارك حكما مطلقا . وكان بسمارك قد بلغ سن الشيخوخة ، وأصبح متمسكا بآرائه الأمر الذي أدى إلى الصدام بين الطرفين . وانتهز أعداء بسمارك الفرصة لتوسيع الخلاف بينهما ، فعندما حل موعد انتهاء معاهدة الضمان الألماني ـ الروسي في عام ١٨٩٠، والتي كان بسمارك قد وعد القيصر الروسي بتجديدها ، رفض وليم الثاني ذلك، واقتنع بآراء خصومه بأن مواد معاهدة الضمان تخالف مواد المعاهدة الثنائية بين النمسا وألمانيا في عام ١٨٧٩ ، وحينئذ استقال بسمارك ، ولم تجدد ألمانيا المعاهدة على الرغم من رغبة روسيا في ذلك ، ولذلك اضطرت روسيا إلى البحث عن حليفة أخرى ، وارتمت في أحضان فرنسا .

وترجع أهمية عام ١٨٩٠ في التاريخ الأوروبي إلى أنها سنة فاصلة في الفترة ما بين ١٨٧٠ و ١٩١٤ ، فلقد تخلى بسمارك في تلك السنة ، كما رأينا، عن إدارة أمور السياسة الأوروبية ، ولقد أعلن سولزبري أن سقوط بسمارك «مصيبة هائلة » .

وكانت برلين مركز السياسة الدولية الأوروبية ، وفي الواقع كان بسمارك دعامة السلام الأوروبي ، ولكن سقوطه كان يعني تغيير السياسة الخارجية الألمانية، فرفضت ألمانيا تجديد معاهدة الضمان مع روسيا ، بينما كانت سياسة

بسمارك بناء التحالف الثلاثي وتجديده وحفظ العلاقات الودية مع روسيا ، والعمل على كسب صداقة انجلترا ، وإبقاء فرنسا في عزلة سياسية حتى لا تفكر جديا في حرب مع ألمانيا .

التحالف الثنائي بين فرنسا وروسيا (١٨٩١ ــ ١٨٩٤) :

أعطي عدم تجديد معاهدة الضمان ، ورفض ألمانيا إعطاء روسيا وعدا مكتوبا ببقائها على سياستها القديمة إزاء روسيا ، أعطى الدولة الأخيرة حرية في العمل . فلقد شعرت روسيا بعزلتها ، وعرفت أن ألمانيا تريد أن تستبدل بالتحالف الروسي التحالف الإنجليزي ، فأخذت روسيا تبحث عن حلفاءها ولذلك تعاونت مع فرنسا في المسألة المصرية ، وتأكدت روسيا نهائيا من موقف ألمانيا التي حاولت تقوية التحالف الثلاثي وتأييد النمسا ، بل وأطلعت النمسا على معاهدة الضمان التي عقدها بسمارك معها ، وأيدت نهائيا وجهة النظر النمسوية في البلقان . ومن ناحية أخري ، أخذت فرنسا ، بعد سقوط بسمارك ، تلعب دورا إيجابيا في السياسة الأوروبية ، فحاولت إبعاد إيطاليا من التحالف الثلاثي ومن تحالف البحر المتوسط ، وتدخلت في أمور الفاتيكان وضد مصالح إيطاليا الاستعمارية .

وتعاونت فرنسا مع الروسيا في خلق المشاكل لانجلترا في مصر ، كما احتجتا على المعاهدة الإنجليزية الألمانية التي أعطت الإنجليز الحق في فرض الحماية على زنزبار. وشعرت انجلترا بالقلق إزاء موقف الروسيا وفرنسا من السياسة الإنجليزية في مصر ، ولذلك عمل سولزبري على توثيق علاقاته مع النمسا وإيطاليا ، وفي نفس الوقت دارت محادثات بينه وبين مارشال (Marshall) ، وزير خارجية ألمانيا ، أظهرت اتفاق آراء الدولتين . وكان لذلك وقع سيئ في كل من فرنسا والروسيا ، لا سيما بعد أن أعلنت الحكومة الانجليزية في البرلمان عن وجود اتفاق بينهما وبين إيطاليا منذ عام ١٨٨٧ .

وكان الرد الطبيعي على ذلك هو التقارب بين فرنسا وروسيا ، وأظهرت فرنسا أنها لا تستطيع إقراض الروسيا إلا إذا عملت الأخيرة على زيادة التقارب منها. وكانت الروسيا في أشد الحاجة إلى مساعدة فرنسا المالية لتنظيم ماليتها ولاستكمال بناء خطوطها الحديدية .

وكان الرأي العام الروسي والصحافة الروسية مؤيدة للتحالف ، وهكذا بدأت المفاوضات بين الدولتين وانتهت بعقد التحالف بينهما عام ١٨٩١ . وقد نصت الاتفاقية على ما يلي :

١ ـ تتعهد الدولتان المتعاقدتان التفاوض في كل مسألة من شأنها تهديد السلام العام .

٢ ـ إذا حدث تهديد السلم فعلا ، وخاصة في حالة تهديد أحد الطرفين المتعاقدين من قبل الأعداء ، فإنهما يتفقان على الخطط التي تتطلبها أهدافهما . وهكذا اتفقت الدولتان على أن تساعد كل منهما الأخرى حربيا إذا اعتدت دولة من دول التحالف الثلاثي على إحداهما ، وأن يتناقش أركان حرب الدولتين في وقت السلم ، وألا تعقد فرنسا أي معاهدة منفردة مع دول التحالف الثلاثي ، وأن تكون المعاهدة سرية .

غير أن هذا التحالف كان غامضا وكان الوضع الدولي قلقا خلال عام ١٨٩٣ . فطلب الفرنسيون إكمال الحلف بميثاق عسكري ، وقد تم ذلك في عام ١٨٩٤ ، وبموجبه تعهدت روسيا بمساعدة فرنسا بمليون ونصف جندي إذا ما هاجمتها ألمانيا ، كما وعدت فرنسا روسيا بنفس العدد إذا ما هاجمتها النمسا تساعدها ألمانيا . وبذلك تكون ما يسمى بالتحالف الثنائي ، ووطدت دعائم الحلف زيارة القيصر نقولا الثاني لفرنسا عام ١٨٩٤ حيث استقبل بحفاوة بالغة، ورد مسيو فور رئيس الجمهورية الفرنسية ، له الزيارة في العام التالي . التحالف الإنجليزي ـ الياباني (١٩٠٢) : تم التوازن بين دول الوفاق الثنائي (فرنسا

وروسيا) والتحالف الثلاثي (ألمانيا والنمسا وإيطاليا) بعد عام ١٨٩١ ، واستمر هذا التوازن حتى عام ١٩٠٤، إذا انصرفت الدول الأوروبية الكبرى إلى التوسع الاستعماري خارج القارة الأوروبية وقد سبقت انجلترا غيرها في هذا المضمار واتبعت سياسة الانعزال عن الشئون الأوروبية ، وقد تميزت الفترة الواقعة فيما بين عامي ١٨٩٤ و ١٩٠٤ بثلاثة اتجاهات هامة :

١ ـ تخلي روسيا عن الشؤون الأوروبية واتجاهها إلى الشرق الأقصى بهدف التوسع وبسط النفوذ . ولم تهتم بالشئون الأوروبية مرة أخرى إلا بعد هزيمتها أمام اليابان عام ١٩٠٥ .

٢ ـ اتسع المجال أمام ألمانيا للتحكم في الشئون الأوروبية والدولية ، واستغلت في معظم الأحيان التنافس الاستعماري بين انجلترا وفرنسا وروسيا للحصول على الأراضي ، وانتهزت الفرص لمنافسة انجلترا بشتي الطرق أو الاشتراك في التنافس الاستعماري والاستيلاء على بعض الممتلكات الأفريقية .

٣ ـ ظلت انجلترا منعزلة عن التحالفات الأوروبية ، وقد شعرت انجلترا بمنافسة ألمانيا لها لا سيما في مجال الاستعمار ، ولذلك بدأت تتفاوض مع روسيا وألمانيا لإقامة تقارب معهما . ومن العوامل التي شجعت على التقارب الإنجليزي ـ الألماني مضايقات فرنسا المتتالية للاحتلال الإنجليزي لمصر ، مما جعل انجلترا في حاجة إلى تأييد قناصل دول التحالف الثلاثي لمشروعاتها في توطيد الاحتلال واستمراره . ولما شعرت انجلترا بخطورة عزلتها ، فاتح جوزيف تشمبرلين، وزير المستعمرات ، السفير الألماني في لندن عام ١٨٨٩ في موضوع إقامة تحالف إنجليزي ـ ألماني . ولكن بيلوف (BloW) ، مستشار ألمانيا ، لم يكن متحمساً لذلك التحالف خوفاً من أن تستخدمه انجلترا لأغراضها الخاصة دفاعاً عن مصالحها .

وفي عام ١٨٩٩ زار القيصر الألماني انجلترا ، وفاوض تشمبرلين بيلوف

في الموضوع ، غير أن قيام حرب البوير (١٨٩٩ ـ ١٩٠٢) .وعطف ألمانيا على البوير زاد من حدة الخلاف بين انجلترا وألمانيا . وعندما زار القيصر انجلترا للمرة الثانية عام ١٩٠١ استؤنفت المفاوضات ، وكانت ألمانيا راغبة في الحلف، ولكنها أرادت ضم انجلترا إلى التحالف الثلاثي . ولم توافق انجلترا لأن ذلك قد يجرها إلى الحرب ضد روسيا بسبب اختلاف المصالح بين روسيا والنمسا . وانتهت المفاوضات بالفشل ، وبدأت انجلترا تبحث عن حليف ضد الدول الاستعمارية التي كانت تنافسها في الأسواق كألمانيا وفرنسا وروسيا ، وكانت أولى هذه الدول هي اليابان . وشعرت انجلترا بأهمية هذا الحليف بسبب الدور الذي لعبته روسيا بعد الحرب الصينية ـ اليابانية عام ١٨٩٥ ، فقد نصت معاهدة شيمونسكي التي وقعت بين اليابان والصين عام ١٨٩٥ على تنازل الصين لليابان عن كوريا وفورموزا وشبه جزيرة لياوتنج بما فيها ميناء بورت آرثر .

وقد أغضب روسيا وألمانيا وفرنسا استيلاء اليابان على هذا الميناء ، وأرسلت مذكرة شديدة اللهجة تطلب فيها من اليابان ردها . واضطرت اليابان إلى الموافقة على مذكرة الدول ، وسحبت قواتها من شبه جزيرة لياوتنج وهي ناقمة لاسيما من روسيا خصمها المباشر التي احتلت ميناء بورت آرثر . وكان استيلاء روسيا على هذا الميناء ، من وجهه النظر الإنجليزية ، ـ تغييرا لتوازن القوى ويهدد الإمبراطورية البريطانية . ولما كان الخطر الأكبر الذي يهدد انجلترا يكمن في النشاط الروسي في الشرق الأقصى ، اتجه الإنجليز إلى التفاهم مع اليابان على مواجهة هذا الخطر الروسي المشترك .

وكانت اليابان في حاجة إلى كسب انجلترا بالذات حتى تعد نفسها لضرب روسيا وهي مطمئنة إلى أن أكبر دولة بحرية أوروبية لا تعرقل مشروعاتها العسكرية ، وإلى أن أية دولة أخرى لن تدخل الحرب إلى جانب روسيا . ولذلك

لم تكن المفاوضات بين الطرفين معقدة ، وتوصلا إلى ما عرف بالوفاق الودي الذي وقع في ٣٠ يناير عام ١٩٠٢، ويعتبر هذا الوفاق النهاية الفعلية لعزلة انجلترا. ونصَّ على مايلي :

١ ـ اعتراف انجلترا بمصالح اليابان في كوريا .

٢ ـ اعتراف اليابان بمصالح انجلترا في الهند .

٣ ـ اتفقت الدولتان على أنه إذا حدثت حرب بين إحداهما ودولة ثالثة فإن الأخرى تلزم جانب الحياد ، أما إذا دخلت الحرب ضدها دولة رابعة فإن الدولة المتعاقدة الأخرى تبادر إلى مساعدة حليفتها .

ومعنى هذا التحالف أنه إذا وقعت الحرب بين اليابان وروسيا فإن انجلترا تلزم جانب الحياد ، أما إذا دخلت فرنسا إلى جانب حليفتها الروسيا ضد اليابان، فإن انجلترا تساعد اليابان . وإذا نشبت حرب بين انجلترا وروسيا فإن اليابان تلزم جانب الحياد ، وإذا دخلت فرنسا الحرب إلى جانب روسيا ، فإن اليابان تساعد انجلترا . وعلى هذا الأساس سحبت انجلترا أسطولها في الشرق الأقصى إلى بحر الشمال للدفاع عن سواحلها . والواقع أن الحالة الأولى هي التي حدثت عندما اندلعت الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ ـ ١٩٠٥) ، حيث انحصرت الحرب بين اليابان وروسيا ولزمت انجلترا وفرنسا جانب الحياد ولم تتسع الحرب . وكانت مدة هذا التحالف خمس سنوات .

وفي الحرب الروسية ـ اليابانية استولت اليابان على بورت آرثر ، وفي معاهدة بورتسموث التي أعقبت الحرب (١٩٠٦) حصلت اليابان على تفوق كبير في الشرق الأقصى ، واعترفت روسيا بتفوق المصالح الاقتصادية والعسكرية اليابانية في كل من كوريا ومنشوريا ، كما وافقت على نقل حقوق روسيا في شبه جزيرة لياوتنج وبورت آرثر إلى اليابان .

الاتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا (١٩٠٤) :

رأت انجلترا جلياً خطر سياسة العزلة على مركزها ، وأثار النمو السريع للأسطول الألماني قلقها ومخاوفها . فإن ألمانيا لم تكتف بمزاحمتها في الأسواق الأجنبية ، وفي تملك المستعمرات في مختلف أرجاء العالم ، بل صرح الإمبراطور وليم الثاني عام ١٨٩٧ بأن مستقبل بلاده مرهون بسيطرتها على أمواج البحار ، وأظهر تصميمه القاطع على خلق أسطول عظيم لألمانيا يعزز مكانتها الأولى بين الدول العظمى، وعاونه في تحقيق مشروعه وزير بحريته الشهير الأميرال تربتز (Tirpitz) الذي قال عنه المؤرخ لانجر (Langer): « ربما كان أكفأ شخص ظهر في أية دولة من دول العصر الحديث » . وقام تربتز بوضع مشروع هدفه احترام مركز ألمانيا التجاري والاقتصادي ، كما عمل على استكمال أسلحة الحرب البحرية وخاصة الطوربيد ، وأجاز الرايخشتاغ في عام ١٨٩٧ قانونا بتعزيز الأسطول الألماني وزيادة وحداته وبحارته زيادة كبيرة . ولقد أعلن بيلوف أن ألمانيا لا تفكر في الاعتداء على انجلترا ، ولكن تأكيدات ألمانيا لم تساعد على محو مخاوف انجلترا ، وذلك للاهتمام الكبير الذي أظهره الإمبراطور بالمسائل البحرية ، ولأن تربتز اهتم بألا يكون لألمانيا بحرية دفاعية فحسب بل وهجومية أيضا . وبدأت انجلترا تزيد من اهتمامها بالمسائل البحرية وذلك بإنشاء قاعدة بحرية كبيرة وبناء أربع سفن حربية كل عام ، والاهتمام بتركيز الأسطول في المياه الإنجليزية . وهكذا زاد القلق في كل من الدولتين بسبب المشروعات البحرية التي تضعها الدولة الأخرى ، وحاولت انجلترا تهدئه خواطر ألمانيا بأن أعلنت بأنها ستخفِّف قليلا الاهتمام بإنشاء سفن حربية ، وكانت تنتظر أن تقوم الحكومة الألمانية بخطوة مماثلة ، ولكن ألمانيا لم تفعل .

وهكذا قربت العداوة المشتركة لألمانيا بين انجلترا وفرنسا ، فألمانيا أصبحت الدولة الصناعية الفتية التي تنافس انجلترا في الاستعمار ، وهي عدوة

فرنسا منذ عام ١٨٧٠ . وأرادت كل من الدولتين (انجلترا وفرنسا) تصفية مصالحهما الاستعمارية لمواجهة العدو المشترك . ووجد الساسة البريطانيون في مليكهم إدوارد السابع وسيلة صالحة للتقرب إلى فرنسا ، فقد كان هذا العاهل يكن حبا شديدا لتلك البلاد التي قضى في ربوعها زمنا من أمتع أيام شبابه ، وبادله الفرنسيون هذا الحب فاغتنم فرصة زيارته لوحدات الأسطول الانجليزي في مياه البحر المتوسط ، وقام في أثناء عودته بزيارة رسمية لباريس عام ١٩٠٣ ، واستقبله الفرنسيون بأعظم مظاهر الترحيب ، ورد رئيس الجمهورية الفرنسية له الزيارة بلندن في العام نفسه ، واستغل ساسة الدولتين هذا التقارب بين شعبيهما للسعي إلى تسوية الخلافات التي تحول دون حسن تفاهمهما . وفي ٨ أبريل عام ١٩٠٤ تمكنت الدولتان من عقد الاتفاق الودي (Entente Cordiale) وتضمن هذا الاتفاق مواد علنية وأخرى سرية ، ونص على ما يلي :

١ ـ تسوية المشاكل المتعلقة بمصائد الأسماك في نيوفوندلاند بين انجلترا وفرنسا وتعديل الحدود بين المستعمرات الفرنسية الانجليزية في أفريقيا .

٢ ـ تسوية بعض المشاكل في سيام ومدغشقر وأفريقيا الغربية .

٣ ـ اعتراف انجلترا بمصالح فرنسا في مراكش ، واعتراف فرنسا بمصالح انجلترا في مصر .

وأعلنت انجلترا بمقتضى الاتفاق أنها لن تعمل على تغيير مركز مصر السياسي ، وأعلنت فرنسا من جانبها أنها لن تعرقل عمل انجلترا في مصر ، ولن تطلب تحديد أمد الاحتلال الانجليزي . وبهذا الاتفاق ثبّت الاحتلال الانجليزي أقدامه في مصر من الناحية الفعلية ، ولم يعد هناك ما يحول دون فرض السيادة البريطانية الكاملة على البلاد سوى ذلك الخيط الشرعي الرفيع الذي كان يربط مصر بالدولة العثمانية . غير أنه لم تمر عشر سنوات أخري حتى أعلنت انجلترا حمايتها على مصر وأصبح مركزها مضمونا من الناحيتين الفعلية والشرعية .

وأنهمت هذه التسوية عوامل التنافس بين انجلترا وفرنسا ، ولكنها تختلف عن معاهدات التحالف التي سبقتها من حيث أنها لم تشر إلى التعاون في حالة الحرب، وإنما هي اتفاقية لتسوية المشاكل المعلقة ، ولذلك سميت « بالاتفاق » ولم تسمى « بالتحالف » .

الاتفاق الانجليزي ــ الروسي (١٩٠٧) :

شعرت روسيا بعد هزيمتها أمام اليابان في عام ١٩٠٥ أنها بحاجة إلى أصدقاء بدلا من إثارة العداوات . وأدركت روسيا أيضا أن الدول التي حالت دون توسعها هي انجلترا والنمسا والمجر وألمانيا . وأصبح مجال التوسع الروسي بعد عام ١٩٠٥ منحصرا في الدولة العثمانية (في اتجاه الأناضول والعراق أو في اتجاه البلقان) وفي إيران . وكانت روسيا تدرك تماما أن انجلترا تعارض فكرة توسعها على حساب الدولة العثمانية خوفا من سيطرتها على المضايق (البوسفور والدردنيل) .

كما وقفت النمسا والمجر أمام أي توسع روسي في البلقان ، وبدأ التنافس يتصاعد بينهما هناك منذ عام ١٩٠٣ ، وهكذا لم يبق أمام روسيا سوى إيران لكي تعمل فيها وتثبت للعالم أن روسيا لا تزال دولة كبرى . ولكن منذ قرن تقريبا وروسيا تواجه مقاومه انجليزية علنية وسرية لمشروعاتها التوسعية في إيران ، ولذلك رأت أن الوسيلة الوحيدة لفتح الطريق أمام مشروعاتها هو التوصل إلى تفاهم مع دول الحلف الثلاثي أو انجلترا . ولما كان أي تفاهم مع ألمانيا يهدد التحالف الروسي ـ الفرنسي ، أصبح التفاهم مع انجلترا أكثر واقعية .

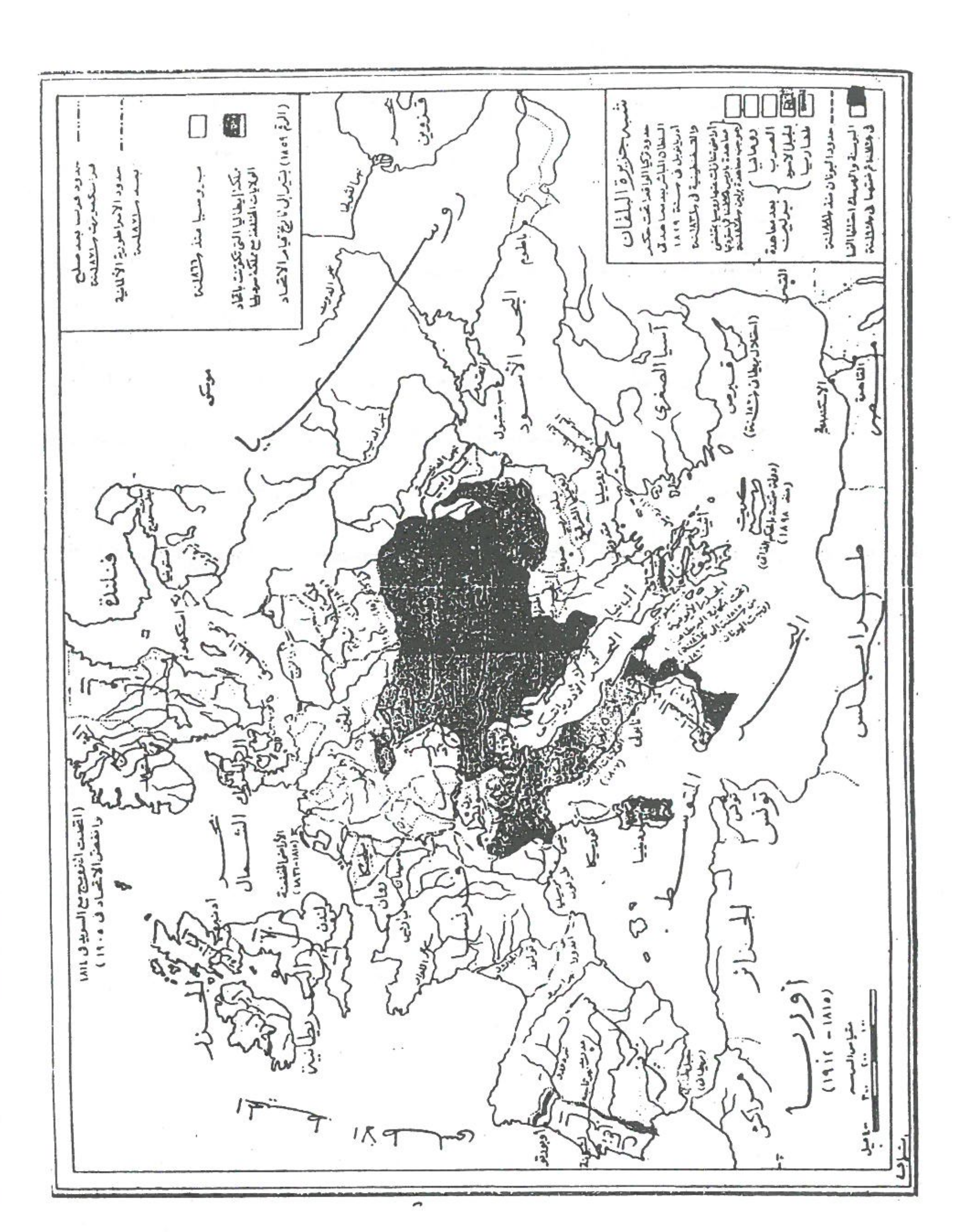
وبعد نكبة روسيا في عام ١٩٠٥ أخذت انجلترا تقلل من تعنتها ضدها ، وفي الواقع لعبت فرنسا دورا مهما في فتح الطريق أمام التقارب الإنجليزي ـ الروسي . لقد كادت الحرب الروسية ـ اليابانية أن تجر كلاً من انجلترا وفرنسا إلى حرب لا مصلحة لهما فيها ، فكانت فرنسا حليفة لروسيا منذ عام ١٨٩٤ ،

وانجلترا حليفة لليابان منذ عام ١٩٠٢ .

ولدفع خطر حرب كهذه حرصت فرنسا على إتمام سلسلة المحالفات بعقد اتفاقية إنجليزية - روسية . وبعد هزيمة روسيا في عام ١٩٠٥ كان من السهل التقرب منها لعقد اتفاقية مع انجلترا ، وفعلا وقعت الاتفاقية في ٣٠ أغسطس عام ١٩٠٧ وقد نصت ، بالإضافة إلى التحالف ، على تسوية المشاكل الاستعمارية خارج القارة الأوروبية ولكن بشكل أوسع من تلك التي عقدت بين فرنسا وانجلترا . كما قسمت إيران إلى منطقتي نفوذ : روسية في الشمال ، وانجليزية في الجنوب ، وبقي قسم مستقل في الوسط ، واعترفت روسيا بمصالح انجلترا في الخليج العربي وفي التبت ، ووعدت انجلترا بعد عقد الاتفاقية بتسهيل السبل لفتح المضايق أمام السفن الحربية الروسية ؛ كما أصبحت أفغانستان تحت حماية انجلترا . ومع أن هذه الاتفاقية قد ضمنت مصالح انجلترا أكثر مما ضمنت مصالح روسيا ، فإن الأخيرة علقت عليها الآمال لبلوغ مآربها في البلقان والدولة العثمانية في المستقبل . وقد تم في الوقت نفسه عقد اتفاقية بين روسيا واليابان اعترفت فيها كل من الدولتين بمصالح الأخرى في الصين ومنشوريا . وكذلك عقدت فرنسا واليابان اتفاقية تعترف فيها بأن الصين وحدة لا تتجزأ وبإقرار سياسة الباب المفتوح ؛ وأذاعت كل من انجلترا وأسبانيا وفرنسا وروسيا معا تصريحات بالمحافظة على الوضع الراهن في البحر المتوسط . وبهذا تمت سلسلة متواصلة من المحالفات والاتفاقيات السياسية التي ألفت جبهة خطيرة ضد دول التحالف الثلاثي .

وهكذا أحكم الوفاق الثلاثي Triple Entente بين فرنسا وانجلترا وروسيا الطوق حول ألمانيا . وقد زادت الأزمات الدولية التي حدثت بعد عقد هذا الوفاق من توثيق عراه ، وأهم هذه الأزمات ضم البوسنة والهرسك (في يوغوسلافيا السابقة) إلى النمسا ، وحادثة أغادير ، والحروب البلقانية (١٩١٢ -

١٩١٣) . وقد أدت هذه الأزمات إلى مفاوضات بين أركان حرب انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٦، وإلى الاتفاق بينهما في عام ١٩١٢ على أن تسحب انجلترا أسطولها من البحر المتوسط . وبذلك يكون قد تم التعاون البحري بأن تحافظ انجلترا على سواحل فرنسا بحرا إذا هوجمت من الشمال ، وأن يكون الأسطول الفرنسي مقابل الأسطول النمسوي في البحر المتوسط . وقد حاولت ألمانيا في عام ١٩١٢ الاتفاق مع انجلترا بخصوص القوة البحرية للدولتين، ولكن المفاوضات لم تؤد إلى نتيجة . وهكذا انقسمت أوروبا إلى معسكرين كبيرين قبل عام ١٩١٤ ، فبينما كان الهدف الأساسي من التحالفات تجنب الحروب والمحافظة على السلام أصبحت باعثة على التصادم والتنازع وأنذرت بوقوع الحرب .



الفصل التاسع

الحـرب العالمية الأولـى

١ ـ أسباب الحرب العالمية الأولى.

٢ ـ مراحل الحرب.

٣ ـ التسوية ونتائج الحرب.

كان هدف بسمارك الدائم بعد هزيمة فرنسا في عام ١٨٧٠ هو إبقاء فرنسا معزولة في أوروبا والحيلولة دون فرض أي حصار دبلوماسي على ألمانيا . وكانت النتيجة في الواقع ، كما أوضحنا في الفصل السابق ، هو خلق نظامين متنافسين من المحالفات ، وإقامة توازن هش للقوى أعان على صيانة السلام في أوروبا جيلا من الزمن .

وطالما كان وجود تكتل ما دافعا من تلقاء نفسه إلى التعجيل بإقامة تكتل منافس له ، بحيث يظل توازن القوى مصونا في النهاية ، كان كلا الطرفين يخشى نقض السلام ، ولكن ترادف حالات التوتر والتنافس المتصلة من هذا النوع أنتج في حد ذاته تسابقا في التسلح ، وأشاع خوفا متسع النطاق بحيث جر جميع الدول في النهاية إلى حرب عظمى . وبدلا من أن يهدئ الشركاء الأقل اهتماما والأكثر اتزانا حلفاؤهم ، أصبح الخوف شائعا في أوروبا ، بحيث كان الشركاء الأشد انفعالا والأكثر ميلا للحرب هم الذين سيطروا على توجيه خطوات حلفائهم . ولم يكن مستطاعا إنهاء أي خلاف أو حصره في موضعه ، لأن كل طرف فيه جَرَّ إلى جانبه الآخرين جميعا . وهذا هو السبب في أن مصرع الأرشيدوق النمساوي بيد فتى صربي متحمس في مدينة سيراجيڤو البلقانية الصغيرة أهاج روسيا و فرنسا إلى حرب مع النمسا والمجر وألمانيا ، وفي

أن غزو ألمانيا لبلجيكا جر بريطانيا والممتلكات البريطانية إلى حلبة النزاع العامة. وقد لخص سبندر (J. A. Spender) في كتابه " Fifty years of Europe " الموقف الأوروبي فقال :

«كانت المرحلة التي بلغتها أوروبا هي شبه الدولية التي قسمت الأمم إلى كتلتين، لكنها لم تنشئ بينهما معبرا . وكان عسيرا أن تقوم ظروف سلم أو حرب أسوأ من هذه ـ كان التوازن بينهما واعيا لدرجة أن نفثه ريح قد تودي به ـ كما حتم تكافؤ قواهما الضخمة أن يكون النضال بينهما طويلا مريرا ، فكان نجاح توازن القوى لعنة في حد ذاته» .

كانت الحرب العالمية الأولى في نواحي كثيرة ، جديدة تماما على التاريخ البشري. حقيقة أن الحروب السابقة ، حروب الثورة الفرنسية والحروب النابليونية، استمرت زمنا أطول وعمت نفس الكثرة من الشعوب ، ولكن هذه كانت أول حرب للجماهير التي ازداد عددها تكاثرا منذ عام ١٨١٥ ، وكانت أول صراع قام بين دول القرن التاسع عشر القومية الرفيعة التنظيم ، القديرة على التصرف في طاقات كل مواطنيها أو رعاياها ، وعلى تعبئة القدرة الإنتاجية لصناعاتها الثقيلة ، وعلى الإفادة من كل ما لديها من علوم فنية حديثة في إيجاد طرق للتدمير مستحدثه .

كانت أيضا أول حرب واسعة النطاق بدرجة تكفي لقلقلة اقتصاد العالم الذي اشتد تداخله في خلال القرن السابق . وكان من المحتمل منذ البداية أن تبيِّن مثل هذه الحرب أنها لن تكون أكثر تدميرا للحياة البشرية وللثروة المادية فحسب ، بل أن عواقبها ستكون كذلك أبعد مرمى واشق تقديرا وضبطا . وهي الحرب الكبرى في التاريخ التي وجد فيها مثل هذا الفارق الكبير بين نتائجها وعواقبها من جهة ، وبين صريح نوايا وأغراض من بدأوا بإشعالها . وضروري لهذا السبب أن نحدد المسائل التي كانت صراحة موضوع النزاع عندما بدأت

الحرب وبين المشاكل التي أصبحت موضوع النزاع فيها قبل أن تنتهي ، وبين النتائج الأخرى التي نعرف الآن أنها انبثقت منها وتميزت بدرجة متكافئة عن كلا النوعين السابقين .

١ ــ أسباب الحرب العالمية الأولى :

إن إلقاء نظرة سريعة على مصالح الدول الأوروبية الكبرى ، يؤدي إلى فهم طبيعة الخلاف الذي وجد في مطلع القرن العشرين ، والذي انحصر في المسائل التالية :

١ـ التنافس النمسوي ـ الروسي في البلقان .

٢ ـ التنافس البحري بين انجلترا وألمانيا ، ويضاف إليه التنافس التجاري الذي أثار حفيظة انجلترا وأفسد العلاقات بين الدولتين .

٣ ـ التنافس الفرنسي ـ الألماني في مراكش منذ عام ١٩٠٤ ، وقد أدى إلى استمراره هذه الفترة الطويلة مسألة الألزاس واللورين .

ومن ذلك يتضح أن الأسباب التي أدت إلى قيام الحرب العالمية الأولى إنما ترجع في الواقع إلى الفترة الممتدة من عام ١٩٠٤ إلى عام ١٩١٣ ، وتنقسم إلى أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة .

الأسباب غير المباشرة للحرب :

نشبت فيما بين عامي ١٩٠٤ و ١٩١٣ عدة أزمات خطيرة أدت إلى التهديد بالحرب ، ويمكن أن نجمل هذه الأزمات على النحو التالي :

أولاً : المشكلة المراكشية (١٩٠٤ ــ ١٩٠٥) :

أثار الاتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ حنق ألمانيا وسعت إلى إظهاره بمظهر العقم في مجال السياسة الدولية . فأشارت الحكومة الألمانية على

الإمبراطور وليم الثاني ، وكان يقوم بنزهة بحرية في البحر المتوسط عام ١٩٠٥ ، أن يزور مدينة طنجة ، واستجاب الإمبراطور لطلب حكومته ، وانتهز فرصة زيارته فألقى خطابا سياسيا كان له دوي عظيم في دوائر أوروبا السياسية . فقد أعلن فيه أن سلطان مراكش عاهل مستقل ذو سيادة ، وأعرب عن أمنيته بأن تظل مراكش مفتوحة في وجه تجارة جميع الدول على قدم المساواة ، وصرح بأنه عزم على حماية المصالح الألمانية الكبرى بكل ما ملكت بلاده من قوة . وطالبت الحكومة الألمانية بعقد مؤتمر من الدول التي يهمها الأمر لبحث هذه المسألة ، وأيدتها النمسا في مطلبها . وأذعنت الحكومة الفرنسية ، وعقد المؤتمر في الجزيرة (Algeciras)، وهي بلدة أسبانية صغيرة على مقربة من جبل طارق ، في عام ١٩٠٦ ، وقرر المؤتمر ضمان استقلال بلاد المغرب والمحافظة على سياسة الباب المفتوح (Open Door Policy) بالنسبة لتجارتها ، ولكن أخضع رجال الشرطة في بلاد المغرب لإشراف فرنسا . وقد أيدت بريطانيا وروسيا الحكومة الفرنسية تأييداً قويا خلال المفاوضات مما أفضى إلى إحكام أواصر الاتفاق وتوثيق الصداقة بينهما . ورخصت الحكومتان البريطانية والفرنسية لرياستي أركان جيشهما بالاتصال إحداهما بالأخرى لرسم الخطط الحربية ، على اعتبار أن قيام حرب بين فرنسا وألمانيا أمر محتمل الحدوث . ونتيجة لتلك الأزمة أيضا انضمت روسيا إلى الوفاق الثنائي في عام ١٩٠٧ ، وكونت الدول الثلاث (انجلترا وفرنسا وروسيا) الوفاق الثلاثي .

ثانياً : أزمة ضم البوسنة (١٩٠٨ ـ ١٩٠٩) :

ضمت النمسا إلى إمبراطوريتها نهائيا ولايتي البوسنة والهرسك ، وهما الولايتان الصقلبيتان اللتان وكل إليها مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ أمر إدارتهما ؛ وكانتا ذات أهمية خاصة للنمسا ، فقد كانتا حلقة اتصال بين ممتلكاتها في دالماشيا وموانيها على البحر الأدرياتي . وشرعت مسرعة في طبعهما بالطابع

الجرماني ، وعملت على قمع الميول التي قد يبديها أهلهما للانضمام إلى أقربائهم الصربيين . ولم يكن هذا الضم ضربة موجهة ضد الدولة العثمانية بقدر ما اعتبر ضربة قاسية لمملكة الصرب الفتية في حركتها القومية ، وضربة غادرة لروسيا إذا حصلت النمسا على هدفها ، بينما أصبح على روسيا المطالبة بتنفيذ فكرة التعويض . ولجأت روسيا إلى فرنسا وبريطانيا ، ولكن فرنسا رفضت أن تقف إلى جانب روسيا لأنها (أي روسيا) كانت تدبر مع النمسا من وراء ظهرها أمورا كان يجب أن يؤخذ رأيها فيها . أما بريطانيا فقد تمسكت بموقفها التقليدي وهو استمرار إغلاق المضائق في وجه السفن الروسية الحربية . ورغم ذلك أثبت الإجراء الذي اتخذته النمسا أن دول التحالف الثلاثي هي القوة الحقيقية المهددة لروسيا ، الأمر الذي زاد من ارتباط روسيا بحليفتها فرنسا .

ثالثاً : أزمة أغادير (١٩١١) :

حاولت ألمانيا فصم عرى التطويق التي أحكمتها دول الوفاق الثلاثي فاتهمت ألمانيا الحكومة الفرنسية بأنها تسعى إلى إعلان الحماية على بلاد المغرب، وأرسلت في يوليو عام ١٩١١ طرادا إلى أغادير ، وهي قرية صغيرة على ساحل بلاد المغرب على المحيط الأطلسي ، وذلك بحجة حماية مصالح الرعايا الألمان . ووقفت انجلترا من وراء فرنسا تؤيدها ، ووافقت فرنسا على عقد مؤتمر دولي في أغادير ، واتفقت الدولتان (فرنسا وألمانيا) في ١١ أكتوبر على حماية فرنسية على مراكش وتعويض ألمانيا في الكونغو الفرنسي .

وفي ٤ نوفمبر وقعت المعاهدة ، وكانت في صالح فرنسا إلى حد كبير ، إذ حصلت على كل ما تريد في مراكش . ولكن هذه المعاهدة لم تلق قبولا حسنا في برلين ، فقد استقال وزير المستعمرات الألماني احتجاجا إزاء سخط الرأي العام على الحكومة لجبنها ، وعلى انجلترا لمساندتها لفرنسا . ورأى أن أساس الأزمة اتفاق انجلترا وفرنسا في عام ١٩٠٤ دون اشتراك ألمانيا . وهكذا

أدت تلك الأزمة إلى نتيجة هامة ، وهي أن بريطانيا تعدت في علاقتها مع فرنسا مجال الوفاق إلى مجال التحالف دون النص على ذلك في معاهدة أو اتفاقية .

رابعاً : الحروب البلقانية (١٩١٢ ـ ١٩١٣) :

في عام ١٩١٢ أعلن حلف بلقاني مكون من اليونان والصرب وبلغاريا والجبل الأسود الحرب على الدولة العثمانية . فقد تمكن فينيزيلوس داهية اليونان الأكبر من تكوين هذا الحلف ، وساعده في ذلك روح القومية المتطرف الذي ساد شعوبه . كما شجعت الحكومة الانجليزية سرا على تأليفه ، كي تعمل على إذلال الدولة العثمانية التي كان ساستها قد ارتموا في أحضان ألمانيا . وقد تمكنت الجيوش البلقانية المتحالفة من هزيمة الدولة العثمانية ، واستطاعت العصبة البلقانية في حملة لم تدم أكثر من ستة أسابيع انتزاع جميع أراضي الدولة العثمانية في أوروبا ، ما عدا رقعة صغيرة من الأرض تضم استانبول وأدرنة . وفي ٣٠ مايو عام ١٩١٣ أكره ممثلوا الباب العالي على أن يوقعوا معاهدة لندن ، وبمقتضاها لم يبق للدولة العثمانية من أملاكها الأوروبية سوى عاصمتها استانبول وشبه جزيرة غاليبولي . ولكن سرعان ما دب الخلاف بين الحلفاء لتقسيم أسلاب الحرب فأعلنت بلغاريا الحرب في ٣٠ يونيو عام ١٩١٣ على اليونان والصرب لامتلاك مقدونيا . وانتهزت الدولة العثمانية ورومانيا الفرصة فأعلنتا الحرب على بلغاريا التي هزمت واضطرت إلى طلب الصلح .

واجتمع ممثلوا الدول المتحاربة في بوخارست عام ١٩١٣ ، حيث وقعوا على معاهدة قضت باستحواذ اليونان على جزء من مقدونيا وميناء سالونيكا وجزيرة كريت ، واتفق على جعل ألبانيا دولة مستقلة ، واستولت رومانيا على إقليم دوبرجة الجنوبي ، واستردت الدولة العثمانية أدرنة ، وتضاعفت رقعة كل من الصرب والجبل الأسود . أما بلغاريا فقد خرجت من الحرب صفر اليدين .

وقد أدت الحروب البلقانية إلى نتائج مهدت لقيام الحرب العالمية الأولى .

فبلغاريا خرجت من الحرب مهيضة الجناح ولم تسرع روسيا إلى انقاذها ، في حين أن النمسا هي التي وقفت إلى جانبها ، ولذلك توترت العلاقات الروسية ـ البلغارية ؛ كما أن التقارب العثماني ـ الألماني قد تزايد بعد الحرب ، فطلبت الدولة العثمانية قائدا ألمانيا لقيادة الجيش العثماني مما أثار مخاوف روسيا من أن تتحكم ألمانيا بالتدريج في المضايق .

ومن ناحية أخرى أدت هزيمة الدولة العثمانية، وهياج الشعور القومي في البلقان إلى تشتيت قوات النمسا والمجر التي رأت الاحتفاظ بقوات كبيرة ترقب الموقف في البلقان ، مما حال دون أن تلقى بجيوشها ضد روسيا في حالة وقوع حرب معها ، وقد حدث هذا في نفس الوقت الذي زاد فيه التقارب بين دول الوفاق الثلاثي .

خامسا : سباق التسلح :

أدت أزمة أغادير والحروب البلقانية إلى توتر في العلاقات بين الدول مما أدى إلى التسابق على التسلح . وظهر ذلك واضحا في القانون العسكري الألماني الصادر في عام ١٩١٣ ، وفي القانون الفرنسي في نفس الوقت أيضا . وقد شملت مشاريع التسليح ، خصوصا في بريطانيا وألمانيا ، السلاحين البري والبحري. وفيما بين عامي ١٩٠٧ و ١٩٠٩ قامت بريطانيا بمحاولات لإقناع ألمانيا بتحديد قوتها البحرية حتى لا تضطر إلى مجاراتها ، مما يستلزم زيادة النفقات ، ووقوع عبء ذلك على دافعي الضرائب من الإنجليز .

ولما فشلت بريطانيا في اقناع ألمانيا ، قررت زيادة قوتها البحرية ، ولكنها قامت بمحاولة أخرى في عام ١٩١٢ فأرسلت هالدن (Haldane) وزير الحربية إلى برلين ، ووافقت ألمانيا على الإبطاء في مشروعاتها الحربية بشرطين ، الأول أن تقف بريطانيا موقف الحياد في حالة حدوث حرب بين ألمانيا ودولة أخرى ، والثاني أن تعد بريطانيا بعدم مهاجمة ألمانيا.

وقبلت بريطانيا الشرط الثاني ورفضت الإلتزام بالشرط الأول لما فيه من تشجيع لألمانيا على العدوان ، ولذلك فشلت المفاوضات . وفي يوليو عام ١٩١٢ ، أصدرت ألمانيا القانون العسكري الألماني الذي زاد من قوتها وقت السلم من ٦٢٣,٠٠٠ إلى ٨٨٠,٠٠٠ جندي . وفي ٧ أغسطس قابلت فرنسا هذا القانون بالمثل ، فمدت الخدمة العسكرية من سنتين إلى ثلاث سنوات ، وبذلك توفر لها عدد كبير من الجنود تحت السلاح . ولم يحدث شئ مماثل في كل من النمسا وروسيا وإيطاليا وحتى بريطانيا (لم تشأ بريطانيا قبول الخدمة العسكرية الإلزامية) . وعلى العموم أدى السباق على التسلح إلى حدوث توتر في العلاقات الدولية ، فهيأ الأذهان لتقبل فكرة الحرب ، وأدى ذلك بالتالي إلى محاولة كل حكومة أن تستكمل استعداداتها الحربية قبل غيرها ، وأن تستفيد من هذا السبق في العدوان على عدوتها قبل أن تتم تسليحها . وأيدت التطورات إلى حد كبير صحة النظرية القائلة بأن التسابق على التسلح يؤدي إلى الحرب .

سادساً : التنافس على المصالح الاقتصادية :

يعتبر التنافس الاقتصادي بين الدول الصناعية الكبرى من أهم أسباب قيام الحرب . يفسر لنا هذا ، الكثير من الأزمات الدولية السابقة . فيوضح لنا هولشتين(Holstein) ، مدير الشئون السياسية بوزارة الخارجية الألمانية ، أسباب تدخل ألمانيا في أزمة مراكش عام ١٩٠٤ فيقول : « يجب على ألمانيا أن تتدخل في القضية المراكشية لأسباب اقتصادية وللدفاع عن جاهها ونفوذها . ويجب ألا تترك قضية كبرى تسوى خارجا عنها مهما كانت ، وفي أي جزء من العالم » . وبهذه النظرة وافقت ألمانيا في عام ١٩٠٩ أن تتفق مع فرنسا بشأن مراكش على أن تقتسم معها الأرباح الاقتصادية . ومن المؤكد أيضا أن التنافس التجاري بين ألمانيا وبريطانيا ، وقلق بريطانيا من نمو التجارة الخارجية الألمانية في كثير من أسواق العالم (في بلجيكا وهولندا وأمريكا اللاتينية والدولة العثمانية)

قد أدى إلى زيادة التنافس البحري بين الدولتين . ويقال بأن السبب الذي دفع ألمانيا إلى مغامرتها في عام ١٩١٤ أزمة اقتصادية كانت تجتازها ، بالإضافة إلى حاجتها في استغلال مشروع إفريقيا الوسطى كسوق جديدة لمنتجاتها ، وكذلك تحقيق مشروع الاتحاد الجمركي الذي يضم دول وسط أوروبا(Mitteleuropa)وجزء من البلقان .

سابعاً : نمو الروح القومية :

أدى نمو الروح القومية بلا شك إلى دفع الدول إلى أتون الحرب . فظهور ألمانيا كدولة قومية موحدة في عام ١٨٧٠ كان له أثر في محاولة ألمانيا تحقيق أمانيها بقوة السلاح لفرض وجودها كدولة قوية يجب أن يكون لها مستعمرات أسوة بالدول الأوروبية الأخرى مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا والبرتغال .

كما أن اشتداد الحركة القومية الصربية بعد الحروب البلقانية سواء داخل الصرب أو بين الأقلية الصربية الكبيرة تحت حكم إمبراطورية النمسا والمجر ، كان من أهم العوامل التي أدت في النهاية إلى وقوع الحرب العالمية الأولى .

الأسباب المباشرة :

تتمثل الأسباب المباشرة التي أدت إلى اندلاع شرارة الحرب العالمية الأولى في التطورات التالية . ففي ٢٨ يونيو عام ١٩١٤ قام طالب من أبناء البوسنة يدعي جفريلو برنسيب (Gavrilo Princip)بإطلاق الرصاص على الأرشيدوق فرديناند ، وارث عرش الإمبراطورية النمسوية وزوجته في سراجيفو عاصمة النمسا، بينما كان ولي العهد يقوم بزيارة رسمية فأرداه وزوجته قتيلين . وعرف من التحقيق أن الطالب ينتمي إلى جمعية « اليد السوداء » الصربية التي ارتكبت من قبل عدة اغتيالات سياسية .

واتهمت النمسا حكومة الصرب بأن هذه الجمعية تلقى تشجيعا من جانب بعض كبار موظفيها ، وأن تلك الحكومة متواطئة مع بعض الجمعيات السرية بها للقيام بعمليات إرهابية بغية القضاء على النفوذ النمسوي في ولايتي البوسنة والهرسك ، وأن الجريمة لم تكن لترتكب إلا بإغماض كبار حفظة الأمن في الصرب أعينهم ، إن لم يكن بتواطئهم الخفي مع مدبريها . وكتب الإمبراطور النمسوي خطابا إلى إمبراطور ألمانيا أوضح له فيه خطر الجامعة الصقلبية وخطر حركات الروس في البلقان . وقد أوضح إمبراطور ألمانيا لسفير النمسا في برلين أن النمسا يمكنها الاعتماد على تأييد ألمانيا ، وأنه إذا قامت حرب بين النمسا والروسيا فإنها (أي ألمانيا) ستقف بجانب حليفتها . وسلمت النمسا حكومة الصرب إنذارا طالبتها فيه بحل الجمعيات الصربية التي تنشر الدعاية ضد النمسا والبحث عن المشتركين في جريمة الاغتيال والقبض عليهم . وردت الصرب بأنها مستعدة للموافقة على إجابة بعض هذه المطالب ، غير أنها رفضت رفضا قاطعاً المطالب النمسوية التي تمس مظاهر استقلالها . وفي ٢٣ يوليو أرسلت النمسا إنذارا نهائيا إلى حكومة الصرب تطلب منها الموافقة على جميع المطالب خلال ثمان وأربعين ساعة ، ومن أهم هذه المطالب أن تتعهد الصرب بالتحقيق تحقيقا نزيها عاجلا في الجريمة ، وأن تنزل بمقترفيها والمتواطئين عليها عقابا رادعا ، وأن تعمل على كبح الدعاية العنيفة القائمة ضد النمسا في الصحف ودور العلم ، وحل الجمعيات السرية ، وطرد الموظفين الذين يناصرون تلك الدعاية ، وطلبت النمسا أن يسمح لموظفيها بمساعدة الحكومة الصربية في القضاء على هذه الحركات المعادية لها ولبعض القضاة النمسويين أن يجلسوا مع القضاة الصربيين خلال محاكمات المتواطئين والشركاء في الجريمة. قبلت حكومة الصرب الإنذار باستثناء مطالب اشتراك النمسويين في الإجراءات القضائية بحجة أنه يمس مظهرا هاما من مظاهر استقلال الصرب .

وردت النمسا في ٢٥ يوليو بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الصرب ، وبعد ثلاثة أيام أعلنت الحرب على الصرب وكان هذا في نظر الصرب عملية سحق لها ، وتطلعت بسرعة إلى منقذ لها ، وكانت روسيا مستعدة للقيام بهذا الدور لأنها كانت لا تقبل بأي حال من الأحوال سحق الصرب على يد النمسا لما سيترتب عن ذلك من تسلط نمسوي على البلقان ، وأعلنت روسيا تحريك جيوشها وحاولت بريطانيا أن تنصح روسيا بالاعتدال ، ولكن الاعتدال لم يكن من سياسة روسيا في ذلك الوقت . واضطرت ألمانيا إلى إرسال إنذار حربي إلى روسيا ، لاسيما أن حركة تحريك الجنود كانت ضد النمسا وألمانيا . ولم تحاول فرنسا الضغط على روسيا ، وكانت ترى أنه إذا أعلنت بريطانيا أنها ستقف بجانب فرنسا لن تكون هناك حرب . ومن ناحية أخرى ، أرسلت بريطانيا تطلب من ألمانيا وفرنسا ضمانا باحترام حياد بلجيكا ، فأعطت فرنسا ذلك الضمان ورفضت ألمانيا. ولما طلبت ألمانيا من بريطانيا إعطاء شروطها للحياد رفضت بريطانيا .

وهكذا اتسع الخلاف وأصبح أوروبيا . فلم ترد روسيا على إنذار ألمانيا ، وأوضحت فرنسا لألمانيا موقفها وهو أنها ستعمل بما تمليه عليها مصالحها ، وحركت جيوشها عندما هاجمت القوات الروسية الحدود الألمانية في أول أغسطس . وفي ٢ أغسطس أعلنت بريطانيا أنها ستؤيد فرنسا بحريا إذا حاول الأسطول الألماني دخول القنال الإنجليزي ومهاجمة فرنسا ، أو الاعتداء على سفنها .

وفي ٣ أغسطس أوضح إدوارد جراي (Grey)، وزير خارجية بريطانيا ، سياسة بلاده بقوله :

« لعدة سنوات كانت تربطنا بفرنسا أواصر الصداقة ، ولكن إذا أردنا أن نعرف مدى ما يترتب على هذه الصداقة من التزامات ، فلينظر كل منا في قرارة

نفسه ومشاعره ليتوصل بنفسه إلى مدى هذه الإلتزامات . إن الأسطول الفرنسي موجود الآن بالبحر المتوسط ، والسواحل الشمالية والغربية لفرنسا بدون حماية على الإطلاق بسبب شعور الثقة والصداقة بين الدولتين ، وأن شعوري الخاص أنه إذا اشتبك أسطول أجنبي مع فرنسا في حرب لم تسع إليها ، ودخل هذا الأسطول القنال الإنجليزي وضرب السواحل الفرنسية غير المحمية ، فإننا لم نقف مكتوفي اليدين . لقد كان من حق فرنسا أن تعرف بشكل فوري ما إذا كان بإمكانها أن تعتمد على مساعدة بريطانيا لها في حالة ما إذا تعرضت للهجوم سواحلها غير المحمية في الشمال والغرب، ونتيجة لذلك فقد أعطيت وعدا بالأمس للسفير الفرنسي ولم يكن هذا إعلان للحرب».

وعن حياد بلجيكا قال الوزير البريطاني : « لقد وصلتنا أخبار إنذار ألماني ، إذا كان هذا حقيقيا ، وإذا كانت قد قبلت ، فإن استقلالها يكون قد انتهى بصرف النظر عما تمنحه لها ألمانيا في مقابل ذلك ؛ فإذا هزمت فرنسا ، وإذا وقعت بلجيكا تحت نفس السيطرة ، ثم بعد ذلك هولندا وبعدها الدانمرك ، فلنا أن نتصور مقدار الخطر الذي تتعرض له المصالح الإنجليزية . فإذا تنصلنا من التزاماتنا التي يفرضها الشرف والمصلحة في أزمة كهذه فيما يخص المعاهدة البلجيكية ، فإني أشك في قيمة أية قوة مادية وقد تكون لدينا في النهاية إذا ما قورنت بما نكون فقد فقدناه من احترام . رغم أن الأسطول على استعداد الآن وأن الجيش في سبيل استكمال استعداداته فإننا لم نعد حتى الآن بإرسال حملة خارج البلاد. ولكن إذا اضطررنا أن نتخذ موقفا محددا في هذه القضايا ، فاعتقادي هو أن البلاد حين تدرك كنه الخطر الذي تتعرض له ، فإننا سنحصل ، لا على مساندة مجلس العموم فحسب ، ولكن سيدعمنا في موقفنا كذلك تصميم الأمة بأكملها وشجاعتها واحتمالها » .

وفي نفس اليوم (٣ أغسطس) أعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا لأنها

ردت عليها ردا لم تطمئن إلى جانبه وقالت بأنها ستعمل بما تمليه عليها مصالحها، وفي اليوم التالي زحفت ألمانيا على بلجيكا واحتلت دوقية لكسمبرج المحايدة . وفي نفس اليوم أرسلت الحكومة الألمانية إنذارا نهائيا إلى بلجيكا أمهلتها فيه اثنتي عشرة ساعة ، وطلبت منها السماح للجيوش الألمانية بعبور أراضيها في طريقها إلى فرنسا ، فرفضت الحكومة البلجيكية هذا المطلب ، واستصرخ مليكها الملك جورج الخامس البريطاني . فطلبت الحكومة البريطانية مشددة من ألمانيا احترام حياد بلجيكا بمقتضي معاهدة لندن عام ١٨٣٩م التي وقعت عليها بروسيا نفسها ، والتي ضمنت فيها حياد تلك المملكة الصغيرة ، ولكن القوات الألمانية شرعت تشق طريقها في أراضي بلجيكا على أثر انتهاء موعد الإنذار النهائي ، فأعلنت الحكومة البريطانية في ٤ أغسطس الحرب على ألمانيا . أما ايطاليا ، في عام ١٩١٤ ، فكانت مقيدة باتفاقات مع دول الاتفاق الودي ، ولو أن علاقاتها مع ألمانيا كانت جيدة إلا أن مطامعها في الترنتينو وجزءا من ساحل دالماشيا لا يمكن تحقيقها إلا على حساب النمسا ، ثم أن ايطاليا لن تستطيع أن تساعد المطامع النمسوية في البلقان ولذلك رفضت في عام ١٩١٤ دخول الحرب في جانب حليفتيها ، غير أنها ما لبثت أن أعلنت عليهما الحرب في مايو عام ١٩١٥ بمقتضى معاهدة سرية أبرمت بلندن في ٢٨ أبريل ١٩١٥، وتعهدت فيها بريطانيا وفرنسا بإعطائها عند انتهاء الحرب نهاية مظفرة ، تريستا والترنتينو وجزءا من ساحل دالماشيا ، علاوة على قسم مناسب من المستعمرات الألمانية . وفي نفس اليوم الذي أعلنت فيه ألمانيا الحرب على روسيا (أول أغسطس ١٩١٤) عقدت الحكومة العثمانية معاهدة سرية مع ألمانيا تعهدت فيها بمساعدتها ضد روسيا ، وتظاهرت الدولة العثمانية بالحيدة فترة من الزمن . ولكن عندما بدا لها أن استعداداتها الحربية قد اكتملت بدرجة كافية أرسلت أسطولها فضرب في ٢٩ أكتوبر عام ١٩١٤ الموانئ الروسية على البحر الأسود ، فردت

روسيا على هذا الاعتداء بإعلان الحرب عليها .

وفي ٥ نوفمبر أعلنت فرنسا وبريطانيا الحرب على الدولة العثمانية ، وقطعت علاقاتها بها . وفي ١٨ ديسمبر أعلنت بريطانيا الحماية على مصر وقطعت بذلك أي إرتباط بينها وبين الدولة العثمانية . وبذلك غدا القتال عالميا في فترة لم تزد على ثلاثة أشهر من ٢٨ يوليو إلى أكتوبر ، وشمل خمسا من قارات العالم الست . ووقفت الإمبراطوريات الألمانية والنمسوية والعثمانية في جانب ، وروسيا وفرنسا وبريطانيا ومستعمراتها واليابان وبلجيكا والصرب ، والجبل الأسود في الجانب الآخر . ودامت الحرب اثنين وخمسين شهرا طويلة ، إذا قورنت بالغارات البسماركية الخاطفة ، لكنها قصيرة إذا قورنت بغيرها من الحروب الأوروبية العامة . ولم يكن الجديد فيها هو طول المدة بل الشدة العنيفة المركزة ، أي السرعة التي أثبتت بها الدول الصناعية الكبرى قدرتها على تحريك جيوش ومؤن ونقلها مئات الأميال ، وقذف كل دولة الأخرى بها في انتحار مرير . كما اضطرت كل حكومة إلى أن تعتصر جهد قومها بشدة ثم تزيد اعتصاره طلبا للمزيد ، لا من القوات المسلحة فحسب ، بل من الجبهة المدنية وفي الانتاج الصناعي كذلك. لم تطبق بريطانيا نظام التجنيد الاجباري حتى عام ١٩١٦، ولم تفرض فرنسا حتى عام ١٩١٧ ضريبة الدخل لتمويل الحرب ، لكن كلتيهما اضطرت في النهاية إلى الالتجاء إلى هذه الإجراءات الضرورية للحرب الشاملة . وهكذا كان دخول كل من الدول المتحاربة إلى الحرب مقررا باعتبارات الأمن والقوة القومية . وكان للمشاكل والمنازعات صلة كبيرة بتبادل المخاوف وفقدان الثقة في قارة أوروبا . فحينما دخلت إمبراطورية النمسا والمجر في حرب مع الصرب في عام ١٩١٤ ، وحينما انحازت الروسيا إلى جانب الصرب ، بلغت المسألة الشرقية للقرن التاسع عشر ذروتها . ولم يكن بوسع إمبراطورية النمسا والمجر الوراثية والعديدة القوميات أن تتسامح في نمو دولة

الصرب دون المجازفة بزيادة تفككها هي إلى أقسامها القومية . ولم يكن بوسع إمبراطورية روسيا القيصرية الوراثية أن تتسامح في التوسع النمسوي في البلقان دون أن تضيع دعوتها لشعوب شرق أوروبا الصقلبية .

وحين تعبأت ألمانيا بجانب النمسا والمجر ، وفرنسا بجانب روسيا والصرب فلأنه لم يكن بوسع أيهما أن تضيع عند حسابها لمقتضيات سلامتها وأمنها معونة حليفتها لها ضد الأخرى. وحين أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا ، كان السبب هو أن ألمانيا قد انتهكت تعهدا مشتركا باحترام الحياد البلجيكي من جهة .

ولأن الاتفاقات البحرية المعقودة مع فرنسا والخوف من القوة البحرية الألمانية أوجبا على بريطانيا أن تقف فرنسا في وجه هذا الهجوم . ولما أعلنت اليابان فيما بعد الحرب على ألمانيا كانت تقصد الاستيلاء على ما للأخيرة من امتيازات في الصين ومن جزر في المحيط الهادي . ولما انضمت الدولة العثمانية وبلغاريا إلى ألمانيا بعد تمهل قليل كان ذلك لأن أحداهما كانت خصما لروسيا ، ولأن الأخرى كانت تكن بعض الشكاوي ضد الصرب . ولما انضمت إيطاليا في عام ١٩١٥ إلى بريطانيا وفرنسا والروسيا ، كان ذلك لأنها كانت قد نالت بموجب معاهدة لندن السرية المعقودة في ذلك العام وعدا بمغانم إقليمية على حساب الدولة العثمانية والنمسا ، كما منيت بمغانم استعمارية .

٢ ــ مراحل الحرب :

كانت خطة الألمان ترمي إلى انقضاض جحافلهم على فرنسا ، فتحطم جيوشها في الغرب في مدى أسبوعين أو ثلاثة ، ثم ينقضون على روسيا بعد ذلك في الشرق . وتنفيذا لهذه الخطة جرد الألمان أكثر قواتهم على فرنسا ، فاخترق أحد جيوشهم بلجيكا وسار آخر إلى لكسمبرج ، وهاجم جيش ثالث فرنسا من متز إلى نانسي .

وفي ٢٠ أغسطس احتل الألمان بروكسل وسقط في أيديهم حصنا لييج ونامور المنيعان ، وشق الجيش الألماني الزاحف على فرنسا طريقه دون أن يستطيع الفرنسيون والبريطانيون وقفه ، حتى صار في أول سبتمبر على بعد أربعين كيلو مترا من باريس ، واضطرت الحكومة الفرنسية إلى الانتقال إلى بوردو، واستعدت العاصمة الفرنسية لحصار مرير ، ولكن الجيش الفرنسي بقيادة المارشال جوفر أحرز نصرا فاصلا على الألمان في معركة المارن التاريخية (٦ ـ ٩ سبتمبر). فاضطر الجيش الألماني إلى التقهقر سريعا إلى نهر الأين L' Aisne، وبذلك طاش أمل قواده في إحراز الانتصارات في حرب خاطفة . وما لبث القتال أن تحول إلى حرب خنادق ، تحصن في داخلها المقاتلون من كلا الفريقين ، وامتدت المتاريس والخنادق من بحر الشمال إلى سويسرا جنوبا ، وحصنت بالأسلاك الشائكة .

وفي بداية الحرب قامت روسيا بهجوم كبير على ولاية بروسيا الشرقية الألمانية وتقدم جيشها الكبير سريعا ، غير أن القائد الألماني الكبير هزمهم هزيمة فادحة عند تاننبرج في ٢٧ أغسطس ، وتمكن من القضاء على الجيش الروسي وقائده سامسونوف في معركة تشبه موقعة سيدان ، ولذا أطلق عليها إسم سيدان الروسية . وبذلك لم يكن للروس خطر كبير على ألمانيا بعد ذلك ، ولو أن الروس تمكنوا بعد ذلك من غزو أجزاء بروسيا الشرقية . ومن ناحية أخرى، كانت مقاومة النمسا ضعيفة ، وتمكن الروس من غزو غاليسيا ، وهددوا سيليزيا . كما انهزمت النمسا أمام الصرب التي طردت جنودها من بلجراد ، وقامت الصرب بغزو البوسنة .

وكان لانضمام اليابان إلى فرنسا وانجلترا وروسيا أن قامت الحرب ضد ألمانيا في الشرق الأقصى، ففي ٥ أغسطس وجهت اليابان إنذارا إلى ألمانيا تطالبها بتسليم كياوشاو ، كما أمدت روسيا بالذخائر والمون ، وحمت سفن

الحلفاء في الشرق الأقصى. ومن ناحية أخرى، سرت روسيا بدخول الدولة العثمانية الحرب بجانب ألمانيا حتى تتمكن من تنفيذ مطامعها ، كما أعلنت انجلترا أن استانبول والمضايق ستكون من نصيب روسيا . وبدأت روسيا تتصل بحلفائها بخصوص تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية . وعلى العموم وازن انضمام الدولة العثمانية إلى ألمانيا انضمام إيطاليا إلى الحلفاء بعد ذلك بستة أشهر ، ولكن إيطاليا لم تسهم بشئ يذكر في حملة الدردنيل أو في القتال في البلقان . ولقد زاد من حرج الموقف العسكري العام لدول الوفاق ، وخاصة روسيا ، فشل الحملة الإنجليزية إلى الدردنيل في سبتمبر عام ١٩١٥ ، واضطرت الحملة الانجليزية إلى الانسحاب ، وضاع أمل روسيا في فتح الطريق لتوصيل المواد العسكرية اللازمة لها . وفي ٢٤ أكتوبر عام ١٩١٧ أنزلت حملة نمسوية ـ ألمانية هزيمة قاسية بالجيش الإيطالي في موقعة كابوريتو (Caporetto) . وعلى أية حال انتهت الحرب في عام ١٩١٥ في صالح الدول الوسطى، فلم ينجح الحلفاء في الغرب وانهزمت الروسيا في الشرق ، ولم تفلح ايطاليا في هجماتها ودخلت بلغاريا الحرب في صالح الدول الوسطى، وسقطت الصرب وفشلت حملة الدردنيل . ولكن في عام ١٩١٦ ، بدأت كفه الحلفاء ترجح ، فقد انكسرت حدة الهجوم الألماني نتيجة موقعتين فاصلتين في تاريخ الحرب العالمية الأولى . ففي معركة ڤردان Verdun استطاع الفرنسيون بعد تضحيات جسيمة أن يوقفوا الزحف الألماني وأن يستعيدوا الأراضي التي فقدوها في الهجوم الألماني الأول ، وبذلك استطاع الفرنسيون أن يوقفوا الغزو الألماني لأول مرة منذ بداية الحرب . وخسر الجيش الفرنسي في هذه المعركة نحو نصف مليون مقاتل ، وبلغت خسائر الألمان نحو ستمائة ألف رجل .

وقبل أن تنتهي معركة ڤردان ، رد الفرنسيون والبريطانيون في أول يوليو على هجوم الألمان بخوض غمار معركة السوم الكبرى (La Somme).

ولقد بلغ من شدة التناحر أن فقد البريطانيون في اليوم الأول من هذا الهجوم نحو ستين ألفا بين قتيل وجريح . وظل هذا الصراع الهائل محتدما إلى نوفمبر . وظهر في ١٥ سبتمبر خلال هذه الموقعة سلاح حربي اخترعه البريطانيون : هو سلاح الدبابات الذي أدى استخدامه بالتدريج إلى انهاء حرب الخنادق في الميدان الغربي . ولم يتقهقر الألمان سوى أميال قلائل ، وبينما كانت معركتا ڤردان والسوم دائرتين ، انقض جيش روسي بقيادة الجنرال بروسيلوف على قوات النمسا والمجر ، واستحوذ على رقعة كبيرة من الأرض على حدود المجر . وشجع هذا الانتصار الباهر رومانيا على الانضمام إلى جانب الحلفاء فأعلنت الحرب في ٢٧ أغسطس عام ١٩١٦ على النمسا والمجر ، فردت ألمانيا في اليوم التالي بإعلان الحرب عليها. وكان انضمام رومانيا إلى جانب الحلفاء قد أتاح للألمان فرصة الهجوم عليها واكتساح أراضيها ، اذ استطاعت القوات الألمانية تحت قيادة المارشالين ڤلكنهاين وماكنزن من اكتساح الأراضي الرومانية والاستيلاء على العاصمة بوخارست في ٦ ديسمبر عام ١٩١٦ ، وبذلك استطاع الألمان أن يستولوا على دولة غنية بثروتها الطبيعية ولا سيما البترول عصب الحرب .

ومما ضاعف من متاعب الألمان الحصار البحري الشديد الذي فرضه الإنجليز على الألمان مما أدى إلى قلة المواد الغذائية لدي الشعب الألماني . ونظرا لتفوق بريطانيا البحري تمكنت من القيام بعمليات بحرية في البحر المتوسط دون أن تخشى شيئا من قوة ألمانيا البحرية ، فتمكنت من إنزال قواتها في الدردنيل ، وكذلك في سالونيك ، كما أنها قطعت كل صلة تربط ألمانيا بمستعمراتها ، بحيث أصبحت تلك المستعمرات مهددة بالسقوط في أيدي الحلفاء دون أن تستطيع ألمانيا أن تفعل شيئا من أجل إنقاذها .

كما أن قوة البحرية الإنجليزية قد قللت إلى حد كبير خطر الحصار الألماني الذي فرض على الجزر البريطانية عن طريق الغواصات التي قامت بحرب

لا هوادة فيها في إغراق السفن المتجهة إلى بريطانيا مهما كانت جنسيتها . ورغم تفوق بريطانيا البحري إلا أن الأسطول الإنجليزي قد أصيب بخسائر كبيرة نتيجة لحرب الألغام والغواصات والطوربيدات . وفي ٢١ مايو عام ١٩١٦ دارت معركة جوتلند (Jutland) بين الأسطولين البريطاني والألماني ، ولكن بريطانيا لم تحرز نصرا حاسما على العدو . وبعد مرور حوالي عامين على اندلاع الحرب ، لم يحقق الجانبان المتحاربان نصرا حاسما يرجح كفة إحدهما على الآخر ، ويرجع ذلك في الواقع إلى عدة عوامل هي :

أولاً : ظهر خلاف بين رغبات الشعوب ومشيئة الحكومات ، فبينما أرادت الشعوب الوصول بالحرب إلى نهايتها عن طريق حل وسط يرضاه الطرفان بسبب الخسائر الكبيرة التي نزلت بتلك الشعوب ، لم توافق الحكومات على هذا الحل وفضلت الاستمرار في الحرب حتى نهايتها الفاصلة .

ولقد تكبدت الشعوب في عام ١٩١٦ بالذات تضحيات جسيمة في كلا المعسكرين المتحاربين ، هذا بالإضافة إلى تدهور الأحوال الإقتصادية بسبب موجه الغلاء وقلة الأجور ففي فرنسا ثار الرأي العام ضد وزارة بريانBriand لأنها لم تتخذ خطوة إيجابية لإنهاء الحرب . وفي نفس الوقت سقطت حكومة أسكويث Asquith في انجلترا وحلت محلها وزارة لويد جورج . بل أن مستشار ألمانيا واجه صعوبات داخلية كثيرة ، وقامت أيضا صعوبات في النمسا ضد الحكومة وخصوصا من القوميات غير الألمانية الخاضعة لحكمها ، وقتل رئيس الوزارة في ٢١ أكتوبر عام ١٩١٦ .

ثانيا : نمت الحركة الاشتراكية الدولية في أوروبا في ذلك الوقت في مختلف الدول الأوروبية ، والتقت آراء الاشتراكيين الحياديين في سويسرا بزعامة جريم (Grimm) وحاولوا منذ عام ١٩١٤ إحياء مذهب « الدولية » من جديد مع الاشتراكيين الإيطاليين والروس البلاشفة تحت زعامة لينين ، الذي كان

لاجئا في سويسرا . ونتيجة لذلك عقد أول مؤتمر اشتراكي دولي في سبتمبر عام ١٩١٥ في زيمر ڤالد(Zimmerwald) بالقرب من برن، وضم أعضاء من جميع الدول المحايدة والاشتراكية في الحرب على السواء؛ وقد ناشد المؤتمر في قراراته الشعوب الكادحة في أوروبا بأن يطلبوا من حكوماتهم إبرام الصلح . وفي العام التالي تجدد هذا اللقاء في كنتهال (Kienthal) وكان هذا النداء الذي تجدد مرة أخرى يعبر عن رأي كثير من الشعوب في إنهاء الحرب وإقرار السلام . وعلى الرغم من كل الصعوبات ، حاولت الحكومات أن تدفع بالحرب حتى النصر ، ففي ٢٠ ديسمبر عام ١٩١٦ وجه الرئيس ولسون ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، مذكرة إلى الدول المتحاربة طلب فيها أن يوضحوا وجهات نظرهم في شروط الصلح ، لكن دول الوفاق أظهرت إصرارها على الاستمرار في الحرب ، وصرحت بأن غايتها من الحرب هي تحرير الألزاس واللورين وتحرير الإيطاليين والسلافيين والرومانيين والتشيكوسلوفاكيين الخاضعين للنفوذ الأجنبي . بل إن هذه الدول قد ارتبطت فيما بينها بإتفاقات سرية توضح أهدافها من الحرب . ففي مارس ١٩١٥ عقدت بريطانيا وفرنسا وروسيا اتفاقا سريا يمنح الروسيا الأستانة ومضيقي البوسفور والدردنيل بعد الانتصار في الحرب، وكذلك عقد اتفاق سري آخر في مارس عام ١٩١٦ بين نفس الدول المذكورة وهي اتفاقية سايكس - بيكو لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية فيما بينها. وفي فبراير عام ١٩١٧ ، عقد اتفاق سري ثالث بين فرنسا وروسيا تعد فيه الأخيرة بمساعدة الأولى في استرجاع الألزاس واللورين والاستيلاء على أراضي السار . ومن ناحية أخرى لم تكن ألمانيا أقل رغبة في كسب الحرب من دول الوفاق ، ففي يناير عام ١٩١٧ أوضحت في ردها على المذكرة الأمريكية قبولها استقلال بلجيكا بشروط خاصة وضمانات معينة تتلخص في تجريد بلجيكا من قواتها الحربية ، ومنح ألمانيا حق الإشراف على الخطوط الحديدية البلجيكية

وتسليم حصون لييج ونامور لاحتلالها بقوات ألمانية . وأشار الرد كذلك إلى رغبة ألمانيا في توسيع رقعة أراضيها من جهة الشرق ، وهكذا كانت الأطراف المتحاربة مصممة على المضي في الحرب حتى النصر .

ولكن عام ١٩١٧ يعتبر أهم أعوام الحرب ، بسبب حدثين هامين وقعا فيه وغيرا التوازن في القوى العالمية المتصارعة وهما : دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في ٢ أبريل عام ١٩١٧ ، وقيام الثورة الروسية . أما بالنسبة للتطور الأول ، وهو تدخل الولايات المتحدة في الحرب ، فلقد ظلت الولايات المتحدة تعتنق مبدأ الحياد المشوب بالعطف على قضية الحلفاء ، ونصح الرئيس ولسن شعبه باتباع سياسة الحياد بكل دقة وقال : « يجب ألا نتحيز لأحد من الفريقين تفكيراً وعملاً» . ولكن ولسن أعلن الحرب على ألمانيا في رسالته المشهورة بتاريخ ٣ أبريل عام ١٩١٧ ، وأعلن أن غرض الولايات المتحدة من الحرب جعل العالم مكانا آمنا للديمقراطية بالقضاء على الروح الحربية الألمانية، وإنشاء نظام لاقرار السلام في العالم . ولذلك لم تطلق الولايات المتحدة على بريطانيا وفرنسا وروسيا اسم الحلفاء وإنما كانت تذكر اسم « الأصدقاء » أو «الشركاء » للدلالة عليهم . وعلى العموم أعطى دخول الولايات المتحدة الحرب قوة لها ، فهي لم تتورط في الاتفاقات السرية التي عقدت بين الحلفاء من قبل ، كما أنها لم تشأ أن تكون طرفا فيها ، وقد منحها ذلك حرية العمل غير المقيد ، فمن حقها أن تخرج من الحرب في أي وقت تشاء بعد أن تطمئن إلى القضاء على الروح العسكرية الألمانية . وقد يبدو من الغريب أن تقدم الولايات المتحدة على هذه الخطوة ، خصوصا أن مبدأ منرو قد رسم لها سياسة واضحة المعالم فيما يتعلق بالمشكلات الأوروبية ، فقد نص على ابتعاد الولايات المتحدة عن المنازعات الأوروبية وعن شئون أوروبا ، فسياسة الحياد هي خير وسيلة لضمان سلامة الولايات المتحدة . ولكن ما هي الدوافع التي دفعت الولايات المتحدة إلى

اتخاذ قرار الدخول في الحرب ؟ يمكن تلخيص هذه الدوافع في النقاط الرئيسية التالية :

أولا : أثار إطلاق حرب الغواصات الألمانية غضب الولايات المتحدة . فتكرر اعتداء الغواصات الألمانية على سفنها التجارية عبر البحار ، ورغم الإنذارات المتتالية من جانب الولايات المتحدة ، لم تهتم ألمانيا بتلك الإنذرات لأنها كانت تؤمن بأن كسب الحرب يتطلب فرض حصار بحري على الجزر البريطانية لإماتتها جوعا . وفي عام ١٩١٥ نسفت الغواصات الألمانية عابرة المحيطات الإنجليزية لوزيتانيا (Lusitania) وكانت تقل ١١٨ راكبا أمريكيا واحتجت الولايات المتحدة ، إلا أن ألمانيا استمرت في سياستها . وقد استاء الرأي العام الأمريكي من حرب الغواصات ومهاجمة السفن التجارية ، وقامت الولايات المتحدة بتسليح بواخرها التجارية لمقاومة حرب الغواصات الألمانية ، وكان ذلك بطبيعة الحال مقدمة منطقية لدخول الولايات المتحدة الحرب بسبب الخسائر المادية التي لحقت بها والشلل الذي أصاب تجارتها عبر المحيط .

ثانيا : أما الدافع الثاني فهو « قضية برقية زيمرمان » ويتلخص هذا الحادث في أن زيمرمان (Zimmermann) ، مساعد وزير الخارجية الألمانية ، أرسل إلى ممثل ألمانيا في المكسيك برقية يقترح فيها على الحكومة المكسيكية الدخول في حلف مع ألمانيا في حالة دخول الأخيرة الحرب ضد الولايات المتحدة في مقابل استرجاع المكسيك للأراضي التي استولت عليها الولايات المتحدة في عام ١٨٤٨ ، وهي كاليفورنيا ونيو مكسيكو .

وقد تمكنت مخابرات بريطانيا الاستيلاء على تلك البرقية ، وأن تعرف مضمونها وتبلغها إلى الولايات المتحدة التي بدورها أعلنتها على الرأي العام الأمريكي الذي أثاره هذا العمل أيما اثارة .

ثالثا : أقرضت المصارف الأمريكية بريطانيا وفرنسا قروضا كبيرة لتمويل

عملياتها الحربية ، وقد دفع ذلك الولايات المتحدة إلى دخول الحرب إلى جانب هاتين الدولتين ضمانا لأموالها وحفاظا على مصالحها . لقد أفاد دخول الولايات المتحدة الحرب قضية الحلفاء ، إذ ساعد في ترجيح كفة الحلفاء على كفة دول وسط أوروبا ، ومن الناحية العسكرية انقلب ميزان القوى إلى صالح الحلفاء وظهرت نتائج ذلك في ربيع عام ١٩١٨ ، لأن الولايات المتحدة ألقت في أوروبا بمئات الآلاف من الجنود المزودين بأحدث الأسلحة . كما أن دخول الولايات المتحدة الحرب أحكم الحصار حول ألمانيا ، وأنقذ بريطانيا من التسليم بعد أن خسرت عددا كبيرا من سفنها وأصبحت عاجزة عن نقل المواد الضرورية اللازمة للحرب . وعلاوة على ذلك شجع دخول الولايات المتحدة الحرب اشتراك بعض دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل وبيرو وأورجواي وجمهوريات أمريكا الوسطي في الحرب بجانب الحلفاء . ومن ناحية أخرى ، استطاعت بريطانيا وفرنسا الحصول على ما تحتاجانه من أموال مباشرة من الحكومة الأمريكية بعد أن كانت كل منهما تلجأ إلى المصارف الأمريكية .

أما التطور الثاني وهو قيام الثورة الروسية في مارس عام ١٩١٧ ، فإن الأحوال السائدة في روسيا القيصرية كانت تنذر بالخطر منذ الهزيمة التي تلقتها روسيا على يد اليابان في عام ١٩٠٥ . فقد قامت في تلك السنة ثورة تهدف إلى القضاء على الحكم القيصري الفاسد ، ولم تكن الحكومة الروسية على وفاق مع الدوما Duma (البرلمان الروسي) منذ إنشائه في عام ١٩٠٦ ، واستمرت الأزمات بين الحكومة والدوما منذ عام ١٩٠٦ حتى عام ١٩١٤ .

وفي الوقت الذي وقع فيه وزير الداخلية الروسي قرار إعلان التعبئة العامة في يوليو عام ١٩١٤ قال : «إن الشعب الروسي أنضج للقيام بالثورة أكثر من قيامه بالحرب ضد ألمانيا ولكن لا مفر من القضاء» . ولقد تحقق هذا التنبؤ ، وفيما يلي أسباب ذلك :

أولا : سوء الإدارة وانتشار الرشوة وإسناد الوظائف إلى أشخاص ليسوا فوق مستوى الشبهات ، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على إدارة الجيش ، وعلى تموين المدن الكبرى نظرا لسوء إجراءات النقل .

ثانيا : ضعف القيصر نيقولا الثاني وبعده عن الحياة العامة في بلاده ، لم يشعر بما يدور في نفوس الشعب من الثورة على الأوضاع الفاسدة في الدولة وعلى رأسها القيصر وأفراد حاشيته ، وخصوصا راسبوتين الذي كان يتستر خلف مسوح رجال الكنيسة لتنفيذ أغراضه الشريرة . واستطاع راسبوتين عن طريق صلته بالإمبراطورة التي كان له عليها تأثير لا يقاوم من التدخل في كل شئون الدولة صغيرها وكبيرها حتى المسائل العسكرية . وقد أدت هذه الفضائح إلى احتقار الشعب للقيصر وإلى تطلعه للإطاحة بأسرة رومانوف .

ثالثا : ظهرت قوة معارضة في روسيا داخل الدوما وخارجه ، ففي داخله تكونت كتلة تقدمية طالبت بتشكيل وزارة يرضى عنها الدوما ، وتحكم وفق مصالح الشعب . أما في خارج الدوما فقد تمثلت المعارضة في ثلاث كتل اشتراكية هي : الاشتراكية الثورية ، والمانشفيك، والبولشفيك. وكان أكثرها تطرفا كتلة البولشفيك بزعامة لينين، وكانت تؤمن بالقوة كوسيلة للوصول إلى الحكم . وتلتها كتلة المانشفيك وهي ماركسية أيضا ، شأنها في ذلك شأن الكتلة البلشفية ، ولكنها أقل منها تطرفا ، أما الكتلة الثالثة وهي « الاشتراكية الثورية » فكانت أكثر الكتل الثلاث اعتدالا .

وقامت الثورة في ٨ مارس عام ١٩١٧ بمظاهرة قام بها العمال في مدينة بتروجراد لعدم توفر المواد التموينية ،وتكونت منظمة تضم العمال والجنود أطلق عليها اسم « سوڤيت بتروجراد » ، وأسفرت الأحداث عن قيام حكومة مؤقته من الأحرار البورجوازيين والاشتراكيين في ١٤ مارس ١٩١٧ ، ورفض الجيش تنفيذ أوامر القيصر بإخماد الثورة ، ولذلك آثر التنازل عن العرش في ١٥ مارس عام

١٩١٧ لأخيه الدوق ميخائيل ، الذي لم يلبث أن تنازل بدوره عن العرش بعد ذلك بيومين بعد أن أدرك أن بقاء الأسرة الحاكمة الروسية أمرا مستحيلا . فتولت الحكومة المؤقتة كل الصلاحيات في البلاد برئاسة كيرنسكي حتى يتم تشكيل « الجمعية التأسيسية » التي ستقوم بوضع نظام الحكم الجديد .

أرادت الحكومة المؤقتة برئاسة كيرنسكي الاستمرار في الحرب ، ولكن الانقلاب الذي قاده لينين زعيم البلشفيك في ٦ نوفمبر عام ١٩١٧ وضع الحكم في يد هؤلاء وتشكلت حكومة جديدة برئاسة لينين ، وتولي تروتسكي منصب وزير الخارجية ، وجوزيف ستالين شئون القوميات . ولقد أثر هذا الانقلاب البلشفي على روسيا تأثيرا خطيرا داخليا وخارجيا ، ففي الداخل استطاع هذا الانقلاب أن يغير نظام المجتمع الروسي تغييرا جذريا ، وأن يقيم الدولة الاشتراكية عن طريق تأميم كل الأراضي الزراعية ، وحق العمال في الإشراف على مصانعهم ثم تأميمها بعد ذلك . وأقام لينين اشتراكية روسيا على أساس توطيد دكتاتورية الطبقة الكادحة ، فحل الجمعية التأسيسية في يناير عام ١٩١٨ ، ودعم دستور يوليو من نفس العام سلطة الطبقة الكادحة عندما حدد مؤتمر السوفيت من له حق الانتخاب من المواطنين بالذين يشتغلون بأنفسهم ، وبذلك حرمت الطبقة البورجوازية من هذا الحق . وفي الخارج أعلن لينين عزمه على عقد صلح مباشر مع ألمانيا ، وأبلغ هذا القرار إلى حلفاء روسيا ، وفي ٣ مارس عام ١٩١٨ وقع مع ألمانيا معاهدة برست ليتوفسك (Brest - Litovsk) وقد نصت على ما يلي :

١ ـ تنازل البلاشفة عن دويلات البلطيق (استونيا وليثونيا وكورلند ولتوانيا) ، وفنلندا وبولندا ،علي أن تعطي شعوبها حق اختيار الحكومات التي تروق لها.

٢ ـ تنازلت روسيا للدولة العثمانية عن باطوم وقارص وأردهان .

٣ ـ الجلاء عن أوكرانيا والاعتراف بمعاهدتها مع ألمانيا .

وهكذا خرجت روسيا من الحرب بعد أن خسرت مساحات شاسعة من أراضيها ومن الأراضي التي تسيطر عليها .

وكان لتوقيع هذه المعاهدة أثر سيئ على الحلفاء ، ففي الوقت الذي لاحت فيه بوادر النصر بدخول الولايات المتحدة الحرب بجانبهم ، أعاد خروج الروسيا من صفوفهم التوازن الذي اختل لغير صالح ألمانيا. فقد خفف خروج روسيا من الحرب عبئا ثقيلا عن كاهل ألمانيا ، مما يتيح لها فرصة توجيه ضرباتها القوية إلى الميدان الأوروبي الغربي .

وأخذت ألمانيا تعد العدة للقضاء على أعدائها قبل وصول القوات الأمريكية ، واذا كانت ألمانيا مصممة على النصر بأي ثمن مهما كانت التضحيات ، فإن بريطانيا وفرنسا كانتا لا تقلان عنها تصميما ، فقد ساعدت الظروف هاتين الدولتين على أن يتولى الحكومة فيها رجال وصفوا بقوة الاحتمال على النضال ، ففي فرنسا وصل كليمنصو إلى الحكم في ١٣ نوفمبر عام ١٩١٧ ، وأصر على أن يجمع في يديه كل السلطة لمواصلة الحرب . وفي انجلترا لم يأبه لويد جورج بصيحات المعارضة داخل البرلمان ، وكان يؤمن بأن من حقه أن يتخذ ما يشاء من الإجراءات في سبيل كسب الحرب . وفي إيطاليا ـ رغم موقعه كابوريتو ـ حصل أورلاندو ، رئيس الوزراء ، على تأييد العناصر المنادية بالحرب . أما الرئيس ولسن فقد عمل على إنقاذ الحلفاء وتسخير جهود الولايات المتحدة لنصرة الديموقراطيات في العالم .

ورأت دول الوفاق والولايات المتحدة ضرورة توضيح أهداف الحرب لتعرقل بها أهداف ألمانيا التي بدأت بتحقيق برنامج الضم في صلح برست ـ ليتوفسك . وفي ١٨ يناير عام ١٩١٨ حدد الرئيس ولسن في رسالته إلى مجلس الشيوخ الأمريكي أهداف الولايات المتحدة لإقرار السلام في المستقبل ، وهي ما

أطلق عليها اسم « المبادئ الأربعة عشر » . وقد تضمنت هذه المبادئ أسسا عامة أهمها: حرية الملاحة في البحار ، وتخفيض السلاح على أن يحل محل ذلك إقامة عصبة الأمم لتأمين السلم العالمي ، وكذلك القضاء أو التخفيف من القيود الاقتصادية ، وكذلك القضاء على المعاهدات السرية بين الدول ، وهناك مبادئ خاصة تتعلق بتسوية المشاكل التي سببتها الحرب وهي: إعادة الألزاس واللورين إلى فرنسا ، وتسوية قضايا دول البلقان بالطرق الودية مع مراعاة المصالح القومية كأساس لتلك التسوية ، وكذلك الاعتراف باستقلال بلجيكا ، وتكوين الدولة البولونية المستقلة على أن يراعى في تشكيلها إيجاد منفذ لها على بحر البلطيق . وكذلك الاعتراف بالقوميات التي كانت تتكون منها الإمبراطورية النمسوية المجرية ككيانات لها حق النمو . ومعنى هذا أن المبادئ الأربعة عشر قد تضمنت حق تقرير المصير كأساس عادل لصلح دائم .

وفي ١٠ مارس عام ١٩١٨ قام الألمان بهجوم هائل كانوا قد أعدوا له العدة في غضون الأشهر الأربعة الماضية ، فجمعوا خمسين فرقة من خيرة جنودهم وأربعة آلاف مدفع وأطلقوا كمية هائلة من النيران امتدت على جبهة طولها سبعون كيلو مترا . وأمل لودندورف من وراء هذه المغامرة الكبرى أن يحرز نصرا حاسما يكره الحلفاء على طلب الصلح ، فقد شعر الألمان أن الوقت قد أصبح في جانب الحلفاء بعد أن أخفقت حرب الغواصات المطلقة ، وتدفق الجنود الأمريكيون على فرنسا ، وتناقصت المواد الغذائية في دولتي الوسط تناقصا كبيرا ينذر بأشد المخاطر . وأحرز الألمان انتصارات أولية، فحطم الجيش البريطاني الخامس، وأرغم البريطانيون على التراجع حتى أميان تقريبا ، وكانت مركزا هاما لمواصلات الحلفاء ، وبدا كأن لودندورف يوشك أن يدرك هدفه في فصل جيوش الحلفاء ، ولكن الفرنسيين جاءوا لغوث حليفتهم ، وصد التقدم وأنقذت أميان .

ورأى الحلفاء لتنسيق جهودهم وعملياتهم الحربية أن يوحدوا قيادتهم العليا، فعين في ٢٨ مارس المارشال فوش(Foch) الفرنسي قائدا أعلى لجميع قوات الحلفاء البرية ، وأمكن أن يصد في براعة كبيرة هجوما ثانيا قام به الألمان في ٢٩ أبريل بين آراس ويبرس(Ypres) ضد الخطوط البريطانية التي اضطرت إلى الارتداد إثني عشر ميلا . وهجم الألمان هجمة ثالثة في ٢٧ مايو في ساحة شمان دي دام في اتجاه باريس ، وقاموا في ١٥ يوليو بجهد عظيم آخر للاستيلاء على ريمس ، وشق طريقهم إلى باريس ، ولكن تمكنت جيوش الحلفاء من صدهم .

وفي ٨ أغسطس قام البريطانيون بهجوم كبير مفاجئ بالقرب من أميان فانهارت خطوط الألمان ، وارتدوا تدريجيا خلال شهر سبتمبر إلى خط سيجفريد (أطلق عليه الحلفاء خط هندنبرج) وهو الخط الذي بدأ منه الألمان هجومهم الكبير في مارس . ولقد أطلق لودندروف على هجوم يوم ٨ أغسطس « اليوم الأسود » . ومنذ تلك المعركة أحس لودندورف أن أمل ألمانيا في الانتصار قد ضاع إلى الأبد . وقد صرح بذلك إلى الإمبراطور الألماني الذي أبدى رغبته في إنهاء الحرب وألمانيا ما زالت تقف على أقدامها ، قبل أن تخر صريعة . وفي سبتمبر عام ١٩١٨ ، شن فوش هجومه العام في الوقت الذي تحركت فيه الجيوش المتحالفة على طول الجبهات الأخرى في اليونان ، وبلغاريا والشام والعراق ، وتهاوت المقاومة في الجبهات البلغارية والعثمانية والنمسوية والألمانية ، واتجهت دول الوسط إلى طلب الهدنة . ففي ٢٩ سبتمبر عام ١٩١٨ طلب فرديناند ملك بلغاريا عقد هدنة نصت على الشروط التالية :

١ - تسريح الجيش البلغاري في الحال وتسليم أسلحته وعتاده .

٢ - تحتل قوات الحلفاء مراكز استراتيجية معينة داخل بلغاريا فيما عدا العاصمة.

٣ - طرد جميع الألمان من أراضيها .

وفي ٣١ أكتوبر قبلت الدولة العثمانية الشروط التي فرضها عليها الحلفاء لوقف القتال بعد الضربات القاسية التي كالها لها الحلفاء في سورية والعراق ، وبعد احتلال دمشق وبيروت وحلب . وانهارت قوى إمبراطورية النمسا والمجر قبل خوض المعركة الفاصلة ، وذلك بسبب تصريحات الرئيس ولسن التي أبدى فيها عطف الولايات المتحدة على تحقيق الأماني القومية للأقليات الخاضعة لحكمها . وبناء على ذلك لم تجد العناصر السلافية واليوغسلافية والتشيكية ، التي كانت ممثلة ، في الجيش النمسوي مصلحة في الدفاع عن كيان الإمبراطورية . وأمام هذا الموقف الخطير لم تجد النمسا مفرا من طلب الهدنة والتوقيع عليها في ڤيلاجويستي Villa Guisti في ٣ نوفمبر عام ١٩١٨ . واقتنعت ألمانيا الآن أن مواصلة القتال أمر بعيد الاحتمال ، فلقد أسر الحلفاء من الجيش الألماني ما يقرب من ربع مليون جندي ، وخشي القواد الألمان وعلى رأسهم لودندورف أن ينقلب تقهقرهم المستمر إلى غزو الحلفاء لألمانيا ذاتها. ولذلك تقدمت الحكومة الألمانية في أول أكتوبر عام ١٩١٨ إلى الرئيس ولسن تطلب إليه السعي لعقد مؤتمر للصلح على أساس النقاط الأربع عشرة التي سبق له أن أعلنها في خطابه لمجلس الشيوخ في يناير من العام نفسه ، ورأت الحكومة الألمانية فيها منفذا للخلاص من مأزقها الحرج .

و أظهر الرئيس ولسن ترددا في التفاوض لعقد الهدنة مع حكومة ألمانيا طالما ظل القيصر وليم الثاني جالسا على العرش ، فأبدى الألمان استعدادهم لعزله. وانتشرت الثورة في مختلف المدن الألمانية ، وقام الشعب الذي أضناه الجوع وأسقمه الشقاء وأفزعته هزيمة جيوشه وكثرة أسراه ، وانسحاب انصاره، مطالبا بعقد الصلح فورا . فأكره القيصر وولي العهد على أن يلوذ بالفرار إلى هولندا في ٩ نوفمبر عام ١٩١٨ . ونودي بالجمهورية في اليوم نفسه في برلين

واختير زعيم الاشتراكيين فردريك إيبرت ، وكان يعمل في بادئ حياته سروجيا، رئيسا للحكومة الجديدة .

وفي الساعة الحادية عشرة من صباح ١١ نوفمبر عام ١٩١٨ وقعت ألمانيا الهدنة مع ممثلي الحلفاء بغابة كومبين (Compiegne Forest) ، ومن أهم شروطها جلاء الجنود الألمان خلال خمسة عشر يوما عن جميع الأراضي التي يحتلونها في بلجيكا وفرنسا ولكسمبرج وكذلك عن الالزاس ، والانسحاب إلى ما وراء الضفة الشرقية لنهر الراين ، على أن يحتل جنود الحلفاء تلك الرقعة من الأراضي الألمانية . كما اشترط الحلفاء أن تسلمهم ألمانيا الجانب الأكبر من أسطولها الحربي وجميع غواصاتها ، والقدر الأكبر من أسلحتها ومهماتها الحربية، وأن تطلق سراح جميع الأسرى من جنود الحلفاء الذين وقعوا في قبضتها ، وأن تضع جميع خطوط سككها الحديدية الواقعة على الضفة اليسرى للراين تحت تصرف الحلفاء ، وإلغاء معاهدتي برست - ليتوفسك وبوخارست اللتين عقدتهما ألمانيا مع روسيا ورومانيا .

٣ ــ التسوية ونتائج الحرب :

اختار الحلفاء المنتصرون باريس وضاحيتها فرساي مكانا لعقد مؤتمر الصلح بهدف الوصول إلى تسوية ترأب الصدوع المتداعية ، وتضمد الجروح الدامية ، وتوطد دعائم الرخاء والاستقرار في ربوع العالم . واجتمع ممثلو الدول في ١٨ يناير عام ١٩١٩ لوضع شروط الصلح ، وكان بينهم متحدثون رسميون لا للحلفاء والكبار وللدول التي انضمت إليهم فيما بعد فحسب ، بل لتلك الدول التي قطعت في المراحل المتأخرة علاقاتها الدبلوماسية مع دول الأعداء كذلك ، وهي بوليفيا وأكوادور وبيرو وأورجواي . أما الصين وسيام فقد دخلتا ضمن دول الحلفاء المحاربة نظرا لإعلانهما الحرب في آخر لحظة . واستبعدت دول الأعداء التي خرجت من النزاع ، ولذلك أمليت كل المعاهدات عدا معاهدة

لوزان مع تركيا في عام ١٩٢٣ ، ولم يتم التفاوض فيها .

واختار المؤتمر رئيسا له وهو كليمنصو ، رئيس وزراء فرنسا ، وكان من المتعذر على المؤتمرين جميعا الوصول إلى قرارات سريعة لكثرة عددهم وتضارب مصالح دولهم . ولذلك سرعان ما انتهى الأمر إلى تركيز العمل في أيدي « الثلاثة الكبار » ، وهكذا كان توجيه التسوية وخطوطها الرئيسية من وضع الثلاثة الكبار : ولسن ، رئيس الولايات المتحدة ، وجورج كليمنصو ، وداڤيد لويد جورج ، رئيس وزراء بريطانيا ، وكانت اليابان وإيطاليا في البداية ضمن الدائرة الداخلية للدول الرئيسية ، ولكن سرعان ما تغيبتا عن الاجتماعات، وكانت أهداف ولسن الرئيسية هي ضمان تطبيق المبادئ العامة التي أعلن ضرورتها لإقامة صلح عادل وإنشاء عصبة الأمم . ولبلوغ اتفاق عام بشأن العصبة اضطر ولسن إلى قبول أنصاف الحلول في تطبيق المبادئ العامة بشأن التسوية الإقليمية ، وعزى نفسه بفكرة أن الأجزاء التي لم يرضى عنها في التسوية الإقليمية والسياسية كان من الممكن تحسينها في الوقت المناسب على غير عجلة، بواسطة عمل العصبة كأداة للتوفيق والتعديل السلمي . فكانت التسوية الفعلية نتيجة سلسلة من المساومات والتوفيقات بين رغبات ولسن الخيالية الغايات ، وإن تكن عميقة الفكرة في كثير من الأحيان ، وبين مطالب كليمنصو الوطنية العنيفة الواقعية ، وبين أهداف لويد جورج غير المستقرة والنهازة للفرص نوعا . وقدم في ٥ مايو ١٩١٩ في إجتماع عام حضره ممثلو الدول المتحالفه مشروع تحضيري لمعاهدة الصلح قبله المؤتمر في جملته بعد مناقشات كثيرة . وفي اليوم التالي قدم هذا المشروع للوفد الألماني ، ولكن لم يسمح له بالمناقشة وإنما أذن له بأن يقدم مذكرة واحدة مكتوبة يدلي فيها برأية في ذلك المشروع . وحينما اطلع الألمان على المعاهدة ارتفعت أصواتهم إلى عنان السماء استنكارا لقسوتها البالغة ، واحتجوا بأنها ستقضي على كل أمل لهم في مستقبل كريم ، وأنها تنطوي على

استعبادهم ردحا طويلا من الدهر ، بيد أنهم اضطروا في النهاية إلى قبولها صاغرين . ففي الثامن والعشرين من يونيو عام ١٩١٩، ذكرى مرور خمس سنوات على حادث سراجيفو ، وقع مندوباهم معاهدة الصلح في بهو المرايا التاريخي بقصر ڤرساي ، وهو نفس البـهو الذي شهد في ١٨ يناير عام ١٨٧١ مولد الإمبراطـورية الألمانية .

وشرب الألمان كـأس الذل والهوان حتى الثمالة ، فلم يسمح لمندوبيهم حتى بالجلوس على مائدة الصلح ، بل دخلا القاعة وخرجا منها محروسين كما يحرس المجرمون المقدمون للمحاكمة . وقد ولَّدت هذه المعاملة غير الكريمة مرارة في نفوس الألمان بعيدة الغور شـديدة الأخطار ، واعتقدوا بأن هذا « الصلح المفروض » الذي أكره مندوباهم على مهره بتوقيعهما ليس بملزم لألمانيا من الوجهه الأدبية .

ولقد تمت تسوية مشكلات الحرب في معاهدات عدة هي : معاهدة ڤرساي (٢٨ يونيو ١٩١٩) مع ألمانيا ، ومعاهدة سان جيرمان (١٠ سبتمبر ١٩١٩) مع النمسا ، ومعاهدة نويبي (٢٧ نوفمبر ١٩١٩) مع بلغاريا، ومعاهدة تريانون (٤ يونيو ١٩٢٠) مع المجر ، ومعاهدة سڤر (أغسطس ١٩٢٠) مع تركيا ، ووقعت معاهدة الصلح الأخيرة مع تركيا في ٢٣ يوليو عام ١٩٢٣ في لوزان . وبيدء تنفيذ هذه المعاهدة في ٦ أغسطس عام ١٩٢٤ تقرر السلام من الوجهه الرسمية في مشارق الأرض ومغاربها . ومن الضروري في هذا المجال توضيح أثر تلك المعاهدات وأهم ما نصت عليه وذلك على النحو التالي :

أولا : خسرت ألمانيا جزءا من سكانها ومساحة واسعة من الأرض كانت من نصيب أعدائها أو لخلق دول أوروبية جديدة . وانتزعت فرنسا منها الألزاس واللورين ، وبلجيكا أوبن ومالميدي ، وأخذت بولونيا بوسنانيا وبوميرانيا لتطل

على بحر البلطيق ، ومنحت كذلك مدينة دانتزج على هذا البحر لتكون منفذا لها ، واعتبرت مدينة حرة . وأخذت الدانمرك أيضا شمال شلزڤيج ؛ وخسرت ألمانيا جزءا من سيليزيا بناء على استفتاء سكانها .

ثانيا : فرض على ألمانيا دفع تعويضات عن الخسائر التي مني بها الخلفاء ، ولكن معاهدة الصلح لم تحدد مقدارها بسبب اختلاف وجهات نظر الدول المتحالفة بشأنها . ولما لم تصل الأطراف المعنية بالأمر إلى حل لهذا الموضوع لم تحدد قيمة التعويضات في معاهدة ڤرساي ، وتركت هذه المسألة إلى مفاوضات مقبلة ، وانعقدت مؤتمرات متعددة للوصول إلى مبلغ معين تستطيع ألمانيا دفعه دون إرهاق ، ويتفق في نفس الوقت مع مصالح الحلفاء ، وفي ١٦ يونية عام ١٩٢٣ قرر موتمر عقد في لوزان أن تدفع ألمانيا مبلغ ألف مليون جنيه دفعة أولى، وأن تبني للحلفاء سفنا بدل سفنها التي أغرقت زمن الحرب ، وأن تسلم لفرنسا مقادير كبيرة من الفحم لتعويضها عن التخريب الذي لحق بمناجم فحمها .

ثالثا: تولى الحلفاء احتلال منطقة الراين لمدة ١٥ سنة ، ضمانا لتنفيذ ألمانيا ما فرض عليها من شروط ، مثل دفع التعويضات ونزع السلاح ، على أن تنسحب قوات الحلفاء تدريجيا ، وبصورة جزئية كل خمسة أعوام .

رابعا : تحديد قوة ألمانيا بما لا يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ جندي يتم جمعهم عن طريق التطوع بعد إلغاء التجنيد الاجباري ، على ألا يزود هذا الجيش بأسلحة ثقيلة أو بسلاح للطيران .

خامسا : نزع سلاح الضفة اليسري لنهر الراين ، وكذلك منطقة أخري تمتد على الضفة اليمني لهذا النهر بطول ٥٠ كيلو مترا ، تأمينا لسلامة فرنسا وبلجيكا .

هذا بالنسبة لألمانيا ، أما بالنسبة لإمبراطورية النمسا والمجر فقد خسرت أجزاء واسعة من أراضـيها ، فانسلخت عنها بولونيا النمسوية وضمت إلى

الدولة البولونية الجديدة، كما انتزعت منها بولونيا أقاليم ترانسلڤانيا والبوكوڤي. وكذلك ضمت يوغوسلافيا أجزاء أخرى ، وبذلك تضاءل حجم النمسا ، وقل عدد سكانها بحيث أصبح لا يزيد عن ستة ملايين نسمة . وفقد المجريون ثلثي أراضيهم . وكان اختفاء الامبراطورية النمسوية من أبرز نتائج الحرب العالمية الأولى ، وهكذا عجلت الدعوة باستقلال القوميات إلى تفكك إمبراطورية النمسا والمجر . فظهرت دولة يوغوسلافيا التي تكونت من الصرب والبوسنة والهرسك ودالماشيا والجبل الأسود وكرواتيا ، وظهرت كذلك تشيكوسلوفاكيا عن طريق سلخ بوهيميا ومورافيا وسيليزيا النمسوية وأجزاء من النمسا السفلي ، ولكنها لم تكن دولة متجانسة العنصر . وعلاوة على ذلك تنازلت النمسا لإيطاليا عن تريستا واستريا والتيرول وممر برنار الاستراتيجي .

أما بالنسبة للدولة العثمانية فقد حددت معاهدة سڤر مصيرها وجعلتها دولة آسيوية فحسب ، وليس لها في الشاطئ الأوروبي سوى القسطنطينية وما يحيط بها من أراضي . أما شبه جزيرة الأناضول فلم تصبح خالصة للأتراك ، فأعلن الحلفاء استقلال أرمينيا دون بيان لحدودها . وكذلك وضعت إيطاليا يدها على منطقة في جنوب شبه جزيرة الأناضول في أضاليا ؛ كما وضعت سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، والعراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني ، وذلك بمقتضي اتفاقية سان ريمو . ووقع معاهدة سڤر السلطان العثماني ، ولكن الحكومة القومية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك رفضت التفريط في أي جزء من الأراضي التركية ، وأعاد بناء الجيش التركي وهزم اليونان ، واتجه الجيش التركي بعد هذا النصر تجاه القسطنطينية التي كان الجنود الإنجليز يحتلونها . ولكن مصطفى كمال أصدر أوامره بوقف الزحف ثم أبرمت هدنة بين الدولتين مهدت الطريق لعقد مؤتمر صلح عام في لوزان .

وفي يوليو عام ١٩٢٣ وقعت معاهدة الصلح في لوزان بين دول الحلفاء وتركيا ، وبمقتضاها مدت حدود تركيا الأوروبية إلى ما بعد أدرنة بقليل . واعترف الحلفاء بملكية الأتراك للقسطنطينية وتراقيا الشرقية . وألغيت أحكام معاهدة سڤر المتعلقة بفرض غرامة حربية ونزع سلاح الجيش التركي . ولكن قبلت الحكومة التركية تجريد المضايق من أية تحصينات ، وجعلها مفتوحة في وجه جميع السفن. وكانت الحركة الكمالية قد تخلت عن فكرة الإمبراطورية الإسلامية ، وأخذت بالمبدأ الحديث الذي ينادي بحق كل شعب في تقرير مصيره ، وإقامة نظام الحكم الذي يراه صالحا . فقبلت تركيا التنازل عن كل دعوى لها في السيطرة على الأراضي التي تقطنها الشعوب العربية . ومعاهدة لوزان هذه ، هي الاتفاقية الوحيدة من بين جميع معاهدات الصلح ، التي قبلها جميع الأطراف معاهدة صحيحة ملزمة لهم ، والتي لم تعدل إلا بعد ثلاث عشرة عاما ، وبعد أن وافقت الدول المبرمة لها عن رضا واختيار على تعديلها . أما بلغاريا ، فلم تفقد الكثير من أراضيها حيث أعيدت إلى حدودها التي كانت عليها في عام ١٩١٤ ، على أساس أنها خسرت الكثير من الأراضي في الحرب البلقانية الثانية عام ١٩١٣ . وكانت الخسارة الوحيدة التي نزلت بها هي تنازلها عن تراقيا الغربية لليونان . وقد أصبح توسع اليونان حائلا بينها وبين الوصول إلى بحر ايجة ، لإيجاد منفذ لها على البحر. ولقد انتقدت هذه التسوية ، خصوصا ذلك الجزء منها المتضمن في معاهدة ڤرساي ، المعقودة لكونها مجموعة موفقة من الأغراض المتضاربة ، ولكن لم يكن هذا بالضرورة هو أسوأ ما فيها . فلأي غرض آخر كان عقد مثل هذا المؤتمر الدولي العظيم ، إن لم يكن لإيجاد أعلى قدر مشترك من الاتفاق بين الدول التي تضاربت أهدافها ومصالحها من نواح كثيرة ؟ لو أن مبادئ ولسن العامة طبقت دائما لكان لها نتائج مهلكة وسخيفة في كثير من الحالات ، ولكن مكانته الشخصية العظيمة ومثابرته أفلحتا في بث

نظرة أوسع وأكثر دواما في التدابير ، ولو لم تعتدل المطالب المتطرفة لكليمنصو ولويد جورج لانتجت صلحا مؤديا إلى حرب أخرى بعد فترة قصيرة ، لكنها أفلحت في تذكير ولسن بحقائق السياسة الأوروبية المتضاربة .

ومن ناحية أخرى كانت محاولات إجبار ألمانيا على قبول ما سمي «مادة مجرمي الحرب» هي محاولات غير واقعية بالمرة . فلا يمكن خلق الشعور بالمسئولية الأدبية بمجرد تضمين نص عنها في وثيقة كان ممثلو ألمانيا مرغمين على توقيعها . وأما طلب تعويضات عن خسائر الحرب التي ألحقتها الجيوش الألمانية ، وهو الطلب الذي ارتكز على ذلك النص ، فقد حدد بأرقام من محض الخيال دون اعتبار جدي لطرق تمكين ألمانيا اقتصاديا من سداد هذا المال ، وتمكين الحلفاء من استلامه . ولم يحدد في المعاهدة رقم للتعويضات رغم أن فرنسا وبلجيكا وبريطانيا تقدمت بمطالب ضخمة وتكونت لجنة للتعويضات لتحديد المبلغ المطلوب ولترتيب وسائل الدفع ومواعيده ، وبهذه الطريقة أرجئ النظر في المصاعب التي لم يمكن تجنبها ، فأصبحت في العقد الثاني منبعا متجددا للكراهية الراسخة . وأيا كان الأمر فإن صورا أخرى من التعويضات انتزعت في الحال ، فحرمت ألمانيا من كل ممتلكاتها الاستعمارية ومن معظم أسطولها ، ومن الجزء الأكبر من بحريتها التجارية ، ومن ممتلكات المواطنين الألمان في الخارج . فثقب الملاحون الألمان معظم سفن الأسطول الراسية في سكابافلو لإغراقها . وحرَّم التجنيد الإجباري في ألمانيا ، وحدد جيشها بمائة ألف جندي ، وحرم عليها تملك مدفعية ثقيلة ، أو طيارات ، أو غواصات . ولم يكن بوسعها لعدة سنوات بعد الحرب أن تبني مثل هذه الأسلحة بأي كيفية ، ولما جاء الوقت الذي استطاعت فيه ذلك ، كانت هناك طرق كثيرة لتفادي رقابة لجان نزع السلاح . وفي الوقت ذاته ، لما كان قد فرض عليها أن يكون جيشها الصغير مكونا بالتطوع، وأن يكون جيشا محترفا ، ظلت طائفة الضباط ذات قوة مصونة وأبيح لها أن تضع

الخطط لتحقيق النمو السريع للقوة الألمانية المحاربة بأسرع ما يمكن . فكانت هذه المجموعة الكاملة من الإجراءات التأديبية والتعويضية سيئة الوضع وغير ممكنة التنفيذ ؛ فقد أفادت في تكتل السخط الألماني القومي دون اتخاذ ضمانات محكمة ضد قدرته على التعبير العملي عن السخط .

ومن بين الانتقادات الأخرى أن التسوية التي اتخذت المبادئ الأربعة عشر أساسا لحلول عادلة ، والتي اعترفت بحق تقرير المصير لكل الشعوب ، والتي نجحت في تخليص عدد كبير منها من نير الحكم الأجنبي ، مثل البولونيين الذين تحرروا من سيطرة روسيا وبروسيا والنمسا ، والتشيكيين واليوغوسلافيين من النمسا، والإلزاسيين واللورينيين والدانمركيين من ألمانيا ، قد وضعت شعوبا أخرى كأقليات قومية جديدة ، أي أنها قد تخلصت من مشكلة قديمة بخلق مشكلة جديدة من نفس النوع . ومثال ذلك تشيكوسلوفاكيا التي ضمت أقليات ألمانية بلغ عددها ثلاثة ملايين نسمة ، وأقلية مجرية وصل تعدادها إلى ٧٠٠,٠٠٠ مجري . وكذلك الحال في بولندا التي اشتملت على مليونين من الألمان وثلاثة ملايين من الروتينيين . كما ضمت إيطاليا عناصر من السلوفيين . ونلحظ في يوغوسلافيا كذلك أقليات مجرية وأقليات بلغارية . وهكذا نجد أن تسوية عام ١٩١٩ كانت بعيدة عن الكمال ، ولكننا نرى أنه كان للضرورات السياسية أهمية في بعض الأحيان تفوق حقوق القوميات فإذا سمح ، مثلا ، للألمان الذين يعيشون في السوديت ، والألمان الموجودين في النمسا بالانضمام إلى ألمانيا لأصبحت بعد الحرب أقوى منها قبلها . ولكن إذا كانت هناك ضرورات دعت إلى تجاهل حقوق بعض القوميات في أوروبا تدعيما للسلام والأمن في أوروبا ، فما هي الضرورات التي حتمت على هذه الدول تجاهل القومية العربية تجاهلا يكاد يكون تاما . فلم يكن تجاهلها بطبيعة الحال راجع إلى دوافع تتعلق بالسلام والأمن أو أي شئ آخر سوى تحقيق المطامع الاستعمارية على حساب العرب

الذين كانوا بالأمس القريب حلفاء بريطانيا . لقد حصلت كل الدول المنتصرة الكبرى ، ومن يدور في فلكها من الدول الصغرى ، على ما أسمته حقوقا ، فيما عدا العرب ، فقد مزقوا شر ممزق . إذ ابتدع ميثاق عصبة الأمم نظاما أطلق عليه نظام الانتداب ، ويقضي بأن الأقطار التي سلخت من ألمانيا وتركيا ، والتي لا تستطيع شعوبها حكم نفسها ، يجب « أن توضع تحت إدارة بعض الدول العريقة في مضمار الحضارة ». والحقيقة أن دول الحلفاء اتخذت من هذا النظام الجديد ستارا لتخفي وراءه مطامعها الاستعمارية القديمة ، وقسمت الانتدابات إلى ثلاثة أنواع رتبت تبعا لمرحلة رقي السكان ودرجة حضارتهم في البلاد التي أخضعت للانتداب . فوضعت في القسم الأول البلاد العربية التي كانت جزءا من الدولة العثمانية ، وحددت وظيفة الدولة المنتدبة لإدارة كل منطقة من هذه المناطق «بأن تقدم له المشورة والمساعدات الادارية ... إلى أن يحين الوقت الذي يمكن فيه ذلك القطر إدارة شئونه بنفسه ، بحيث ينبغي أن يكون لرغبات الشعب الاعتبار الأول في اختيار الدولة المنتدبة ». ولم تكن بريطانيا وفرنسا أمينتين في تنفيذهما لهذا النظام على البلاد العربية ، واندلعت ثورات عديدة في فلسطين وفي سورية وفي العراق ، أبانت عن كراهية العرب العميقة لهذا النظام الاستعماري الجديد ، وللدولتين المنتدبتين . ولكن أفضل ما اشتملت عليه تسويات ما بعد الحرب هو ميثاق عصبة الأمم الذي بذل الرئيس ولسن جهدا كبيرا لإخراجه إلى حيز الوجود . لقد بذل ولسن كل نشاطه لإنشاء سلم جديد، وقرر الذهاب إلى مؤتمر السلام بنفسه كصديق للإنسانية كبير الأمل في إقناع أوروبا بصلح عادل قائم على أساس عصبة من الشعوب الديمقراطية المحبة للسلام . وفي الواقع كانت فكرة عصبة الأمم ممتلكة زمام الرئيس الأمريكي ، وكلف مساعده هاوس بوضع ميثاق أو عهد لها ، ولقد تجلت في الميثاق الذي وضعه هاوس المثل العليا الأخلاقية . وتوضح مقدمة المشروع الذي وضعه هاوس

« أن الحضارة الحالية الحالية قد فشلت لعدم وجود نظام تخضع له الشعوب جميعا . ولأن الرأي العام في العالم قد وافق على كثير من المسائل غير الأخلاقية، ولذا فغاية الشعوب التي توافق على هذا الميثاق تكوين عصبة أمم في العالم مرماها السلام والطمأنينة والتقدم والحكومة المنظمة ، وعلى ممثلي الدول من رجال السياسة ألا يقوموا بعمل سياسي يخالف الصدق والشرف، وألا يؤيدوا من أعمال الماضي ما خلا من الأخلاق الفاضلة » .

ولقد أصر لويد جورج ، رئيس وزراء بريطانيا ، على ألا تضع دستور عصبة الأمم إلا لجنة عالمية ، وبذا استبعد مشروع العصبة من مؤتمر السلام الذي يضم الدول الكبرى ، وأصر لويد جورج وكليمنصو على ضرورة اشراك الدول الصغرى في وضع ذلك المشروع ، هذا في الوقت الذي رفضا فيه بقوة اشراك الدول الصغري في مؤتمر السلام . واضطر ولسن في النهاية إلى أن يوافق على أن تتكون اللجنة التي تضع المشروع من ممثلين اثنين لكل من الدول الكبرى ، وممثل واحد لكل من خمس دول صغرى زيدوا فيما بعد إلى تسع ، وطلب ولسن أن ينضم هو ومساعده هاوس إلى هذه اللجنة كممثلين للولايات المتحدة . ورأس ولسن هذه اللجنة ، ولكن رئيسي حكومتي بريطانيا وفرنسا لم يشتركا فيها اشتراكا فعليا . وأوضحت المناقشات التي دارت بين أعضاء اللجنة على اختلاف الدول في فهمها للعصبة ، وما يجب أن تكون وظائفها ، وكيف يكون تشكيلها، ومدى صلتها بضمان السلام الذي سينشئه مؤتمر ڤرساي . ونظرا لحرص ولسن الشديد على الحصول على موافقة الدول الأعضاء في مؤتمر السلام على ضم ميثاق العصبة إلى معاهدة ڤرساي ، بينما كانت تلك الدول تصر على فصل الإثنين عن بعضهما ، أكثر من استرضاء المنتصرين إلى درجة تنافت مع بعض المبادئ والنقط التي نادى بها من قبل . ولذا لم يرض أوروبا ولا أمريكا ، بل أصبح مكروها في كثير من دول أوروبا . ولكن بالرغم من ذلك

نجح ولسن في إنشاء عصبة الأمم ، وفي إقناع دول أوروبا الكبرى بالاعتراف بمبدأ منرو ، وكان هذا المبدأ قبل ذلك الوقت مجرد تعبير عن سياسة أعلنتها الولايات المتحدة من جانبها وحدها . وكان ولسن يرى أن العصبة ما هي إلا نظرية منرو مكبرة ، فالعصبة ستؤدي إلى العالم كله خدمات كبيرة مثلما تؤدي نظرية منرو للولايات المتحدة ، وخصص القسم الأول من معاهدة ڤرساي لميثاق عصبة الأمم.

ورغم الآمال الكبيرة التي علقت على قيام عصبة الأمم فإنها بحكم تكوينها لم تكن قادرة على حفظ السلام . فالولايات المتحدة صاحبة فكرة إنشاء العصبة لم تشترك في عضويتها .

القسم الثاني

من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الحرب الباردة

للدكتور

محمد علي القوزي

القسم الثاني

- الدكتاتوريات الجديدة.
- الحرب العالمية الثانية.
- العالم بعد الحرب العالمية الثانية.
- المشكلة القبرصية.

الفصل العاشر

الدكتاتوريات الجديدة

- الثورة الشيوعية.
- الفاشيـة.
- النازيــة.

الدكتاتوريات الجديدة

وسنعرض في هذا الفصل للدكتاتوريات التي قامت بعد الحرب العالمية الأولى كالشيوعية والفاشية وفرانكو في اسبانيا والنازية.

١ ـ الثورة الشيوعية:

مهما تباينت آراء المؤرخين والمفكرين حول الثورة الشيوعية إلا أن الجميع يتفق أنها وليدة عهود طويلة من الظلم والاستبداد، وأن الحرب العالمية الأولى كانت السبب المباشر والمناخ المناسب لنجاحها، مع أنه قامت عدة ثورات ضد القيصر في بداية هذا القرن استطاع إخمادها بالحديد والنار.

وترجع أصول الثورة الشيوعية إلى النظرية التي دعا إليها كل من كارل ماركس[١] وزميله فردريك انجلز؛ وترتكز هذه النظرية على الأساس القائل بأن

---

(١) كارل ماركس ١٨١٨ - ١٨٨٣ يهودي متطرف، كان ابناً لأحد المحامين في مدينة تريه Trier تلقى تعليمه في جامعة برلين وكرس نفسه لدراسة فلسفة هيجل بدلاً من القانون، وهو أول داعية للثورة الشيوعية طردته حكومة بروسيا، فهاجر إلى فرنسا، وهناك أتيحت له الفرصة للاتصال بإنجلز ولم يلبث أن طردته فرنسا فذهب إلى لندن وعندما دعته الجمعية الشيوعية في بروكسل قام بوضع البيان الشيوعي ١٨٤٨.

دراسة التطور التاريخي للبشرية يقوم على المادية التاريخية أو المادية الديالكتيكية؛ وهذه النظرية تفيد بأن تاريخ البشرية يجب أن ينظر إليه من الزاوية الاقتصادية وأن يدرس على أساس نظرية المادية التاريخية وخلاصة هذه النظرية أن تاريخ البشرية تقلب بأطوار ومراحل عديدة، فهناك عصور ساد فيها حكم رجال الإقطاع وعصور ساد فيها حكم البرجوازية وبالتالي يصبح حكم البروليتاريا (الطبقات الكادحة) مفروضاً وقوعه.

وبالرجوع إلى فلسفة هيجل[1] نجده يقرر أن الأفكار ليست جامدة ثابتة بل هي مرنة متغيرة، تحمل كل منها في طياتها نقيضاً لها وتتضمن معنى هذا النقيض، فالحياة تتضمن في معناها الموت، والعدالة تتضمن الظلم، أي أن الفكرة الواحدة تلد فكرة أخرى تنبعث منها وإن كانت نقيضاً لها ومن الصراع بين الفكرة ونقيضها ينشأ ربط بين الإثنتين وتتكون بهذا الربط فكرة جديدة تشتمل على عناصر من الإثنتين، وإن كانت هي نفسها فكرة جديدة، وتسمى الفكرة الأولى بالفكرة الموجبة كما تسمى الفكرة الثانية بالفكرة السالبة أما الثالثة فهي سالبة السالبة.

ينطلق ماركس من فرضية أساسية هي أن التطور قاعدة لا يمكن أن تتوقف عند حدود، والإحساس بالتطور عنده عائد إلى تطور وسائل الإنتاج في المجتمع، فعندما كان المحراث هو أداة الإنتاج الوحيدة كان الإقطاع هو النظام

(١) يعتبر الفيلسوف الألماني هيجل (١٧٧٠ - ١٨٣١) أشهر من اعتمد التاريخ أساساً لفلسفة شاملة تفسر التطور والنمو في جميع مجالات الحياة. وتعرف فلسفته بالفلسفة الكمالية لأنها تعتمد نظرية التطور الحتمي في التاريخ حتى الوصول إلى الكمال. وتعرف عملية التطور هذه عند هيجل بالديالكتيك. والحالة عند هيجل (Thèse) هي فكرة مستخلصة من غير عالم المادة وهي تتصارع مع نقيضها (Antithèse) لتتبلور في خلاصة (Synthèse) وهذه الخلاصة هي الحالة الجديدة التي تحمل في ذاتها بذور الصراع الجديد أي بذور القضاء على نفسها.

السائد، وعندما ظهرت الآلة انتقل رأس المال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي ونزح الفلاح للمدينة وتحول إلى طبقة العمال (البروليتاريا) وأصبحت البورجوازية هي النظام السياسي المطبق. وعندما تطورت الآلة انفجرت التناقضات الطبقية في المجتمع الرأسمالي وظهرت الاشتراكية لتمهد الطريق لدكتاتورية البروليتاريا التي تعمل على إلغاء دور الدولة والاستغناء عنها في المرحلة التي تلي الاشتراكية وهي مرحلة الشيوعية[1].

لقد رفض ماركس وإنجلز أن يعترفا بأن الأفكار أشياء حقيقية، فقد كانا يتمتعان بعقلية مادية إلى حد كبير، ووجدا أن الديالكتيكا التي توصل إليها هيجل يمكن أن يكون لها وزنها وفاعليتها إذا انتقلت إلى المستوى المادي. فالنظام الرأسمالي (القضية) كان يعمل على إيجاد نقيضه وهو اشتراكية البروليتاريا (عكس القضية) ولا بد أن يتمخض الصراع بينهما عن مجتمع شيوعي (المركب). وهذا يعني أن انتصار الاشتراكيين كان جزءاً من عملية حتمية لقيت للمرة الأولى في تاريخها تفسيراً فلسفياً.

لقد اتخذ الفيلسوفان من هذه المعتقدات الفلسفية والاقتصادية سلاحاً تمكنا به من وضع نظرية تاريخية هي النظرية المادية للتاريخ. وهذه النظرية ظهرت في «البيان الشيوعي» وهو وثيقة فاق تأثيرها أية وثيقة أخرى في التاريخ الحديث إذا استثنينا وثيقة إعلان حقوق الإنسان الفرنسية ووثيقة إعلان الاستقلال الأميركية. وأساس هذه النظرية يقوم على أن تاريخ كل مجتمع هو تاريخ للصراع الطبقي، فالبرجوازيون الذين حطموا نظام الإقطاع ووضعوا نظم الصناعة والتجارة قد عملوا بدون وعي منهم على تدمير أنفسهم عندما حشدوا في

(١) لمن أراد التوسع في الموضوع هناك شرح واف وسهل عند جرانت وتمبرلي أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين الجزء الثاني الطبعة السادسة مؤسسة سجل العرب القاهرة ١٩٦٧ ص ٣٢٧ وما بعدها.

المصانع الكبيرة جماهير غفيرة من البروليتاريا الذين يقاسون الحرمان والفقر، ولا يتمتعون بأي مركز، فهم مجرد أيد عاملة وإن لم ينحطوا إلى مستوى العبيد. ولقد توالت عليهم الأزمات وتأثرت أحوالهم بالصراع الذي قام به أرباب الصناعة لتخفيض تكلفة الإنتاج، واضطروا للدخول في صراع دائم ضد سادتهم الظالمين، وكلما ازدادت المصانع ضخامة، وقل بذلك عدد السادة، أصبح التنظيم فيما بينهم أمراً أكثر يسراً، وكان من المحتم أن يستمر الصراع وينتهي بفوز العمال، ولقد أصبحت الكلمات الأخيرة في البيان الشيوعي منتشرة في العالم فهي تقول: «ليس لدى العمال ما يخسرون إلا القيود التي تكبلهم أما كسبهم فهو للدنيا بأسرها، أيها العمال في كل البلاد، وحدوا الصفوف».

كان كارل ماركس أول من فلسف هذه النظرية، ودعا إلى اشتراكية علمية لا مُلكية فيها ولا طبقات، فقد كانت هذه النظرية حرباً على الطبقات، وأصحاب الأعمال، وأصحاب المصانع، وأصحاب الشركات، على اعتبار أنهم يمثلون قوى الاستغلال للطبقة الكادحة.

ترى النظرية الماركسية أن النظام الرأسمالي الذي سيطر على أوروبا سيقضي على نفسه بنفسه ويسقط. ولكن ليس من العدالة ـ حسب رأي ماركس ـ أن تنتظر الطبقات الكادحة هذا السقوط، وإنما يجب الإسراع في عجلة التاريخ للوصول إلى المجتمع الشمولي عن طريق الثورة الشاملة. وحيث أن العمال والطبقة الكادحة هم الذين سيتولون الثورة، فيجب أن تتولى هذه الطبقة سلطات دكتاتورية تمكنها من النجاح ومن الوصول إلى المجتمع الشمولي.

كانت توقعات كارل ماركس غير دقيقة بشأن قيام الثورة في المناطق الصناعية من البلاد الرأسمالية في أوروبا الغربية لأن الحكم البرجوازي كان في عنفوانه، وكانت التكتلات العمالية مفككة بعكس الروابط القوية التي كانت بين النظم البرجوازية السائدة في العالم. ولأن الدول البرجوازية الغربية شعرت

بخطورة الدعاية الشيوعية فأقدمت على إصدار العديد من التشريعات العمالية التي قضت على الكثير من شكوى العمال وحدّت من انتشار الفكر الماركسي.

فلا غرو إن كانت الدولة التي قامت فيها الثورة الشيوعية ونجحت فيها هي روسيا القيصرية الزراعية الإقطاعية المتخلفة تعليمياً وصناعياً والتي كانت تحكمها قيصرية وأرستقراطية فاسدة مرتشية مستندة إلى قيادة عسكرية جاهلة. كانت الدعاية الماركسية قوية ومنظمة في روسيا، وعجزت سلطات القيصر عن استئصالها وإن كانت قد تمكنت من إبعاد عدد من زعمائها من أمثال لينين؛ إلا أن شبكات النشاط الشيوعي بقيت منتشرة في روسيا، تنتظر الفرصة المؤاتية؛ ومن هنا كانت تطورات الحرب من الناحية العسكرية ذات أهمية قصوى لفهم الظروف التي أدت إلى قيام الثورة الشيوعية في روسيا ونجاحها.

ومنذ نهاية عام ١٩١٥ كان اشتراك روسيا في الحرب العالمية الأولى مصدر قلق لحلفائها الغربيين، بل إنه في عام ١٩١٦ سرت شائعات تشير إلى قرب عقد صلح منفرد بينها وبين ألمانيا ويعتقد الكثير أن روسيا كانت غارقة في بحر من الفساد وتحكم طبقة النبلاء بالفلاحين وعامة الشعب. وزيادة على ذلك كان البلاط واقعاً تحت رحمة راهب دجال يدعى راسبوتين ويعتقد أنه كان على صلة وثيقة بإحدى المنظمات الألمانية في بطرسبرج، كما أن الحكومة مدنياً وعسكرياً كانت في حالة مفرطة من عدم الكفاية والرشوة والفساد. ولما أعلنت الحرب انتشرت في روسيا فورة عظيمة من الحماسة القومية. فاستدعي لحمل السلاح جيش عرمرم من المجندين لم يكن له عتاد عسكري كاف ولا العدد اللازم من الضباط الأكفاء ولم يلبث ذلك الجيش العظيم السيء الامداد الضعيف القيادة أن قذف بلا نظام إلى الحدود النمساوية والألمانية.

لقد كان الجنود الروس العادين يرسلون إلى ميدان القتال دون مدفعية

تمهّد لهم وتظاهرهم بل حتى دون ذخيرة للبنادق، لقد أوقعهم ضباطهم وقوادهم في حالة من حالات الهذيان الجنوني المشتعل بالحماسة العسكرية. فظلوا إلى حين يقاسوّن الآلام صامتين حتى بدأ يتفشى شعور من الاشمئزاز العميق من القيصرية بين تلك الجيوش المجيشة من الرجال الذين غدر بهم كبراؤهم وأضاعوا حياتهم هدراً.

وفي ٩ ديسمبر سنة ١٩١٦ قتل الراهب راسبوتين أثناء وليمة عشاء أقيمت بمدينة بطرسبرج وبذل المخلصون من الرجال جهداً متأخراً لتنظيم القيصرية، ولكن الأمور كانت تندفع في شهر مارس ١٩١٧ اندفاعاً سريعاً لأن الفتنة التي شبت في بطرسبرج من أجل الطعام ما لبثت أن تحولت إلى حركة عصيان ثورية، وحاولت الحكومة إلغاء مجلس الدوما وهو الهيئة التمثيلية في البلاد كما حاولت اعتقال زعماء الأحرار.

انقضت فترة من الوقت ظن الناس أثناءها أن في الإمكان قيام ثورة معتدلة ذات ضوابط ولكن في ظل قيصر جديد. ولكن اتضح أن الشعب الروسي قد سئم كل ما في أوروبا من نظم قديمة: من قياصرة ومن حروب ومن دول عظمى لقد كان يلتمس الراحة ـ والراحة السريعة مما يقاسي من التعاسة. ولم يكن الحلفاء يدركون البتة حقائق الموقف في روسيا. فإن رجال الدبلوماسية عندهم كانوا يجهلون الشؤون الروسية جهلاً تاماً إذ كانوا من علية القوم الذين يوجهون اهتمامهم إلى البلاط الروسي أكثر منه إلى روسيا نفسها، فلا غرابة إذن أن يتوالى صدور الخطأ منهم إزاء الموقف الجديد. ولم تكن نفوس هؤلاء الديبلوماسيين تنطوي على الكثير من حسن النية نحو المذاهب والنزعات الجمهورية لذا أظهروا ميلاً واضحاً إلى إحراج الحكومة الجمهورية الجديدة جهد طاقتهم.

وفي داخل البلاد كانت هناك جماعات مختلفة من الروس يستعدون

لإحداث إنقلاب في أسس الحكم منهم جماعات معتدلة كالأكتوبريون[١] والديمقراطيين الدستوريين ومنهم جماعات متطرفة كالثوريين الاشتراكيين والديمقراطيين الاشتراكيين.

أ ـ الأكتوبريون هم أكثر الجماعات تطرفاً وكانوا يطالبون القيصر نيقولا الثاني بتحقيق ما جاء في تصريحه في ٣٠ أكتوبر ١٩٠٥؛ حيث وعد بضرورة الحصول على رضى الهيئة التشريعية (الدوما) عند وضع القوانين ومعظم الأكتوبريين كانوا من النبلاء والأحرار المطالبين بقيام حكومة مسؤولة أمام الدوما.

ب ـ أما الديمقراطيين الدستورين (الكادت) فكانوا من الجامعيين وأرباب المهن الحرة والرأسماليين وكانوا يطالبون باتساع سلطات مجلس الدوما على نمط الحكومة الإنكليزية.

هذان الحزبان المعتدلان كانا يهدفان للتعديل الدستوري بطرق سلمية ومراحلية على أساس أن التاج القيصري ما زال يمثل وحدة البلاد.

جـ ـ أما المتطرفون فهم الثوريون الاشتراكيون ومعظم أنصارهم من الفلاحين الهادفين لنقل ملكية الأرض من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، وكان الثوريون الاشتراكيون يرون أن الوصول لهدفهم يكون عن طريق الإرهاب والثورة لأن الأرض الذي سمح للفلاحين بشرائها كانت لا تكفي حاجاتهم.

د ـ أما الديمقراطيين الاشتراكيين وهم من الأحزاب المتطرفة التي انشقت على نفسهابين بولشفيك ومنشفيك. فقد كانوا يحلمون باليوم الذي يصلون فيه إلى السلطة ويطردون الرأسماليين ويضعون أيديهم على المصانع ويحسنون وضع

(١) كان الأكتوبريون بزعامة جوتشكوف، أما الديمقراطيون الدستوريون فهم بزعامة كيرنسكي Kerensky راجع في هذا الموضوع عبد الحميد البطريق التيارات السياسية المعاصرة ص ١٩٧ وما بعد.

العامل بتقليل ساعات العمل وزيادة أجره. لذلك عملوا على إسقاط القيصر ليقيموا مكانه الجمهورية الاشتراكية التي تحقق حلمهم.

أما عن البلشفيك والمنشفيك أو حزب الأكثرية وحزب الأقلية داخل حزب الديمقراطيين الاشتراكيين فكان لينين يتزعم البولشفيك وكان يعارض أي تعاون مع الأحزاب المعتدلة ولا يوافق على سياسة الإصلاح بالتدريج بل يريد تطبيق دكتاتورية البروليتاريا عن طريق الثورة. أما المنشفيك أو الأقلية فكانت تريد الإصلاح عن طريق التطور وبالتدريج وكان يتزعمهم مارتوف Martov. غير أن هذا الانقسام كان يعتبر أقل أهمية من الانقسام بين الثوريين الاشتراكيين والديمقراطيين الاشتراكيين الذي كان يسيطر عليهم يهودي شاب يحمل اسم ليون تروتسكي.

رغم هذا التفسخ الداخلي والصراعات الحزبية فقد لعبت الحرب العالمية الأولى دورها المهم في تعجيل قيام الثورة الشيوعية فعندما اكتسح الألمان الجيوش الروسية من غاليسيا وبولنده، أخذ الوطنيون الروس يستنكرون عجز القيادة الروسية، وعدم كفاية القائمين بالأمر على تسيير دفة الحرب، ويندون بالفساد الذي استشرى في دواوين الحكومة، وانتشرت الإشاعات عن فساد الأسلحة ومتاجرة النبلاء فيها.

والواقع أن روسيا لم تكن مستعدة استعداداً كاملاً للحرب، فقد كانت تنقصها مصانع الأسلحة والمعدات، ووسائل النقل الحديثة وتسهيلاتها والقيادة الحكيمة الحازمة.

وفي خلال الثلاث سنوات الأولى من الحرب، جندت الحكومة الروسية حوالي خمسة عشر مليوناً من الجنود، وهو عدد لم تستطع الحكومة بما لديها من إمكانيات حربية ضعيفة ـ أن تجهزه بكل ما يحتاج إليه في ميادين القتال من مؤونة وأسلحة، فهي في الوقت الذي جندت الملايين من الفلاحين، وحرمت

الأرض من الأيدي العاملة فيها أثرت بذلك في المحصول السنوي الذي كان من الواجب أن يتضاعف ليسد حاجة البلاد أثناء الحرب ولم تستطع أن تنتفع من أغلب هؤلاء المجندين، لأنهم ـ وهم على حالتهم من الجوع ونقص الذخيرة ـ يصبحون عالة على الميدان وعاملاً من عوامل الهزيمة.

ومما قتل الروح المعنوية في الشعب والجيش على السواء، ما كانت تتناقله الألسنة بين الشعب عن سوء حالة الجيش، وبين الجيش عن سوء حالة الشعب، فالشعب في القرى والمدن يسمع الكثير عما يعانيه الجنود من سوء التغذية، وقلة الأسلحة وفسادها. والجيش في الخنادق يتهامس بما تصل إليه الأنباء والإشاعات عن المجاعات والإضطرابات في أرض الوطن.

توالت الهزائم على الجيش الروسي، ووقع ملايين الجنود في الميادين ما بين قتلى وجرحى وأخذت جماهير غفيرة من المهاجرين الذين لا مأوى لهم يتجهون شرقاً، تتبعهم القوات المنهزمة، واضطربت البلاد أيما اضطراب وتصايح الناس مطالبين بمحاكمة القواد الروس وكبار رجال الحكومة، الذين انزلوا بروسيا تلك الكوارث لعدم كفايتهم وفساد ذممهم ووقعت المظاهرات العنيفة في المدن والاضطرابات الخطيرة في مصانع الذخيرة.

وقد اتضح للأحزاب المتطرفة والمعتدلة على السواء خلال عام ١٩١٦، أن انتصار روسيا في الحرب أصبح أملاً بعيد المنال، ما دام القائمون بالأمر هم من الطبقة الارستقراطية، وبدأت الاستعدادات في كثير من الدوائر للقيام بحركة انقلاب يشترك فيها بعض العسكريين في كل من بتروغراد[١] وموسكو. وكانت كل الخطط تتجه إلى إجبار القيصر نقولا الثاني على التنازل عن العرش.

بدأ الجيش الروسي يسير نحو الانحلال وظهرت أمامه الهزيمة بصورة

(١) هي مدينة سان بطرسبرج ثم عرفت بعد ذلك باسم لينينغراد.

واضحة خاصة وقد بدأ تململ الفلاحين الذين يكونون الجزء الأكبر من مجندي هذا الجيش، وظهر أيضاً فساد وخيانة قيادة هذا الجيش، وبدأت عمليات الفرار من الجندية تزداد بعدما كان العامل القومي هو الدافع الأول للدفاع عن الوطن، لذلك نستطيع القول بأن وضع الجيش الروسي هو العامل الأهم في عوامل الثورة بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية، والفرق بين الطبقات وارتفاع الأسعار ونقصان المواد الأولية كالغذاء والوقود، كما أن وسائل النقل والمواصلات وضعت لخدمة المجهود الحربي فأضاعت ما تبقى من آمال بإنقاذ الوضع الاقتصادي مما هدد بظهور شبح المجاعة في المدن الكبيرة وهدد البرد القارس من استطاع أن ينقذ نفسه من شبح الجوع.

سقـــوط القيصريـــة:

في ٨ مارس ١٩١٧ حدثت مظاهرات الجائعين في بتروغراد وسار إلى جانبهم العمال وارتفعت الرايات الحمراء وبدأت الهتافات لقلب نظام الحكم. وبعد ثلاثة أيام قامت حركة عصيان بين الجنود عندما رفضوا إطلاق النار على إخوانهم العمال، وانضم الجنود إلى العمال واستطاعوا السيطرة على العاصمة. وفي هذا الوقت شكل المجلس التمثيلي (الدوما) لجنة مؤقتة لاستلام السلطة وفي نفس الوقت شكل العمال مجلس السوڤييت وانتخبوا لجنة مؤقتة لتسلم السلطة أيضاً، وأصبح في البلد لجنتان ثوريتان إحداهما معتدلة هي لجنة الدوما والثانية متطرفة وهي لجنة السوڤييت وكل منهما تدعي السلطة لنفسها.

أدى تطور الأزمات بسرعة من سيء إلى أسوأ وانتشار وباء الإضرابات والتمردات في المدن الكبرى بين عمال المصانع وخاصة في منطقة (سان بطرسبورج) إلى التأكيد بأن القيصر يتولى إدارة دفة معاركه الخاسرة بعيداً عن عاصمته، وعندما استولى عليها الثوار، وأطلقوا عليها بتروجراد، أراد أن يرسل جيشاً للسيطرة عليها، فرفض الجنرالات والجند المسير ضد إخوانهم وأبوا أن

يوقعوا البلاد في هوة الحرب الأهلية[١] في الوقت الذي كانت فيه الأراضي والأرواح الروسية تحت أقدام المنتصرين الألمان. وأسقط في يد القيصر عندما ثبت وجود هيئات في العاصمة سبق ذكرها وكانت تسعى إلى السيطرة على الحكم والإدارة وهما لجنة (الدوما) المؤقتة ذات الطابع البرجوازي و(السوڤييت) في (بتروجراد) الذي انتخب (لجنة تنفيذية سوڤييتية). اضطر القيصر - إزاء هذه التطورات ولعدم وجود قوة ذات شأن إلى جانبه - إلى التنازل عن العرش لابن أخيه إلا أن الأخير أرغم هو الآخر على التنازل عن العرش، فكان ذلك نهاية لأسرة رومانوف الشهيرة[٢].

لينين فـــي روسيـــا:

لقد اتخذ زعماء المنشفيك قرارهم بالاشتراك في الحكومة المؤقتة، لأنهم كانوا يريدون القضاء على نشاط البلشفيك، وخصوصاً بعد أن وصل إلى روسيا الزعيم الشيوعي نيكولاس لينين «Lenin» في ١٦ ابريل سنة ١٩١٧[٣].

وقد ولد لينين سنة ١٨٧٠ في سمبرسك «Simbrsk» في أواسط وادي نهر الفولجا، من أب كان مفتشاً للتعليم في منطقة سمبرسك، ووالدته كانت مدرسة بإحدى مدارس المنطقة، وكان له أخ إرهابي، حكم عليه بالإعدام لأنه

---

(١) رياض الصمد، مرجع سابق ص ٥٩.

(٢) حول الثورة الروسية عرض موجز عند هربرت فيشر: تاريخ اوروبا في العصر الحديث مرجع سابق ص ٥٢٦ وما بعد وكذلك عبد الحميد البطريق التيارات السياسية المعاصرة. دار النهضة العربية بيروت ١٩٧١ - ص ١٩٧ وما بعد.

(٣) لم يكن اسم لينين إلا اسماً مستعاراً اتخذه لنفسه خلال الثورة الأولى التي قام بها فريق من نواب العمال السوڤييت بزعامة تروتسكي وفريق من ممثلي العمال الديمقراطيين الاشتراكيين أو البلشفيك بزعامة لينين، أما اسم لينين الحقيقي فهو فلاديمير أولينوف Ulianov. راجع:
Ch. Hill: Lenin and The Revolution London P.32.

اشترك في المؤامرة التي انتهت بمقتل القيصر إسكندر الثالث في عام ١٨٧٧ وقد أثرت تلك الحادثة التي ترتب عليها إعدام أخيه في نفسه أثراً بالغاً، لأنه كان معجباً به، وهو وإن لم يكن في ذلك الوقت يميل إلى الوسائل الارهابية، إلا أنه كان يشارك أخاه في آرائه المعادية للقيصرية، وقد تجلت ميوله المتطرفة عندما كان طالباً في كلية الحقوق بجامعة كازان «Kazan»، فقد طردته الجامعة لاتهامه بالميول المتطرفة وإثارة الطلبة على الحكم القيصري (١٨٨٧)، واضطر إلى الرحيل إلى بتروغراد ليتم دراسته، وهناك سنحت له الفرصة لكي يشبع ميوله فاتصل بالجماعات التي تعتنق مبادىء كارل ماركس في الاشتراكية المتطرفة وأصبح عضواً في الحزب الديمقراطي الاشتراكي، واضطهد كغيره من المتطرفين وحكم عليه بالنفي ثلاث سنوات في سيبيريا بسبب نشاطه الثوري بين طبقات العمال في العاصمة. وعندما انتهت مدة سجنه سنة ١٩٠٠، فضل الرحيل إلى سويسره، ليؤسس صحيفة سماها (الشرارة Iskara) لينشر فيها آراءه ويقوم بتهريبها إلى روسيا، وقد أمضى عاماً من حياته (ابريل ١٩٠٢ ـ ابريل ١٩٠٣) في لندن، حيث واصل هناك إصدار صحيفته بمعاونة بعض الديمقراطيين الاشتراكيين من الإنجليز.

أثبت لينين أنه أعظم الثوار في العصر الحديث، اجتمعت له قدرات ملحوظة في التحليل الفكري، وفي الإحساس الدقيق بالواقع السياسي وبفن السياسة العملية. وقد استغل هذا المزيج النادر من القدرات الفائقة في تحويل حزبه إلى أداة للعمل الثوري لا تجدي إزاءها مقاومة. وعن طريق هذا الحزب وجه تطور روسيا كله وجهة جديدة جعلتها تزداد تبايناً عن بقية أوروبا، وغيّر مجرى التاريخ العالمي.

بيد أن لينين والحزب البلشفي إن كانوا قد فعلوا شيئاً لخلق ثورة في روسيا لم يفعلوا الكثير. لأن الموقف في ١٩١٧ نشأ عن عاملين هما إفلاس النظام

القديم وانهيار الحكومة نتيجة ثلاث سنوات من الحرب. فالتسيير الناجح للحرب الحديثة كان يتطلب الوحدة القومية والثقة بالنفس تطلبه كفاءة الإدارة الحكومية، ولم يكن لدى روسيا القيصرية شيء من ذلك.

وعندما قامت الثورة في مارس ١٩١٧ فاجأت الزعماء البلشفيين أكثر مما فاجأت الحكومة ذاتها، إذ كان معظمهم في المنفى خارج البلاد. فتألفت لجنة طوارىء من أعضاء الدوما ومن مندوبي مجالس العمال والجنود السوڤيتية (Soviet) المنشأة حديثاً، وأقامت حكومة حرة مؤقتة برئاسة البرنس لفوف Lvov، وأعلنت الجمهورية بعدها أجبر القيصر على التنازل عن العرش.

كانت الحكومة المؤقتة تشارك الحلفاء الغربيين معظم مثلهم العليا السياسية وتأمل إنشاء نظام دستوري ديمقراطي في روسيا، فواصلت الحرب ضد ألمانيا. لذلك عندما أدركت الحكومة الألمانية أن الزعماء البلشفيين يؤيدون الصلح مع ألمانيا أمنت سفرهم من سويسرا إلى روسيا عبر ألمانيا في قطار مغلق. فكانت هذه هي الخدمة الثانية التي أدتها القيادة الألمانية العليا لقضية البلشفية (كانت الخدمة الأولى هي إلحاق مثل هذه الخسائر الفادحة بروسيا القيصرية).

استطاع لينين الآن، وقد عاد إلى روسيا، أن يتأهب للاستيلاء على السلطة في الوقت المناسب. وسرعان ما تبينت الحكومة الجديدة عجزها عن تحمل الحرب والثورة معاً في نفس الوقت، فأعلنت توزيع الأراضي على الفلاحين. وانحلت الجيوش الروسية بطريقة بسيطة، إذ عاد الجنود الفلاحون إلى قراهم لضمان الحصول على الأرض. فبلغ الاضطراب والفوضى الإدارية مدى تعذر معه إنقاذ الموقف. وفي ٦ نوفمبر ١٩١٧ استولى البلاشفة على السلطة، وكان عملاؤهم الرئيسيون هم أعضاء «سوڤييت» بتروغراد ووحدات من الجيش والبحرية ومنظمة الحزب نفسها. فكانت الثورة البلشفية في مرحلتها المبدئية انقلاباً تم وسط الفوضى، وتلخص برنامجها، كما صاغه لينين في أربع نقاط: الأرض للفلاحين،

الطعام للجائعين، السلطة لمجلس العمال (Soviet)، الصلح مع ألمانيا. كان الأمر الأول واقعاً فعلاً، وسرعاً ما تم الأمر الأخير في معاهدة برست ليتوفسك. وتحقق الأمران الثاني والثالث معاً بقصر توزيع الطعام على الأفراد المستعدين لمنح «مجالس العمال» السلطة. فظهرت «مجالس العمال» في كل أنحاء البلاد، خصوصاً في المصانع ووحدات الجيش تحت رعاية الحزب. وهكذا كان الحزب المحكم الترتيب الذي ظل لينين يشكله منذ عام ١٩٠٣ يمارس السلطة فعلاً. وبعد شهر تأسس الجيش الأحمر بجهود تروتسكي، بهذه الطريقة أنشئت خلال الثلاثة شهور الأولى، الأجهزة الأربعة للنظام البلشفي الحزبي وهي: الحزب الشيوعي، السوڤييت، البوليس السري، الجيش الأحمر[١]، وبها تقدم لينين لإنشاء أولى دكتاتوريات الحزب الواحد التوتاليتاري في العالم الحديث.

الانهيار العسكري:

وبينما كان البلاشفة ينادون بمبادئهم الجديدة كان «كرنسكي» وزير الحربية في وزارة لفوف يبذل أقصى ما في طاقة روسيا ليواصل الحرب، معتقداً أن إحراز أي نصر روسي في ميدان الحرب ضد الوسط، يقوي مركز الحكومة المؤقتة، ويرفع الروح المعنوية عند العسكريين والمدنيين على السواء. وألقى بآخر سهم في جعبته، في أواخر شهر يونيه ١٩١٧ في كلتا الجبهتين النمسوية والالمانية فقد قام الجيش الروسي بالهجوم ونجحت الخطة في الأيام الأولى من شهر يوليه، إلى أن وقعت الواقعة عندما شدد الإلمان هجومهم وأخذت القوات الروسية تتحطم أمامهم وتنهار، وفقد الجنود أعصابهم، فرفضوا القتال وأطلقوا النار على ضباطهم لأنهم أصروا على الصمود أمام الألمان وأخذت خطوط

(١) فيشر، مرجع سابق ص ٥٩٣ - ٥٩٤.

الروس تتكسر عند غاليسيا، وشرع الجنود يفرون مذعورين.

وبينما كان هذا يحدث في ميدان القتال، كانت أحوال روسيا الداخلية تسير نحو الانقلاب. ففي ١٦ يوليو بذل البلشفيك أول محاولة جديدة لهم لتنظيم الثورة الداخلية، في بتروغراد، وقد اشترك في اشعالها في أول الأمر عدد كبير من رجال الحامية في العاصمة ممن تشبعوا بالدعاية البلشفية، فاشتركوا مع مجموعات مسلحة من العمال في مظاهرات صاخبة.

وقد حاول «كرنسكي» أن يخمد الثورة بالقوة فأمر ستة آلاف جندي بإداء تلك المهمة، وبعد يومين من الصراع المميت تمكن جنود كرنسكي من القبض على ناصية الحال وهزم البلشفيك.

وقد اتضح للبلشفيك إذ ذاك أنهم على الرغم من كسبهم الأنصار في بتروغراد إلا أنهم لا يزالون في حاجة إلى تأييد الأقاليم لهم ونشر الدعاية البلشفية بين رجال الجيش نفسه، عندئذ قرر «لينين» أن يتخلى عن المناداة بإسقاط الحكومة المؤقتة في الحال، وبذل أقصى الجهود لنشر الدعاية بين رجال الجيش نفسه وعدم الاقتصار على حامية بتروغراد.

حكومة كرنسكي:

وعندما حدثت الهزيمة في غاليسيا أمام الألمان وقامت الثورة في العاصمة، كانت الحكومة المؤقتة تجتاز أزمة دقيقة نتج عنها استقالة ليفوف «Lvov» واختيار «كرنسكي» رئيساً للوزارة وفي الوقت نفسه بدأ المحافظون من أحزاب اليمين الذي يؤيدون الحكم الملكي المطلق يحاولون الظهور، ولم يرَ البلشفيك بداً من العمل على الدعاية «لدكتاتورية الطبقة العاملة البرولتاريا».

كان الموقف الحربي يسير من سيء إلى أسوأ، وأخذ الجنود يهددون بمغادرة الخنادق، وتقدم الألمان فاستولوا على ريجا «Riga» وهددوا بتروغراد

نفسها. واستعدت حكومة «كرنسكي» للانتقال إلى موسكو وقامت في القرى حركات ثورية للاستيلاء على الأراضي، وسارت في المدن مظاهرات صاخبة تطالب بالطعام، وكانت حالة البلاد المالية والصناعية قد هوت إلى الحضيض. واجتمعت الدعاية الرجعية والدعاية البلشفية والدعاية الألمانية على تحطيم معنوية الشعب إلا أن الدعاية البلشفية فاقت كل دعاية وانتشر بين الناس نداؤهم المعروف «السلام للجيش والأرض للفلاحين والمصانع للعمال».

ازداد أنصار البلشفيك، في سرعة خارقة، فانضم إليهم الفلاحون والعمال والجنود؛ فالفلاحون لم يكن الانتصار على ألمانيا يهمهم بقدر الانتصار على كبار الملاك والاستيلاء على أراضيهم، وانضم إليهم العمال أملاً في السيطرة الكاملة على الصناعة والمصانع، وانضم إليهم الجنود الذين كانوا يعاملون اسوأ معاملة، والذين عانوا الهزيمة المرة في الحرب، أملاً في إنهاء الحرب والعودة إلى قراهم لكي يأخذوا بنصيبهم من الأراضي التي ستصادر.

ثورة نوفمبر ١٩١٧:

أدرك لينين عندئذ أن الوقت قد حان لكي يضرب ضربته فدعا اللجنة المركزية للحزب البلشفيكي إلى اجتماع سري في شهر اكتوبر، تقرر فيه القيام بثورة مسلحة ضد الحكومة القائمة وذلك بعد عقد اجتماع المؤتمر العام للسوڤييت في ٧ نوفمبر، وقد كانت أغلبية الأعضاء الذين انتخبوا لتمثيل منظماتهم في ذلك المؤتمر يعتنقون مبادىء الشيوعية.

أعد البلشفيك لكل شيء عدته حتى ينجح الانقلاب، وفي مساء ٦ نوفمبر أعلنوا أن أعداء الثورة بدأوا يرفعون رؤوسهم، وأن القواد القيصرين يريدون القضاء على «المؤتمر العام للسوڤييت والجمعية الدستورية»، وسرعان ما احتلت القوات البلشفية أبنية المرافق العامة في بتروغراد أثناء الليل، كمحطات

السكك الحديدية ومكاتب التلغراف والتليفونات، والجسور وغيرها من المرافق. وعندما أصبح الصباح صدر بلاغ بلشفيكي يعلن سقوط الحكومة المؤقتة. وقبض على جميع أعضاء تلك الحكومة فيما عدا رئيسها «كرنسكي» الذي استطاع الفرار. وقد أقر مؤتمر السوڤييت العام ذلك الانقلاب وكون في اليوم نفسه حكومة مؤقتة جديدة أطلق عليها اسم المجلس السوڤييتي لوكلاء الشعب «Soviet of The People's Commissars» وانتخب لينين رئيساً لهذا المجلس، وتروتسكي وزيراً للخارجية.

ونجح لينين في خطته، وأسقط حكومة كرنسكي، وتولى هو بذاته رئاسة مجلس مفوضي الشعب وشرع في تنفيذ برنامجه:

١ ـ الصلح والسلام للجيش ووقف الحروب الاستعمارية.

٢ ـ المصانع للعمال.

٣ ـ الأرض للفلاحين.

٤ ـ إحلال مجالس الشعب محل مجالس الشركات.

٥ ـ استبعاد البرجوازية.

٦ ـ العمل على نشر وتقوية الأحزاب الشيوعية فيما وراء روسيا.

وفعلاً فتح لنين باب المفاوضات مع ألمانيا ليعقد معاهدة برست ليتوفسك (مارس ١٩١٨) وليتفرغ بعد ذلك لأعداء الثورة. وكانوا يتشكلون من:

١ ـ الارستقراطية الحاكمة زمن القيصرية والضباط السابقون.

٢ ـ كبار رجال المال وأصحاب المصانع والشركات.

٣ ـ الإقطاعيون وكبار الملاك.

٤ ـ رجال الدين.

٥ ـ الجمهوريون المعتدلون.

معاهدة برست ـ ليتوفسك Brest-Litovsk:

بعد مضي إسبوعين على ثورة نوفمبر أرسل «تروتسكي وزير الخارجية السوڤيتي» مذكرة إلى الممثلين الدبلوماسيين في العاصمة الروسية، يقول فيها إن الحكومة السوڤييتية تنوي «أن تقترح على جميع الشعوب وحكوماتهم عقد هدنة سريعة في الميادين تمهيداً لعقد صلح ديمقراطي». وقد تجاهل الحلفاء مذكرة «تروتسكي» أما دول الوسط الذين كانوا يريدون خروج روسيا من الحرب، فقد قابلوا اقتراح السوڤييت بسرور وترحيب. وفتح باب المفاوضات في ٣ ديسمبر في مدينة برست ليتوفسك، ثم أعلنت الهدنة بين روسيا ودول الوسط (ألمانيا والنمسا وتركيا وبلغاريا).

وقد حاول البلشفيك أن تجري مفاوضات الصلح في ستوكهلم بالسويد لتسير في جود محايد بعيداً عن الأراضي التي تسيطر عليها دول الوسط ولكن الألمان رفضوا ذلك الاقتراح، وعقد اجتماع الصلح في ١٠ يناير سنة ١٩١٨ في برست ليتوفسك «Brest-Litovsk»، وأهم المشكلات التي كانت تعوق نجاح المؤتمر، هي مصير البلاد التي احتلتها القوات الألمانية والنمسوية، وقد طلب البلشفيك بجلاء تلك القوات عن بولنده ولثوانيا على أن يستفتي أهل تلك البلاد في الحكم الذي يفضلونه، وقد رفضت دول الوسط هذا الطلب، ولم يجد لينين بدأ من التسليم بشروط الألمان حتى تفرغ البلشفية من تنظيم نفسها أولاً داخل روسيا.

وأخيراً وقعت معاهدة برست ـ ليتوفسك في ٣ مارس سنة ١٩١٨، وبمقتضاها.

١ ـ وافقت روسيا على التنازل عن بولندا ولتوانيا وترك تقرير مصير تلك البلاد للبت فيه بين ألمانيا والنمساويين أهالي تلك البلاد.

٢ ـ الجلاء عن لتوانيا واستونيا وفنلندا.

٣ ـ الجلاء عن اوكرانيا والاعتراف بالمعاهدة التي أبرمتها جمهورية الشعب الأوكراني ودول الوسط.

٤ ـ التنازل لتركيا عن اردهان وقارس وباطوم.

٥ ـ الامتناع عن نشر الدعاية البلشفية في الأراضي التي تسيطر عليها دول الوسط.

وهكذا عقد البلشفيك صلحاً كلفهم مساحات شاسعة من الأراضي، ولكن البلشفيك كانوا إذ ذاك يتطلعون إلى فترة سلام يستطيعون خلالها أن يقوموا بتجربتهم الخطيرة في قلب نظام الحكم وإقامة دكتاتورية الطبقة العاملة.

أما بالنسبة لدول الوسط، فقد أدى لهم انسحاب روسيا من الحرب وانغماسها في ثورتها الخطيرة خدمة مؤقتة، إذ أعفاها من الحرب في جبهتين، ومهد الطريق لنقل عدد كبير من قواتها إلى الميدان الغربي للاشتراك في المعارك الحاسمة التي خاضتها في عام ١٩١٨.

وعندما أصبح كل شيء هادئاً في الجبهة الروسية انصرف البولشفيك للقضايا الداخلية وكان أعداؤهم يحاولون الانقضاض عليهم من كل مكان فقد قام الروس البيض بمهاجمة الجمهورية من كل جانب وكان يساعدهم مستشارون من الحلفاء الغربيين، كما كانوا يتلقون من الحلفاء طائرات ودبابات وذخائر، وفي الوقت نفسه حاصر الحلفاء «روسيا الحمراء» وقطعوا عنها كل الإمدادات الحربية والمدنية، بل وكل الإمدادات الطبية. وعلى الرغم من ذلك اندحر الروس البيض في نهاية الأمر وأجبروا على الانسحاب من أرض روسيا الحمراء الظافرة، وأثبت الثوريون على عكس كل ما كان منتظراً، أن في مقدورهم أن يعتمدوا على سواعدهم ويقيموا بناء دولة مكتفية بذاتها، وكان يبدو للعالم الخارجي أن البقاء مستحيل على دولة مزقتها الحرب الأهلية وأرهقتها المجاعة وسادها الإرهاب: أي أن البلاد كلها كان يشيع فيها الاضطراب والشقاء

ومع ذلك ففي وسط هذه الفوضى كلها استنت الحكومة لنفسها سياسة اقتصادية معينة. فبعد ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ مباشرة أممت كل الصناعات وفق المبدأ الاشتراكي. ولكن بعد ثلاث سنوات من هذا التاريخ، أي بعد الحرب الأهلية، كانت البلاد لا تزال تعاني المجاعة والفوضى، ولهذا أعيد نظام الاقتصاد القائم على النشاط الفردي على نطاق صغير، وعرف هذا بسياسة لينين الاقتصادية الجديدة، التي دامت حتى سنة ١٩٢٨ حين وضعت الحكومة خطة السنوات الخمس الأولى للإنتاج والتوزيع.

وبينما كان هذا المجهود الهائل في إعادة البناء الاقتصادي يسير قدماً، اعتور البنيان الدستوري للدولة السوڤيتية تطوير تدريجي، فالنظرية السياسية عند البلاشفة لم تكن قد جاوزت حدود الثورة، ولا يبدو أن ماركس أولينين قد وضعا مخططاً لما سوف يؤول إليه بنيان الدولة السياسي بعد نجاح الثورة، ومن ثم فإن الدولة السوڤييتية كانت وليدة الحوادث، فكانت تقوم أساساً على مجالس السوڤييت التي ينتخبها العمال في المصنع والفلاحون في القرية.

إعدام القيصر (١٨ يوليه ١٩١٨):

ولما اشتد النضال بين الحمر أنصار البلشفية والبيض انصار القيصرية، وجد البلشفيك أن وجود القيصر نيقولا الثالث وأسرته في معتقلهم بالقرب من بتروغراد، قد يشجع العناصر المعادية للثورة ويفتح لهم باب الأمل للرجوع إلى الحكم القيصري، فأرسلوا القيصر وأسرته إلى إحدى بلدان منطقة أورال، وفي صيف عام ١٩١٨ استطاعت بعض قوات البيض أن تتخذ طريقها إلى تلك المنطقة، فأسرع بعض الضباط السوڤييت إلى مقر القيصر وأعدموه مع أسرته رمياً بالرصاص.

ولما وجد البلشفيك أن المؤامرات الأجنبية والداخلية تحيط بهم أعدوا لكل

شيء عدته، واعتمدوا في الدفاع على قوتين، أولهما فرقة «الشيكا Sheka» وثانيهما الجيش الأحمر. أما فرقة الشيكا فقد تكونت بعد ثورة نوفمبر مباشرة، كحامية لحفظ النظام في العاصمة، ولكنها سرعان ما تحولت إلى أداة إرهاب لمجابهة العناصر المعادية للثورة السوڤييتية وكان من حق أعضاء الشيكا أن يقبضوا على العناصر التي تعتبر معادية للحركة السوڤييتية لمحاكمتهم وإعدامهم رمياً بالرصاص.

أما الجيش الأحمر فقد بذل «تروتسكي» أقصى ما لديه لتنظيمه وإعداده حتى يستطيع أن يتغلب على قوات الروس البيض التي سلحها الحلفاء بأحدث الأسلحة، وسرعان ما أصبح الجيش الأحمر على أهبة الاستعداد لصد الخطر الأجنبي على البلاد.

وفي سنة ١٩١٩، بدأ هجوم القوات الروسية المعادية حتى أصبحت على مرمى النظر من مدينة «بتروغراد» ـ التي سميت فيما بعد بمدينة لينينجراد ـ ولكن الجيش الأحمر هزمها وردها على أعقابها.

وأخيراً اضطر الحلفاء إلى سحب قواتهم في أواخر عام ١٩١٩، وفي العام التالي، رفعوا الحصار عن روسيا، ولم يبق إلا مدينة فلاديفستك على المحيط الهادي التي بقيت فترة من الوقت تحتلها القوات اليابانية.

وتمكن البلشفيك في عامي ١٩١٩ و ١٩٢٠ من طرد الحكومات المعادية التي تألفت في اوكرانيا وروسيا البيضاء، وقبضوا على زمام السلطة في ولايات القوقاز واذربيجان وارمينيا وجورجيا، حيث تألفت بها حكومات اتبعت النظام السوڤيتي الجديد.

ولكن لئن وفقت الحكومة البلشفية في مكافحتها للتدخل الأجنبي والثورات الداخلية فإنها كانت أقل حظاً من التوفيق في إقامة نظام اجتماعي جديد مؤسس على الأفكار الشيوعية ذلك أن الفلاح الروسي مالك صغير

متلهف على احتلال الأرض كان بعيداً عن الشيوعية في فكره وأساليبه بعد السماء عن الأرض، أجل لقد أعطته الثورة أراضي المالك الكبير السابق ولكن الثورة لم تستطع أن تحمله على زراعة المواد الغذائية مقابل أي شيء إلا العملة - القابلة للتداول - كما أن الثورة دمّرت قيمة النقود تقريباً وأصيب الإنتاج الزراعي بضربة شديدة من جرّاء احتلال نظام السكك الحديدية وأجهزتها أثناء الحرب حتى لقد انكمش فأصبح مجرّد زراعة للمواد الغذائية يقوم بها الفلاحون لاستهلاكهم الخاص. أما المدن فقد شملتها المجاعات وبذلت محاولات مستعجلة سيئة التنظيم والتدبير لتعديل نظام الإنتاج الصناعي بحيث تتمشى مع النظريات الشيوعية فباءت هي الأخرى بالفشل. فلو أنك نظرت إلى روسيا في عام ١٩٢٠ لشهدت فيها منظراً عجيباً لم تسبق مشاهدته هو منظر الحضارة العصرية وهي في حالة من الانهيار التام. فإن الصدأ كان يأكل السكك الحديدية ويحيلها إلى خردة غير صالحة للاستعمال كما أن المدن ظلت تتحول إلى خرائب وارتفعت نسبة الوفيات في كل مكان ارتفاعاً شديداً ومع ذلك كله ظلت البلاد تقاتل أعداءها الذين كانوا يطرقون أبوابها من كل جانب. وحل بالبلاد بين الفلاحين الزراعيين في ١٩٢١ قحط ومجاعة شديدة في المناطق الجنوبية الشرقية التي خربتها الحرب. ومات ملايين الناس جوعاً وقد أدركت الحكومة آنذاك إنها لا تستطيع الحفاظ على التجربة الشيوعية بكاملها. وفي ٥ مارس ١٩٢١ صرح لينين في مؤتمر الحزب الشيوعي بقوله: «تبرهن التجربة أن المرور المباشر إلى الاشتراكية الصرفة يتجاوز قوانا... إن قوى إنتاجنا الأساسية في حالة عوز وخراب وخور ونفاذ إذ يجب إلحاق كل شيء مؤقتاً بهذه الضرورة الأساسية وهي أن تزداد كمية منتجاتنا مهما كلف الأمر». وعلى هذا فإن لينين يعلن عن انطواء استراتيجي مؤقت «تجب العودة فيه إلى توطيد حافز المصالح الفردية لاجتناب خراب اقتصادي تام»

بالتالي يجب إجراء تسوية مع الأصول الرأسمالية أي اتباع سياسة اقتصادية جديدة.

وهذه السياسة الاقتصادية الجديدة قبلت لحد ما عودة حرية المبادلات وتركت لرأسمال الفرد مكانا في الاقتصاد القومي. وحافظت مع ذلك على التنظيم الاشتراكي للإنتاج حيث أمكنها ذلك فهي إذن تقبل بوجود «قطاع اشتراكي» و «قطاع فردي» معا.

وقد تم توطيد هذا «القطاع الفردي» في الناحية الزراعية والناحية الصناعية.

(أ) من الوجهة الزراعية:

قرّر المجلس الثاني للحزب الشيوعي في ١٧ مارس ١٩٢١ الكف عن مصادرة الحبوب التي أنبتت بضريبة تدفع عينا وتتناسب مع المحصول وأن تترك بين يدي المنتج نسبة مئوية من منتجاته لا تخضع للمصادرة ولا لتحديد الأسعار. وفي ٢٩ يوليو ١٩٢١ أعيدت حرية التجارة الداخلية. وهكذا أصبح باستطاعة الفلاحين أن يبيعوا «الفضل» الذي ترك لهم، وأخيراً قبلت الحكومة إعادة تأسيس المزارع الفردية «الكولاك» الصغيرة مع احتفاظها بالمبدأ القائل «الأرض ملك الدولة».

(ب) من الوجهة الصناعية:

سمحت الحكومة مجدداً في ٧ يوليو ١٩٢١ للمشاريع الفردية الصغيرة ورفعت التأميم عن المشاريع التي تشغل أقل من ٢٠ عاملاً وفي الوقت ذاته خوّلت الشركات الأجنبية امتياز استثمار المناجم. ومع هذا فقد بقي القطاع الاشتراكي لأن الحكومة حافظت على «رقابة» النقليات والصناعات الكبرى. وقامت بجهد لتحسين تنظيم الصناعة الاشتراكية وذلك بأن جمعت صناعات

الدولة في تروستات من شأنها تحقيق التوازن في موازنتها. ونظمت الأراضي الزراعية التي لم تدعها للاستثمار الفردي في مزارع الدولة «سوفخوز» وادخلت إليها الفن العلمي؛ ولكن إذا كان القطاع الاشتراكي هاماً في الصناعة فقد ظل متواضعاً جداً في الزراعة.

وهكذا لم تستطع الثورة الروسية الحياة عام ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ إلا بتخلّيها عن جزء من برنامجها الاجتماعي ولكن هذا التخلي لا يتضمن تخلياً عن مبادىء النظام الأساسي.

فمن جهة أن دستور عام ١٩١٨ نظم الاتحاد السوفييتي في جمهورية اتحادية وحافظ على مبادىء دكتاتورية الطبقة الكادحة وحصر حق التصويت بالعاملين نساء ورجالا الذين يمارسون عملاً منتجاً أو ذا نفع عام وحرم رؤساء المشاريع الخاصة والفلاحين الأثرياء حق التصويت ونظم هذا الحق بصورة يفيد بها ناخبي المدن حيث يكون لهؤلاء في نظام التصويت على درجتين مندوبون بقدر خمسة أضعاف مندوبي الناخبين في الأرياف.

دستور الاتحاد السوفييتي (٣١ يناير ١٩٢٤):

وبعد أن تم تكوين «اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية» اقترح الحزب الشيوعي، المسيطر على سياسة الاتحاد، تعديل الدستور الذي صدر عام ١٩١٨ والذي تأسست به جمهورية السوفييت الاتحادية الروسية، ويتضمن الدستور الجديد طائفة من المبادىء تصبح أساساً للعلاقات التي تربط بين أجزاء الاتحاد السوفييتي الجديد، وترضي القوميات بين شعوب الولايات السوفيتية، كضمان المساواة في الحقوق والواجبات للجمهوريات المختلفة، واستقلال تلك الجمهوريات استقلالاً ذاتياً، وهذا يعني أنها تمارس على أراضيها سلطة الدولة فيما عدا الشؤون الخارجية العليا التي تتولاها الهيئات العليا في الاتحاد السوفييتي،

وضمان حقها في استخدام لغتها الوطنية، وإنشاء مجلس «سوفييت القوميات» وتمثل فيه جمهوريات الاتحاد على قدم المساواة.

ونظام الحكم في الاتحاد السوفييتي، نظام هرمي، قاعدته الكبرى صغار الفلاحين وعمال المدن والمثقفون، منظمين في لجان أو مجالس محلية يدعى كل منها (سوفييت) ـ ومعناها باللغة الروسية «مجلس» ـ وقد ظهرت «سوفييتات» العمال منذ ثورة ١٩٠٥ عندما كان العمال ينتخبون مندوبين عنهم للعمل على تحقيق مطالبهم، واختفت تلك السوفييتات بعد قمع ثورة ١٩٠٥ إلى أن ظهرت في انقلاب عام ١٩١٧.

وتنتخب سوفييتات القرى مندوبيها في سوفييتات المراكز، ويبعث سوفييت كل مركز بمندوبين إلى سوفييتات الأقاليم، وتختار هذه مندوبيها في سوفييت الجمهورية. ويختار هذا المجلس ممثليه في المؤتمر السوفييتي العام للاتحاد السوفييتي الذي يعتبر قمة الهرم الانتخابي السوفييتي.

إذن كانت المجالس السوفييتية المحلية ترسل مندوبيها من مختلف أنحاء البلاد لحضور المؤتمر السوفييتي الذي ينعقد في العاصمة من وقت إلى آخر. وكان يتم انتخاب القوميسيرين (الوزراء) وتجري الموافقة على السياسات القريبة والعاجلة. وهكذا أصبح القادة الشيوعيين في موسكو أكثر فأكثر أصحاب السلطة مع أن مجالس السوفييت كانت في ظاهر الأمر هي أداة الحكم.

لقد كانت فترة حكم لينين تمتاز بجهود ضخمة من أجل تصفية المشكلات الداخلية التي أثارها أعداء الثورة، وبحثاً عن سياسة خارجية ملائمة للاتحاد السوفييتي. وبعد وفاة لينين في ١٩٢٤ فوجئت الدولة ـ بصفة عامة ـ بأن الذي خلفه هو ستالين ـ سكرتير الحزب الشيوعي ـ وليس تروتسكي رفيق لينين في بناء الثورة.

الصراع بين ستالين وتروتسكي:

ولقد حدث فعلاً إنقسام في الرأي حول أي من الرجلين ستالين أم تروتسكي يخلف لينين، وهذا الخلاف ليس على أساس المقارنة بين شخصية كل منهما، وإنما على أساس أي من الفلسفتين السياسيتين أوفق للمرحلة حينئذاك:

١ ـ الاستمرار في الدعوة للشيوعية العالمية وعالمية الثورة.

٢ ـ أم العمل من أجل الاتحاد السوفييتي أولا ثم الثورة العالمية ثانيا. وانتصر جناح ستالين، وأخذ في تصفية خصومه، وجرّد تروتسكي من كل مناصبه ونفاه، وقام بحركة تطهير كبيرة في مختلف الدوائر حتى غدا هو زعيم الاتحاد بلا منافس في أواخر الثلاثينات وظل كذلك حتى وفاته.

ركز ستالين جهوده من أجل تطوير إمكانيات الاتحاد السوفييتي الاقتصادية. وكانت المشكلة الزراعية أكثرها تعقيداً. فقد تدهور الإنتاج وتدهور الفلاح، بينما أثرت مجموعات أخرى. فالأرض حتى تولى ستالين الحكم كانت بيد الفلاح وليست تعاونية، واستطاع بعض الفلاحين الذين عرفوا باسم (الكولاك) أن يجمعوا ثروات لها قيمتها. ولعلاج هذه الأوضاع أصدر ستالين قراراً عام ١٩٢٩ بتحويل كل الأراضي إلى مزارع جماعية خلال ثلاث سنوات. فقضى على (الكولاك) وظهرت المزارع الجماعية بسرعة.

حقيقة أصيب دخل الفلاح خلال فترة الانتقال بتدهور واضح، ولكن تنفيذ «مشروع السنوات الخمس» الأول رفع مستويات الدخل والإنتاج، وتوالى بعد ذلك التفوق في مجالات الإنتاج الزراعي وفي حالة الفلاح الروسي.

ويعتبر دستور ١٩٣٦ أهم منجزات ستالين وكذلك أهم دساتير الاتحاد السوفييتي واطولها عمراً. وإن كان يعتبر امتداداً معدّلاً لدستور ١٩٢٤. وبمقتضى

دستور ١٩٣٦ أخذ في الاعتبار أهمية الاستقلال الذاتي لأية جمهورية ضمن الاتحاد ذات قومية خاصة بها، وأهمية المساواة بين الجمهوريات.

ومع هذا فإن بناء الدولة السوفييتية لم يتم دون عنف فقد كان هناك خلاف خطر في الرأي بين الثوريين المتطرفين من أمثال تروتسكي الذين كانوا لا يزالون يعتقدون أن روسيا لا يمكن أن تقوم فيها دولة اشتراكية إلا بعد أن تكون الثورة قد حولت العالم كله إلى الاشتراكية، وبين أعضاء الحزب الشيوعي التي هي أكثر اعتدالاً من أمثال ستالين الذين كان رأيهم أن يركزوا الجهود أولا على النهوض بالبلاد. ودام هذا الصراع داخل الحزب الشيوعي عدة سنوات وبلغ ذروته في سنة ١٩٢٧، ثم انتهى الأمر إلى طرد تروتسكي من الحزب ونفيه إلى سيبيريا ثم تركيا وفرنسا والمكسيك. إلا أن تروتسكي أبى الاستسلام للهزيمة وجمع حوله كل المتذمرين الساخطين في محاولة لقلب نظام ستالين، فكان هذا نذيراً بحدوث حالة من الفوضى، واعتبرته الحكومة تهديداً خطيراً لنهوض البلاد الاقتصادي، ومن ثم اتخذت إجراءات لا هوادة فيها ولا شفقة لاستئصال كل معارضة، فاتبعت نفي تروتسكي بسلسلة من أعمال التطهير تخلصت بها في حرص شديد من كل من اشتبه في ميولهم نحو سياسة تروتسكي، ولم يحظ الكثيرون من هؤلاء بمحاكمة علنية، ولو أن الفائدة من مثل هذه المحاكمات كانت من الأمور المشكوك فيها. وفي أغسطس سنة ١٩٣٦ حوكم زينوفيف وكامنيف وأعدما بتهمة تنظيم جماعات إرهابية لاغتيال ستالين، مع أن الاثنين هما اللذان كانا قد شكلا مع ستالين حكومة ثلاثية Triunvirate حكمت روسيا عقب وفاة لينين في سنة ١٩٢٤. وفي مستهل السنة التالية حدث تطهير هائل في الجيش الأحمر؛ ففي يونية سنة ١٩٣٧ جرت محاكمة سريعة للمارشال توخاشفكسي Tkuhachevsky وسبعة جنرالات آخرين حكم عليهم فيها بالإعدام رمياً بالرصاص، وكذلك تم عزل آلاف من ضباط الجيش الأحمر.

وقد هلل أعداء البلشفية لهذه المحاكمات على اعتبار أنها دليل على انهيار النظام السوفييتي وضعف الجيش. إلا أن طائفة أخرى من الناس اعتبرت أن الهدف من هذه التطهيرات هو القضاء على اتجاه جديد في سياسة السوفييت الخارجية، تأكد للمسؤولين أنه كان يلقى تأييداً من هؤلاء الجنرالات ومن الزعماء السابقين، وهو اتجاه نحو التقريب إلى ألمانيا والابتعاد عن فرنسا. وقد يكون من الأمور التي لها دلالتها أن تطهيراً شبيهاً بذلك الذي حدث في روسيا جرى في ألمانيا في مستهل عام ١٩٣٨ لطائفة من الضباط الألمان الذين اشتبهت السلطات في مناصرتهم لسياسة التعاون مع الاتحاد السوفييتي. ومن أهم نتائج هذه المحاكمات أنها جعلت السلطات العسكرية الفرنسية تعرض كل الاعراض عن إجراء أية محادثات تهدف إلى زيادة التعاون بين الجيش الفرنسي والجيش السوفييتي، رغم الجهود التي بذلها الرؤساء العسكريون السوفييت فإن هيئة أركان الحرب الفرنسية لم تجر أية محادثات من هذا النوع.

كان انتصار ستالين الذي فضل أن يكون هدفه هو «الشيوعية في بلد واحد» على نقاده بزعامة تروتسكي الذين فضلوا اتخاذ الثورة العالمية الدائمة هدفاً مباشراً، انتصاراً لفكرة القومية على فكرة الشيوعية العالمية.

وفي ذلك الوقت كانت قوة الاتحاد السوفييتي تثير خارج روسيا كثيراً من الجدل، إذ يبدو أنه لم تكن هناك معلومات موثوق بها يمكن أن تصلح لإصدار حكم موضوعي مستقل، وكان من المستحيل تقريباً أن يقرر ما إذا كان النظام القائم ممقوتاً إلى درجة حتمت اللجوء إلى أساليب إرهابية متطرفة في وقت السلم، أو أن حكام روسيا قد مادت الأرض تحت أقدامهم فأخذوا يضربون في عنف محموم كل ما يبدو لهم معارضاً لسياستهم. ومن الواضح قطعاً أن هؤلاء الحكام قد اتخذوا أشد الإجراءات ضد أناس كان يمكن في بلدان أخرى أن تؤخذ معارضتهم على أنها نقد نزيه للنظام. ومن ناحية أخرى فإن كثيرين ممن

أزالتهم الحكومة عن طريقها كانوا بلا شك يعملون دائبين على تحقيق قلب حكومة ستالين بوسائل العنف، وكان من الممكن أن يشكلوا طائفة عرفت بعد باسم «الكويسلنجيين[١]» أو الطابور الخامس» والذي حدث فعلاً أن الحرب عندما دقت أبواب روسيا في نهاية الأمر كان في مقدور روسيا أن تقف أمامها جبهة متحدة على أساس واضح من التنظيم السياسي والصناعي، وتعتمد اعتماداً مطلقاً على قوة الجيش ووحدته. وعندما اقتحم الألمان روسيا في سنة ١٩٤١ لم يظهر في البلاد إلا مثل واحد لنشاط الطابور الخامس، وهو ما حدث في جمهورية الفولجا.

وبعد عام ١٩٢٨ سار ستالين بسلسلة مشاريعه للسنوات الخمس التي هدفت إلى تزويد روسيا بالصناعة الثقيلة وبالنقل الأفضل، وإلى جعل الزراعة آلية وجماعية، وإلى تنمية موارد جديدة للقوة الكهربائية وللصناعة فيما وراء الأورال[٢]. كان التخطيط الحكومي للحياة الاقتصادية معتبراً في البداية تغييراً مقصوداً لعمل الطبيعة التاريخي. لكن هذا التخطيط أصبح وظل، تحت حكم ستالين، طابعاً مميزاً للحكومة الشيوعية في روسيا. وكانت نتيجته هي خلق اقتصاد قومي متماسك في جميع أنحاء المنطقة، ولم يشمل مواطنيها في جماعة أكثر وعياً بوحدتها مما حدث قبلاً في التاريخ.

والمشاريع في جملتها هي ثورة روسيا الصناعية. ففي عقدين من الزمن أتم الروس ما استغرق إتمامه في بلاد أخرى عشرات السنين. فلم تأت سنة ١٩٣٩

---

(١) كويزلنج Quisling سياسي نرويجي (١٨٨٧ - ١٩٤٥) أسلم بلاده للأعداء غدراً، وتولى حكم النرويج وأصبح لعبة في أيدي النازية. ولهذا أصبح اسمه علماً على من يخون بلاده ويسهل للأعداء احتلالها.

(٢) بدىء بالمشروع الأول للسنوات الخمس في سنة ١٩٢٨ وبالثاني في ١٩٣٢. وقطعت الحرب العالمية الثانية المشروع الثالث. وخصص مشروع رابع لتعمير ما بعد الحرب.

إلا وكان أربعة أخماس إنتاجها الصناعي يأتي من مصانع أنشئت خلال السنوات العشر السابقة. وإذ كان معظمها مقاماً في شرق الأورال، فإن المشاريع نقلت التصنيع الحديث بعيداً إلى قلب آسيا، فاستغل الروس موارد وسط آسيا المعدنية الواسعة، وبذلك زادوا بوفرة رصيد العالم من الثروة الميسورة. وأصبحت روسيا، اقتصادياً وسياسياً، جزءاً من آسيا أكثر منها جزءاً من أوروبا. وكان المثل الذي ضربته حافزاً لشعوب آسيوية أخرى خصوصاً الصين والهند، للمطالبة بتصنيع مشابه. وكان التغير الاجتماعي الذي طرأ على شعوب الاتحاد السوفييتي لا يقدر، إذ برزت فيها طبقة عظمى جديدة من موظفي المكاتب ومديري الأعمال والمهندسين والفنيين لم تشهد لها روسيا مثيلاً من قبل، يتمتع أفرادها وحدهم بالامتيازات وبأعظم مكانة اجتماعية وفي الوقت ذاته مكنت المشاريع تربة روسيا من إعالة سكان، يزدادون بدرجة كبيرة.

السياسة الخارجية:

أما من الناحية الخارجية فقد كان أول هدف للسياسة الخارجية الروسية ما بين عامي ١٩٢٥ و١٩٣٣، هو إنشاء حاجز من الدول الصديقة على الحدود الروسية، يضمن السلامة من العدوان، وما وافى صيف عام ١٩٣٣ حتى كانت روسيا قد عقدت مع عدد من جاراتها الغربية والجنوبية ومع عدد آخر من الدول مواثيق الحياد وعدم الاعتداء[٢].

الخوف من ألمانيا واليابان:

وبعد عام ١٩٣٣ بدأت روسيا السوفييتية تشعر بأنها في أشد الحاجة

(٢) هناك دراسة شيقة للسياسة الخارجية والكومنترن في التيارات السياسية المعاصرة، عبد الحميد البطريق، مرجع سابق ص ٢٣٠ وما بعدها.

لتوثيق علاقاتها بأكبر عدد ممكن من الدول الكبرى. وذلك نظراً إلى السياسة العدوانية التي شرعت تتبعها ألمانيا النازية في الغرب، والسياسة الاستعمارية التي كانت تتبعها اليابان في الشرق، لذلك غير الشيوعيون رأيهم في عصبة الأمم التي كانوا يعتقدون من قبل أنها أداة في يد الدول الرأسمالية الكبرى للتآمر ضد روسيا السوفييتية، وأمام الخطر الألماني النازي من جهة واليابان من جهة أخرى، رأت روسيا أن تنضم إلى عصبة الأمم لتتمتع بالأمن الجماعي عن طريق عضويتها في العصبة، وتم لها ما أرادت في عام ١٩٣٤ وفي العام التالي، عقدت اتفاقيات عسكرية دفاعية مع كل من فرنسا وتشكوسلوفاكيا ضد ألمانيا.

وفي عام ١٩٣٨، عندما فشلت بريطانيا العظمى وفرنسا في منع العدوان النازي عن حدود تشكوسلوفاكيا، كانت الحكومة الروسية ترتاب في نيات هاتين الدولتين - بريطانيا وفرنسا - ظناً منها أنهما يحاولان أن يوجها أطماع هتلر وعدوانه شرقاً نحو روسيا. وأمام هذه الظروف، قرر الشيوعيون العمل على تأجيل قيام أي نزاع بين روسيا السوفييتية وألمانيا النازية، واستطاعوا أن يصلوا إلى عقد معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا في أغسطس سنة ١٩٣٩.

وقد أعلن الاتحاد السوفييتي أن مبادىء السياسة الخارجية السوفييتية تتلخص في: النضال في سبيل السلم المديد والتعاون مع جميع الشعوب وفي سبيل المساواة في الحقوق والاستقلال لجميع الأمم الكبيرة والصغيرة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وأن ليس في الاتحاد السوفييتي طبقات وجماعات لها مصلحة في الحرب. وإمكان التعايش السلمي والتعاون بين نظامين اجتماعيين واقتصاديين مختلفين.

ولذلك اهتم زعماء الاتحاد السوفييتي بتنظيم العلاقات الاقتصادية الروسية بالعالم الخارجي، وانحصرت التجارة الخارجية في يد الدولة، وتديرها وزارة التجارة الخارجية التي تعمل على تطوير علاقات الاتحاد السوفييتي التجارية

والاقتصادية مع الدول الأخرى ونجحت بفضل الازدياد المستمر في الإنتاج الصناعي والزراعي وفي توسيع نطاق التجارة الخارجية مع العالم الخارجي من جهة حجم البضائع وتنوعها.

وبسبب انتقال الفكرة عند تطبيقها من «دكتاتورية العمال الكادحين» إلى «دكتاتورية الصفوة الممتازة» فقد تركزت الدكتاتورية في الحزب الشيوعي للقوة القائدة للمجتمع السوفييتي الذي كانت مهمته بناء المجتمع الشيوعي بالانتقال تدريجياً من الاشتراكية إلى الشيوعية.

وتتمثل الدكتاتورية الشيوعية أيضاً في تحكم الحكومة في كل الحريات، العمل الصحافة، الرأي.. حتى الفنون. فالحكومة هي التي تمتلك وتسيطر على جميع وسائل الإنتاج والتوزيع والتجارة وهي التي تحتكرها.

ولتدعيم مكانة الدولة والدعاية للشيوعية رأى الزعماء الشيوعيون تكوين الدولية الثالثة The Third International التي سميت فيما بعد الكومنترن والتي كانت أهدافها تقوم على نشر الدعاية للشيوعية وتوحيد أحزابها ومساعدة الثورات العمالية في أنحاء لعالم.

كان زعماء الاتحاد السوفييتي يؤكدون أن التجارة الخارجية السوفييتية ترمي إلى توسيع نطاق التعاون الاقتصادي مع جميع الدول، وأن التجارة الخارجية تتمشى مع مبدأ تعزيز السلام والمساواة بين الجميع، وكانوا ينتقدون محاولات الدول الغربية الكبرى التي تعمل على فرض الحصار على الكتلة الشيوعية.

هذا الكلام تغير كله طبعاً بعد التغييرات الأخيرة التي حصلت في العقد الاخير من هذا القرن بعد أن عمد الزعيم السوفييتي الاخير غورباتشوف الى إتباع سياسة البيروسترويكا وتعني الانفتاح على العالم الغربي والتي أدت إلى تفتيت الاتحاد السوفييتي وضياعه بين جمهوريات جديدة بعيدة عن الاشتراكية وقريبة من الرأسمالية، وهذا يعني أيضاً اختفاء نظرية صراع الجبارين أو الحرب

الباردة وما شابه، وخضوع الكون للنظام الواحد[1].

٢ ـ الفاشية:

لا شك أن الأنظمة الكلية أو التوتاليتارية ذات الصفة الدكتاتورية ظهرت في مناطق عديدة في أوائل هذا القرن وإن كانت بدايتها في الثورة الشيوعية فإن الفاشية والنازية استطاعتا أن تلعبا دوراً مهماً في السياسة الدولية.

وقد واجهت النظم الشيوعية والفاشية والنازية الديمقراطيتين البرلمانيتين اللتين تمتد أصول إحداهما إلى الثورة الإنجليزية عام ١٦٨٨، وأصول الأخرى إلى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩. وبذلك جابهت مبادىء هيجل وماركس فلسفات لوك وروسو. إن الشيوعيين والفاشيين على السواء طلقوا الفكرة القائلة بأن المسائل السياسية يمكن حلها وحسمها عن طريق المناقشة[2].

فمن التطورات البارزة التي حصلت بعد الحرب العالمية الأولى نشوء فلسفة جماعية تبنّاها الحزب الفاشي في إيطاليا عام ١٩٢٢ والحزب النازي في المانيا عام ١٩٣٢ وحزب فرنكو في اسبانيا عام ١٩٣٦، وبيرون بعد ذلك في الأرجنتين، وسالازار في البرتغال. والخصائص المميزة لهذه الفلسفة هي العنصرية والعسكرية والقومية والتوسيعية. أما وسائل عملها فمن خلال ديكتاتورية الحزب الواحد الممثل بزعيمه. ودراستنا لنظم البلدان التي أخذت بالنظام الفاشي تبين أنها تختلف عن غيرها من النظم الديكتاتورية. تختلف عن الشيوعية باعتمادها الرساميل الخاصة التي تعمل بتوجيه الدولة وتختلف عنها بعدم الأخذ بمبدأ تقسيم المجتمع إلى طبقة العمال وطبقة الرأسماليين وبالتالي إلى الحكم بواسطة ديكتاتورية البروليتاريا.

---

(١) النظام الواحد: أو النظام العالمي الجديد؛ عبارة استخدمها الرئيس الأميركي السابق «جورج بوش» لكي يصف النظام الدولي الجديد بعد نهاية فترة الحرب الباردة. وبالتالي دور الولايات المتحدة الاميركية في العالم المستقبلي.

(٢) فيشر تاريخ أوروبا، مرجع سابق ص ٥٩٩.

أما الفرق بين الفاشية وما تبقى من الديكتاتوريات فيعود لمحاولة الأولى التأثير على الجماهير وكسب عطفهم، فمن الديكتاتوريات من قامت على حكم الفرد البطل أو حكم الجيش أو حكم البيروقراطية. أما محاولة كسب الجماهير بالخداع تارة وبالعنف تارة أخرى فميزة خاصة عرف بها الفاشيون، وهذا يدل على أن المجتمعات التي سادت فيها الفاشية عرفت إلى حد ما النظام الديمقراطي حتى بقيت متظاهرة بالحفاظ على مظاهره أو بمعالجة شعور الجماهير لتخديرها بالشعارات وغيرها من الوسائل البرّاقة كالعنصرية أو تجديد أمجاد امبراطورية.

أما من ناحية التركيب الاجتماعي فإن الفاشية كانت تعتمد فئتين:

أولاً: فئة الصناعيين[1] وملاك الأرض: الذين كانوا يساندون الفاشية حتى أن قسماً كبيراً من هؤلاء كان يموّل الحركة النازية ليقينه بأنها ستحارب تكتلات العمّال ونقاباتهم وستجبرهم على الرضوخ لمطالب أصحاب العمل. وكان أصحاب معامل كروب وتايسن في ألمانيا من المناصرين والممّولين للحزب النازي بل أن هنري فورد نفسه كان محبذاً للنازية.

ثانياً: الطبقة الوسطى: أما الفئة الثانية فقد كانت تشكّل القوة العددية أي فئة الطبقة الوسطى أو المستخدمين ذوي الرواتب الذين كانوا ينقمون على طبقة رجال المال وبالوقت نفسه لا يريدون تعريف أنفسهم مع طبقة البروليتاريا، هؤلاء وجدوا في النازية مخرجاً يتجاوب مع رغباتهم فأيّدوها.

أمّا تأييد العسكريين للحركات الفاشية فيعود للطبيعة العسكرية ذاتها، تلك

---

(١) ركز موسوليني جهوده من أجل كسب العمال إلى جانبه فهو بكسبه العمال يكون قد وجه ضربة قاضية إلى الجناح الشيوعي في إيطاليا وسلبه الأداة التي يستخدمها للوصول إلى الحكم وفي أول الأمر لم يكن الكثير من العمال قد دخلوا الحزب الفاشستي بعد. ولكن منذ خريف ١٩٢١ بذل موسوليني جهوداً كبيرة لكي يسيطر على نقابات العمال قبل الاشتراكيين؛ نوار: مرجع سابق ص ٥٣٩.

الطبيعة المنسجمة مع فلسفة الفاشية الداعية إلى الوحدة والقوة والسيطرة والتوسع. وبالإضافة إلى ذلك لا مندوحة لنا عن ذكر عوامل الضائقات المالية التي تساعد على إيجاد مثل هذه الفلسفات الجماعية في البلدان غير العريقة في الديمقراطية. ومن البديهي أن لا نغفل أيضاً ذكر المسلكيات الجماعية والتقاليد الراسخة. فلو حلّلنا المجتمع الألماني مثلاً لوجدناه قبيل استلام الحزب النازي للحكم مجتمعاً فيه الكثير من الروح السلطوية والتعصب القومي والبسماركية والرضوخ لإرادة الدولة.

أما بما يتعلق بالعناصر المكوّنة للمذهب الفاشي فيمكن حصرها بالْميزات التالية مع وجوب ذكر تباين وجهات النظر حولها.

أولاً: عدم الثقة بعمل العقل ومحاولة السيطرة على الجماهير بالوسائل العاطفية اللاّعقلانية وتنشئة الأحداث تنشئة مبنية على الايمان بصحة هذا المذهب والانقياد الكلي للزعيم المعصوم عن الخطأ. وقد كانت صور موسوليني تملأ المدارس مع ذكر هذه العبارة «موسوليني دائماً على حق».

ثانياً: عدم الايمان بالمساواة بل اعتماد عامل القوة، فالروح العسكرية أرفع من الروح المدنية والمنتصر أقوى من المهزوم والرجل خير من المرأة وأبناء الأمة الأصحاء أولى بالبقاء من الضعفاء وأعضاء الحزب أجدر من غير الأعضاء وأبناء الأمة أو العرق أرفع من الأغراب.

ثالثاً: العنف والدعاية وقد عرف استعمال القوة في الفاشية داخل البلاد للقضاء على المعارضة وخارجها للسيطرة والتوسع وتاريخ الحبشة وليبيا لا يزال ماثلاً في الأذهان. أما بشأن الدعاية فكلّما كبرت الكذبة كلّما رسخت في الذهن وهذا يعود لعدم إيمان الفاشية بالجماهير وبقدرتها على التحليل.

رابعاً: الجماعية وهذا يعني أن الفاشية لم تقف عند حد السيطرة على السلطة بل توجيه المجتمع في جميع مجالاته وفرض طريقة حياة معينة وفلسفة

للوجود تقرب من حد الاعتقاد الديني. وتبتدئ هذه الجماعية في أصغر خلية في المجتمع وهي العائلة حيث التوجه لاعتبار الأب حاكماً مطلقاً وعلى الباقين طاعته.

خامساً: العنصرية والتوسع. ولهاتين الميزتين علاقة بما سبق أي اعتماد عدم المساواة وأحقية بعض الشعوب في السيطرة بحكم عرقها أو قوميتها. ففي نظر النازية فإن العرق الآري هو أرقى العروق وفي نظر الايطاليين يجب إعادة أمجاد الامبراطورية الرومانية وبالطبع من يعتمد مثل هذه العوامل لا يمكنه أن يحترم قانوناً دولياً يحدّ من رفعته أو سيطرته أو سيادته لذلك نرى أن الفاشيين لا يؤمنون بالمنظمات الدولية والقانون الدولي القائم على مبدأ سيادة الدول بل يعتبرون القوة فوق القانون.

أما من الناحية التاريخية فأول بلاد عرفت النظام الفاشي كانت ايطاليا التي كانت تعاني نقصاً شديداً في الفحم والحديد ولم تحصل في معاهدة الصلح على أية موارد صناعية جديدة، فقد شعر الايطاليون أنهم بعد أن عانوا الأهوال من الحرب[1] لم ينالوا إلا القليل من الغنائم، بل لقد فرضت عليهم الضرائب العالية وارتفعت أسعار الأغذية وتساءل الناس عن المكاسب التي لحقت ببلادهم من جراء دخولهم الحرب؛ وظهر الاستياء ضد الحكومة وبدأت صور لينين والدعوة للشيوعية تظهر في الأوساط العامة[2].

---

(١) فقدت إيطاليا خلال الحرب ٦٥ ألف شخص وجرح حوالي المليون وخرجت منتصرة مع المنتصرين إلا أن حلفاءها لم يعترفوا لها بكل ما كنت تطالب به. مع أن إيطاليا ضمت في تسوية الصلح حوالي تسعة آلاف ميل مربع في أوروبا وأكثر من مليون ونصف مليون ميل مربع في جهات أخرى من العالم؛ عبد الحميد البطريق التيارات السياسية المعاصرة ص ٢٣٧ وما بعدها.

(٢) فيشر تاريخ أوروبا مرجع سابق ص ٦٠٠.

ولطبيعة الشعب الايطالي يعود نجاح الدعوة الفاشية فبالرغم من أن كافور أعطى ايطاليا نظاماً برلمانياً شبيهاً بالنظام البريطاني الذي كان معجباً به إنّما لم يتمكن من إرساء قواعده نظراً للفروقات الثقافية الهائلة بين المجتمعين. فالحكومة البرلمانية تتطلب شيئاً خارجاً عن النظام ومستمداً من روحيّة الشعب ومدى تحسسه معنى النظام البرلماني. وفي أثر الحرب العالمية الأولى عمّت الاضطرابات في ايطاليا وتعددت الأزمات الوزارية والاغتيالات السياسية ولم يبق من الحكم الدستوري سوى مظهره.

بنيتو موسوليني[3]:

في هذه الفترة الدقيقة وفي هذا الجو المضطرب [4] ظهر في الميدان السياسي حزب يقوده مغامر جرىء اسمه بنيتو موسوليني. أطلق موسوليني على حزبه اسم الفاشستي وهذه معناها باللغة الايطالية حزمة العصى التي كان يحملها الرومان رمزاً للقوة والاتحاد. وقد انضم إلى هذا الحزب عدد كبير من

---

(٣) ولد موسوليني في ٢٩ يوليو سنة ١٨٨٣. وكان أبوه حداداً معدماً يقطن مدينة فورلي Forli. وكانت أمه معلمة، وكانت بطبيعتها مفكرة وديعة تميل إلى الصمت والعزلة. وعندما بلغ بنيتو الثامنة عشرة، مارس مهنة التدريس، ولكنه سئمها بعد قليل. وسافر إلى سويسرا حيث اشتغل صبي بناء. وإذا كان يكثر من معاشرة الفوضويين طرد من كل عمل التحق به، وألقى به مراراً في غياهب السجون. ثم خرج من سويسرا هائماً على وجهه حتى وصل إلى باريس وأقام فيها قليلاً، ولكنه طرد منها لتشرده. فرجع إلى بلاده في الحادية والعشرين من العمر، خاوى الوفاض، ثائراً على النظم القائمة. ثم اضطر إلى الانخراط في سلك الجيش لقضاء مدة الخدمة العسكرية. وبعد خروجه أخذ يشتغل في الصحافة، وعارض دخول إيطاليا الحرب سنة ١٩١١ ضد تركيا لتملك طرابلس، وحرض العمال على تخريب السكك الحديدية لمنع إرسال الجنود والمؤن ثم عين محرراً بجريدة اشتراكية. وغدا يُعدّ في إيطاليا خطراً داهماً على النظام الاجتماعي القائم. فيشر ص ٦٠٠.

(٤) البطريق، مرجع سابق ص ٢٣٩.

الناقمين على الأوضاع كعمال عاطلين عن العمل وجنود مسرحين ومثاليين ساخطين ومغامرين من نوعيّات مختلفة. وشن الحزب الفاشي حرباً شعواء على الشيوعيين.

وتفاقمت الاضطرابات وبقيت البلاد تتخبط في الفوضى حتى اضطرّت الوزارة للاستقالة في ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ ودعي موسوليني لتشكيل الوزارة واحتفظ في بادىء الأمر بمظاهر الحكم البرلماني فقد أعلن في نهاية شهر سبتمبر ١٩٢٢ في خطاب له أنه يؤيد النظام الملكي الدستوري وبهذا نال موافقة أبناء الدولة المؤيدين للقانون وأطلق حرية الصحافة. ولكن لم يكد الأمر يستتب له في العام التالي حتى أخذ يكشف عن حقيقة مبادئه السياسية فوضع على الصحافة رقابة شديدة وألقى خصومه في غياهب السجون والحق بالآخرين ألواناً من العذاب حتى لقد أوعز باغتيال بعض زعماء المعارضة وفي مقدمتهم ماتيوتي Matheoti زعيم الاشتراكيين المعارضين في البرلمان وعلى أثر ذلك انسحب الاشتراكيون من المجلس.

أما عن تنظيم الحزب الفاشي فيتألف من:

١ ـ المجلس الكبير: ويتكوّن من عشرين عضواً وهو الذي يقوم بإصدار التشريعات الجديدة وإملاء الشواغر الموجودة في الحزب وتعيين أعضاء التوجيه الوطني.

٢ ـ التوجيه الوطني: ويتألف من السكرتارية العامة للحزب وتسعة أعضاء يرأسهم موسوليني.

٣ ـ المنظمات الثانوية: وهذه المنظمات تقوم بمهمة تحضير الأطفال للدخول في الحزب.

نما الحزب الفاشي الذي تأسس في ٢٣ مارس ١٩١٩ في مقر جريدة كان يصدرها موسوليني في ميلان، على أسس الخشونة الاسبارطية وبسط نفوذه

على الدهماء والرعاع وأخذ الفاشستيون الذين كانوا يرتدون قمصاناً سوداء يغتالون خصومهم. وأحياناً يضربونهم، وأحياناً يجبرونهم على تجرع زيت الخروع، وأحياناً يهجمون بالطريقة الإيطالية القديمة على بيت أحد الأحرار ويعملون فيه يد النهب والتخريب. ووجد الحزب الفاشستي في جنود الحرب القدامى الساخطين، بسبب إهمال أمرهم، أتباعاً ومريدين ينضمون إلى فرقه.

وتلا ذلك تطور عجيب خارق. فإن الحزب الفاشستي أخذ ينمو حتى احتوى الأمة الإيطالية بأسرها. وصار لا يُحتمل في إيطاليا رأي غير رأي الزعيم. وألزِمت الصحافة وأساتذة الجامعات والطبقة المثقفة بأن تسير وفق مبادىء الحزب الجديدة.

وألغى «الدتشي» Duce قاعدة التمثيل النسبي. وقسم إيطاليا في نوفمبر سنة ١٩٢٣ إلى خمس عشرة دائرة انتخابية. وأعلن أن الحزب الذي سيحصل في الانتخابات القادمة على أغلبية الأصوات سيحصل على ثلثي كراسي البرلمان. وكان الحزب الفائز هو حزبه. وفي عام ١٩٢٦ وضع موسوليني التنظيم الواسع للفاشية النقابية تحت سيطرته وبذلك حرّم الاضرابات وإغلاق المصانع كما حرّم حرب الطبقات. وفي عام ١٩٢٨ اشترط أن يكون التمثيل الشعبي في الحكومة مبنياً على المركز الاجتماعي بدلاً من التقسيم الجغرافي واقتصر حق الانتخاب على الذكور فقط.

وكان الحزب الفاشستي مناصراً للإكليريكية، معادياً لمنح النساء حقوق الانتخاب، ينزع إلى القومية والتفرد بالحكم، ويعارض في تعصب شديد المبادىء الحرة التي صارت الروح الهادية للحياة البرلمانية السياسية. وتناسى موسوليني في جسارة كبيرة ماضيه، وكيف أنه نظَّم اعتصاماً عاماً سنة ١٩١٤. وأعلن الآن أن الاعتصامات والامتناع عن العمل محظورة. وأصبحت كل صناعة من صناعات البلاد، بمقتضى قانون أصدره لتنظيم الجمعيات والشركات ـ أصبحت شطراً من

مشروع عام ضخم يدار بعين حريصة على حماية مصلحة العامل من ناحية، وعلى رخاء الصناعات والأعمال التجارية وكفالة رؤوس أموالها وضمان أرباح معقولة من ناحية أخرى[1].

واستقبلت دول أوروبا الغربية الفاشستية بأحاسيس العداء والخوف. فإن كتم حرية الجامعات وتدريب الصحافة على الخضوع، والقضاء على الحرية البرلمانية، وإبدال طرق الإقناع السلمى بالقوة كل هذه الأمور تتعارض مع الميول الديمقراطية.

ومع هذا وُجد في إيطاليا البعض ممن أشادوا بهذه الحركة التي جلبت إلى حياة إيطاليا السياسية شعوراً بالعظمة والمجد اللذين كانا لبلادهم في عصر الإمبراطورية الرومانية. وذلك رغم قسوة أساليب الفاشستية وعنف طرقها. فإن نبوغ الدتشي الباهر ونشاطه انتقلا إلى كل قسم من أقسام الدولة. فأصبح كل فرع من فروع الحكومة يطالَب بمستوى جديد من الكفاية والنشاط. فانتظمت مواعيد القطارات، وأنزل القصاص الشديد بالموظفين غير النزهاء، وبوشرت أعمال عامة ضخمة، وشُجعت أعمال التنقيب عن الآثار القديمة تشجيعاً عظيماً. ووُجّه الاهتمام بإعادة تنظيم روما وتجميلها، وتعمير الأقاليم الجنوبية التي كانت مرتعاً للملاريا[2].

فاستُقبلت تدريجياً بالتبجيل والإعجاب الفاشستية التي كان يُنظر إليها في مبدأ ظهورها كحلم ثوري عنيف لرجل مفتون. فلم تكن نظاماً سياسياً فحسب، بل كانت مبدأً وديناً. فقد قاومت مبدأ الشيوعية الدولية الداعي للجهاد والكفاح، بمبدأ آخر لا يقل عنه عنفاً وبطشاً: هو مبدأ قائم على الاشتراكية

(١) فيشر مرجع سابق ص ٦٠٢.

(٢) جرانت وتمبرلي، مرجع سابق ص ٣٧٨.

القومية المتحمسة، يفسره حزب سياسي منظم يدعو إليه. ويفرضه على الأمة، ويؤيد كل قوة تعمل على اتحادها، ويقمع بكل قسوة كل من يعمل على انشقاقها وبلبلة أفكارها، أو تنوير أذهانها. فأعيد التعليم الديني إلى المدارس. وتصالحت الدولة مع الكنيسة (في ١١ فبراير ١٩٢٩)[1] عندما انهى المشكلة المزمنة منذ تحقيق الوحدة الايطالية عام ١٨٧٠ وقام بمصالحة البابا وعقد معاهدة اللاتيران وبمقتضاها تنازلت الحكومة الايطالية عن قطعة صغيرة من الأرض بجوار الفاتيكان ليكون للبابا دولة مستقلّة خاضعة لسلطانه المباشر ويتمتع في نطاقها بجميع السلطات المخوّلة للعاهل المستقل صاحب السيادة. ومما يذكر عن موسوليني قوله: «يستطيع المرء في النهاية أن يكون في الوقت نفسه ايطالياً صالحاً (أي فاشياً) وكاثوليكياً صالحاً»[2].

وهكذا اختفى كل لون من ألوان العداء في صفوف الأمة سواء أكان هذا العداء محلياً اقليمياً أم دينياً أم طائفياً - في عبادة عامة مشتركة للدتشي. فأعاد الإيطاليون بعبارات خضوعهم الجزلة الفيّاضة إلى الأذهان طرق التعبد قديماً للإسكندر وأغسطس.

فإذا كان الثمن الذي دفعه الإيطاليون للخيرات والمنافع التي جاءتهم على أيدي الدتشي هو فقدانهم الحرية، فإنهم كانوا على استعداد لدفع هذا الثمن، فقد أنجبت إيطاليا رجلاً مستبدًا من طراز قيصر، يكدح ويجد لكي يجعل أمته قوية متحدة.

وعملت أخلاق الزعيم الإيطالي الفذة، والطريقة التي أفلح بها في تقويم

(١) فيشر، مرجع سابق ص ٦٠٣.

(٢) هناك دراسة جيدة لنزاع البابا والحكومة الإيطالية وردت عند جرانت وتمبرلي، مرجع سابق ص ٣٨٠ - ٣٨٢ ونوار: مرجع سابق ص ٥٤٦ وما بعدها.

إعوجاج الأمة الإيطالية، وفي استخدامه جميع المناقب الحربية التي تعلمها من دروس الحرب العظمى، وفي براعته في إذكاء الحماس في نفوس الجماهير وإثارة حميتها وتولية ثقتها، وفي نجاحه في التغلب على اضطرابات العمال ـ عملت كل هذه الأمور على إثارة إعجاب الأقطار الأخرى بالفاشية وتقديرها، وأدت إلى تأليف جماعات أو أحزاب فاشستية في تلك الأقطار.

ومن الناحية النظرية ظلت إيطاليا تحت الحكم الملكي في فترة ما بين الحربين، وكان دستورها لا يزال قائماً على أساس «القانون الأساسي للحكم» الذي منحه شارل ألبرت لرعاياه من سكان سردينيا في ٨ فبراير سنة ١٨٤٨. وبمقتضى هذا الدستور الذي ظل معمولاً به حتى أصبحت إيطاليا جمهورية في شهر يونية سنة ١٩٤٦، كانت السلطة التنفيذية للدولة محصورة في يد الملك وحده، يمارسها عن طريق وزرائه. هذا كله من الناحية النظرية، أما في الواقع فإن إيطاليا تحت النظام الفاشي كانت تحكمها دكتاتورية شخص موسوليني. وأفضل وصف لحالة ايطاليا ورد على لسان سامر ولز Sumner Welles:

«لقد ارتمت إيطاليا تحت أقدام موسوليني، وبهذا استطاع أن يحقق سيطرة تكاد أن تكون كاملة على كل ألوان النشاط في الحياة الإيطالية. ولقد سرى الفساد في جسم النظام الاجتماعي الإيطالي كله من جراء التأثير الفاشي الذي كان ينخر فيه كما ينخر السوس. وكان البنيان كله قد انتابه الوهن والفساد حتى سنة ١٩٤٠، بحيث لم تعد هناك وسيلة تستطيع بها إرادة الشعب الإيطالي أن تقاوم مشيئة دكتاتوره التي أودت بالشعب إلى الهلاك، أما أعضاء ما كان يسمى تأدباً بالحكومة الإيطالية، فلم يكونوا إلا خداماً لموسوليني، ورغم أن الزعماء الفاشيين كانوا على علم بمبلغ جهل الدوتشي وعناده وتورطه في الخطأ دون تبصر فإن مشيئته كانت لديهم بمثابة القانون، وذلك لأنه ما من فرد في إيطاليا،

من الملك إلى وزرائه، ومن القواد إلى أقطاب الصناعة، كان يجرؤ على معارضته»[١].

سياسة إيطاليا الخارجية والافريقية:

كان نشاط موسوليني مركزاً على أن تصبح إيطاليا هي الدولة الأولى في البحر المتوسط. لذلك كانت أهم أهداف الحكومة الفاشستية أن تعمل على معالجة أسباب الضعف في السياسة الخارجية التي سارت عليها الحكومات الايطالية التي حكمت قبل ظهور الحركة الفاشية، وقد وضع موسوليني نصب عينيه أن تكون لإيطاليا قوة برية وبحرية وجوية تتناسب مع آماله الكبيرة، ولهذا وضع جميع القوات المسلحة تحت سيطرته منذ سنة ١٩٣٣.

ولعل أخطر الأحداث في علاقات إيطاليا الخارجية بعد الحرب الكبرى هو قيام النزاع بين إيطاليا وفرنسا، وعندما تقاطر آلاف المهاجرين الإيطاليين على فرنسا في خلال السنوات الأولى من حكم موسوليني[٢]، وقد رحبت فرنسا بأولئك المهاجرين ومنحتهم حق المواطنين، وازداد كرمها بالنسبة لمن غادر إيطاليا بسبب كراهيته أو خوفه من الفاشستية. وازداد العداء شدة لأن شباب الفاشيست كانوا يطالبون لإيطاليا بتونس وكورسيكا وسافوي ونيس، وكلها تابعة لفرنسا، وكان الفاشست يعتقدون أن الفرنسيين هم السبب في رفض مطالب إيطاليا في مؤتمر الصلح، وحرمانها من حق الانتداب على أي ولاية أو قطر من الأقطار. كذلك كانت الدولتان تتنازعان السيطرة على غربي البحر الأبيض المتوسط، وتقوم المنافسة بينهما في التسلح البحري.

---

(١) انظر ولز في كتابه Introduction to the diaries 1939 - 1944. (نيويورك، ١٩٤٦) ص ٢٧ عن جرانت مرجع سابق ص ٣٨٢ - ٣٨٣.

(٢) لم يكن موسوليني ينظر بعين الارتياح إلى تقاطر الإيطاليين على فرنسا بحثاً وراء الرزق.

وكثيراً ما كانت العلاقات تتوتر بين الدولتين بسبب النزاع بين إيطاليا وحلفاء فرنسا وبخاصة يوغوسلافيا، فتقوم كل منهما بمناورات حربية عند الحدود الفرنسية الإيطالية، ثم يمر الحادث بسلام(١).

بعد ذلك رأى موسوليني أن يتخذ عدته لتدعيم قوة إيطاليا في شرق أوروبا، ففي ١٩٢٣ ضم جزر الدوديكانير. وكانت إيطاليا تحتلها فعلاً وفي سنة ١٩٢٤ استولت إيطاليا على فيوم Fiume، ثم عقد عدة معاهدات للصداقة والحياد وبعض الاتفاقيات التجارية مع عدد من حكومات وسط وشرق أوروبا.

ففي عام ١٩٢٥ وقع مع يوغوسلافيا اتفاقية بمقتضاها اكتسبت يوغوسلافيا بعض الحقوق التجارية في ايطاليا، وصار من حق المؤسسات اليوغوسلافية أن تستورد العمال من إيطاليا.

وبعد عام ١٩٢٨، بدأت إيطاليا في تدعيم صداقتهابألمانيا، والنمسا والمجر وبلغاريا وتركيا بينما ساءت علاقاتها بفرنسا(٢) وبولنده. وفي الاحتفال بالذكرى التاسعة للزحف على روما(١٩٣١) أعلن موسوليني أن إيطاليا تؤيد ضرورة إعادة

---

(١) لم تكن فرنسا هي الدولة الوحيدة التي تدعي إيطاليا أنها سلبتها حقها بل كثيراً ما أشار موسوليني إلى أن الإنجليز قد سلبوا منها مالطة.

(٢) كان هذا الموقف ضرورياً بسبب العداء القوي بين فرنسا وبريطانيا من جهة وإيطاليا من جهة أخرى فمن جهة الفرنسيين كانوا يرفضون التساوي مع الإيطاليين في البحر المتوسط ومن جهة بريطانيا فقد اتهمها موسوليني بأنها دخيلة على البحر المتوسط وقد تجلى هذا النزاع في قضية طنجة، فبعد أن أصبحت فرنسا مسيطرة على المغرب وعلى طنجة، رفضت بريطانيا هذه السيطرة على الجهة الأخرى لمضيق جبل طارق وتمت تسوية النزاع بإقامة إدارة دولية في طنجة والاعتراف بحيادها، ووجد موسوليني أن مثل هذا الوضع يتنافى مع سياسته الهادفة إلى أن تقوم أيطاليا بالدور الأول فيما يتعلق بقضايا البحر المتوسط.

النظر في مسألة تعويضات الحرب وديونها وضرورة نزع السلاح وإعادة النظر في معاهدة الصلح لمصلحة الدول الوسطى وإيطاليا.

تهدئـــة إيطاليـــا:

وفي عام ١٩٣٢ طالب وزير الخارجية الإيطالية (جراندي) بضرورة الإسراع في إعادة توزيع الاستعمار في شمال افريقية، وقد حاولت الدول الاستعمارية تهدئة إيطاليا، وكانت قد دعتها من قبل للاشتراك في الحكومة الدولية التي تحكم مدينة طنجة وهي مدينة حرة على ساحل مراكش الغربي، هذا الانتصار الذي أحرزته إيطاليا في مشاركتها في الإدارة الدولية لمدينة طنجة أعطاها انتصاراً معنوياً إلا أنه لم يحقق لها رغبتها في إيجاد موطيء قدم لها في غرب المتوسط، وقد تم لها ذلك عندما تدخلت إلى جانب فرنكو في الحرب الأهلية الاسبانية وتنازل لها فرنكو عن جزر الباليار الاستراتيجية، وكذلك في سنة ١٩٣٤ حاولت انجلترا إرضاء إيطاليا على حساب مصر، فساعدتها بنفوذها على ضم واحة جغبوب المصرية الواقعة بين حدود مصر وليبيا.

إيطاليـــا والحبشـــة:

لم ينس الإيطاليون أحلامهم بالتوسع الاستعماري، وهزائمهم نتيجة هذه الأحلام وقناعتهم بالقليل من المستعمرات حتى جاء دور الحبشة، فقد سمعت إيطاليا أن هيلاسلاسي يبذل جهداً كبيراً في سبيل ترقية جيشه، وتهيئته للدفاع عن البلاد بمناسبة الاستعدادات الهائلة التي يقوم بها الإيطاليون في الصومال الايطالي وفي إريترية على حدود الحبشة، وقد حدثت عدة مناوشات عند تلك الحدود في أواخر عام ١٩٣٤، ولم تجد الحبشة بدأ من أن تلجأ إلى عصبة الأمم. ولكن إيطاليا لم تعر عصبة الأمم اهتماماً، وأخذت تعزز قواتها في افريقية.

ولكي تأمن إيطاليا شر فرنسا مؤقتاً عقدت معها ميثاقاً في روما -

(موسوليني ـ لافال) في يناير ١٩٣٥ وقد رحبت فرنسا في ذلك الوقت بتحسين علاقاتها بجارتها، لأنها كانت إذ ذاك تخشى العدوان الألماني في الشرق، وبمقتضى هذا الميثاق تنازلت فرنسا لإيطاليا عما يقرب من ٤٥،٠٠٠ ميل مربع من الأراضي المتاخمة لليبيا، وعن جزء صغير من الصومال الفرنسي المتاخم لاريتريا وبذلك اكتسب الإيطاليون نصيباً كبيراً من صحراء شمال افريقية.

ولم يعدم موسوليني تلمس الأسباب للاعتداء على الحبشة، فاتهمها بالعدوان على المستعمرات الإيطالية المجاورة لها، ولم ينسَ أيضاً أن يدعي أن من حق إيطاليا أن تنتقم للهزيمة التي منيت بها أمام الحبشة في موقعة (عدوة) في عام ١٨٩٦. وفي ٣ أكتوبر ١٩٣٥ بدأت إيطاليا حملة الغزو على الحبشة من الصومال الإيطالي.

وقد شجع إيطاليا على تنفيذ مشروعها العدواني على الحبشة أن عصبة الأمم قد ضعفت ولم تعد قادرة على إرغام دولة قوية على منع العدوان وخصوصاً بعد أن انسحبت دولتان قويتان من العصبة هما اليابان وألمانيا، وكذلك كان الاتفاق الفرنسي الإيطالي قد طمأن موسوليني من ناحية فرنسا[١]، ووجد الفرصة سانحة أمام إيطاليا لتتشبه بغيرها من الدول الاستعمارية الكبرى في إقدامها على مهاجمة الدول الضعيفة.

جاهدت الحبشة في عصبة الأمم جهاد اليائس، وأخذت اللجان الدولية تحاول الوصول إلى حل للمشكلة، بينما كان القوات الإيطالية تتغلغل في الحدود الحبشية.

---

(١) كان رئيس وزراء فرنسا يميل للتسليم بالأمر الواقع، وظهرت فرنسا بمظهر الضعف عندما دعا لافال امبراطور الحبشة للتنازل عن ثلثي أرض الحبشة لإيطاليا، مما أثار الرأي العام في باريس ولندن. مما أدى إلى إقالة وزير خارجية بريطانيا لتواطئه مع لافال على هذا الموقف.

وأخيراً في مايو من عام ١٩٣٦ ـ أي بعد سبعة أشهر من ابتداء الهجوم ـ دخل الإيطاليون اديس أبابا، وكانت المقاومة شديدة وعنيفة. جعلت الإيطاليين يلجأون إلى استعمال الغازات السامة ضد الأحباش ـ وفي ٩ مايو كان هيلاسلاسي يتخذ طريقه إلى أوروبا على سفينة حربية إنجليزية.

وما أن فعلت إيطاليا ذلك حتى دمغتها خمسون أمة مجتمعة باسم عصبة الأمم «بالأمة المعتدية» ونفذت ضدها عقوبات اقتصادية. وهذا القرار نفسه من جانب العصبة إنما يميط اللثام عن ضعفها، لأن المادة ١٦ من الميثاق لم يرد بها أي ذكر «للعقوبات». ومع أن هذه المادة قد نصت فعلاً على أن تقوم الدول «بقطع كل تجارة أو علاقات مالية» مع الدولة التي تخرق ميثاق العصبة، إلا أن المقصود بهذا «القطع» في واقع الأمر أن يكون مجرد تمهيد لقيام كل أعضاء العصبة بعمل عسكري. ومن الواضح بالإضافة إلى ذلك أن سياسة «العقوبات» التي لا تشتمل على تحريم تصدير البترول كانت أبعد ما يمكن عن أن تكون «قطعاً لكل تجارة أو علاقات مالية». كما أن سياسة «العقوبات» المحدودة لا تؤثر في إيطاليا إلا تأثيراً بطيئاً، بينما تعرضت بلاد الحبشة وهي نصف مسلحة، للوطأة الكاملة لهجوم دولة كبرى مسلحة بالدبابات والطائرات والغازات السامة. ومن ثم فقد انتهت الحملة في شهور قليلة، وتمكن موسوليني من سحق الحبشة وتحدي خمسين أمة[١]. وقد سلمت الخمسون أمة بأنها انهزمت أمام دولة واحدة وتخلت عن تطبيق «العقوبات» في منتصف عام ١٩٣٦، وفي الوقت عينه أخرت اعترافها بغزو إيطاليا لأرض الحبشة.

وفي عام ١٩٣٧ أعلنت إيطاليا خروجها من عصبة الأمم وكانت الحرب

---

(١) لضرب إيطاليا عرض الحائط بالحلول السلمية وبقرارات عصبة الأمم راجع: نوار؛ مرجع سابق ص ٦٠٤ وما بعد.

الإيطالية الحبشية[1] أقوى معول لتحطيم عصبة الأمم بعد أن فشلت العقوبات التي قررتها ضد إيطاليا ولم يعد العالم يعتبر عصبة الأمم بعد عام ١٩٣٦ أداة لحفظ السلام.

أعلنت إيطاليا رسمياً ضم الحبشة وأضيف للملك فكتور عمانوئيل لقب أمبراطور الحبشة، وكان قد صدر في عام ١٩٣٦ مرسوم بتوحيد الحبشة واريتريا والصومال الإيطالي وسميت جميعها باسم «افريقيا الإيطالية الشرقية» ووضع موسوليني مشروعاً لزيادة الإنتاج في الحبشة إذ كان من المنتظر أن تمد الحبشة إيطاليا بكميات كبيرة من القطن والبن واللحوم والصوف والأخشاب والمعادن.

وبعد أن انتهت الحرب الحبشية، ازداد التقارب بين إيطاليا وألمانيا، وتوترت علاقات إيطاليا ببريطانيا العظمى وفرنسا والاتحاد السوفييتي. وكانت ألمانيا أسرع الدول إلى الاعتراف بالامبراطورية الإيطالية الجديدة في شرق أفريقية. ثم تعاونت أيطاليا وألمانيا على مد يد المساعدة للجنرال فرانكو في الحروب الأهلية التي بدأت في إسبانيا سنة ١٩٣٦. وأخيراً وصل الفريقان، ألمانيا وإيطاليا، إلى اتفاق عام أطلق موسوليني عليه اسم (المحور) Axis.

وبدأ موسوليني يظهر عدم اهتمامه بحماية النمسا ضد الزحف الألماني، ثم وافق ألمانيا على ضرورة إعادة مستعمراتها لها، وفي سنة ١٩٣٨ أيد ألمانيا في ضمها للنمسا، وفي سنة ١٩٣٩ اعترف بما قامت به ألمانيا من ابتلاع بوهيميا ومورافيا، وأتم عقد التحالف العسكري مع هتلر.

ومنذ ذلك الوقت، ازداد صياح الإيطاليين بضرورة ضم تونس، مدعين أن عدد الرعايا الإيطاليين فيها يزيد حوالي ٢٠,٠٠٠ نفس عن عدد الفرنسيين هناك

(١) كان الشعب الإيطالي لا يزال يذكر الهزيمة القاسية التي أنزلها الملك منليك الحبشي بالجيش الإيطالي في معركة عدوة ١٨٩٦.

وأن السلطات الفرنسية تضطهد الإيطاليين هناك، وتفرض عليهم التجنس بالجنسية الفرنسية. ثم تعالت الصيحات الفاشستية بضرورة ضم كورسيكا وضم سافوي ونيس. وأكثر من ذلك أن موسوليني ألغى الميثاق الذي عقده مع فرنسا عام ١٩٣٥ بحجة أن البرلمان الفرنسي لم يصدق عليه، ظلت فرنسا ثابتة أمام العواصف الإيطالية التي بدأت تهب على تونس، ولما طال انتظار موسوليني فكر في توجيه هجومه نحو ألبانيا.

العلاقات الإيطالية ـ الالبانية منذ سنة ١٩١٩:

إن تأسيس دولة ألبانيا، كان نتيجة من نتائج الحروب البلقانية التي دارت في عامي ١٩١٢، ١٩١٣، وعندما أعلنت الحرب العالمية الأولى، كانت ألبانيا من الناحية الرسمية، دولة محايدة. إلا أن النمسويين والإيطاليين والصربيين، لم يحترموا حيادها، ودارت بعض المعارك فوق أرضها.

وعندما عقد مؤتمر الصلح، كانت إيطاليا تطمع في أن تكون ألبانيا من نصيبها عن طريق الانتداب الذي تمتعت به إنجلترا وفرنسا على الولايات العثمانية في الشرق الأوسط، إلا أن الرئيس ولسن عارض في ذلك، وطلب من الالبانيين أن يعملوا على أن تكون حكومتهم مستقلة عن كل الدول.

وفي عام ١٩٢٠ تكونت حكومة مؤقتة وانضمت إلى عصبة الأمم في نهاية سنة ١٩٢٠، لكن حدودها كانت غير مستقرة. إلى أن تم تعيين تلك الحدود في عام ١٩٢٦.

وفي عام ١٩٢٢، استطاع أحمد زوغو أن يصل إلى رئاسة الحكومة، وبعد عامين، أقام أحد رجال الدين الارثوذكس وهو الأسقف «نولي» Bishop Noli ثورة ضد زوغو واضطره إلى الفرار من البلاد، ولكن لم يكد ينتهي العام حتى فشلت حكومة الأسقف «نولي» ولم يستطع حفظ النظام، وعندئذ عاد

«أحمد زوغو» إلى ألبانيا وفر «نولي» إلى إيطاليا، وفي أوائل عام ١٩٢٥ أعلنت الجمهورية وانتخبت الجمعية التأسيسية «أحمد زوغو» رئيساً للجمهورية لمدة سبعة أعوام.

ورأى «أحمد زوغو» أن يوثق علاقاته الاقتصادية بإيطاليا، وانتهزت أيطاليا الفرصة للتدخل في شؤون ألبانيا الداخلية، فأسست البنك الأهلى الألباني، ولبت طلب «زوغو» فأقرضت حكومته ما طلبته من مال، بضمان موارد الجمرك الألباني، وأخذت بالتدريج تعمل على التدخل في شؤون ألبانيا، والسيطرة على مضيق «أترانتو».

معاهدة تيرانا ١٩٢٦:

وهي المعاهدة التي اضطرت ألبانيا لعقدها مع إيطاليا لإستدانة الأموال منها للمشروعات الإصلاحية وعلى ذلك تم عقد «معاهدة تيرانا» (نوفمبر سنة ١٩٢٦) التي أعطت أيطاليا الحق في التدخل في شؤون ألبانيا الداخلية والخارجية عندما تجد ألبانيا نفسها في حاجة إلى هذا التدخل، وذلك في مقابل معاونة إيطاليا لألبانيا على الاحتفاظ بحدودها سليمة، ونظامها القائم لا تمسه يد العدوان من الداخل أو الخارج.

وقد تضايقت يوغوسلافيا من توقيع هذه المعاهدة، وتوترت العلاقات بين الطرفين، واستعدت إيطاليا للوقوف بجانب ألبانيا وحمايتها من أي عدوان يقوم به اليوغوسلاف، واضطرت يوغوسلافيا إلى عقد تحالف عسكري مع فرنسا، وتم ذلك فعلاً في شهر نوفمبر، ولم يسع ألبانيا تجاه هذا الحلف إلا أن تدعم علاقاتها بإيطاليا فتعقد معها ميثاقاً دفاعياً.

وفي عام ١٩٢٨، أعلن أحمد زوغو نفسه ملكاً باسم «زوغو الأول»، وازدادت السيطرة الإيطالية على اقتصاديات ألبانيا وأصبح البنك الإيطالي مشرفاً

على نظام العملة الألبانية، وتجددت معاهدة تيرانا في عام ١٩٣١.

على أن الشعب الألباني، كان يشعر بذلك الخطر الفاشيستي يتغلغل في أخص شؤونه، واضطر «زوغو» للعمل على التخلص من النفوذ الإيطالي، فرفض في عام ١٩٣٢ اقتراحاً إيطالياً يقضي بتوحيد الجمارك الألبانية والإيطالية وأغلق جميع المدارس الخاصة التي كان يديرها الإيطاليون في ألبانيا، ثم شرع في اضعاف نفوذ الضباط الإيطاليين الذين كانوا يعملون في الجيش الألباني، وأخذ يعمل على الحد من الهجرة الإيطالية إلى ألبانيا.

ولما أحست إيطاليا بأن ألبانيا تسعى إلى الإفلات من السيطرة الإيطالية أرسل «موسوليني» بعض القطع البحرية إلى مياه درازو بالقرب من تيرانا وهناك رسا الأسطول دون أخطار سابق كالمعتاد. ليكون ذلك بمثابة مظاهرة إرهابية لها معناها السياسي.

واضطرت ألبانيا إلى إحناء رأسها للعاصفة، واستأنفت علاقاتها الاقتصادية مع إيطاليا إلى أن أقدم موسوليني على إرسال حملته الكبيرة على ألبانيا ودخلت قواته تيرانا في ٨ أبريل سنة ١٩٣٩، واضطر أحمد زوغو إلى الفرار واستسلمت مدينة اشقدرة وفي الثاني عشر من أبريل أضيف لقب جديد «لفكتور امانويل» الذي أصبح ملك إيطاليا وألبانيا وامبراطور الحبشة. وكان الملك زوغو والملكة قد فرا إلى اليونان وأثار مرض الملكة إذ ذاك مشاعر الرأي العام وخشي البعض من أن تكون الضربة الثانية ضد اليونان ولكن موسوليني أكد عكس ذلك، ولهذا أصدرت بريطانيا وفرنسا تصريحات تؤكدان فيها العزم على تقديم الدعم لليونان ورومانيا.

٣ ــ دكتاتورية فرانكو:

تعتبر خسارة إسبانيا لمستعمراتها في العالم الجديد بعد خسارة حربها أمام

الولايات المتحدة الأميركية سبباً في قيام دكتاتورية فرانكو، والدكتاتورية ليست جديدة على إسبانيا فالملكية السابقة كانت تحكم بدكتاتورية مطلقة والدليل على الاستبداد الملكي الإسباني، الثوارت العديدة التي شهدتها البلاد قبل نجاح فرنكو بثورته.

كما تعتبر هزيمة إسبانيا أمام الولايات المتحدة الأميركية ثم أمام عبد الكريم الخطابي في الريف عام ١٩٢١ والفضائح التي فاحت من بلاط الملك الإسباني الفونسو الثالث عشر وتقلب حكوماته بين عسكرية وبرلمانية واستنجاده بالعسكريين لإنقاذ حكمه من اسباب قيام دكتاتورية فرنكو.

في يناير ١٩٣٠ انتهت دكتاتورية الجنرال بريمودي ريفيرا التي أوجدها الملك في سبتمبر ١٩٢٣، وتمكن الجمهوريون من الحصول على أغلبية في الانتخابات المحلية، فنفي الملك الفونسو الثالث عشر وأعلنت الجمهورية في ٩ ديسمبر ١٩٣١ وتولى زامورا رئاسة الحكومة الاشتراكية اليسارية المناهضة للملكية وللكنيسة وللدكتاتورية العسكرية. وفي غضون السنوات الخمس التي تلت تغيرت الحكومة ثلاث مرات. فتولى الحكم أولاً أحزاب اليسار من الأحرار من ديسمبر ١٩٣١ حتى ديسمبر ١٩٣٣ ثم تغلب الجناح اليميني من المحافظين وتولى السلطة حتى هزمته الجبهة الشعبية في فبراير ١٩٣٦ وهي جبهة تكونت من الجمهوريين والاشتراكيين والشيوعيين[١].

وفي أغسطس ١٩٣٦ أصبحت المسألة الإسبانية والأطراف المتنازعة فيها واضحة ومحددة. فقد انقسم الشعب الإسباني إلى قسمين قسم مؤيد للنظام الجمهوري وقسم مدافع عن النظام الملكي، إلا أن التدخلات الخارجية زادت من

---

(١) حصل الصراع بين اليمين واليسار بعد انتخابات ١٩٣٦ حيث حصل اليمين على ١٣٢ مقعداً وحصلت الجبهة الشعبية على ٢٦٧ مقعداً.

عنف العمليات العسكرية مما أدى إلى استمرار الثورة لأكثر من سنتين، فالتنافس بين الدول الأوروبية انعكس على الوضع الإسباني حيث أن فريقاً من الدول دافع عن الجمهوريين في حين دعم فريق آخر الملكيين. لذلك تحولت الحرب الأهلية الإسبانية من قضية داخلية إلى قضية دولية.

كانت بداية الثورة على يد عدد من الضباط بقيادة كالفو سوتيلو Calvo Sotelo[١] لكنه قتل في ١٣ يوليو ١٩٣٦ فخلفه الجنرال سان جورجيو في مراكش ولكنه مات في حادث طائرة فخلفه في قيادة الحركة فرنسيسكو فرانكو[٢]. وانضمت إليه العناصر الناقمة على الحكومة، ولكن الحكومة كانت تعتمد على قوة كبيرة من الجيش. واعتمدت أيضاً على كراهية الشعب لقوات فرانكو التي ضمت عناصر مغربية.

استطاعت قوات فرانكو أن تحقق انتصارات كبيرة في وجه القوات الحكومية، وتمكنت خلال أسابيع قليلة من بسط سيطرتها على القسم الجنوبي من إسبانيا وعندما بلغت قوات الثورة العاصمة مدريد قامت الحكومة الجمهورية الجديدة برئاسة الاشتراكي كاباليرو Capallero بعملية صد فرنكو عن مدريد وانضم إلى الحكومة الاشتراكيين والشيوعيين وعمل الاتحاد السوفييتي على دعم هذه الحكومة وتأييدها عسكرياً. واستطاعت قوات الحكومة أن تصد قوات فرانكو وظلت الحرب سجالاً بين الطرفين فترة تزيد على السنتين والنصف أصبح خلالها الصراع في إسبانيا بين الاشتراكية البورجوازية القومية من جهة وبين الشيوعية العالمية من جهة أخرى. كانت هذه الإيديولوجيات هي السبب في إطالة أمد الحرب وتكاليفها الباهظة فقد سقط حوالي المليون ونصف المليون من

---

(١) شغل منصب وزارة المال في عهد الدكتاتور ريفيرا.

(٢) كان ناقماً على الحكومة بسبب إقصائها له عن رئاسة الأركان الإسبانية.

الإسبان، ولم تكن الحرب نتيجة خلاف على شكل الحكم في إسبانيا وحسب بل أيضاً كانت حرباً أوروبية على الأرض الإسبانية بين الاتحاد السوفييتي من جهة وإيطاليا وألمانيا من جهة أخرى.

مواقف الدول الكبرى من الحرب الأهلية الإسبانية:

انقسمت الدول الأوروبية بين مؤيد للنظام الجمهوري وشمل كل من بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي وبين مؤيد لقوات الثورة ومدافع عنها وشمل إيطاليا وألمانيا. ولكن يبقى السؤال هل التأييد الذي لاقاه الجمهوريون من بريطانيا وفرنسا والسوفييت كان بنفس القوة التي أيدت فيها ألمانيا وإيطاليا قوات الثورة.

كانت إيطاليا أكثر الدول مساهمة في الحرب حتى بلغ عدد جنودها في إسبانيا أكثر من أربعين ألف مقاتل[1] وكانت تتوقع أن تحصل من فرانكو على جزر الباليار المواجهة لجبل طارق الإنجليزي، أو أن تشارك في استعمار مراكش مع إسبانيا.

أما بالنسبة لألمانيا فقد كانت تطمع بالمناجم الإسبانية بالإضافة إلى أن صداقتها لفرانكو ترغم فرنسا على إبقاء قسم من جيشها على الحدود الإسبانية الفرنسية في جبال البيرنة وبالنسبة للسوفييت فكان يسعى لتقوية التيار الشيوعي في وجه التيار الفاشي في ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال.

ولقد لعبت المصالح الاقتصادية والعوامل الفكرية دوراً بارزاً في مواقف الدول الأوروبية من الصراع في إسبانيا، فإيطاليا أيدت فرانكو لأسباب أيديولوجية بالإضافة إلى مصالحها الاقتصادية في مراكش أو الباليار وكذلك بالنسبة لألمانيا أيدت فرانكو إيديولوجياً ولكنها كانت تطمع

(١) نوار: التاريخ المعاصر، مرجع سابق ص ٦١١. رياض الصمد: مرجع سابق ص ٣٠١ الذي يضيف أن عدد المتطوعين الإيطاليين ارتفع إلى الستين ألفاً.

بالمناجم الإسبانية واستراتيجياً كانت تريد ارهاب عدوتها التقليدية فرنسا بتحالفها مع إسبانيا.

أما بالنسبة لفرنسا وبريطانيا فنجد تعاونهم مع الحكومة الشرعية الجمهورية يعود إلى رغبتهم في منع إيطاليا وألمانيا من تحقيق أي مكاسب في غرب المتوسط لأنه إذا حصلت إيطاليا وألمانيا على قواعد عسكرية في المتوسط سيشكل عقبة في وجه مصالح بريطانيا وفرنسا بالمنطقة.

وبالنسبة للمساعدة التي قدمتها فرنسا وبريطانيا للحكومة الإسبانية فلم تكن ذات معنى، صحيح أن الحكومة الفرنسية فتحت حدودها أمام المتطوعين الفرنسيين وغير الفرنسيين الراغبين في مساعدة الحكومة الجمهورية ضد قوات فرانكو، وكذلك الأمر بالنسبة للحكومة البريطانية فإن الاتفاق الذي تم بين العمال والمحافظين لم يمنع حزب العمال من تقديم بعض المساعدة للجمهوريين الإسبان في حين قدم حزب المحافظين الدعم لقوات الثورة فرانكو.

إذن لا تستطيع مقارنة التأييد والدعم الألماني والإيطالي الذي قارب عشرين ألف مجند ألماني وستين ألف إيطالي في بعض المصادر بالإضافة إلى مئات الطائرات والمدافع بالدعم والتأييد الفرنسي والبريطاني وحتى السوفييتي.

ولما رأت حكومة الاتحاد السوفييتي مدى المساعدات التي تقدمها كل من إيطاليا وألمانيا إلى فرانكو رأت أن تقوم بتقديم يد المساعدة إلى حكومة مدريد رغم أنها لم تكن شيوعية على الإطلاق وسرعان ما اتخذت الحرب الأهلية الإسبانية مظهراً دولياً وصراعاً إيديولوجياً بين المبادىء الأوروبية المختلفة حتى أصبح أنصار الحكومة يطلق عليهم لقب الحمر وأنصار فرنكو يطلق عليهم الفاشست.

وقد تمكن فرانكو بفضل الطائرات التي أمدته بها كل من إيطاليا وألمانيامن نقل قواته المرابطة في مراكش، ولما كان سالازار دكتاتور البرتغال معارضاً

لحكومة إسبانيا الجمهورية فقد ساعد الثوار وجعل البرتغال قاعدة لهم.

بالطبع فاقت المساعدات التي تلقاها فرانكو كل قوات الجمهورية واشتدت قوته في ربيع ١٩٣٨ عندما بلغ عدد القوات الإيطالية التي تعمل معه حوالي المائة ألف[1] وكانت مسلحة بأحدث الأسلحة الألمانية بينما كانت قوات الحكومة آخذة في الضعف. وتمكن فرانكو من الاستيلاء على مدريد في مارس ١٩٣٩ منهياً بذلك الحرب الأهلية الدموية.

والسؤال الأخير الذي يطرح نفسه، ما هو موقف عصبة الأمم من هذا الصراع؟ لقد اعتبرته مسألة داخلية بحتة ولم تحاول التدخل لمنع الصراع الإسباني من التطور إلى حرب شاملة. وكانت اللجنة التي شكلتها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وروسيا في ٩ سبتمبر ١٩٣٦ هي للبحث عن وسيلة لوضع مبدأ عدم التدخل موضع التنفيذ وقد اغتصبت هذه اللجنة وظائف عصبة الأمم رغم أن الحكومة الإسبانية تكرر شكاويها إلى عصبة الأمم في جنيف. من ذلك مثلاً شكوى الحكومة الإسبانية خرق المادة الحادية عشر من ميثاق العصبة عندما تكررت هجمات الغواصات والطائرات الإيطالية على المراكب التجارية الإسبانية[2].

أما فيما يختص بموقف عصبة الأمم من تدخل الدول الأوروبية في الصراع الإسباني الداخلي فقد فشل أعضاء العصبة في وضع سياسة يكونون على استعداد لتنفيذها، وأصبح للمندوب الإسباني كل الحق في الشكوى من أن عدم تدخل عصبة الأمم هو الذي جرّ إسبانيا إلى هد الحد وانعكست معاناة العصبة وارتباكها عند التصويت على مشروع القرار الذي تقدمت به الحكومة الإسبانية

(١) البطريق: التيارات السياسية، مرجع سابق ص ٣٠٠.

(٢) جرانت أوروبا في القرنين، مرجع سابق ص ٤٣٣.

«للحد من الفظاعة التي سببتها سياسة عدم التدخل». فقد رفض مشروع القرار هذا بأربعة أصوات مقابل صوتين وامتناع تسع دول عن التصويت. وهذا ما دفع وزير خارجية إسبانيا للإعلان أمام الجمعية العامة للعصبة من أن أفضل وسيلة لخدمة العصبة هي أن: «تستبعد من مجال أعمالها كل المسائل المتعلقة بالسلام وبتطبيق الميثاق»[1].

وهكذا ضاعت هيبة عصبة الأمم ولم يعد هناك قيمة لنظرية الأمن الجماعي أو حل المشكلات بالطرق السلمية وانفتح الطريق أمام استخدام العنف لتحقيق الأهداف القومية.

من خلال هذا العرض للمواقف الدولية من الصراع الإسباني، نلاحظ أن ألمانيا وإيطاليا هما المنتصرتان في هذا الصراع في حين أن بريطانيا وفرنسا والسوفييت أصيبوا بخسارة معنوية بعد هزيمة الحكومة الجمهورية ولجوئها إلى فرنسا. ولكن الذي حصل هو أن فرانكو وقع على اتفاقيات صداقة وتعاون مع النظامين الفاشيستي ولكنه لم يلزم بلاده باتفاقيات عسكرية معهما.

لقد أسس فرانكو حكومة كاثوليكية دكتاتورية أنزلت العقاب والانتقام بجميع معارضيها السياسيين ولكنها لم ترتبط بالسياسة النازية أو الفاشية لأن فرانكو الحاكم الدكتاتوري كان يرفض الخضوع لدكتاتور آخر، فبالرغم من المساعدة الإيطالية التي قدمتها له إلا أن فرانكو لم يرتبط مع الفاشية بأي معاهدة تعطي إيطاليا امتيازات استثنائية، وكذلك رفض فرانكو للمعاهدة المُعادية للشيوعية[2].

لذلك فإن الحرب الإسبانية الأهلية لم تؤثر في ميزان القوى الدولية في

(١) المرجع نفسه ص ٤٣٤.

(٢) نوار ونعنعي: مرجع سابق ص ٦١٣.

أوروبا، لقد أعلن فرانكو حياد إسبانيا خلال الأزمة التشيكية ١٩٣٨ مما جعل هتلر يسخط على فرانكو، وبقيت إسبانيا دولة محايدة خلال الحرب العالمية الثانية. ولكن يجب أن لا ننسى أن فضل الحرب الأهلية الإسبانية يبقى ظاهراً على السياسة الألمانية التي عملت خلال هذه الحرب على تنسيق أعمالها مع إيطاليا مما مهد لظهور المحور الألماني الإيطالي. وهذا ما جعل بريطانيا تسعى لجذب إيطاليا إلى صفها وإبعادها عن ألمانيا خاصة وان الظروف كانت مؤاتية لمثل هذه السياسة، فقد انتهت المشكلة الحبشية لصالح إيطاليا وانتصر فرانكو في إسبانيا واستولى هتلر على النمسا وتشيكوسلوفاكيا فالأحرى ببريطانيا أن تتفاهم مع إيطاليا بدلاً من الصدام معها ولعل هذا التقارب البريطاني الإيطالي يبعد موسوليني عن أحضان هتلر، وفعلاً عقد اتفاق جنتلمان بين بريطانيا وإيطاليا اعترف كل طرف منهما بمصالح الآخر الاقليمية في البحر المتوسط، ولكن الروابط الألمانية الإيطالية كانت أقوى من مثل هذه الاتفاقات.

٤ ـ النازية:

لقد كانت سنة ١٩١٨ مأساة عنيفة على الألمان، لقد اعتقدوا أنهم قبلوا بالهدنة ولكنهم لم يهزموا، كانت فرق الجيش الألماني لا تزال في أراضي الحلفاء في حين لا تجد جندياً أجنبياً واحداً على الأرض الألمانية، عاد الألمان إلى بلادهم عقب إعلان الهدنة دون أي إدراك أنهم منهزمون، لأن العسكريين الذين سلموا للهدنة قاموا بذلك لوقف خيانة الشيوعيين واليهود[١].

لقد انهار النظام القديم وخرج الامبراطور وليم الثاني ليستقر بمنفاه في هولندا. وحدثت عدة ثورات أدت إلى الجمهورية. وقام بعض الزعماء الألمان المعتدلين بوضع دستور للبلاد يبتعد بها عن الدكتاتورية، ومن هؤلاء الزعماء

(١) البطريق، مرجع سابق ص ٢٧٤.

ايبرت[١] Ebert الذي أقر الحكم الجمهوري في فيمار Weimar وبعد ذلك تم انتخابه رئيساً للجمهورية، وكان عليه مواجهة فترة ضياع سياسي، فمن جهة نتائج مؤتمر الصلح ومن جهة ثانية الأزمة الاقتصادية ومؤامرات الشيوعيين ومحاولات الملكيين للعودة إلى الحكم.

وتعود قيمة حكومة فيمار ١٩١٩ - ١٩٣٢ إلى أنها ركزت الأوضاع المتقلقلة بعد الحرب وهيأت الطريق لزعيم قوي يستطيع أن يحقق آمال الشعب وتطلعاته. ومع هذا كانت الأعباء ثقيلة على حكومة فيمار التي وجدت نفسها تواجه الفكر الشيوعي بين عمال المصانع الألمانية أو فتنة الدكتور كاب Kapp التي اندلعت في مارس ١٩٢٠ الذي كان يرمي إلى إعادة الملكية بواسطة اللعب بعواطف الشباب الحائر والقلق. وانتهت فتنة كاب ليس بالقوة ولكن باتباع سياسة الأضراب العام مما يبين ضعف ألمانيا العسكري. هذا في داخل ألمانيا أما في خارجها فقد كان عليها أن تجابه عدواً شرساً انتقم لهزيمته عام ١٨٧٠ عنيت به فرنسا التي طالبت بتنفيذ شروط معاهدة فرساي بحذافيرها والتي قامت باحتلال الروهر والراين للتأكد من حصولها على تعويضات الحرب، لقد كانت سياسة فرنسا في هذه الفترة الحصول على تعويضاتها والتي بلغت ٥٢٪ من مجمل تعويضات الحرب المفروضة على ألمانيا وتأمين فرنسا من المارد الألماني الذي انتفض مرتين خلال نصف قرن وأثار الدمار والخراب في فرنسا. وأمام احتلال فرنسا للروهر تحركت حكومة برلين دولياً ومحلياً فقد شنت حملة دبلوماسية ضد فرنسا كان لها قبولاً في بريطانيا وأميركا اللتان وقفتا في وجه الاحتلال الفرنسي الذي لا يتوافق مع معاهدة فرساي وأعلنت بريطانيا عدم شرعية هذا الاحتلال.

(١) شكل إيبرت زعيم الديمقراطيين الاشتراكيين حكومة ائتلافية مع الديمقراطيين وحزب الوسط.

كانت الحكومة البريطانية تهدف إلى تحويل ألمانيا قوة رادعة لفرنسا ـ التي أصبحت بعد الحرب أكبر قوة في القارة، وهدفت كذلك إلى توسيع تجارتها مع ألمانيا، وألمانيا الموحدة أكثر قدرة على النشاط التجاري بالنسبة لبريطانيا من ألمانيا المشتتة. وعلى أي حال، فقد عانت ألمانيا بقسوة من جراء الاحتلال الفرنسي لأراضي الراين على تلك الصورة، فقد انتشرت المجاعة والاضطرابات وقويت مكانة الشيوعيين في سكسوني. وسعت بافاريا إلى الانفصال، وفشلت محاولات الحكومة في إنقاذ الموقف حيث إن إجراءاتها كانت سلبية تعتمد على فصل الموظفين، وإصدار عملة جديدة. حيث أن المشكلة الرئيسية التي كانت تواجه ألمانيا هي ضياع المراكز الصناعية الكبرى في الروهر وإغلاق الأسواق الخارجية في وجه التجارة الألمانية. والحاجة الماسة إلى رؤوس الأموال لإنهاض صناعتها. ولم تجد حكومة ڤيمار مخرجاً من هذه الأزمة إلا بعد تحرج مركز بوانكاريه أمام معارضة كل من بريطانيا والولايات المتحدة، وسقوطه في انتخابات ١٩٢٤. وجاء هذا في وقت تولى فيه شترسمان[١] منصب مستشار الجمهورية الألمانية. والذي نجح في تحسين علاقات ألمانيا الاقتصادية والسياسية باعدائها من خلال ثلاث أحداث هي تسوية دوز ومعاهدة لوكارنو والانضمام لعصبة الأمم.

لقد كان شترسمان معتدلاً يدرك متاعب استمرار عزلة ألمانيا وأزمتها الاقتصادية، وقرر إنتهاز فرصة الليونة التي ظهرت في حكومات وشنطن ولندن وباريس. خاصة بعد تولي «ادوارد هيريو» ـ الراديكالي الاشتراكي ـ رئاسة وزراء ائتلافية من اليسار الفرنسي. وحينذاك ظهر مشروع «دوز» لتسوية مشكلة التعويضات (١٩٢٤) على أساس الجلاء الفرنسي عن الروهر وتقديم قرض كبير

(١) Gustav Steresemann (١٨٧٨ ـ ١٩٢٩).

يعيد الثقة بالمارك الألماني[١] وإنشاء بنك مركزي ألماني. وفعلاً جلت القوات الفرنسية عن الروهر واستعاد المارك الألماني ثباته.

تسوية دوز Dawes Plan (١٩٢٤):

في عام ١٩٢٤ ألفت لجنة التعويضات بناء للاقتراح البريطاني وللموافقة الفرنسية لجنة فرعية من الخبراء العالميين في الاقتصاد والمال يرأسها «شارل دوز» الخبير المالي الأميركي، وهي اللجنة التي كانت تنظر إلى مسألة التعويضات في ضوء المصلحة العامة، لا على اعتبار أنها نوع من فرض العقاب أو إرهاق الشعب الألماني، وعلى ذلك كانت تبحث في الوسائل التي تكفل لألمانيا أن تدفع على قدر طاقتها، وبعد دراسة الموقف قررت لجنة «دوز» عدة مقررات كان أهمها:

١ ـ إلزام ألمانيا بدفع مليار مارك ذهبي في العام الأول من تنفيذ المقررات على أن يرتفع المبلغ ليصبح بعد خمس سنوات مليارين ونصف مليار مارك ذهبي.

٢ ـ وجوب الجلاء عن الروهر.

٣ ـ إنشاء بنك مركزي ألماني يحتكر إصدار الأوراق المالية لمدة خمسين سنة تشرف عليه هيئة مكونة من سبعة خبراء من الألمان وسبعة آخرين من الأجانب.

٤ ـ عقد قرض أميركي لألمانيا قدره ٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ من الماركات

(١) تدهورت قيمة المارك الألماني بدرجة سريعة فقد كان الجنيه الإنجليزي قبل الحرب يساوي عشرين ماركاً ألمانياً وفي ديسمبر ١٩٢١ أصبحت قيمته ٧٧٠ مارك وفي أغسطس ١٩٢٢ أصبح يساوي ٣٠٠٠ مارك وفي سبتمبر ١٩٢٣ أصبحت قيمة الجنيه الإسترليني حوالي ٤٨٠ مليون مارك ألماني.

الذهبية بقصد تثبيت قيمة العملة وتكون السكك الحديدية وبعض الصناعات الألمانية ضمانة لتسديد هذا القرض.

٥ ـ وجوب إعادة الوحدة المالية والاقتصادية إلى ألمانيا.

وقد وافقت الحكومة الألمانية على تلك المقررات وتبعتها إيطاليا وبريطانيا وبلجيكا، ثم وافقت فرنسا أخيراً بعد زحزحة بوانكاريه من الحكم. وبدىء في تنفيذ مشروع دوز في سبتمبر ١٩٢٩، حيث جلت القوات الفرنسية عن الروهر، وحصلت ألمانيا على القرض المقترح. وتأسس البنك المركزي الذي أصدر أوراقاً جديدة. وأصبح المارك الجديد له قيمته الثابتة التي أعادت الثقة من جديد في النقد الألماني. لقد اعتبر مشروع دوز نصراً لألمانيا، فقد خفض الأقساط السنوية، ولم يحدد قيمة التعويضات الإجمالية التي ستدفعها ألمانيا، كما أن المشروع لم يحدد كيفية الدفع بعد مرور الخمس سنوات.

أما السبب الحقيقي للقرض الأميركي لألمانيا فيعود إلى أن سياسة أميركا في أوروبة تقوم على معارضة سيطرة دولة واحدة على القارة وبالتالي رغبة أميركا بإيجاد توازن بين فرنسا وألمانيا، ومن جهة أخرى رغبتها كذلك في تحصيل ديون الحرب، فهي ترى أن تحصيل ديونها من فرنسا وبريطانيا متوقف على ما تدفعه ألمانيا فإذا توقفت ألمانيا عن الدفع يصبح من الصعب على دول التحالف تنفيذ تعهداتها تجاه أميركا.

معاهدة لوكارنو (١٩٢٥):

شجع الاستقرار الاقتصادي المستشار الألماني جوستاف برونج «Gustav Breuning» على السعي في خلق استقرار سياسي في العلاقات بين ألمانيا وبريطانيا وفرنسا على أساس جديد. لذلك اتصل برونج بحكومتي لندن وباريس ليعرض عليها رغبة ألمانيا في عقد أواصر الثقة بين ألمانيا والحلفاء،

وإنها على استعداد للاعتراف بالحدود الحالية بين ألمانيا وكل من بلجيكا وفرنسا. وكان برونج يرجو من تحسين العلاقات الألمانية مع الحلفاء أن تؤدي إلى جلاء قوات الحلفاء عن أراضي ألمانيا.

وقد تحمس البريطانيون لذلك الاقتراح مما أدى إلى عقد مفاوضات جرت بين شترسمان رئيس الحكومة الألمانية، والسير اوستن تشمبرلين البريطاني، وارستيد بريان الفرنسي (الذي خلف بوانكاريه) وكان يميل إلى تهدئة الموقف الفرنسي الألماني، وانضمت إلى فرنسا وبريطانيا في المفاوضات التي جرت في لوكارنو بسويسرا الدول ذات العلاقة، وهي بلجيكا وإيطاليا.

وقد مهد جلاء الفرنسيين عن الروهر لخلق جو من التفاهم انتهى بعقد معاهدة لوكارنو بين ألمانيا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا، اعترفت ألمانيا بموجبها بالحدود الغربية بينها وبين فرنسا وبلجيكا كما ورد تماماً في معاهدة فرساي، أي أنها سلمت بحق فرنسا في الالزاس واللورين ووافقت على أن تظل أرض الرين منطقة منزوعة السلاح. وتعهدت كل من فرنسا وألمانيا ألا تلجأ احداهما إلى الحرب كوسيلة لتغيير ما بينهما من حدود أو عهود.

وهكذا بدأت نظرة الحلفاء إلى ألمانيا تتغير لدرجة أنهم لم يجزعوا لتعيين الفيلد مارشال هندنبرج رئيساً لجمهورية ألمانيا بعد وفاة الرئيس «ايبرت» سنة ١٩٢٥، واعتبروا أن هذا التعيين مجرد تكريم لجندي قديم بذل أقصى ما لديه لبلاده، وأن الروح العسكرية العدوانية لم تعد سبيل الرئيس الجديد في سياسته ما دام قد أقسم يمين الولاء للدستور الديمقراطي الجديد الذي وضعه الجمهوريون على نمط الدساتير الغربية، ووافق الحلفاء في لوكارنو على تأييد ألمانيا لتدخل عصبة الأمم.

ثالثاً: عضوية عصبة الأمم:

في سنة ١٩٢٦ قبلت ألمانيا عضواً في عصبة الأمم، وبذلك أتيح لها عرض قضاياها الخاصة بالتعويضات والتسليح والحدود على العصبة، مما مهد السبيل أمام «شترسمان» لمفاوضة الإنجليز والفرنسيين لإنهاء الجلاء عن أرض الرين في ٣٠ يونيه ١٩٣٠، أي قبل الميعاد الذي حددته معاهدة فرساي بأربع سنوات ونصف، ونجح كذلك في إخراج ألمانيا من عزلتها التي فرضتها عليها معاهدة فرساي.

وهكذا بدأت ألمانيا تنهض من كبوتها، وتستفيق من الصدمة التي أصيبت بها، وشرعت في تحسين اقتصادياتها، وعرفت كيف تستفيد من مشروع «دوز» فقد تدفقت عليها في تلك الفترة رؤوس الأموال الأجنبية ـ وخاصة الأميركية ـ ومكنتها من أن تشتري ما يلزمها من المواد الخام، فانتعشت الصناعة، وفي مقدمتها صناعة التعدين، والصناعة الحربية في الروهر، ونهض الاقتصاد الألماني وازدادت الصادرات ازدياداً مضطرداً حتى بلغت المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب، وعمدت المؤسسات الصناعية الأميركية إلى تمويل الصناعات الثقيلة في ألمانيا، وتوطيد الصلات بين الصناعة الأميركية والصناعة الألمانية، كما نشأت صلات اقتصادية وثيقة بين اتحاد الصناعة البريطانية وجمعية الصناعة الامبراطورية الألمانية. وبذلك تمكنت ألمانيا في مدة وجيزة أن تستعيد صناعاتها الحربية وأخذت المصانع تخرج كميات وفيرة من الأسلحة والدبابات والطائرات والسفن الحربية. وشقت السفن التجارية الألمانية البحار حاملة البضائع الألمانية ذات السمعة العالمية العظيمة.

ودفعت ألمانيا قسطاً من التعويضات وأدى هذا التقارب إلى أن يعيد الحلفاء النظر في طبيعة العلاقات مع ألمانيا، وكان هذا مقدمة لمفاوضات في صيف ١٩٢٩ أدت إلى إنهاء احتلال قوات الحلفاء أرض الراين في ميعاد أقصاه

يونيو ـ حزيران ١٩٣٠. وقد تم ذلك فعلاً. وأدت إلى أن تتابع ألمانيا دفع التعويضات وفق مشروع جديد لتسويتها وضعه (يونغ)[1]، كما تخلت فرنسا عن الرقابة على نزع سلاح ألمانيا، تلك الرقابة التي كانت معاهدة فرساي قد نصت عليها. وما أن حصلت ألمانيا على هذه المكاسب الكبيرة حتى سعت وراء أهداف جديدة تخفف عنها شيئاً من أعباء معاهدة فرساي، فقد ظهرت الدعوات في ألمانيا بأن الوقت قد حان ليعيد الحلفاء إقليم السار إلى الدولة الأم، وبرفع الحظر عن تسليح أراضي الرين، وأن تثبت فرنسا أنها دولة مسالمة بتخفيض قواتها المسلحة.

كان من سوء حظ ألمانيا أن جاء هذا في ظروف دولية بالغة الدقة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي طحنت الدول الكبرى وجعلتها تسعى إلى الحصول على أي مبلغ ينقذها من الأزمة (١٩٢٩). ولهذا طالبت فرنسا بأن تستمر ألمانيا في دفع التعويضات، ولكن الأدهى من ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية ـ التي قدمت الكثير من القروض والأموال للصناعة الألمانية

---

(١) تضمن مشروع يونغ Young ما يلي:

١ ـ التزام ألمانيا بدفع التعويضات على أقساط سنوية تستمر ٥٨ عاماً.

٢ ـ تنازل فرنسا عن قسم من حصتها في التعويضات بلغت ١٧٪ من قيمة التعويضات التي تبقت لها.

٣ ـ إلزام الدول الحليفة بسحب قواتها من رينانيا في مهلة أقصاها عشرة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية.

٤ ـ ربط عملية الجلاء النهائية عن منطقة رينانيا بتصديق المجلس النيابي الألماني على هذا المشروع.

وفي هذا المشروع يتبين لنا تساهل فرنسا حيال مطالب ألمانيا، وذلك رغبة من فرنسا إلى تغيير العقلية الألمانية الحاقدة على الفرنسيين، ولكن فرنسا فشلت في ذلك والدليل مجيء النازيين للحكم.

وللحكومة الألمانية ـ قد طالبت ألمانيا بأن تعيد إليها رؤوس أموالها كي تواجه الأزمة الاقتصادية.

وكان من المستحيل على ألمانيا أن تواجه هذه الأزمة الاقتصادية وأن تدفع لفرنسا، وتحت ضغط من جانب الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا اتفق على تصفية مشكلة الديون. ولكن ظلت أحوال ألمانيا معرضة لأزمات كبرى داخلية وسياسية واقتصادية واجتماعية مهدت لظهور هتلر وحزبه النازي على مسرح السياسة الألمانية والدولية مستفيداً من تلك الأزمات التي ألمت بألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى. ومن اهتزاز مكانة حكومة فيمار التي لم تكن تعتمد على تأييد الشعب الألماني.

مات شترسمان في (٣ أكتوبر ١٩٢٩) فخسرت ألمانيا بوفاته سياسياً من الطراز الأول وفي السنة نفسهاحلت الأزمة الاقتصادية العالمية، وكان نصيب الولايات المتحدة منها شديداً وعنيفاً حيث زادت بها المنتجات الزراعية والصناعية بدرجة كبيرة جداً ولم توفق إلى توزيعها في الأسواق العالمية فتوقفت حركة النمو الصناعي مما ترتب عليه ضياع كثير من الأموال في الصناعة على البنوك، وأقبل الناس يسحبون أموالهم منها لفقدان الثقة بها، وحدث انهيار اقتصادي كبير في نيويورك، وتبعتها بقية المدن في أمريكا وغيرها في أنحاء العالم، وذلك لأن حكومة الولايات المتحدة بدأت بدورها تمنع أموالها عنها بل وتطالبها بما عليها من ديون.

وبذلك ساء حظ ألمانيا عندما بدا للأمريكيين أنهم في أشد الحاجة إلى الأموال الطائلة التي اقرضتها لها نيويورك، وكانت ألمانيا مدينة لها بمبالغ ضخمة، وسحبت الأموال الأميركية في الحال فتأثرت بذلك دوائر الأعمال المالية في ألمانيا، واضطر البنك المركزي الألماني إلى استخدام ماله الاحتياطي، وعجز عن مد يد المساعدة للبنوك الأخرى، فاضطر عدد منها إلى تصفية حسابه، وغلق

أبوابه، وتفشت البطالة لاضطرار المصانع إلى الاستغناء عن معظم عمالها، حتى أربى عدد المتعطلين على ستة ملايين.

وكافح برونخ «Breuning» المستشار الألماني الذي خلف شترسمان في سبيل مواجهة تلك الأزمة الخطيرة، ولكن الموقف كان أعقد من أن يحل بأي إجراء يمكن أن تتخذه الحكومة، وترتب على ذلك انتشار روح القلق والسخط بين العمال، وسارت مظاهرات المتعطلين في الشوارع، وخشي عقلاء الألمان من انتشار الشيوعية بين الطبقات الساخطة، ولا سيما أن بعض المتطرفين كانوا يرفعون الأعلام الحمراء ظناً منهم أن فيها مخرجاً لهم، وازداد نقد الاشتراكيين لسياسة الحكومة، ولما استخدم برونخ سياسة القمع ازداد سخط الشعب حتى أبعد عن الحكم عام ١٩٣٢.

واستدعى الرئيس هندنبرج السياسي المعروف فون بابن ليرأس الحكومة ولكنه فشل هو الآخر وعزل في نفس العام. وود الوطنيون المخلصون لو استطاعت ألمانيا أن تهتدي إلى زعيم قدير ينقذ ألمانيا من ذلك الموقف الدقيق. وهنا نصح فون بابن الرئيس هندنبرج بأن يستدعي «ادولف هتلر» زعيم الحزب الاشتراكي الوطني (النازي) ليكون مستشاراً للرايخ الألماني. وبذلك بدأت صفحة جديدة في تاريخ ألمانيا.

عندما تعرضت ألمانيا للمحنة الاقتصادية القاسية، وفشلت جمهورية فيمار في مواجهتها والتغلب عليها، اتجهت الأنظار إلى الحزب الاشتراكي الوطني الذي يرأسه «ادولف هتلر» لأنه الحزب الذي أعلن من قبل أن مبادئه تتلخص في بعث الأمة الألمانية وإحياء مجدها الحربي، والقضاء على الشيوعية، وسحق اليهود الذين سيطروا على أهم مرافق الدولة في حين أنهم لا يشعرون بالولاء لبلادهم، ثم الدعوة إلى تأسيس حكومة أكثر قوة وأشد حزماً تستطيع أن تضرب بالمعاهدات القائمة المجحفة عرض الحائط.

نشأة هتلر وأفكاره:

نشأت النازية أو الاشتراكية الوطنية، في حقيقة أمرها سنة ١٩١٨ حين كان هتلر يخدم في الجيش الألماني رغم كونه نمسوياً. ويبدو أن الأشياء التي تركت أعظم الأثر في نفس هتلر وقت الهدنة هي انهيار السلطة وفرار الإمبراطور فراراً مشيناً، وتمرد رجال الأسطول الألماني والمجالس المشتركة من الجنود والعمال في الجيش، وكان هتلر رجلاً ناقماً على الحياة، وكان كخطيب ذرب اللسان يفيض قلبه حباً بالجنس الآري وكان يعرف كيف كانت ألمانيا عظيمة ممجدة قبل الحرب وأنه بالإمكان إعادة هذا المجد ولكن افتقار البلاد إلى القيادة الصحيحة كان داعياً لليأس ومجلبة للعار، وكان مرد هذا البؤس كله إلى الملوك الوراثيين وإلى المجالس التشريعية واتحادات العمال، ومن ثم كان من الضروري إخضاع كل هؤلاء إلى زعيم الدولة الألمانية الجديدة. فكتب في كتاب «كفاحي»: «إن أفضل دستور شكّل للدولة هو ذلك الذي يكفل بأضمن طريقة طبيعية وضع أقدر عقول المجتمع الوطني في أبرز المراكز وأعظمها أهمية ونفوذاً». وأكد أيضاً في قوله: «ينبغي أن يكون الحكم للقوي بحيث لا يذوب في الضعيف فيضحي بذلك ما يتصف به من عظمة»، كما يجب أن تكون الحكومة في أيدي نخبة من الأقوياء. ولقد أدرك هتلر تمام الإدراك ما كان يعرفه علماء السياسة دائماً، من أن الفوز السياسي لا يتوقف على العدد بل هو من نصيب القوة التي تتمتع بأوفر قسط من النظام. ولقد أصاب هتلر حين قال: «إن خضوع جماعة قوامها مائتا رجل متساوين في القدرة الذهنية للنظام لهو أشق في المدى الطويل من خضوع جماعة تضم مائة وتسعين رجلاً أقل قدرة ذهنية ومعهم عشرة رجال أفضل تعليماً».

ويتضح لنا من دراسة كتاب «كفاحي» أن كراهية اليهود، شأنها شأن تمجيد الجنس الآري، كانت تطوراً من هذا المبدأ نفسه الذي يشيد بأهمية تفوق

أناس على أناس. وكان من رأي هتلر أن اليهود هم «سلالة أدنى مرتبة من الآريين خارج نطاق القانون». وقد قرر أنهم لا يقوون على القتال، وأن مبادئهم الأخلاقية وآرائهم ونظرتهم إلى العالم تتعارض مع نزعة القومية الوطنية أما الآريون فإنهم يتميزون وحدهم بفضائل أصلية شديدة الصلابة من الشجاعة والتضحية بالذات، وكان من السهل عليه ومن الواضح أمامه أن يلقي مسؤولية الكوارث التي حلت بألمانيا على اليهود، وأن يشير إلى أنهم قد أصبحوا الآن قادة البلاد وقت السلم مع أنهم لم يتولوا قيادتها قط في وقت الحرب، وهم في اعتقاده مسؤولون عن «تدنيس الدم الألماني»، وليسوا في نظره إلا «أمة من الطفيليات».

واقترنت كراهية هتلر لليهود بكراهيته للماركسيين والماركسية لأنه اعتقد أن الإثنين شيء واحد. والفكرة أساسها أن اليهودية والماركسية متساويتان في الخطورة وأن الصلة بينهما وثيقة لا تنفصل، ومن ثم أصبحت مقاومتهما معاً أمراً ضرورياً، وأن الحملة ضد إحداهما يجب أن تكون حملة ضد الأخرى وكان اعتقاد هتلر أن أجدى طريقة للمقاومة هي تنشئة قومية ألمانية عتيدة، وتنمية الفضائل العسكرية القائمة على الولاء والطاعة. وهكذا ترى أن الاشتراكية الوطنية انبثقت من مقت الماركسية والعداء لليهود، كما نشأت أيضاً من إفلاس العناصر الأخرى في الدولة. لقد أخفقت أسرة هو هنزلرن في إحدى الأزمات ولا يمكن أن يعاد بها إلى الحكم، أما ألمانيا الجديدة التي وعد هتلر الشعب الألماني بها فقد كانت دولة تستطيع أن تختار النخبة التي تريدها من أبناء الشعب أنفسهم، لأنه قصد أن يفتح الأبواب أمام الكفاءة والجدارة.

ومن ثم كان وضع برنامج اقتصادي جذاب، والوعد بالقضاء على البطالة وإتاحة فرص العمل للجميع، كل ذلك كان أكثر الدعايات أثراً، وبعد الأزمة الخانقة التي حدثت في سنة ١٩٢٩ كان هذا البرنامج يتراقص أمام الألمان الذي

ظل بعضهم محروماً من اللحم مدة سنتين، فكان من المستحيل عليهم مقاومته. أما المتعطلون فلم يكن ممكناً أن يصبحوا في حال أسوأ مما كانوا فيها، فلا عجب إذن أنهم آمنوا بخطيب بارع وعدهم بكل جديد في الدنيا والآخرة.

وفي سنة ١٨٩١ بدأ هتلر يغشي المجتمعات فيخطب في الجماهير ضد اليهود والرأسماليين والفرنسيين ومعاهدة فرساي وجمهورية فيمار ويطالب بإنشاء جيش وطني قوي، فكان لخطبه النارية صدى عنيف في نفوس سامعيه إذ كان الألمان بطبيعتهم يكرهون اليهود ويرون ألا حق لليهودي في أن يكون مواطناً ألمانياً، وكانوا في الوقت نفسه يتوقون إلى سماع زعيم ألماني يفصح عما يجيش في صدورهم من السخط على أعداء ألمانيا في الداخل والخارج، ويبعث في نفوسهم الأمل في إحياء الأمة الألمانية من جديد، لذلك انضم الكثيرون إلى الحزب الاشتراكي الوطني الذي صار يعرف باسمه المختصر (النازي).

اعتقد هتلر أن ظروف الفوضى التي شاعت في ألمانيا والتي تهيء فرصة لقلب الجمهورية قد لا تتكرر، ولا سيما أن أتباعه المتحمسين كانوا يطالبون بالإقدام على العمل وحذره بعضهم بأنه إذا لم يضرب ضربته فوراً فسوف يتفرق الكثيرون من حوله.

انتهز هتلر الظروف التي نتجت عن أزمة ١٩٢٩ الاقتصادية والبطالة التي نجمت عنها وقام بشن حملات قاسية على حكومة ڤيمار التي بدت ضعيفة وعاجزة عن مواجهة التحديات حتى لقد تقربت الشركات من هتلر وحزبه وساندته مالياً وسياسياً على اعتبار أن البلاد في حاجة إلى شخصية قوية ذات قدرة على مواجهة الأزمات بحزم. ومن ناحية أخرى كانت هذه الشركات تجاري التيار الشعبي العام الذي أخذ يلتف حول هتلر وشعبه وبدا واضحاً أنه سيصبح أقوى زعماء الأحزاب بعد وقت ليس بالطويل.

وفعلاً كان عدد المؤيدين لهتلر ولحزبه يتزايد بسرعة حتى لقد حصل على

أكبر عدد من مقاعد الريخستاج في انتخابات ١٩٣٢ بالنسبة لبقية الأحزاب. ومع أن هتلر لم يفز في انتخابات رئاسة الجمهورية أمام هندنبرج (مارس - ابريل ١٩٣٢) إلا أن كفته وحزبه أصبحت ثقيلة حيث أن مستشار الجمهورية في ١٩٣٢ كان فون بابن الذي كان يفضل وصول هتلر إلى منصب المستشارية حتى لا يتمكن الشيوعيون - الذين زادت قوتهم - من الوصول إلى الحكم. وكان أمام هندنبرج طريق واحد لشل الشيوعية، ولهذا قبل - وهو غير راضي - نصيحة فون بابن بشأن إسناد منصب المستشارية إلى هتلر في أوائل عام ١٩٣٣.

وحيث أن حزبه لم يكن صاحب أغلبية، فقد اعتمد على قوى أخرى ذات شوكة ساعدته على الوصول إلى سدة الحكم المطلق، كما ساعدته ظروف ألمانيا في ١٩٢٩ - ١٩٣٣ على ذلك. ويمكن أن نركز هذه القوى - إلى جانب الحزب النازي - بالجيش النظامي الألماني والزعامات الوطنية والمؤسسات الاقتصادية.

١ ــ الجيش النظامي الألماني:

كان يشد أزر الحكومة، ولهذا كان هتلر معنياً بعدم تحكّم أيّة شخصية غيره في توجيهه، وهذا يفسر لنا - تدبير هتلر إعدام (روهم) قائد قوات العاصفة التي لعبت أكبر دور في وصول هتلر إلى الحكم. إذ حاول (روهم) أن يدمج قوات العاصفة في الجيش لتصبح في يده القيادة العسكرية العليا فقضى عليه هتلر بسرعة.

٢ ــ الزعامات الوطنية والمؤسسات الاقتصادية:

ما أن تولى هتلر المنصب حتى شرع في تنفيذ برنامجه، وكان معنياً في أول الأمر بتصفية خصومه والحصول على الحكم المطلق. وحدث أن احترق مقر الريخستاج في ليلة ٢٦ - ٢٧ فبراير ١٩٣٣، وبسرعة اتجهت أصابع الاتهام إلى

الشيوعيين، وشن عليهم هتلر ـ والسلطة بيده ـ أعنف الحملات وشتت تجمعاتهم وزعاماتهم. وفي نفس الوقت قضى على غير الشيوعيين من خصومه، ولم يلبث بعد ذلك أن ألغى الأحزاب، وجعل الحزب الوحيد الذي يحق للألماني أن يلتحق به هو الحزب النازي. واستطاع أن يحصل على سلطات واسعة (دكتاتورية) من مجلس الريخستاج ثم حله. ووصل إلى هدفه في الحكم الفردي المطلق بعد وفاة الرئيس هندنبرج في الثاني من أغسطس ١٩٣٤ ليصبح هو رجل الدولة الأول وبدأ بذلك الرايخ الثالث. وبذلك صار أقوى حاكم في العالم ولم يكن هتلر يميل إلى أن يلقب برئيس الجمهورية بل كان يفضل لقبه القديم وهو الفوهرر ـ الزعيم.

يعتبر الرايخ الثالث وزعيمه هتلر صورة من صور الحكم المطلق العنصري المتطرف، فهو ـ أي هتلر ـ كان الزعيم الأوحد، وحزبه هو الحزب الوحيد، فإما أن تكون نازياً أو أن تكون خائناً. واقتصاديات ألمانيا يجب أن توجه بدقة لتنفيذ مخططات الحكومات العنصرية والتوسيعية. وقد وصف أحد المؤرخين الإنجليز بصدق هذا النظام بقوله:

«إن الخطر الكامن في دولة الحكم المطلق هو أنها تمثل سلطة واضحة غير معقدة، ولكنها سلطة بحتة لا رقيب عليها».

وكانت مظاهر الدولة الجديدة خلال السنوات التالية تعطي صورة من صور الدولة الشمولية الدكتاتورية، دولة تعمل على وضع إمكانياتها كلها في خدمة خطة موضوعة موحّدة. وهذا يستدعي من وجهة نظر هتلر:

١ ـ إعادة النظر في التكوين السياسي والإداري لألمانيا التي كانت دولة اتحادية شبه فيدرالية تحتفظ فيها بعض الأقاليم والولايات بحقوق خاصة. ولهذا ألغى هتلر هذه الحقوق، وأصبحت الإدارة والحكم مركزية. ويكون هتلر بذلك قد أقدم على الخطوة التي لم يقدم عليها بسمارك أو وليم الثاني، وأصبحت

ألمانيا فعلاً وإدارياً دولة واحدة موحّدة (١٩٣٤) يسودها نظام اشتراكي قومي عنصري جرماني.

٢ ـ القضاء على القوى الداخلية المناهضة أو المتناقضة مع هذه الخطة الموحّدة للدولة ولهذا شكّل «البوليس السري» الذي اشتهر بالجستابو الذي وضعت في يده سلطات واسعة وسريعة التنفيذ ضد معارضي النظام الجديد. وكان رجال الجستابو منبثين في القرى والمدن وفي كل هيئة وإدارة حكومية أو خاصة.

وكان الجستابو يكاد أن يكون مستقلاً بعيداً عن الرقابة القضائية، يستطيع أن يصادر الحريات، وأن يزج بأعداء النظام في معسكرات الإعتقال.

٣ ـ تطهير ألمانيا من العناصر (المنحطة) وخاصة اليهود فأصدر قوانين نورمبرج وهذه تقضي:

أ ـ طرد جميع الموظفين اليهود من المناصب العامة.

ب ـ منع المحامين والصحفيين والأطباء والصيادلة والناشرين منهم من مزاولة مهنتهم.

جـ ـ تحريم وراثة الأرض عليهم.

٤ ـ تنظيم الشباب وتعليمه على أساس النظرية النازية القومية العنصرية الجرمانية.

٥ ـ توحيد السياسة الاقتصادية للدولة بحيث تسيطر الأداة الحكومية على الإنتاج وتصريفه، وعلى العمال والفلاحين ومسؤولياتهم وحقوقهم. ومن ثم لم تعد هناك حاجة ـ من وجهة نظر النظام الهتلري، إلى نقابة تدافع عن مصالح

العمال وأصحاب الحرف، ولهذا حلّت النقابات العمالية، وأنشئت في مكانها «جبهة العمل». التي كانت مسؤولة أساساً عن توجيه العمال نحو تنفيذ خطط الحزب النازي.

وجوه الشبه بين الفاشية والنازية:

هناك عدة وجوه شبه بين نظام ألمانيا النازي ونظام إيطاليا الفاشستي.

١ ـ الزعامة المطلقة القومية.

٢ ـ الفرد يذوب في المجتمع الشمولي.

٣ ـ الحزب (الفاشستي أو النازي) هو الوحيد في الدولة.

٤ ـ الإستناد إلى تنظيم القوى الشعبية والوطنية في نقابات أو منظمات شباب.

٥ ـ منع أية قوى محلية من معارضة النظام الفاشستي.

٦ ـ استخدام وسائل بوليسية وإرهابية لفرض النظام الجديد ووجهة نظره.

٧ ـ التخطيط المحدد للسياسات الخارجية والداخلية.

٨ ـ العداء الشديد للنظام الشيوعي.

٩ ـ التطلع إلى تعديل مواد معاهدة فرساي.

١٠ ـ التطلع إلى التوسع في أوروبا.

١١ ـ الأخذ بنظرية المجال الحيوي (ألمانيا في البلطيق وأوروبا الشرقية وإيطاليا في البحر المتوسط وإفريقية). والعمل على الحصول على مجالات امبريالية تعادل ما تحت يد فرنسا وبريطانيا على الأقل.

١٢ ـ الإستناد إلى مثل عليا تاريخية (الآرية لدى النازية والامبراطورية الرومانية لدى الفاشست).

الانسحاب من عصبة الأمم:

كانت السياسات الداخلية الألمانية تثير بعض المشاكل مع الدول الأخرى، مثل دفاع فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة عن حقوق اليهود في ألمانيا، ولكن سياسة إعادة توحيد جميع الألمان في تشيكوسلوفاكيا وفي النمسا وفي إيطاليا وفي بولنده وإعادة الاتصال المباشر بين ألمانيا وبروسيا. كان كل هذا السبب في تصاعد الأزمات.

حقيقة كانت إعادة تجميع الألمان تحت دولة واحدة نازية هدف هتلر الأول. ولكن كانت هناك عدة خطوات يجب أن يقوم بها أولاً وهي تخليص أراضي ألمانيا نفسها من التسلط الأجنبي (الفرنسي)، أو بمعنى آخر: عودة تسليح ألمانيا واسترداد (السار) من فرنسا. وعودة القوات الألمانية إلى أراضي الراين المنزوعة السلاح بمقتضى معاهدة فرساي.

كانت مشكلة إعادة تسليح ألمانيا مثار جدل شديد بين حلفاء الأمس (فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة). وكان هتلر لا يطرح المشكلة على أساس أنها خرق من جانبه لمقررات فرساي، وإنما اتهام للحلفاء بعدم الوفاء بالتزاماتهم الخاصة بنزع السلاح الذي نصت عليه تلك المقررات. أما وقد رفضت دول الحلفاء نزع سلاحها فلا أقل من أن تعطي ألمانيا حقها في إعادة تسليح نفسها، وكان رأي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، هو أن تكون على قدم المساواة من حيث التسلح نظراً لتعذر نزع السلاح الشامل.

وتصلبت فرنسا على اعتبار أنها هي التي تواجه الضربة الألمانية الأولى، وكفاها ما حدث من قبل في حرب السبعين وفي الحرب العالمية الأولى، ولكن الظروف كانت أقوى من معارضة فرنسا، فقد عزم هتلر على إعادة تسليح بلاده، وعلى عدم الالتزام بعضوية ألمانيا في المنظمة الدولية (عصبة الأمم) وأجرى استفتاء

حول البقاء عضواً فيها أو الإنسحاب منها، فقرر هذا الإستفتاء الخروج منها في أكتوبر ١٩٣٣.

المعاهدة الألمانية البولونية ١٩٣٤:

أثبت هتلر للعالم أنه بخروجه من العصبة لا يهدف إلى شن حملات عدوانية على أحد، بل أنه دخل في مفاوضات مع بولندة ـ أكثر الدول توسعاً بعد الحرب العالمية الأولى على حساب ألمانيا ـ لعقد معاهدة عدم اعتداء، وقعت في يناير ١٩٣٤، ونصت على علاج المشكلات بين الدولتين بالطرق السلمية. ولقد اختار هتلر وقتاً مناسباً جداً لعقد مثل هذه المعاهدة. فقد كان الحكم شبه الدكتاتوري في بولنده حينذاك معجباً بالتنظيم النازي، ومعتقداً أن وقوع بولنده بين عملاقين (الاتحاد السوڤييتي وألمانيا النازية) يجعلها أقدر على اللعب على الطرفين خاصة وأنها كانت مطمئنة إلى تعهدات كل من بريطانيا وفرنسا بالدفاع عنها ضد عدوان ألماني عليها. وإلى جانب هذه كانت بولنده تعتقد أنها تستطيع أن تحقق بعضاً من أطماعها في تشيكوسلوفاكيا بالتعاون مع ألمانيا النازية الأكثر قوة من فرنسا التي تتنازعها الانقسامات الداخلية والأزمات مع بريطانيا. وربح فعلاً هتلر من هذه المعاهدة مع بولنده إذ وقفت على الحياد عندما صمم ونفذ خطته لدخول القوات الألمانية إلى (الراين) في ١٩٣٦، وفي الضغط على تشيكوسلوفاكيا خلال أزمة (ميونخ) في أيلول ـ سبتمبر ١٩٣٨.

كانت مشكلة السار واحدة من القضايا الدقيقة وإن كانت النصوص الخاصة بها في معاهدة فرساي واضحة: أن يظل السار تحت سيطرة فرنسا تستغله خمسة عشرة عاماً ليجري فيه استفتاء بعد انتهاء هذه المدة لتحديد تبعيته. وكان هتلر يطالب بالسار وبضمه دون إجراء استفتاء، إلا أنه وجد أن إجراء استفتاء سيكون في صالح الإنضمام إلى ألمانيا، ولهذا قبل إجراءه، وأعلن الألمان فيه انضمامهم إلى ألمانيا (أوائل ١٩٣٥).

ولا يكاد يتم ذلك حتى جاءت الفرص تباعاً أمام هتلر لإعلان سياسته الخاصة بالتسلح على اعتبار أن ذلك هو الوسيلة الوحيدة لعودة القوات الألمانية إلى أراضي الراين المنزوعة السلاح.

فقد أعلنت الحكومة البريطانية عن برنامج جديد للتسلح، وكان برنامجاً ضخماً، فرد عليه هتلر بأن أعلن في ٩ مارس ١٩٣٥ عن برامجه لتصعيد القدرات العسكرية الألمانية. وأسرعت الدول المهددة بالنمو العسكري الألماني الجديد ـ فرنسا وبريطانيا وإيطاليا ـ إلى عقد مؤتمر (ستريزا) في ابريل ١٩٣٥. ولقد استنكرت هذه الدول خرق ألمانيا لقرارات فرساي الخاصة بتحديد القوات المسلحة الألمانية ولكن دون أن تتخذ أي منها خطوة إيجابية رادعة. بل كانت إيطاليا تقترب بسرعة من ألمانيا وكانت بريطانيا مشغولة بالعدوان الإيطالي على الحبشة، ولا ترغب في توسيع نطاق الأزمة مع إيطاليا حتى لا ترتمي هذه في أحضان ألمانيا. وتريد توجيه ألمانيا إلى شرق أوروبا، ولهذا عقدت معاهدتها البحرية مع ألمانيا في ١٩٣٥ وهي المعاهدة التي تحدد قوة الأسطول الألماني.

المحور الألماني الإيطالي ١٩٣٧:

وتبدو مهارة هتلر السياسية، أنه في الوقت الذي كسب فيها بولنده إلى جانبه، سعى إلى كسب إيطاليا (يونيو ١٩٣٤)، كما كان يشد أزر النازيين النمساويين العاملين ضد حكومة (دلفوس) والذين اغتالوه في ٢٤ يوليو ١٩٣٤، وكان كذلك هادئاً عندما أرسل الدوتشي قواته إلى ممر برنر رداً على مصرع (دلفوس) بيد النازيين ولم يثر هتلر أزمة مع الدوتشي بل طمأنه بعقد اتفاقية تعهدت فيها ألمانيا باحترام استقلال النمسا ١٩٣٦، حتى بعد عقد المعاهدة الفرنسية ـ الإيطالية في ٧ يناير ١٩٣٥ التي أكدت استقلال النمسا وسلامتها، واجتماع إيطاليا وبريطانيا وفرنسا في ستريزا في ابريل ١٩٣٥ للاحتجاج على إعادة هتلر تسليح ألمانيا. حتى نجح هتلر أخيراً في كسب إيطاليا إلى جانبه

ليتكون المحور (Axis) الإيطالي - الألماني لما كان بين الطرفين من تشابه في التكوين والأهداف، ولما أدت إليه التطورات من تقوية هذا التشابه، وخاصة من حيث:

١ - العداء للإمبراطوريات الديمقراطية الاستعمارية ايديولوجياً واقتصادياً والعداء للشيوعية.

٢ - حاجة كل من ألمانيا وإيطاليا إلى مستعمرات جديدة لاستيعاب التزايد السريع في السكان لديهما ولفتح أسواق جديدة لمنتجاتهما.

٣ - اتفاق الأهداف في الحرب الاسبانية الأهلية.

٤ - الاتفاق في تكوين دولة شمولية اشتراكية برجوازية قومية تسلطية.

٥ - كل من إيطاليا وألمانيا كانت تحتقر عصبة الأمم ولقد خرجت إيطاليا منها في ١٩٣٧ بعد أربع سنوات من خروج ألمانيا منها وبعد عام واحد من انسحاب اليابان منها.

ولهذا كان من اليسير على هتلر أن يقنع الدوتشي بالانضمام إلى الميثاق الألماني الياباني المعادي للشيوعية الدولية والذي سبق أن عقد في ٢٥ نوفمبر ١٩٣٦، وفعلاً انضمت إليه إيطاليا في نوفمبر ١٩٣٧.

أما فرنسا فقد أزعجها هذا التصاعد في قوة ألمانيا وسعت إلى تنفيذ سياستها التقليدية، وهي التحالف مع الإتحاد السوفييتي حتى لا يستطيع الألمان الانفراد بفرنسا وحتى يصبحوا مهددين بالحرب في جهتين على الأقل (١٩٣٥ - ١٩٣٦). وعندما علم هتلر بذلك أعلن أن هذه المعاهدة تعرض السلام وكيان ألمانيا للخطر، وأقدم على مغامرة اعتبرها إعادة للتوازن الدولي وهي إرسال قواته إلى أراضي الراين المنزوعة السلاح.

وهناك نقد شديد موجه لحكومة فرنسا التي قبلت هذا التحدي دون تحرك

مضاد قوي من جانبها مع أن الجيش الألماني كان أضعف من الجيش الفرنسي. ولأن الأسطول الألماني كان في المهد وكذلك سلاح الطيران. ولكن يجب أن نضع في الاعتبار أن مثل هذه التقديرات كانت واضحة بعد انتهاء الأزمة وليس خلالها. وكانت فرنسا بصفة خاصة تخشى صداماً منفرداً مع ألمانيا. وكان الشعب الفرنسي بصفة عام يكره عودة الحرب.

ولم تكن حكومة فرنسية واحدة هي المسؤولة عن هذه القضية وإنما أكثر من واحدة، فوزارة لافال كانت تتداعى تحت وطأة العدوان الإيطالي على الحبشة، وجاءت وزارة لإجراء الانتخابات التي انتصرت فيها (الجبهة الشعبية)[1] اليسارية الفرنسية. ومن ثم كانت حكومات فرنسا في هذه الأزمة عاجزة عن اتخاذ سياسة محددة إزاء هذه المشكلة الخطيرة[2].

وكانت الضربة ناجحة جداً لدرجات ربما لم يكن هتلر نفسه يتوقعها. فقد أدت إلى اهتزاز مكانة فرنسا في المجال الدولي إذ اتخذ حلفاء فرنسا (بولنده وبلجيكا وانجلترا) سياسات غير معادية لألمانيا وخففت من حدة توترها معها.

سياسة هتلر الخارجية:

كانت سياسة ألمانيا الخارجية بعد الحرب العالمية الأولى تتجه إلى العمل على إنقاذ البلاد واسترداد مكانتها بين دول العالم، وقد استطاع وزير خارجيتها (سترسمان ١٩٢٣ - ١٩٢٩)، أن ينجح إلى حد كبير في هذا السبيل. متبعاً

---

(١) الجبهة الشعبية تضم أحزاب اليسار العشرة وهي: ١ - الحزب الراديكالي. ٢ - الشيوعي. ٣ - الاشتراكي. ٤ - عصبة أنصار حقوق الإنسان. ٥ - عصبة العمل المكافح. ٦ - التحالف العام للعمل الموحد. ٧ - تحالف العمل العام ٨ - لجنة حركة المثقفين ضد الفاشية. ٩ - اللجنة العالمية ضد الفاشية والحرب. ١٠ - الاتحاد الاشتراكي الجمهوري.

(٢) حول هذا الموضوع راجع جرانت: أوروبا في القرنين. مرجع سابق ص ٤١٢ وما بعدها.

طريق المسالمة والاعتراف بالأمر الواقع، وقد صادفت تلك السياسة نجاحاً دبلوماسياً يتلاءم مع ظروف ألمانيا في أعقاب الحرب، فقد عقدت ألمانيا مع روسيا معاهدة راباللو «Rappallo» عام ١٩٢٢ بدلاً من معاهدة برست ليتوفسك وتم عقد معاهدة لوكارنو عام ١٩٢٥ لتقوية العلاقات بين ألمانيا والحلفاء، ودخلت عضواً في عصبة الأمم (١٩٢٦)، ونجحت في إجلاء الفرنسيين والبلجيكيين عن أرض الرين (١٩٣٠).

وتولى كورتيز (Curtis) وزارة الخارجية بعد سترسمان، فسارت سياسته في نفس الاتجاه، ولكن نجاح الحزب النازي في تولي السلطة في ألمانيا غير المنهاج الذي سارت عليه سياسة ألمانيا الخارجية، وأصبح النازيون يميلون إلى تحقيق أهدافهم بالقوة إن لزم الأمر. والواقع أن ألمانيا ـ عندما جاء هتلر إلى الحكم ـ لم تكن قد تخلصت كلياً من كل ما كانت تشكو منه في أعقاب الهزيمة، وهي ولو أنها تخلصت من دفع التعويضات الفادحة، وطهرت حدودها من الاحتلال الأجنبي، وأحرزت مقعداً دائماً في مجلس عصبة الأمم، إلا أنها كانت لا تزال تعاني من تحديد قواتها البحرية والبرية ومحرومة من تحصين أرض الرين، وإقليم السار كان لا يزال في يد الفرنسيين وكان الحزب النازي يعمل منذ نشأته على اتحاد ألمانيا مع النمسا واستعادة الأراضي التي تقرر سلخها من ألمانيا وضمها إلى بولنده بموجب معاهدة الصلح.

شرع هتلر في تنفيذ سياسته الخارجية منذ أن عين مستشاراً للدولة، وكانت أول علامة دلت على الطابع الجديد للسياسة النازية إعلان انسحاب ألمانيا من مؤتمر نزع السلاح (أكتوبر ١٩٣٣)، ومن عصبة الأمم بسبب عدم منح ألمانيا حق المساواة في التسلح، ورأى هتلر أن يقوم بعمل سياسي يبين للعالم مدى تمسك الشعب الألماني به، فحل الريخستاج ودعا إلى انتخابات جديدة لاستفتاء الأمة فكانت نتيجة الانتخابات نصراً مؤزراً لهتلر وللسياسة النازية الجديدة.

على أن هتلر لم يكن مطمئناً كل الاطمئنان إلى تأييد جميع أنصاره، فقد كان في داخل حزبه جماعة من اليساريين الذين اعتقدوا أن هتلر فشل في تنفيذ المبادىء التي نادى بها الحزب الاشتراكي الوطني عند نشأته.

وعلى رأس هؤلاء صديق هتلر القديم «أرنست روهم» قائد فرق العاصفة، وغيره من زعماء الحزب الذين كانوا يرغبون في قيام (ثورة تصحيحية) تعمل على تنفيذ برنامج الحزب تنفيذاً كاملاً.

وعلم هتلر أن هناك مؤامرة يدبرها هؤلاء للتخلص منه والاستيلاء على مقاليد الحكم (٢٩ يونيه ١٩٣٤)، فسبقهم إلى العمل وشهدت ألمانيا مصرع حوالي ستين رجلاً ممن اتهمهم هتلر بالاشتراك في المؤامرة حيث أعدموا جميعاً بغير محاكمة. وتلا ذلك وفاة هندنبرج وتولي هتلر منصب رئاسة الجمهورية محتفظاً بمنصبه كمستشار للدولة.

ومنذ ذلك الوقت أحس العالم أنه يسير بخطى سريعة نحو حرب عالمية ثانية. فقد فشلت مشروعات الأمن الجماعي، وأعلن هتلر أنه لم يعد يتقيد بمعاهدة فرساي. وفي إيطاليا قرر موسوليني إعداد العدة لفتوحات تستعيد بها إيطاليا مجد الامبراطورية الرومانية القديمة. وفي اليابان وضع الاستعماريون خطة لإقامة «نظام جديد» لقارة آسيا. أما الشعوب الضعيفة في أوروبا وافريقية وآسيا فلم يكن في وسعها سوى أن تعلق أملها الوحيد على عصبة الأمم التي كانت إذ ذاك تلفظ أنفاسها الأخيرة. وبدأ العدوان يسود على الحق والعدل.

هتلر وإعادة توحيد الألمان:

أ ــ الانشيلوس:

بعد أن قويت ألمانيا عسكرياً ودولياً وضمت السار وحصنت أراضي الراين، وتحولت بلجيكا إلى الحياد وبولنده وكذلك بريطانيا أقدم هتلر على

العملية الكبرى التي كان يدبر لها منذ وقت طويل وهي ضم النمسا رغم أنف الدول المتمسكة بنصوص معاهدة فرساي ورغم معاهدته مع فرنسا باحترام استقلالها (١١ يوليو ١٩٣٦). ولكن الذي أعطى الحجج قوية لتدخل هتلر في شؤون النمسا الداخلية نمو قوة الحزب النازي داخلها وتطلعه إلى التأييد الألماني الفعال له. ولهذا نجد هتلر الذي تنكر لمقتل دلفوس، رئيس وزراء النمسا في ١٩٣٤ - يوجه في فبراير ١٩٣٨ إنذاراً إلى رئيس وزراء النمسا الجديد (شوشنج) بضرورة إعطاء الحزب النازي عدداً هاماً من الحقائب الوزارية، ثم اتبعه بإنذار آخر بعد وقت قصير بضرورة إسناد الحكم إلى (سايس انكوارت) الزعيم النازي النمساوي.

ورغم المعارضة المستميتة التي أبداها رئيس الجمهورية النمساوية (كولاس)، تمكن (انكوارت) من الوصول إلى كرسي رئاسة الوزارة، وأسرع هتلر إلى إعلان ضم النمسا إلى ألمانيا.

وحتى يقطع هتلر الطريق على تدخل الدول المتشبثة بمعاهدة فرساي في الموضوع، أجرى في النمسا استفتاء تمخض عن ٩٧٪ موافقاً على الإنضمام إلى ألمانيا. وبهذا أثبت هتلر أن عصبة الأمم أصبحت منظمة لا جدوى منها بعد أن فقدت دولتان من أعضائها استقلالهما واندثرتا.

ومن جهة ثانية كانت إيطاليا تكره مثل هذا الاندماج النمساوي في ألمانيا ولكنها قبلت الوضع الجديد. وقدر هتلر كم كان هذا ثقيلاً على نفس الدوتشي الأمر الذي سيجعل هتلر مديناً بهذه النهاية السعيدة للانشيلوس إلى موقف موسوليني الهادىء وآل على نفسه أن يراعي مصالح موسوليني. ولكن مما لا شك فيه أنه ابتداء من ضم ألمانيا للنمسا تحولت مراكز القوى في دولتي المحور، كانت إيطاليا قبل ١٩٣٨ - على الأقل - على قدم المساواة مع ألمانيا، أما بعد ضم النمسا فقد أصبح موسوليني موجهاً بالسياسة الهتلرية.

كانت المزايا الاستراتيجية التي حصلت عليها ألمانيا من ضم النمسا ضخمة للغاية. فبضربة واحدة زاد تعدادها ٦,٥ مليون ألماني متحمس. وأصبحت ألمانيا متصلة اتصالاً مباشراً بأكبر دولتين بلقانيتين (يوغوسلافيا والمجر) هذا فضلاً عن الاتصال المباشر والأكثر سهولة مع الحليفة إيطاليا.

أثار ضم النمسا إلى ألمانيا أشد المخاوف من جانب الاتحاد السوفييتي بالذات فقد اقترحت موسكو «إنقاذ السلام بصورة جماعية» فرفضت بريطانيا الاقتراح مستبعدة قيمة نظرية الضمان الجماعي، مبدية الميل نحو ضم النمسا لألمانيا، ويتهم الإتحاد السوفييتي بريطانيا والدول الرأسمالية بالتواطؤ مع هتلر بشأن النمسا حتى توجه قوة ألمانيا النازية إن آجلاً أو عاجلاً ضد الإتحاد السوفييتي، ويؤكد المؤرخون السوفييت أن مفاوضات سرية كانت تجري بين برلين وواشنطن من أجل اقتسام أسواق العالم في مقابل قيام هتلر بتصفية الشيوعية في روسيا.

أصبحت تشيكوسلوفاكيا - الهدف التالي للوحدة الألمانية - محاطة بالجيوش الألمانية.

أدت هذه المشكلات الدولية المعقدة إلى أزمة ثقة بين حكومات الدول الكبرى، وتفوقت نظرية (الدبلوماسية المتآمرة) على نظرية (الضمان الجماعي). وكانت ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفييتي أكثر الدول انقساماً في هذه الدبلوماسية المعقدة التي حولت تاريخ السنوات القليلة التي سبقت الحرب العالمية الثانية إلى ما يشبه «الفوضى الدولية». فالمواثيق لا تحترم، والمعاهدات قصاصات من الورق، واستقلال الدول الصغيرة يمكن أن يتلاشى على مائدة الأطماع القومية والامبريالية. وستزداد هذه «الفوضى الدولية» اشتداداً عندما يقدم هتلر على خطوته التالية في توحيد ألمان السوديت وألمان بولنده مع ألمانيا.

ب ــ ضم تشيكوسلوفاكيا:

كانت تشيكوسلوفاكيا واحدة من أكبر الدول التي ظهرت في أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الأولى. وكأن زعماء العالم لم يتعظوا من مصير امبراطورية النمسا والمجر التي تفككت بسبب تعدد قومياتها وأجناس شعوبها[١] فخلقوا تشيكوسلوفاكيا هذه الدولة المتعددة الأجناس المحصورة بلا منافذ على البحر، ولكنها استطاعت أن تصبح صاحبة صناعة متقدمة وذات ارتباطات تجارية هامة مع دول أوروبا ومع الإتحاد السوڤييتي خاصة من حيث تزويده بالآلات والسيارات، وكان ستالين لديه من الدبلوماسية الدفاعية ما يجعله مقدراً قيمة تشيكوسلوفاكيا، لا من حيث العلاقات الاقتصادية ولكن من حيث أنها الخط الأمامي الأول للدفاع عن الإتحاد السوڤييتي، وأن بولنده هي الخط الثاني والأخير.

ونظراً لطبيعة موقع تشيكوسلوفاكيا، وتعدد جنسياتها أخذت بنظام الحكم اللامركزي الذي يعطي كل جنس في البلاد نوعاً من الإدارة الذاتية. وكان أن ظهر الألمان في السوديت ككتلة قومية واضحة شد من عزمها ضم النمسا إلى ألمانيا. وشرعت ألمانيا في مد يد العون إلى ألمان السوديت. وجاهر هتلر بضرورة ضم السوديت. وهو في ذلك لم يستند إلى الهدف القومي الألماني فقط، بل وكذلك ادعى أنه بضم السوديت يوجه ضربة قاسية للشيوعية الدولية لما كان عليه الرئيس التشيكي بينيش من صداقة مع ستالين. على أن نمو التحرك الألماني النازي من داخل تشيكوسلوفاكيا نفسها بزعامة كوفراد هنلن زعيم حزب السوديت الألماني هيأ الفرصة التي كان هتلر ينتظرها حتى يبدو تدخله دفاعاً عن

---

(١) كانت تشيكوسلوفاكيا تضم العناصر التالية: التشيك، والسلوفاك، والروتينيون والمجريون إلى جنب ألمان السوديت وألمان موزعين في داخل تشيكولوفاكيا نفسها، وقال عنها هتلر: إنها دولة مصطنعة.

حقوق الألمان وليس عدواناً على تشيكوسلوفاكيا ولقد كان هتلر يدبر للأمرين معاً: العمل على ضم ألمان السوديت بشكل يؤدي إلى ضم كل تشيكوسلوفاكيا. وكانت الدول الأوروبية الغربية تعتقد أن السوديت هو الهدف فقط.

كانت تشيكوسلوفاكيا متحالفة مع كل من الإتحاد السوڤييتي وفرنسا (١٩٢٤)، وكان من الأمور التي اعتمدت عليها حكومة (براغ) أن هتلر لا يمكن أن يجازف بحرب كبيرة ضد الإتحاد السوڤييتي وفرنسا من أجل السوديت. ولكن كان هناك سؤال آخر لا يقل خطورة وهو: هل كانت فرنسا والإتحاد السوڤييتي مستعدين لحرب ضد ألمانيا من أجل السوديت؟ الواقع أن الدول الكبرى كثيراً ما تضحي بالصغيرة في سبيل الوصول إلى تسوية ما. ومن ناحية أخرى ظهر جلياً الوضع الجغرافي لتشيكوسلوفاكيا التي لا يمكن إرسال جيوش إليها إلا عبر دولة أخرى، مثل بولندة والمجر ويوغوسلافيا، ولقد كانت لهذه الدول أطماع في تشيكوسلوفاكيا، ولا يمكن ـ من ناحية أخرى ـ أن تقبل بسهولة مرور الجيوش عبرها حتى لا تتعرض هذه الدول لأزمة مع ألمانيا.

لقد كان التحالف التشيكي السوڤييتي الفرنسي قوياً على الورق ضعيفاً عند التنفيذ، وكان الغرض هو تثبيت استقلال تشيكوسلوفاكيا في مواجهة ألمانيا، أما تحويل هذا التحالف إلى برنامج عملي فكان أمراً معقداً للغاية. فلا عجب إن لعبت بريطانيا الدور الأول في تسوية المشكلة التشيكية، ولم يقم به لا الإتحاد السوڤييتي ولا فرنسا.

كان نيفيل تشمبرلن هو الذي تولى مهمة الوصول إلى اتفاق مع هتلر. وكان يعتقد أن التوصل إلى اتفاق حول المشكلة التشيكية لا يتطلب مفاوضات بين طرفي النزاع، ألمانيا، وتشيكوسلوفاكيا. فقد كانت حكومات بريطانيا تنظر إلى شعوب أوروبا الشرقية نظرة تتضمن استصغاراً لشأنها، وكانت في نظرتها العنصرية هذه أكثر مهارة من هتلر. الذي كان يبدي ما يعتقده بشأن نظرية

تفوق الجنس الآري، فاستخدمتها بريطانيا بمهارة ضده وهي في نفس الوقت تتبع سياسة عنصرية غير معلنة. وكانت تشيكوسلوفاكيا واحدة من الدول التي لقيت حتفها على مذبح المصالح البريطانية الألمانية وبسبب احتقار بريطانيا وألمانيا النازية للشعوب السلافية، كل بطريقته الخاصة.

هذه كانت الصورة الدولية إلى جانب محاولات مستميتة من جانب دولتي الامبريالية (فرنسا وبريطانيا) من أجل سلام يحفظ لهما امبراطوريتهما من اضطراب شامل يستطيع عملاء النازي والفاشست إثارته، ويعطيهما الفرصة لوقف تيار التفوق الاقتصادي الألماني الياباني الذي شعرت بوطأته الامبريالية البريطانية والفرنسية.

عندما التقى نيفيل تشمبرلن بهتلر ١٥ سبتمبر ١٩٣٨ في برخستجادن كانت لديه صورة شبه واضحة عن مطالب الأخير، وكان مستعداً لتلبية هذه المطالب الخاصة باسترداد السوديت الألماني والمناطق التي تقطنها أكثرية ألمانية على أن تحصل تشيكوسلوفاكيا بعد ذلك على ضمانة دولية بحدودها الجديدة. وفعلاً توصل الرجلان (تشمبرلن وهتلر) إلى اتفاق على هذا الأساس. وبدا ـ من وجهة نظر بريطانيا ـ أن السلام أصبح مهدداً لا من جانب ألمانيا ولكن من جانب تشيكوسلوفاكيا إذا ما رفضت هذه التسوية التي لم تشارك فيها تشيكوسلوفاكيا والتي تفرض عليها فرضاً من قبل دول (ديمقراطية)، بل وشاركت في هذا الضغط حكومة فرنسا (حليفة) تشيكوسلوفاكيا والمتشدقة بالدفاع عن الدول الجديدة التي تشكلت بمقتضى معاهدة فرساي.

فرضت بريطانيا وفرنسا التسوية على تشيكوسلوفاكيا. وكان قبول مثل هذه التسوية يعني في حقيقة الأمر تصفية هذه الدولة التي تتكون من قوميات مختلفة ستطالب هي الأخرى بالإنفصال أو بالانضمام إلى الدولة الأم ولكن الضغط البريطاني ـ الفرنسي كان شديداً للغاية، ووجد بينيتش رئيس جمهورية

تشيكوسلوفاكيا أن الأصدقاء أشد عليه من الأعداء، واضطر إلى الموافقة على مطالب ألمانيا. وأخذ تشمبرلن هذه الموافقة فخوراً (بإنقاذ السلام) وذهب إلى جودزبرج على الراين لمقابلة هتلر ثانية، وهناك فوجيء بتغير في موقف هتلر حيث قدم له مذكرة طالب فيها بضم فوري وعاجل لأراضي السوديت الألماني وإجراء استفتاء في بقية الأجزاء موضع الخلاف حول هويتها التشيكية أو الألمانية.

أسقط في يد تشمبرلن، ووجد أن الأمور تحولت إلى استهتار من جانب هتلر لقوة الردع البريطاني أو الفرنسي وشرع تشمبرلن في علاج هذا التدهور الخطير في مكانة بريطانيا عن طريق استخدام المناورات العسكرية ضد ألمانيا فعبأ الأسطول وتذكر تشمبرلن ـ في هذه الخطة ـ الاتحاد السوفييتي كقوة قادرة على تهديد ألمانيا من أقصى الشرق فاقترح التشاور معه، وتبادل الإنجليز والفرنسيون وجهات النظر العسكرية، وعبأت تشيكوسلوفاكيا بعضاً من قواتها وزادت من استعدادها العسكري. ولكن خلال كل هذا كان فقدان الثقة بين هذه الدول هو المسيطر على هذه المشاورات بينما كان هتلر يحاول أن يتلاعب بها كلها. وأصبحت الصورة العامة التي كانت تواجه العالم هي أنه على شفير الحرب. وكان الناس يكرهون هذه الكلمة ويودون لو أمكن العثور على مخرج لهذه الأزمة خاصة وأن هتلر لعب دوره بمهارة حين أعلن لتشمبرلن أن مطالبه الجديدة هي آخر ما سيطلبه في أوروبا، ومن ثم لو تحققت آمال ومطالب ألمانيا هذه المرة فالسلام سيكون طويلاً ومن ثم كان باب التوصل إلى تسوية مفتوحاً أمام الساعين إلى السلام بأي شكل.

مؤتمر ميونيخ:

وفيه تم الاتفاق على تحطيم تشيكوسلوفاكيا وذلك بين بريطانيا وفرنسا من جهة وألمانيا وإيطاليا من جهة أخرى.

كان نداء روزفلت ـ لانقاذ السلام عن طريق مؤتمر دولي ـ الأمل الذي تعلقت به الدول الغربية، واجتمع تشمبرلن وهاليفاكس عن بريطانيا ودلاديه وبونيه عن فرنسا وهتلر وروبنترب عن ألمانيا وموسوليني وتشيانو عن إيطاليا في مؤتمر ميونخ (٢٩ ـ ٣٠ سبتمبر ١٩٣٨) ولم يدع الإتحاد السوفييتي إلى هذا المؤتمر، ولهذا كان معذوراً في أن يعتقد أن هناك مؤامرة ضده هو الآخر، خاصة وأن الحديث عن أن ألمانيا تتطلع إلى ضم أوكرانيا كان يثير مخاوف الاتحاد السوفييتي ولديه أكثر من دليل عن أن الديمقراطيات الامبريالية لا تتورع عن ذلك بحثاً عن إبعاد الخطر الألماني عنها[1].

في هذا المؤتمر، تقرر تحطيم تشيكوسلوفاكيا بالتدريج وفرض التسوية فرضاً على هذه الدولة. وعندما عرضت هذه الجريمة الدولية على البرلمان البريطاني وافق عليها بأغلبية ساحقة، وراحت الصحف البريطانية تمجد بناة السلام من الإنجليز. كما وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية على هذه الجريمة. واستولى هتلر على تشيكوسلوفاكيا. ولم يكن في وسع الإتحاد السوفييتي أن يقدم شيئاً لها حيث لا توجد حدود مشتركة مع تشيكوسلوفاكيا ولأن دول أوروبا الشرقية، ما كانت لتقبل ـ لو تحركت القوات السوفيتية ـ مرورها عبر أراضيها بسبب عدم الثقة المتبادل بين السوفييت وحكومات أوروبا الشرقية، ولخوف هذه الدول من غضبة هتلرية، كذلك كان هناك تقاعس سوفييتي لما كان عليه الجيش السوفييتي من ضعف حينذاك ولإضطرار السوفييت لرصد جيوش كبيرة في أقصى الشرق بسبب ظروف العدوان الياباني على الصين وبسبب الهجمات المتقطعة اليابانية على الأراضي السوفييتية نفسها في نواحي منغوليا.

---

(١) ديبورين: الحرب العالمية الثانية الجزء الثاني ص ٦ انظر أيضاً لينين: المؤلفات مجلد ٢٨.

ماذا كانت نتيجة هذا التوسع الجديد الألماني؟

١ ـ زادت مخاوف أوروبا الشرقية من تحرك (المحور) ضدها واكتشفت أن الدول الديمقراطية الغربية لا تتورع عن بيع الدول الصغرى في سبيل الحفاظ على مكاسبها الامبريالية فسعت رومانيا إلى عقد معاهدة مع ألمانيا وتم ذلك في مارس ١٩٣٩، وأعلنت يوغوسلافيا اعترافها بضم إيطاليا لألبانيا (١٩٣٧ ـ ١٩٣٩)، وحاولت بريطانيا إخراج إيطاليا من (المحور) فعقدت معاهدة ابريل ١٩٣٨.

٢ ـ سقطت هيبة بريطانيا أمام هتلر، وزادت قدرته على القيام بمغامرات عسكرية، فأخذ يطالب بدنزج (الألمانية) و(ممل)، فما كان من تشمبرلن إلا أن لجأ إلى سياسة العنف في الرد على المطلب الجديد الألماني، فأصدر مجلس العموم ـ لأول مرة في تاريخ بريطانيا ـ قراراً بالتجنيد الإجباري في وقت السلم. وكان هتلر دكتاتوراً عنيداً فردَّ بما هو أقوى وهو: إعلان سقوط ميثاق عدم الاعتداء المعقود بين ألمانيا وبولنده منذ (١٩٣٤) وأدى هذا إلى أن يركز هتلر جهده من أجل تحقيق هدفه التالي وهو بولنده. وما كان هذا ليتم إلا بعد الاتفاق مع الإتحاد السوفييتي أو بحرب معه، وحيث أن هتلر كان يخشى الحرب في جبهتين عمل على الوصول إلى تفاهم مع الاتحاد السوفييتي.

كانت المشكلة البولندية ـ مثل المشكلة التشيكية ـ تتحكم فيها العلاقات الدولية أكثر من كونها بين دولتين متجاورتين. وكان تحقيق مطالب هتلر القومية في دانتزيج الألمانية وفي إيجاد طريق مباشر عبر الممر البولندي يربط بين بروسيا الشرقية وألمانيا لا يتطلب موافقة بولنده ـ هذا إذا وافقت ـ بل كذلك موافقة من جانب الدول الكبرى وهذه المرة من الإتحاد السوفييتي بالذات لأن له حدوداً مشتركة مع بولندة ومع بروسيا الشرقية، ولأن هناك اتفاقية معادية للشيوعية

تتزعمها ألمانيا، ولأن الحديث تجدد بقوة عن أن هتلر يريد دانزيج حتى ولو تم ذلك عن طريق تعويض بولنده في أوكرانيا الغنية.

عرض ستالين على بريطانيا وفرنسا فكرة تكوين حلف دفاعي ضد ألمانيا بعد أن طالب هتلر بدانزج، ولكن وضعت بريطانيا والدول الأوروبية أكثر من عقبة في وجه قيام هذا التحالف الذي كان من وجهة نظر داهية السياسة البريطانية ونستون تشرشل مفتاح الأمان لبريطانيا والعالم ضد نيات هتلر العدوانية وكانت العقبات التي حالت دون قيام هذا الحلف:

١ ـ كان دلادييه ـ رئيس الوزارة الفرنسية ـ شديد الكراهية للشيوعيين الفرنسيين وللشيوعية الدولية، وكان يسعى إلى الوصول إلى تفاهم ما مع الألمان بعد نكبة تشيكوسلوفاكيا.

٢ ـ كان الكولونيل (بيك) ـ وزير خارجية بولنده ـ لا يقبل تعاوناً مع ستالين على اعتبار أن الشيوعية ـ في نظره ـ أخطر من النازية.

٣ ـ كانت بريطانيا ـ على يد شمبرلن ـ تتنقل بين المعسكرين (السوفييتي والألماني) تحث هذا على التفاهم معها ضد الآخر. الأمر الذي أفقد الإتحاد السوفييتي ثقته فيها، وعول ستالين على مواجهة الخطر مباشرة مع هتلر بعيداً عن مؤامرات تشمبرلن وتحريضات فرنسا. بل أن ستالين باتفاقه مع هتلر يستطيع أن يوقف الضغوط اليابانية العسكرية والسياسية على أراضي السوفييت في أقصى الشرق.

يتضح من هذا أن الإتحاد السوفييتي بعد أن استنفد جهوده في خلق حلف أوروبي ضد ألمانيا سعى إلى حماية نفسه من ضربة قاصمة ألمانية ـ يابانية، تصفق لها دوائر الرأسمالية الامبريالية في وشنطن ولندن وباريس وبروكسل قبل برلين وروما وطوكيو.

ميثاق عدم الاعتداء الألماني السوفييتي ١٩٣٩:

ودارت المفاوضات السوفييتية ـ الألمانية في يوليو ـ اغسطس ١٩٣٩، ووقع ميثاق عدم إعتداء بين الدولتين في ١٣ أغسطس ينص على ما يلي:

١ ـ الامتناع عن استخدام القوة.

٢ ـ الوقوف على الحياد إزاء الطرف الثاني إذا اشتبك في حرب مع دولة ثالثة.

يرى مؤرخو الغرب أن هذا الميثاق السوفييتي الألماني كان يتضمن تفاهماً على اقتسام لأوروبا الشرقية بين الدولتين. بينما حدد مؤرخو السوفييت هذه الخطوة بأنها هدفت إلى انقاذ الإتحاد السوفييتي من نكبة غزو ياباني من الشرق الأقصى وألماني من بروسيا وبولنده وإنجليزي فرنسي من الشرق الأوسط وبذلك يكون الميثاق الألماني السوفييتي قد منع وقوع هذه الجريمة الكبرى ويكون قد «مزق الجبهة المناهضة للسوفييت التي أقيمت في ميونيخ».

ومهما كان وقع هذا الميثاق. فقد ظل الطرفان السوفييتي والألماني على نفس العداء العميق يراقب كل منهما الآخر بكل حذر وريبة.

ومما لا شك فيه أن الميثاق الألماني ـ السوفييتي أعطى لهتلر الفرصة للتحرك ضد بولنده. مطالباً بتوحيد الألمان، وهو يضمر القضاء عليها. فكانت صورة هذه الأزمة تكراراً لما حدث من قبل مع النمسا وتشيكوسلوفاكيا، ولكنها كانت الصورة الأخيرة التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

كانت الحركة النازية في دانتزيج قد شجعت ألمانيا على التدخل باسم الألمان وليس باسم التوسع، وباسم إنقاذ الألمان من الاضطهاد العنصري البولندي، وردت بريطانيا وفرنسا على ذلك بتقديم ضمانة قوية لبولنده، وعقدت

معها حلفاً[1] في مارس - ١٩٣٩ . وبعد عقد الميثاق الألماني - السوفييتي شدد هتلر من ضغطه على بولنده وحاولت بريطانيا كعادتها على يد تشمبرلن أن تتوصل إلى حل وسط ولكن في هذه المرة لم تكن مخلصة للحل الوسط، ومن ناحية ثانية كانت حكومة بولنده مصرة على عدم التنازل عن أي شيء لهتلر، وحدد هتلر أول سبتمبر للقضاء على بولنده، وبدأ الغزو الألماني لها في ذلك التاريخ مفتتحاً الحرب العالمية الثانية التي أخذ يتسع نطاقها حتى شملت العالم بأسره ولم تنته إلا في ١٩٤٤ بالنسبة لإيطاليا وفي ابريل - ١٩٤٥ بالنسبة لألمانيا وفي اغسطس بالنسبة لليابان بالاستسلام التام دون قيد أو شرط.

---

(١) بعد سقوط تشيكوسلوفاكيا بدأ الساسة البريطانيون يتكلمون عن مقاومة العدوان الألماني بدلاً من سياسة تهدئة الوضع. وفي ٣١ مارس أعلن تشمبرلين في مجلس العموم «أن حكومة صاحب الجلالة سوف تلتزم بأن تقدم إلى الحكومة البولندية كل ما في استطاعتها من عون». راجع جرانت، مرجع سابق ص ٤٦٧.

الفصل الحادي عشر

الحرب العالمية الثانية

أ ـ المرحلة الأولى
ب ـ المرحلة الثانية
جـ ـ تحول المد الى جانب الحلفاء
د ـ الطور الأخير للحرب
هـ ـ مؤتمرات الحلفاء اثناء الحرب
و ـ في اعقاب الحرب

الحرب العالمية الثانية

كان هتلر المسؤول الأول عن إثارة الحرب العالمية الثانية، وذلك على عكس دوافع الحرب العالمية الأولى، التي قامت لأسباب كثيرة متعددة وحمل مسؤوليتها عدد كبير من الشعوب. لقد قرر هتلر الحرب، وحدد موعدها، بعد أن وضع العالم خمس سنوات في أتون من الخوف والتهديد والوعيد، أي من عام ١٩٣٥ إلى عام ١٩٣٩.

على أن ألمانيا لم تكن أول دولة بدأت العدوان بعد معاهدة لوكارنو بل كانت اليابان أول دولة أقدمت على العدوان المسلح في عام ١٩٣١ عندما هاجمت الصين وغزت منشوريا، وبعد ست سنوات من هذا الغزو حاولت التوغل في أرض الصين مما أدى إلى اتساع ميادين الحرب العالمية الثانية ووصولها إلى المحيط الهادي، وعجزت عصبة الأمم عن وقف التوسع الياباني مما عجل بسقوط العصبة.

ومع أن هتلر كان يحضر الألمان لسياسة التوسع فإن أحداً من الساسة الأوروبيين لم يفطن إلى أن هتلر جدي في ما يقول سواء في خطبه النارية الشديدة اللهجة أو فيما جاء في كتابه (كفاحي) ولكن في أكتوبر عام ١٩٣٣

استفاق الساسة الغربيون عندما أعلن انسحاب ألمانيا من مؤتمر نزع السلاح، وكذلك من عصبة الأمم.

تخبط السياسة الغربية:

كان الصدى قوياً في فرنسا، وفكرت حكومتها في العمل على إقامة سد ضد التوسع النازي بالاتصال بعدة دول في أوروبا الوسطى والشرقية للتحالف مع فرنسا ضد ألمانيا وحاولت فرنسا إقامة تحالف تشترك فيه تلك الدول معها. ولكن السياسة الفرنسية باءت بالفشل. وتغيرت سياسة فرنسا بعد ذلك واستسلمت للضغط الألماني.

أضطر ساسة فرنسا وإنجلترا إلى للعمل على وضع سياسة جديدة للتسلح لدرء الأخطار التي تهدد مصالح الدولتين. واهتمت بريطانيا على وجه الخصوص بتدعيم أسطولها البحري والجوي. أما فرنسا فقد حاولت أن تقوي وسائل الدفاع عن البلاد، ولكن معظم القواد العسكريين ـ فيما عدا الضابط الشاب شارل ديجول، وكذلك معظم الزعماء السياسيين في فرنسا ـ كانوا مقتنعين بأن خط ماجينو الحصين، الذي أقيم على الحدود الألمانية الفرنسية، كفيل بصد أي عدوان ألماني ضد فرنسا، وكان على رأس المدافعين عن هذه النظرية القائد الفرنسي الكبير الماريشال بيتان. أما ديجول فكان يرى أن التطور في صناعة الدبابات والطائرات المقاتلة وقاذفات القنابل لم يعد يجدي معه التحصينات التقليدية مهما كان حجمها وعمقها، ومع ذلك فلم يصغ أحد لهذه الآراء. وساعد على توقف فرنسا عن تطوير دفاعها للتصدي للأسلحة الهجومية الألمانية رواج النظرية التي تقول بأن هتلر وموسوليني سوف يهدآن بعد أن حققا أهدافهما، فقد استعاد هتلر خسارة ألمانيا في فرساي، وحقق موسوليني أهدافه الاستعمارية في شمال وشرق افريقيا.

وعندما عين نيفل تشمبرلين رئيساً لوزراء بريطانيا في (مايو ١٩٣٧) كان من رأيه أن هتلر وموسوليني أصبح لديهما من المشكلات الداخلية والأعباء الاقتصادية ما يشغل كلاً منهما عن المزيد من العدوان، وأنه لو استطاعت فرنسا وبريطانيا التفاهم معهما واتبعتا سياسة التهدئة إلى حين، لكان ذلك سبيلاً إلى تهدئة الموقف وإعادة السلام.

أ ـ المرحلة الأولى للحرب

غزو بولنده:

في مارس وأبريل ١٩٣٩ تقدم هتلر من بولنده طالباً ضم دانتزج إلى الأراضي الألمانية وبالتنازل عن طريق وعن وصلة من السكك الحديدية عبر اقليم بومورز البولندي، رفضت الحكومة البولندية هذه المطالب، فغزت الجيوش الألمانية في أول سبتمبر ١٩٣٩ الأراضي البولندية وبدأت بذلك أعظم حرب دموية في تاريخ العالم، وأكثرها نفقة، وأوسعها نطاقاً، وأشدها تدميراً. فإنه بينما كان القتال في الحرب العالمية الأولى مقصوراً إلى درجة كبيرة على قارة أوروبا، جعلت الحرب العالمية الثانية من القارات كلها ـ ساحة هائلة واسعة الرحاب للطعن والنزال. وأكرهت الدول جميعاً ـ حتى تلك التي لم تشترك فيها بالفعل ـ أن تتحمل في درجة كبيرة أو صغيرة غصصها وآلامها، وأن تكتوي بنارها وويلاتها، وأن تحس بكوارثها وفواجعها.

وبدأت المرحلة الأولى بغزو بولندا، وانتهت بسقوط فرنسا في شهر يونية سنة ١٩٤٠. وقد بدأ القتال بدون أن تعلن ألمانيا رسمياً الحرب على بولندا. قامت القوات الألمانية بحرب خاطفة دامت أسبوعين حولت فيها الأساطيل الجوية الألمانية الهائلة مدن بولندا وقراها إلى أنقاض وركام. واضطر البولنديون

إلى الانسحاب وفي اليوم السابع من سبتمبر ١٩٤٠ كان الألمان قد استحوذوا على حوض سيليزيا الصناعي، وحطموا أقوى خطوط المقاومة البولندية، وأخذوا يقتربون بسرعة من وارسو.

وفي فجر اليوم السابع عشر من سبتمبر عبرت الجنود الروسية حدود بولندا الشرقية وذلك طبقاً لبند سري في اتفاقية ٢٣ أغسطس الألمانية الروسية، واستولت على الأراضي التي كان الألمان والروس قد اتفقوا فيما بينهم على أن تكون حصة روسيا من الغنيمة. وأكرهت فلول الجيش البولندي على التسليم إما إلى الروس أو إلى الألمان. واستبسلت حامية وارسو في الدفاع عن داخل البلاد. ولكنها أجبرت على التسليم للألمان في ٢٨ سبتمبر. وبذلك انتهت كل مقاومة منظمة بولندية في أقل من شهر. وتمكنت ألمانيا بخسارة ضئيلة نسبياً في الرجال والعتاد من أن تخضع لسلطانها واحداً وعشرين مليون نسمة، وأن تضع يدها على موارد بولندا العظيمة في الزراعة والصناعة.

وفي اليوم عينه أي في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٠ الذي سقطت فيه وارسو في يد الألمان، وُقِّعت في موسكو معاهدة الصداقة والحدود لمدة عشر سنوات وهي معاهدة ألمانية روسية حددت مناطق الاحتلال الروسي والألماني في تلك البلاد البولندية المقهورة، وأعلنت الدولتان على الملأ بأنهما «سوتا نهائياً المشكلات الناشئة عن انهيار الدولة البولندية، وأرستا أساساً وطيداً لسلام دائم في شرق أوروبا». كما تضمنت المعاهدة بنداً سرياً حدد نفوذ كل من ألمانيا وروسيا في بولندا ودول البلطيق.

وبعد أسبوع من سحق بولندا، تقدم هتلر ومولوتوف وزير خارجية روسيا يعرضان فتح المفاوضات لعقد الصلح طبقاً للإعلان الروسي ـ الألماني المشترك. ولكن بريطانيا وفرنسا لم تعيرا هذا العرض أي التفات. وكذلك أشاحتا بوجههما عن العرض الذي تقدم به ليوبولد الثالث ملك بلجيكا وڤلهلمينا ملكة هولندة،

حينما أهابا في السابع من نوفمبر بالدول المتحاربة أن تسعى جاهدة إلى تسوية خلافاتهما عن طريق المفاوضات والعمل على إعادة السلام إلى أرجاء أوروبا. فقد أرسل تشمبرلين لهتلر كتاباً شخصياً يعلن فيه: «بأنه مهما تبين الإيام القادمة عن ماهية الاتفاقية الروسية الألمانية فإنها لن تغير شيئاً من التزامات بريطانيا ـ فرد عليه هتلر ـ بأن الوعد البريطاني لبولنده بمد يد المساعدة لها لن يؤثر شيئاً في تصميم الرايخ على تأمين المصالح الألمانية».

ولقد تأثر مصير بولنده في سنة ١٩٣٩ تأثراً غير مباشر بالحوادث التي كانت تجري في الغرب، ففي نفس يوم الغزو الألماني لبولنده أعلنت إيطاليا حليفة ألمانيا أنها لن تكون البادئة في العمليات العسكرية. وكذلك أعلنت دول أخرى وقوفها على الحياد، بل إن روسيا عندما عبرت حدود بولنده أعلنت حيادها بالنسبة للحرب الألمانية البولندية. أما في الغرب فإن بريطانيا وفرنسا كانتا في حالة حرب مع ألمانيا، واتخذتا الخطوات الأولى في تحويل حرب الكلام إلى حرب فعلية مادية، فعبأت فرنسا جيشها ووضعته في مراكز دفاعية على طول الحدود الفرنسية الشمالية والشرقية. وبدأت قوات الحملة البريطانية تتحرك. وما جاء منتصف أكتوبر حتى كان جيشان بريطانيان قد اتخذا المواقع المعدة لهما على الحدود الفرنسية البلجيكية. وكان رئيس هيئة أركان حرب الجيش البريطاني، تحت إمرة القائد الأعلى الفرنسي.

وللموقف الحربي في هذه الفترة أعظم الأهمية بالنسبة لما تلا ذلك من حوادث فالحدود بين فرنسا وألمانيا كانت محصنة تحصيناً قوياً بوساطة خط ماجينو. غير أن هذا الخط لم يكن ممتداً على طول الحدود الفرنسية البلجيكية التي كانت تحصيناتها عبارة عن حزام من الأسلاك الشائكة أو خندق ضد الدبابات أو سلسلة من مصاطب المدافع. وفي مواجهة خط ماجينو كان الألمان قد أقاموا خط سيجفريد أو الحائط الغربي، وهو منطقة من تحصينات الميدان

شبيهة بخط ماجينو نفسه. وكان من شأن وجود هذه الخطوط الدفاعية الحصينة أن أصبحت أية حركة حربية سريعة على الجبهة الغربية لألمانيا أمراً بعيد الاحتمال. ويضاف إلى ذلك أن تركيز القوات الألمانية في بولنده قد زاد من عدم احتمال قيام ألمانيا بمهاجمة فرنسا. وفي الوقت نفسه لم يكن الاستعداد الحربي الفرنسي قد بلغ حداً يمكنها من القيام بهجوم كبير على مواقع خط سيجفريد. وهكذا نرى أنه بينما كانت عمليات اجتياح بولنده قائمة، كان نشاط الدوريات هو الصفة الغالبة على الحرب في الغرب[١].

في هذا الوقت تمت تغيرات أخرى في الشرق. ذلك أن احتلال روسيا للجزء الشرقي من بولنده كان إحدى المراحل في عملية التقوية التي أرادت روسيا من ورائها أن تدعم مركزها على البلطيق. أي في استونيا ولا تفيا ولتوانيا وفنلندة. ففي التاسع والعشرين من سبتمبر وقعت إستونيا ميثاقاً لتبادل المساعدة مع روسيا أعطتها بمقتضاه قواعد جوية وبحرية. وفي أوائل أكتوبر سمحت لاتفيا ولتوانيا بوجود حاميات روسية في أراضيها، وبعد ذلك تقدمت روسيا بمطالبها إلى فنلندة والتي رفضتها فنلندة مما أدى إلى قطع المفاوضات التي كانت قائمة بين البلدين خلال شهر نوفمبر بعد أن بلغت منتصف الطريق وفي نهاية الشهر نبذت روسيا ميثاق عدم الاعتداء المعقود بينها وبين فنلندة، وقامت القوات الروسية بمهاجمة عدة مراكز على طول الحدود. ثم قذفت قواتها الجوية العاصمة هلسنكي، وبعض المدن الأخرى بالقنابل ولم يصب الهجوم الروسي نجاحاً يذكر في الأسابيع الأولى وذلك لأن خطوط الدفاع الفنلندية كانت قوية بشكل ملحوظ ولم تتمكن روسيا من القيام بهجوم قوي إلا في شهر فبراير سنة

(١) جرانت وتمبرلي، مرجع سابق ص ص ٤٨٦ - ٤٨٧.

١٩٤٠، كما لم تضطر فنلنده إلى قبول الشروط الروسية إلا في شهر مارس[١]. بعد قتال غير متكافىء لمدة أربعة أشهر كاملة ضد غريمها المارد. مع احتفاظ فنلندة باستقلالها في معاهدة الصلح مع روسيا ولكنها أكرهت على التنازل عن بعض الأراضي الواقعة على تخومها الشرقية، وبعد أشهر قلائل استحوذت روسيا على دويلات البلطيق الثلاث استونيا ولاتفيا ولتوانيا.

ب ـ المرحلة الثانية للحرب

هتلر يستولي على النرويج:

وفي عام ١٩٤٠ تحولت الحرب من مرحلتها الأولى التي تميزت بالركود النسبي إلى مرحلتها الثانية التي جلبت معها المحن والكوارث. كانت الاستعدادات في ألمانيا تجري تأهباً لأول تحرك على نطاق واسع. كانت ألمانيا تهتم اهتماماً حيوياً بالموقف في إسكندينافية، فقد كانت السويد هي التي تمونها بالحديد الخام، وكانت تحصل على تموينها هذا من الميناء النرويجي نارفك فمن الطبيعي في هذه الظروف أن يدور النقاش في كل من ألمانيا وبريطانيا حول مركز البلدان الإسكندينافية وأهميتها خاصة في النزاع بين فنلنده وروسيا.

وقد بلغت الخطط الألمانية لاحتلال النرويج ذروتها في ليلة الثامن والتاسع من أبريل عام ١٩٤٠، وفي ذات الوقت تماماً كانت هناك قوة بحرية فرنسية وبريطانية تبث الألغام في مياه النرويج الإقليمية التي تمر فيها السفن الألمانية محملة بخام الحديد، كما أعدت في أوائل أبريل خطط لنزول قوات إنجليزية فرنسية عند نارفك، ونجحت المبادرة الألمانية. ففي وقت مبكر من ٩ من أبريل غزت القوات الألمانية الدانيمرك واحتلتها دون مقامة تذكر، وفي وقت مبكر جداً من اليوم نفسه أيضاً

(١) المرجع السابق ص ٤٨٨ .

نزلت قوات ألمانية في عدة نقط على طول ساحل النرويج، وبعد أن بدأت الحرب قدم السفير الألماني في أوسلو مطالب حكومته إلى وزير خارجية النرويج، وهي تعني من الوجهة الفعلية السيطرة على البلاد كلها. وما أن رفضت هذه المطالب في مساء اليوم نفسه حتى كانت القوات الألمانية قد توغلت في البلاد إلى درجة جعلت المقاومة المجدية أمراً مستحيلاً إلا في أقصى شمال النرويج.

قامت بريطانيا وفرنسا بإنزال قوات على ساحل النرويج ولكن في اليوم السابع والعشرين من أبريل اتخذ قرار بسحب الحملات البرية من وسط النرويج. واستمرت قوة مكونة من البريطانيين والفرنسيين والبولنديين والنرويجيين في عملياتها الحربية حول مدينة نارفك، وتمكنت من الاستيلاء على المدينة بعد شهر. غير أن ثمة أحداثاً أخرى كانت تجرى في غرب أوروبا سلبت هذا النجاح ثماره ففي اليوم الثامن من يونية سحبت من النرويج قوات متحالفة عددها ٢٤٠٠٠، كما سحبت كميات كبيرة من العتاد والمعدات، وفر الملك هاكون Haakon وأعضاء حكومته إلى بريطانيا لمواصلة الكفاح ضد ألمانيا[1].

ولقد بدأت السيطرة على الجبهة الغربية في اليوم العاشر من شهر مايو، وهو اليوم الذي أمسكت فيه ألمانيا بزمام المبادرة، وقامت بغزو الأراضي المنخفضة وفرنسا. والواقع أنه قبل ذلك وفي شهر أبريل تولت أنباء تحركات القوات الألمانية على حدود هولنده وبلجيكا، واتخذت حكومتا البلدين إجراءات الدفاع، مع أن الدولتين كانتا تلتزمان الحياد، وكانتا قد رفضتا من قبل أن تشتركا مع الحلفاء الغربيين في اتخاذ أية إجراءات لمقابلة الهجوم الألماني المتوقع، وفي الوقت نفسه اجتمع مجلس الحرب الأعلى في باريس في الثالث والعشرين من أبريل وقرر أنه إذا هاجمت ألمانيا هولنده فإن الجيوش المتحالفة لبريطانيا وفرنسا سوف تتقدم فوراً

(١) المرجع السابق ص ٤٩٠.

داخل الأراضي البلجيكية دون مشاورة أخرى مع الحكومة البلجيكية.

هذه هي صورة الاستعدادات لمقابلة الهجوم الألماني الكبير. وقبيل فجر اليوم العاشر من مايو قام الألمان في وقت واحد بهجوم على هولنده وبلجيكا ولكسمبرج دون أن يسبق ذلك إعلان الحرب. وقد أعلنت لكسمبرج، كما أعلنت جارتاها الكبيرتان، أنها تعتزم مقاومة العدوان. ولم تستطيع هولنده أن تصمد مدة أطول، ففي اليوم الثاني عشر اخترق الألمان خط الدفاع الرئيسي. وفي اليوم التالي عبر طابور من المصفحات نحو روتردام. وتعرضت المدن الهولندية إلى قذف القنابل من الجو دون تمييز. وفي اليوم الرابع عشر وقع على روتردام ذلك الهجوم المشهور الذي دك فيه الألمان جزءاً كبيراً من المدينة بصورة منتظمة، وأرغم الهولنديون بعد هذه الكوارث على التسليم في اليوم الخامس عشر من مايو، أما الملكة وأعضاء الحكومة فقد نقلوا جميعاً إلى إنجلترا على ظهر مدمرة بريطانية[1].

ضربة الألمان الكبرى وانهيار فرنسا:

كما رأينا لم يمض شهر واحد على غزو الألمان للنرويج حتى ضربوا ضربتهم الكبرى في الميدان الغربي فانقضت في ١٠ مايو دون سابق إنذار الفرق المصفحة الألمانية في هجمات هائلة على اللوكسمبورج وبلجيكا وهولنده المحايدة وذلك كي تتجنب مهاجمة خط ماجينو المنيع. فاضطرّ الهولنديون إلى التسليم بعد قتال خمسة أيام. لقد كان الهجوم على بلجيكا في نفس اللحظة التي بدأ الهجوم فيها على هولنده ولقي الألمان نفس النجاح. ففي ١١ مايو تم لهم اختراق خط الدفاع البلجيكي وعبروا قناة البرت.

واستنجدت بلجيكا الصغيرة ببريطانيا وفرنسا فدخلها جيشاهما طبقاً

(١) المرجع نفسه ص ٤٩٢.

لخطة موضوعة ولكن القيادة الألمانية جردت قوات مصفحة كبيرة حطمت خط دفاع الحلفاء في ١٤ مايو واخترقت صفوف الجيش التاسع الفرنسي عند سيدان في منطقة لم يكن خط ماجينو قد مد إليها وقطع الألمان الخطوط الفرنسية في سهولة كبيرة وما لبث تقهقر الجيش الفرنسي أن تحول إلى فرار سريع أمام الألمان وهزيمة منقطعة النظير وفصل الجيش البريطاني والجيوش الشمالية الفرنسيّة عن بقية قوات الحلفاء في الوسط والجنوب ودخل الألمان أميان في ١٩ مايو وآبفيل في اليوم الثاني وتسابقت المصفحات الألمانية في سرعة خاطفة صوب الثغور الفرنسية على القنال الإنكليزي فوصلوا ساحله في الحادي والعشرين وبلغوا بولون وكاليه في الثالث والعشرين وحصرت القوات البريطانية والفرنسية والبلجيكية في مثلث. وفي منتصف ليلة ٢٧ ـ ٢٨ مايو استسلم الملك البلجيكي ليوبولد إلى الألمان ولكن أمكن للجانب الأكبر من الجنود الإنكليز حوالي ٣٣٨ ألفاً الجلاء عن دنكرك إلى أنجلترا وبذلك أنقذت بريطانيا من كارثة حربية كادت تكون فريدة في هولها وخطورة عواقبها.

واعتبر الإنجليز عملية الجلاء نوعاً من الانتصار، ولو أن تشرشل حذر الشعب في مجلس العموم بأن الانتصار في الحروب لا يكون بالجلاء، ومع ذلك فإن إنقاذ تلك القوات حفظ للحلفاء حياة عدد كبير من الضباط الذين مارسوا الحرب في الفلاندرز وتدربوا على مجابهة الألمان، وفي الوقت نفسه أعطت الشعب الإنجليزي شيئاً من الثقة في احتمال كسب المعركة، ولكنها لم تؤثر في نفسية الشعب الفرنسي لأن الموقف في فرنسا كان يتدهور بسرعة هائلة.

لقد كان لدى الفرنسيين قوات لا تقل عدداً عن قوات أعدائهم ولديهم من العتاد ما يفوق عتاد الألمان المهاجمين، ولكن نقطة الضعف كانت تتمثل في ضعف قواتهم الجوية وعجزهم عن وضع خطة كاملة للدفاع أمام التقدم الألماني السريع نحو بلادهم، وكذلك عجز زعمائهم عن الوقوف صفاً واحداً وحسم

الخلافات فيما بينهم. وعند نشوب الحرب في سنة ١٩٣٩ لم يكن جميع الفرنسيين متحدين في ولائهم لفرنسا ولم يعد لصيحة «الوطن في خطر» أثرها في ضم الصفوف ولما كانت البلاد تفتقر إلى الزعامة البارزة فقد دخلت الحرب وهي في حالة فوضى من الناحية السياسية، ورفض الحزب الشيوعي الدخول في هذه الحرب واعتبرها حرباً رأسمالية، كما ظهرت في فرنسا كتلة كان يهمها الابتعاد عن الحرب وأهوالها ولو تعرضت فرنسا للذل.

كان دالادييه رئيساً للوزارة عندما أصدر هتلر أوامره بغزو بولنده (٣١ أغسطس ١٩٣٩). وفي اليوم التالي اجتمعت الوزارة الفرنسية لتقرر إعلان التعبئة العامة، وتؤكد تأييدها لبولنده، ومع ذلك فقد تقاعست القيادة الفرنسية عن القيام بوضع خطة كاملة ومحكمة للحرب. فقد كانت القيادة الفرنسية بيد قيادة تميل إلى المهادنة وإيثار السلامة وإبعاد الحرب. بل لقد كان معظم الزعماء السياسيين والعسكريين لا يدركون حتمية الحرب التي فرضتها ألمانيا، وهكذا كانت فرنسا بزعامتها وقيادتها تفكر تفكيراً متخلفاً، وتأمل أن يوجه هتلر قواته نحو الشرق ضد روسيا.

الهزيمـــة:

في شهر مارس ١٩٤٠ تعرض دالادييه رئيس الوزارة للوم في البرلمان بسبب أخطائه وفشله في إدارة دفة الحرب، فاضطر إلى الاستقالة، وخلفه غريمه «بول رينو» محتفظاً بدلادييه كوزير للحربية بسبب التأييد الحربي الذي كان يتمتع الأخير به.

وفي ٤ مايو قرر رينو عزل الجنرال جاملان لأنه فشل في القيام بهجوم مضاد على الألمان بعد غزوهم للنرويج، ولما عرض الأمر على مجلس الوزراء ثارت أزمة وزارية حين رفض معظم الوزراء ـ وعلى رأسهم دالادييه ـ تأييد

الرئيس في عزل جاملان، فقدم رينو استقالة الوزارة كلها (٩ مايو سنة ١٩٤٠).

وعلم جاملان بما حدث فقدم استقالته، كان هذا الاضطراب يحدث في الوقت الذي كانت الجيوش الألمانية على أهبة الاستعداد لغزو فرنسا، وهبت العاصفة عندما كانت فرنسا دون حكومة، ودون قائد عام للقوات المسلحة. وعندئذ سحب جاملان استقالته، وكذلك عدل رئيس الوزراء عن الاستقالة، لمواجهة الكارثة التي توشك أن تقع[1].

ووقعت الكارثة فعلاً، وما لبث الجيش النازي أن اخترق الحدود البلجيكية مهاجماً الحدود الفرنسية من نقط غير محصنة، وبحركة التفاف حول خط ماجينو طرد الجيش البريطاني من القارة الأوروبية. وقهرت سرعة التقدم النازي أي خطة حربية وضعها الجنرال جاملان مما أدى إلى إقالته وتعيين الجنرال ويجاند «Weygand» القائد الفرنسي الشهير البالغ من العمر ثلاثة وسبعين عاماً. وقد حاول الجنرال ويجاند إعادة تنظيم الجيش الفرنسي والوقوف به في وجه الألمان على خط السوم ولكن جهوده ذهبت أدراج الرياح.

ولم يكن ويجاند على مستوى المعركة الكبرى التي تجرى على أرض فرنسا فقد انهارت المقاومة وأصبحت الهزيمة محققة، وغادرت الحكومة الفرنسية

---

(١) عرض بول رينو على الجنرال ديجول منصب مساعد وزير الدفاع ووافق ديجول بعد أن تعهد بول رينو بمواصلة القتال في أراضي فرنسا إن أمكن أو من افريقيا والامبراطورية الفرنسية أن تعذر الصمود في فرنسا وطلب ديجول تكليفه بمهمة الدفاع عن باريس، واقترح تكريس كل القوات الميكانيكية الثقيلة التي تملكها فرنسا للدفاع عن العاصمة لأن سقوط باريس معناه سقوط فرنسا كلها. غير أن روح الهزيمة والتردد غلبت على القيادة الفرنسية وسرت في صفوف الجند، ولم تأخذ القيادة بوجهة نظر ديجول في الدفاع عن باريس، وبعثرت القوات الفرنسية في أماكن متفرقة لم تستطع الصمود في القتال.

التي كان يرأسها بول رينو باريس إلى مدينة تور ٩ يونيه، وبعد دخول الألمان إليها ١٤ يونيه انتقلت الحكومة الفرنسية إلى مدينة بوردو، وأخذت تستعد لطلب الهدنة[1] بينما طار ديجول إلى لندن ليتزعم حركة «فرنسا الحرة».

ولما تحقق لدى موسوليني هزيمة الفرنسيين، اقتنص الفرصة وأعلن الحرب على كل من فرنسا وبريطانيا، رغم الشكوك التي كانت لا تزال تساور قواده ومستشاريه، ولكنه كان حريصاً على اقتسام الغنيمة مع هتلر.

دخل الألمان العاصمة الفرنسية، واستقال بول رينو وألف الجنرال بيتان «Petin» حكومة فرنسية جديدة اتخذت فيشي مقراً لها. وفي ١٧ يونيه طلبت فرنسا من بريطانيا أن تحلها رسمياً من التزاماتها الحربية، وأنها سوف تعقد هدنة منفردة، ووافقت بريطانيا بشرط واحد، هو أن يبحر الأسطول الفرنسي فوراً إلى الموانيء البريطانية ريثما تجري المفاوضات، إلا أن فرنسا قصرت تأكيداتها بشأن الأسطول على وعد بأنها «لن تسمح بأن يقع في أيدي الألمان». على أن الحكومة البريطانية قررت الاستيلاء بالقوة على البوارج الفرنسية الراسية في ميناءي بليموث وبرتسموث وكذلك جمدت حركة قطع من الأسطول الفرنسي كانت راسية في ميناء الإسكندرية، بل وأطلق أسطول البحر المتوسط البريطاني نيرانه على السفن الفرنسية ودمر عدداً كبيراً منها حتى لا تقع في أيدي العدو.

---

(١) عقدت الجمعية الوطنية الفرنسية جلسة سرية في مدينة فيشي لإصدار قرار يعطي المارشال بيتان سلطات كاملة إلى حين تقديم دستور جديد للشعب للموافقة عليه، وهذا يعني نهاية الجمهورية الثالثة. وينص القرار: «إن الجمعية الوطنية بمقتضى هذا القرار تخول حكومة الجمهورية حكم البلاد تحت مسؤولية المارشال بيتان وتوقيعه، بقصد إصدار دستور جديد للدولة الفرنسية في شكل مرسوم أو أكثر على أن يكفل هذا الدستور حقوق العمال وحقوق الأسرة وأرض الوطن، وعلى أن يتم التصديق عليه من جانب الأمة وتتولى تطبيقه الجمعيات التي تنشأ بمقتضاه». جرانت: مرجع سابق: ص ٤١٣ عن كتاب طمسن Democracy in France ص ٢١٤.

اتفاق الهدنة مع فرنسا:

تمت المفاوضات الفرنسية الألمانية في ٢٢ يونيه ووقع المندوبون الفرنسيون اتفاق الهدنة مع ألمانيا في نفس عربة القطار الذي سبق أن وقع الألمان فيها شروط الهدنة مع الحلفاء عام ١٩١٨. وبعد يومين وقعت فرنسا شروط الهدنة مع إيطاليا. وكانت شروط الهدنة إذلالاً شديداً لفرنسا فقد قضت بأن تحتل القوات الألمانية أكثر من نصف فرنسا بما في ذلك العاصمة «باريس» وكل الجزء الشمالي من البلاد وكل الساحل الفرنسي تجاه الأطلنطي حتى حدود إسبانيا وأصبح لألمانيا كل حقوق الدولة المحتلة في كل المنطقة المشتملة على موانىء القنال الإنجليزي والمحيط الاطلنطي وكان على فرنسا أن تتحمل كل نفقات الاحتلال، وأن تراعي الحكومة الفرنسية في المنطقة غير المحتلة أن يظل النظام موالياً لألمانيا، وعليها تسليم جميع أسرى الحرب من الألمان، وانقاص عدد أفراد الجيش الفرنسي بحيث لا يزيد على ١٠٠,٠٠٠ وهو الرقم الذي كانت فرنسا فرضته على ألمانيا في معاهدة فرساي. وكان على بقية الأسطول الفرنسي أن يبحر إلى موانيء محددة لنزع سلاحه وشل قدرته الحربية ووضع قطعه تحت السيطرة الألمانية أو الإيطالية. وترك هتلر لحكومة بيتان حكم الجزء الذي لم تحتله القوات الألمانية حتى ساحل البحر المتوسط وكذلك المستعمرات الفرنسية.

تلك كانت في الواقع شروط هدنة فقط، في الوقت الذي كان هتلر يرجو فيه عقد الصلح مع بريطانيا بعد إكراهها على قبوله.

موقف روسيا:

أما الروس فقد حاولوا أن يستفيدوا من الموقف وذلك بجس نبض الألمان بشأن حل المشكلات البلقانية بين الدول الثلاثة روسيا وإيطاليا وألمانيا، إلا أن هتلر لم يكن راغباً في إشراك الروس حتى لا ينالوا منها نصيب الأسد، ولكن الروس

كانوا حريصين من ناحية أخرى على انتهاز فرصة التفاهم مع هتلر لاقتناص ما يمكن اقتناصه في أوروبا الشرقية قبل عقد الهدنة مع فرنسا، ولم يكن هتلر راغباً في إثارة النزاع مع ستالين في تلك الفترة رغم أن التحركات السوڤيتية زادت من كراهيته وعداوته للروس حتى أنه أسرّ إلى كبار قواده أنه مصمم على الهجوم على روسيا في الوقت المناسب. ولكنه قبل ذلك كان يتطلع إلى التفاهم مع بريطانيا وتصفية الخلاف بينها وبين ألمانيا النازية معتمداً على انتصاراته الساحقة على فرنسا وعلى القصف المستمر للمدن الإنجليزية.

حكومة فيشي:

وفي أول يوليه انتقلت الحكومة الفرنسية إلى فيشي (Vichy)، وأخذت تتجه في الداخل اتجاهات دكتاتورية، وقد أعطى الماريشال بيتان وعداً لهتلر عندما تقابلا في ٢٤ اكتوبر أن الحكومة الفرنسية سوف تتعاون مع ألمانيا في تدعيم النظام النازي الجديد في أوروبا، وقد أقدم على محاولة التفاهم المؤقت مع هتلر اعتقاداً منه بأن ذلك يصون الاستقلال لفرنسا.

وفي الوقت نفسه سارت حكومة فيشي في ركاب الألمان تتعاون معهم وتؤدي لهم الخدمات التي يطلبونها ووضعت تحت تصرفهم الصناعة الفرنسية والعمال الفرنسيين. وفي مايو سنة ١٩٤١ أمرت حكومة ڤيشي المندوب السامي الفرنسي (الجنرال هنري دونتز) أن يقدم كل التسهيلات العسكرية للألمان عندما كانوا يعملون على تحطيم مركز بريطانيا في الشرق الأوسط، ولم ينقذ الموقف إلا التعاون الذي تم بين الحكومة البريطانية وحكومة فرنسا الحرة لوضع سوريا ولبنان تحت سيطرة الحلفاء.

٢ ــ معركة بريطانيا:

جابهت بريطانيا ومستعمراتها عدوها الظافر الشديد المراس وكادت

تكون عزلاء من السلاح بعد أن ترك جنودها عتادهم بأكمله عند جلائهم من دنكرك وقيضت الأقدار لبريطانيا أن يمسك بزمام أمورها في أحلك ساعات تاريخه بطل صنديد نفخ من روحه فيها فقد قبض ونستون تشرشل على دفة الحكم في ١٠ يونيه سنة ١٩٤٠ على رأس وزارة ائتلافية فأعلن أن بلاده ستقاتل هتلر حتى تنتصر أو تموت كريمة في ساحة المعركة وشمر البريطانيون عن ساعد الجد وجندوا على الفور جيشاً كبيراً واشتغلت مصانعهم الحربية ليل نهار لإنتاج ما كانوا في أمسّ الحاجة إليه من عتاد الحرب وبدأ الألمان من أوائل أغسطس سنة ١٩٤٠ في إرسال غارات جوية هائلة على إنكلترا تمطر أهلها موتاً ودماراً وبدأ بذلك نضال شرس بين قوتي الدولتين الجويتين دعاه البريطانيون «معركة بريطانيا» فأخذت الطائرات الألمانية تضرب المدن الإنجليزية واحدة بعد الأخرى في هجمات مروعة وركز الألمان جانباً من غاراتهم على لندن فكانوا يبعثون إليها غارة جوية كل ليلة تقريباً من سبتمبر ١٩٤٠ حتى يونيه ١٩٤١ ولكن الشعب البريطاني ظل ثابت الجنان رابط الجأش وأنزلت الطائرات البريطانية خسائر كبيرة بالطائرات المغيرة الألمانية.

واشتد وطيس القتال في البحر أيضاً بين الفريقين فواصلت الغواصات الألمانية إغراق السفن التجارية البريطانية وأغرقت الطرادات البريطانية البارجة الألمانية «جراف شبي» في سبتمبر ١٩٣٩ وكذلك احتلت قوات بريطانية جزيرة ايسلند وجزر فارو.

ووجدت بريطانيا في فرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة أكبر نصير لقضيتها في ساعات ضعفها فقدم لها مساعدات جمّة اقتصادية وحربية ذات أهمية دون أن يعلن الحرب رسمياً على ألمانيا فعدل قانون الحياد الأميركي تعديلاً مكنه من إرسال كميات كبيرة من الأغذية والعتاد إلى إنجلترا دون مقابل وأمدها بخمسين مدمرة في ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠ نظير تأجير بريطانيا للولايات

المتحدة بعض القواعد البحرية والجوية في جزر الهند الغربية واعتمد الرئيس روزفلت في ١١ مارس سنة ١٩٤١ «قانون الإعارة والتأجير» الذي وهبت بمقتضاه الولايات المتحدة لحليفاتها مواد حربية وغذائية قدّرت قيمتها بأربعين مليار دولار.

ميثـاق الاطلنطـي:

وفي ١٤ أغسطس ١٩٤١ قابل الرئيس روزفلت ونستون تشرشل على ظهر بارجة في عرض البحر بالقرب من جزيرة نيوفوندلند حيث أصدرا معاً وثيقة تعرف بميثاق الاطلنطي شرحا فيها أهدافهما من الحرب فأعلنا أنهما لا يبغيان أي توسع اقليمي ولا يريدان أيّ تغيرات اقليمية لا تتفق ورغبات الشعوب المتصلة بها وأنهما يحترمان حق الشعوب في اختيار نظم الحكم التي تروق لها ويرغبان في ضمان المساواة بين الدول جميعاً في التجارة العالمية وتحقيق تعاونها تعاوناً كاملاً من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي وأنهما يأملان ـ بعد تحطيم النازية والقضاء عليها ـ أن يستقرّ سلام عالمي يعيش الناس آمنين مطمئنين في ظلاله.

امتداد القتال إلى افريقية وبلاد البلقان:

وتشجع موسوليني بوقوف بريطانيا بمفردها فجرد حملة كبيرة ضد البريطانيين في مصر .وكانت مكونة من ٣٠٠ ألف جندي بقيادة المارشال غراتسياني عبرت حدود مصر في سبتمبر ١٩٤٠ وواصلت زحفها صوب وادي النيل ولكن الجنرال ويفل قائد القوات البريطانية أوقف زحف الإيطاليين عند سيدي براني وفي ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بدأ هجوماً مضاداً جرف أمامه الجيش الإيطالي الجرار لا من مصر فحسب بل من برقه أيضاً ووقع في قبضته نحو ١٥٠ ألف أسير.

وكان البريطانيون قد اضطروا للتقهقر في بادىء الأمر أمام الكتائب

الايطالية في السودان وكينيا والصومال البريطاني كما هدد الإيطاليون تهديداً خطيراً مركز البريطانيين في عدن والبحر المتوسط ولكن سرعان ما تحول البريطانيون إلى الهجوم بما وصلهم من جنود وما أمدتهم به المستعمرات من رجال وأنزلوا بالجيوش الإيطالية في افريقية هزائم منكرة فاقصوها عن ارتريا وسقطت اديس أبابا في ٦ ابريل سنة ١٩٤١ وعاد الامبراطور هيلا سلاسي إلى عاصمة ملكه وماجاء شهر نوفمبر حتى كانت فلول الجيش الايطالي قد استسلمت وقضي على حلم موسوليني بتكوين امبراطورية رومانية ثانية بافريقية.

الحرب الإيطالية اليونانية:

وفي الفترة نفسها وعلى الجبهة اليونانية فقد توسم موسوليني خطا حليفه الأكبر فأعلن الحرب على اليونان في أكتوبر ١٩٤٠ وهاجمتها قواته من قواعدها الألبانية ولكن الفرق الإيطالية منيت بهزائم مشينة وطرد الغزاة شر طردة واوغل اليونانيون خمسين كيلو متراً في ألبانيا كما ضربت في نوفمبر قاذفات القنابل وسفن الطوربيد البريطانية البوارج الإيطالية الراسية في خليج تارنتو فعطلت نحو نصفها عن العمل. واضطّر هتلر أن يمد يد العون إلى زميله الإيطالي الخائب فبدأ حملته البلقانية بشن حرب أعصاب حامية على دول شبه الجزيرة وحشد نخبة من خيرة فرقه المصفحة ودخلت قواته صوفيا في أول مارس سنة ١٩٤١ فاضطّرت الحكومة البلغارية إلى الانضمام إلى دول المحور. وأعلنت ألمانيا الحرب في ٦ أبريل على يوغوسلافيا اثر مظاهرات صاخبة قامت ضدها في بلغراد وفي اليوم نفسه غزا الجنود الألمان بلاد اليونان وساقوا أمامهم القوات اليونانية والكتائب البريطانية والاسترالية والنيوزيلندية التي خفت لنجدتها وأكرهوها على الانسحاب من موقع اثر موقع فسلم الجيش اليوناني في الحادي والعشرين من أبريل. واحتلّ البلغار ولايتي مقدونية وتراقية. وفي الوقت ذاته هزم الألمان القوات اليوغسلافية ودخلوا بلغراد دخول الظافرين. كما طردوا في يونيه سنة ١٩٤١

القوات البريطانية التي كانت قد لجأت إلى جزيرة كريت.

وفي شمال أفريقيا جاء الألمان أيضاً لنجدة حليفتهم فأرسلوا فرقتين اختير جنودهما من أقوى رجالهم وأعظم دربة على فنون حرب الكر والفر الصحراوية. وانتقى هتلر لقيادة حملته الإفريقية قائداً من أبرع قواده هو المارشال فون روميل، فشن هذا القائد الألماني هجوماً خاطفاً تكلل بالنجاح الباهر وبلغ روميل في يونيه مرسى مطروح وبدا للأعين كأن مصر ستقع بعد قليل في قبضته واغتنم بعض المؤيدين لألمانيا من العراقيين[١] هذه الفرصة وقلبوا الحكومة العراقية وفرّ الوصي على العرش. ولكن البريطانيين أمكنهم القضاء على هذه الثورة وهي في المهد.

ثم تعزز مركز بريطانيا في الشرق الأوسط حينما أقدمت على احتلال سوريا ولبنان في سنة ١٩٤١ وكانتا خاضعتين لحكومة فيشي الفرنسية. وفي أغسطس قامت القوات البريطانية والروسية بطرد الشاه رضا بهلوي لاتجاه الشبهات إلى تعاونه مع الألمان ونفوه إلى جنوب إفريقيا.

هتلر يشهر الحرب على روسيا:

احتل هتلر رومانيا سنة ١٩٤٠ كي يكفل لإدارته مورداً كبيراً من البترول وأخذ من رومانيا بعض أراضيها وأخذت روسيا بسارابيا وبوكوفينا الشمالية، وأعطى أقليم دوبرجه لبلغاريا ونصف ترانسلفانيا إلى هنغاريا وفي نوفمبر ١٩٤٠ انضمت رومانيا وهنغاريا إلى محور برلين روما.

أغرت هذه الانتصارات المدويّة الواسعة النطاق هتلر على الاقدام على مغامرة هائلة غير مأمونة العواقب فلم تكن معاهدة أغسطس سنة ١٩٣٩ بين ألمانيا وروسيا أكثر من اتفاق مؤقت وكان تحالف الدولتين زواج ضرورة أكثر منه

---

(١) والمقصود محاولة انقلاب رشيد عالي الكيلاني.

تحالفاً قلبياً صادقاً وكان زعماؤهما يرقب بعضهم بعضاً بعين الحذر والريبة وكان هتلر يضمر في قلبه حقداً دفيناً لروسيا الشيوعية وكان يطمع في أن تكون روسيا البيضاء وأوكرانيا ميداناً لتوسع ألمانيا في الشرق وتهيئة «مجال حيوي» لمصنوعاتها وتوفير المواد الخام لبلاده فاعتزم أن يسحق روسيا بضربة هائلة كالتي كالها لفرنسا في ربيع ١٩٤٠ وهزمها بسرعة. وحسبت هيئة القيادة الألمانية أنه يمكنها تحقيق هذه الغاية الكبرى في خلال أشهر ثمانية على الأكثر.

ففي فجر يوم الأحد ٢٢ يونيه سنة ١٩٤١ وهو نفس اليوم الذي ساق فيه نابليون «جيشه الأكبر» سنة ١٨١٢ ضد روسيا بدأ الغزو الألماني لروسيا شرعت الفرق المصفحة الألمانية وملايين المقاتلين الألمان تزحف على الأراضي الروسية في جبهات ثلاث كبيرة: الأولى من جنوب بولندة إلى أوكرانيا، والثانية من روسيا البيضاء إلى سمولنسك وموسكو، والثالثة إلى لينينغراد من خلال دويلات البلطيق. ووقف العالم مشدوهاً لهذه المغامرة الجريئة والمقامرة الهائلة وانضم إلى جانب ألمانيا إيطاليا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا وفنلندا وفي الكفة الأخرى وقفت بريطانيا ومستعمراتها إلى جانب حليفتها الجديدة ووقف روزفلت موقفاً ودياً نحو روسيا وتوقع هتلر على عدوه الجديد نصراً أكيداً بل نصراً سهلاً. وأصاب الألمان نجاحاً فائقاً في بادىء القتال فاكتسحوا بولنده الشرقية ودويلات البلطيق وتغلغلوا في الأراضي الروسية فتقدموا في الشمال حتى بلغوا في أكتوبر مشارف لننغراد وضربوا حصارهم على عاصمة روسيا القيصرية وفي الجبهة الوسطى استولى المارشال فون بك على سمولنسك في ١٦ يوليو. ثم تقدم تقدماً سريعاً حتى وصل في أوائل نوفمبر إلى مسافة مائة كيلو متر من موسكو ولكن الروس استماتوا في الدفاع عن حاضرتهم الكبرى وأمكنهم وقف زحف فون بك طوال شهور الشتاء على مسيرة خمسين كيلو متراً من ضواحيها.

وكذلك خفقت بنود النصر المبين على الجيوش الألمانية بقيادة المارشال

فون رونشتد في القطاع الجنوبي فاكتسحت هذه الجيوش أوكرانيا وسقطت كييف في ١٩ سبتمبر وأوديسا في ١٦ أكتوبر وضاركوف في ٢٤ من ذلك الشهر وفي خلال خمسة أيام اخترق الألمان شبه جزيرة القرم واستحوذوا على جميع أنحائها ما عدا ثغر سيباستبول المنيع وتقدمت جيوش رونشتد شرقاً فاستولت على مدينة رستوف في ٢٢ نوفمبر واتخذت مواقعها الشتوية في أوائل ديسمبر على خط نهر الدونتز.

ومع أن الألمان كانوا قد استحوذوا حتى حلول الشتاء على نصف مليون ميل مربع من الأراضي الروسية فإنهم أخفقوا في سحق الجيوش الروسية خلال حربهم الخاطفة واتبع الروس هذه المرة ما كانوا قد انتهجوه في حربهم ضد نابوليون وهو تدمير كل شيء قبل جلائهم وحل فصل الشتاء ـ أكبر حليف للجيوش الروسية ـ والألمان متعبون حيارى أمام غريمهم الجبار رغم ما أنزلوا به من الخسائر المروعة والهزائم الماحقة.

وجدّد الجيش الألماني هجومه في أواخر ربيع سنة ١٩٤٢ وركز هجومه في القطاع الجنوبي حيث بدأ هجومه الكبير في ٢٨ يونيه فاستولى على سيباستبول ثم زحف شرقاً شطر حقول بترول القوقاز ومدينة ستالينغراد ذات الأهمية الصناعية الكبرى وأصابت القوات الألمانية نجاحاً في بادىء الأمر فبلغت سفوح جبال القوقاز في أغسطس وبلغت في نهاية أكتوبر الطريق الحربي بمقاطعة جورجيا الذي يؤدي إلى تفليس ولكن زحفها أوقف في نوفمبر.

الولايات المتحدة تدخل الحرب:

قام الرئيس روزفلت بتقديم مساعدات قوية لدول الحلفاء بينما احتفظت بلاده اسمياً بحيادها والحق إنها أخذت تسير في خطا حثيثة للاشتراك الفعلي في القتال في صف تلك الدول فقد كان الرئيس الأميركي يعطف بكل قواه على

قضية الحلفاء ووقف إلى جانب بريطانيا في احلك ساعاتها يشد أزرها بالمعونة الأدبية ويمدّها بكميات هائلة من المساعدات الحربية. وكانت اليابان ترقب فرصتها لتحقيق مطامعها الكبرى في شرق وجنوب شرق آسيا فتحقق آمالها في إقامة امبراطورية الشرق الكبرى التي حلم أبناؤها بتشييدها. ووجد زعماء اليابان في ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية حليفتين طبعيتين فوقعوا معهما في برلين في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٠ «معاهدة السنين العشر للمساعدة المتبادلة».

وبدأ التوتر يشتدّ أكثر فأكثر بين اليابان والولايات المتحدة من بداية سنة ١٩٤١ فقد احتلّت القوات اليابانية مطارات عدّة في الهند الصينية التي كانت خاضعة وقتئذ لحكومة فيشي ثم أعلنت اليابان حمايتها على تلك المستعمرات الفرنسية في يوليه. فردّ روزفلت على ذلك الإجراء بتقديم قرض للصين وفرض حصار جزئي على اليابان وتجميد الأموال والممتلكات اليابانية في الولايات المتحدة.

بيـــرل هاربـــر:

أرسلت اليابان وفداً رسمياً إلى واشنطون لمفاوضة حكومتها لإزالة أسباب الاحتكاك بين الدولتين ولكن بينما كانت المفاوضات دائرة بين الفريقين انقضت قاذفات القنابل اليابانية المحمولة على حاملات الطائرات في صباح ٧ ديسمبر سنة ١٩٤١ دون إنذار وأمطرت بالقنابل الأسطول الأميركي الراسي ساعتئذ بقاعدته البحرية الكبرى في بيرل هاربر بجزر هاواي. فحطمت أكثر قطعه وبذلك قضت اليابان بضربة واحدة على التفوق البحري الأميركي في ذلك المحيط وفي الوقت نفسه كانت كتائبها تبحر على جناح السرعة من مستعمرة الهند الصينية الفرنسية وتنزل دون مقاومة في شمال شرق الملايو وفي سيام.

فأعلنت الولايات المتحدة الحرب فوراً على اليابان وأعلنت ألمانيا وإيطاليا

بدورهما الحرب على الولايات المتحدة وبذلك أصبح القتال يعمّ قارات العالم كلها وأفلحت الطائرات اليابانية في ١٠ ديسمبر في إغراق بارجتين بريطانيتين كبيرتين وبذلك تم للأسطول الياباني السيطرة على جميع أرجاء المحيط الهادي. وتعاقبت الهزائم المنكرة بقوات الحلفاء في ميادين الشرق الأقصى فلم تطل مقاومة سيام أكثر من أربع وعشرين ساعة وسقطت هونغ كونغ في ٢٥ ديسمبر واستسلمت قاعدة سنغافورة المنيعة التحصين في ٢٥ فبراير بعد ضربها بالقنابل يومين وكذلك انهارت مقاومة الهولنديين في جزر الهند الشرقية فوقعت في قبضة اليابانيين الواحدة تلو الأخرى: سومطرة وجافا وبالى وتيمور وغيرها من تلك الجزر.

وأكرهت الجيوش البريطانية والهولندية على الارتداد فسقطت رانجون عاصمة بورما في السابع من مارس وبلغت الجيوش اليابانية بعد ذلك خليج بنغال وأخذت تطرق أبواب الهند ولم ينقذها من وقوعها في قبضة اليابانيين سوى حلول فصل الأمطار الموسمية التي تعوق كل زحف جدّي للجيوش الكبيرة.

وطرد اليابانيون كذلك القوات الأميركية بعد نضال عنيف من جزر الفلبين واستسلمت حامياتها القوية للعدو الظافر وبذلك تقوض في أقل من ستة أشهر الجانب الأكبر من الإمبراطوريات الاستعمارية الخاضعة لبريطانيا وهولندا وفرنسا والولايات المتحدة في الشرق الأقصى وهوى مقام الجنس الأبيض إلى درك سحيق ولكن بدأ في صيف ١٩٤٢ كأن الزحف الياباني المنقطع في عنفه وسرعته بدأ كأنه استنفد قوته. واكرهت الأمطار الغزيرة القوات اليابانية على وقف زحفها وتمكن الأميركيون بعد ذلك من إحراز نصر كبير.

جـ ـ تحول المد إلى جانب الحلفـاء:

هزيمة الفيلق الألماني واستسلامه:

وبدأت نقطة التحول في خريف عام ١٩٤٢ فأخذ من ذلك الحين مد الحلفاء يعلو ويتعاظم حتى أصبح طوفانا هائلاً أغرق في جوفه أعظم أداتين حربيتين شهدهما العالم حتى ذلك الوقت.

لقد وقف الزحف الياباني على أبواب الهند فتحول الحلفاء في الشرق الأقصى إذ ذاك إلى الهجوم وحدث مثل هذا في ميدان شمال إفريقيا فقد وقف في يونيه سنة ١٩٤٢ زحف رومل عند العلمين على مقربة من الاسكندرية وقد ساعدت مناعة الطبيعة في ذلك المكان جيش الحلفاء على الصمود في وجه زحف القائد الألماني صوب وادي النيل وقناة السويس.

وفي ليل ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢ ضرب الجيش الثامن البريطاني بقيادة الجنرال مونتجمري قوات رومل ضربة ساحقة في معركة العلمين الفاصلة وطارد الجيش الثامن الفيلق الألماني دون توقف نحو ألفي كيلو مترا غرباً حتى أوصله إلى تونس واضطرّ رومل إلى الاحتماء وراء حدود تونس، وفي ٨ نوفمبر ١٩٤٢ أنزل الأميركيون والبريطانيون قوات كبيرة تحت قيادة الجنرال ايزنهاور على مقربة من الدار البيضاء ووهران والجزائر بشمال إفريقيا. فلم يلقوا سوى مقاومة ضئيلة من القوات الفرنسية المرابطة ببلاد المغرب والجزائر.

وواجه رومل قوات العدو الزاحفة من جبهتين وقد حاول الوقوف في وجهها دون طائل وتتابعت هزائم الألمان واضطرّوا إلى الارتداد موقعاً فموقعاً وفي ٥ مايو ١٩٤٣ قام الحلفاء بهجمة عنيفة أنهت القتال في ميدان شمال إفريقيا واستسلمت جميع قوات المحور في ذلك الميدان لأعدائها وقد بلغ عدد الأسرى نحو ربع مليون جندي كانوا يؤلفون جانباً من صفوة الفرق الألمانية

والإيطالية وكان من أهم نتائج ذلك النصر الكبير للحلفاء انهيار روح الإيطاليين المعنوي ونشاط خصوم موسوليني لإسقاطه، وطهرت أساطيل الحلفاء البحر المتوسط من قوات العدو البحرية وانتقل مسرح الحرب إلى إيطاليا فغزت قوات الحلفاء في ١٠ يوليو سنة ١٩٤٣ جزيرة صقليّة وعبر الجيش الثامن مضيق مسينا في ٣ سبتمبر ونزل بساحل إيطاليا الجنوبي وواصل الزحف شمالاً وهرب الجانب الأكبر من الأسطول الإيطالي إلى مالطة والاسكندرية.

وكان موسوليني قد استقال في ٢٤ يوليو ١٩٤٣ من رئاسة الحكومة فأمر الملك فكتور عمانوئيل الثالث في ٢٦ يوليو بالقبض عليه، ثم غيب في السجن وأمر المارشال بادوليو بتأليف وزارة أخذت تفاوض الحلفاء سراً لعقد هدنة وقد وقعت هذه الهدنة في ٣ سبتمبر ١٩٤٣ وبمقتضاها استسلم الإيطاليون دون قيد كما سلموا أسطولهم البحري والجوي إلى الحلفاء ثم أعلنت حكومة بادوليو بعد قليل الحرب على ألمانيا وغدت إيطاليا دولة محاربة في جانب الحلفاء ونزلت قوات أميركية في سالرنو جنوب نابولي في ٩ سبتمبر وسقطت نابولي في أول أكتوبر في أيديها وواصل الألمان ارتدادهم وعبرت قوات الحلفاء في ٢٠ يناير سنة ١٩٤٤ نهر الجارليانو ولكن تمكن المارشال كسلرنج من وقف الحلفاء أربعة أشهر في الأقليم الجبلي القريب من كاسينو. وقاتل الألمان ببسالة كبيرة ولكنهم اضطروا إلى التقهقر مرة أخرى صوب الشمال وسقطت روما في أيدي الجيش الخامس الأميركي في ٤ يونيه ومن ثم تتابع سقوط المدن الإيطالية في تعاقب سريع فسقطت لجهورن في يوليو وفلورنسا في ١١ أغسطس وبيزا في أول سبتمبر ورافنا في أول يناير ١٩٤٥ وتوقف زحف الحلفاء المطرّد بسبب حلول فصل الشتاء القارس البرودة، ولكنهم بدأوا في العاشر من ابريل سنة ١٩٤٥ المرحلة الأخيرة من الحرب في إيطاليا فسقطت بولونا ثم جنوا وعلى الأثر انهارت قوة الألمان دفعة واحدة وأخذوا يستسلمون في أعداد كبيرة وفي ٢٩ أبريل

سنة ١٩٤٥ وقع مندوبو كسلرنج الهدنة وألقى الألمان بأسلحتهم دون قيد أو شرط.

وقبض مرة ثانية في ٢٨ أبريل على موسوليني وكانت قد أنقذته سرية من جنود المظلات الألمان من الاعتقال، قبض عليه مع نفر من أنصاره الفاشيستيين وأجريت له محاكمة صورية وحكم عليه بالإعدام مع بعض رفاقه وعلقت جثثهم في بعض ميادين ميلانو المقر الأول لرياسة الحزب الفاشستي ثم دفن موسوليني في قبر لا يزال سره مجهولاً.

د ـ الطور الأخير للحرب:

الميدان الروسي:

وكما كانت معركة العلمين نقطة التحول في ميدان شمال إفريقيا وحرب إيطاليا، كانت معركة ستالينغراد الفاصلة التي بدأت في أواخر أغسطس سنة ١٩٤٢ نقطة التحول في الجبهة الشرقية، فقد استبسل الروس أيما استبسال في الدفاع عنها وتقابل الفريقان في وحشية وبسالة نادرتين وحارب أحدهما الآخر شارعاً شارعاً وبيتاً بيتاً فكانت هذه المدينة مقبرة هائلة للجنود الألمان إذ كلفتهم من الأرواح نحو مليون مقاتل، ومن ثم تحول المد بعد هذه الهزيمة الطاحنة التي حاقت بالألمان إلى ارتداد عاجل فأكرهوا على الجلاء عن القوقاز ثم طردوا من حوض الدونتز واسترجع الروس مدينة خاركوف وفي الشمال رفعوا الحصار في يناير سنة ١٩٤٣ عن ليننغراد وابعدوا تهديد الألمان لموسكو الى الوسط.

ولقد اتفقت هجمات الروس في توقيتها مع هجمات الحلفاء في شمال إفريقيا ثم في إيطاليا. واستأنف الروس الهجوم طوال صيف سنة ١٩٤٣ وواصلوا التقدم باطراد فاستردوا سمولنسك وكييف وجرفوا الألمان أمامهم حتى

نهري الدنيبر والنارفا وولايات البلطيق وجلا الألمان عن أوكرانيا وأباد الروس عشر فرق ألمانية على مقربة من كرسون وانتزعوا أوديسا في ١٠ أبريل واستعادوا في أسبوع واحد شبه جزيرة القرم وما جاء شهر مايو سنة ١٩٤٤ حتى كانوا على مقربة من حدود استونيا وبولندة وتجاوزوا في الجنوب حدود رومانيا.

نزول الحلفاء بساحل نورمنديا وجنوب فرنسا:

واقتربت وقتذاك الحرب في خطى حثيثة من ألمانيا ذاتها فقد أخذت بريطانيا والولايات المتحدة تعدان في همة ونشاط فائقين العدة لإنزال قواتهما من انجلترا إلى ساحل فرنسا الشمالي وعهدتا بتنظيم هذه الحملة الكبيرة إلى القائدين المظفرين ايزنهاور ومونتجومري. وأعد مرفآن صناعيان وصنعت آلاف كثيرة من الزوارق الصغيرة والطائرات المقاتلة وناقلات الجنود ومهدّ الحلفاء لنزول قواتهم بانفاذ غارات جوية هائلة لضرب الموانىء والسكك الحديدية والمصانع والقنوات في ألمانيا وفرنسا دون هوادة لعرقلة طرق النقل الألماني ونشر الفزع في قلوب عدوهم. وتبدو ضخامة هذه الغارات الجوية حين نذكر أن قاذفات الحلفاء ألقت ٢،٧٠٠،٠٠٠ طن من القنابل والمتفجرات خلال غزواتها الهائلة الفتّاكة.

وأصاب الفشل الذريع الغواصات الألمانية في عرض البحار وأرسلت أعداد متزايدة منها إلى أعماق الماء بفضل تحسين آلات الكشف عنها في مكانها وإلقاء المتفجرات عليها من الجو وسفن الطوربيد.

وفي السادس من يونيه سنة ١٩٤٤ نزل الحلفاء بشاطىء نورمنديا على جبهة طولها ثمانون كيلو متراً بين شربورج والهافر وسيطر الحلفاء على البحر والجو. ولم يعرف القواد الألمان أين ستقع ضربة العدو إلا بعد فوات الأوان وبذلك ثبّت الحلفاء أقدامهم في أرض فرنسا دون أن تلحق بهم خسارة كبيرة رغم أنهم بدأوا عملية الغزو بإرسالهم قوات كبيرة جواً وما لبثوا أن وسعوا رقعة

الأرض التي اتخذوها قاعدة بحرية لهم باستيلاء الأميركيين في ٢٦ يونيه على شربورج وانتزاع البريطانيين كاين بعد قتال مرير. ومن ثم توالى سقوط المدن الفرنسية في تعاقب سريع فتمكنت قوات الحلفاء في عمليات حربية سريعة من تحرير شمال فرنسا وغربها وحرر أعضاء حركة المقاومة السرية الفرنسية قصبة البلاد في ٢٣ أغسطس.

وفي نفس الوقت تقريباً انزل الحلفاء جنودهم على ساحل الريڤييرا الفرنسي بين طولون ونيس واستعانوا بقوات فرنسا الموالية، وأبدى الالمان مقاومة ضعيفة نسبياً فسقطت طولون ومرسيليا في اواخر اغسطس وطورد الالمان شمالاً فسقطت ليون في ٣ سبتمبر وفي منتصف ذلك الشهر كانت معظم اراضي فرنسا محررة.

ثم أخذ الحلفاء يشدّدون ضغوطهم على القوات الألمانية التي تحتل بلجيكا وهولندة فاستحوذت القوات البريطانية والكندية على اميان واراس وحررت بروكسل في ٣ سبتمبر وانتورب في اليوم التالي ووصلت قوات الحلفاء في منتصف سبتمبر إلى الرين الأدنى ووقع جنوب هولندا في قبضة البريطانيين. واستولى الأميركيون على ستراسبورج وحاولت بعض القوات البريطانية النزول بالمظلات وراء خطوط الألمان في هولندا كي تطوق خط سجفريد من الشمال ولكنها أخفقت في محاولتها وقتل من جنودها المدربين عدد كبير.

وهال بعض كبار الضباط الألمان ما حاق ببلادهم من خراب ذريع وأدركوا أنه قضى على كل أمل لهم بالنصر. فتآمروا على اغتيال هتلر وقاموا بهذه المحاولة في ٢٠ يوليو غير أنها أخفقت وقبض على أكثر مدبريها وكان من بين المشتركين فيها والذين أعدموا المارشال رومل نفسه.

وظهرت تباشير النصر النهائي للحلفاء وأخذ الألمان في كلتا الجبهتين الغربية والشرقية يذودون عن أرض الوطن وساق الروس الألمان في الشمال

أمامهم واضطّر الفنلنديون إلى إلقاء سلاحهم قبيل نهاية أغسطس سنة ١٩٤٤ وفرض عليهم أن يسلّموا بنسامو إلى روسيا وأن يدفعوا لها تعويضات حربية قدرها ٣٠٠ مليون دولار.

وبدأ هجوم الروس في جبهة روسيا البيضاء في أواخر يونيه سنة ١٩٤٤ فاستعادوا منسك عاصمتها وتدفقت جيوشهم الجرارة في جبهة طولها مئة ميل فسقطت مدن دويلات البلطيق وبولندا الواحدة أثر الأخرى وبدأ هجوم روسي جديد في البلقان وأكرهوا الألمان على الارتداد عبر نهر الدنيبر. فعقدت رومانيا على الفور هدنة مع روسيا ثم أعلنت الحرب على ألمانيا وتعاونت الكتائب البلغارية مع قوات المقاومة اليوغوسلافية بقيادة المارشال تيتو الذي نهض في أعقاب الألمان المتراجعين وإنزل الخسائر بهم.

وزحفت القوات الروسية صوب هنغاريا وبعد قتال حامي الوطيس اضطرّت هنغاريا إلى التسليم في يناير سنة ١٩٤٥ وأنزل البريطانيون قوة في اليونان في أكتوبر ١٩٤٤ فاخلاها الألمان على جناح السرعة وما انصرم العام حتى كانت اليونان قد حررت برمتها.

الألمان يدافعون عن ديارهم:

وأكرهت الجيوش الألمانية في الشرق وفي الغرب وفي الجنوب على الارتداد داخل حدود الرايخ الألماني ذاته وبذلك دخلت الحرب في طورها الأخير. ولكن رغم الخسائر المروعة التي نزلت بالألمان فإنهم واصلوا القتال ببسالة منقطعة النظير وغدت جميع المدن الألمانية تقريباً خراباً نتيجة غارات الحلفاء الجوية البالغة التدمير والفتك. وعقد الألمان تصميمهم على الوقوف في وجه العدو وقفتهم الأخيرة فقاموا بهجمة صادقة في الأردن (Ardenne) في منتصف ديسمبر سنة ١٩٤٤ وأفلحوا في صد الزحف الأميركي صوب كولون

وأنزلوا بالأميركيين خسارة فادحة في الأرواح ولكن هذه المحاولة كانت كصحوة الموت فقد تمكن الحلفاء من صد هذه المغامرة الأخيرة وعاد الحلفاء إلى الهجوم في أوائل يناير سنة ١٩٤٥ على طول الجبهة الغربية. فاستولوا على كولون وعبروا الرين وفي الجنوب سقطت مدن السار الواحدة عقب الأخرى في أيدي القوات الأميركية والفرنسية وما حل اليوم الخامس والعشرون من مارس حتى كان الحلفاء قد قضوا على كل مقاومة ألمانية منظمة غرب الرين. وفي الشمال عبرت الجيوش البريطانية والكندية الرين الأدنى وتقدمت مائة وستين كيلو متراً في احد عشر يوماً وطوقت الروهر الغني بمصانعه ومناجمه الكبيرة وانتهت مقاومة الألمان في ١٨ أبريل.

وزحف الحلفاء في قلب ألمانيا التي تحوّلت الآن مدنها إلى خرائب وانقاض وما لبث ان انهارت كل مقاومة ألمانية جديدة، وفي الشرق واصل الروس هجماتهم من نواح عدة فاستولوا على وارسو في يناير ١٩٤٥ ودخلوا بودابست وبلغت قواتهم فيينا في منتصف ابريل ووصلت بعض فرقهم إلى مشارف برلين في ١٦ أبريل فاستبسل الألمان في الذود عن حاضرتهم ولكن برلين اضطّرت إلى الاستسلام بعد قتال مرير في الشوارع والمنازل وبسقوط عاصمة البلاد انهارت مقاومة الألمان في جميع الميادين: واستسلمت جيوشهم التي كانت تحارب في شمال أيطاليا وفي شمال غرب ألمانيا وفي هولندا وفي الدانمرك. ودخلت الدبابات الروسية إلى قلب المدينة.

عندئذ أدرك هتلر أن النهاية قد حانت، ولم يبق حوله سوى جوزيف جوبلز وزير الدعاية وايفا براون صديقته التي عقد عليها قرانه قبل نهاية حياته باثنتي عشرة ساعة، وقد انتحر مع زوجته في مخبأ مستشارية الرايخ وأحرقت جثته بعد ظهر ٣٠ أبريل عام ١٩٤٥ بعد عشرة أيام من الاحتفال بمولده

السادس والخمسين[١]، وقد شهد حرق الجثتين جوبلز ومارتن بورمان، اللذين حاولا مفاوضة الروس دون جدوى، ولما يئس جوبلز أقدم في أول مايو على الانتحار ولم يبق أمام ألمانيا سوى التسليم.

وكان هتلر قبيل انتحاره قد عين الأدميرال درنيتز (Donitz) الذي لم يجد مفراً من العمل على الاتصال بالحلفاء لتنظيم قواعد الاستسلام. وحاول في أول الأمر أن يدك اسفيناً بين الحلفاء بأن أعلن الاستسلام للغرب ولكن فشلت مناورته وتم إعلان استسلام الألمان في ٧ مايو دون قيد ولا شرط في مقر قيادة ايزنهاور في ريمس لكل من مندوبي الولايات المتحدة والبريطانيين والفرنسيين والسوفييت. ثم أصر السوفييت على أن تجري مراسيم الاستسلام نفسها في برلين في مقر القيادة الروسية.

وهكذا سقط الرايخ الثالث بتلك الهزيمة الساحقة وانتهت تلك الحرب الضروس التي لم يشهد العالم مثيلاً لها ولضراوتها في التاريخ ودفع العالم الثمن باهظاً، فقد لقى حتفه ٥٠ مليون نفس وأكثر من ٨٠ مليون جريح ومفقود، وخسارته العامة ١٣٨٤ مليار دولار، إلى جانب ٢٦٠ مليار دولار قيمة ما دمرته الحرب التي شملت ٥٩ دولة قاست معاركها وتضحياتها وخسائرها.

في المحيط الهادي ــ معركة اليابان:

بعد العدوان الجوي على بيرل هاربر، اندفع اليابانيون بكل قواهم يهاجمون في المحيط كل المواقع التي وضعوا خطتهم الجريئة للاستيلاء عليها، وظل ذلك الاندفاع السريع لمدة خمسة أشهر (نوفمبر ١٩٤١ - مارس ١٩٤٢)

---

(١) من الغريب أن هتلر خطب يوم عيد ميلاده مؤكداً للشعب أن ألمانيا سوف تنتصر، ويقال في هذا الصدد أن عدداً من العلماء كانوا يجرون تجاربهم في الشمال ليل نهار لإنتاج القنبلة الذرية، ولكن مفاجأة انتصار الحلفاء سبقت الانتهاء من تجاربهم.

هاجموا أثناءها القواعد البحرية التي تمتلكها الدول الغربية وسقطت في أيديهم جزر ماليزيا وبورما وجاوه، وأصبحت كل من استراليا والهند والصين مهددة بالغزو أيضاً، ولكن قوات الحلفاء الجوية والبحرية قضت في شهر مايو سنة ١٩٤٢ على أمل اليابانيين.

لقد استطاعت اليابان في مدة قصيرة أن تحكم إمبراطورية يبلغ سكانها ربع عدد سكان العالم. ولو نجحت اليابان في الاحتفاظ بتلك الإمبراطورية وسيطرت عليها وهيأتها عسكرياً لكانت الخطر الداهم على العالم الأوروبي والأميركي. ولكن لم يكن هناك خيار أمام الأميركين والأوروبيين من ترك اليابانيين يسيطرون على تلك المنطقة الواسعة من العالم سنوات قليلة قبل القيام بهجوم واسع. فقد كان دون الهجوم صعوبات وموانع تحول دون نجاح تلك المهمة بعد العدوان الياباني مباشرة. فقد كان محتماً على سفن الحلفاء أن تتخذ الطريق الطويل جنوب استراليا، وفي ٧ أغسطس ١٩٤٢، استطاعت القوات البحرية الأميركية النزول في جواد الكنال (Gvadalcanal) وفي حركة جريئة وبعد قتال عنيف استطاعت القوات الأميركية والاسترالية الاستيلاء على القواعد الحيوية في بريطانيا الجديدة وغينيا الجديدة وبذلك زال الخطر عن استراليا وعن الملاحة في بحر الكورال وخصوصاً بعد نوفمبر ١٩٤٢ عندما خسر اليابانيون ثمان وعشرين سفينة حربية وعدد كبير من ناقلات الجنود والطائرات أثناء محاولتهم الدفاع عن جواد الكنال.

وبعد ذلك توقفت عمليات الهجوم فترة من الزمن حتى استكمل الأميركيون تعبئة جهودهم العسكرية اللازمة، وعلى الأخص في ميدان الطيران والبحرية بحيث يصبح لهم التفوق الحاسم في المحيط الهادي.

وكانت الخطة التي وضعها الحلفاء لطرد اليابانيين من إمبراطوريتهم المبعثرة في المحيط تقضي بقطع الخطوط التي تربطهم بأراضيهم الجديدة.

وفي عام ١٩٤٢، أصبح غرب المحيط الهادي، من استراليا إلى الاسكا عبارة عن سلسلة من المناطق المتداخلة موزعة بين القوات الأميركية واليابانية حيث وزع الخصمان غواصاتهم حول خطوط مواصلات الطرف الآخر وتبادلت طائراتهم الإغارة على خطوط العدو البحرية، أما القطع البحرية الكبرى فظلت بالقرب من قواعدها تحميها مظلة من الطائرات. وقد نجح الأميركيون بفضل تفوقهم الجوي في الاستيلاء على بعض الجزر وحولتها إلى قواعد للطيران، وكررت هذه الخطة بالتقدم حثيثاً نحو جزر أخرى. ولكن ظل اليابانيون مسيطرين على معظم الجزر ذات الأهمية الاستراتيجية مما جعل مهمة أعدائهم في القفز من جزيرة لأخرى بطيئة وغالية الثمن. ولكن نمو القوة الأميركية المطرد جعل تلك العملية التي سميت (بقفز الضفدعة) تزاد سرعة وجسارة، وانعزل آلاف من اليابانيين في الجزر المبعثرة في المحيط بينما كانت القوات الأميركية تقتحم القواعد اليابانية وتقترب من ساحل اليابان.

وفي الوقت الذي فقد الألمان سيطرتهم على الميادين الأوروبية في عام ١٩٤٣، تحول المد بشكل حاسم أيضاً في المحيط الهادي. فقد استولت القوات الأميركية على جزر جلبرت. ثم هاجمت جزر مارشال ودخلت جزائر كواجالي. وفي شهر أكتوبر ١٩٤٤ استعد الأميركيون للقيام بمغامرة عسكرية كبرى وهي الاستيلاء على الفلبين، وتمكن الجنرال دوجلاس ارثر من النزول في جزيرة ليتي (Leyite) (٢٠ أكتوبر) واندحر أسطول ياباني حاول التدخل لمنع الأميركين من الاستيلاء على تلك الجزيرة وخسر اليابانيون أثناء ذلك سفينتين حربيتين وعشرين قطعة بحرية مختلفة أخرى.

وتوقف اليابانيون عن محاولة إيقاف الإنزال الأميركي في هذه الجزر، وبدأ سلاح الجو الأميركي يشن غاراته المتوالية على اليابان نفسها، وانفصلت الأمبراطورية اليابانية إلى شطرين. ومع ذلك كان اليابانيون مصممين على

الاستماتة في القتال معتمدين على أن انتصار الحلفاء عليهم بعيد الاحتمال لأنه لا يتم إلا باحتلالهم اليابان نفسها كما احتل الحلفاء ألمانيا عام ١٩٤٥، وهذا أمر يصعب تحقيقه، لأن بلادهم كالجزر البريطانية التي استعصت على هتلر في عنفوانه، إلا أن اليابانيين عانوا كثيراً من الحصار الذي ضرب عليهم فوقعوا في أزمة اقتصادية وحربية بسبب تلك الأزمة البحرية الناتجة عن إغارات القوات الجوية الأميركية والغواصات التي كلفت اليابانيين خسائر فادحة في سفنهم التجارية والحربية. وما وافى عام ١٩٤٥ حتى تحطمت قوة اليابان البحرية التي كانت ثالث قوة بحرية في العالم بعد بريطانيا والولايات المتحدة، حتى أن السفن البحرية الأميركية استطاعت قبيل إنتهاء الحرب الاقتراب كل يوم من السواحل اليابانية وقصف المصانع والإنشاءات البحرية ثم العودة دون أن تقاوم بمقاومة تذكر.

ولم ينجح اليابانيون في محاولة الاحتفاظ بقواعدهم العسكرية في جزر المحيط الهادي بل لقي مئات الألوف من جنودهم مصرعهم بينما بقي فلول منهم منعزلين في حصونهم في انتظار التسليم. وتجلى عجز اليابانيين عن المقاومة في كل مكان بسبب فقدهم السيطرة على طرق المواصلات البحرية التي تربطهم ببلادهم، وعلى الرغم من أن القوة العسكرية اليابانية لم تكن في حالة ضعف إلا أنها فقدت القدرة على المبادرة. لكن السؤال الذي حير قيادة الحلفاء هو إلى أي مدى تستطيع القوة اليابانية أن تصمد في الدفاع إذا فكروا في غزو الأراضي اليابانية نفسها؟

التسليم بالقنبلة الذرية:

قبل أن تتحطم ألمانيا في ربيع عام ١٩٤٥، عكفت القيادة المشتركة للحلفاء على وضع خطة جريئة للقيام بعمليات حربية ضد اليابان، وكان في تقديرهم أن الجيش الياباني سوف يقاوم إلى آخر رجل فيه استناداً إلى ما كان

يحدث في القواعد اليابانية في جزر المحيط الهادي مما كلف الحلفاء خسائر فادحة، وقدروا أن الدفاع سوف يطول أمده إلى عام ١٩٤٦ وربما زاد عن ذلك التاريخ. فقد كان اليابانيون يفتخرون أن أرضهم لم تشهد الغزو منذ فجر التاريخ وأن غزو الجزر اليابانية أمر يعجز عنه الغزاة، ولذلك كان على الحلفاء أن يستعدوا استعداداً خارقاً لتنجح عملية الغزو.

ولكن لم يكتب لهذا المشروع أن يخرج إلى حيز التنفيذ، فمنذ أن سلمت ألمانيا كان اليابانيون قد أنهكت قواهم، ولم تعد لديهم القدرة على القتال إذ كان ينقصهم البترول، وتحطمت مصانعهم واحترقت بينما كانت قدرة الحلفاء على الإنتاج الحربي تزيد وتتضاعف. وفي الوقت نفسه أدركت الحكومة اليابانية والقيادات العليا في البحرية والطيران أن اليابان لن تستطيع مجاراة الحلفاء في السنين الأخيرة من الحرب ولا سيما بعد تسليم ألمانيا، وتفرغهم لميدان المحيط الهادي، وإلى جانب ذلك كان الاتحاد السوفييتي في الجانب الآخر يتهيأ للانقضاض من أراضيه الآسيوية القريبة على اليابان، وزاد من اعتقاد اليابانيين في ذلك الخطر أن روسيا ألغت في أبريل ١٩٤٥ معاهدة عدم الاعتداء المبرمة بينها وبين اليابان.

تبين إذن للعسكريين اليابانيين أنهم كانوا على خطأ عندما أكدوا للشعب حتمية النصر، وبدأوا يفكرون في الشروط التي يمكن أن يوافقوا عليها إذا لم يجدوا بداً من طلب الاستسلام. وبينما كانوا يتخبطون في حالات اليأس التي خيمت عليهم دهمتهم كارثتان مفاجئتان في أوائل أغسطس ١٩٤٥، وكانت القاضية.

كان الرئيس ترومان يشعر بأن الحرب مع اليابانيين قد تطول وتكلف غالياً لذلك أمر باستخدام القنبلة الذرية التي كان العلماء قد توصلوا إلى صنعها. وفي ٦ أغسطس ألقيت أول قنبلة ذرية على هيروشيما وقد أدى ذلك إلى أفدح كارثة

في تاريخ الحروب، فقد دمرت ثلاثة أرباع المدينة وتسبب عنها مصرع ٧٨,١٥٠ من سكانها وتشويه آلاف آخرين.

وبعد يومين فقط، أعلنت روسيا الحرب على اليابان وأمرت جيوشها باقتحام منشوريا التي تحتلها اليابان وكوريا، وكان ستالين متفاهماً مع الحلفاء على تلك الخطوة ضد اليابان وكان التفاهم قد تم على ذلك في مؤتمر القرم (اتفاقية يالتا فبراير ١٩٤٥).

وفي ٩ أغسطس ألقيت القنبلة الذرية الثانية على مدينة ناجازاكي وسقط آلاف الموتى والجرحى والمشوهون. وعلى أثر ذلك اتضح للحكومة اليابانية أن المقاومة أصبحت عديمة الجدوى وأن كل تأخير في الاستسلام ستكون عاقبته ملايين الضحايا، فقرر مجلس الوزراء في ١٠ أغسطس إعلان الاستسلام بدون قيد ولا شرط، ووقعت الحكومة شروط الحلفاء في طوكيو في ١٤ اغسطس، وكان توقيعها على ظهر السفينة الأميركية ميسوري الراسية في خليج طوكيو في ٢ سبتمبر وذلك بعد أن نزلت القوات الأميركية لاحتلال البلاد وأخذت تتدفق عليها بأعداد كبيرة.

ولم تجد القوات اليابانية في الصين بدأً من التسليم للجنرال تشانغ كاي شيك. كذلك تحررت كوريا من الاحتلال الياباني ووعد الحلفاء أهلها بتحقيق استقلالهم، واستسلمت الجيوش اليابانية.

وكان الحلفاء قد أصروا في وثيقة التسليم أن يقدم المسؤولون على جرائم الحرب إلى المحاكمة، وسارعوا إلى تسريح الجيش الياباني وحل قيادته العامة ووقف صناعة الأسلحة. وفضلوا بقاء الميكادو هيراهيتو على عرشه ولكنه جرد من سلطاته الاستبدادية، وتنازل طواعية عن مظاهر التقديس التي كان يحيطه بها رعاياه، وأخذت سلطات الاحتلال الأميركية تبحث عن العناصر اليابانية المعتدلة التي تصلح لتولي الحكم بالطريقة التي يرضى عنها المنتصرون. ووعدوا السكان

بالعيش في سلام دون إنزال عقوبات أو تعويضات إذا تخلوا عن الاتيان بأي أعمال عدوانية.

هـ ـ مؤتمرات الحلفاء أثناء الحرب:

لم ينتظر ساسة دول الحلفاء نهاية القتال كي يبدأوا وضع تسويات للمشاكل التي سوف تخلفها لهم تلك الحرب الضروس في أعقابها. بل شمروا عن ساعد الجد كي يضعوا أسس عالم جديد، ويخففوا من وطأة الفقر والجوع والخراب الذي عانته أقطار العالم جميعها تقريباً على نحو لا مثيل له في التاريخ. فقد كان ينقص دول أوروبا عند خروجها من الحرب جميع مقومات الحياة المتحضرة، وهام على وجوههم نحو عشرة ملايين من المشردين التعساء نتيجة تحركات الجيوش، وقُدِّر أن هناك نحو أربعمائة مليون نسمة من سكان آسيا وحدها على شفا الهلاك جوعاً.

ولقد لعب الرئيس روزفلت ومعاونوه دوراً جليل الشأن في المفاوضات التي دارت بين الحلفاء في تلك الفترة الخطيرة من تاريخ الجنس البشري. والحق أن الولايات المتحدة التي لم تسع وراء الصولة والسلطان، قد أُقحمت في الصولة والسلطان خلال الحرب وبعدها، وتحولت في خلال قرن ونصف قرن ـ وهي حقبة قصيرة في نظر التاريخ تحولت من دولة يكاد لا يؤبه لشأنها، إلى مقام الزعامة بين أمم العالم، ونفضت عنها سياسة العزلة، وشرعت تلعب دوراً خطيراً في توجيه السياسات العالمية.

فاقترحت الولايات المتحدة في يونيو سنة ١٩٤٣ إنشاء مؤسسة دولية لإسعاف الملايين من البؤساء المحرومين الذين سوف تخلفهم الحرب. وأنشئت بالفعل في نوفمبر «هيئة الإغاثة والتعمير للأمم المتحدة» التي أطلق عليها اختصاراً اصطلاح (UNRWA)، وانضم إليها ثمان وأربعون دولة. ولم تقصر هذه الهيئة

عملها، في مدها يد الغوث للمحتاجين، على توزيع الطعام والملابس والعقاقير فحسب، بل قدمت أيضاً البذور والأدوات الزراعية والأسمدة والبهائم للمزارعين، كي تعينهم على زراعة أرضهم. وقد بلغ ما أنفقته هذه الهيئة على سدّ عوز البائسين نحو أربعة آلاف مليون دولار، تكلفت الولايات المتحدة بدفع نحو ٦٠٪ من هذا المبلغ. وأنفقت الحصة الكبرى من هذه الإعانات على إطعام شعوب بولندا ويوغسلافيا واليونان.

والتأم في صيف سنة ١٩٤٤ عقد مؤتمر للأمم المتحالفة لبحث شؤون العالم الاقتصادية والمالية، وقرر إنشاء هيئتين دوليتين لتنظيم النقد والمعاملات المالية الدولية: الهيئة الأولى، مصرف دولي للإنشاء والتعمير؛ والهيئة الثانية صندوق دولي للنقد يعمل على تثبيت سعر القطع الدولي، وإزالة العوائق التي قد توجد لتحويل النقد بين دول العالم. وقد خُصص لهذا الغرض رأس مال قدره نحو تسعة مليارات من الدولارات. وخُوِّل البنك الدولي إقراض المبالغ اللازمة لإقامة المنشآت التي تساعد على زيادة الإنتاج في مختلف أنحاء العالم.

وعقد أقطاب الدول المتحالفة مؤتمرات في كازابلانكا وموسكو، وطهران ويالتا، وبوتسدام، لوضع المبادىء والأسس التي سوف يشيدون عليها صرح الصلح. بيد أنه كانت تظهر خلال مفاوضاتهم اختلافات خطيرة، لم يُعلن عنها وقتئذ إلا تلميحاً. غير أنه ما ان أغمدت السيوف حتى انفجرت المنازعات بين حلفاء الأمس في عنف شديد ودوي هائل. وتفاقم النزاع، وتعاظمت على مر الأيام الإحن والضغائن بينهم.

ولم تنتهج الدول الظافرة عقب الحرب السياسة التقليدية التي اتبعتها مثيلاتها في جميع الحروب الماضية، وذلك بأن يؤلَّف مؤتمر للصلح من مفاوضين عن الدول المتحاربة، المنصورة منها والمقهورة على السواء، بقصد وضع معاهدة للصلح يفرض فيها عادة الفريق الغالب شروطه، ويرضخ لها الفريق المغلوب

مذعناً صاغراً. فإنه لم توقع مثلاً معاهدة صلح مع اليابان إلا بعد انتهاء الحرب بأعوام خمسة. ولم توضع معاهدة صلح بين ألمانيا ودول الحلفاء.

١ ــ مؤتمر كازابلانكا:

ففي مؤتمر كازابلانكا الذي عقد في يناير سنة ١٩٤٣، أصدر الرئيس روزفلت ومستر تشرتشل إعلاناً ـ أيدته روسيا فيما بعد ـ يصرحان فيه بأن هدف الحلفاء من مواصلة الحرب هو تسليم ألمانيا وإيطاليا واليابان تسليماً غير مشروط. وقالوا إن التسليم غير المشروط «لا يعني القضاء على الشعب الألماني، أو الشعب الإيطالي، أو الشعب الياباني، وإنما قصد به استئصال شأفة فلسفة معينة في ألمانيا وإيطاليا واليابان تقوم على الفتح وإخضاع الشعوب الأخرى».

ولقد أظهرت الأيام أن مبدأ التسليم بدون قيد أو شرط الذي أعلن في هذا المؤتمر، وكُرر إعلانه في مؤتمري موسكو ويالتا، وطبق على ألمانيا واليابان عند استسلامهما ، أظهرت الأيام أنه لم يكن بالقاعدة السليمة التي يمكن أن يشيد عليها صلح وطيد الأركان باقي الأثر.

٢ ــ مؤتمر موسكو:

عقد الحلفاء مؤتمراً في موسكو في أكتوبر سنة ١٩٤٣ قرروا فيه إنشاء لجنة استشارية أوروبية تكون مهمتها وضع المبادىء الأساسية التي تعامل ألمانيا وفقها بعد انتهاء الحرب. وقد قرر هذا المؤتمر ضرورة تدمير المصانع الحربية الألمانية، وحل الحزب النازي، ومحاكمة مجرمي الحرب، والسعي بكل الوسائل واتخاذ جميع التدابير الصارمة لاقتلاع الروح العسكرية الألمانية من جذورها، وإنشاء مناطق مراقبة للحلفاء، وفرض أكبر مبلغ من التعويضات يمكن إكراه ألمانيا على دفعه.

٣ ــ مؤتمــر طهــران:

بدأ جلساته باجتماع تمهيدي في نوفمبر ١٩٤٣ بين روزفلت وستالين الذي وصلا قبل تشرشل إلى العاصمة الإيرانية، ويعتبر هذا المؤتمر مناسبة تعارف ودي أظهر فيها الرؤساء الثلاثة الكثير من الثناء على بعضهم البعض ونتج عنه مقررات أهمها:

١ ـ تحديد موعد إنزال قوات الحلفاء في النورماندي في أول مايو ١٩٤٤.

٢ ـ تعهد ستالين بإمداد حلفائه بالمعلومات العسكرية عن نشاطات اليابان.

وإذا كان مؤتمر موسكو قد جمع وزراء خارجية الدول الثلاث للمرة الأولى فإن مؤتمر طهران جمع رؤساء الدول الثلاثة. لذلك اعتبره تشرشل أعظم تركيز للسلطة رآه العالم[1].

وقد عقد في القاهرة مؤتمران على هامش مؤتمر طهران شارك بالأول تشان كاي تشك إلى جانب روزفلت وتشرشل وبحثت فيه قضايا الشرق الأقصى، والثاني شارك فيه عصمت اينونو إلى جانب تشرشل وروزفلت بحثت فيه مسألة مشاركة تركيا في الحرب وفتح جبهة البلقان.

٤ ــ مؤتمــر يالتــا:

وحينما أشرف نصر الحلفاء على الانبلاج، عقد زعماؤهم مؤتمراً في يالتا في فبراير سنة ١٩٤٥، أيدوا فيه مبادىء مؤتمر موسكو، واتخذوا خططاً تتعلق بقضية الأمم المتحدة والقضية الألمانية والبولونية والحرب في الشرق الأقصى. أما بالنسبة لقضايا الأمم المتحدة فقد اتفق المؤتمرون على إيجاد حلول لبعض القضايا

(١) رياض الصمد مرجع سابق ص ٤٢٤ - ٤٢٧.

التي عجز عنها مؤتمر دمبرتون أوكس[1] مثل التصويت في مجلس الأمن وتمثيل الجمهوريات السوفييتية في الأمم المتحدة وبالنسبة للقضية الألمانية فقد اتفقوا على أن تقسم ألمانيا إلى ثلاث مناطق احتلال: تعطى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا واحدة منها، وأن تدعى فرنسا إلى الإشراف على منطقة رابعة. وقرروا أن يتولى الإشراف الأعلى على إدارة الأراضي الألمانية لجنة إشراف مركزية عليا تتألف من القواد الأعلين لهذه الدول الأربع، ويكون مقرها برلين وحدد بصفة مبدئية مبلغ عشرين مليار دولار كتعويضات حربية. ووافق هذا المؤتمر أيضاً مبدئياً على أن تعطى روسيا الأراضي الواقعة شرق خط كرزن Curzon وأن تعوض بولندا عن الأراضي التي ستفقدها بمقتضى هذه التسوية من الأراضي الألمانية. وبالنسبة للحرب في الشرق الأقصى فقد وعد ستالين بإعلان الحرب على اليابان في مهلة أقصاها ثلاثة أشهر بعد استسلام ألمانيا وشرط أن يسترد الإتحاد السوفييتي جميع الأراضي التي خسرتها الامبراطورية الروسية مع اليابان في حربها عام ١٩٠٥.

وما أن انتهى شهر مايو سنة١٩٤٥ حتى كان الحلفاء قد أكملوا احتلال جمع الأراضي الألمانية، وأخذوا يضعون موضع التنفيذ ما كانوا قد اتفقوا عليه.

٥ ــ مؤتمــر بوتســدام:

اجتمع في ١٧ يوليو سنة ١٩٤٥ بضاحية بوتسدام ببرلين، ستالين وترومان الذي خلف روزفلت في منصب رئاسة جمهورية الولايات المتحدة، وأتلي الذي خلف تشرشل في رئاسة الوزارة البريطانية، ووضعوا الأسس التي تحكم بمقتضاها

(١) تم الاتفاق في مؤتمر دمبرتون أوكس على أن تكوين الأمم المتحدة يكون من جمعية عامة ومجلس أمن وسكرتيريا ومحكمة عدل دولية، كما تقرر أن تكون الدول التالية: الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي والصين أعضاء دائمين في مجلس الأمن.

ألمانيا خلال احتلال جنود الحلفاء أرضها واتخذوا قرارات كثيرة خطيرة من أهمها التعجيل بإلغاء النظام المركزي وتوسيع سلطات الحكومة المحلية في نظام ألمانيا الإداري وأنشأ مجلس لوزراء خارجية دول الحلفاء الكبرى تكون مهمته وضع معاهدات الصلح مع إيطاليا والنمسا والدول الصغيرة التي قاتلت في أثناء الحرب إلى جانب ألمانيا.

ونظم هذا المؤتمر مجلس الإشراف الأعلى لإدارة ألمانيا وقرّر تقسيم هذه الدولة إلى مناطق احتلال أربع تخضع كل منها لإحدى دول الحلفاء الأربع: روسيا والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا كما قرر إعطاء روسيا مدينة كنجزبرج والمنطقة المحيطة بها وإعطاء بولنده جميع الأراضي الألمانية الواقعة شرق خط الأودر ـ نيسة ـ Oder - Neisse غير أن المؤتمر لم يبذل أية محاولة لوضع معاهدة صلح مع ألمانيا فقد كان ذلك في الواقع أمراً متعذراً. إذ كانت ألمانيا وقتئذ خلواً من أية حكومة يمكن أن يُبرم معها مثل هذه المعاهدة. أضف إلى ذلك أن الحلفاء أنفسهم كانوا منقسمين فيما بينهم بصدد الشروط التي يمكن أن تتضمنها.

وقُبض على أثر انتهاء الحرب على عدد كبير من النازيين. وألفت دول الحلفاء الكبرى الأربع محكمة دولية لمحاكمة نفر من زعمائهم. وقدم أمام هذه الهيئة القضائية أربعة وعشرون قطباً نازياً، بوصفهم من كبار مجرمي الحرب. وقد استغرقت محاكمتهم عشرة أشهر، واتخذ الحلفاء من هذه المحاكمة فرصة يعلنون فيها للعالم بوجه عام، وللألمان بوجه خاص، اعتداءات الألمان على القانون الدولي ومبادىء الإنسانية.

وقد قضى على تسعة عشر متهماً بأنهم مذنبون، وحكم بالإعدام شنقاً على اثني عشر زعيماً منهم. ومن أهمهم جيرنغ نائب رئيس الريخ، والمارشال

كَيْتِلْ Keitel القائد العام للجيش الألماني، ويودل رئيس هيئة أركان الحرب العامة، وربنتروب وزير الخارجية.

وشهدت ألمانيا أيضاً محاكمات أخرى كثيرة أمام المحاكم العسكرية التي ألفتها دول الاحتلال، وقدم لها عدد كبير من الألمان بوصفهم مجرمي حرب.

ولكن يبدو أنه لم يكن لهذه المحاكمات في نفوس الألمان الأثر القوي الذي استهدفه الحلفاء منها. ولم تُقنع الأمة الألمانية بأنها اقترفت حقًّا هذه الجرائم التي يحاكم من أجلها نفر من أبنائها. كما أن هذه المحاكمات أثارت نقداً غير قليل حتى في بريطانيا والولايات المتحدة. فطعن كثيرون بأن تأليفها خارج عن نطاق القانون الدولي، وأن قضاتها كانوا أدوات انتقام وتشفٍّ أكثر منهم موازين عدل، وأن بعض إجراءات هذه المحاكمة لم تخلُ من الشوائب التي دنست روح العدالة.

ففي هذا المؤتمر الذي امتد من ١٧ يوليو إلى ١٢ أغسطس ١٩٤٥ جدد الحلفاء إقرار الشروط التي ستطبق على ألمانيا كتجريدها من السلاح بصورة كاملة، والقضاء على النزعة العسكرية فيها، وعلى حل الحزب الوطني الاشتراكي وغيره من الأحزاب المشابهة له في ألمانيا، وعلى تطبيق المبادىء الديموقراطية ومحاكمة مجرمي الحرب وفرض تعويضات عسيرة عليها، ومع أن الحلفاء كانوا يتبعون سياسة التظاهر بالعطف على الشعب الألماني، إلا أنهم اتبعوا سياسة حازمة لمحو كل أثر للنازية وللنعرة العسكرية وقد وافق الأقطاب الثلاثة على إنشاء مجلس لوزراء الخارجية تكون مهمته وضع معاهدات السلام. وكان أول اجتماع لهذا المجلس في لندن (سبتمبر ١٩٤٥)، ثم عقد في موسكو من ٢٦ إلى ٢٧ ديسمبر، واختتم أعماله دون الوصول إلى شيء نظراً لاختلاف الرأي بين الأعضاء على معظم المسائل المعروضة للبحث، ولكن وزراء الخارجية توصلوا إلى عقد معاهدات سلام كانت على كل حال محدودة ومؤقتة.

معاهدات السلام ١٩٤٥ ــ ١٩٤٧:

لم يستطع الحلفاء أن يستقروا على وضع أنظمة خاصة للبلاد التي زالت حكوماتها والتي خضعت لهتلر زمناً طويلاً. فلم تعد في برلين حكومة ألمانية يعترف بها الحلفاء، كذلك كان الموقف في فيينا، وبودابست وبوخارست وصوفيا، حيث تحطمت حكوماتها التي تعاونت مع النازية ولم يعد هناك غير القوات الروسية التي انتشرت في تلك العواصم، وأصبح الأهلون حيارى لا يدرون ماذا يخبيء لهم القدر.

لقد كانت الدول المنهزمة في أشد الحاجة إلى حكومة وزعماء يملأون الفراغ المخيف الذي تجلّى بعد الحرب، ولكن الأمر كله كان بيد الحلفاء الذين كان همهم الأول هو تكوين حكومات عسكرية تدير شؤون البلاد التي انقسمت إلى مناطق احتلال روسية وأميركية وفرنسية وبريطانية. ولم يكن من السهل التوصل إلى اتباع نظام خاص يصلح لحكم تلك البلاد في تلك الظروف الحرجة. وكان من الطبيعي أن يحتفظ الحكام العسكريون في تلك المناطق ببعض الموظفين المحليين ورجال الشرطة وموظفي المرافق العامة الذين كانوا يخدمون النظم السابقة مهما كانت صفتهم المذهبية السابقة. وكان المهم لدى سلطات الاحتلال هو العمل على حفظ النظام ووضع الأسس اللازمة لإعادة الحياة إلى تلك المدن والقرى المدمرة، وتوفير الوقود والطعام، ومنع ظاهرة السلب والنهب التي انتشرت في تلك الأيام المظلمة، وإصلاح الطرق ومرافق المياه، وإسكان آلاف المشردين الذين تحطمت مساكنهم. وقد نجح الحكام العسكريون إلى حد كبير في مهمتهم الدقيقة.

ولكن المشكلة الكبرى التي لم يجد لها المنتصرون حلاً مرضياً هي ضمان نجاح الحكومات المحلية التي أقاموها في بلاد الأعداء. فقد تكونت في عام ١٩٤٥ حكومات مؤقتة ولكن رؤساؤها لم يكونوا في نظر شعوبهم سوى آلات

في أيدي سلطات الاحتلال، إلا أنهم كانوا على كل حال وسطاء بين شعوبهم البائسة وتلك السلطات الطاغية، وكان هؤلاء الرؤساء المحليون زعماء ذوي سلطات محدودة لا يستطيعون إزاء الأزمات التي تثور بين الشعب وحاكميه العسكريين الأجانب إلا أن يطيعوا الجانب الأقوى وإلا فقدوا وظائفهم، ولذلك لم يستطع أولئك الذين عارضوا سلطات الاحتلال البقاء في الحكم سوى شهور قليلة.

وقد تحكمت ظروف الاحتلال في أوروبا في النظم التي اختارتها الشعوب لنفسها فيما بعد، فالبلاد التي وقعت في منطقة الاحتلال السوفييتي تأسست فيها حكومات شيوعية مثل ما حدث في بلغاريا ويوغوسلافيا وهي حكومات أحرزت كل تأييد من حكومة الإتحاد السوفييتي أما تلك الدول التي رفضت الشيوعية، كاليونان والنمسا، فقد كانت تتطلع إلى مساعدة لندن وواشنطن.

ونتج عن هذه الأوضاع الأوروبية أن بنود المعاهدات، ومدى ما تدفعه تلك الدول المنهزمة من التعويضات، وما ستكون عليه حدودها الجديدة يتوقف كله على قرارات الدول الكبرى التي كانت تسعى كل منها لمساعدة من تراه أقرب إلى صفها.. وقد أدركت شعوب أوروبا في ذلك الحين مدى الخلاف الذي بدأ يظهر بين الاتحاد السوفييتي وحلفائه الغربيين خلال عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦ ولكن معظم هذه الشعوب لم تكن في وضع تستطيع فيه أن تستفيد من هذا الخلاف. إلا دولة واحدة من هذه الدول استطاعت فعلاً أن تستفيد، وهي فرنسا التي حصلت على كميات كبيرة من الحبوب من روسيا، وعلى قرض كبير من الولايات المتحدة في نفس الوقت. ذلك لأن الدول الكبرى لا تستطيع أن تعتبر فرنسا هي حكومة فيشي، بل اعتبرتها إحدى الدول الكبرى الأربع التي يجب أن يكون لها صوت في مجلس وزراء الخارجية.

مجلس وزراء الخارجية:

وكان الأقطاب الثلاثة، روزفلت وتشرشل وستالين قد تفاهموا على الخطوط العريضة لإرساء قواعد السلام، وذلك أثناء اجتماعاتهم في طهران (ديسمبر ١٩٤٣) وفي يالتا (فبراير ١٩٤٥). ولكن تغيرت وجوه الأقطاب بعد وفاة روزفلت في شهر أبريل ١٩٤٥، وتعيين كلمنت أتلي زعيم حزب العمال بدلاً من تشرشل رئيساً للوزارة البريطانية ولكن ظلت الأهداف واحدة. وقد أعلن الرئيس ترومان، ورئيس الوزارة أتلي والمارشال ستالين في ٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ اتفاقهم على إنشاء مجلس لوزراء الخارجية يعهد إليه مهمة وضع معاهدات السلام، ويحضره وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وروسيا، وفرنسا، والصين. ولكن الواقع أن مندوبي الدول الثلاثة الأولى هم أصحاب الحل والعقد في تقرير مواد المعاهدات، إذ لم يشترك وزير خارجية الصين في التسوية الأوروبية، أما مندوب فرنسا فلم يكن يدعى لكل الاجتماعات.

وقد اجتمع مجلس وزراء الخارجية حوالي مائة مرة، في لندن، وفي موسكو، وفي نيويورك، وفي باريس. وفي كل مرة يكون الاجتماع حافلاً بالخبراء ومندوبي الدول الأخرى التي يقتضي الحال دعوتهم للاشتراك في مناقشة المسائل التي تخص بلادهم. على أن رأيهم كان استشارياً ولا يلزم المجلس بشيء، لأن وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا هم أصحاب الرأي الأخير في وضع الصيغ وتنظيم التسويات. وبذلك أصبح مصير العالم كله معلقاً في أيديهم. وكان الوزراء الثلاثة من أكفأ الساسة في بلادهم: أولهم الوزير الأميركي جيمس بيرنز (J. Byrnes) وثانيهم الوزير الإنجليزي ارنست بيفن (E. Bevin)، وثالثهم الوزير الروسي مولوتوف (Molotov).

وقد عقد أول اجتماع لمجلس وزراء الخارجية في لندن من ١١ سبتمبر إلى

٣ أكتوبر سنة ١٩٤٥، وكان اجتماعاً فاشلاً، إذ اختلف كل من المندوب الأميركي والإنجليزي مع الروسي، واتهمت الدولتان الغربيتان الاتحاد السوفييتي بوضع العراقيل في سبيل المفاوضات. وأخيراً اتفقت الأطراف المعنية على عقد المؤتمر الثاني في موسكو في شهر مايو ١٩٤٦ دون أن تمثل فيه فرنسا والصين، وبعد اجتماعات دامت أسبوعاً أعلن المؤتمر (٢٤ ديسمبر ١٩٤٥) عن الاتفاق على عقد مؤتمر للسلام تمثل فيه إحدى وعشرون دولة. واتفق من حيث المبدأ على وضع خطط للحكم في اليابان، وكوريا، ورومانيا، وبلغاريا، وانسحاب القوات الروسية والأميركية من الصين، ووضع صيغ للمعاهدات الخاصة بالدول الأوروبية.

وقد كان المندوب الروسي مولوتوف يعارض في اشتراك وزير خارجية فرنسا في اجتماعات مجلس وزراء الخارجية، ولكن أمكن الوصول إلى تفاهم مع الإتحاد السوفييتي حول هذا الموضوع، وسحب مولوتوف اعتراضه بعد أن أعلن «بيرنز» أن الولايات المتحدة تنظر في عقد قرض كبير (مقداره بليون دولار) للإتحاد السوفييتي. وعلى ذلك اجتمع الوزراء الأربعة في باريس من ٢٥ ابريل إلى ١٦ مايو ١٩٤٦ ومثل فرنسا في هذا الاجتماع. جورج بيدو G. Bidault. وتجلت الخلافات بين أعضاء المجلس بأجلى مظاهرها حول توزيع المستعمرات الإيطالية، ومصير تريست، وموقف الحلفاء تجاه حكومة فرانكو في اسبانيا، وحرية الانتخابات التي وعد بها الشعبان الروماني والبلغاري.

على أن اقتراب موعد عقد مؤتمر السلام المقرر عقده في ٢٩ يوليه والذي ستمثل فيه ٢١ دولة، جعل أعضاء مجلس وزراء الخارجية يحاولون التوصل إلى اتفاق فيما بينهم على وضع صيغ مبدئية للمعاهدات التي ستعرض على المؤتمر، وفي ١٢ يوليه انفض الاجتماع بعد أن أعلن أعضاء المجلس أنهم توصلوا إلى اتفاق حول المسائل الهامة، وكان القصد من ذلك عدم إتاحة الفرصة للشعوب

الصغيرة إن تنتهز فرصة الخلاف بين الاتحاد السوفييتي والدول الغربية الكبرى لمحاولة الاشتراك الفعلي في وضع صيغ المعاهدات.

وقد عرض على أعضاء مؤتمر السلام[1] في ٣٠ يوليه التسويات التي وضعها مجلس وزراء الخارجية لكل من إيطاليا، وفنلنده، والمجر، ورومانيا، وبلغاريا. وكانت كلها بطبيعة الحال تسويات مفروضة قبلتها الدول الضعيفة صاغرة في ذلك الحين.

وعندما انفض مؤتمر باريس في ١٥ أكتوبر ١٩٤٦ لم تكن القرارات التي تمت نهائية ولا إجماعية، وقد ظهر مدى الخلاف بين الشرق والغرب. فقد استطاع الغرب أن يضمن تصويت خمسة عشر عضواً ضد الدول السلافية الستة، أي الاتحاد السوفييتي وروسيا البيضاء واكرانيا وبولنده وتشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا، ومنذ ذلك الحين ظهر في أوروبا الانقسام بين الكتلة السوفييتية والكتلة الغربية.

وتبعاً لسلوك تلك الدول الأوروبية بدأت أميركا سياسة الثواب والعقاب، فأخطرت تشكوسلوفاكيا أن القرض الذي وعدتها به حكومة الولايات المتحدة وقدر بخمسين مليون دولار قد تأجل دفعه لها، بينما منحت تركيا التي طالما رفضت الإذعان للضغط الروسي قرضاً قدره خمسة وعشرين مليون دولار، وأما النمسا التي رفضت أن تسير في ركاب السياسة الشيوعية فقد كوفئت في (أكتوبر ١٩٤٦) بأن أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا اعتبارها دولة محررة «Liberated State» وليست من الأعداء السابقين. كذلك حصلت إيطاليا

---

(١) كانت الدول الممثلة في المؤتمر: استراليا، وبلجيكا، والبرازيل، وكندا، والصين وتشكوسلوفاكيا وأثيوبيا وفرنسا واليونان والهند وبلجيكا وهولنده ونيوزيلنده والنرويج وبولنده واكرانيا والاتحاد السوفييتي وإتحاد جنوب افريقية وبريطانيا والولايات المتحدة وروسيا البيضاء ويوغوسلافيا.

على قرض أميركي قدره خمسين مليون دولار لعجز الشيوعيين هناك عن كسب أي تأييد حكومي أو شعبي.

وبعد انتهاء المؤتمر أعيدت المعاهدات الخمس إلى مجلس وزراء الخارجية وهو الذي وضع أسسها من قبل. وتقرر أن يجتمع المجلس في دورته الرابعة في نيويورك في ٤ نوفمبر ١٩٤٦. ولكن ظلت سحابة الخلاف تخيّم على أجواء السياسة الدولية، وقد أظهرت الانتخابات الأميركية التي تمت في نوفمبر وأتت إلى الحكم بالحزب الجمهوري ـ الذي كانت مبادئه عدم التعاون مع الروس ـ أن الولايات المتحدة ستظل على موقفها من معارضة السياسة الروسية مما جعل الروس يقتنعون بأن الخير لهم السعي إلى تخفيف حدة التوتر والوصول إلى حلول يرضى عنها حلفاؤهم الغربيون، ولكن ظلت أزمة الثقة محتدَّة بين الكتلتين.

انتهت الحرب العالمية الثانية فجأة؛ لم يتوقع الحلفاء المنتصرون هذه النهاية، ونفس الكلام يقال في نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨، وكذلك في انهيار الإتحاد السوفييتي مؤخراً.

فعندما استسلمت ألمانيا كانت الولايات المتحدة تعد العدة لغزو الفيليبين، وكانت اليابان تحارب في أوكيناوا، وكان أسطول الحلفاء يستعد لشن هجوم كبير على الجزر اليابانية قد يستمر عدة شهور قبل أن تطأ أقدام الأمريكيين أرض الجزر اليابانية ولكن القنبلتين الذريتين أجبرتا الحكومة اليابانية على الاستسلام بعدما تبين لها المنظر الرهيب لقوى الدمار المحيطة بها.

لقد فاجأت النتيجة الهائلة للقنبلة الذرية الاتحاد السوفييتي الذي تأخر في إعلان الحرب على اليابان إلى الثامن من أغسطس ١٩٤٦ ـ وتبين أن زعماءه كانوا غافلين عن النتائج الحاسمة التي كان ممكناً الحصول عليها من هذه القنبلة، ففي مؤتمر يالتا تنازل روزفلت وتشرشل عن امتيازات هامة لستالين لقاء وعده بدخول الحرب ضد اليابان. ولم يكن بوسع الحلفاء القيام بأي عمل للحد

من نفوذ الاتحاد السوفييتي في أوروبا، حيث انهزمت ألمانيا التي قسمت في بوتسدام في يوليو ١٩٤٥ وانتظر الجميع وضع معاهدات الصلح، وعقد مؤتمر في باريس لصياغة هذه المعاهدات وتم بالفعل توقيع معاهدات الصلح مع بلغاريا ورومانيا والمجر وفنلندا وإيطاليا ولكن المعاهدات الأساسية التي كان يجب أن توقع مع ألمانيا والنمسا واليابان لم يتم التوصل إليها كما فشل المجتمعون في التوصل لمشروع نزع السلاح النووي مما أدى إلى الحرب الباردة.

و ـ في أعقاب الحرب العالمية الثانية:

انتهى الريخ الألماني الثالث بانتهاء ألمانيا النازية في عام ١٩٤٥، وبانتحار هتلر في شهر ابريل، وبذلك انتهت الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وبعد ثلاثة شهور أنهت القنبلة الذرية الحرب في آسيا. وهكذا انتهى الصراع العسكري، بعد أن خلف وراءه جراحاً دامية، وخراباً ينتشر في كل مكان، فقد أصبحت معظم المدن الألمانية حطاماً وأكواماً من الحجارة، وتوقفت المصانع المحطمة في وادي الرور عن العمل، وكذلك كان الحال في معظم البلاد في أوروبا الغربية، وعلى الأخص في إيطاليا وهولندة. أما فرنسا فقد تحطم فيها ٥٥,٠٠٠ مصنع، و ١٣٥,٠٠٠ من أبنية المنشآت الزراعية و ٢ مليون مسكن، وأكثر من ٧٠٠٠ كيلومتر من السكك الحديدية، و ٧٥٠٠ من الكباري والجسور. وفي انجلترا تحولت المدن الصناعية إلى حطـام، وخسرت حـوالي مليار جنيه من استثماراتها الخارجية التي كانت قد كرست مواردها لتمويل الحرب. وفي روسيا تهدمت تحت أسلحة هتلر وقنابله مدن لا يقل عددها عن ١٧٠٠ وأكثر من ٧٠,٠٠٠ قرية وشرد في العراء ما لا يقل عن ٢٥ مليون نفس، هذا عدا ما تحطم من المصانع التي تزيد عن ٣٠,٠٠٠ مصنع كانت تستخدم ٤ مليون عامل، والمزارع الجماعية التي بلغ ما تحطم منها ٩٨,٠٠٠، وقد اعترف

مولوتوف ـ وزير الخارجية السوفييتية حينئذ ـ أن النازيين قد نهبوا من روسيا ما لا يقل عن ١٧ مليون من رؤوس الماشية وملايين أخرى من الجياد.

وبالإضافة إلى ذلك فقد خلّفت الحرب مشكلات اجتماعية لا حصر لها، فقد كان هناك ملايين من البشر مشردين بدون مأوى بعد أن فقدوا مساكنهم، أو يعيشون لاجئين في بلاد أجنبية فراراً من الحرب أو الظلم أو الاضطهاد، وملايين أخرى من الأسرى يعانون من حياة الأسر في بلاد الأعداء، وكان لا بد من إعادة أكثر من ١٠ مليون عامل أخذتهم ألمانيا النازية من فرنسا وإيطاليا وغيرها لكي تعود الحياة في المزارع والمصانع.

وكانت المشكلات موزعة على الغالب والمغلوب. وقام الصراع السياسي في داخل البلاد التي تحررت من الحكم النازي والحكم الياباني مما أدى إلى تعميق الخلاف القديم بين الطبقات والخلاف المرير حول المذاهب الإيديولوجية وظهور ثورات اجتماعية ترتب عليها قيام حروب أهلية في بعض البلاد، وأما البلاد التي خلصتها اليابان من الاستعمار الأوروبي في آسيا فقد شجعتها هزيمة اليابان على العمل على تحرير شعوبها من الاستعمار.

كذلك أحدثت الحرب تغييرات أساسية في الوضع الدولي:

١ ـ فنظام الحكومات الأوروبية القديمة الذي أضعفته أحداث الحرب العالمية الأولى قد قضي عليه تماماً بعد الحرب العالمية الثانية. فانتهت فرنسا ـ بعد الحرب مباشرة كدولة كبرى في العالم. ودب الضعف في النفوذ البريطاني في العالم ولم تعد بريطانيا قادرة على اتباع سياستها التقليدية التي تقوم على توازن القوى عندما كان لها الكلمة النافذة في هذا الشأن بين دول القارة.

٢ ـ أصبحت الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي هما الدولتين الوحيدتين اللتين ترسمان سياسة العالم وتتنافسان على السيطرة عليه بعد أن

كانت هذه الصفة مقصورة على الدول الأوروبية الغربية فقط. وزاد من قوة نفوذهما أنهما تزعمتا العالم في أبحاث الذرة والتقدم التكنولوجي.

٣ ـ تم اكتشاف أسلحة جديدة قلبت النظم العسكرية القديمة وأحدثت ثورة في الأفكار القديمة المتعلقة بالجغرافيا العسكرية. إذ أصبحت الدول الصناعية المنيعة في الغرب، وعلى الأخص بريطانيا، عرضة للهجوم والتدمير في عصر السلاح الذري.

٤ ـ انتعاش القومية وانتشارها في بلاد آسيا وافريقيا، ومطالبتها بحق تقرير المصير وإنهاء الاستعمار وذلك أدى إلى تغيير الوضع السياسي والاقتصادي السائد فيها.

الفصل الثاني عشر

العالم بعد الحرب العالمية الثانية

أ ــ الأمم المتحدة

ب ــ الأحلاف السياسية بعد الحرب العالمية الثانية

جـ ــ الاستراتيجية الاميركية والسوفييتية في الحرب الباردة

العالم بعد الحرب العالمية الثانية

بعد الحرب العالمية الأولى ساد السلام لمدة تزيد عن العشرين عاماً، غير أنه منذ انتصار الحلفاء على ألمانيا وقرب نهاية الحرب العالمية الثانية، وقع العالم تحت رحمة معسكرين جبارين، كانا خلال الحرب حليفين ولكنهما أصبحا عدوين لدودين قبل نهاية الحرب، فما أن هدأت الحرب الساخنة حتى ثارت رياح الحرب الباردة أو ما عرف بصراع الجبارين، وكان الصراع هنا عقدياً، فالولايات المتحدة الأميركية تعتقد أن حل مشاكل العالم يكون بتطبيق النظام الديمقراطي الغربي، والاتحاد السوفييتي يعتقد أن عقيدته الإيديولوجية القائمة على المادية التاريخية أو الديالكتيك هي التفسير للتطور التاريخي نحو الاشتراكية التي لا يقوم سلام في العالم بدونها. ومن هنا تفجر الصراع بينهما والذي كانت نتائجه إيجابية سواء في قرب ظهور وإرساء أسس هيئة الأمم المتحدة ثم بعد ذلك قيام سياسة الأحلاف وما نتج عنها في العالم، واستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي خلال فترة الحرب الباردة وبعد ذلك استعراض نتيجة مخيبة لهذه السياسة في أوروبا عنيت بها المشكلة القبرصية.

أ ـ إرساء أسس هيئة الأمم المتحدة:

كان من بين نتائج إخفاق عصبة الأمم في كفالة استقلال الدول الصغيرة،

وصون السلام العالمي، واشتباك أمم العالم في حرب طاحنة للمرة الثانية في غضون ربع قرن من الزمن، أن اشتد تصميم قادة دول الحلفاء على ابتداع نظام دولي يكون في طوقه درء خطر الحروب عن الجنس البشري، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحيلولة دون اتخاذ السيف حكماً للفصل بين الدول. وكان هذا الهدف النبيل ماثلاً بنوع خاص في ذهن روزفلت حين وقع ميثاق الأطلنطي.

وقد اعترف «الكبار الثلاثة»: روزفلت وتشرتشل وستالين أثناء عقد مؤتمر موسكو (أكتوبر سنة ١٩٤٣) والحرب مستعرة الأوار - اعترفوا بضرورة وضع تنظيم دولي عام في أول ساعة ممكنة: تنظيم يقوم على مبدأ المساواة في حقوق السيادة بين جميع الدول المحبة للسلام. وتعهدوا بفتح باب العضوية لجميع هذه الأمم، صغيرتها وكبيرتها، كي تعمل على كفالة السلام والأمن الدوليين.

وقد اجتمع ممثلو بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة والصين بين أغسطس وأكتوبر سنة ١٩٤٤ في دَمْبرتُنْ أوكس Dumbarton Oaks بواشنطن، حيث عملوا بهمة فائقة لوضع مشروعات تمهيدية لمنظمة دولية تسهر على سلام العالم بتسوية المنازعات الدولية التي قد تهدده.

أهداف هيئة الأمم:

وعندما بدأت تباشير النصر تبين في الأفق، بعث الحلفاء الدعوة للدول المناصرة لهم «لعقد مؤتمر للأمم المتحدة» في سان فرنسسكو. فلبت خمسون دولة الدعوة، وأرسلت مندوبين عنها للاشتراك في وضع ميثاق هذه المؤسسة الدولية الجديدة، وقد انعقد هذا المؤتمر في أواخر إبريل سنة ١٩٤٥، وظل ملتئماً حتى شهر يونيو. وقد برزت خلال مداولاته خلافات حادة كثيرة. ولكن تمكن المندوبون من أن يخرجوا في النهاية ميثاق الأمم المتحدة الذي أعلن في مقدمته أن هدف هذه المنظمة الدولية هو «أن تنقذ الأجيال المتعاقبة من لعنة الحرب، وأن

تؤكد من جديد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الفرد وقيمته، وفي التسوية في الحقوق بين الرجال والنساء، وبين الأمم الصغيرة والكبيرة، والعمل على إنشاء أحوال تمكن من المحافظة على العدالة وصونها، واحترام الالتزامات التي تنشأ من المعاهدات والمصادر الأخرى للقانون الدولي. والسعي إلى ازدياد التقدم الاجتماعي، ورفع مستوى الحياة بإعطاء قسط أكبر من الحرية... وضمان عدم استخدام القوة المسلحة إلا في الصالح العام، واستخدام النظم الدولية لزيادة التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب».

ولبلوغ هذه الأهداف العامة، أنشئت منظمات عدة تؤلف في مجموعها هيئة الأمم المتحدة، فنص الميثاق على إنشاء **جمعية عامة** تتألف من جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة. ولهذه الجمعية الحق في بحث جميع المسائل التي تدخل في نطاق ميثاق الهيئة، وفي التقدم بتوصيات بشأن هذه المسائل. ولكل دولة ممثلة في الجمعية صوت واحد.

والمنظمة الثانية هي **مجلس الأمن**، ويتألف من أحد عشر عضواً، خُصت الدول الكبرى الخمس الآتية: أميركا وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين - بمقاعد دائمة فيه، وأعطيت المقاعد الستة الباقية لست دول أعضاء تنتخبها الجمعية العمومية لمدة عامين.

ويهدف مجلس الأمن في المكان الأول إلى صون السلم والأمن الدولي. وخول سماع الشكاوي التي ترفعها له الدول الأعضاء، وله وحده حق الفصل في المنازعات الدولية. ويمكن للجمعية العمومية أن توجه نظره إلى أي موقف قد يعرض السلم للخطر. ووافقت جميع الدول الأعضاء على أن تضع تحت تصرف المجلس أية قوات مسلحة وتقدم كل تسهيلات عسكرية تُطلب منها، أو يتفق عليها. ولذلك فإن هذا المجلس يفضل على مجلس عصبة الأمم في أنه مُنح الوسائل التي تجعل في مقدوره تنفيذ القرارات التي يصدرها بخصوص تسوية

المنازعات الدولية ومنع الاعتداء. غير أن قراراته تحتاج في تنفيذها إلى ضرورة موافقة سبعة من أعضائه عليها على الأقل، بشرط أن يدخل فيهم جميع الأعضاء الدائمين. وبذلك أعطى الأعضاء الدائمون حق الاعتراض على قرارات المجلس، أو ما اصطلح عليه «بحق الڤيتو».

والمؤسسة الثالثة التي أنشأها الميثاق بقصد الفصل في المنازعات الدولية هي **محكمة العدل الدولية**. وقد أنشئت على غرار المحكمة الدائمة للعدل الدولي التي أقامها عهد عصبة الأمم. وخولت سلطات تماثل إلى مدى كبير تلك التي كانت ممنوحة للمحكمة الدائمة.

والمنظمة الرابعة هي «**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**» ويتألف من ثمانية عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية. ويستهدف هذا المجلس «ترقية الرخاء الاجتماعي»، و «تنمية احترام ومراعاة الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية للجميع».

والمنظمة الخامسة هي **مجلس الوصاية**. وقد حل مكان لجنة الانتداب الدائمة القديمة التي كانت عصبة الأمم قد أقامتها عقب الحرب العالمية الأولى. ويقوم مجلس الوصاية بالإشراف على شؤون المستعمرات السابقة لدول المحور.

ويشرف على أعمال هيئة الأمم سكرتيرية يرأس موظفيها سكرتير عام تعينه الجمعية العمومية بتوصية من مجلس الأمن.

وتفرع من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعض المنظمات ذات التخصص، كهيئة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي التي يرمز إليها باصطلاح «يونسكو» UNESCO، ومؤسسة العمل الدولي، وأخرى للصحة العالمية، ورابعة للطعام والزراعة، ومنظمات أخرى عديدة ذات صبغة فنية.

وقد جعلت مدينة نيويورك المقر الدائم لهيئة الأمم المتحدة، اعترافاً بما أسدته الولايات المتحدة من جليل الخدمات لقضية العدالة والسلم العالمي.

ومع أن هيئة الأمم المتحدة لم تحقق جميع الآمال الكبيرة التي كانت تُرجى منها، إلا أنها قدمت بعض المآثر الجليلة لقضية السلام، وحالت دون تفاقم الخلاف بين الدول المتنازعة. فوصلت مثلاً إلى تسوية نزاع خطير بين روسيا وإيران بشأن جلاء جنود الدولة الأولى عن أرض الدولة الثانية، وقضية استقلال إندونسيا. وعُرض عليها النزاع الخاص بوجود الجنود البريطانيين والفرنسيين في سوريا ولبنان، ومطالبة مصر بريطانيا بإجلاء جنودها عن جميع أراضيها.

وقد غدت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة مجتمعاً عامًّا لممثلي شعوب العالم، ومنبراً عالياً يجرون من فوقه مناقشاتهم ويعرضون خلافاتهم، وندوة يبحثون فيها الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تعود على أممهم بالخير والرفاهية. ولقد قامت منظماتها المتعددة، كمنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة الدولية ومنظمة العمل الدولي بخدمات قيمة للعالم الديمقراطي قاطبة وقد وُضع ميثاق هيئة الأمم المتحدة ونظمها في ضوء الاختبارات التي اكتسبها العالم من تجربة عصبة الأمم. وقام واضعوا الميثاق بمحاولة جدية لتجنب الأخطاء التي انطوى عليها نظام العصبة القديمة. فميثاق الهيئة أكثر وضوحاً من عهد العصبة. والسلطات والوظائف الممنوحة لهيئة الأمم أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً من تلك التي خُولت للعصبة. وتشمل عضوية هيئة الأمم جميع الدول العظمى التي برزت من الحرب العالمية الثانية، في حين أن الولايات المتحدة لم تدخل قط عصبة الأمم، ولم يُسمح لروسيا بالانضمام إليها إلا بعد خمسة عشر عاماً من إنشائها.

ولكن خيبت أحداث ما بعد الحرب آمال الكثيرين في أن تفلح الهيئة فيما أخفقت فيه العصبة القديمة. ولعل أكبر عامل في هذه الخيبة راجع إلى منح الدول الكبرى حق «الڤيتو». فمع أن واضعي الميثاق قصدوا ألا يستخدم إلا في حالات

الطوارىء الهامة، فإن روسيا أكثرت من استخدامه في مسائل كان أغلبها غير ذي شأن.

وإن كان العالم ينقسم إلى معسكرين هائلين: معسكر تتزعمه الولايات المتحدة، ويتألف من أكثر الدول الديمقراطية في الغرب، وآخر كانت تقوده روسيا، وانضمت إليه أقطار العالم التي كانت تدين بالمذهب الشيوعي، وتشيد وفق مبادئه أسس أنظمتها الاقتصادية.

وقد تجلى هذا الانقسام على نحو مثير في مقاطعة روسيا مجلس الوصاية، واستعمالها حق الڤيتو في رفض طلبات العضوية التي قدمتها بعض الدول الحرة كإيرلندا وفنلندة. ويظهر في الحرب الباردة التي اجتاحت في فترة من فترات التاريخ المعاصر صحف العالم، وفي حرب كوريا التي هددت السلام العالمي تهديداً خطيراً.

القضايا الأوروبية:

أما القضايا الأخرى التي كانت تشغل فكر الحلفاء فكانت في مقدمتها المسألة الألمانية التي تقسم إلى ثلاث قضايا رئيسية: أولاً: قضية الاحتلال. ثانياً: قضية التعويضات. ثالثاً: قضية تجزئة ألمانيا. ومنذ عام ١٩٤٣ والاجتماعات تعقد بين الحلفاء واللجان تشكل لمجابهة هذه المسألة وكان الأقطاب الثلاثة قد توصلوا إلى اتفاق مؤقت حول تقسيم ألمانيا وتم ذلك في مؤتمر يالتا في فبراير ١٩٤٥ على أن يكون تقسيمها لمناطق بين جيوش الحلفاء وعلى أن تكون برلين موزعة بين الدول الأربع ومما يجدر ذكره أن الترتيبات النهائية وضعت في مؤتمر بوتسدام ١٩٤٥. أما القضايا السياسية والاقتصادية فقد بقيت في أخذ ورد زمناً طويلاً وصرف جهد كبير ووقت طويل لتسويتها ولم يتوصل إلى نتيجة يرضي بها جميع الفرقاء المعنيين. بسبب الخلاف الذي كان ينشب من وقت لآخر بين

الغرب والاتحاد السوفييتي، وأصبح كل قسم من ألمانيا له صفته الخاصة أما تابع للاتحاد والسوڤييتي كما هي حال ألمانيا الشرقية، أو تابع للغرب كما هي حال ألمانيا الاتحادية الغربية.

وفي سبتمبر ١٩٤٩ انتخب الدكتور تيودورهيس أول رئيس لجمهورية ألمانيا الاتحادية التي ضمت أكثر من نصف مساحة ألمانيا قبل الحرب وما يقارب ثلاثة أرباع سكان ألمانيا، واختارت الحكومة مدينة بون عاصمة للبلاد.

والمسألة الأخرى التي جابهها الحلفاء هي قضية الدول التي كانت تابعة لألمانيا وهي إيطاليا وفنلندا وبلغاريا ورومانيا وهنغاريا،وتم بعد اجتماعات عديدة توقيع المعاهدة مع هذه الدول باحتفال رسمي في باريس عام ١٩٤٧. أما تشيكوسلوفاكيا فقد سلكت سياسة التقرب من الاتحاد السوڤييتي وفي غفلة من حكومتها تمكن الشيوعيون من الاستيلاء على الحكم بقيادة غوتوال عام ١٩٤٨ وصرح هذا الزعيم بأن تشيكوسلوفاكيا تتبنى السياسة الدولية الديمقراطية والمسالمة التي يسلكها الاتحاد السوڤييتي والديمقراطيات الشعبية السلافية.

أما بولونيا فقد أثارت مشكلتين أولاً مشكلة الحدود المزمنة وثانياً مشكلة حكومتي المنفى: واحدة في لندن والأخرى في الاتحاد السوڤييتي. أما نتيجة المشكلتين فقد كانت كما رغب الاتحاد السوڤييتي.

القضايا الآسيوية:

في آسيا فقد كان أبرز ما حصل بعد استسلام اليابان ذلك الصراع العنيف بين شان كاي شك والشيوعيين في الصين. أما اليابان فقد بحثت أوضاعها في مؤتمر القاهرة الذي عقد عام ١٩٤٣ ومؤتمر يالطا حين قرر أن تصبح كوريا مستقلّة وأن تعود الصين لاحتلال منشوريا وجزيرة فورموزا وأن يسترجع الاتحاد السوڤييتي حقوقه السابقة لعام ١٩٠٥. ومن جهة أخرى فقدت

اليابان المناطق التي أخذتها عنوة من ألمانيا عام ١٩١٤ والتي انتدبت عليها من قبل عصبة الأمم.

أما المسألة الصينية فقد كانت متشعبة الجنبات نظراً لطول حدود الصين وصراعها مع اليابان من جهة وروسيا من جهة أخرى يضاف إلى كل ذلك مسألة الحرب الأهلية هذه الحرب التي حاولت أميركا جهدها أن توقفها تارة بإرسال مندوبين من قبلها ليصلحوا ما بين الفريقين وتارة بإرسال المعدات للوطنيين والنتيجة أتت لصالح الشيوعيين وتقلصت جمهورية الوطنيين إلى فورموزا وبضع جزر أخرى صغيرة.

وبعد الحرب قسمت الهند البريطانية إلى دولتين مستقلتين هما الهند وباكستان وهما عضوان في رابطة الشعوب البريطانية. ولم يحصل هذا التقسيم بسهولة بل أتى نتيجة للضغط والاضطرابات التي قام بها مسلمو الهند أو بالأحرى الجامعة الإسلامية. وفي البنغال وحدها قتل المسلمون ما يزيد عن ستة آلاف هندي. وكان حزب المؤتمر الذي يترأسه نهرو يقف سداً منيعاً في وجه التقسيم وقدم عدة اقتراحات لحل المشكلة وإبقاء الهند دولة واحدة إنما لم يقبل المسلمون بأي حل دون التقسيم. عندئذ توجه نهرو إلى لندن عام ١٩٤٧ معلناً قبول حزب المؤتمر لمبدأ التقسيم ومنذ ذلك الحين ورغم وضع الحدود بين الدولتين الجديدتين لم يتوصل الفريقان حتى الآن لحل مشكلة كشمير وبعض القضايا الأخرى. أما الوضع الحالي فقد كان من نتاج مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد عام ١٩٤٧ في نيودلهي وتدخل الأمم المتحدة الذي أدّى لإجراء عدة استفتاءات لتقرير مصير المناطق المختلفة. وأخذت الهند حال إعلان استقلالها تطالب بالمناطق الهندية التي يحتلها الأوروبيون مبتدئة ب: غوا المستعمرة البرتغالية ولكن البرتغال رفضت بحث الموضوع من أساسه ممّا أدّى لهجوم الجيش الهندي عليها وضمها بالقوة.

وفي عام ١٩٤٧ أعلن استقلال بورما بعد محادثات طويلة جرت بينها وبين بريطانيا، وحال حصولها على الاستقلال بدأت الحرب الأهلية التي أصلى نارها الشيوعيون.

أما الوضع في الفيليبين فيختلف عنه في سائر مناطق آسيا لأن الولايات المتحدة الأميركية كانت قد تعهدت بموجب قانون عام ١٩٣٥ أن تعطي الفلبيين استقلالها خلال عشر سنوات وهكذا بعد أن دخلها الجنرال الأميركي ماك ارثر باشر على الفور بتحضيرها للاستقلال التام حسب القانون الصادر عام ١٩٣٥ ولم يمض عام ١٩٤٦ إلاّ وكانت الفيليبين دولة مستقلة تربطها بالولايات المتحدة روابط عديدة من عسكرية وثقافية وتجارية وغيرها.

وكانت اندونيسيا من الدول التي رافق استقلالها حوادث عديدة على الصعيد الداخلي والصعيد الخارجي فبعد أن حررها البريطانيون من احتلال اليابان اعتقدت هولندة أنه بإمكانها أن تعود لحكمها السابق رغم تظاهرها بأحداث كومنولث هولندي يضم هولندا وأندونيسيا وغويانه وكوراساوو. إنما الضغط الخارجي على هولندا ومطالبة أبناء البلاد بجمهورية مستقلة أجبر هولندا أخيراً على الموافقة على إعطاء أندونيسيا استقلالها. ولم يحصل هذا إلا بعد مناوشات دامية وانتقال القضية إلى مجلس الأمن وتدخل الدول الآسيوية الإفريقية لوضع حد لتعنت هولندا وهكذا حصلت أندونيسيا على استقلالها التام عام ١٩٥٠ وبقيت أريان الغربية في يد هولندا إنما هذه القضية حلت نهائياً عام ١٩٦٢ بعد معارك دامية بين هولندا واندونيسيا. ووضعت اريان الغربية في وضع انتقالي يحضرها للانضمام لاندونيسيا.

ومن المناطق الآسيوية الأخرى التي تطوّرت فيها الأوضاع بشكل خطر كانت الهند الصينية حيث دخلت الحرب الباردة مرحلة حاسمة ولا يزال مصير هذه المنطقة من العالم على كف عفريت. فقبل الحرب العالمية الثانية كانت في

يد فرنسا أما بعد الحرب فقد تغيرت الأمور ممّا اضطرّ فرنسا لخوض معارك دامية اضطرّتها إلى الانسحاب مخلفة ورائها تصادم الشيوعيين مع القوى الموالية للغرب واعتبرت مشكلة لاوس من أهم مشاكل الحرب الباردة.

هذه بصورة جد مقتضبة الأحداث والتطوّرات التي حصلت في آسيا ويبقى علينا الآن أن نتحدث قليلاً عن قضية كوريا هذه القضية التي كادت تودي بالعالم لحرب ذرية شاملة.

كانت كوريا منذ ١٩١٠ تحت سيطرة اليابان وقررت أميركا وروسيا في مؤتمري يالطا وبوتسدام أن تقسما كوريا إلى منطقتين يفصل بينهما خط العرض ٣٨ على أن يحتل الروس القسم الشمالي، وأميركا القسم الجنوبي، وبعد الاحتلال أخذ الحلفاء يفكرون في مصير كوريا وبرزت فكرة الوصاية الدولية كحل يرضي به جميع الفرقاء إنّما لم يتمكن الاتحاد السوڤييتي من موافقة أميركا على مبدأ التصويت العام في كوريا ليصار إلى تشكيل حكومة مؤقتة وأخذت الأزمة في الاشتداد ممّا اضطر الولايات المتحدة لنقل القضية إلى الأمم المتحدة رغم معارضة الاتحاد السوڤييتي بقوله إن هذه القضية لا تدخل ضمن صلاحية الأمم المتحدة بل إنها تتعلق بإنهاء الحرب، وبعدها قبل الاتحاد السوڤييتي ببحث القضية في الأمم المتحدة إنما عاد من جديد وعارض الكيفية التي تعالج فيها القضية. وكان من نتيجة تدخل الأمم المتحدة أن أنشأت دولتان كوريتان: كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية لتعذر الوصول إلى اتفاق يرضي به جميع الفرقاء لتوحيد كوريا. إنّما هذا الحل الاعتباطي لم يرض أي فريق وفي عام ١٩٥٠ اجتازت قوى كوريا الشمالية خط العرض ٣٨ مما حدا بالولايات المتحدة لدعوة مجلس الأمن حيث قرر التدخل لصد العدوان عن كوريا الجنوبية وهكذا بدأت الحرب الكورية وأوعزت الولايات المتحدة إلى ماك ارثر للقيام بجميع العمليات اللازمة للدفاع عن كوريا

الجنوبية. وبعد مدة وجيزة قطعت جيوش كوريا الجنوبية ثم جيوش الأمم المتحدة خط العرض ٣٨ متجهة نحو الشمال ساعية لتوحيد كوريا.

عندئذ أخذت جحافل الجيش الصيني الشيوعي باجتياز الحدود قادمة لنجدة كوريا الشمالية باسم المتطوعين الصينيين إنما بالواقع كانوا جيشاً نظاميا، تمكن من إرجاع جيوش الأمم المتحدة مما حدا بالجنرال ماك أرثر أن يوجه إنذاراً لكوريا الشمالية ومن ورائها الصين بأنه سيضطرّ لغزو الصين لمنع تدفق المساعدات لكوريا الشمالية. وعند سماع العالم بنبأ إنذار القائد الأميركي تجهم الجو واعتقد الجميع أن الحرب لا بدّ واقعة في جميع أنحاء العالم لكن ترومان بناء على إلحاح الحلفاء ولأسباب عديدة اضطرّ أن يعزل ماك أرثر وهو أحد القادة الأميركيين الذين أضافوا أمجاداً كبيرة لتاريخ الولايات المتحدة. وبعزل ماك أرثر عاد العالم فتنفس الصعداء وتقدم الاتحاد السوڤييتي بطلب القيام بمفاوضات بين المتحاربين لإنهاء القضية وهكذا كان وبعد محاورات ومناورات كثيرة توصل الجانبان عام ١٩٥٣ إلى اتفاق كرّس وجود دولتي كوريا.

وباعتبار ان الموضوع يدور حول آسيا أودّ أن أذكر شيئاً عن الخطوط الرئيسية لسياسة الدول الكبرى في هذه المنطقة بادئاً القول بأن زعماء آسيا في غالبيتهم يميلون للأخذ بمبدأ سياسة الحياد ويكفي أن تكون الهند واندونيسيا في مقدمة هذه الدول. وبصورة إجمالية إن أبرز التطوّرات في آسيا اليوم هي التباعد بين الصين الشيوعية والاتحاد السوڤييتي وأسباب هذا الخلاف الظاهر هي المسائل العقائدية لأن ماوتسي تونغ يعتبر الماركسية ديناً لا يمكن التحوير فيها بل اتباعها حرفياً ويتهم خروشوف بعدم التمسك بهاء بينما في السابق كانت هاتان الدولتان في غاية الاتفاق وقد سعى الاتحاد السوڤييتي جهده لإدخال الصين في الأمم المتحدة عوضاً عن جمهورية شان كاي شك في فورموزا.

وفي عام ١٩٥٤ وقعت الاتفاقات الصينية ـ السوڤياتية في بكين وكانت

تؤكد تقدم النفوذ الصيني بالنسبة إلى الاتفاقات السابقة، وبموجب اتفاقات ١٩٥٤ حصلت الصين على مناطق عديدة كانت واقعة تحت سيطرة الاتحاد السوفييتي ويلاحظ أن الصين كانت تسعى جاهدة لتصنيع بلادها وتحرك بين أونة وأخرى قضية فورموزا حيث يحكم شان كاي شك سعيداً باسم رئيس جمهورية الصين الوطنية وتدعمه الولايات المتحدة حفاظاً منها على بقاء فورموزا والجزر القريبة في سلسلة القواعد الأميركية الضرورية لسياستها العسكرية في آسيا. ويوجد بين أميركا وشان كاي شك عدة اتفاقيات بهذا الخصوص ويميل الأميركيون إلى تجميد الأوضاع في مضيق فورموزا ويعملون من خلال الأمم المتحدة على اعتبار الصين بلدين مستقلين إحداهما الصين الشيوعية والثانية فورموزا.

الاتحاد السوفييتي وكتلته:

لم يأت عام ١٩٤٨ إلاّ وأصبحت دول أوروبا الشرقية خاضعة للحكم الشيوعي. وهذه الدول هي الاتحاد السوفييتي، ألمانيا الشرقية، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، هنغاريا، ألبانيا، بلغاريا رومانيا ويوغوسلافيا وتقوم بين هذه الدول أحلاف عديدة تعزز روابطها أما الأنظمة المتبعة في هذه الدول فهي على غرار نظام الاتحاد السوفييتي أي نظام الديمقراطيات الشعبية الذي يقوم على دكتاتورية العمال. أما كيف وصلت الشيوعية إلى أوروبا الشرقية أو بالأحرى كيف توصل الشيوعيون إلى الحكم فذاك يختلف من بلد لآخر. وأبرز ما حدث في هذا الصدد انقلاب براغ الشهير ولم تتمكن الدول الأخرى من القيام بأي عمل حيال هذا الحدث لأن المسألة تعتبر على الصعيد القانوني مسألة داخلية ممّا جعل مجلس الأمن أيضاً يقف مكتوف الأيدي تجاهه.

وفي العام ذاته خسر الاتحاد السوفييتي ما يوازي ربحه في تشيكوسلوفاكيا بانشقاق تيتو عنه. ففي ذلك العام صمّم تيتو الرئيس اليوغسلافي أن يتحرر من

ربقة روسيا الستالينية على حد قوله. ورغم المحاولات التي بذلها ستالين والتهديدات التي وجهها ليوغوسلافيا فلم يتمكن من إرجاع تيتو إلى الحظيرة. وحاولت الدول الشيوعية المجاورة لروسيا أن تضغط على تيتو عسكرياً واقتصادياً إنّما بدون جدوى. ومن جهة ثانية وقفت الولايات المتحدة موقف المراقب الحذر وعندما رأت الفرصة سانحة أمدت يوغوسلافيا بقرض كبير، وبقيت هذه العلاقة بين الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا حتى أعاد خروشوف فيها النظر ورغم هذه المعالجة ورغم تبادل الزيارات بين البلدين فقد بقي تيتو يعتبر نفسه من زعماء الحياد.

ومن الملاحظ أن خلاف تيتو مع ستالين وتقرب الغرب منه قد أدّى إلى حل مشكلة تريستا إذ قسمت المنطقة لمقاطعتين أعطيت إحداهما لإيطاليا والثانية ليوغوسلافيا وظلّت تريستا نفسها مدينة حرة.

أما في الاتحاد السوفييتي ذاته فقد كانت السياسة الخارجية رهن إشارة ستالين الذي عرفت عنه صلابته تجاه دول الغرب، وبموته في السادس من آذار ١٩٥٣ انتقلت القيادة إلى مالينكوف الذي تسلم رئاسة الحكومة وخروتشوف الذي تسلم أمانة سر الحزب وأصرّت البرافدا على مبدأ القيادة الجماعية هذا المبدأ الذي كان قد قضى عليه ستالين.

وأثارت وفاة ستالين في الوقت ذاته مشاكل في ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا. ومن جهة ثانية فقد عمل الاتحاد السوفييتي على تشجيب الستالينية وتحسين العلاقات مع يوغوسلافيا وتركيا مما حدا بالرئيس ايزنهاور أن يعلن: «إن العالم كله يعلم بأن عهداً انقضى بوفاة ستالين».

وفي عام ١٩٥٥ قدم مالنكوف استقالته من رئاسة الحكومة معلناً أن التجربة تعوزه لذلك لم يتمكن من إدارة دفة الحكم فخلفه المارشال بولغانين وبدأت في الاتحاد السوفييتي تجربة جديدة في الحكم هي الازدواجية أي أن

بولغانين وخرتشوف تسلما تسيير الأمور الأول كرئيس للحكومة والثاني كأمين سر للحزب. وأول عمل قاما به كان زيارة يوغوسلافيا وقد صرح خروتشوف على أثر نزوله من الطائرة في بلغراد بقوله: «نأسف باخلاص على ما مضى، ونطرح بعزم ما تراكم خلال هذا الدور.

أما على صعيد السياسة الخارجية تجاه الغرب وبقية الدولة فقد أكّد الاتحاد السوڤييتي في البيان المشترك الذي صدر في بلغراد احترام السيادة والمساواة بين الدول وتنمية التعايش السلمي بين الأمم بصورة مستقلة عن خلافاتها العقائدية والاعتراف من حيث المبدأ بأن سياسة الكتلتين العسكريتين تزيد التوتر الدولي والترحيب المشجع بمؤتمر باندونغ.

وشهد عام ١٩٥٦ حدثين هامين بالنسبة للاتحاد السوڤييتي الأول إعلان حلف وارسو من الدول الآتية: الاتحاد السوڤييتي، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية، رومانيا، بلغاريا، ألبانيا، وهنغاريا. وكان هذا الحلف ردّة فعل على إعلان اتحاد أوروبا الغربية الحلف الاطلسي، وتنص المادة الخامسة من معاهدة الحلف على تنظيم قيادة موحدة يعهد بها إلى قائد سوڤييتي.

وكان الحدث الثاني لعام ١٩٥٦ التقرير السرّي الذي قدمه خروتشوف أثناء المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوڤييتي. هذا التقرير الذي فضح دكتاتورية ستالين وجرده من الإخلاص للحزب وللينين واتهمه بالعمل للتخلص من الزعماء السوڤييت كي يخلو له المجال ليصنع من نفسه شبه اله. ويضيف التقرير أن ستالين مسؤول عن عدم إعداد الزعماء من ذوي القيمة وعن تنحيتهم وعن ارتكاب أخطاء استراتيجية كبرى.

وكان من نتائج القضاء على الستالينية الانقلاب البولوني الشهير وعودة غوملكا لأمانة الحزب وتسلمه مقاليد الأمور مع الفئة المناوئة للستالينيين.

أما في هنغاريا فقد كانت الأمور مختلفة عنها في بولونيا وكذلك كانت

النتائج لأن حكومة الانقلاب أخذت بالعمل على تقويض النظام الشيوعي وكان أول عمل قامت به تشكيل حزب جديد هو حزب العمال الاشتراكيين الهنغاريين. وأعلنت أيضاً انسحابها من حلف وارسو ووجهت مذكرة إلى الأمم المتحدة تشكو فيها الدسائس السوڤييتيّة وطلبت من الدول الكبرى الاعتراف بحياد هنغاريا وفتحت حدودها أمام جميع الدول. كل هذه الإجراءات أدّت إلى تدخل الاتحاد السوڤييتي لأنه كان يخاف أن يرى العالم بأمّ عينه عودة بلاد عن النظام الشيوعي بعد تجربة عشر سنوات لأن ذلك يضرب النظام في الصميم. وهكذا فقد زحفت الجيوش السوڤيتية واحتلّت هنغاريا وشكّلت حكومة موالية للاتحاد السوڤييتي وبهذه التصرفات فقدت دول أوروبا الشرقية أي أمل بتخفيف قيود السيطرة السوڤييتية وساءت العلاقات من جديد بين تيتو والاتحاد السوڤييتي لأنه شجب تدخلهم بهذا الشكل العنيف.

ب ـ الأحلاف السياسية بعد الحرب العالمية الثانية

١ ـ حلف الريو Rio Pact:

وقعته الدول الأميركية في عام ١٩٤٧ وهو أقدم حلف عسكري، يعود في أصوله إلى إيجاد تعاون وثيق بين دول القارة الأميركية (وخاصة في صراعها مع المستعمر البرتغالي والإسباني) وما مبدأ مونرو ١٨٢٣ الذي قال بعزلة القارة وبأن امريكا للامريكيين إلا ويقصد بأن القارة الاميركية هي للولايات المتحدة الأميركية.

فالولايات المتحدة الأميركية استطاعت تجميع الدول الأميركية الصغرى تمهيداً لإقامة حلف الريو الذي يضم ثمانية عشر دولة من القارة الأميركية بإستثناء كندا وكوبا والاكوادور ونيكاراغوا.

وفي أهداف الحلف أن أي هجوم مسلح ترتكبه أية دولة ضد دولة ميركية يعتبر هجوماً على الدول الأميركية كلها.

وواضح أن الغاية من هذا الحلف قيام الدولة الأميركية الأقوى بالتدخل في شؤون الدولة التي تتعرض للعدوان، وسواء كان هذا التهديد خارجياً أم داخلياً.

والغاية من حلف الريو أن يحمي كلاً من أميركا الشمالية والجنوبية.

وإثر توقيع اتفاقية الريو نشأت منظمة الدول الأميركية التي تعتبر الجهاز التنفيذي لهذا الحلف، وفي البيان الدستوري لمنظمة الدول الأميركية لحظ وجود لجنة استشارية للدفاع تعرف بالمجلس الدفاعي للدول الأميركية ومقره واشنطن وبالتالي لا يوجد لحلف الريو قيادة عسكرية أو قوات خاصة وهذا يذكر تبرير تدخل الدولة الأقوى فيه لبسط نفوذها على القارة الأميركية بشطريها[1].

٢ ـ حلف معاهدة شمال الأطلسي ١٩٤٩ The North Atlantic Treaty Organization (NATO):

حين اشتدت الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي وازداد نفوذ الاتحاد السوفييتي في أوروبا رأت كل من فرنسا وإنجلترا وبلجيكا وهولنده واللوكسمبورغ أن مصالحها تقتضي أن تتحالف عسكرياً وقد تم ذلك في ميثاق بروكسيل ١٧ مارس ١٩٤٨. ولكن تبين أن هذه الدول غير قادرة على حماية نفسها ضدالاتحاد السوفييتي دون مساعدة الولايات المتحدة الامريكية فبدأت مفاوضات بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية انتهت بإبرام معاهدة حلف شمال الأطلسي وتوقيعها في واشنطن ٤ أبريل ١٩٤٩.

أعضاء الحلف هم: الدانمرك بلجيكا فرنسا إيسلندا إيطاليا لوكسمبورغ،

(١) الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية د. محمد عزيز شكري، عالم المعرفة يوليه ١٩٧٨، ص ٣٥ - ٤٠.

هولنده النروج البرتغال بريطانيا الولايات المتحدة الأميركية ثم إنضم إليه عام ١٩٥٢ تركيا واليونان وعام ١٩٥٥ ألمانيا الاتحادية، وهذا سيؤدي فيما بعد لقيام حلف وارسو. ويتبين لنا أن غاية الحلف إقامة حزام أمان أمام الاتحاد السوفييتي. بدليل انضمام دول غير أطلسية إليه مثل تركيا واليونان وإيطاليا.

وقد زودت منظمة الحلف نفسها بقوات حربية موحدة تحت قيادة ورقابة متمركزتين واتفق أعضاء المنظمة في المادة الخامسة على أن «تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة منها أو أكثر في أوروبا أو أميركا الشمالية اعتداء عليها جميعاً».

وأهداف منظمة الحلف هي في إعداد نظام متماسك للدفاع عن المحيط الأطلسي وعن أوروبا وعن البحر المتوسط مع أن نشاط منظمة الحلف امتد ليشمل الشؤون الاقتصادية والمالية.

وقد نصت مواد الحلف على امتناع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بما يتعارض وأهداف الأمم المتحدة.

ولدى حلف شمال الأطلسي حوالي سبعة آلاف رأس نووية[1]. ومع أن الاشراف على القوات الوطنية التابعة لدول الحلف بقي تحت السيادة الوطنية لدول الأعضاء وكذلك استخدام الأراضي في أقاليم دول الحلف ما زال يحتاج لموافقة الدولة المعنية إلا أن الأسلحة النووية التي يفترض أنها تحت تصرف الحلف فهي ما زالت تخضع لرقابة الولايات المتحدة وحدها وتقع خارج الأراضي الأوروبية، وقد كان هذا من الأسباب التي دفعت الجنرال ديغول لاتخاذ قراره التاريخي بالانسحاب من القيادة العسكرية للحلف عام ١٩٦٦، طبعاً لقناعته

(١) هذه الأرقام تقريبية وقد يكون فيها بعض الإخفاء للحقائق نتيجة الحرب الباردة بين اعضاء حلف وارسو واعضاء حلف شمالي الأطلسي.

الخاصة بأن أميركا إنما تستخدم الحلف لخدمة مصلحتها القومية قبل مصالح حلفائها.

فلقد كانت استراتيجية حلف شمال الأطلسي تعتمد على الأسلحة التقليدية والنووية والأسلحة التقليدية تتولاها أوروبا الغربية والمشاركة بالأسلحة النووية تتولاها أساساً الولايات المتحدة الأميركية[١].

ولقد لعب حلف الأطلسي كقوة عسكرية رادعة دوره المطلوب منه في حفظ توازن القوى بين المعسكرين الشرقي والغربي أيام الحرب الباردة، ولكن حلول مرحلة التعايش السلمي ثم الوفاق بين العملاقين وأخيراً النظام الجديد، كل هذا أدى إلى ضعف دور حلف شمال الأطلسي.

٣ ــ جنوب شرق آسيا أو حلف مانيلا South East Asia Treaty Organization (Seato):

بدأ التفكير في إنشاء هذا الحلف منذ أن ظهرت الصين الشعبية كقوة كبرى في القارة الآسيوية وفي السياسة الدولية. وبسبب خوف الدول المحيطة من العملاق الصيني دعت الفيلبين وتايلندا وكوريا الجنوبية لإنشاء هذا الحلف. وبدعم من الولايات المتحدة تم توقيع حلف مانيلا أو جنوب شرقي آسيا في سبتمبر ١٩٥٤. ويعتبر هذا الحلف امتداداً للحلف الذي سبق توقيعه عام ١٩٥١ بين أمريكا واستراليا ونيوزلنده باسم Australia-Newzeland U.S (ANZUS) للدفاع عن منطقة المحيط الهادي.

أما أعضاء الحلف الحاليون فهم استراليا فرنسا نيوزيلنده الباكستان الفيليبين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية.

---

(١) محمد عزيز شكري ـ الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ص ص ٤٣ - ٥٦.

وفي نوفبر ١٩٧٢ أعلنت الباكستان انسحابها من الحلف بعدما فشل حلفاؤها فيه من تقديم أية مساعدة لها في حربها مع الهند عام ١٩٧١ والتي أدت لانفصال أقليم بنغلادش (باكستان الشرقية) وبعدما وقفت الصين (العدو الأساسي للحلف) بجانب باكستان في تلك الحرب ضد الهند.

أهداف الحلف:

تنص المادة الرابعة من معاهدة الحلف أنه في حال وقوع اعتداء مسلح على إحدى الدول الأعضاء في المعاهدة وفي المنطقة التي يغطيها دفاع الحلف ومتى تم التأكد من ذلك بطريق الإجماع فإن مثل هذا الاعتداء يعتبر موجهاً إلى كل دول الحلف التي يتوجب عليها اتخاذ التدابير للتصدي للعدوان. وفي ذيل المعاهدة إقرار من الولايات المتحدة بأنها توقع هذه المعاهدة، لإدراكها بأن العدوان المسلح الذي يقع ضد دولة حليفة ويوجب التدخل الجماعي هو... العدوان الشيوعي فقط.

وبعد حرب باكستان مع الهند عام ١٩٧١ اتضحت عدم فعالية الحلف أكثر فأكثر فقد تركت باكستان بمفردها أمام الهند مما أدى لهزيمتها وفقدانها القسم الشرقي، مما أكد ضعف هذا الحلف حتى أمام عدو أضعف من الصين بكثير.

وبعد التقارب الأميركي الصيني في مطلع السبعينات لم تعد الولايات المتحدة الامريكية تنظر إلى الصين نظرة عدائية خاصة بعدما تبيّن الولايات المتحدة الامريكية بأن عداء الصين للسوفييت أقوى من عدائها لها[١].

---

(١) محمد عزيز شكري الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ـ الكويت سلسلة عالم المعرفة يوليو ١٩٧٨ ص ٥٦ ـ ٦٤.

٤ ـ حلف المعاهدة المركزية أو حلف بغداد (Cento) Central treaty Organization:

الواقع أن حلف بغداد كان محاولة لتكريس النفوذ الغربي في بلادنا العربية. ويمكن تحديد بداية حلف بغداد في ٢٤ فبراير ١٩٥٥ عندما عقدت تركيا والعراق معاهدة دفاعية بينهما انضمت إليها بريطانيا في ابريل ١٩٥٥ ثم الباكستان وإيران في نفس السنة. وفشلت مساعي نوري السعيد بضم مصر وسوريا إلى هذا الحلف لقناعة هذه الدول بأن الخطر الذي يهددها هو إسرائيل وليس السوفييت.

وانضمت الولايات المتحدة الامريكية إلى هذا الحلف ١٩٥٩ وأصبحت كاملة العضوية بعد ثورة العراق، والحقيقة أن أهمية الشرق الأوسط في هذه الفترة هي التي دفعت الولايات المتحدة الامريكية لتبني مشروع حلف بغداد خاصة وأن الشرق الأوسط من الناحية العسكرية يعتبر متاخماً للاتحاد السوفييتي والواقع أن الدول الغربية لم تحاول أن تخفي هذه الحقيقة رغم أن مبررات قيام هذا الحلف هي الدفاع عن أمن المنطقة ضد أي تهديد قد تتعرض له.

اذن فالدول الأعضاء في حلف بغداد هي إيران باكستان تركيا بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية. وقد ورد في اتفاقيات الحلف أنه «في حالة وقوع عدوان على أي من الدول الثلاث، فإن حكومة الولايات المتحدة الامريكية وفق أحكام دستورها سوف تبادر إلى اتخاذ التدبير المناسب بما ذلك استعمال القوات المسلحة. انسحب العراق من حلف بغداد بعد ثورة ١٩٥٨ وذلك في ٢٤ مارس ١٩٥٩ ـ وكان الأجدر لباكستان أن تنسحب من الحزب بعد العدوان الهندي ولكنها لم تفعل بسبب ان الاتحاد السوفييتي الذي أُنشئ الحلف أصلاً لمواجهته كان حليف الهند في هذه الحرب.

والحقيقة أن حلف بغداد (المعاهدة المركزية) فقد فاعليته لسبب مهم وهو

أنه فشل في استقطاب الدول العربية وأضحى غير مهم بعد توسع النفوذ السوفييتي في المنطقة. فالاتحاد السوفييتي دخل المنطقة العربية في الخمسينات. هذه المنطقة التي حرمت عليه قبل ذلك، دخلها عن طريق الدعم العسكري والمادي والمعنوي الذي منحه لدول المواجهة (سورية ومصر).

الأحلاف العسكرية الشرقية: حلف وارسو، والحلف الروسي الصيني.

حلف وارسو:

لجأ كل من المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي للعمل على تحصين صفوفه ومنع المعسكر الآخر من اختراقه بإيجاد تكتل عسكري يحافظ على الوضع كما هو، بعدما فشلت محاولات تخفيف حدة النزاع بين المعسكرين وعمل كل طرف على إيجاد ترسانة عسكرية ضخمة.

وكان قيام حلف الأطلسي قد رفع درجة حرارة الحرب الباردة، بل إن انضمام ألمانيا إلى هذا الحلف أفقد المعسكر الاشتراكي هدوءه[1]، خاصة بعدما قويت الروح العسكرية الألمانية بدعم من المعسكر الغربي لاستغلالها لضرب المعسكر الشرقي الذي كان يشكو من تفتت قواه أمام تكتل المعسكر الغربي، الأمر الذي دفع دول المعسكر الشرقي الأوروبية تستعد لتنظيم قواتها الدفاعية بقيادة الاتحاد السوفييتي، الذي اعتمد على ضخامة قواته البرية لمواجهة المعسكر الغربي. واعتمد أعضاء حلف وارسو كلياً على المظلة النووية السوفييتية مما أكد تزعم الاتحاد السوفييتي على دول أوروبا الشرقية بدون منازع، وهنا عمدت الدول الغربية على زعزعة هذه الاتفاقات بتشجيع الحركات الانفصالية أو الاضطرابات التي تظهر في دول أوروبا الشرقية والتي لم يكن أمام الاتحاد

---

(١) قام حلف وارسو بعد انضمام المانيا الغربية إلى حلف شمالي الأطلسي بتسعة أيام.

السوفييتي سوى اللجوء إلى العنف والقوة للقضاء عليها وللإبقاء على وحدة الصف كما حصل عام ١٩٥٣ في القضاء على الاضطرابات التي حصلت في ألمانيا الشرقية، أو كما حصل في بولونيا أو المجر عندما تدخل الاتحاد السوفييتي للإبقاء على هيبة النظام الشيوعي في هذه البلدان، وكانت أوضح عمليات التدخل التي قام بها الاتحاد السوفييتي ضد تشيكوسلوفاكيا والقضاء على الاضطرابات التي قامت بها قبل أن ينجح العالم الغربي باستغلالها لأحداث ثغرة في الستار الحديدي الذي أقامه الاتحاد السوفييتي لحماية معسكره.

لكن لا بد من القول إن دول حلف وارسو لم تكن لتستطيع بمفردها مواجهة دول حلف الأطلسي لولا الدعم السوفييتي الذي كان يمنع الدول الغربية وخاصة ألمانيا من محاولة تغيير الوضع لصالح الغرب.

بل إن الفرق بين حلف وارسو وحلف الأطلسي هو أن الأول كانت له رئاسة واحدة تجمع دول أوروبا الشرقية تحت ظلها في حين أن الأطلسي كان الخلاف القاسي الأوروبي الأميركي يقف حائلاً دون توحيد الصف بل إن القوميات البريطانية والفرنسية لعبت دورها أيضاً في عدم توحيد الكلمة داخل حلف الأطلسي، وفي أواخر عام ١٩٥٤ عندما بدأ الاتجاه الغربي لضم ألمانيا الاتحادية للأطلسي، كان الاتحاد السوفييتي يحذر من هذا الاتجاه وأعلن أن دول أوروبا الشرقية ستجد نفسها مضطرة لاتخاذ تدابير جماعية لتهديد العسكرية الألمانية المتجددة.

وهكذا ظهر حلف وارسو كردة فعل اشتراكية لانبعاث ألمانيا كدولة قوية في قلب أوروبا الغربية.

ويعتبر حلف وارسو نقطة تحول من النظام الدفاعي الثنائي في أوروبا الشرقية إلى نظام دفاعي جماعي يتزعمه الاتحاد السوفييتي.

وقد كان حلف وارسو يضم: الاتحاد السوفييتي وبولنده ورومانيا وهنغاريا وألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وألبانيا... وبزعامة الاتحاد السوفييتي في حين ان الحلف الأطلسي كانت تتنازع زعامته الولايات المتحدة الأميركية مع بريطانيا وفرنسا الأوروبيتين. وقد لعب حلف وارسو على هذا الاختلاف فتقدم باقتراح عام ١٩٦٦ بعد اجتماع لدول الحلف في بوخارست يدعو فيه إلى عقد مؤتمر للدول الأوروبية لبحث مشكلة الأمن الأوروبي، وكأنه بذلك يريد أن يفسخ التحالف الأوروبي الأميركي الذي هو ميزة حلف الأطلسي وكأن الدول الأوروبية أحست بهذه المكيدة، فلم تلتفت للمبادرة الشرقية الرامية إلى زرع الخلاف بينها وبين أميركا، بل إن البعض اعتبر هذا الفخ الشرقي وسيلة لإلهاء شعوب أوروبا الشرقية عن مشاكلها الداخلية، والتي كان حكام أوروبا الشرقية يعيدون هذه المشاكل لنقص الأموال، التي بدلاً من أن تصرف في التنمية الاقتصادية وتحسين الوضع الداخلي في أوروبا الشرقية كان صرفها يجري على سباقات التسلح التي عانى منها الشرقيون كثيراً.

تبين أن خطة دول حلف وارسو هي إبعاد الولايات المتحدة عن تخطيط سياسة أوروبا الغربية وحلف الأطلسي، بل إن موسكو عملت على تحسين علاقاتها بباريس بحجة الدواعي الأمنية بل تشجيع بعض دول أوروبا الغربية المنتمية إلى حلف الأطلسي لفتح حوار مع دول أوروبا الشرقية لتنسيق العلاقات الثنائية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة.

التحالف السوفييتي الصيني (١٩٥٠):

لعب الإتحاد السوفييتي دوراً بارزاً في انتصار الشيوعيين بزعامة ماوتسي تونغ في الصين ضد القوى الأهلية التي تزعمها تشانغ كاي تشك والتي دعمتها

الولايات المتحدة الأميركية، ونتيجة هذا الصراع أعلن عن إنشاء جمهورية الصين الشعبية التي هدف الإتحاد السوفييتي من دعمها أن يقيم دولة كبرى في مواجهة الخطر الياباني الأميركي، وكان الصينيون أيضاً بحاجة إلى حلف قوي كالاتحاد السوفييتي لمواجهة مؤامرات أميركا واليابان. والتقت مصلحة موسكو وبيكين بالتحالف ضد العدو المشترك وأبرم في ١١ أبريل ١٩٥٠ معاهدة التحالف والمساعدة المتبادلة بين السوفييت والصين الشعبية. وكان القاسم المشترك بين الحليفين هو المصلحة الواحدة ضد عدو واحد والحيلولة دون عودة العدوان وخرق السلام من جانب اليابان أو أية دولة أخرى.

وبقيت العلاقات السوفييتية الصينية حسنة حتى عام ١٩٥٦ حين بدأ النزاع العقائدي وتبعه نزاع الحدود. ففي هذه السنة نشرت الصين مقالاً شديداً بعنوان «تحيا اللينينية» ناقشت فيه بحدة بالغة سياسة خروتشوف وخطابه أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي. واعتبرت الصين أن السوفييت انحرفوا عن المبادىء الماركسية اللينينية،وبردت العلاقات في الستينات وساعد في تدهورها التقارب الصيني الياباني عام ١٩٦٣ وزاد في تأزمها الثورة الثقافية الصينية عام ١٩٦٦ التي أطلق فيها ماوتسي تونغ عنان الحكم للشباب مما أدى إلى احتكاكات كثيرة على الحدود. وفي خلال الحرب الباكستانية الهندية ١٩٧١ وقف الاتحاد السوفييتي مع الهند، في حين وقفت الصين إلى جانب باكستان.

وقد استفادت الولايات المتحدة من التباعد الصيني السوفييتي وساعدها ذلك في التقارب من الصين وتفتيت الاتحاد السوفييتي[1].

(١) محمد عزيز شكري، مرجع سابق ص ص ٨٣ - ٨٨.

جـ ـ الاستراتيجية الأميركية والسوفييتية في الحرب الباردة

بعدما امتلك العملاقان السلاح النووي، لم يعد الكلام عن المنتصر بالحرب العالمية الثالثة، بل أصبح الكلام عن الذي سيخسر أكثر، وهذا جعل مجرد التفكير بالحرب العالمية الثالثة هو ضرب من الجنون، مع أن الصراع بين الجبارين بقي قائماً بحروب صغيرة أو إقليمية[1]. في الحرب الباردة تنافست قوتان عقائديتان للوصول إلى حكم العالم، أميركا من خلال تطبيق النظام الديمقراطي والاتحاد السوفييتي من خلال الفكرة القائلة بأن السلام في العالم لن يتم إلا باعتماد الاشتراكية، ومن هنا كان الاختلاف بين النظام الديمقراطي الليبرالي، وبين النظام الموجه الاشتراكي بداية الصراع بين الكتلتين أو بداية ما يسمى بالحرب الباردة.

أولاً ــ الاستراتيجية الأميركية في الحرب الباردة:

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية كانت اليابان قد عقدت معاهدة الحياد مع الاتحاد السوفييتي لمدة خمسة أعوام، وعندما طلبت الولايات المتحدة من الاتحاد السوفييتي إعلان الحرب على اليابان تردد حتى ألقيت القنبلة الذرية على هيروشيما في ٨ أغسطس وعندها أعلن الإتحاد السوفييتي الحرب على اليابان، وزحفت القوات السوفييتية نحو منشوريا وكوريا اللتان كانت اليابان قد احتلتهما.

وهكذا يبدو أن توافق الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتي خلال الحرب لم يكن متكاملاً، بل إن مواقعهما كانت في معظم الأحيان متناقضة، ولم تستطع الولايات المتحدة التي لم تكن تملك خطة واضحة وبرنامج عملي لعلاقتها المستقبلية مع الاتحاد السوفييتي أن ترسم استراتيجيتها، بل إن الرأي العام

(١) راجع بهذا الخصوص الدراسة القيمة في تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث د. عبد العظيم رمضان الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب مصر ١٩٩٧ ص ٣١٠ - ٣٥٥.

الأميركي كان ينظر باحترام لصمود السوفييت أمام المد النازي.

لقد فقد الأميركيون في هذه السياسة المناعة التي كانت تتمتع بها بريطانيا والتي اكتسبتها من فترة بين الحربين العالميتين لقد بقي تشرشل على عدائه للسوفييت منذ قيام ثورتهم بل إنه بقي يشك بتحركاتهم التي وصفها دائماً بأنها تسعى لبسط النفوذ السوفييتي على أوسع رقعة جغرافية ممكنة.

لقد شكل الوجود السوفييتي خطراً على النفوذ البريطاني، وكانت بريطانيا عاجزة بمفردها عن تحديد هذا الوجود، لذلك عملت بريطانيا على التعاون مع الولايات المتحدة، التي بدأ موقفها تجاه السياسة السوفييتية يتغير من جهة خشية السياسة الأميركية من احتمال تغلغل النفوذ السوفييتي في أوروبا.

لقد بدأت السياسة الأميركية اعتباراً من عام ١٩٤٧ تعمل على مساعدة الدول الأوروبية غير الاشتراكية لإيجاد جدار عسكري يوقف المد السوفييتي، بل إن الولايات المتحدة عملت على مساعدة دول أوروبا الشرقية للتخلص من سيطرة الأحزاب الشيوعية عليها.

لقد بدأت عملية تغير الثقل في أوروبا من بريطانيا إلى الولايات المتحدة تساعد على ظهور الحرب الباردة، والحقيقة لقد مرت المناطق الاستراتيجية في أطوار ساعدت على تزعم الولايات المتحدة سلطة مقارعة الاتحاد السوفييتي في العالم وذلك من خلال ثلاث قضايا هي إيران وتركيا واليونان.

فالمعروف أن الاتحاد السوفييتي اتفق مع بريطانيا على اقتسام النفوذ بينهما في إيران فيكون للسوفييت القسم الشمالي ولبريطانيا القسم الجنوبي، وإن كانت حجتهم أن الغرض من ذلك هو منع النفوذ الألماني من الوصول إلى الخليج. ورغم تعهد السوفييت بالانسحاب من القسم الشمالي بعد انتهاء الحرب إلا أن هذا الموضوع لم يتم إلا بعد عرضه على الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ومعارضة السوفييت لذلك. وقد عمل السوفييت على مساندة حزب تودة الشيوعي

الإيراني لخلق بلبلة في منطقة الشرق الأوسط وقبل أن تزداد الأزمة تعقيداً توصلت إيران إلى اتفاقية مع السوفييت تم بموجبها سحب القوات السوفيتية من شمال إيران.

أما في تركيا، فالمعروف أنه منذ ظهور تعبير الرجل المريض وروسيا الساعية للوصول للمياه الدافئة تعمل على أخذ نصيب كبير من تركته.

والمعروف أنه خلال الحربين كانت العلاقات التركية السوفييتية منسقة ضمن ما يعرف بمعاهدة مونترو ١٩٣٦ التي نظمت الملاحة في المضائق، وقد عمل السوفييت على إعادة النظر بالعلاقات مع تركيا من خلال معاهدة جديدة ثنائية دون مشاركة بريطانيا والولايات المتحدة وكان السوفييت بسياستهم خلال الحرب الباردة يريدون إبعاد بريطانيا والولايات المتحدة عن المضائق، وبالتالي وصول النفوذ السوفييتي إلى البحر المتوسط معقل النفوذ البريطاني من خلال هذه المضائق.

حاولت بريطانيا والولايات المتحدة إقناع الاتحاد السوفييتي بتغيير سياسته مع تركيا والعودة إلى معاهدة مونترو ولكن السوفييت رفضوا فدعمت بريطانيا والولايات المتحدة تركيا في رفض الاقتراحات السوفييتية وبفضل هذا الدعم استطاعت تركيا الصمود بوجه السوفييت.

وفي اليونان التي تعتبر منطقة نفوذ بريطاني منذ الحرب الأولى، ولكن بعد احتلال الألمان والإيطاليين لها، وقفت بريطانيا والولايات المتحدة تساند المقاومة اليونانية للنازيين وخاصة الحكومة الملكية اليونانية في المنفى ـ وكانت لاجئة في القاهرة ـ وتمكنت بريطانيا من دعم الملكية، وبعد انتخابات عام ١٩٤٦ فازت العناصر الملكية ـ ولكن الوطنيين اعتبروا نتيجة الانتخابات مزورة وقامت حرب أهلية في اليونان، وقفت بريطانيا إلى جانب الملكية، ووقفت يوغوسلافيا وبلغاريا إلى جانب الثوار بل إن الاتحاد السوفييتي ساعد وشجع الحرب الأهلية في اليونان

لبسط النفوذ الشيوعي على بقية أوروبا، وعرضت القضية على الأمم المتحدة، ولكن لم تتوصل إلى حل. وفي بداية ١٩٤٧ عندما أصبح الوجود البريطاني في اليونان مكلفاً، ولم تعد بريطانيا تستطيع تحمله، أخبرت بريطانيا الولايات المتحدة الأميركية عن رغبتها في الانسحاب من تركيا واليونان بعد مارس ١٩٤٧، وكأنها تريد من الولايات المتحدة متابعة السير في الحفاظ على النفوذ الغربي في أوروبا ضد النفوذ الشرقي الكاسح. وعلى هذا الأساس ظهر مبدأ ترومان.

مبدأ ترومان ١٩٤٧:

كان على أميركا أن تختار بين الإبقاء على مبدأ مونرو الذي نادى بعزلتها داخل القارة الأميركية وعدم تدخل القارة الأوروبية بشؤونها، ونتيجة تلك السياسة اكتساح المعسكر الشرقي للقارة الأوروبية، أو أن تضع سياسة جديدة تقوم على أساس تزعمها للمعسكر الغربي، والطريق الثاني هو الأفضل بل المفروض عليها، لأنه لو نجح السوفييت في إقامة نظام مؤيد لهم في اليونان فإن الدول المؤيدة للسوفييت ستحيط بإيطاليا وتساعد على وصول الحزب الشيوعي الإيطالي للحكم[١] وبالتالي ستؤدي هذه السياسة لجعل البحر المتوسط منطقة نفوذ شيوعية معادية بعدما كانت منطقة نفوذ بريطانية مؤيدة للأميركان.

هنا تقدم الرئيس الأميركي ترومان بمشروعه إلى الكونغرس الأميركي يطلب فيه تخصيص الأموال اللازمة التي تساعد على صمود الشعوب الحرة التي تعارض النفوذ السوفييتي، لأنه إذا فشلت السياسة الأميركية في إيقاف الهجمة السوفييتية فإن تركيا واليونان ستقعان تحت سيطرتها، وبالتالي فإن هذا يشكل تهديداً لأمن الولايات المتحدة.

(١) المعروف أن السوفييت كانوا يحرضون الأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا على الإضراب للإضرار بالاقتصاد الأوروبي.

وبمعنى آخر كان ترومان يهدف بمشروعه إظهار تصميم الولايات المتحدة على الدفاع عن الدول الغربية غير الاشتراكية، وبمعنى آخر فإن هذا المشروع لا يعني فقط الدفاع عن تركيا واليونان بل أيضاً عن كل الدول الغربية التي قد تتعرض لضغوط سوفييتية، وهكذا أظهرت الولايات المتحدة للاتحاد السوفييتي أنها قبلت التحدي وأنها تدعو الاتحاد السوفييتي لإيقاف الضغط على مناطق النفوذ الغربية لأن الولايات المتحدة ستقابل هذا الضغط بضغط مماثل.

مشــــروع مارشــــال:

وهو الذي تقدم به وزير الخارجية الأميركي في ٥ يونيه ١٩٤٧ لسد النقص الحاصل عند الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية من نقص قدرتها على دفع ديونها، وبالتالي كان مارشال يهدف من مشروعه مساعدة كل الدول التي تشكو من أزمات مالية لإنعاش اقتصادها.

بعد الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة تمد دول أوروبا الغربية بمعونات غير منتظمة ولكن هذه المعونات لم تسد العجز أو تخلف انتعاشاً اقتصادياً في أوروبا مما قد يجعل أوروبا أرضاً خصبة للنفوذ الشيوعي.

بناء لما تقدم به وزير الخارجية الأميركي مارشال، قامت ست عشرة دولة أوروبية وهي: النرويج السويد الدنمرك سويسرا تركيا النمسا إيسلندا، بلجيكا لوكسمبرغ هولنده إيرلندة البرتغال اليونان إيطاليا بالإضافة إلى بريطانيا وفرنسا، بتشكيل لجنة قدمت دراسة عن الأوضاع الاقتصادية الأوروبية وقدرت احتياجات القارة بـ ٥٧ مليار دولار، واعتبر هذا المشروع انقاذاً للدول الأوروبية التي تعاني من رادءة الأحوال الاقتصادية فيها. وما أن أعلنت الولايات المتحدة عن خطتها هذه لإنعاش الاقتصاد الأوروبي حتى عارضها الاتحاد السوفييتي

بشدة، وضغط على تشيكوسلوڤاكيا لعدم الاشتراك فيها بعدما كانت قد أبدت حكومتها موافقة مبدئية عليها.

بل إنه في عام ١٩٤٨ قامت أزمة حكومية في تشيكوسلوڤاكيا أدت إلى تغيير نظام الحكم واستيلاء الشيوعيين على مقاليد الأمور في براغ.

ثانياً ــ الاستراتيجية السوڤيتية في الحرب الباردة:

منذ قيام الاتحاد السوڤييتي وهو يتعرض لضغوط خارجية بدأت في تمرد الجيش الأبيض عند قيام الثورة الشيوعية ودعم الدول الأوروبية الغربية لهذا التمرد وقضاء الجيش الأحمر على هذا التمرد.

رأى ستالين أنه من الأفضل للدولة السوڤييتية عدم الدخول في صراع حامي مع الدول الأوروبية الغربية، لقد كانت الدول السوڤييتية في حالة دفاع عن النفس أمام تجمع الدول الرأسمالية. في ١٤ يناير ١٩٤٩ أعلنت الخارجية الأميركية عن مساندتها لفكرة إقامة حلف لشمال الأطلسي، وهاجم السوڤييت هذه الفكرة كما هاجموا خطة مارشال واعتبروها أعمالاً عدائية ضد الاتحاد السوڤييتي ومعسكره الاشتراكي.

لقد دفع تطور العلاقات الدولية بالاتحاد السوڤييتي إلى العمل للحصول على السلاح النووي بعد أن احتكرت الولايات المتحدة هذا السلاح مدة طويلة وظهر خلالها خطر الفناء.

وفي يوليو ١٩٤٩ أعلن الاتحاد السوڤييتي عن تفجير أول قنبلة ذرية يصنعها وكسر بذلك احتكار امتلاك السلاح النووي الأميركي.

وفي أغسطس ١٩٥٣ أعلن السوڤييت تفجير أول قنبلة هيدروجينية لهم وكانت الولايات المتحدة الأميركية قد سبقتهم في ذلك بالإعلان عن التفجير الهيدروجيني في مايو ١٩٥٠ وبعدما وصل السلاح النووي إلى مرحلة متعادلة

بين الجبارين أيقن القادة السوڤييت أن الزمن لصالحهم وأنهم سيكسبون المعركة، وهنا ظهر مناخ جديد يدعو للتعايش السلمي، وقد وافق السوڤييت على سيادة هذا المناخ باعتبار أن عامل الزمن هو إلى جانبهم.

من ناحية ثانية كان ظهور دول العالم الثالث أو القوة الثالثة سواء تحت ستار عدم الانحياز أو الحياد الإيجابي عملاً متوافقاً مع سياسة الاتحاد السوڤييتي التي رأت أن الموقف هو بين قوتين إما يسار وإما يمين وأن هذا التيار الذي يوصف بالثالث لا بد في النهاية من أن ينتمي إما لليمين أو لليسار لأنه ليس هناك طريق ثالث. وهذا الرأي كان متطابقاً مع سياسة ماوتسي تونغ في الصين الذي رفض فكرة الحل الوسط في شرحه وتحليله للمواقف السياسية.

وهكذا بدأت سياسة الاتحاد السوڤييتي الخارجية تعمل على ايجاد معسكر يقف الى جانب الاتحاد السوڤياتي ويضم دولاً آسيوية وافريقية وأميركية لا تناصر الغرب كما أنها لا تمانع أن تتعامل مع الشرق[1].

رسم السوڤييت استراتيجيتهم بالتعامل مع دول العالم الثالث من خلال إيجاد أحزاب وقوى وطنية ترفض الاستعمار الغربي وتستعد للتعامل مع العقيدة الشيوعية. وفي سنة ١٩٦٣ أعلن زعماء الحزب الشيوعي الصيني أن حركة التحرر الوطني في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية تعتبر الآن، أهم قوة عالمية تسدد الضربة المباشرة للامبريالية[2].

من هنا لم يتخلف الإتحاد السوڤييتي عن تقديم المساعدات الاقتصادية

---

(١) كاظم نعمة ـ العلاقات الدولية ـ دار الكتب للطباعة والنشر في جامعة الموصل ١٩٧٢ ص ٢٠٠ ـ ٢٠٨.

(٢) د. عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث الجزء الثالث الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧ ص ٢٥٣.

والمالية لدول العالم الثالث خلال الحرب الباردة وذلك بتقديم هبات وقروض تساعد على تنمية الصناعة والمواصلات والطاقة واستغلال المواد الأولية.

والسياسة التي اتبعها السوڤييت في تقديم القروض قامت على الابتعاد عن الثروة الصعبة التي تضعها الدول الرأسمالية الغربية والتي تجعل القرض يفقد أهميته أحياناً فقروض بناء السد العالي التي وعد بها الغرب تحكمت بها شروط جعلت من المستحيل تنفيذه، في حين أن الاتحاد السوڤييتي يتساهل في تحديد فترة الدفع وتكون المفاوضات معه أسهل.

وفي النهاية لا بد من الإشارة أن استراتيجيات الدول وعلاقاتها الخارجية كانت تتغير وتختلف باختلاف نظامها السياسي؛ فالولايات المتحدة الأميركية اعتمدت سياسة رأسمالية، في حين أن الاتحاد السوڤييتي كان يعتمد سياسة خارجية شيوعية، والمصلحة القومية للسوڤييت كانت تستوجب القضاء على القوى الرأسمالية وكذلك فإن المصلحة القومية للولايات المتحدة الأميركية تدفعها لاتباع سياسة خارجية تقوم على سحق الشيوعية[1].

---

(١) محمد طه بدوي: مدخل إلى علم العلاقات الدولية ـ القاهرة ١٩٧٥ ص ٤٠ ـ ٦٥.

الفصل الثالث عشر

المشكلة القبرصية

أ ــ بدايتها

ب ــ مواقف الدول من المشكلة القبرصية

جـ ــ الغزو التركي للجزيرة

د ــ المفاوضات

المشكلـة القبرصيـة

إذا أردنا أن نعيد أسباب هذه المشكلة إلى صراعات عرقية أو أثنية أو دينية لا نكون بعيدين عن الصواب، من هنا كانت دراستنا لهذه المشكلة كونها هي التي تنقل صورة واضحة عن صراعات العالم المعاصر.

أ ـــ بدايتها:

بدأت هذه المشكلة بالظهور أثناء صيف عام ١٩٥٨ عندما حصلت اشتباكات خطيرة في هذه الجزيرة بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك وانفجرت بالغزو التركي للجزيرة بعد ستة عشر عاماً وبالتحديد في ٢٠ يوليو ١٩٧٤.

إن الصراع التاريخي التركي اليوناني قد انعكس على أبناء هذه الجزيرة في الوقت الذي كانت فيه تحت السيطرة البريطانية، الأمر الذي دفع ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا يدعو لضرورة إيجاد حل للمشكلة القبرصية. تقدمت بريطانيا بمشروع يرمي لإبقاء السيطرة البريطانية في الجزيرة لمدة سبع سنوات وتشكيل مجلس تنفيذي يرأسه الحكم الإنجليزي يعاونه ست وزراء أربعة من القبارصة اليونانيين وإثنان من القبارصة الأتراك ويكون هناك مجلسان منفصلان، الأول للأغلبية القبرصية اليونانية والآخر للقبارصة الأتراك، ويهتم كل مجلس بشؤون طائفته.

رفض رئيس الأساقفة والقبارصة اليونانيون هذا المشروع، كما رفضته اليونان. وفضلت أن تعرض المشكلة القبرصية أمام الأمم المتحدة. والتي رأت عند عرض المشكلة أمامها ضرورة «بذل الجهود للوصول إلى حل سلمي وعادل ويتماشى مع أهداف الأمم المتحدة وميثاقها».

وفي شهر ديسمبر ١٩٥٨ قررت الولايات المتحدة الأميركية التدخل للوصول إلى تقارب تركي يوناني خوفاً على مستقبل حلف الأطلسي فجرت أول اتصالات بين مندوبي الطرفين الذين انطلقوا من مسلمتين رئيسيتين، أولاً: عدم اتحادها مع اليونان، وثانياً: عدم تقسيم الجزيرة بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك.

في ١١ فبراير ١٩٥٩ وقع مندوبي الطرفين على الوثائق التي تنشيء جمهورية قبرص على أن:

١ ـ تقسم الوظائف الحكومية بين العنصرين المقيمين في الجزيرة.

٢ ـ الإبقاء على القواعد العسكرية البريطانية في الجزيرة.

٣ ـ توقيع معاهدة بين اليونان وتركيا مع جمهورية قبرص العتيدة.

لم تستطع الحكومة البريطانية التملص من أمام الأمر الواقع ولم تتمكن من التراجع فوافقت على هذا الاتفاق.

اجتمع رؤساء وزارة تركيا واليونان مع زميلهم البريطاني في لندن في ١٥ فبراير في مؤتمر للتسوية النهائية للجزيرة وفي التاسع عشر من نفس الشهر وبعد دعوة المطران مكاريوس رئيس أساقفة الجزيرة وكوجوك زعيم أتراك الجزيرة، تم التوقيع على الوثائق الخاصة بميلاد جمهورية قبرص الجديدة بحضور جميع المعنيين بالموضوع.

ومن جملة ما نصت عليه الاتفاقية إعلان ميلاد جمهورية قبرص بعد فترة

انتقالية لا تزيد عن السنة من تاريخ التوقيع عليها وكذلك وجود معاهدة ضمانات بين قبرص من جهة، وتركيا واليونان وبريطانيا من جهة ثانية وقد تم التوقيع عليها في ١٦ أغسطس ١٩٦٠، كما أعلن عن ولادة جمهورية قبرص. واستلم الأسقف مكاريوس سلطاته كأول رئيس للجمهورية، وفي عهده التحقت قبرص بالأمم المتحدة وكذلك في مجموعة منظمة دول الكومنولث البريطاني[١].

اعتبرت تركيا أن معاهدة الضمان هي الأساس الملائم والسليم لتنظيم العلاقة بين الطائفتين التركية واليونانية. باعتبار أن المادة الأولى من هذه المعاهدة تضمنت الاستقلال والسلامة الاقليمية للجمهورية القبرصية ومنع أي نشاط مباشر أو غير مباشر يهدف إلى اتحاد قبرص مع أي دولة أخرى أو يهدف إلى تقسيم الجزيرة.

ولكننا نلحظ بعد ذلك أن اليونان كانت تهدف إلى ضم الجزيرة إليها في حين أن تركيا كانت تطالب بتقسيم الجزيرة.

---

(١) بعد ثورة المستعمرات البريطانية في العالم الجديد وتشكل الولايات المتحدة الأميركية أصيبت بريطانيا بنكسة قاسية اقتنعت بعدها بحق الشعوب التي تحكمها بتقرير مصيرها واستقلالها عن بريطانيا الأم.

وبين الحربين العالميتين وبالتحديد عام ١٩٢٥ وافقت بريطانيا على إنشاء «أقامة الدولة لشؤون دول الدومنيون». وفي ١٩٣١/١٢/١١ عقد في وستمنستر مؤتمر استقلت بموجبه دول الدومينون عن بريطانيا واستبدلت علاقاتها السابقة بعلاقات مبنية على أساس المساواة والاستقلال، مؤلفة فيما بينها ما يسمى بالكومنولث.

والدول التي تألف منها الكومنولث هي: المملكة المتحدة البريطانية، كندا، استراليا، نيوزيلندة، الهند، باكستان، سيلان، غانا، نيجريا، قبرص، سيراليون، وتنزانيا وجمايكا، وجزيرتا ترينداد وطوباغو وأوغندا، والملاوي وماليزيا، ومالطة، وزامبيا، وقد كان إتحاد جنوبي افريقيا عضواً في الكومنولث ولكنه انفصل عنه في ٣١ مايو ١٩٦١ بسبب السياسة العنصرية التي اتبعها ضد الزنوج في بلاده.

نصت معاهدة الضمانات على وجود جماعتين في قبرص هما:

- الجماعة اليونانية التي تضم القبارصة الذين هم من أصل يوناني ويعتنقون الديانة الأرثوذكسية.

- الجماعة التركية التي تضم القبارصة الذين هم من أصل تركي ويعتنقون الدين الإسلامي.

كما نصت المعاهدة على انتخاب رئيس الجمهورية من الجماعة الأولى وأن يكون نائبه من الجماعة الثانية وينتخب الرئيس سبعة وزراء من جماعته وينتخب نائبه القبرصي التركي ثلاث وزراء من جماعته.

وتمثلت السلطة التشريعية في مجلس نيابي من خمسين عضواً ينتخب ٧٠٪ منه من القبارصة اليونانيين و٣٠٪ من القبارصة الأتراك ويتولى رئاسة المجلس قبرصي يوناني ويكون نائبه من القبارصة الأتراك.

لقد نصت معاهدة الضمان التي وقعتها كل من بريطانيا وتركيا واليونان في عام ١٩٦٠ على أن هذه الدول الثلاث تضمن سلامة واستقلال الجزيرة وسلامة أراضيها.

السبب الأساسي في الصراع الطائفي يعود إلى عام ١٩٤٧ حيث تقدم ملك اليونان بعرض إلى الحاكم البريطاني من أجل إقامة اتحاد بين اليونان وقبرص. رفضت بريطانيا الاقتراح ولكن مكاريوس جاء ليؤكده ويعلن في عام ١٩٥٠ أن ٩٥٪ من القبارصة اليونانيين يؤيدون الاتحاد مع اليونان.

وتأسست لهذا المطلب المنظمات السرية القبرصية التي تسعى للاتحاد مع اليونان وأشهرها منظمة أيوكا للكفاح من أجل «الانضمام إلى اليونان» ولهذا الفعل كانت ردة الفعل المعاكسة التي أظهرها القبارصة الأتراك الذين رغم معارضتهم للانضمام إلى اليونان طالبوا بتقسيم الجزيرة بينهم وبين القبارصة

اليونانيين باعتبار أنهم يمثلون حوالي ٢٠٪ من مجموع السكان في الجزيرة، وتشدد القبارصة الأتراك في مطلبهم حتى جاءت اتفاقيتي زيوريخ ولندن الموقعتان عام ١٩٥٩ لتنظيم العلاقة بين الطرفين في داخل الجزيرة بالإضافة إلى تنظيم العلاقة بين الجزيرة وكل من اليونان وتركيا وبريطانيا. وعلى أساس هاتين الاتفاقيتين أعلن عن استقلال الجزيرة عام ١٩٦٠ ولكن لا شك أن كلا الطرفين كانت له وجهة نظر في اتفاقيتي لندن وزوريخ. فما هو موقف كل منهما من هذه الاتفاقيات.

موقف القبارصة اليونانيين من اتفاقيتي لندن وزوريخ:

رأى هؤلاء أن الاتفاقيتين مجحفتين بحقهم وأنهما تميلان لمصلحة القبارصة الأتراك، فبالرغم من أن الإخيرين لم يتجاوزوا ٢٠٪ من مجموع السكان إلا أنهم حصلوا على نسبة أكبر من حجمهم وهي نيابة رئاسة الجمهورية الذي يحق له الاعتراض على أي قانون أي مثل صلاحيات رئيس الجمهورية ونالوا كذلك ٣٠٪ من المقاعد النيابية وكذلك نفس هذه النسبة في الخدمات في المدينه بل أن تمثيلهم في الجيش والشرطة يصل إلى حولي ٤٠٪.

يرى القبارصة اليونانيون أن هذه الاتفاقيات فرضت عليهم وبالتالي من حقهم مناقشتها، وقد عبر المطران مكاريوس عن انتقاده لهذه الاتفاقيات ورغبته بأن يقوم الشعب القبرصي بتعديلها بما يتطابق وإرادته.

موقف القبارصة الأتراك من اتفاقيتي لندن وزوريخ:

اعتبر هؤلاء أن هاتين الاتفاقيتين هما الأساس الملائم لأي تحرك أو رسم سياسة مستقبليه للجزيرة، وأن أي تسوية في المستقبل يجب أن تعتمد عليهما.

لقد نصت اتفاقية زوريخ على أن أي اتحاد كلي أو جزئي للجزيرة مع دول أخرى هو مرفوض كما أن تقسيم الجزيرة مرفوض. وبالتالي يعتقد القبارصة

الأتراك أن من مهمتهم المطالبة بل والقيام بتقسيم الجزيرة عندما يطالب أو يقوم القبارصة اليونانيون بالاتحاد مع اليونان.

ب ـ مواقف الدول الخارجية من المشكلة القبرصية:

موقف الولايات المتحدة الأميركية وتركيا من المشكلة:

لا بد من الإشارة هنا إلى أن كل من تركيا واليونان عضوين في حلف شمال الأطلسي، وإلى أن العلاقة بينهما قبل انفجار الأحداث عام ١٩٦٣ كانت عادية. ولكن بعد مطالبة الرئيس مكاريوس بتعديل دستور عام ١٩٦٠ لجعله يتناسب مع الاتحاد مع اليونان ردت تركيا على هذه المطالبة بأنها معارضة لاتفاقيتي لندن وزوريخ وأن تركيا ستقوم بحماية أتراك الجزيرة، واقترح رئيس وزراء تركيا عصمت أينونو إنشاء نظام فدرالي للجزيرة ولكن القبارصة اليونانيين رفضوا ذلك لرغبتهم بالانضمام إلى اليونان.

كان موقف حلف شمالي الأطلسي دعوة إلى العودة للأمم المتحدة لأن هذا الخلاف القائم بينهما يضع الحلف في موقف خطير.

وفي فبراير ١٩٦٤ أرسل الرئيس الأميركي جونسون مبعوثه إلى أنقره، الذي أعلن أن الولايات المتحدة الأميركية تؤيد وجهة نظر اليونان في الجزيرة، وأنها تقترح ترحيل سكان الجزيرة الأتراك من الجزيرة للحفاظ على السلم والأمن في البحر المتوسط.

هذه السياسة رفضتها تركيا وأعلن رئيس وزرائها أينونو عام ١٩٦٤ أثناء زيارته للولايات المتحدة الأميركية بأن الطرفين يؤيدان تقوية جهود الأمم المتحدة بنشر السلام في الجزيرة، في الوقت الذي أرسل فيه الرئيس الأميركي ليندون جونسون مبعوثه إلى اليونان مقترحاً اتحاد قبرص مع اليونان على أن تتخلى

اليونان لتركيا عن جزر الدوديكانيز ويتم تهجير القبارصة الأتراك إلى هذه الجزر بعد تعويضهم في منتصف مارس ١٩٦٤.

تجددت الاشتباكات في قبرص بين الطائفتين وأعلن مجلس حلف شمال الأطلسي أنه لن يتدخل لأن موضوع الجزيرة متروك للأمم المتحدة. وفي آخر مارس استدعى مجلس النواب القبرصي الحرس الوطني الذي يميل بأغلبيته لليونان، استدعاه للخدمة، فرفض نائب رئيس الجزيرة هذا القرار، مما دفع الرئيس مكاريوس للإعلان أن الدستور لم يعد موجوداً وأن منصب نائب الرئيس المخصص للقبارصة الأتراك قد ألغي.

جُنّ جنون تركيا وأعلن رئيس وزرائها بأن بلاده ستحمي القبارصة الأتراك وأن قرار التجنيد واستدعاء الحرس الوطني غير شرعي لأن نتائجه مناقضة لمعاهدتي الضمان في لندن وزوريخ.

اضطربت الولايات المتحدة الأميركية وأعلنت أنها ستعمل للحد من وقوع حرب بين دولتين تابعتين لحلف شمال الأطلسي.

بعث جونسون برسالة إلى إينونو يلفت نظره فيها إلى التزاماته بحلف شمال الأطلسي وأن تدخله العسكري في قبرص دون استشارة وموافقة دول الحلف سيؤدي إلى امتناع هذه الدول عن الدفاع عن تركيا خاصة إذا تدخل الإتحاد السوفييتي.

كان الرد التركي عنيفاً لأن ميثاق حلف الأطلسي ينص على أنه إذا تعرضت دولة من دول الحلف للعدوان فإن الحلف سيكون مسؤولاً عن رد هذا العمل. بل إن إينونو وصف الولايات المتحدة الأميركية بأنها دولة لا ترغب في اتخاذ إجراء يساعد على حل المشكلة القبرصية.

الحقيقة أن الولايات المتحدة سعت لإيجاد توازن عسكري في المنطقة لمنع قيام أي عدوان، ورغم اختلاف مساحة تركيا عن اليونان أو اختلاف عدد

السكان فإن التسليح جاء شبه متوازن في حين أن الولايات المتحدة لم تستطع أن تتحكم بالنسبة السكانية، وبالتالي بالاعداد العسكرية فعدد سكان اليونان لم يتجاوز ربع عدد سكان تركيا. وبالتالي فالاحتياط البشري العسكري كان مختلفاً تمام الاختلاف، لقد جهز الأتراك ثمانماية ألف جندي مقابل مائة وثمانين ألفاً جهزهم اليونانيون.

إن تردي العلاقات الأميركية التركية خاصة بعد رسالة جونسون إلى إينونو ورد الأخير عليه في عام ١٩٦٤، جعل الرأي العام التركي يميل إلى مناقشة هذه العلاقات والتي كانت قائمة في معظمها على اتفاقات سرية، جرى كشفها بعد انتشار العداء للوجود الأميركي في تركيا وبعدها اضطرت الولايات المتحدة لخفض عدد جنودها في القواعد التركية من ٢٧ ألفاً إلى سبعة آلاف.

وبالمقابل عملت اليونان على إخراج كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية من المشكلة القبرصية لأن هدف حكومة باباندريو اليونانية كان اتحاد قبرص مع اليونان، ولكن الحكومة الأميركية كانت تمارس ضغوطاً على اليونان وعلى تركيا للوصول إلى حل للمشكلة.

وفي ابريل ١٩٦٧ وقع انقلاب عسكري في اليونان بقيادة جورج بابادوبولس، كان من آثاره في قبرص أن قادة الانقلاب اتبعوا سياسة حصر المشكلة القبرصية في أضيق نطاق، خاصة وأنه في أول عهد الانقلابيين كان الهدف تقوية نفوذهم في اليونان وبالتالي هدأت فكرة اتحاد قبرص مع اليونان. بل إن اجتماعاً عقده مسؤولي الانقلاب اليوناني مع الزعماء الأتراك على الحدود اليونانية التركية لبحث المشكلة، وافق الجانب اليوناني على مقترحات الجانب التركي الذي أصر على تنفيذ اتفاقية زوريخ التي لا يمكن تغييرها إلا بالرجوع إلى أنقرة وأثينا ولندن.

انقــلاب ١٩٧٤:

توترت العلاقات بين اليونان والقبارصة اليونانيين بل أن الكنيسة اليونانية ضغطت لكي تخلع أسقف مكاريوس من منصبه الديني الذي يتعارض مع الكنيسة، وإزاء تصلب مكاريوس، تم في صباح ١٥ يوليو ١٩٧٤ انقلاب في الجزيرة ضد الرئيس الأسقف مكاريوس الذي لجأ إلى إحدى القواعد البريطانية في الجزيرة وغادر البلاد إلى مالطة.

أعلن قادة الانقلاب القبرصي أن هدفهم هو وحدة السكان اليونانيين في الجزيرة والبحث بالطرق السلمية عن حل لمشكلتها وبالتقليل من الاعتماد على الولايات المتحدة الأميركية بعد تقوية علاقاتها مع اليونان.

الذي أظهر هوية الانقلابيين هو تعيينهم رئيساً للبلاد نيكولاس سامسون وهو صحفي من منظمة أيوكا المتطرفة التي تطالب بانضمام قبرص لليونان.

جـ ـ الغزو التركي للجزيرة:

أدرك الأتراك أنهم بسكوتهم عن الحركة الانقلابية ذات الميول اليونانية في الجزيرة فإن هذا الأمر سيصبح شرعياً في الجزيرة مما يجعل القبارصة الأتراك يقعون في قبضة القبارصة اليونانيين الموالين لأثينا.

استعرض المسؤولون الأتراك شريط العلاقات التاريخية التركية اليونانية المليئة بالدم والتعصب. فقد ذبحت القوات اليونانية أتراك جزيرة كريت عن آخرهم وأخلت الجزيرة من العنصر التركي. وكذلك حمامات الدم التي جرت في جزيرة ساموس التي لم تكن تبعد أكثر من خمس كيلومترات عن الشاطىء التركي.

زيادة على ذلك إن العلاقات التركية اليونانية كانت تمر زمن الانقلاب في قبرص بظروف صعبة ومتوترة بسبب النزاع على جزر في بحر إيجه.

وهكذا كان انقلاب ١٥ يوليو ١٩٧٤ بنظر الأتراك هو الانتصار الذي حققه اليونانيون على الأسقف مكاريوس وهذا يعني بالطبع هزيمة للقبارصة الأتراك.

استغلت تركيا الانقلاب العسكري في قبرص لكي تحسم الصراع على جزر بحر إيجه، والذي بدأ البترول بالظهور فيه، وكانت تركيا قد فقدت هذه الجزر بعد الحرب العالمية الأولى وكانت هذه الجزر متاخمة لهضبة الأناضول وتبعد مئات الكيلومترات عن الشاطىء اليوناني.

قضية جزر بحر إيجه أوجدت نوعاً من عدم الاستقرار في العلاقات التركية اليونانية، وقد استغلت الأحزاب السياسية التركية هذه القضية للمزايدة، والحصول على مكاسب سياسية في داخل تركيا خاصة وأن الصراع كان قوياً بين حزب العدالة بقيادة سليمان ديميريل وحزب الشعب الجمهوري بقيادة بولنت اجاويد وقد استغل حزب الشعب هذا الموقف وتمكن من الحصول على الأغلبية من مقاعد المجلس النيابي.

جاءت سياسة بولنت اجاويد خليفة عصمت إينونو محرر الأقلية التركية في جزيرة قبرص تلاقي تجاوباً عند الأتراك خاصة بعد الكلام عن التخلص من النفوذ الأميركي، وان العلاقات الثنائية التركية الأميركية إما أن تقوم على أساس الند للند وإما أن تقطع هذه العلاقات وتنسحب تركيا من حلف شمال الأطلسي، لأنه لا يحق للولايات المتحدة الأميركية ممارسة الضغوط على تركيا لتنفيذ سياستها التي لا تتفق ومصالح الشعب التركي.

وقد بررت تركيا عملية إنزال قواتها في الجزيرة بأنها للدفاع عن حقوق الطائفة التركية الموجودة في الجزيرة. وقد لقي هذا التبرير تجاوباً من الشعب التركي.

- إن تغيير نظام الحكم في كل من اليونان عام ١٩٦٧ وفي قبرص عام

١٩٧٤ جاء ليؤكد ضرورة تحرك الأتراك للحفاظ على حقوق رعاياهم في الجزيرة.

- إن صمت الاتحاد السوفييتي وتفهم الكرملين لسياسة الأتراك جعلت أكثرية الرأي العام التركي يقف إلى جانب هذه العملية لأن التقسيم أصبح هو الطريقة الوحيدة لحماية الأقلية التركية في الجزيرة.

إن الانقلاب الذي حصل يوم ١٥ يوليو ١٩٧٤ في الجزيرة دفع رئيس وزراء تركيا بولنت اجاويد للإعلان بعد أربعة أيام أن بلاده ستقوم بالتدخل العسكري في الجزيرة إذا لم يتم سحب ضباط الانقلاب وضمان حماية الجالية التركية في الجزيرة وإعادة المطران مكاريوس للحكم.

وبالفعل بدأت القوات التركية يوم ٢٠ يوليو ١٩٧٤ بغزو الجزيرة في الشمال والجنوب في نيقوسيا وليماسول، واستندت تركيا في حقها للغزو على معاهدة الضمان التي تجيز لها العمل العسكري إذا ساءت الأوضاع في الجزيرة وتعرض استقلالها للخطر. وبلغ عدد القوات التركية التي غزت الجزيرة ستة آلاف جندي ولم تستطع الحكومة اليونانية حيال هذا الغزو إلا أن تستدعي الاحتياطي وتعلن التعبئة العامة.

ظهرت سحب الحرب بين البلدين داكنة، واعتبرت تركيا أن تصرف اليونان هو انتهاك لسيادة الجزيرة وأن الغرض من عملية الإنزال التركي للجزيرة ليس حماية القبارصة الأتراك فقط وإنما أيضاً القبارصة اليونانيين.

إن دخول اليونان الحرب ضد تركيا يعني تدميراً كاملاً للقوات اليونانية وبما أن الحروب الجديدة تعتمد على المعارك الجوية فإن قواعد الطيران التركي قريبة جداً من قبرص بالنسبة للقواعد اليونانية، الأمر الذي يجعل تحرك القوات الجوية التركية أسهل من عدوتها اليونانية.

وصل تعداد القوات التركية في قبرص إلى الثلاثين ألفاً في الأيام الأولى

للمعارك وكان هذا العدد يوازي ثلاثة أضعاف القوات اليونانية، هذا بالإضافة إلى الأعداد الهائلة للجيش والاحتياطي التركي إذا أردنا مقارنته باليوناني، هذا ما دفع اليونان للقبول بوقف إطلاق النار، وقبلت تركيا ذلك واعتبرته هدنة لمعاودة القتال، فقد تمكنت تركيا من السيطرة على ٤٠٪ من أراضي الجزيرة، وسببت بذلك هجرة ستة عشر ألفاً من القبارصة اليونانيين عن أراضيهم، كما ترك حوالي أربعين ألفاً من اليونانيين منازلهم التي استعملت كثكنات للجيش التركي.

كان للغزو التركي لجزيرة قبرص أصداؤه الداخلية والاقليمية فبعد يومين من الغزو استقال نيكولاس سامسون رئيس البلاد بعد أن حكم ثمانية أيام فقط، وعين مكان نيكولاس رئيس المجلس النيابي القبرصي والذي كان نائباً للأسقف مكاريوس. لقد عين كلاريديس المعتدل والذي يحظى ببعض احترام الجالية التركية، وكان أول عمل قام به كلاريديس هو الاجتماع برئيس القبارصة الأتراك رؤوف دنكتاش للوصول إلى حل للقضية القبرصية هذا من الناحية الداخلية أما عن آثار الغزو التركي للجزيرة إقليمياً، فقد استقالت الحكومة العسكرية اليونانية بعد أن فشلت في معالجة القضية القبرصية، بل إن الحكومة العسكرية المستقيلة سلمت زمام الأمور إلى حكومة مدنية برئاسة كرمنليس رئيس الوزراء الأسبق والمنفي في باريس.

لقد تسبب الغزو التركي لقبرص في تحريك الوضع في الجزيرة وفي اليونان التي خلعت الثوب الدكتاتوري في حكمها وارتدت الثوب الديمقراطي المدني.

د ـ المفاوضـات:

أدى تغيير أنظمة الحكم في اليونان والجزيرة إلى إمكانية حصول

مفاوضات بين الجانب التركي والجانب اليوناني وقبلت أثينا وأنقرة التفاوض للوصول إلى حل للأزمة بعد الضغوط الأوروبية والأميركية عليهما.

وفي ٢٥ يوليو ١٩٧٤ بدأ المؤتمر الثلاثي في جنيف بين وزراء خارجية بريطانيا وتركيا واليونان وهي الدول الثلاث الموقعة على معاهدات الضمان.

وفي ٢٨ يوليو تقدم وزير خارجية تركيا بمشروع لاحترام وقف إطلاق النار في الجزيرة يقضي بإيجاد مناطق فاصلة معزولة من السلاح تشرف عليها الأمم المتحدة، وأن تقوم بريطانيا وتركيا واليونان بالإشراف على مطار نيقوسيا وأن يستعيد نائب رئيس جمهورية قبرص - وهو تركي - صلاحياته وتبقى قبرص دولة ذات قوميتين وبالتالي تكون هناك إدارتين تتمتعان بالاستقلال الذاتي.

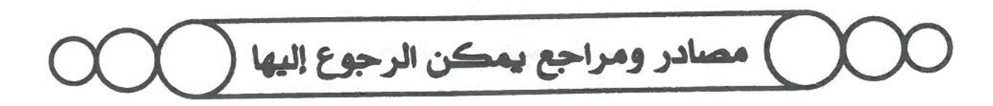
رفض الجانب اليوناني الاقتراح، وفي النهاية توصل المؤتمرون إلى اتفاق يبقي الجزيرة مقسمة إلى أجل غير مسمى ويلزم تركيا بسحب جزء من قواتها ووقف إطلاق النار.

اشتدت الاشتباكات بين الأطراف المتنازعة وأدى ذلك إلى انهيار مؤتمر جنيف الثاني الذي عقد في ٨ أغسطس بعد أن رفض القبارصة واليونانيين مقترحات تركية تنص على إعطاء القبارصة الأتراك ستة أقاليم مستقلة داخل الجزيرة.

انفجر الوضع العسكري وتمكن الأتراك من السيطرة على نحو ٣٥٪ من مساحة الجزيرة ومرّت حدودهم في داخل العاصمة نيقوسيا بما يعرف بخط أثيلا، وانتقل الرئيس القبرصي كلاريديس ورجال دولته من نيقوسيا إلى ليماسول، واعتبرت تركيا أنها بذلك قد نجحت بتحقيق أهدافها، وبدأت وقف إطلاق النار بعد أن تم إرساء دعائم الحكومة القبرصية الاتحادية.

ردة الفعل اليونانية أمام هذه الهزيمة كانت بانسحاب اليونان من الجناح

العسكري للحلف الأطلسي وأن بقيت اليونان في النشاطات السياسية للحلف. وسادت بالتالي موجة من العداء تجاه الولايات المتحدة الأميركية في الرأي العام اليوناني، بل لقد رفضت الحكومة اليونانية دعوة وزير خارجية أميركا هنري كيسنجر عام ١٩٧٤ لإجراء محادثات لإنهاء الأزمة القبرصية.



مصادر ومراجع يمكن الرجوع إليها

١ - أحمد نوري النعيمي: الموقف التركي من أزمة قبرص بين ١٨٧٤» و١٩٧٦» - مجلة العلوم السياسية والقانونية - العدد الثاني - بغداد ١٩٧٧.

٢ - أحمد نوري النعيمي: تركيا وحلف شمال الأطلسي - مجلة الحقوق - العددان الأول والثاني - بغداد ١٩٧٧.

٣ - د. إسماعيل صبري مقلد: الأمن الأوروبي والتعايش السلمي بين المعسكرين - مجلة السياسة الدولية - العدد ٣٢ - القاهرة أبريل ١٩٧٣.

٤ - د. إسماعيل صبري مقلد: الوجود السوفييتي في البحر المتوسط في السياسة الدولية - القاهرة - عدد ٤٨ أبريل ١٩٧٧.

٥ - بريزة الأفندي: الطائفية وعدم الانحياز في قبرص - السياسة الدولية - القاهرة - المجلد التاسع ١٩٧٣.

٦ - د. جلال يحيى: العالم المعاصر - دار الكتب الجامعية - الاسكندرية ١٩٧٦.

٧ - حمدي حافظ: المشكلات العالمية المعاصرة - القاهرة - الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٦.

٨ - د. غسان عطية: حول الأزمة القبرصية - قضايا عربية - بيروت ١٩٧٦.

٩ - د. غسان عطية: السياسة الأميركية - الأزمة القبرصية - مجلة العلوم السياسية والقانونية العدد الأول - بغداد ١٩٧٨.

١٠ - نازلي معوض أحمد - الصراع التركي اليوناني في الجزيرة القبرصية. السياسية الدولية القاهرة العدد ٣٨ أكتوبر ١٩٧٤.

مراجع ومصادر يمكن الاعتماد عليها

- هربرت فيشر: تاريخ اوروبا في العصر الحديث ١٧٨٩ ـ ١٩٥٠ دار المعارف مصر ط ٤ سنة ١٩٦٤ .
- فؤاد شكري ومحمد احمد أنيس: اوروبا في العصور الحديثة. مكتبة الانجلو مصرية ١٩٥٦ .
- عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة. دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧١ .
- عبد العزيز نوار: التاريخ المعاصر. القاهرة، دار الفكر العربي ١٩٨٢ .
- عبد المجيد نعنعي: اوروبا في بعض الازمنة الحديثة والمعاصرة. دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٨ .
- رنوڤان بيير: تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥ ـ ١٩١٤ . تعريب د. جلال يحيى، دار المعارف مصر ١٩٦٨ .
- عمر الديراوي: الحرب العالمية الاولى. دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٨ .
- تايلور: اصول الحرب العالمية الثانية. ترجمة مصطفى كمال. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧١ .
- كارتييه: الحرب العالمية الثانية. جزئين، تعريب سهيل كامل. مؤسسة نوفل للطباعة، بيروت.
- ديبورين: الحرب العالمية الثانية. جزئين، تعريب خيري حماد. دار الكاتب العربي ـ القاهرة ١٩٦٧ .

- روملِ: مذكرات روملِ. ترجمة ن. البعلبكي، دار الكاتب العربي بيروت، ١٩٦٨ .
- د. صلاح العقاد: الحرب العالمية الثانية. دراسة في تاريخ العلاقات الدولية. مكتبة الانجلو مصرية، مصر.
- دروزيل: التاريخ الدبلوماسي. تعريب نور الدين حاطوم، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٢ .
- ستيفن جروبارد: اوروبا الجديدة، تعريب د. حسن صعب، مكتبة لبنان ١٩٦٨ .
- ديغول: مذكرات الجنرال ديغول. ترجمة خليل هنداوي، مراجعة عويدات ـ منشورات عويدات باريس ١٩٨٢ .
- عباس محمود العقاد: الحرب العالمية الثانية. دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٧٠ .
- جرانت وتمبرلي: اوروبا في القرنين ١٩ و ٢٠ الجزء الثاني، الطبعة السادسة. مؤسسة سجل العرب القاهرة ١٩٦٧ .
- رياض الصمد: العلاقات الدولية في القرن العشرين. الجزء الاول، دون تاريخ.
- داڤيد تومبسون: تاريخ العالم من ١٩١٥ الى ١٩٥٠ .

- G.K Webster and Sedney Helbert: The League of Nations in the theory and Practice 1933.
- Pierre Renouvin: Les Relations internationales 1914 - 1945 Paris 1949.
- M. Baumount: la Faillite de la Paix 1918 - 1939. paris 1951 2 vol.
- P. Rain: L'Europe de verşsailles Paris, 1945.
- Edward Carr: The twenty years crisis 1919-1939 Macmillan 1942.

- G. Gathlorn - Hardy: Histoire d'évenement internationaux de 1920 a 1939. Paris 1946.
- Dwight; Lee: Ten years, the world on the way to the war 1930-1940. Boston 1942.
- W; Jordan: Great Britain, France and the German Problem 1918-1939. London 1944.
- Vlademir; Potiemkine: Histoire de la diplomatie 1919 - 1939. Paris 1947.
- Francois Poncet: de versailles a Postdam. Paris 1948.
- G. Christopoulos: la Politique exterieure de L'Italie fascite. Paris 1936.
- Pierre F. Brugiere: La sécurité collective 1919 - 1945. Paris 1946.
- Gilbert Murray: From the league to U.N. London 1948.
- George Clémenceau: Grandeurs et miseres d'une victoire - Paris 1930.
- G. Stressmann: Six années de Politique allemande. Les papiers de Stressmann.
- F. le Roy: Les relations internationales depuis 1945.
- Jean Teissedre: Plan Marshall: Naissance et débuts paris 1948.
- Andrew Boyd and William Metson: Atlantic pact, Common wealth and the United Nations. London 1949.

محتويات الكتاب